



شكر

أحمد الله جلّ في علاه، وأشكره على توفيقه، وأسأله المزيد من فضل و هو
القائل عز وجل: ﴿وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ ، ثم الشكر
والتقدير بعد ذلك لكل من كان سببا من قريب، أو من بعيد، وعونا على
قطف هذه الثمرة، وأخص بالذكر:

- الأستاذ المفضال "عمر حيدوسي" الذي تكرم وقبل الإشراف على
البحث، وحرص على إتمامه في آجاله، وتحمل عناء التوجيه والمتابعة.
- الأساتذة الذين ساهموا في تكويني وتوجيهي في مساري الدراسي.
- زوجي وأبنائي الذين صبروا وصابروا وتحملوا ما نالهم من تقصير في
سبيل إنجاز البحث، والأخ يوسف على ما قدم لي من خدمة.
- كما أخص بالشكر سلفا- أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين سوف
يتكرمون بقراءة البحث، والتأمل فيه لغرض تصحيح، وتصويب ما ورد
فيه من خطأ، وسهو، أو نسيان، والله عز وجل المسؤول بجوده ومثّه
أن يوفق الجميع لما فيه الخير، وأن يرحم المفسر، ويرزقنا التعلق بكتاب
الله عز وجل، ويجعلنا من أهل القرآن وخاصته.

إهداء

- إلى كل من أحب القرآن، وربط قلبه به.
- إلى الذين يشم من أنفاسهم عبق آي الذكر الحكيم.
- إلى كل من حمل راية القرآن، وحمى حماه في كل زمان ومكان بقلبه ولسانه ويده.
- إلى روح أبي الطاهرة تغمده الله برحمته، وغمره بسحائب مغفرته.
- إلى روح أمي الغالية أسكنها الله الفردوس الأعلى.
- إلى زوجي وأبنائي فلذات كبدي أنوار، وعائشة، و عبد الرحيم الذين شجعوني، وشدوا على يدي، وآزروني طيلة اشتغالي بالبحث.
- إلى علماء الملة الذين وهبوا أنفسهم لخدمة كتاب الله عز وجل، أهدي هذا الجهد المتواضع.

مَنْعَةُ الْمَرْغَبَاتِ

بسم الله الرحمن الرحيم.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله، بعثه الله بالهدى مبلغاً، ومبيناً، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإن مما أراه الله عز وجل من عباده: حفظ كتابه الكريم، وتدبره، وتفهمه، والعمل به، كما قال عز وجل: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ، وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص:28]، وتحقيق ذلك يحتاج إلى تحصيل الطرق الموصلة إلى معينه النثر، وللعلماء من الجهود للوصول إلى ذلك ما لا يمكن استقصاؤه فضلاً عن إحصائه، فمنهم من اعتنى بألفاظه الغريبة شرحاً وبياناً، ومنهم من اشتغل بما ورد من الروايات التفسيرية جمعاً ودراسة، ومنهم من عكف على استنباط ما حوته آياته من درر وفوائد وفرائد، ومنهم من جمع بين الاتجاهين...

ثم اتخذت الممارسة التفسيرية أنماطاً مختلفة؛ تبعا للتطور الحاصل في العلوم المختلفة، فتنوعت اتجاهات، ومناهج المفسرين، وظهر من التفاسير ما يحوي الكثير من الأقوال الضعيفة، بل والموضوعة، وتطلب الوضع ضبط العمل التفسيري، وإحاطته بسياج من الأصول والقواعد النظرية، فقام العلماء بجمع العديد من القواعد والضوابط التفسيرية وتوابعها، ولكنها بقيت دون تمحيص وضبط وتحرير رغم ما بذل من جهود في مختلف العصور.

ولقد اعتاد العلماء عدم ذكر أو تفصيل ما يعتمدونه من أصول في عملهم التفسيري، لعدم الحاجة إلى ذلك في تلك الأزمنة، ولاستغنائهم عنها لكمال ملكاتهم العلمية، وكان جَل اعتمادهم في توضيح معاني كتاب الله -عز وجل- على مذاهب من سبقهم من أهل الصنعة، وعلى ما وهبوا من ملكات تفسيرية؛ قد لا ترقى إلى مستوى الكمال والشمول، اللذين بتوفرهما تتحقق السلامة في المنهج التفسيري ... وأعانهم على بلوغ مقاصدهم

المختلفة الأغراض عدم وجود أصول وقواعد مدوّنة واضحة المعالم، يرجع إليها عند ممارسة التفسير بصورة واضحة المعالم، ظاهرة الأصول، تجعل المفسر في عصمة من الانحراف، وبُعد عن الشطط والزلل.

وباتساع رقعة الدولة الإسلامية، وتمازج الثقافات المختلفة المشارب؛ بدخول المتشبعين بها في الإسلام، وما نتج عن ذلك من اختلاط في المفاهيم، وظهور علوم مباينة لعلوم المسلمين من حيث طريقة النظر والاستدلال، وضع علماء الإسلام ومنظريهم، لكل علم شق نظري يكون بمثابة الدليل الضابط للتطبيق العملي، وسياجا يحميه مما قد يتعرض له من تحريف، فأنشئوا علم أصول الفقه؛ يضبط العلاقة بين المستنبط والمستنبط، ووضعوا اللغة أصولا يحتكم إليها عند الحاجة، وهكذا في معظم العلوم، وبقيّ التفسير على ما هو عليه؛ دون سياج نظري ظاهر المعالم، إلا ما ندر من مؤلفات مع ما فيها من اختلاف، وعدم ضبط، وتحريير لمسائله، أو ما دوّن في مقدمات بعض التفاسير.

وأدرك علماء التفسير في هذه الأزمنة المتأخرة- في خضم الهجمات المشوّهة لجمال معاني القرآن - ضرورة جمع كل ما يتعلق بالتفسير من مسائل نظرية، وترتيبها في مباحث، وإثرائها بالبحث والاستقصاء، وجعلها أصولا يفيء إليها المفسر.

وزدادت الحاجة في عصرنا هذا - الذي كثر فيه الخوض في التفسير ممن لا يملك الأهلية، وراجت بسبب ذلك القراءات الحداثيّة للقرآن- إلى العمل على جمع أصول وقواعد تكون محل اتفاق بين علماء التفسير، وجعلها ميزانا لقبول أو رد ما يروج من الأقوال التفسيرية، أو دراسات ذات الصلة بالقرآن.

وإن علماء الجزائر كغيرهم من إخوانهم في المشرق والمغرب؛ عكف الكثير منهم على خدمة كتاب الله تعالى عز وجل تدريسا وتأليفا، مما كان له كبير الأثر في الإسهام في وضع القواعد والأصول المعينة على التأصيل لعلم أصول التفسير، والتنظير له من خلال ممارساتهم للعمل التفسيري، أو بما وضعوه من مقدمات لتفاسيرهم، أو في ما نثروه في ثنايا

تفاسيرهم من موضوعات تخدم بشكل أو بآخر هذا العلم، وغير ذلك من المجهودات التي يمكن اعتبارها لبنات أساسية لبناء علم أصول التفسير.

ولكون "علم أصول التفسير" من العلوم الناشئة، وجُلّ موضوعاته مبنوثة في مقدمات كتب التفسير، ومنتشرة في ثناياها، ومختلطة بغيرها من العلوم ذات الصلة، اخترت أن يكون موضوع البحث استكناه ما تحويه هذه التفاسير من الأصول التي اعتمدها المفسرون الجزائريون في عملهم التفسيري، وبيانها من حيث تأثيرها في النتاج التفسيري من جهة بيان المعنى، وضبطه وتحريره.

واخترت لصعوبة الإلمام بكل ما ورد منها فيما توفر من التفاسير الجزائرية "تفسير الشيخ محمد بن عبد الكريم الجزائري" وأفردته بالدراسة والنظر في ما وضعه في ثناياه، وخاصة مقدمته، لإبراز مدى تأصيله، وتطبيقه لما يعد من موضوعات علم أصول التفسير، دون أن أغفل ما حوته باقي التفاسير الجزائرية المشهورة من أصول تفسيرية، لتكتمل صورة الدراسة، فناسب - بناء على ما سبق ذكره من توطئة - أن يكون عنوان البحث موسوماً: "بأصول التفسير في الممارسة التفسيرية الجزائرية محمد بن عبد الكريم الجزائري أنموذجاً".

أولاً: إشكالية البحث.

بعد أن استقر رأبي على اختيار عنوان مناسب لموضوع البحث؛ اتضح بعد المراجعة، والتأمل في مختلف الدراسات ذات الصلة؛ أن مشكلته تكمن في كون أغلب المفسرين لا ينصوا على ذكر ما اعتمده من أصول في عملهم التفسيري، ويوضحوا ذلك، وقد يصرح بعضهم باليسير منها في مقدمة تفاسيرهم؛ دون تمييز لها عن غيرها من العلوم، ومنهم من يكتفى بالإشارة إلى ما يراه مهمّاً منها، فهذه الأسباب وغيرها؛ ولدت الحاجة إلى الكشف عن هذه الأصول، وإماطة اللثام عنها، والوقوف عليها؛ لتسهيل دراستها وتصنيفها، بغية جمعها ونشرها للاستفادة منها في الحقول المعرفية المختلفة.

ولما كان بيان هذه الأصول يعد من أبرز الأعمال العلمية العصرية الضرورية، لدورها المساعد على التأصيل لعلم أصول التفسير، وتقويم المسار التفسيري، رأيت - والحال كما

وصف- أن الحاجة ملحة إلى القيام بدراسة تكشف ما تزخر به هذه التفسيرات من أصول تفسيرية، وكانت العناية أكثر، والجهد منصبا على دراسة تفسير الشيخ محمد بن عبد الكريم باعتباره من التفسير المعاصرة؛ الذي قد يكون عصارة لكل الجهود التفسيرية الجزائرية السابقة.

وبناء على ما سبق ذكره، وبعد التفكير والتقدير أمكن صياغة الإشكالية وفق ما يلي:
ما موقع أصول التفسير عند بعض المفسرين الجزائريين من حيث الاهتمام بها، والوقوف عند حدود ما توجّه إليه؟

والى أي مدى وصل اعتناء الشيخ محمد بن عبد الكريم الجزائري بها من حيث التأصيل والتطبيق؟

وقد حملت هذه الصياغة في طياتها مجموعة من التساؤلات الفرعية المبيّنة للغرض منها، وهي:

ما مفهوم علم أصول التفسير؟ وماهي أهم مواضيعه التي تشكل ماهيته؟ وهل نهضت الدراسات الحديثة بتفصيل ذلك وبيانها؟ وهل تم الفصل بينه، وبين العلوم ذات الصلة؟ أم أن الأمر مازال في حاجة إلى مزيد بحث وتنقيب؟ وما مقدار مساهمة المفسرون الجزائريون في ذلك؟

ثانيا: أهمية الموضوع.

إن الاطلاع على أصول التفسير التي اعتمد عليها المفسرون في معرض ممارستهم لعملهم التفسيري من الأهمية بمكان، وبيان ذلك فيما يلي:

1- الحاجة إلى بناء علم أصول التفسير.

2- توجه جهود المشتغلين بالدراسات القرآنية في هذا العصر، واهتمامهم بمثل هذه الدراسات لإثراء النقاش حول مواضيع علم أصول التفسير.

- 3- الافتقار إلى بحث خاص يسلط الضوء على ما بُنيت عليه الممارسة التفسيرية لدى بعض المفسرين الجزائريين مما يمكن اعتباره أصولاً تفسيرية، وجل ما وقفت عليه لا يعدو أن يكون دراسات لبعض مناهج المفسرين، وبيانها دون التمييز بينها، وبين أصول التفسير.
- 4- أن الموضوع يتعلق بالإسهام في إبراز ما يمكن اعتباره لبنات لبناء وترشيد الممارسة التفسيرية، ووضع ميزان به تعرف الأقوال التفسيرية الصحيحة من الضعيفة والباطلة.
- 5- الإسهام في إبراز طرق الممارسة التفسيرية لدى المفسرين الجزائريين في القديم والحديث، وبيان ما تتميز به من خصائص ومميزات.
- 6- ربط الأجيال الحديثة بعلمائها، وإطلاعهم على مبلغ علمهم، وقدرتهم على التأصيل لمختلف العلوم، وممارستها.
- ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع.

- إضافة إلى ما تم ذكره من أهمية البحث في الموضوع، فإن لذلك أسباباً شددتني إلى تقديمه على غيره؛ أذكر أهمها في النقاط التالية:
- 1- أهمية علم أصول التفسير، إذ أنه يعد من أبرز العلوم المعينة على فهم القرآن العظيم والاطلاع على معانيه وفق مسالكه الآمنة.
- 2- تلك الرغبة الجامحة التي تدفعني وتحثني على تصفح ما خلفه المفسرون الجزائريون من تفاسير خدموا بها كتاب الله عز وجل من نواحيه المختلفة.
- 3- ما لمثل هذه الدراسات من تدريب على معرفة طرق المفسرين في الاستنباط، والاطلاع على أقوال العلماء من مصادرها.
- 4- جدّة البحث، وعدم التطرق إليه، وفي حدود علمي فإن معظم الدراسات التي وقفت عليها عبارة عن بحوث عامة، لم تتناول بالدراسة ماهية الأصول المعتمدة في التفاسير الجزائرية.
- 5- زهد الكثير من الباحثين وانصرافهم عن دراسة التفاسير الجزائرية من هذه الناحية إلا القلة منهم.
- 6- الرغبة في إثراء ملكتي العلمية في مجال التفسير.



7- محاولة الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية بمثل هذه الدراسات التي تعين على بناء علم أصول التفسير.

رابعاً: أهداف البحث.

الغرض من بحث هذا الموضوع الوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف المرجوة، والتي يمكن تلخيصها والتعبير عنها في الجمل التالية:

1- الوقوف على ما اعتمده المفسر عبد الكريم الجزائري من أصول تفسيرية في تفسيره خاصة، وعلماء الجزائر عامة.

2- التعرف على طبيعة ممارسة العمل التفسيري عند بعض المفسرين الجزائريين في الفترات المختلفة من تاريخ المنطقة.

3- التوصل إلى أهم موضوعات علم أصول التفسير التي تناولتها الدراسات المختلفة، وبيان موقف المفسر ابن عبد الكريم منها، وأثرها في تفسيره.

4- بيان الأصول الواجب اعتمادها في العمل التفسيري، وكشف غيرها من الاتجاهات المنحرفة عما قعده العلماء، صيانة للمفسر من الاعتماد على ما يؤدي إلى تحريف معاني كتاب الله عز وجل.

خامساً: الدراسات السابقة.

بعد البحث والتحري فيما كتب من رسائل حول التفسير والمفسرين في الجزائر، وفيما دون من أبحاث ذات الصلة، اتضح أن ما كان منها أكاديمياً اعتنت بالموضوع من نواح مغايرة لما عزمت على بحثه، فهناك من اكتفى بدراسة تاريخية سرد فيها أسماء من تبين له أنهم ممن اشتغل بالتفسير، ومن الباحثين من تناول منهج بعض المفسرين في التفسير، ومنهم من اختار أن تكون دراسته لواقع التفسير في الجزائر، وحصر ذلك في حيز زمني محدد.

وأما ما له علاقة مباشرة بأصول التفسير فيما اشتهر من التفاسير الجزائرية فإنني - في حدود ما اطلعت عليه في المدونات المختلفة المفهومة للمواضيع البحثية - لم أعتز على دراسة أكاديمية بحثت الموضوع، بخلاف الرسائل التي تناولت أصول التفسير وقواعده عند بعض

المفسرين غير الجزائريين، وتلتقي إلى حد ما مع بعض مباحث الرسالة من حيث التنظير لعلم أصول التفسير، ودراسة مباحثه دون نسبتها إليه، فقد وقفت على مجموعة من العناوين، ولا بأس من ذكر البعض منها مما هو مستوفى لشروط البحث العلمي مع بيان نمط الاستفادة منها:

1- الدراسات التي تناولت التفسير والمفسرون في الجزائر:

✓ "التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا"، للدكتور محمد بن رزق بن طرهوني، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه، طبعت بدار ابن الجوزي سنة 1426هـ، في مجلدين، بحث فيها المؤلف ما طالته يديه من معلومات عن المفسرين وتفا سيرهم في المنطقة الغربية لإفريقيا، حيث جمع تراجمهم من أمهات كتب تراجم المفسرين، وحرص على بيان المنهج العام للمفسر، وموقفه من العديد من العلوم المؤثرة في النتاج التفسيري، وأبان عن مدى توظيفه لما اختاره من أصول تفسيرية صبغت منهجه التفسيري دون تسميتها بذلك، ومن هاتين الناحيتين استفدت من رسالته في بيان طبيعة الممارسة التفسيرية، والاطلاع على منهج بعض المفسرين الجزائريين.

✓ "جهود علماء الجزائر في علم التفسير زمن العهد العثماني"، للدكتور عبد الغاني عيساوي وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، بجامعة باتنة 1، تناول فيها طبيعة التفسير في الجزائر وأعلامه في العهد العثماني، مبرزاً ما خلفوه من تراث تفسيري، ودرس مناهجهم التفسيرية، وهي الحيثية الوحيدة التي تتقاطع فيها الدراساتين.

وهناك دراستين تناولتا جهود المفسرين الجزائريين لم أتمكن من الاطلاع عليهما، ولم أعرّض عليهما وهما بعنوان: "جهود علماء الجزائر في التفسير ابن باديس نموذجاً"، لكل من الدكتور هلال خزاري- رحمه الله-، والباحث لعريبي عبد الخالق، وهما رسالتا ماجستير، الأولى تمت مناقشتها بكلية أصول الدين، قسم التفسير وعلوم القرآن، بالجامعة الإسلامية العالمية، بإسلام آباد سنة، ولم يتسن الوقوف على سنة مناقشتها فضلاً عن غيرها من المعلومات، والثانية

تمت مناقشتها بكلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان السودان، سنة 2010 ولم أتمكن من الاطلاع عليها.

2- الدراسات التي تناولت مناهج بعض المفسرين الجزائريين في التفسير:

✓ رسالة دكتوراه بعنوان: "هود الهواري ومنهجه في التفسير"، للباحثة عائشة علي محمد عبد الله، نوقشت بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية السودان، سنة 2002 م .

✓ رسالة ماجستير حول المفسر نفسه بعنوان " منهج الشيخ هود بن محكم الهواري في تفسيره، للباحث سامي محمود أحمد، إشراف الدكتور عبد السلام حمدان اللوح، نوقشت سنة 2002م بكلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية غزة.

✓ رسالة ماجستير بعنوان: " منهج الشيخ محمد بن أطفيش في تفسيره تيسير التفسير للباحث محمد مصطفى درويش الخواجا، إشراف الدكتور أحمد فريد، نوقشت بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية سنة 1994 م.

✓ رسالة ماجستير بعنوان: " تحقيق كتاب الإبريز والإكسير في علم التفسير " لأبي راس الناصر للباحث بومدين عبد العزيز، إشراف الدكتور محمود المغراوي، نوقشت بكلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1، سنة 2017م. فهذه الدراسات كلها ساهمت في وقوفي على ما تزخر به الجزائر من تفاسير متنوعة المشارب، وأوضحت مسالكهم في بيان معاني كتاب الله إلا أنها اقتصرت على إبراز المناهج المتبعة في ذلك، ولم تشر إلى ما اعتبر من أصول التفسير، وتُميِّز ذلك عن غيره من علوم التفسير المختلفة.

وقد استعنت ببعضها في بيان طبيعة الممارسة التفسيرية في الجزائر، والاطلاع على مناهج بعض المفسرين في دراستي.

ومما وقفت عليه من عناوين لبعض الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بالموضوع التي تناولت أصول التفسير عند بعض المفسرين غير الجزائريين:

- ✓ رسالة دكتوراه بعنوان: "أصول التفسير وقواعده في جامع البيان للإمام الطبري" للباحثة عائشة الهاللي، جامعة محمد الخامس.
- ✓ رسالة دكتوراه بعنوان: "أصول التفسير وقواعده عند المعتزلة" للباحث إدريس ودغيري. وهاتان الرسالتان تعذر الوقوف على ما فيهما من مادة علمية، بل على معلوماتها التعريفية مع ما بذل من أسباب في سبيل ذلك.
- ✓ رسالة دكتوراه بعنوان: "أصول التفسير عند الإمام ابن عطية من خلال كتابه المحرر الوجيز" للباحثة ريمة مشومة، إشراف الدكتورة نورة بن حسن، تمت مناقشتها بجامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإسلامية سنة 2017/2016، والمتأمل فيما ورد فيها يدرك أن الباحثة سلكت مسلك من لا يفرق بين مصطلحي أصول التفسير وقواعده من الباحثين مرجحة ذلك في معرض بحثها لتعريف أصول التفسير، ما جعل موضوعا الرسالتين مختلفي المنحى، وإن اتحدتا في مضمون العنوان.
- ✓ رسالة دكتوراه بعنوان: "أصول التفسير وقواعده عند الإمام الشاطبي في كتاب الموافقات" للباحث مراد بلخير، إشراف الدكتور خير الدين سيب، نوقشت بجامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإسلامية سنة 2015م، تناول فيها الباحث ما تزخر به كتابات الشاطبي من أصول تفسيرية مختلفة وما تعلق بها من قواعدها، ذكر أنه بحث ما أسماه بأصول التفسير المتعلقة بالمأثور والسياق القرآني وغيرها، وكان تصوره لها خلاف الطريقة التي اشتهرت في الدراسات الحديثة من حيثيات كثيرة، وكان ذلك سبب في اختلاف طريقة تناول الدراستين لبيان أصول التفسير.
- ✓ رسالة ماجستير بعنوان: "أصول التفسير عند الإمام الشاطبي" للباحث عادل بوشاهد، إشراف الدكتور هلال خزاري-رحمه الله- نوقشت بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية سنة 2012 م، تناول فيها الباحث ما اعتبره أصول للتفسير عند الإمام الشاطبي، حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام بالنظر إلى متعلقاتها، حيث قام بتعريفها

وبيان المقصود منها عند الإمام الشاطبي، ثم ساق جملة من الأمثلة التي تبين اعتماده على كل من النقل والعقل واللغة في تفسيره، وهذه الثلاث عليها مدار الدراسات الحديثة، وقد استفد من عمله في الجملة من هذه الناحية.

وجملة القول في ما تم إيرادها من الدراسات مما قد يكون منها له صلة بموضوع البحث أن علاقتها بالموضوع الأصلي للرسالة تكاد تكون منعدمة لأن القسم الأول منها تناول التفسير في الجزائر من منظوره التاريخي، والقسم الثاني أبان عن المناهج التي سلكها المفسر في تفسيره.

وأما النوع الأخير من الدراسات فلا صلة له بالدراسة لكونها تناولت أصول التفسير الواردة في تفاسير غير الجزائريين، والغرض من إيرادها التنبيه على مدى الاعتناء بمثل هذه الدراسات من حيث التأصيل والتحرير.

سادسا: المنهج المتبع في معالجة إشكالية الموضوع.

✓ إن ما عليه الموضوع من تنوع في عناصره، اقتضى الاعتماد على المنهج التاريخي لكونه المنهج الأنسب لمثل هذه الدراسات البحثية، واستعنت ببعض الأدوات المنهجية الموصلة إلى الغاية المرجوة، والهدف المسطر، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

✓ المنهج التاريخي: استدعى الكلام عن التفاسير، والتعريف بها، وبمفسريها توظيفه في معظم فصول البحث.

✓ الأداة التحليلية: عند دراسة كل من علم أصول التفسير من حيث التعريف، والمفاهيم، والمضامين، وتحليل ما أورده من مادة علمية؛ لفهم طريقة تناول المفسرين للأصول التفسيرية وتطبيقاتهم لها.

✓ الأداة الاستقرائية: وذلك باستقراء تفسير الشيخ محمد بن عبد الكريم الجزائري، وبعض التفاسير الجزائرية المدونة، لغرض الوقوف على مناهجها في التفسير، وعلى ما تحويه من أصول تفسيرية.

سابعاً: منهجية الكتابة.

وبناء على ما سبق ذكره عن المناهج المتبعة في ثنايا البحث، فهذا تفصيل للتقنيات المعتمدة في كتابة فصول الدراسة:

✓ اعتمدت على نقل الآيات القرآنية من مصحف المدينة برواية ورش، وجعلتها بين قوسين مزهرين. بهذا الشكل: ﴿...﴾.

✓ كتابة الأحاديث النبوية والآثار الواردة عن الصحابة بين قوسين، بهذه الكيفية: {...}.

✓ وضع النصوص المقتبسة حرفياً بين قوسين، هكذا: «...».

✓ وضع الكلام المنقول الوارد في الاقتباس بين قوسين هكذا: (...).

✓ وضع عناوين الكتب الواردة في المتن، وبعض الكلمات التي تحتاج إلى تمييز عن غيرها، وبعض المصطلحات بين شولتين، هكذا: "...".

✓ ضبطت بعض الكلمات المشككة، وما ورد من شواهد شعرية.

✓ القوسان المعقوفان [] : لاسم السورة ورقم الآية، وتكون عند نهاية الآية مباشرة، ولا أوردتها في الهامش، وما زدته من توضيح في الكلام المقتبس.

✓ خزّجت الأحاديث الواردة في المتن من المصادر المعتمدة، وذلك بذكر المؤلف والمؤلف، واسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء، والصفحة.

✓ عزوت ما تمت الاستعانة به من كلام الباحثين إلى مصدره وفق الترتيب التالي:

✓ بدأت بذكر اسم المؤلف المشهور أولاً، ثم مؤلفه، فمحققه، دار النشر، بلد النشر، ثم طبعته، وتاريخ نشره، ثم الجزء والصفحة، وإن تكرر العزو إليه في الصفحة نفسها

بصورة متتالية كانت الإشارة إليه بعبارة: نفسه، وإن كان ذلك في صفحات أخرى أذكر اسم المؤلف ومؤلفه، وإذا فصل بينه بمرجع آخر في الصفحة نفسها أكتفي

بذكر اسم المؤلف، مقرونة بعبارة مرجع أو مصدر سابق، والجزء، والصفحة.

✓ وإذا كان هناك تصرف في العبارة أشير إلى ذلك بعبارة "ينظر" مع باقي المعلومات.

✓ اعتمدت على الطبعات الثلاثة المتوفرة لتفسير "مجالس التذكير" للعلامة ابن باديس لاعتبارات تتعلق بالمادة العلمية، حيث جعلت طبعة دار البعث أصلاً لكل ما اقتبسته من مادة تفسيرية، واستعنت بطبعتي دار الكتب العلمية، ودار الرشيد في ما يتعلق بسيرة الإمام العلمية والدعوية.

✓ إذا لم تتوفر بعض المعلومات المتعلقة بالنشر أشير إلى ذلك بهذه الأحرف وأضعها بين قوسين هكذا: (د.ط)، (د.ت)، وفي حالة غيابها بالكامل تكون الإشارة ب: (د.م).
 ✓ ترجمت لبعض الأعلام الواردة أسماؤهم في ثنايا الدراسة بشيء من الاختصار، وحصرت ذلك في بعض علماء المنطقة لغرض التعريف بهم، وفي من اشتغل بالتفسير وعلومه، ولم أتعرض للكثير منهم خشية الإطالة.

✓ وضعت فهرس وقوائم فنية للرسالة لتسهيل الوقوف على ما ورد فيها، كالتالي:

❖ فهرس الآيات القرآنية.

❖ فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

❖ فهرس الأشعار.

❖ فهرس الأعلام المترجم لهم.

❖ فهرس الأماكن والفرق.

❖ فهرس المصادر والمراجع.

❖ فهرس المحتويات.

وقد سلكت في إعدادها الترتيب الألفبائي، دون الاعتداد ب: (ال)، و(ابن)، و(أبو)، وأما الأعلام فقد ارتأيت أن أرتبها وفق تاريخ وفياتهم لكونه الأنسب في البحث على ترجمتها.

ثامنا: حدود البحث.

استدعت طبيعة البحث وضع حدود تضبط مجالاته الدراسية الثلاثة، وفق التوضيح التالي:

✓ ففي المجال المعرفي: ستكون الدراسة مقتصرة على التفاسير الجزائرية المؤلفة التي تناولت تفسير كل سور القرآن في العصور المختلفة دون غيرها، لأجل الوقوف على

طريقتهم في التفسير، وبيان مجمل أصولهم التفسيرية دون استقصاء، مع التركيز

على بيان ما ورد منها بالتفصيل في تفسير الشيخ محمد بن عبد الكريم الجزائري.

✓ وفي المجال الزمني: تناولت الدراسة ما أمكن العثور عليه من تفاسير في المنطقة

في العصور السابقة، وبعض تفاسير العصر الحديث.

✓ وفي المجال المكاني: لم تقتصر الدراسة في بعض مراحلها على حدود الجزائر في

العصور المتأخرة، بل تناولت ما يعرف بإفريقية في بعض العصور لكونها تابعة لها

وخاضعة لسلطانها.

تاسعا: خطة الدراسة.

لأجل تحقيق ما سبق بيانه من أهداف، تم تقسيم البحث إلى مقدمة ضمّنتها عناصرها

الأساسية، وأربعة فصول، قسمتها باعتبار ما توفر من مادة علمية وفق العناصر التالية:

الفصل الأول: وهو بعنوان "لمحة تاريخية عن أشهر المفسرين الجزائريين وتفسيرهم"

تناولت فيه التفسير والمفسرين الجزائريين، وتفسيرهم بالدراسة من حيث النشأة والتأليف

وممارستهم للعمل التفسيري، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث حاولت فيها ضبط المادة العلمية

وتوزعيها بما يفي بالعرض، فكان ترتيبها كما يلي:

المبحث الأول: نشأة التفسير والعناية به بإفريقية وما جاورها.

المبحث الثاني: واقع التفسير في عهد الأغالبة والدويلات الإسلامية.

المبحث الثالث: طبيعة التفسير في الجزائر عبر العصور المختلفة.

وأما **الفصل الثاني:** فكان عنوانه "أصول التفسير دراسة في المفاهيم والمعارف

والمضامين"، قمت بدراسة أصول التفسير من جهة التعريف، والمفهوم، والمضمون، حيث

قسمته إلى ثلاثة مباحث:

الأول منها تناولت فيه دراسة أصول التفسير مفاهيميا.

وفي **المبحث الثاني:** تعرضت له بالدراسة معرفيا.

وذكرت في **الثالث منها:** أصول التفسير مضامينيا.

والفصل الثالث فهو بعنوان: منهج ابن عبد الكريم في التفسير، وبيان أصول التفسير عند بعض المفسرين الجزائريين، يتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بمحمد بن عبد الكريم الجزائري.

والمبحث الثاني: التعريف بكتاب "توجيهات القرآن العظيم".

والمبحث الثالث: منهج محمد بن عبد الكريم في التفسير.

والمبحث الرابع: أصول التفسير عند بعض المفسرين الجزائريين.

وأما الفصل الرابع: عنوانه بأصول التفسير عند ابن عبد الكريم وأثرها في تفسيره، تفصيله في المباحث التالية:

المبحث الأول: صلة علوم القرآن بأصول التفسير وضوابط توظيفها.

والمبحث الثاني: إحصاء وتصنيف علوم القرآن الواردة في تفسير ابن عبد الكريم.

والمبحث الثالث: علوم التفسير وأصوله الواردة في تفسير محمد بن عبد الكريم.

والمبحث الرابع: أثر أصول التفسير في تفسير محمد بن عبد الكريم.

عاشرا: صعوبات البحث.

كل البحوث تحفها مجموعة من الصعوبات التي تعترض سبيل الباحث، وتحول دون وصوله بسهولة إلى الإجابة عن إشكاليته، وإجمالي ما واجهني من الصعوبات يكمن في النقاط التالية:

- كون علم أصول التفسير من العلوم التي لم تتضح بعد وتحترق؛ كالعديد من العلوم، لذلك وجدت نفسي أمام كم هائل من الآراء المختلفة، والمسائل المتعددة في معظم موضوعات العلم، وأدى عدم اتفاق الباحثين على أساسيات العلم؛ إلى صعوبة الفصل في الكثير من القضايا، بل إن التباين لا يزال يطال العديد من المصطلحات الرئيسية ذات الصلة الوثيقة بالعلم.
- قلة من تناول مواضيع أصول التفسير بالدراسة انطلاقا من تفسير من التفاسير، أو انعدامها، وما وجد منها لم أتمكن من الاطلاع عليها، ومعظم الدراسات جنح فيها

الباحثون إلى تتبع ما أورده المفسر منها تحت مسمى قواعد التفسير دون فصل بينها وبين أصول التفسير.

• صعوبة تتبع واستقراء واستخراج لما ورد في التفاسير من أصول تفسيرية لعدم اعتماد العديد من المفسرين على ما دوّن في مقدمات التفاسير، والتصريح بذلك. ولا يسعني في ختام هذا البحث إلا أن أقر بعجزني عن استقاء الموضوع من كل جوانبه، وحسبي أنني بذلت ما وهب لي من الجهد، وباشرت ما أتيح من الأسباب الموصلة إلى المقصود، واجتهدت في ذلك حسب وسعي وطاقتي، وعسى أن يكون هذا البحث مفتاح ولبنة لدراسات أخرى تميّط اللثام عن الكثير من مسائل العلم، وفق ما جدّ من بحوث ورسائل على المستويين النظري والتطبيقي، مساهمة في وضع أصول وقواعد تصون كتاب الله من تأويل الجاهلين.

وأسال الله عز وجل أن يغفر ويعفو ويصفح عما بدر مني من سوء فهم، أو تقصير، أو غفلة، وأن يجعله خالصاً له سبحانه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ

إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

الباحث: لزهـر بولـزازن بن محمد.

قايس-خنشلة: يوم: 19 من شعبان 1443هـ، الموافق ل22 من مارس 2022م.

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن أشهر المفسرين الجزائريين ومناهجهم في التفسير

المبحث الأول: نشأة التفسير والعناية به بإفريقية وما جاورها (27هـ-95هـ).
المبحث الثاني: واقع التفسير في عهد الأغالبة والدويلات الإسلامية (184هـ-296هـ).
المبحث الثالث: نبذة عن أشهر المفسرين الجزائريين وتفاسيرهم عبر العصور المختلفة.

توطئة:

إن الاطلاع على الكيفية التي كان يمارس بها التفسير بدء من عصر الفتح الإسلامي وما بعده من الأهمية بمكان، لمن أراد الوقوف على الأصول التفسيرية التي اعتمدها المفسرون الجزائريون وغيرهم، وبنوا عليها مناهجهم، ومارسوا على وفقها عملهم التفسيري لأن معرفة ذلك يعد مفتاحا لما بعده، وبمثابة الأساس للبناء.

ولبلوغ هذه الغاية اقتضى الأمر التعرف على مدى اعتنائهم بالقرآن الكريم وتفسيره، والطريقة التي دخل بها التفسير، ودراسة الكيفية التي يمارس بها، وذلك بتتبع وتصفح ما ورد في بعض المصنفات التي ترجمت لبعض أعلام التفسير، والاطلاع على ما دُونَ من التفاسير التي وصلت إلينا بصورة تمكّن من معرفة مناهجهم التي تطلعنا على أصولهم التفسيرية.

ولتحقيق الغرض المرجو قمت بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وفق الترتيب التالي:

المبحث الأول: نشأة التفسير والعناية به بإفريقية وما جاورها (27هـ-95هـ).

المبحث الثاني: واقع التفسير في عهد الأغالبة والدويلات الإسلامية (184هـ-296هـ).

المبحث الثالث: نبذة عن أشهر المفسرين الجزائريين وتفسيرهم عبر العصور المختلفة.

المبحث الأول: نشأة التفسير والعناية به في إفريقية وما جاورها (27هـ-95هـ).

أكدت العديد من الدراسات الإسلامية أن تدارس القرآن الكريم، وتدرسه ببلاد المغرب عموما والجزائر خصوصا، كان مصاحبا للفتح الإسلامي لإفريقية⁽¹⁾ وما جاورها، وثبت أن الفاتحين كانوا ملازمين لتلاوة كتاب الله في حلهم وترحالهم، يتعلمون ويُعلِّمون، والشواهد على ذلك كثيرة من أشهرها ما ورد في خطبة عبد الله بن الزبير رضي الله عنه (ت:73هـ) حين بعثه عبد الله بن أبي سرح رضي الله عنه (ت:59هـ) مبشرا للخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه (ت:35هـ) بما ناله المسلمون من فتح ونصر مبين بإفريقية، حيث جاء فيها « فأقمنا عليهم ثلاث عشرة ليلة نتأناهم، وتختلف رسلنا إليهم فلما يؤس منهم... وللمسلمين دوي بالقرآن كدوي النحل»⁽²⁾، ففي قوله "وللمسلمين دوي كدوي النحل" بيان لشدة اهتمام الصحابة رضي الله عنهم والتابعون بالقرآن الكريم تلاوة، وتدبرا، ونشرا، وتعلما في كل أحوالهم، وفي هذا المبحث بيان لأثر ذلك التعلق وشدة الاهتمام بالقرآن من حيث العناية به وتفسيره والتأليف فيه، وتفصيله في المطالب التالية:

المطلب الأول: مظاهر العناية بالقرآن وتفسيره إبان الفتح الإسلامي.

المطلب الثاني: تعاطي التفسير وتطوره في عصر الولاة.

(1) المراد بإفريقية عند إطلاقها من لدن القدامى تونس، وليبيا، وجزء من الجزائر، ينظر الطوير حسن مسعود، جهود علماء الغرب الإسلامي واتجاهاتهم في دراسة الإعجاز القرآني (من القرن الخامس حتى القرن الثامن الهجري)، دار قتيبة، دمشق، ط1، 2002، ص21.

(2) النيفر محمد الشاذلي، من المساهمات الإفريقية في العلوم الإسلامية، كتاب الأصالة، ملتقى القرآن الكريم، محاضرات ومناقشات ملتقى الفكر الإسلامي، الجزائر، 1-7 سبتمبر 1981، ج1، ص116.

المطلب الأول: مظاهر العناية بالقرآن وتفسيره إبان الفتح الإسلامي (27هـ-95هـ).

ما إن دخل الفاتحون بلاد المغرب؛ إلا وكان جل اهتمامهم تحقيق ما حملوا السيف لأجله، وهو التمكين لدين الله عز وجل؛ الذي يبدأ بتبليغ الوحي كما أنزل، ولترسيخ ذلك قدم إلى المغرب مع جيش الفتح ثلة من الصحابة⁽¹⁾ لهذا الغرض «نقل أبو العرب عن بعض المحدثين أن عقبة بن نافع لما دخلها كان معه خمسة وعشرون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم»،⁽²⁾ وبتتبع ما ورد في كتب التاريخ والتراجم من روايات؛ يظهر من خلالها شدة الاعتناء بالقرآن الكريم، وندرك أن العملية التفسيرية بدأت منذ القرن الأول، فقد «ذكر أبو الحسن الدارقطني بإسناد يتصل بغياث بن شبيب أنه قال: كان سفيان بن وهب⁽³⁾ صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر بنا، ونحن غلما بالقيروان، ويسلم علينا ونحن في

(1) ذكر أبو العرب في طبقاته الكثير من الصحابة الذين دخلوا إفريقية زمن الفتح، وقد تتبعهم العلامة أبو راس الناصر في كتابه ورصد أسماءهم، حيث أنه بيّن «كيف كانت صحبتهم للرسول صلى الله عليه وسلم وعدد الأحاديث التي رووها عنه وانفردوا بها، وما قاموا به من أعمال كتشييد الجوامع والمساجد وحفر الآبار، وترجم لثلاثة وخمسين صحابيا، وأشار إلى أن منهم من غزا ورجع إلى المدينة، ومنهم من قبر بأرض إفريقية، ومنهم من صحب أسرته وأبناءه إليها، وتوفي بعضهم فيها، ودفنوا بها، وأشار أن منهم الصحابة الكبار الذي طالت صحبتهم للرسول صلى الله عليه وسلم، ومنه صغار الصحابة الذين ممن توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهم صغار، ومنهم من ولدوا في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم يبلغوا سن التمييز، ومن أشهر الصحابة الوافدين على بلاد المغرب: عبد الله بن عمر بن الخطاب، حمزة بن عمرو الأسلمي، وسلمة بن الأكوع، وبلال بن الحارث المزني، وكعب بن عمرو، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن أبي بكر الصديق، وزمعة بن عباد الديلي، وزيايد بن الحارث الصدائي، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري، ومعاوية بن حديج، وبسر بن أرطأة، وأبو زمعة البلوي، وميسرة الزرودي، وعبد الله بن الزبير»، ينظر التميمي، القيرواني أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ط) (د.ت) ص16-17، والمعسكري أبو راس الناصر، الإصابة فيمن غزا المغرب من الصحابة، تحقيق: أحمد الطويلي، المطبعة العصرية، تونس، (د.ط)، 2010، ص9، وما بعدها.

(2) التميمي، مصدر سابق، ص17.

(3) كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن الوافدين عليه صلى الله عليه وسلم، قال أبو العلاء: إن سفيان بن وهب هذا كان تحت راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، شهد فتح مصر، وبقي حتى ولي الإمارة لعبد العزيز بن مروان على بعث "الطالعة" إلى إفريقية سنة 78هـ، وذكر أنه توفي سنة اثنتين وثمانين. ينظر المالكي أبو بكر عبد الله بن محمد، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية وزهادهم ونساکهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1994، ج1، ص90، 91.

الكتاب وعليه عمامة قد أرخاها خلفه»،⁽¹⁾ ومعلوم أن من جملة ما يركز عليه التفسير في زمن الصحابة كما جاء عن عبد الرحمن السلمي أنهم كانوا لا يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلموها علما وعملا بعد الوقوف على نصها حفظا وكتابة.

ويمكن القول أنه «لعل من النصوص التفسيرية الأولى بالغرب الإسلامي؛ ما رواه الوليد ابن الفرضي بسنده المتصل إلى قيس بن الحجاج، أنه سمع حنش الصنعاني⁽²⁾ وهو أحد التابعين الذين دخلوا الأندلس، وماتوا بها، يقول في هذه الآية:

﴿لَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة:273]، أي علف الخيل»،⁽³⁾

ومما يعد من بواكير الدرس التفسيري، ما ورد في كتب التراجم أن: «قوما جاءوا إلى ابن عمر رضي الله عنه، وهو بإفريقية فلما أرادوا فراقه قالوا: زودنا منك حديثا ننتفع به، ولا يخفى تطلع ابن عمر في التفسير واهتمامه به»،⁽⁴⁾ ومعلوم ما لقول الصحابي من ميزة في التقديم والاعتبار في التفسير، وكان لبعثة عمر بن عبد العزيز رحمه الله النصيب الأوفر في نشر الإسلام، وتفقيه أهل المغرب حيث «اختط كل واحد منهم دارا لسكانه، وبنى مسجدا بحدائرها لعبادته، ومجالسه، واتخذ بقربه كُتَّابًا لتحفيظ القرآن، وتلقين مبادئ العربية لصغار أطفال البلد، وأشاعوا الرشد والحلال والحرام، وحرصوا على الأمن والتآخي والمواساة، فكان إسلام البربر نهائيا من آثار هذه البعثة الكريمة». ⁽⁵⁾

(1) المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية، تحقيق: بشير البكوش، ج1، ص91.

(2) تابعي كان مع أصحاب علي رضي الله عنه، فلم قتل انتقل إلى مصر، غزا المغرب مع ربيعة بن ثابت، والأندلس مع موسى بن نصير، وهو أول من ولي عُشور إفريقية، وأسس جامع قرطبة بالأندلس، توفي بسرقة سنة 100هـ، ينظر المعسكري أبو راس الناصر، هامش كتابه "الإصابة فيمن غزا المغرب من الصحابة"، ص50.

(3) المعيار محمد عز الدين، التفسير والمفسرون في الغرب الإسلامي، مركز تفسير للدراسات القرآنية، 4 vp.tafsir.net - 9 - 2019.

(4) ابن طرهوني محمد بن رزق، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، دار ابن الجوزي، ط1، 1426، ج1، ص50.

(5) ابن عاشور محمد الفاضل، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مكتبة النجاح، تونس، (د.ط.)، (د.ت.)، ص10.

وفي الرسالة التي كتبها علماء إفريقية⁽¹⁾ الحنظلة بن صفوان، فبعث بها إلى أهل طنجة ما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك شهرة الاشتغال بتفهم وتدبر القرآن الكريم، وأن الأمر تعدى إلى الاحتياج إلى وضع أصول وقواعد تضبط الفهم، حيث جاء فيها « من حنظلة بن صفوان إلى جميع أهل طنجة أما بعد: فإن أهل العلم بالله وكتابه وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم قالوا: إنه يرجع جميع ما أنزل الله عز وجل إلى عشر آيات: أمرة، وزاجرة، ومبشرة، ومنذرة، ومخبرة، ومحكمة، ومشتبهة، وحلال، وحرام وأمثال، فأمرة بالمعروف، وزاجرة عن المنكر، ومبشرة بالجنة، ومنذرة بالنار، ومخبرة بخبر الأوليين والآخرين، ومُحكمة يعمل بها، ومتشابهة يؤمن بها، وحلال أمر أن يؤتى، وحرام أمر أن يجتنب، وأمثال واعظة، فمن يطع الأمرة، وتزجره الزاجرة، فقد استبشر بالمبشرة، وأندرت المنذرة، ومن يحلل الحلال، ويحرم الحرام، ويرد العلم فيما اختلف فيه الناس إلى الله؛ مع طاعة واضحة ونية صالحة، فقد أفلح وأنجح، في الحياة الدنيا والآخرة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»،⁽²⁾ وفي قدوم عكرمة مولى ابن عباس دلالة على انتشار حلق العلم، وتهيي النفوس لطلب العلم بعد طول الانتظار⁽³⁾، وكان

(1) هم الفقهاء الذين بعثهم عمر بن عبد العزيز إلى إفريقية، ليفقهوا أهلها في الدين. ينظر التهامي إبراهيم، جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، دراسة في الصراع العقدي في المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس، دار الرسالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002، ص27،28.

(2) المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية، تحقيق: بشير البكوش، ج1، ص103.

(3) إشارة إلى الارتداد المتكرر للبربر، والذي نتج عنه تأخر الحياة العلمية، قال عقبة بن نافع لأصحابه حين أراد تأسيس القيروان: « إن إفريقية إذا دخلها إمام أجابوه إلى الإسلام، فإذا خرج منها رجع من كان أجابه منهم لدين الله إلى الكفر، فأرى لكم معاشر المسلمين أن تتخذوا بها مدينة تكون عزا للإسلام إلى آخر الدهر»، المالكي، رياض النفوس، ج1، ص10، وابن عذارى، البيان المغرب، ج1، ص19. قال الشيخ ابن أبي زيد القيرواني: « ارتدّت البربر عن الإسلام اثنتي عشر مرة من طرابلس إلى طنجة، ولم يستقر إسلامهم حتى عبر موسى بن نصير البحر إلى الأندلس، وأجاز معه خلق كثير من رجالات البربر برسم الجهاد، فاستقروا هناك فحينئذ استقر الإسلام بالمغرب، وأذعن البربر لحكمه، وتناسوا الردّة، ثم نبضت فيهم عروق الخارجية بعد على ما سنذكره». ينظر السلاوي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص156.

قدومه لبث العلوم التي حملها عن ابن عباس، فأنشأ حلقة في آخر مسجد القيروان ينشر فيها العلم، وخاصة الحديث والتفسير لمن يقصده من الطلاب.⁽¹⁾

وفي نهاية القرن الأول أثمرت مجهودات الفاتحين، وخاصة بعثة عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - أن ظهر بالمغرب الرعيل الأول من علماء القيروان الذين سيكون على أيديهم انتشار العلوم الدينية، والوقوف في وجه كل التيارات الوافدة، يقول المالكي واصفا الحياة العلمية التي بلغت القيروان، وما نبغ فيها من العلماء في ذلك الزمان: «سأل عبد الله بن عمر بن غانم القاضي بعض ثقاته يوم الجمعة، فقال هل حضرت للجامع اليوم؟ قال نعم، قال من رأيت به؟ قال: رأيت سبعين قلنوسة يستحقون القضاء، ورأيت ثلاثمائة قلنوسة فقيه، فاسترجع ابن غانم عندما سمع ذلك وقال: ذهب الناس، فاسترجاعه يدل على أن زمانه أقل مما كان عليه العلماء في القديم من الكثرة»،⁽²⁾ ومن كل ما سبق إيراد يمكن القول أن بذور العملية التفسيرية واكبت الفتح، وتطورت برسوخ أهلها في الإسلام «فكان القرن الجديد فاتح عهد جديد، أقبل فيه الناس على تلقي العلم ونشره... فكثرت المساجد، وأنشئت الكتاتيب في كافة أنحاء المغرب تقريبا، ولم ينتصف القرن حتى أصبحت القيروان عاصمة العلم بالمغرب العربي إلى جانب كونها قاعدة للسلطة والإدارة»،⁽³⁾ وفي هذه البيئة العلمية التي كثر وازداد فيها النشاط العلمي ظهر ما كان متوقعا من الآراء والمذاهب التي سيكون لها كبير الأثر في توجيه العملية التفسيرية، كون القرآن الكريم مستندهم فيما يذهبون إليه من تأويلات مختلفة، وأقوال متباينة.

(1) التميمي أبو العرب، طبقات علماء إفريقية، ص19، ينظر المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية، تحقيق: بشير البكوش، ج1، ص136.

(2) الدباغ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، أكمله التتوخي أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي، تحقيق: محمد ماضود، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ط.)، (د.ت.)، ج3، ص188.

(3) المجذوب عبد العزيز، الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، دار سحنون، تونس، ط1، 2007، ص25.

المطلب الثاني: تعاطي التفسير وتطوره في عصر الولاية. (96هـ-184هـ).

يمكن اعتباره عصر ترسيخ لمبادئ الشريعة في النفوس، ونشر العلم، مع ما شاب ذلك من آراء مباينة لمذهب أهل السنة، فقد اجتهد البربر في تلقي العلم؛ خاصة بعد تعيين إسماعيل بن أبي المهاجر واليا من قبل عمر بن عبد العزيز «فكان خير وال لخير أمير، وما زال حريصا على دعاء البربر إلى الإسلام، فأسلم بقية البربر على يديه، وكان زاهدا متواضعا من كبار العباد، فأقبل عليه البربر المسلمون يسمعون منه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعلمون»⁽¹⁾.

ولا ريب أن من جملة ما كانوا يتلقونه أحاديث رسول الله عليه السلام، وأقوال الصحابة والتابعين مما له علاقة بتفسير كتاب الله عز وجل، وبعد وفاة عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - وعزل واليه، ومجيء غيره ممن لم يكن حسن السيرة مع البربر ساءت الأحوال كما هو مدوّن في كتب التاريخ،⁽²⁾ وتبع ذلك توقف المد العلمي على الصعيد الرسمي، مما مهد لانتشار الأهواء، ونشاط أهلها، وخاصة دعاة الخوارج؛ الذين استغلوا ظلم الولاية للرعية لنشر تأويلاتهم الفاسدة لنصوص القرآن والسنة بين البربر، فظهر على الساحة كل من "الإباضية"⁽³⁾ التي انتشرت ببلاد المغرب الأوسط، واستطاعت أن تظهر دعوتها ثم ظهرت

(1) ابن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج1، ص52.

(2) المراكشي ابن عذارى أبو العباس محمد، البيان المغرب في أخبار المغرب، مكتبة صادر، مطبعة المناهل، بيروت، (د. ط)، 1950، ج1، ص48-52.

(3) ذكر السلاوي في كتابه أصل ظهور الإباضية والصفيرية بقوله: «كانت بدعة الخارجية يومئذ قد سرت في البربر، وتلقنها رؤوسهم عن عرب العراق الساقطين إلى المغرب نزعوا بها إلى الأطراف داعين أعمار الأمم إليها عسى أن تكون لهم دولة فاستحكمت صبغتها في طغام البربر ووشجت فيهم عروقها فكان ذلك من أقوى البواعث والأسباب في خرق حجاب الهيبة على الخلفاء... وتكرر خروجهم على الخلفاء وسرى داؤهم وأعيبى دواؤهم وتعددت فرقهم ومذاهبهم، قال ابن خلدون: افترقت الخوارج على أربع فرق، الأولى: الأزارقة أصحاب نافع بن الأزرق، وكان رأيه البراءة من سائر المسلمين وتكفيرهم والاستعراض يعني القتل من غير سؤال عن حال أحد وقتل الأطفال...، الثانية: النجدية ويقال لهم النجدات أصحاب نجدة الحروري وهو بخلاف الأزارقة في ذلك كله، الثالثة: الإباضية أصحاب عبد الله بن إباض التميمي ثم الصريمي، وهم يرون أن المسلمين كلهم يحكم لهم بحكم المنافقين فلا ينتهون إلى الرأي الأول ولا يقفون عند الثاني ولا يحرمون مناكحة المسلمين ولا مواريتهم وهم عندهم كالمنافقين، الرابعة الصفيرية، وهم موافقون للإباضية فقبل نسبوا إلى عبد الله بن صفار الصريمي، وقيل اصفروا بما نهكتم العبادة ينظر السلاوي، الاستقصاء، ج1، ص163.

"والصفريّة"،⁽¹⁾ وهما الفرقتان اللتان نافستا أهل السنة في النشاط العلمي، وكان لهما تأثير على البناء الفكري للبربر؛ مما سيكون له انعكاس في ما يظهر في المؤلفات المختلفة، وخاصة "كتب التفسير"، وطريقة ممارسته.

ولقد كان ما يشغل علماء السنة في هذا العصر تثبيت العقيدة، وتبصير المسلمين بأحكام الإسلام، إلا أن ظهور الخوارج، ومحاولاتهم المتكررة لنشر تأويلاتهم جعلتهم يضاعفون جهودهم للوقوف في وجهها، فنشرت طائفة منهم إلى المشرق ليتفقهوا في الدين، وكانت وجهتهم المدينة النبوية؛ التي كان الأفارقة يعتبرونها مصدر الإسلام، فنهلوا من علوم علمائها، ومن أخصهم "الإمام مالك" رحمه الله تعالى، حيث تأثروا به، وجعلوه إمامهم المبجل، وقدوتهم في فهم الشريعة، «وأقبلت جماعات من أهل المغرب يأخذون عنه، ويدوّنون كل ما يسمعون منه، ويعودون به إلى بلادهم ليعلموه أهلها، ويخفّ إلى المشرق من استطاع من أولئك الطلبة ليلقى مالكا، وليأخذ عنه مباشرة، فيرتفع شأنه بين قومه إلى طبقة الآخذين عن مالك»⁽²⁾ فأكسب هؤلاء الطلبة التصور الصحيح للإسلام، وطريقة الفهم التي تعصمهم من زلات أهل الزيغ من الخوارج وغيرهم، فبرز على الساحة العلمية بالمغرب ثلة من العلماء من حملة العلم رووا "الموطأ" وغيره من المسائل من أبرزهم أسد بن الفرات⁽³⁾

(1) قال ابن خلدون: «... الرابعة الصفريّة، وهم موافقون للإباضية، فقبل نسبوا إلى عبد الله بن صفار الصريمي، وقيل اصفروا بما نهكتهم العبادة، وفي القاموس الصفريّة بالضم والكسر قوم من الحرورية نسبوا إلى عبد الله بن صفار بن ككتان، أو إلى زياد بن الأصفر أو إلى صفرة في ألوانهم أو لخلوهم من الدين « ينظر السلاوي، الاستقصاء، ج1، ص164. ينظر في تفاصيل ما يتعلق بالخوارج، مصطفى محمد مصطفى، أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، جمع وترتيب (د.ط) 2003، noor-Book.com، ص114، ومحمود إسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص62-82.

(2) التهامي إبراهيم، جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، دراسة في الصراع العقدي في المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس، ص35.

(3) هو الإمام العلامة القاضي الأمير مقدم المجاهدين، أبو عبد الله الحراني ثم المغربي، ولد بحران سنة 142هـ، دخل القيروان، مع أبيه في الجهاد سنة أربع و أربعين ومائة، تفقه أولا على علي بن زياد التونسي، ثم ارتحل إلى المشرق فلقى مالكا وواظب عليه، وطلب عليه العلم وسمع منه الموطأ، ثم ارتحل إلى العراق، فلقى أصحاب أبي حنيفة، ثم رحل من العراق إلى مصر ولقى أصحاب مال وأخذ عن ابن القاسم الأسيدي قادمًا بها إلى القيروان... توفي وهو محاصر لسرقوسية سنة ثلاث عشرة ومائتين، ودفن بذلك الموضع. ينظر الذهبي شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محمد نعيم

الذي كان يقرؤون عليه في تفسير المسيب بن شريك، وأبو سعيد بن حبيب سحنون التنوخي،⁽¹⁾ وموسى بن معاوية الصمادحي⁽²⁾ الذي سمع بمكة تفسير سفيان بن عيينة، وغيرهم، وتذكر الروايات أن لبعض هؤلاء مجالس تفسيرية من أشهرها ما حدث بين أسد بن الفرات وأحد فقهاء المعتزلة وذلك أن: «أسدا وأصحابه كانوا يقرؤون في تفسير المسيب بن شريك،⁽³⁾ إلى أن قرأ القارئ ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿١٠﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿١١﴾﴾ [القيامة: 21-22]، وكان سليمان بن حفص⁽⁴⁾ جالسا بين يديه، فقال له: يا أبا عبد الله: من الانتظار، وكان إلى جانب أسد نعل غليظ، فأخذ أسد بتليبيه، وكان أيّدا، وأخذ بيده الأخرى نعله، وقال: إي والله يا زنديق، لتقولنّها أو لأبيّضنّ بها عينيك، فقال: نعم ننظره»،⁽⁵⁾ ففي هذه الحادثة ما يشير إلى انتشار حلقات تدريس التفسير، وتمكّن متصديريها من معرفة مآخذ الاستدلال المخالفة

العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1982، ج10، ص225، والمالكي، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية، تحقيق: بشير البكوش، ج1، ص255-273.

(1) هو أبو سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسان يلقب بسحنون التنوخي، ولد سنة ستين ومائة، فقيه المغرب، قاضي القيروان، وصاحب المدونة، ارتحل وحج سنة ثمان وثمانين ومائة، سمع من سفيان بن عيينة، والوليد بن مسلم، وعبد الله بن وهب، لازم ابن وهب، وأشهب، حتى صار من نظرائهم، وساد أهل المغرب في تحرير المذهب، وكان موصوفا بالديانة التامة والورع، قال أبو العرب: اجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت في غيره: الفقه البارع، والورع الصادق، والصرامة في الحق، والزهادة في الدنيا، توفي سنة أربعين ومائتين. ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص63، 64. ، والمالكي، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية، ج1، ص345.

(2) هو الإمام المفتي أبو جعفر الصمادحي المغربي الإفريقي، يقال إنه هاشمي جعفري، قال أبو العرب وغيره: كان ثقة مأمونا عالما بالحديث والفقه صالحا، رحل من إفريقية في طلب العلم في رجب سنة أربع وثمانين ومائة، سمع من ابن القاسم وغيره، وسمع منه سحنون وعامة أهل إفريقية، ينظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص108، 109، والمالكي، رياض النفوس، ج1، ص376 وما بعدها.

(3) هو أبو سعيد التميمي الشقري الكوفي، قال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال مسلم وجماعة: متروك الحديث، ينظر عنه لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط1، 2002، وينظر عن تفسيره، حاجي خليفة، كشف الظنون، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.)، ج6، ص458، أورده بقوله: «تفسير المسيب بن شريك: ذكره الثعلبي في الكشف»، ولم يزد على ذلك، كانت وفاته سنة 186هـ. وذكر المالكي أن أسد بن الفرات كان يقرأ منه. ينظر المالكي، رياض النفوس، ج1، ص265.

(4) هو سليمان بن عصفور الفراء، من كبار المعتزلة بالقيروان ومشاهيرهم، توفي سنة 269هـ، ينظر المالكي، رياض النفوس، ج1، ص265.

(5) نفسه.

لضوابط وقواعد التفسير، ومنهم من أفرد بالتأليف، إلا أن اشتغالهم بالفقه وغلبته على مجالسهم العلمية كان له أثره على التفسير،⁽¹⁾ وقد « أدى ذلك إلى أن نقل المؤلفات في التفسير، خاصة إذا ما قورنت بالمكانة العلمية للقيروان في أوج حضارتها... وقد علل الطاهر المعمرى هذا الأمر بقوله: لم يحتل التفسير بإفريقية مكانة كبيرة منذ بدأت العلوم الإسلامية تنتشر في البلاد لعدم حاجة الناس إليه، وضعف استعدادهم لممارسته؛ حتى أن مشاهير المفسرين الإفريقيين؛ لم تكن البيئة هي التي دفعتهم إلى وضع تفاسير اشتهرت نسبتها إلى إفريقية، بل الأجواء الخارجية من شرقية وأندلسية؛ هي التي بعثت فيهم هذه الهمة»،⁽²⁾ وعلى الرغم مما ذكر من قلة التأليف في التفسير مقارنة بحواضر العلم الأخرى، فإن ذلك لم يمنع من بداية ظهور العديد من التفاسير⁽³⁾ في هذا العصر، فقد صنف يحيى بن سلام تفسيره، وجامعه في الحديث، ثم توالى بعد ذلك المؤلفات في مختلف الفنون من أبرزها التفاسير الفقهية، وتنازع التفسير أهل السنة، والخوارج الإباضية، واشتهر منهم العديد من المشتغلين به، ونشط كل فريق في بث العلوم المختلفة، ومنها علم التفسير، وأثر ذلك العديد من التفاسير المتعددة مختلفة المشارب.

وما يمكن قوله في هذا العصر أن التفسير وممارسته كان حاضرا في مختلف مراحلها، كون القرآن الكريم هو الروح المحركة لحياة المسلمين، فاستوجب ذلك التفاعل معه، والعمل به ولن يتيسر ذلك إلا بتدبره وتفهمه، واتضح مما نقل من الروايات الموثقة في كتب التراجم

(1) يقول الدكتور الرومي: « إلا أن الاتجاه الفقهي مرة أخرى يظهر أثره حتى في الاتجاه التفسيري فكانت المؤلفات في التفسير الفقهي على قلتها أكثر من المؤلفات في التفسير العام إلا أن الأمر العجيب، هو عدم وصول شيء من المؤلفات في التفسير الفقهي إلينا كما وصلت التفاسير العامة». ينظر الرومي فهد، التفسير الفقهي بالقيروان حتى القرن الخامس الهجري، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 1997، ص14.

(2) نفسه، ص12.

(3) اهتم علماء المغرب بالتفسير الفقهي، وصنفوا فيه مصنفات عديدة من أشهرها "أحكام القرآن" لمحمد بن سحنون، و"أحكام القرآن" لموسى بن عبد الرحمن المعروف بالقطان، و"أحكام القرآن" لأحمد بن زياد الفارسي، و"المأثور عن مالك في أحكام القرآن"، و"تفسير" لمكي بن أبي طالب القيسي. ينظر الرومي، مرجع سابق، ص15.

والسير شدة اعتنائهم بمدارسة القرآن؛ والحرص على إبلاغه إقراء وتفهيما في حدود الإمكانيات المتاحة.

وبعد الاستقرار ودخول الناس في دين الله أفواجا كثر الاشتغال بالقرآن الكريم حفظا ومدارسة، وانتشرت الكتابيب في ربوع المنطقة، بل آل الأمر إلى ظهور كيانات مستقلة،⁽¹⁾ وكان الدافع إلى ذلك حماية المعتقد الصحيح من جانب أهل السنة، ونشر المعتقد، ومحاولة شد أزره بالقرآن، وتأويله عند الخوارج، وكان ذلك إيذانا بالبداية في ممارسة العمل التفسيري المنتج للمصنفات التي تخدم آراء أصحابها، فظهرت تفاسير علماء أهل السنة، ثم تلتها تفاسير الإباضية في هذين العصرين المتقدمين، ثم تطور الاشتغال بالتفسير لرسوخ البربر في الدين، واحتكاك الكثير من علمائهم بعلماء المشرق، وقدم العديد منهم إلى القيروان للاستقرار وبت العلم، أو مجتازين من الأندلس، وهو ما أدى إلى انتشار التفسير وتطوره والتنافس في التأليف فيه.

المبحث الثاني: واقع التفسير في عهد الأغلبية، والدويلات الإسلامية (184هـ-296هـ).

هذا العصر تجلى فيه الاستقلال الفعلي للمغرب عن الخلافة الإسلامية، حيث «عُهد بحكم البلاد لعائلة من عرب إفريقية تكفيهم مؤونة الفتن ... ويكون لها حرية التصرف داخل البلاد مع التبعية لدولة الخلافة، فكان أن كلف الرشيد بهذه المهمة إبراهيم بن الأغلب بن سالم

(1) ظهرت الدولة الإباضية بتهرت، والدولة الصفرية ببني مدرار، ودولة العبيديين بالمهدية نتيجة « للمستجدات التي حدثت بعد[عصر] الإمام مالك[الذي كان سدا منيعا حال دون ظهور البدع والدعوة إليها علنا]، حيث كانت الأمور في عهده في بداياتها، ولم تكن قد بلغت من الانتشار والخطر ما بلغته من بعده، حيث أصبحت لتلك الأفكار والمذاهب البدعية دول، وعندما كانت تلك الأفكار تنتشر في السر في ظل الحكومات السنية أصبحت في ما بعد تفرض بالقوة والسيف، وليس أدل على ذلك من الدولة العبيدية، التي ناصبت أهل السنة العداء ونشرت أفكارها بالقوة ». ينظر التهامي إبراهيم، جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، ص135، 136.

وأما « الخوارج من الإباضية، والصفرية وفدوا إلى إفريقية أواخر القرن الأول الهجري؛ فارين من قبضة بني مروان جاؤوا إلى إفريقية فألقوا مجال العمل فسيحا، ومسلمو إفريقية لما يعوا الإسلام بعد، ويفهموه فهما عميقا، وواجههم الخوارج بمفاهيمهم المتطرفة، وتعاليمهم السياسية، فأقبلوا عليهم متحمسين، وحققوا ما كانوا يصبون إليه، فأسسوا دولة خارجية أولى صفرية بسجلماسة بالمغرب سنة 140هـ/757م، ودولة ثانية إباضية بتاهرت سنة 144هـ/761م ». ينظر المجذوب، الصراع المذهبي بإفريقية، ص37، 38.

التمييز الذي كان يتمتع بشجاعة نادرة، وثقافة عالية، بالإضافة إلى معرفته بشؤون إفريقية»⁽¹⁾ وقد صحب نشوء هذه الدولة الكثير من الثورات والفتن، ولم تسترح من عناء مجابهة الخوارج؛ حتى تمكّن كل من الصفرية والإباضية من تأسيس كيان مستقل؛ حيث أسس الصفرية دولتهم (المدرارية) بسجلماسة سنة 140هـ، وأسس الإباضية دولتهم (الرسّمية) بتهرت سنة 161هـ،⁽²⁾ وانصرفت الدول الثلاثة إلى الاهتمام بشؤونهم الداخلية، وخاصة الدويلات المستقلة،⁽³⁾ من ذلك الاشتغال بالقرآن الكريم، وبيان معانيه، ونتج بسبب ذلك التنافس في نشر المعتقدات، وتأييدها بالأدلة من القرآن والسنة، وسعى كل فريق إلى الانتصار لمذهبه، مما ضاعف من الاشتغال بالتفسير، وأفرز ذلك العديد من المؤلفات التفسيرية؛ من أبرزها تفسير يحيى بن سلام، وتفسير هود بن محكم الهواري، وغيرهما مما هو مفقود أو في عداد المخطوط، وفي الفرعين التاليين تعريف لهذين المفسرين، وتفسيرهما من حيث تعرضهما لأصول التفسير، وذلك بترجمة كل مفسر ترجمة وجيزة تبرز مكانته العلمية، ومدى حيازته للعلوم المعينة على التفسير، وبيان لمكانة تفسيريّه، ثم دراسة منهجه في التفسير.

(1) ابن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج1، ص60.

(2) ينظر في تأسيس الدولتين، ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار المغرب، ج1، ص317، ومحمود إسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ص112.

(3) كانت الجزائر في هذا العصر تتنازعها دولة الأغالبة، ودولة الرسّميّين، فغالبا المناطق الشرقية تحت سلطة دولة الخلافة، والباقي تحت نفوذ الرسّميّين، كما هو واضح فيما ذكره البكري عن مدينة باغاية، حيث وصفها بقوله: «ثم تمشي على ثلاثة مراحل في مساكن العرب، وهوارة، ومكناسة، وكبينة، وورقلة، يطل عليها وعلى ما والاها جبل أوراس، وهو مسيرة سبعة أيام، وفيه قلاع كثيرة يسكنها قبائل هوارة ومكناسة، وهم على رأي الخوارج الإباضية ... إلى باغاية، وهي حصن صخري قديم حوله ريبض كبير من ثلاث نواح... وجبل أوراس مطل عليها، ويسكن في حصن هذه المدينة قبائل مزاتة، وضريسة، وكلهم إباضية» ينظر البكري، المسالك والممالك، تحقيق: جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج2، ص328، 329. وفي موضع آخر ذكر أن البربر والروم لجأوا إلى باغاية متحصنين؛ فرارا من عقبة بن نافع، فقال: «فرحل عنهم عقبة، ولم يقم عليهم كراهة أن يشتغل بهم عن غيرهم، وأهلها اليوم كلهم إباضية»، البكري، المصدر نفسه، ج2، ص329.

المطلب الأول: النتاج التفسيري في عصر الأغلبية.

انتشر القرآن الكريم في ربوع المغرب الإسلامي ابتداء من هذا العصر، وكثر الاشتغال به حفظاً، وتفهما لمعناه، فظهر في هذه الآونة " تفسير يحيى بن سلام"، وفشا تدريسه في المساجد وغيرها، واعتبره أكثر الباحثين أول من تعاطى الصناعة التفسيرية التأليفية في المنطقة، وفي التعرض لترجمته، والتعريف بتفسيره، والاطلاع على منهجه، ما يبيّن اعتناؤه بالتفسير، ويمهد السبيل لمعرفة الأصول التفسيرية التي وظفها في عمله التفسيري.

الفرع الأول: التعريف بيحيى بن سلام.

وردت ترجمته في العديد من المصادر، وخالصة ما أورده المترجمون له من أقوال في كتبهم، قولهم: « هو يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة أبو زكريا، التيمي بالولاء، البصري ثم الإفريقي، مفسر، فقيه، عالم بالحديث واللغة، أدرك نحو عشرين من التابعين، وروى عنهم، روى الحروف عن أصحاب الحسن البصري عن الحسن بن دينار وغيره؛ وله اختيار في القراءة من طريق الآثار، ولد بالكوفة، وانتقل مع أبيه إلى البصرة، فنشأ بها ونسب إليها، ورحل إلى مصر، ومنها إلى إفريقية، فاستوطنها دهرا، وسمع الناس بها كتابه في تفسير القرآن، وليس لأحد من المتقدمين مثله، وحج في آخر عمره، فتوفي في عودته من الحج بمصر في صفر سنة 200هـ». (1)

الفرع الثاني: التعريف بتفسير ابن سلام.

يعد تفسيره أول تفسير ظهر ببلاد الغرب الإسلامي، وهو الذي فتح الباب لمن بعده ليخوض غمار درس التفسيري، والتأليف فيه، حيث كانوا يعقدون حلقات لمدارسته، قبل وفاته (2)، ذكر ابن الفرضي (1) تفسير ابن سلام وما وصل إليه من القبول في الأوساط

(1) ينظر الداودي، طبقات المفسرين، راجعه لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ج2، ص371، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006، ج2، ص325، والدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج1، ص32-328.

(2) قال الأستاذ بالحاج شريقي في مقدمة تحقيقه لتفسير هود بن محكم: « وكان أواسط القرن الثالث الهجري، هي الفترة التي ملأ فيها هذا التفسير مجالس العلم، وحلق الدروس، والمناظرة بالقيروان خاصة، وفي إفريقية الإسلامية عامة، وكانت دار محمد بن يحيى، مركزا من مراكز العلم، كما يفهم من رواية القاضي عياض، ومفتوحة للطلبة الذين يقصدونها، وهم يرتدون

العلمية في زمانه في ترجمته لابن وضاح بقوله: «ومحمد بن وضاح الصدفي من أهل شذونة، يكنى: أبا عبد الله، روى بقرطبة المدونة، وغير ذلك، ورحل إلى المشرق فروى بالقيروان تفسير القرآن ليحيى بن سلام، عن أبي داود، وأحمد بن موسى بن جرير القروي، توفي في صدر أيام الناصر عبد الرحمن بن محمد رحمه الله»،⁽²⁾ وقد أثنى عليه العلماء واحتفوا به لما امتاز به من الالتزام بالأصول التفسيرية، وخاصة النقلية، يجمل الركيطي القول فيه بقوله: «تفسير يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة أبي زكريا البصري القيرواني، المتوفى سنة 200هـ، الذي نزل المغرب، وسكن إفريقية دهرا، وسمع الناس بها كتابه في تفسير القرآن، وليس لأحد من المتقدمين مثله، وكان له فضل السبق في التفسير حتى على ابن جرير الطبري، لأنه تقدم عليه في الزمن، وفسر القرآن كله، وإلى جانب شهادة ابن الجزري فيه، فإن أبا عمرو الداني قال في حقه كذلك: "وليس لأحد من المتقدمين مثل تفسير ابن سلام".⁽³⁾

وقد عده الفاضل بن عاشور من أوائل ما ظهر من التفاسير المدونة، «وأنه الحلقة التي يتم بها اتصال السلسلة التي تمثل منهج التفسير في القرن الثالث... وبالوقوف عليها يتضح كيف تطور فهم التفسير؛ عما كان عليه في عهد ابن جريج، إلى ما أصبح عليه في تفسير الطبري؛ ويتضح لمن كان الطبري مدينا له بذلك المنهج الأثري الذي درج عليه في تفسيره

زيًا خاصا، للثقفة على هذا العالم الذي ورث علم أبيه». ينظر الهوارى هود بن محكم، تفسير كتاب الله العزيز، حققه وعلق عليه: بالحاج بن سعيد شريف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990، ج1، ص32.

(1) عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد بن الفرضي: «مؤرخ حافظ أديب، ولد سنة 351هـ بقرطبة، حيث نشأ فيها، تتلمذ على مشايخ كثيرين، ثم رحل إلى المشرق سنة 382هـ، مكث بمصر، ثم عرج على القيروان، ومنها عاد إلى الأندلس بعد أن تزود بالكثير من العلم، تولى قضاء بلنسية في دولة محمد المهدي المرواني، واستقر بقرطبة إلى أن قتله البربر يوم دخولهم إليها سنة 403هـ شهيدا في بيته، له كتاب "تاريخ علماء الأندلس"، و"أخبار شعراء الأندلس"، ينظر مقدمة كتابه تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1989، ج1، ص10-11، والزركلي خير الدين، الأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002، ج4، ص121.

(2) ابن الفرضي أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف، مصدر سابق، ج1، ص673.

(3) الركيطي مسعود، قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 2012، ص80.

العظيم، وإنما نعني به تفسيراً جليلاً من صميم آثار القرن الثاني، وهو أقدم التفاسير الموجودة اليوم على الإطلاق، ألف بالقيروان وروي فيها»⁽¹⁾.

الفرع الثالث: منهج ابن سلام في التفسير.

أدى التمعن في الطريقة التي مارس من خلالها تفسير الآيات الكريمة، إلى الاطلاع على منهجه التفسيري، والكشف عن خطواته التي اتبعها، إيجاز ذلك في النقاط التالية:

- قبل شروعه في بيان معاني آي الذكر، يبدأ بذكر اسم السورة، وينبّه على موطن نزولها، ثم يتتبع الآيات الواردة في السورة كلها بالشرح والبيان.

- كان جل اعتماده في التفسير على الرواية، أو ما يعرف بالتفسير الأثري بجميع صورته؛ سواء ما تعلق منها بتفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة، أو بأقوال الصحابة والتابعين، وأسباب النزول، والإسرائيليات، وبيان ذلك في الأمثلة التالية:

- من الأمثلة التي تبين إعماله لتفسيره للقرآن بالقرآن، ما أورده في بيان معنى قوله

تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَهَدَيْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل:09]، حيث ذكر أن تفسيرها: «مثل

قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَسِيحَ الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً﴾ [يونس:99]، وكقول الله تعالى

: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَن لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [الرعد:32]، أفلم يتبين

للذين آمنوا ﴿أَن لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً﴾»⁽²⁾.

- ومما يبين به معاني القرآن من مصادر التفسير؛ ويكثر من ذلك الأحاديث النبوية، والآثار

الواردة عن الصحابة والتابعين، بل جعلها عمدة تفسيره، ففي معظم الآيات يورد من مرويات

الكثير منها، حتى ما تكرر منها، ولكنها دفعت بعض العلماء إلى تهذيبه واختصاره⁽³⁾.

(1) ابن عاشور محمد الفاضل، التفسير ورجاله، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، (د.ط)، 1970، ص28، 27.

(2) القيرواني يحيى بن سلام التميمي البصري، تفسير يحيى بن سلام، تقديم وتحقيق: شلبي هند، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ج1، ص53.

(3) ينظر شواطئ الحسين بن محمد، مدرسة الحديث بالقيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ط1، 1411هـ، ج2، ص216.

- وقد يكثر من إيراد الروايات ويغرق في ذلك، ولا يميز صحيحها من ضعيفها، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَرْجِعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ ءَاثَرُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة:11]، أورد الكثير من الأحاديث والآثار، ومنها البلاغات، وبعض النقول عن السلف في تفسير هذه الآية، وإن كان لم يرتبها بحسب قوة اتصالها.⁽¹⁾

- أكثر المفسر من توظيف القراءات في مواطن كثيرة من تفسيره، يقول الدكتور مساعد الطيار: «اعتنى [المفسر] بإيراد القراءات، وتوجيهها، ولكونه متقدما؛ فإنه يورد القراءات دون نسبة لمن قرأ بها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْعَيْبِ بِضَنِيٍّ﴾ [التكوير:24]، قال: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْعَيْبِ﴾: الوحي. ﴿بِضَنِيٍّ﴾: يخيل يخل عليكم به، وبعضهم يقرأ: ﴿بِظَنِينٍ﴾ أي: بمتهم»⁽²⁾، وعند قول الله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ اللَّهِ فَضْلُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ [النحل:9]، قوله: «﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ ومن السبيل جائر، أي: عن السبيل جائر، وهو الكافر جار عن سبيل الهدى، وجار عنها، وجار منها واحد، قال قتادة: وهي قراءة عبد الله بن مسعود، ومنكم جائر».⁽³⁾

- يذكر ما للآيات من أسباب النزول؛ مروية بسنده إلى الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، من ذلك قوله في معرض تفسيره لقول الله تعالى:

﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة:75]،

قال: «قال الحسن بن محمد بن سيرين، قالوا: لقي رجل من المنافقين رجلا من المسلمين، فقال: إن كان ما يقول محمد حقا، فنحن شر من الحمير، فقال المسلم: فأنا أشهد أنه الحق

(1) شواطئ الحسين بن محمد، مدرسة الحديث بالقيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ج2، ص937.

(2) الطيار مساعد بن سليمان، التعريف بكتب التفسير حتى نهاية القرن الخامس الهجري، محاضرات صوتية اعتنى بإخراجها: عبد الرحمن بن عادل عبد العال الشد، (د.م)، ص54.

(3) ابن سلام، تفسير يحيى بن سلام، تقديم وتحقيق: شلبي، ج1، ص53.

وأنت شر من حمار، ثم أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأرسل إليه يعني المنافق، فقال: قلت كذا وكذا، فحلف بالله ما قال». (1)

- يعتمد في بعض الحالات على ما جاء عن أهل الكتاب من مرويات دون تمحيص لها من ذلك ما أورده من قول الكلبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فِي لَهَا آدْخُلِ الْأَصْرَحَ﴾ [النمل:45]، « وقال الكلبي: إن الجن استأذنوا سليمان، فقالوا: ذرنا فلنبنى لها صرحا من قوارير، والصرح القصر، فننظر كيف عقلها، وخافت الجن أن يتزوجها سليمان، فتطلع سليمان على أشياء كانت الجن تخفيها على سليمان، قال يحيى: بلغني أن أحد أبويها كان جنيا». (2)

- كثير التعويل على أقوال الحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي، فأغلب ما يورده من أقوال ينسبها لهم، والأمثلة على ذلك كثيرة (3)، وربما لكونه بصري.

- يعتبر ابن سلام من أوائل المفسرين الذين جمعوا بين الرواية والدراية، وأما يعرف بالتفسير بالرأي، وفي ما يلي بيان لمنهجه في ذلك:

- يبدي رأيه ويميز ما استنبطه من معان بقوله (قال يحيى)، وفي تفسيره طائفة من الأمثلة التي يصدرها بذلك، منها ما جاء في تفسيره لقول الله تعالى:

﴿يُنَبِّتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل:11]، « قال يحيى: سمعت بعض أشياخنا يذكر أن الله أهبط من الجنة إلى الأرض ثلاثين ثمرة، عشرة يؤكل داخلها، ولا يؤكل خارجها، وعشرة يؤكل خارجها، ولا يؤكل داخلها، وعشرة يؤكل داخلها، وخارجها». (4)

- لم يغفل المفسر اللغة التي هي أهم أركان التفسير بالرأي، فقد اعتمد عليها إذا أعوزه الأثر كما هو واضح في هذه الأمثلة التفسيرية التالية: قوله في معنى "الوحي" في قوله

(1) شواط الحسين بن محمد، مدرسة الحديث بالقيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ج2، ص915.

(2) ابن سلام، تفسير يحيى بن سلام، تقديم وتحقيق: شلبي، ج2، ص547.

(3) ينظر المصدر نفسه، ج1، ص112-119.

(4) نفسه، ج1، ص54.

تعالى: ﴿وَأَوْجِي رَيْكَ إِلَى التَّخْلِ أَيْنَ إِنْخَدَعُ مِنَ الْجِبَالِ بَيْوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: 68]، ألهمها، وفي معنى يعرشون الواردة في الآية نفسها: أي ومما يبنون.⁽¹⁾ وقد يشير إلى ما في بعض الآيات من وجوه بلاغية، كما في قوله في معرض بيانه لمعنى قوله تعالى: ﴿أَبِينَعْمَةَ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [النحل: 71]، ويعالج مسائل الأحكام التي تحويها بعض الآيات دون إسهاب، حيث يكفي بذكر ما روي في ذلك من آثار ولا يورد ما قيل في ذلك من الأقوال، ومن الأمثلة على ذلك ما رواه عن جابر رضي الله عنه في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: 8]، قال: «عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنهم ذبحوا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير قال: {فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمير والبغال، ولم ينه عن الخيل}»⁽²⁾ وساق بسند ساق آثار كثيرة تؤيد ما ذهب إليه.

وبانتشار هذا التفسير بهذه الطريقة الجديدة المعتمدة لدى المفسر، واشتهاره لكثرة رؤاياته، كثر المشتغلون به والدارسون له، عمد البعض إلى اختصاره وتهذيبه، وتقريبه للانتفاع به.⁽³⁾ آخر أنهم: {كانوا يأكلون لحوم الخيل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم}⁽⁴⁾،⁽⁵⁾ ثم **المطلب الثاني: النتاج التفسيري زمن الدويلات الإسلامية.**

أسفر نشاط الإباضية الدعوي المبكر عن ظهور أول مؤلف على مذهبهم في التفسير، وهو "تفسير كتاب الله العزيز" للشيخ هود بن محكم الهواري، الذي ضاهى فيه تفسير يحيى بن سلام، مستوعبا لما يزخر به من أقوال مروية، ويحويه من آراء مستنبطة، مضيافا فيه ما يخدم رأيه، وفيما يلي تعريف بالمفسر، وتفسيره، وبيان لمنهجه العام في التفسير.

(1) ابن سلام، تفسير يحيى بن سلام، تقديم وتحقيق: شلبي، ج 1، ص 73.

(2) مسلم بن الحجاج أبو الحسين، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، وما يؤكل من الحيوان، باب أكل لحوم الخيل، حديث رقم: 1941، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1991، ج 3، ص 1541.

(3) ينظر مقدمة شريفي بالحاج بن سعيد لكتاب تفسير كتاب الله العزيز للشيخ الهواري هود بن محكم، فيها بيان لمنهج ابن سلام في التفسير، ج 1، ص 29.

(4) مسلم، مصدر سابق، كتاب الصيد والذبائح، وما يؤكل من الحيوان، باب أكل لحوم الخيل، حديث رقم: 1942.

(5) ابن سلام، مصدر سابق، ج 1، ص 52.

الفرع الأول: التعريف بهود بن محكم الهواري (ت: 280هـ).

صاحب هذا التفسير هو الشيخ هود بن محكم من علماء الإباضية، تذكر المصادر التي ترجمت له، أنه: « من قبيلة هواره،⁽¹⁾ ولد بمساكنها بجبل أوراس في العقد الأول، أو الثاني من القرن الثالث الهجري، ونشأ فيها، وأخذ العلم في طفولته ومرابع صباه عن والده، بعد حفظه للقرآن الكريم، [إباضي المعتقد]، تفقه في مجالس العلم، وحلقات الدروس التي كانت تعقد بالمساجد في القرى الجبلية، أوفي البوادي، قضى فترة صباه وشيئا غير قليل من شبابه في بلده، وقد يكون عالما قد شدّ الرحال طلبا لمزيد من المعرفة، ثم عاد إلى موطنه الأول بعد أن ملأ وطابه من العلم النافع، واتسعت آفاق معارفه، فأصبح محط أنظار وقبلة آمال لطلبة العلم خاصة، وللناس عامة، وكانت وفاته سنة (280هـ)»،⁽²⁾ ولم تذكر المصادر التي ترجمت له العلماء الذين أخذ عنهم، لكن الظاهر أنه تتلمذ على علماء تيهرت والقيروان اللتين كانتا تزخران بالعلماء، والأدباء من مختلف الطوائف الإسلامية، والمذاهب الدينية في زمن طلبه للعلم.

الفرع الثاني: التعريف بتفسير "كتاب الله العزيز".

اعتبر الكثير من الباحثين أن " تفسير كتاب الله العزيز " أول تفسير للقرآن الكريم يظهر في الساحة العلمية المغربية عامة والجزائر خصوصا، بعد تفسير " يحي بن سلام"، وقد بقي في عداد المخطوطات المطمورة قرونا عديدة، يوضح ذلك محققه بالحاج بن سعيد شريفي بقوله: « لقد ظل هذا التفسير أكثر من أحد عشر قرنا منسيا مغمورا إلى أن ظهرت مخطوطاته المتفرقة في بعض الخزائن الخاصة، وهي خزائن لعلماء من القرون الأربعة

(1) ذكر البكري قبيلة هواره في مواضع كثيرة، منها ما أورده عند وصفه لمدينة مسيلة، حيث قال: « وهي مدينة في بساط من الأرض... ويقرب منها جبل عجيسة، وهواره، وبني برزال، ولهم كانت أرض المسيلة »، وذكر مدينة الغدير بقوله: « وبمدينة الغدير جامع، وأسواق عامرة... وسكانها هواره يعتدون في ستين ألفا»، البكري، المسالك والممالك، ج2، ص240، 239، ينظر الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حقه وعلق عليه: شريفي بالحاج بن سعيد، ج1، ص8.

(2) ينظر المصدر نفسه، ج1، ص13، 14.

الأخيرة، يحتفظ بها أبناؤهم وحفدتهم وهي موجودة في وادي ميزاب جنوب الجزائر بمدن العطف، وبني يسجن، والقرارة، وفي جزيرة جربة بالبلاد التونسية»⁽¹⁾.

وقد تبين بالنظر في ما أودعه مؤلفه في مقدمة تفسيره أنه: «رواه من طريق حفيد المفسر يحيى بن محمد، إلا أنه لم يبيّن غرضه من تعديلاته على كتاب يحيى بن سلام، وربما يكون الدافع إلى ذلك راجع إلى بعض الاحتمالات التالية :

الأول منها وهو الأقوى: تعمد المؤلف ترك ذكر ذلك ليلقى القبول لدى طائفته، ويسهل انتفاعهم به بخلاف نسبته إلى أصله، فإن ذلك يحول دون قراءته.

الدافع الثاني: فقد يكون قد أشار إلى ذلك ولكن حال ضياع بعض أوراق المقدمة من الاطلاع على ما يشير إلى ما ذكره المفسر.

والدافع الثالث: يمكن إرجاعه إلى العرف السائد في زمانه في التأليف، حيث تبين بالتتابع للكثير من المؤلفات أنهم لا يشيرون إلى ما ينقلونه عن سبقهم في أغلب أحوالهم»⁽²⁾. ومهما يكن من أمر فإن تفسيره يعدّ من أقدم التفاسير التي وصلت إلينا كاملة، ومن خلاله يمكن الاطلاع على طبيعة تدارس التفسير وممارسته العملية في زمنه، والوقوف على الآثار العديدة المروية في التفسير، واعتباره من أهم المصادر المفيدة في تحقيق هذه الأغراض وغيرها.

وكان الاعتقاد السائد أن هود بن محكم ابتكر تفسيره، ووضع له أصولا وقواعد جعلها منهجا لعمله التفسيري، إلا أنه تبين للشيخ بلحاج أنه مختصر لتفسير يحيى بن سلام إذ بدا له أن يرجع إلى مخطوطة ابن سلام لعلها تسعفه بإيضاح ما أشكل عليه أثناء تحقيقه لتفسير الشيخ هود الهواري، يقول: «كم كانت دهشتي عظيمة حين وجدتني أقرأ في تفسير ابن سلام كلاما لم يكن غريبا عني... وما إن قارنت في صفحة أو صفحتين بين التفسيرين حتى تبين

(1) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حققه وعلّق عليه: شريقي بالحاج بن سعيد، ج1، ص5.

(2) زغيشي سعاد، منهج هود بن محكم في التفسير، أطروحة مقدمة لنيل درجة شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص: التفسير وعلوم القرآن، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم: أصول الدين، فرع: الكتاب والسنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص51، 52.

لي أن هناك علاقة ظاهرة بينهما... واليوم وبعد أكثر من عشر سنوات من التحقيق والمقارنة والاستقراء أستطيع أن أقول بدون تردد: إن الشيخ هودا الهواري اعتمد اعتمادا كثيرا، إن لم أقل اعتمادا كليا على تفسير ابن سلام البصري، ولو جاز لي أن أضع للكتاب عنوانا غير الذي وجدته في المخطوطات لكان العنوان هكذا: تفسير الشيخ هود ابن محكم "مختصر تفسير ابن سلام البصري" لأن تفسير ابن سلام أصل لتفسير هود الهواري ما في ذلك شك»،⁽¹⁾ وهو ما قد يقلل من أهميته من حيث الاطلاع على المنهج الذي اعتمده في إيضاحه لمعاني كلام الله عز وجل، إذ أن المختصر في الغالب يحمل سمة أصله، وفي بعض الحالات قد يؤدي ذلك إلى ضياع مقصد مؤلفه منه، أو الإخلال بذلك كما هو الحال في هذا المختصر بسبب الاختلاف في التوجه العقدي، يقول الطيار: « ليس لهذا الكتاب قيمة تفسيرية كبيرة، لأنه في الحقيقة اختصار غير واضح لكتاب يحيى بن سلام (ت: 200هـ) خلافا لاختصار ابن أبي زمنين (ت: 399هـ)، فهو اختصار منظم واضح، ولم يصف ابن أبي زمنين في عبارات يحيى بن سلام، أما هود بن محكم فقد تصرف في عباراته بما يوافق معتقده». ⁽²⁾

وعلى الرغم مما قيل فيه إلا أن وجوده يكتسي طابعا مميزا، لكونه حفظ لنا طريقة ممارسة التفسير عند من سبقه، وفي عصره، ما يمكن الباحث من الاطلاع على ما كان يُعول عليه في التفسير من أصول ومناهج تفسيرية، وباقي علوم القرآن المختلفة السائدة في ذلك الزمان. الفرع الثالث: منهج هود بن محكم في التفسير.

وصف بعض شيوخ الإباضية منهجه العام في التفسير، ومنهم الشماخي بقوله: « وهو كتاب جليل في تفسير كلام الله لم يتعرض فيه للنحو والإعراب، بل على طريقة المتقدمين»،⁽³⁾ وذكر علي يحيى معمر أن: « تفسيره للقرآن الكريم على طريقة السلف، لا

(1) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حققه وعلق عليه: شريقي بالحاج بن سعيد، ج1، ص23، 24.

(2) الطيار، التعريف بكتب التفسير حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص57.

(3) الشماخي أبو العباس أحمد بن سعيد بن عبد الواحد، السير، تحقيق: أحمد بن مسعود السيابي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط2، 1992، ج2، ص59.

يتعرض فيه للناحية اللغوية، ولكنه يقتصر فيه على بيان معاني الآيات الكريمة، واستخراج ما تتضمنه من حكم وأحكام»⁽¹⁾، ولكون المفسر اعتمد على تفسير ابن سلام ليبرز ما ذهب إليه الإباضية من تأويل للعديد من الآيات القرآنية، ويوضح أفكار الفرقة التي ينتمي إليها، وكان التفسير في زمنه يعتمد فيه على الرواية، وتطعيمها بشيء من النقد والبيان، فإنه سار على ما رسمه ابن سلام من خطوات منهجية في ممارسته للتفسير كما هو واضح في مقدمته⁽²⁾، إلا ما كان القصد منه بيان مذهبه، والرد على مخالفيه، وتفصيل ذلك في النقاط التالية:

- إيراده للروايات التفسيرية مقطوعة دون ذكر اسم راويها: «حيث نجد هودا الهواري يحذف الإسناد كلما كان التفسير منسوباً ليحيى بن سلام، أو يجعل آراءه وأقواله منسوبة إلى بعضهم، وأحياناً يقول: قال أو يقول دون ذكر الراوي، وأحياناً يقول: بلغني كذا وكذا، أو أخبرني، أو حدثني، فيظن القارئ أن العبارة من قول هود الهواري»⁽³⁾.

- اعتنى المفسر ببيان آيات القرآن بعضها ببعض، وهو ما يعرف بتفسير القرآن بالقرآن، من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: 09]،: «وأخت هذه الآية ونظيرتها التي في براءة

﴿بَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ﴾ [التوبة: 76]،

يقول: أعقبهم بالخلف والكذب الذي كان منهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه، ومن قرأ بالتثقيل فهو بالمعنى الآخر الذي وصفناه آخراً»⁽⁴⁾.

- فسر الكثير من الآيات بما ورد في السنة النبوية، ويكون عوناً على فهم معناها؛ تصريحاً أو تلميحاً، من ذلك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: «أن { اليهود مغضوب

(1) علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في الجزائر، الحلقة الرابعة، مراجعة: الحاج سليمان بن الحاج بن إبراهيم بابيزر، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، سلطنة عمان، ط3، 2008، ص103.

(2) زغيشي، منهج هود بن محكم الهواري في التفسير، ص55.

(3) نفسه، ص52، 51.

(4) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حقه وعلق عليه: شريفي بالحاج بن سعيد، ج1، ص83، 84.

عليهم، والنصارى ضلالاً⁽¹⁾»،⁽²⁾ حيث يذكر ذلك بالمعنى ويرويه بصيغة "وقد ذكروا عن الحسن" ولا يشير إلى درجته من حيث صحة السند وضعفه.

- يستعين في بيان المعنى بأسباب النزول، ويذكر ذلك بعبارته، من ذلك قوله: « وذلك أن الله لما ذكر العنكبوت والنملة والذباب قال المشركون: ماذا أراد الله بذكر هذا في كتابه، وليس يقرّون أن الله أنزله ولكن يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم: إن كنت صادقاً فماذا أراد الله بهذا مثلاً، فأنزل الله عز وجل في ذلك قوله:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:25].⁽³⁾

- جمع فيه الكثير من أقوال الحسن البصري - رحمه الله تعالى - دون تمحيص الصحيح من الضعيف أو الموضوع، وذكرها بصيغ مختلفة، فمرة يقول: ذكروا عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأونة يورد الآية، ويعقب المراد منها بقول الحسن أو غيره من العبارات مما يطلق عليه "أصحابنا"، ومثال ذلك قوله في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِيهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة:13]: « يعني الكفار في قول الحسن، وفي تفسير غيره من أصحابنا: إلى كبرائهم وقادتهم في الشر ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة:13] بمحمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وفي قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة:14]، قال في تفسيرها: قال بعضهم: في ضلالهم يلعبون، وقال بعضهم: في ضلالهم يتمادون، وفي صنيعه هذا إسناد لأقوال تفسيرية دون ذكر لقائلها... وقد يذكر قولين في تفسير بعض الآيات ثم يعقب عليهما بما يرجح أحدهما على الآخر.⁽⁴⁾

(1) الألباني، صحيح الجامع وزيادته، حديث رقم: 8202، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1988، ج2، ص1363.

(2) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حقه وعلق عليه: شريفي بالحاج بن سعيد، ج1، ص77.

(3) نفسه، ج1، ص90، 91.

(4) نفسه، ج1، ص87.

- اهتم ببيان الجانب الاعتقادي، فلا يمر بتفسير آية فيها ذكر للكفار وصفاتهم إلا ويشير إلى معاني كل من الفسق والكفر، ويثيرها، ففي قوله تعالى:

﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْآثِمِينَ﴾ [البقرة:25]، قال عن الفاسقين: «أي المشركين، وهذا فسق الشرك، وهو فسق فوق فسق، وفسق دون فسق، والمعاصي كلها فسق». (1)

وقد قام بعض الباحثين بدراسة منهجه في التفسير، وخلاصة ما ذكر من ذلك أنه: «اعتمد في تفسيره على ما تعارف عليه المفسرون من مصادر وأصول تفسيرية، حيث جعل القرآن العظيم في صدارتها، ثم السنة النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم، ومن ناحية أخرى أكثر من ذكر الإسرائيليات»، (2) إلا أن توظيفه لها لم يكن بالكيفية التي تعارف عليها أهل الفن من حيث الترتيب وصحة الأدلة والاستدلال، وسيتبين ذلك في معرض دراسة السبل الصحيحة في توظيف أصول التفسير عند المفسرين.

المبحث الثالث: نبذة عن أشهر المفسرين الجزائريين وتفا سيرهم عبر العصور المختلفة.

اعتنى علماء القطر الجزائري على غرار غيره من الأقطار الإسلامية بالقرآن الكريم، وساهموا في خدمته في شتى المجالات، وظهر العديد من المفسرين، والمقرئين عبر العصور المختلفة التي مرت بها المنطقة الوسطى للغرب الإسلامي بعد الفتح الإسلامي، إلا أنه غلب على جل مجهوداتهم المبذولة جانب التدريس؛ الذي لا يمكن الاطلاع على طريقة عرضه وما تحويه من أصول لتعذر وصعوبة الوقوف على النقول التي ترشد الباحث إلى ذلك، وخاصة في العهود المتأخرة، كما هو واضح في ما دُون في كتب السير والتراجم، يقول الدكتور سعد الله: «أما التفسير فقد ضعفت العناية به، فكان بعض العلماء يتناولونه في مجالسهم ودروسهم ولكن قلما ألفوا فيه»، (3) ولكون هذه المنطقة لم تتميز على باقي المناطق

(1) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حققه وعلق عليه: شريفي بالحاج بن سعيد، ج1، ص91.

(2) سامي محمود محمد أحمد، منهج هود بن محكم الهواري في تفسيره "تفسير كتاب الله العزيز" (دراسة ونقد)، رسالة ماجستير، قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2002، ص69.

(3) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص121.

المجاورة بحدودها الجغرافية كما هو عليه الوضع في العصور المتأخرة، وكان الظهور والأقول للدويلات المختلفة سمتها البارزة، ارتأيت أن يكون معيار نسبة النتاج التفسيري إلى المغرب الأوسط هو دخول المنطقة تحت سلطة دولة من الدول المشهورة، بدء من زمن ظهور الدولة العبيدية التي بسطت نفوذها على كل بلاد المغرب، ثم الدولة الحمادية التي يمكن اعتبارها الدولة الأولى التي كان لها كيان مستقل بالمغرب الأوسط، إذا أمكن اعتبار الدولة الرستمية من الدويلات الخارجة عن سلطة الخلافة، ولغرض الاطلاع على طبيعة نتاجهم التفسيري من حيثياته المتعددة الواردة في محاور البحث، أتناول بالدراسة بعض المفسرين وتفا سيرهم الكاملة المدونة المشتهرة عبر العصور المختلفة التي مرت بها المنطقة، وذلك بترجمة تعريفية للمفسر، والتعريف بتفسيره، وبيان منهجه العام في التفسير، بغية الوقوف على أصوله التفسيرية التي اعتمدها أثناء ممارسته لعمله التفسيري، ويكون عرض ذلك وفق ترتيبهم الزمني في المطالب التالية:

المطلب الأول: أشهر المفسرين الجزائريين في عهد الدولة العبيدية (296هـ - 362هـ).

في هذا العهد ظهر الشيعة الإسماعيلية،⁽¹⁾ وتملكوا زمام الأمور بما قاموا به من بث للدعاة سعياً لإنشاء كيان مستقل لنشر أفكارهم المنحرفة، بل الضالة، ومن المعلوم أن «الخلاف بين السنيين والشيعة عموماً إنما هو خلاف أصيل بعيد الغور واسع الشقة، لا تتقارب فيه

(1) الشيعة بكل فرقها هم القائلون: «بإمامة علي رضي الله عنه، وخلافته نصاً، ووصية، إما جلياً، أو خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده... قالوا ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصيبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسول عليهم السلام إغفاله، ولا إهماله، وقد انحصرت فرق الشيعة المعاصرة بثلاث فرق وهي: الإثاعشرية، والإسماعيلية، والزيدية، وهذه الفرق يخالف بعضهم البعض في توقف، وتعدية الإمام، ولهم في كل ذلك: مقالة، ومذهب، وخطب، والإسماعيلية: «هم الذين قالوا بإمامة جعفر بن إسماعيل، ثم محمد ولده، وأنكروا إمامة سائر ولد جعفر، ومن الإسماعيلية انبثق القرامطة، والحشاشون، والفاطميون، والدروز، وغيرهم، وهم فرق متعددة وألقاب كثيرة تختلف باختلاف البلدان، إذ لهم دعوة في كل زمان، ومقالة جديدة بكل لسان، وأما مذهبهم فقد لخصه الغزالي بقوله: (أنه مذهب ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض)، وهو مذهب العبيديين الذين حكموا بلاد المغرب، منتحلين النسب الفاطمي»، ينظر الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق: الوكيل، مؤسسة الحلبي، (د.ط)، 1968، ج1، ص146-191، ومصطفى محمد مصطفى، أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، ص209.

المبادئ، ولا تتشابه فيه القيم، ولا تتفق فيه المعتقدات ولا الطقوس الدينية»،⁽¹⁾ مما كان له كبير الأثر على الساحة العلمية، حيث تعطلت المجالس العلمية في المساجد، واضطهد العلماء « وحاول [المتسمى] بالمهدي" نشر مذهبه بين الناس قسرا، فقد أمر أن يذكر اسمه في الخطبة بالبلاد، وأحضر دعائه الناس بالعنف والشدة ودعواهم إلى اعتناق المذهب»،⁽²⁾ وانشغل العلماء بسبب ذلك برد أباطيل الوافدين الجدد بكل الوسائل، ومنها مناظرتهم بما ورد في كتاب الله عز وجل من نصوص، وبيان معانيها بما يتوافق وأصول التفسير المعلومة لدى المفسرين، ويردّون تأويلات الباطنية لها بما يتلاءم ومذهبهم، وكان التفسير يمارس في المناظرات التي تقع بينهم في مسائل الكفر والإيمان، من ذلك ما جرى بين أبي عثمان بن الحداد الغساني(ت:302هـ)، وأبي عبد الله الشيعي، حيث استدعى هذا الأخير الشيخ سعيد بن الحداد⁽³⁾ لمناظرته، ومما أورده عليه قوله: «... فما للناس لا يكونون عبيدنا؟ فقلت له: أعز الله السيد، لم يُرد ولاية الرق، إنما أراد ولاية في الدين. قال: فقال لي: فهل من شاهد من كتاب الله عز وجل؟ قال: فقلت: نعم، قال الله عز جل:

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

(1) المجدوب، الصراع المذهبي في إفريقيا، ص 187.

(2) نفسه، ص 191.

(3) هو سعيد بن محمد بن صبيح الأستاذ أبو عثمان بن الحداد الغساني القيرواني النحوي الفقيه أحد الأعلام، وكان إماما متقنا، ترجم له الذهبي بقوله: الإمام شيخ المالكية، أبو عثمان صاحب سحنون، وهو أحد المجتهدين، وكان بحرا في الفروع، ورأسا في لسان العرب، بصيرا بالسنن، وكان من رؤوس السنة، وصفه الزبيدي بقوله: وكان دقيق النظر جدا ثابت الحجة، شديد العارضة، حاضر الجواب، صحيح الخاطر، وله مقامات مشهورة مع بني عبيد لعنهم الله، من تصانيفه توضيح مشكل القرآن، ينظر في ترجمته المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقيا، ج 2، ص 57، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 14، ص 205.

[آل عمران:78،79]، فما لم يجعله الله لنبي لم يجعله لغير نبي، وعلي لم يكن نبي، إنما كان وزير نبي صلى الله عليه وسلم، فقال انصرف لا ينالك أحد»،⁽¹⁾ بالإضافة إلى هذه المناظرات، فإنه لم يبرز في هذا العصر المليء بالفتن إلا القليل من المفسرين المؤلفين، ومن أشهرهم العلامة الباغائي(ت:401هـ)، الذي ألف تفسيره "أحكام القرآن" على مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى، وقد يكون ذلك بالأندلس، فقد ذكره القاضي عياض وغيره، مستحسنين إياه، مثنين على مؤلفه، وفيما يلي ترجمة للمفسر، وبيان لأهمية تفسيره، والمنهج الذي اعتمده في عمله التفسيري.

الفرع الأول: التعريف بالباغائي.

هو العلامة المقرئ أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله أبو العباس الربيعي الباغائي المقرئ الفقيه المالكي، كان «مولده بباغايا»⁽²⁾ في سنة خمس وأربعين وثلاثمائة (345هـ)»،⁽³⁾ لم تشر كتب التراجم إلى كيفية طلبه للعلم قبل رحلاته إلى المشرق، والأندلس اللتين لقي فيهما جلة من الأعلام من أخصهم: «الشيخ أبو بكر محمد بن علي الأدفوي

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص206، والمالكي، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية، ج2، ص58.

(2) ذكرها كل من البكري، والحموي بقولهما: «مدينة كبيرة في أقصى إفريقية بين مجانة وقسنطينة الهواء، ثم تمشي على ثلاثة مراحل في مساكن العرب، وهوارة، ومكناسة، وكبينة، ورفلة، يطل عليها وعلى ما والها جبل أوراس، وهو على مسيرة سبعة أيام، وفيه قلاع كثيرة يسكنها قبائل هوارة ومكناسة، وهم على رأي الخوارج الإباضية... وفي هذا الجبل كان مستقر الكاهنة إلى مدينة باغاية، وهي حصن قديم حوله روض كبير من ثلاث نواح، وليس فيما يلي الناحية الغربية روض، وهي بساط من الأرض عريض كثير المياه، وجبل أوراس مطل عليه، ويسكن فحوص هذه المدينة قبائل مزاتة، وضريصة، كلهم إباضية، وإلى مدينة باغاية لجأ البربر والروم، وبها تحصنوا من عقبة بن نافع القرشي»، ينظر الحموي ياقوت، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (د.ط.)، 1977، ج1، ص325، والبكري، المسالك والممالك، ج2، ص328، 329، ويغلب على الظن بالنظر إلى ما ورد من أوصاف في هذه النقول، أنّ الموقع الحالي لهذه المدينة هو: بلدية بغاي الواقعة قرب ولاية خنشلة، وما حولها، وهو المكان الذي كان أهلاً بالسكان، في زمن وصف البكري والحموي لها، ومن ذكرها من المؤرخين كاليقوبي وغيره، ينظر اليقوبي أحمد بن أبي يعقوب بن واضح في كتابه البلدان، المكتبة المرتضوية، العراق، (د.ط.)، 1918، ص108.

(3) ابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الملك، الصلة في تاريخ الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1989، ج2، ص142.

(ت: 388هـ) وله كتاب « تفسير القرآن في مائة وعشرين مجلدة»،⁽¹⁾ والشيخ عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون (ت: 389هـ) المقرئ الشافعي مؤلف كتاب « الإرشاد في معرفة مذاهب القراء السبعة الكبار»،⁽²⁾ ثم إن المفسر بعد أن جدّ في الطلب، وحصلَ وظهر نبوغه بعد أن دخل الأندلس « سنة ست وسبعين وثلاثمائة، قُدم للإقراء بالمسجد الجامع بقرطبة، واستأدبه المنصور محمد بن أبي عامر لابنه عبد الرحمن، ثم عتب عليه فأقصاه، ثم رقاّه المؤيد بالله هشام بن الحكم في دولته الثانية إلى خطة الشورى بقرطبة، مكان أبي عمر الأشبيلي الفقيه، وكان لا نظير له في علوم القرآن والفقه على مذهب مالك، روى بمصر عن أبي الطيب بن غلبون، وأبي بكر الأدفوي، توفي لإحدى عشرة ليلة خلت من ذي القعدة سنة 401هـ رحمه الله تعالى». ⁽³⁾

وأما عن تلاميذه فمن أشهرهم: «عمر بن نمارة بن عمر بن حبيب بن مطرح الأموي من أهل قرطبة، يكنى أبا حفص، روى عن أبي مالك بن عبد البر تاريخه في فقهاء قرطبة، وعن القاضي منذر بن سعيد، وأبي العباس الباغائي المقرئ... توفي في نحو الأربعمئة»،⁽⁴⁾ وممن أخذ عنه أيضا « أبو عبد الله بن عتاب شيخ المفتين بقرطبة (ت: 462هـ)، وكان يستحسن تأليفه في الأحكام، وقرأه عليه، وابنه أبو بكر خلفه بجامع قرطبة للإقراء، وكان حسن التلاوة، ذا حظ من الفقه، وبصر بالشروط، طاهر الثوب»،⁽⁵⁾ أطبقت شهرته الآفاق وأثنى عليه الكبار، قال ابن بشكوال: « وكان من أهل الحفظ والعلم والذكاء والفهم، وكان في حفظه آية من آيات الله تعالى، وكان بحرا من بحور العلم، وكان لا نظير له في علم القرآن، وقراءاته، وإعرابه، وأحكامه، وناسخه ومنسوخه، وله كتاب حسن في

(1) الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991، ج27، ص177.

(2) نفسه، ج27، ص184.

(3) الحموي ياقوت، معجم البلدان، ج1، ص325.

(4) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ الأندلس، ج2، ص577.

(5) القاضي عياض بن موسى بن عياض البستي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاويت الطبخي، وزارة الأوقاف المغربية، ط2، 1983، ج7، ص198.

أحكام القرآن نحا فيه نحواً حسناً»،⁽¹⁾ وقال ابن فرحون في الديباج: «من الطبقة السابعة من الأندلس، يكنى أبا العباس الحافظ كان بحراً من بحار العلم، وله تأليف في أحكام القرآن». ⁽²⁾
الفرع الثاني: التعريف بتفسيره أحكام القرآن.

كتاب أحكام القرآن للعلامة الباغائي أبو العباس أحمد بن أحمد المقرئ من أقدم وأجود ما ألف في أحكام القرآن على مذهب الإمام مالك، يقول الدكتور سليمان العيد: «وجدت على غلاف الكتاب ما نصه: (كتاب فيه أحكام القرآن اختصار أبي العباس أحمد بن علي المقرئ، الباغائي رحمه الله تعالى) مما يدل على أنه مختصر في أحكام القرآن.

ومما يدل على صحة نسبة هذا الكتاب إلى الباغائي، أن من ترجم له ذكر أن له كتاباً في أحكام القرآن»،⁽³⁾ وقد بين في سياق تعريفه بالتفسير أن: «السور التي عرض فيها للأحكام بلغت ثماناً وسبعين سورة، بدءاً من البقرة وانتهاءً بأثناء بيانه لسورة الإخلاص، حسب النسخة الموجودة بين يدي، التي بيد أن بها نقصاً قليلاً في آخرها يقدر في صفحة». ⁽⁴⁾

وهذا التفسير استحسنه الكثير من العلماء، وأثنوا عليه منهم القاضي عياض اليعصبي حيث ذكر في ترتيبه أن: «أبا عبد الله بن عتاب كان يستحسن تأليفه في أحكام القرآن، وقرأه عليه»،⁽⁵⁾ ويصف ابن بشكوال المفسر وتفسيره مفخماً لشأنها بقوله: «وكان لا نظير له في علم القرآن، وقرآته، وإعرابه، وأحكامه، وناسخه ومنسوخه، وله كتاب حسن في أحكام القرآن نحا فيه نحواً حسناً، وهو على مذهب مالك رحمه الله»،⁽⁶⁾ وقال ابن فرحون في الديباج: «وله تأليف في أحكام القرآن ... قرأ عليه ابن عتاب وناهيك بها من مزية؟ وكان

(1) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ الأندلس، ج2، ص142.

(2) المالكي ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمدى أبو أنور، دار التراث العربي للطبع والنشر، (د.ط.)، (د.ت.)، ج1، ص174.

(3) العيد علي بن سليمان، تفاسير آيات الأحكام ومناهجها، دار التدمرية، الرياض، ط1، 2010، ج1، ص167.

(4) نفسه، ج1، ص172.

(5) القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج7، ص198.

(6) ابن بشكوال، مصدر سابق، ج2، ص142.

ابن عتاب يستحسن كتابه في الأحكام»⁽¹⁾، والكتاب حقق الدكتور سليمان بن عبد العزيز بن صالح آل سليمان جزء منه، من بدايته إلى نهاية سورة البقرة، وقد طبع عام 1429هـ، ولم أتمكن من الوقوف عليه، وقام الدكتور محمد شايب شريف بتحقيق الكتاب كله وطبعه بدار ابن حزم في مجلد سنة 2019م، ولم أقف كذلك على هذه الطبعة.

الفرع الثالث: منهج الباغائي في التفسير.

بالتأمل في تفسيره اتضح أن منهجه التفسيري، وطريقة تعامله مع آيات الأحكام المختلفة كان وفق ما يلي:

- يبدأ عمله التفسيري باتباعه لجملة من الخطوات التي يصل من خلالها إلى بيان ما في الآيات المفسرة من أحكام، وتلخيص ذلك فيما يلي:

- يذكر الآية التي تشير إلى حكم من الأحكام الواردة فيها، بقوله: " قال الله عز وجل" فيبين معناها، وخلاف العلماء فيها، وما فيها من نسخ، وإحكام، وسبب نزول... وغيرها من المباحث، مثال ذلك من كتابه، قوله مفسرا لهذه الآية: « قال الله عز وجل:

﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ

وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: 172]، أي غير باغ ما حرم عليه أكلها، ولا عاد، وله عنها وجه وغنى»⁽²⁾ وبهذه الطريقة يتناول سائر آيات الأحكام بالشرح والبيان.

- وفي معرض ذكره لأقوال العلماء في الآية الواحدة، فإنه يوردها ثم يقوم بالترجيح بينها، يتضح ذلك بما جاء في تفسيره لقوله تعالى في سورة المعارج:

﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿١٠﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ [المعارج: 24، 25]، حيث قال المفسر في

تفسيره: « قال بعضهم: هي الزكاة المفروضة، وقال بعضهم: هي غيرها»، ثم يبين الراجح

(1) المالكي ابن فرحون، الدباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمدى أبو أنور، ص174.

(2) العيد علي بن سليمان، تفاسير آيات الأحكام ومناهجها، ج1، ص172، 173.

بقوله: «والقول الأول أولى، لأن ما سوى الزكاة غير معلوم من قرى الضيف، وإغاثة مضطر، وتكفين ميت، وما أشبه ذلك»⁽¹⁾.

- وأما مراحل استنباطه للأحكام الواردة في الآيات فإنه: «يبدأ بذكر الآية التي لها علاقة بالأحكام الشرعية، ثم يبيّن معناها، وخلاف العلماء فيها من أحكام، وأسباب نزول، ويركز في بيانه ذلك على مذهب الإمام مالك، وقد يعرّج على بعض المذاهب الأخرى، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يُفْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة:28]

«هذه الآية ناسخة للصلح الذي صالح عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المشركين ألا يُمنع أحد من البيت، قال مالك وعمر بن عبد العزيز: يمنع اليهود والنصارى، وسائر الكفار من دخول الحرم، ومن دخول سائر المساجد، وقال الشافعي: يمنع المشركون جميعاً من دخول الحرم، ولا يمنعون من دخول المساجد، وقال أبو حنيفة وجماعة: لا يمنع اليهود والنصارى دخول الحرم، ولا من دخول سائر المساجد، وإنما المشركون عنده عبدة الأصنام»⁽²⁾.

- ومما هو جليّ في منهجه تناوله لمعاني الآيات وبيانه لها، وتعاطيه لذلك « باختصار دون التعرض لما لها من معان لغوية، واشتقاق للألفاظ. وشرح للمفردات، والإعراب »⁽³⁾.

- وللمفسر اهتمام بالناسخ والمنسوخ، وتحريه له؛ كما هو واضح في بعض الأمثلة التفسيرية، من ذلك قوله في بيانه للآية الخامسة عشر من سورة الشورى: « قال الله تعالى: ﴿ لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الشورى:15]، في هذه الآية قولان، قال بعضهم: هذه الآية منسوخة، لأن هذه الآية مخاطبة لليهود أي لنا ديننا ولكم دينكم، لا حجة بيننا وبينكم أي لا خصومة بيننا وبينكم. ثم نسخ هذا قوله تعالى:

(1) العيد علي بن سليمان، تفاسير آيات الأحكام ومناهجها، ج1، ص175.

(2) نفسه، ج1، ص175.

(3) نفسه، ج1، ص172.

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [التوبة:29]، وقال بعضهم: ليست

منسوخة، ولكن المعنى: لا حجة بيننا وبينكم، لأن البراهين قد ظهرت والحجج قد قامت». (1)
- وقد يستدل بما ذهب إليه بما ورد في السنة النبوية من أحاديث، وبما أثر من أقوال عن الصحابة رضي الله عنه، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في تفسيره لآية القصاص من سورة البقرة حيث قال: « قال الله عز وجل: ﴿ وَلكُمْ فِي الفِصَاصِ حَيَوةٌ يَاأُولِي الألبابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة:178]، معنى هذه الآية أن الله عز وجل جعل القصاص ترهيبا، لأن الرجل إذا هم بالقتل تفكر أنه سيقتل فامسك عن القتل، فكان في إمساكه حياة له، ولمن همّ بقتله، قال النبي صلى الله عليه وسلم: { لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: يزني بعد إحصان، أو يكفر بعد إيمان، أو يقتل نفسا بغير نفس } (2)». (3)

- وأما نقله عن الصحابة، فإنه استدل بقول عبد الله بن مسعود في بيانه لمعنى قوله تعالى في سورة الشرح، فقال: « قال الله عز وجل: ﴿ فَإِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا ﴿١﴾ إِنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: 5-6]، معنى هذه الآية: إن مع العسر يسرين، لأن العسرين المذكورين هنا عسر واحد واليسران المذكوران هنا يسران، قال عبد الله بن مسعود: { ولو دخل العسر جحرا لأخرجه اليسر } (4)». (5)

- وللمفسر إشارة لبعض القراءات ذات الصلة الأحكام، ففي بيانه للأحكام المترتبة على قراءة كلمة " أرجلكم " في قوله الله عز وجل:

(1) العيد علي بن سليمان، تفاسير آيات الأحكام ومناهجها، ج1، ص179.

(2) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب القسامة والمحاريب والقصاص والديات، باب ما يباح به دم المسلم، حديث رقم:1676، ج3، ص1302.

(3) العيد، مرجع سابق، ج1، ص177.

(4) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، حديث رقم: 4342، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1992، ج9، ص327.

(5) العيد، مرجع سابق، ج1، ص178.

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:7]، قال: « قرئ "أرجلكم" بالنصب والخفض، فمن نصبه فالمعنى عنده: فاغسلوا وجوهكم وأرجلكم. ومن قرأ "وأرجلكم" بالخفض فالمعنى عنده وامسحوا بأرجلكم لأنه معطوف على قوله "برؤوسكم"، قال بعضهم: المسح هاهنا المراد به الغسل، لأنه حدد إلى الكعبين، والمسح لا يحدد فيه، وقال بعضهم: المسح فرض، والغسل سنة». (1)

ويمكن تلخيص منهجه التفسيري في الخطوات التالية:

- يبيّن ما في الآية أو الآيات من الأحكام.
- يذكر الخلاف الوارد بين العلماء إن وجد.
- أحيانا يقوم بالترجيح بين أقوالهم التفسيرية.
- يستعين في بيان المعنى في بعض الآيات بما ورد من أسباب النزول.
- يهتم بالناسخ والمنسوخ، ويقوم بتجلية ذلك.
- لا يتعرض لكل ما له علاقة باللغة من شرح للمفردات، ولا يشير إلى مختلف فنونها المختلفة من نحو وصرف وبلاغة.
- في ثنايا تناوله للأحكام المستنبطة من الآية يذكر أقوال الأئمة الأربعة مع ميله إلى ترجيح مذهب الإمام مالك. وبما تم نقله اتضح أن المفسر الباغائي أعمل ما يتناسب والتفسير الفقهي من علوم، ووظفها في استنباط ما تحويه الآيات من أحكام، ومن خلال خطواته هذه يمكن الاطلاع على أصوله التفسيرية، وسيكون ذلك في حينه.

المطلب الثاني: التفسير زمن الحماديين (408هـ/1018م - 547هـ/1152م)، والموحدين (534هـ/1139 - 633هـ/1235م).

لكل عصر من هذين العصرين ما يمتاز به من خصائص، فالعصر الحمادي شهد عدم استقرار في الحكم، لكثرة المتنافسين عليه حيث « حكم بنو حماد المغرب الأوسط من سنة 408هـ إلى سنة 547هـ... وكانت الحياة السياسية مضطربة جدا، وكان التنافس شديد بين

(1) العيد علي بن سليمان، تفاسير آيات الأحكام ومناهجها، ج1، ص180.

أفراد العائلة الحمادية ... وفي عهد الناصر بن علناس توسعت المملكة الحمادية توسعا كبيرا حيث نشاهد تأسيس مدينة بجاية، وإدخال عدد كبير من المدن تحت السلطة الحمادية وهي مليانة، ونقاوس، وقسنطينة، والجزائر، وبسكرة، وسفاقص، وقسطبيلة، وتونس والقيروان»⁽¹⁾ ولم يكن فيه بسبب ما ذكر من الاهتمام بالعلوم المختلفة ما يؤهل للبروز في مجال التفسير، باستثناء بعض الفترات التي هدأت فيها الأوضاع السياسية، وما تبع ذلك من ازدهار الحياة الثقافية، فظهر العديد من العلماء في مختلف الفنون، وامتاز بنبوغ الكثير من الشعراء، والأدباء ناهيك عن الفقهاء، والمقرئين، وبعض المفسرين، من أشهرهم «الرحالة المقرئ الشيخ أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلي المغربي البسكري، ومنهم أيضا محمد الأشيري، وابن الرمامة، ويوسف الوارجلاني»⁽²⁾.

وأما عصر الموحدين، فإن السمة البارزة للحالة العلمية فيه هو «ازدهار المعارف وتنوعها واستواء الشخصية العلمية للمغرب الإسلامي في صورتها التامة؛ بفضل طابع الدولة العقائدي... وما وفروا من جو من الحرية أرحب من الجو الذي وفره المرابطون»⁽³⁾ وغيرهم ممن حكم المغرب، ورغم ما ورد من شدة اهتمامهم بالتفسير؛ وكثرة العلماء المشتغلين به، وخاصة في زمن حكم الأمير «يوسف بن عبد المؤمن الذي كان من أحسن الناس نطقا بالقرآن، ومحاولة معرفة معانيه، فشجع ذلك علماء المغرب الأوسط على الإقبال على كتاب الله حفظا، ومدارسة، وعملا، وممارسة ... فضرب المغرب الأوسط بسهم وافر، وضرب أبنائه مثالا رائعا في الاهتمام به، ومن أوائل المفسرين للقرآن الكريم بالمغرب الأوسط أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني (570هـ / 1174م) الذي ألف القرآن في سبعين جزءا، ومحمد بن يخلف بن يونس بن حسون، وموسى بن الحاج بن أبي بكر الأشيري، وأبو الوليد

(1) بوزوينة رشيد، الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، (د.ط.)، 1977، ص16، 17.

(2) نفسه، ص195.

(3) عشي علي، المغرب الأوسط في عهد الموحدين دراسة تحليلية للأوضاع الثقافية والفكرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 1433-1434هـ / 2011-2012م، ص5.

يزيد بن أبي الحسن بن عبد الرحمن، وأبو عبد الله محمد بن علي بن مروان بن جبل»،⁽¹⁾ إلا أن النتائج التفسيرية كان دون هذا النشاط والازدهار، حيث لم يعثر - حسب علمي - على تفسير كامل للقرآن الكريم في هذين العصرين، عدا ما ذكر عن الشيخ إبراهيم الوارجلاني؛ أنه ألف تفسيراً كبيراً لكنه في عداد التفسير المفقودة، وجل من ذكر من المشتغلين بالتفسير لم يؤثر عنه أنه ترك تفسيراً، وقصارى ما ورد في كتب التراجم والسير أنه كثر الاشتغال بالتفسير تدريجاً في المساجد، أو تفسير لبعض الآيات والسور، وهذا ما صعب من الاطلاع على طبيعة عملهم التفسيري، والكشف عن أصولهم التفسيرية، ولاشتهار يوسف بن إبراهيم بتصنيفه في التفسير في هذين العصرين، وورود الكثير من الروايات التي تصفه بذلك، وتشير إلى ما نستطيع من خلاله تسليط الضوء على طريقته في التفسير، أثرت أن يكون عمله التفسيري أنموذجاً يتضح من خلاله ما عليه التفسير في هذين العهدين، وقد استعنت ببعض كتبه⁽²⁾ التي تناول فيها تفسير الكثير من الآيات؛ الذي يطلعنا الوقوف عليه ما كان يعتمد من أصول تفسيرية، لتكتمل صورة منهجه التفسيري.

الفرع الأول: التعريف بأبي يعقوب الوارجلاني (ت 570هـ - 1174م).

هو أبو يعقوب يوسف الوارجلاني أجمعت المصادر التي تناولته بالترجمة ونقلت سيرته أنه: ولد ببلدة وارجلان⁽³⁾ بالجنوب الجزائري سنة (500هـ)، وقضى صباه ببلدته، وأخذ العلم

(1) عشي علي، المغرب الأوسط في عهد الموحدين دراسة تحليلية للأوضاع الثقافية والفكرية، ص 204.

(2) ذكر المؤرخ الجليلي في معرض كلامه عن مؤلفات الوارجلاني أنه: «رأى من كتبه المطبوعة كتاب "الدليل" الذي جمع فيه فنونا من الحكمة، والفلسفة، والإلهيات... ومناقشة المذاهب والتفسير، وهو أشبه بصورة مصغرة لدائرة معارف إسلامية»، ينظر الجليلي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، 1384هـ/1965م، ج1، ص417.

(3) قال الحموي: «وَرَجْلَان: بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح الجيم، وآخره نون: كورة بين إفريقية، وبلاد الجريد ضاربة في البر، كثيرة النخل والخيرات؛ يسكنها قوم من البربر، ومجانة، واسم مدينة هذه الكورة "فجوهه"». ينظر الحموي، معجم البلدان، ج5، ص371. وهو وصف لموقع مدينة ورقلة الحالية الواقعة في الجنوب الجزائري، وقد اختلف في ضبط اسمها، حيث أطلق عليها "وارجلان"، و"واركلان"، و"وركلا"، و"ورقلة"، و"وارقلان"، وكلها أطلقت عليها في أزمنة مختلفة، ينظر خبزي دليمة، أبو يعقوب الوارجلاني مفسراً (500هـ-570هـ)، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مخبر الشريعة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد8، العدد11، 27-06-2016، ص492.

بها، ثم رحل في الطلب إلى الأندلس؛ قاصدا قرطبة التي كانت «حاضرة العلم يومئذ فكان هناك مثالا للنبوغ النادر بين المثقفين، والأدب الجم، والاطلاع الواسع، والعلم الغزير، حتى كان الأندلسيون مع حداثة سنه يشبهونه بالجاحظ»⁽¹⁾، وبعد أن حمل من العلم ما أهله للتصدر «عاد إلى وطنه، وجدّد منه الرحلة أيضا إلى المشرق، فدخل عواصمه العلمية اللامعة، وتضلّع فيها بجميع ما كان متعارفا مشهورا في وقته من العلوم الإسلامية معقولها ومنقولها، وأكثر من الرحلة في سبيل العلم، فتوغل في أواسط إفريقية حتى بلغ إلى قريب من خط الاستواء قبل أن يبجح باكتشافه الغربيون بقرون»⁽²⁾، ولم تشر المصادر ولو بالقليل من المعلومات إلى المشايخ الذين أخذ عنهم في تلك البلاد، وكانت وفاته سنة 570هـ.⁽³⁾

وأما عن تلاميذه فقد أشار الدرجيني إلى اثنين منهم؛ كما هو واضح في قوله: «وحدثني أبي رحمه الله تعالى قال: حدثنا بعض أصحاب أبي سليمان أيوب بن نوح، قال: سألت أبا سليمان عما حصل من علم النجامة»⁽⁴⁾، قال: رحم الله شيخنا أبا يعقوب عمدا إلى العلوم النافعة، كعلم القرآن، والفقه، وعلم اللسان، فحملها ابنه أبا إسحاق، ووجد عندنا أفهاما قابلة لعلم لا ينفع؛ يعني علم النجامة فعلما»⁽⁵⁾.

(1) الجبالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج1، ص415، 416.

(2) نفسه، ج1، ص416.

(3) خبزي دليّة، أبو يعقوب الوارجلاني مفسرا (500هـ-570هـ)، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، ص494-498.

(4) ذكر الشيخ مبارك الميلّي علم النجامة، وغيره من علوم العرب؛ في بعض كتبه، وعلّق عليها بقوله: «وكل هذه الأشياء من علوم العرب في الجاهلية، وأشار إلى قول الشاطبي والقرافي في حكمه دون ذكر له»، ينظر مبارك الميلّي، الشرك ومظاهره، شركة الشهاب، باتنة، الجزائر، (د.ط.)، (د.ت.)، ص149، وقد ميّز القرافي بين ما يباح من النجامة، وما يحرم بقوله في الفرق الحادي والسبعين والمائتين: «بين قاعدة ما يجب تعلمه من النجوم، وبين ما لا يجب، ظاهر كلام أصحابنا أن التوجه للكعبة لا يسوغ فيه التقليد مع القدرة على الاجتهاد، ونصوا على أنّ القادر على التعلم يجب عليه التعلم، ولا يجوز له التقليد، ومعظم أدلة القبلة في النجوم... وأما ما يخبر به المنجم من الغيب من نزول الأمطار، أو غيره، فقيل ذلك كفر يقتل بغير استنابة...»، ينظر تفصيل ذلك عند الإمام القرافي، كتاب الفروق، دراسة وتحقيق: محمد أحمد سراج، وعلي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط1، 2001، ج4، ص1403، 1404، ولم يذكر القسم الذي كان يعلمه إياهم الوارجلاني، والظاهر أنه من القسم الثاني.

(5) الدرجيني أبو العباس أحمد بن سعيد، طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق: إبراهيم طلاي، (د.ط.)، (د.ت.)، ص492، 493.

وقد أثمرت هذه المسيرة العلمية مجموعة من المؤلفات في مختلف الفنون منها المطبوع، والمخطوط، والمفقود، من أخصها تفسيره للقرآن العظيم كاملاً، الذي يعدّ من تأليفه المفقودة، وكتابه في الأصول الدليل والبرهان.

الفرع الثاني: التعريف بتفسير الوارجلاني.

ذكر المؤرخ عبد القادر الجيلالي أن "تفسير الوارجلاني" يوجد جزء منه بإحدى خزائن روما عاصمة إيطاليا،⁽¹⁾ ولما زار المستشرق شاخ مدن وادي ميزاب لتقصي مكتباتها سنة (1953م) أخبر من بعض سكان المنطقة أن لديهم معلومات عن وجود تفسير الوارجلاني ببلاده، وأنهم سمعوا الحديث عنه من إذاعة روما، فأكد ذلك، وقد سعى بعضهم للحصول عليه، إلا أن ذلك لم يتحقق بعد.⁽²⁾

وقد أسعفتنا الروايات الكثيرة التي وصفت تفسير الوارجلاني؛ على الوقوف على ما تميز به هذا التفسير من خصائص؛ جعلته في نظرهم في مصاف تفاسير الكبار، ومن هذه الروايات المفخمة لشأنه ما جاء عن أبي القاسم البرادي في "الجواهر" إذ ذكر أنّ له: «في تفسير القرآن كتاب عجيب، رأيت منه في بلاد "أريغ"⁽³⁾ سفراً كبيراً لم أر ولا رأيت قط سفراً أضخم منه، ولا أكبر منه، وحزرت أنه سبعمائة ورقة أو أقل أو أكثر، فيه تفسير الفاتحة، والبقرة، وآل عمران، وحزرت أنه فسر القرآن في ثمانية أسفار مثله، فلم أر، ولا رأيت أبلغ منه، ولا أشفى للصدر في لغة، أو إعراب، أو حكم مبين، أو قراءة ظاهرة، أو شاذة، أو ناسخ أو منسوخ، أو في جميع العلوم».⁽⁴⁾

(1) الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج1، ص416.

(2) ينظر خبزي دليمة، أبو يعقوب الوارجلاني مفسراً، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، ص517.

(3) نسبة إلى وادي ريغ وهي كلمة باللهجة المحلية يقصد بها: السبخة، ذكرها ياقوت الحموي بقوله: «ريغ: ويقال ريغة: إقليم بقلعة بني حماد بالمغرب، وقال المهلبي: وبين ريغة، وأشير ثمانية فراسخ، وقال في موضع آخر... ريغ: وهي كلمة بربرية معناها: السبخة، فمن يكون منها يقال له ريغي»، ينظر الحموي ياقوت، معجم البلدان، ج3، ص113.

(4) البرادي أبو القاسم بن إبراهيم، الجواهر المنتقاة، صححه: أحمد بن مسعود السيابي، دار الحكمة، لندن، ط1، 2014، ص238.

ولكون تفسيره في عداد مؤلفاته المفقودة، وهو ما يحول دون الاطلاع على استنباط خطواته المنهجية في التفسير، فإن في مؤلفه "الدليل والبرهان" الذي تناول فيه مسائل في علوم القرآن، الكثير من النماذج التفسيرية، التي تسعفنا على الوقوف على طريقته في التأويل، وبيان معاني القرآن، والاطلاع على أصوله التفسيرية، بالإضافة إلى ذلك فإن للمفسر جملة من القواعد التفسيرية ضمّنها - كتابه الدليل والبرهان - وبين أن من لم يحكمها يكون عن التفسير بمعزل، حيث قال: «اعلم أن من لم يحصل مقاليد أقفال الكتاب في القرآن العظيم، كان عن فقه القرآن بمعزل، وقد بيّنا هذه الأقفال في غير هذا الموضع، وشرحناها شرحاً بيّناً، تقف عليه إن شاء الله»،⁽¹⁾ وقد شرحها مشبهاً لها - أي الأقفال - بشجرة لها عروق، وأعضاء، وأغصان، وأثمار، بقوله: «أما عروقتها فعشرة: وهي المكي، والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والظاهر والباطن، والعام والخاص. والأعضاء عشرة وهي: المجمل، والمفسر، والمطلق، والمقيد، والمقطوع والموصول، والمقدم والمؤخر، والكناية والتصريح، والأغصان عشرة وهي: الحدود، ولحن الخطاب، وفحوى الخطاب، ودليل الخطاب، ومعنى الخطاب، والأسماء الذاتية لله تعالى، وأسماء الأبدان وأسماء الأفعال. وثمرات الشجرة عشرة وهي: الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار، والوعد والوعيد، والمواعظ، والأمثال، والإعذار والإنذار»⁽²⁾، ففي ما أسماه بالأقفال ما يعتبر من أساسيات التفسير، وأصوله التي أطبق على العديد منها كل من ولى وجهه شطر هذا العلم من الباحثين.

وبناء على ما وُصِف به تفسيره ممن رآه كالبرادي وغيره، وبالاستعانة بما ورد في كتابه المذكور من نماذج من تفسيره لبعض الآيات، يمكن بيان الطريقة التي اعتمدها في ممارسة عمله التفسيري، وبالتالي الوقوف على أصوله التفسيرية التي بنى عليها ما فسره من آي الكتاب الحكيم في العنصر الموالي.

(1) الوارجلاني أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، مطبعة الألوان الحديث، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط2، 1317هـ/1997م، ج2، ص82.

(2) نفسه، ج2، ص81، 82.

الفرع الثالث: منهج الوارجلاني في التفسير.

وصف المؤرخ البرادي طريقة تعاطيه للتفسير مفصلاً لها بقوله: « فإذا ذكر آية يقول: قول الله تعالى إلى آخره »⁽¹⁾ ثم يشرع في تفسيرها متبعا للخطوات التالي: « فأول ما يذكر إعراب الآية ويستقصيه، ثم يقول اللغة، فيستقصي جميع تصاريف الفعل من الكلمة، ثم الصحيح في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيسوق الرواية من كتاب الربيع بن حبيب المعروف بالمسند، ثم يسرد في السند أبو عبيدة عن جابر، ويذكر الحديث، ولقد استقصى الاختلاف الذي في الإمام في قوله تعالى:

﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَبَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة:123]

فذكر مقالة الرافضة والغالية، وذكر مقالات النكار،⁽²⁾ وغيرهم من جميع الفرق...»⁽³⁾، وخلاصة منهجه الذي ذكره البرادي أنه: يبدأ بذكر ما يتعلق بالآية من إعراب وتصريف، مستقصيا كل الأوجه التي تحتملها الآيات التي هو بصددها تفسيرها، ثم ينتقل إلى بيان ما تتضمن الآية من أحكام فقهية أو عقديّة، ويقوم بتوجيه القراءات، ويراعي الناسخ والمنسوخ من الآيات، ويختتم تفسيره للآيات باستنباط ما يتعلق بها من العلوم الطبيعية، ويذكر من الأحاديث ما له علاقة بالتفسير من مسند الربيع، ويورد الخلاف متقصيا إياه، هذه طريقته التي كان يراعيها في تعامله مع النص القرآني كما ذكر ذلك عنه من ترجم له، التي سار عليها في تفسيره المفقود.

(1) البرادي، الجواهر المنتقاة، صححه: أحمد بن مسعود السيابي، ص 237.

(2) ظهرت هذه الفرقة في بلاد المغرب عندما أحس إمام الدعوة الإباضية بدنو الأجل، وهو عبد الرحمن بن رستم؛ الذي رغب في ترك الأمر شورى من بعده بين سبعة نفر يتولون تنظيم شؤونهم الداخلية في بلاد المغرب وكان ذلك بدءاً من عام 171هـ... ويعد مشاورات بين رؤساء هذه الفرقة؛ وقع الاختيار على بيعة عبد الوهاب بن رستم، وكان ممن تقدم للبيعة أبو قدامة يزيد بن فنين الذي انتظر فترة لعله يستشار، ولما لم يكن شيئاً من ذلك أثار نزاعاً وخلافاً؛ قوامه أن الإمامة باطلة، ولم يهدأ رغم الفتاوى التي أرسلت من المشرق، بل أشعلها حرباً ضد الإمام، فسمي أتباعه "النكار" لإنكارهم إمامة عبد الوهاب، وأما المؤيدون سموا "وهابية"، ينظر صابر طعيمة، الإباضية عقيدة ومذهبا، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، 1986، ص 50، 51، بتصرف، وأبو الربيع سليمان الباروني، مختصر تاريخ الإباضية، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، سلطنة عمان، ط 5، 1995، ص 45.

(3) البرادي، مصدر سابق، ص 238.

وفي كتابه "الدليل والبرهان" من الأمثلة، ما يمكن اعتباره نماذج لعمله التفسيري، والذي من خلاله تتضح معالم منهجه، من أمثلة ذلك: تفسيره للآية التاسعة والثلاثين من سورة الرعد بقوله: « ونحن نذكر الآن قبل مذاهب الأمة في قوله تعالى:

﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد:40]، ذهب ابن عباس إلى أن الحفظة إذا نزلت من السماء، كتبت عمل العبد، وصعدت إلى العرش، وتنزل أيضا ملائكة يكتبون ما عمل، فتلتقي الملائكة في السماء الدنيا، فتقابل النسختان، فما صح في نسخة اللوح المحفوظ، فهو الذي يحاسب عليه العبد، وما خالف ترك هناك فيمحي، وهو معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية:28]، وقيل: معناه أن الله قسم الأرزاق والآجال لكل أمة، فمن زيد في رزقه وأجله، فبفعله، ومن نقص من رزقه وأجله، فبفعله، ومصدق ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: {أعمار أمتي من الستين إلى السبعين} (1)، (2) قال: « وقيل: إن معنى قوله تعالى:

﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد:40]، آجال من توالده، وأرزاقه، وآجال وأرزاق من انتقصت آجاله وأرزاقه.

وقيل: يمحو الله ما يشاء من السيئات بالحسنات، ويثبت ما يشاء من السيئات، ولا يمحوها بالحسنات، كالترياق الأعظم الذي هو التوبة، وما دونها من الحسنات التي كالأدوية تصلح لشيء، ولا تصلح لشيء، وقيل: إن معناه: يمحو الله ما يشاء من المنسوخ، ويثبت ما يشاء من الناسخ. وقال بعضهم بالبداء (3) في أفعال الله تعالى ترويه الشيعة عن محمد بن علي

(1) الألباني، صحيح سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي، كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 3550، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 2000، ج3، ص460.

(2) الوارجلاني، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، ج3، ص135.

(3) من العقائد الرديئة التي وصف بها الشيعة الله عز وجل، حيث اتفق شيوخهم على إطلاقه ووصف الله عز وجل به، ويعنون به: «الظهور والانكشاف، أو نشأة الرأي الجديد، والقول به من أصول عقائدهم، ووضعوا له روايات نسبوها لأبي عبد الله، وأبي الحسن، وقد ذكر الأستاذ عبد الرحمن الشثري أن: القول بالبداء ورد في كتبهم المعتمدة، منها: في بحار الأنوار للمجلسي، (باب البداء والنسخ)، ج4، ص114-122، وفي الكافي للكليني، (كتاب التوحيد، باب البداء)، ج1،

وذويه ... وهذه المقولة أفحش الأقاويل، فرووا عن محمد بن علي أنه قال: (هو ديننا ودين آبائنا في الجاهلية وفي الإسلام)، وهذا مذهب الروافض⁽¹⁾،⁽²⁾ فقد أورد ما قيل في الآية من أقوال مختلفة، ولم يبيّن صحيحها من ضعيفها، أو يشير إلى الراجح منها بما يراه من وسائل لذلك، إلا ما رد منها لفسادها وعدم قبولها رواية ودراية.

- ومما فسره قول الله تعالى:

﴿الْم يَأْتِكُمْ نَبَأُ الْذِيں مِّنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ﴿١١﴾ وَالذّٰبِ مِّنْ بَعْدِهِمْ

لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ بَرَدُوا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا

بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَلِئَالِئِ لَكُمْ مِمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مَرْيِبٍ ﴿١٢﴾ [إبراهيم: 11-12]، حيث قال: « فأخبر

الله تعالى عن الرسل كافة أنها جاءت الأمم بالبيّنات، ثم أنه أخبر عن الأمم أنها أنكرت ما

جاءت به الأنبياء من البيّنات، قال: ﴿ بَرَدُوا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [إبراهيم: 12]، إخباراً أنهم

أنكروا ما جاءت به الرسل وكذبوهم، ثم أخبر عنهم أنهم قالوا:

﴿وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ ﴾ [إبراهيم: 12]، ومعنى الكفران جحود لما وجب الإقرار به،

ويتضمن كفرهم جحودهم لما عرفوا، وأن الأمم قد كابت الأنبياء، وعرفت حق ما جاءت به

الأنبياء والرسل فكفرت، كما قال موسى لفرعون:

﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكُمْ يَلْمِزُونَ مَثْبُورًا

﴿ [الإسراء: 102]، لكن الأمم أرادت تكذيب الرسل، ويدل عليه قولهم الذين عقبوا به آخراً،

ص104، 105، وعند المفيد، في أوائل المقالات، (القول في الرجعة والبداء وتأليف القرآن)»، ص46، ينظر عبد الرحمن

بن سعد الشثري، عقائد الشيعة الإثني عشرية سؤال وجواب، (دم)، الرياض، ط1، 1432، ص216، 217.

(1) يطلق على كل شيعي رفض إمامة الشيخين، وتبرأ منهما، ويسب الصحابة وينتقصهم وقد: « رأى جمهور المحققين

والباحثين أن إطلاق هذه التسمية على الرافضة يعود إلى زمن زيد بن علي حينما خرج على هشام ابن عبد الملك...، وقال

شيخ الإسلام في المنهاج: (ومن زمن خروج زيد افتقرت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحم

عليهما رفضه قوم فقال لهم رفضتموني؟ فسموا رافضة... وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيدا لانتسابهم إليه)»، ينظر

الجميل عبد الله، بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، (دم)، ط4، ج1، ص87، 86.

(2) الوارجلاني، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، ج3، ص136.

حين قالوا: ﴿وَإِنَّا لَهُمْ شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾ [إبراهيم:12]، فكانهم تداركوا أنفسهم ورجعوا من لفظة الكفران إلى لفظة الشك ... وقالت الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم:14]، صدقتم نحن بشر وأنتم بشر، ولكن هذه المسألة التي بيننا وبينكم الآن ليست من العقلية الواجبات، ولا من المستحلات ولكنها من الجائزات، والدليل عليها قولهم:

﴿وَلَا كِنَّ اللَّهَ يَمُرُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إبراهيم:14]، فوقعت التفرقة هاهنا بين الجائزات والواجبات، وأن للفاعل أن يفرق ويمر على من يشاء، ويترك ما يشاء». (1) وفي هذه القطعة التفسيرية تفسيره للآية بنظريتها، حيث فسر الآية بقول الله عز وجل في فرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء:102]، كما استعمل في طريقة تفسيره ما يبحثه المتكلمون مما يطلقون عليه: ما يجب، ويجوز في حق الله عز وجل.

- ومن نماذجه التفسيرية التي وظف فيها القراءات تفسيره لقول الله جل في علاه: ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ إِلَّا الْقُرْآنَ وَأَنْزَلَهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الَّذِينَ يَشَاءُ﴾ [البقرة:101]، «فمن قرأه بالفتح فإنه أراد ملكين من الملائكة، ومن قرأه بالكسر فإنه أراد ملكين من ملوك الدنيا، والكل سائغ، وهو معركة العلماء التي يسوغ لهم فيها الاختلاف، ولا يقطع فيه بالحق عند الله تعالى». (2)

ففي هذه النماذج التفسيرية اتبع في بيان معانيها طريق مغايرة لما ذكر البرادي في وصفه لمنهجه في التفسير، حيث يستهل تفسيره بقوله: ونحن نذكر الآن قبل مذهب الأمة، فيوردها منسوبة إلى قائلها بقوله: ذهب ابن عباس ... ويستشهد بما يؤيد ما ذهب إليه بما يراه نظيرا للآية التي فسرها، ويستمر في ذكر ما قيل في الآية من أقوال إلى أن يورد من الأقوال ما يعلم بطلانه... ثم يشرع في ذكر باقي الأقوال بصيغ مختلفة كقوله: وقيل... ثم يورد من

(1) الوارجلاني، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، ج3، ص36،37.

(2) نفسه، ج3، ص142.

الأدلة النقلية ما يرجح ما ذهب إليه، وقد يشرح في أثناء ذلك بعض المفردات القرآنية تأييدا لما ذهب إليه، وقد يذكر ما يبيّن المعنى ويؤيده من القراءات الواردة في الآية. ومما سبق يمكن القول أن للشيخ في تفسيره منهجا مغايرا لما سلكه في كتابه الدليل، وقد يكون مردّ ذلك إلى طبيعة الآيات التي سيقّت لبيان منهجه، إذ أغلبها متعلق بالجانب العقدي الذي يتطلب الاعتماد على الأقوال الواردة عن سبقة من المفسرين.

ثم فترت الهمم، ولم يؤلّف في التفسير؛ ما يفيد في التعرف على أصول التفسير، فمعظم من جاء بعد الوارجلاني؛ ممن اعتبر من المفسرين؛ اشتغلوا بتدريسه عن التقييد فيه.

المطلب الثالث: التفسير زمن الزينانيين (463هـ/1235م - 962هـ/1554م).

أصبحت تلمسان في هذا العهد من أعظم حواضر العلم، لنزول مسلمي الأندلس بها؛ بعد سقوط غرناطة، حيث « حملوا معهم علومهم، وآدابهم، وفنونهم، ونظموا حلقات تعليم بالمدارس، والمساجد، وخاصة بالمسجد الجامع، ونبغ عدد كبير من الأدباء، والشعراء، والعلماء»⁽¹⁾، ومن جملة من ذاع صيتهم في هذا العصر من العلماء "المفسرون"، حيث كثر المشتغلون بالقرآن الكريم مدرسة، وتفسيرا، وكثر المقبلون على حلقاتهم التعليمية، إلا أنّ نشاطهم انحسر في التدريس الشفاهي، واقتصر عليه، ولم يتعد إلى التأليف، عدا القليل منهم، ما أدى إلى ضياع الكثير من الجهود، وعدم الإفادة منها في مجالات الدراسات المختلفة، من ذلك معرفة طرائقهم في ممارسة التفسير، والاطلاع على أصولهم التفسيرية، وفي هذا المطلب تعريف ببعض المفسرين، الذين ورد ذكرهم في كتب التراجم ممن أُلّف في التفسير، ويتعلق الأمر بكل من العلامتين البسيلى، والثعالبي، فالأول قيّد تفسيرا سمعه من ابن عرفة، والثاني عمد إلى تفسير ابن عطية واختصره، وهذبّه وصبغه الصبغة التي أرادها.

(1) الطّمّار محمد بن عمرو، تاريخ الأدب الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، (د. ط.)، (د. ت)، ص 109.

الفرع الأول: العلامة أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي، وتفسيره.

أولاً: التعريف بالبسيلي (ت: 830هـ).

وردت ترجمته في العديد من الكتب المعنوية بهذا الشأن منها "نيل الابتهاج بتطريز الديباج" للعلامة التنبكتي، و"شجرة النور الزكية في طبقات المالكية"، وغيرهما من كتب التراجم، وقد اختلفت في نسبة البسيلي⁽¹⁾ بعد أن اتفقت على اسمه، وخاصة ما جاء في ترجمته في النيل، قوله: «هو الشيخ العالم المفسر [أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي]، أخذ العلم عن الإمام ابن عرفة، وأبي الحسن البطرني، وابن خلدون، وأبي مهدي عيسى الغبريني، وغيرهم، له تقييد جليل في التفسير؛ قيده عن ابن عرفة، فيه فوائد وزوائد ونكت»⁽²⁾، الجزائري مولداً ومنشأً،⁽³⁾ ولم تشر المصادر المتاحة إلى تاريخ ولادته، يقول الدكتور عبد الله بن مطلق الطوالة - محقق التفسير -: «ولكن رغم هذا الإهمال يمكن تقدير مولده، وذلك أنه قدم تونس سنة 785هـ، وتوفي بها سنة 830هـ، فتكون مدة إقامته بها خمسا وأربعين سنة، فلو فرضنا أن عمره حين قدومه ثلاثون سنة مضافة إلى مدة إقامته بتونس، فيكون مجموع عمره سبعين سنة تقريبا، فتكون ولادته سنة 760هـ»⁽⁴⁾، وافته المنية بها سنة (830هـ)، تلقى مبادئ تعليمه الأولى في بلده الجزائر، ثم أخذ العلم على الكثير من العلماء من أشهرهم قاضي الجماعة محمد بن عرفة الورغمي (ت: 803هـ)،⁽⁵⁾ ...

(1) قال الأستاذ الباحث سعد غراب: «فالأرجح أن اسمه في الأصل هو المسيلي نسبة إلى المسيلة عاصمة الزاب الشهيرة لأن الإبدال بين الميم، والباء معروف، وشائع في العربية، وهما حرفان شفوويان متقاربان، ومن أشهر أمثلة الإبدال القديمة بين هذين الحرفين أنه يقال: مكة، وبكة»، ينظر محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1982، ج1، ص103.

(2) التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، اعتنى به: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000، ص115.

(3) ذكر المحقق ذلك بقوله: «ولعل عدم ذكر تاريخ ميلاده، أنه ولد في أسرة فقيرة مغمورة؛ لم تكن مشهورة في بلده الجزائر» التي نشأ فيها، وأجمعت الكتب التي ترجمت له أنه قدم إلى تونس سنة 785هـ، ينظر البسيلي أحمد بن محمد بن أحمد، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله بن مطلق الطوالة، ط1، 1412هـ / 1992م، ج1، ص34.

(4) نفسه، ج1، ص34.

(5) الإمام شيخ الإسلام ابن عرفة الورغمي؛ من قبيلة ورغمة، كان مقرناً، فقيهاً، منطقياً، فرضياً، نحويّاً، اشتغل في مبدأ أمره بالقراءات، والنحو، والأصليين، والمنطق، وغير ذلك، وفي آخر عهده توسع في دراسة الفقه المالكي، ولد سنة: 716هـ،

والعلامة ابن خلدون (ت: 808هـ)،⁽¹⁾ والشيخ عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد الغبريني (ت: 792هـ)⁽²⁾، ومحمد بن أحمد بن موسى البطرني (ت: 793هـ)،⁽³⁾ وتخرج عليه الكثير ممن بلغ رتبة الأكابر من أبرزهم الشيخ عمر بن الشيخ محمد بن عبد الله الفلشاني، والشيخ أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد القوي، والشيخ عبد الرحمن الغرياني، والشيخ محمد بن أبي القاسم بن أبي يحيى بن محمد الرصاع، وغيرهم.⁽⁴⁾

وتوفي سنة: 803هـ، وكان تلامذته يدونون ما يلقي إليهم، واشتهر من هؤلاء المدونين ثلاثة، البسيلي، والأبي، والساوي... ذكر ابن السراج أنه برع في الأصول، والفروع، والبيان، والمعاني، والقراءات، والفرائض، والحساب، وسمع من ابن عبد السلام الهواري الموطأ، والفقهاء، والأصول... رحل إليه الناس، وانتفعوا به، ولم يكن بالمغرب من يجري مجراه في التحقيق، وله مؤلفات مفيدة... ينظر محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج3، ص367، 363، والرصاع، فهرس الرصاع، تحقيق، محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ط.). (د.ت.)، ص78، 79، والتبكتي، نيل الابتهاج، ص77.

(1) العلامة أبو زيد الشبير بابن خلدون، المقرئ، الفقيه، المتكلم، الأصولي المؤرخ، ولد بتونس سنة: 732هـ، ذكر ابن السراج عنه أنه: (حفظ القرآن، والشاطبية، ومختصر ابن الحاجب الفرعي، وتفقه بأبي عبد الله الجباني؛ قرأ عليه تهذيب البراذعي في الأصول، وحفظ المعلقات، والحماسة، وقطعة من شعر المتنبي...)، له مؤلفات كثيرة مشهورة، رحل إلى الأندلس، والمغرب، وأفاد واستفاد، ثم رجع إلى تونس، فازدحم عليه أصحاب ابن عرفة، وممن أخذ عنه الإمام ابن مرزوق، والبسيلي، وغيرهما، كانت وفاته سنة: 808هـ، ينظر محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج2، ص211-222، وابن قاسم مخلوف، شجرة النور الزكية، تعليق: عبد المجيد تالي، منشورات علي ببيزون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د.ت.)، ج1، ص327، 328، والتبكتي، نيل الابتهاج، ص251.

(2) أبو مهدي عيسى بن أحمد الغبريني، نسبة إلى "بني غبري"؛ بطن من قبائل البربر في المغرب الأوسط، قاضي الجماعة بتونس، وإمام جامع الزيتونة حافظ المذهب المالكي، قرأ على ابن عرفة، واستنابه أثناء سفره للحج سنة 792هـ، وتولى الإمامة بجامع الزيتونة بعد موته، وذكر أحمد بابا أن البسيلي من جملة من تفقه عليه وأخذ عنه، قال: أخذ عنه غالب متأخري أصحاب ابن عرفة، وغيرهم كالبسيلي، وأبي يحيى بن عقيبية، كانت وفاته سنة 816هـ. ينظر التبكتي، نيل الابتهاج، ص193، والرصاع، فهرس الرصاع، ص75.

(3) الشيخ البطرني نسبة إلى بطرنة بشرق الأندلس، التونسي المالكي المحدث الراوية، المقرئ، المتفنن ولد سنة: 702هـ، تفقه عليه البسيلي، ودرس عليه صحيح مسلم، وغيره، قال مخلوف: «وأخذ عنه أئمة منهم ابن خلدون، والبرزلي... (والبسيلي)، توفي سنة 793هـ بتونس. ينظر ابن قاسم مخلوف شجرة النور الزكية، ص226، والتبكتي، نيل الابتهاج، ص263.

(4) ينظر البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج1، ص41-44.

ترك العديد من المؤلفات منها: شرح على المدونة، وعلى الخرجية، وعلى الجمل في المنطق، وله تقييد على تفسير الإمام ابن عرفة، وكان عارفا بالمنطق، يقول الرصاع: حضرت مجلسه بالمدرسة الحكيمية، وقرأت عليه جمل الخونجي بها.⁽¹⁾

ثانيا: التعريف بتفسير البسيلي.

هذا التفسير أصل مادته ما قيده البسيلي مما كان يلقيه ابن عرفة في دروسه التفسيرية، وأضاف له زيادات، وذكر فيه أن أول حضوره عنده كان سنة (785هـ)، يقول التنبكتي مبيِّنا مكانة هذا التقييد بين التفاسير: « له تقييد جليل في التفسير قيده عن "ابن عرفة" فيه فوائد وزوائد ونكت»،⁽²⁾ وذكر هذا الأخير أن لهذا التقييد قصة ثم ساقها مفصلة، بقوله: « وقع له فيه قصة، وذلك أنه لما ألقه سمع بذلك الأمير الفقيه "الحسن ابن السلطان أبي العباس الحفصي"، فراسله فيه، وطلبه منه، فامتنع، وماطله أياما، ثم أرسل إليه وأمر رسله أن لا يفارقه حتى يسلمه لهم، فلما رأى الشيخ صاحب الترجمة الجدّ في الأمر أخذ منه من سورة الرعد إلى الكهف، ودفع لهم الباقي فمشوا به، ثم مات، ومات الأمير أيضا، وبيع التقييد في تركته، فسافر به مشتريه إلى بلاد السودان، فبقي أهل تونس لا شعور لهم به، فذلك كان أصل نسخه من نسخة السودان، ومن هنالك انتشر، وقد كان الشيخ لما طولب به اختصر منه تقييدا صغيرا جدا، وهو موجود بيد الناس».

قام الدكتور عبد الله بن مطلق الطوالة بتحقيق كتاب البسيلي " التقييد الكبير" في رسالته وأبان عن أهميته، كون مؤلفه سلك فيه مسلك كبار المفسرين، وأنه « لم يكتف بما قيده عن شيخه، بل أضاف إليه زوائد، وفوائد، ونكتا من كلام المفسرين، وعلماء اللغة، والنحو، والأصول، والبلاغة، والمنطق، وغيرهم»،⁽³⁾ وأورد الدكتور عيساوي في رسالته أن « لأبي العباس البسيلي تقييد ثان، اسمه " التقييد الصغير" ذكره الدكتور المنوني، وأنه يقف في سورة

(1) ينظر الرصاع أبي عبد الله محمد الأنصاري، فهرست الرصاع، تحقيق: محمد العنابي، ص170.

(2) التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص115.

(3) البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج1، ص53.

الصف، وأنه " قام بإكمال هذا النقص الواقع في "التقييد الصغير" ابن غازي المكناسي المتوفى سنة 919هـ». (1)

ثالثا: منهجه في التفسير.

البسيلي له منهج رسمه في تعاطيه للتفسير، مباين لغيره من المفسرين الذين عرف عن أغلبهم البدء بالاعتناء ببيان المعنى استنادا إلى الأثر، ثم تأتي باقي المصادر تباعا، فقد جعل اهتمامه منصبا على اللفظة القرآنية من جهة وظيفتها في الآية، فهو: « يذكر الآية ويجزئها، ويتكلم على كل جزئية منها، وقد يجمع بين آيتين ظاهرهما التعارض مع توجيهه لذلك التعارض موضحا ذلك بالقرآن، أو السنة، أو بأقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، أو بالرأي إن أمكن ذلك»، (2) ويكثر في كل ذلك من استعمال طريقة السؤال والجواب، وتفصيل منهجه يزداد وضوحا بما سأورده من الأمثلة التفسيرية التالية:

- يبدأ بذكر الآية أو الجزء المراد تفسيره منها كما في قوله تعالى:

﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [آل عمران: 06]، ثم يشرع في إيراد ما يتعلق

باللفظة المراد بيانها من مباحث لغوية، قائلا: « البناء على المضمّر يفيد الحصر، وكذا تعريف الخبر، وأتى ب "يُصوركُم" بصيغة المضارعة، وإن كان التصوير ماضيا، لأن المراد به: التعجب، ثم يورد نظير الآية المؤيدة لما ذهب إليه فيقول: كقوله تعالى:

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ

خَبِيرٌ ﴾ [الحج: 61]، وعبر عن المشيئة بصيغة المضارعة أيضا، وهي حاصلة أولا باعتبار ظهور أثرها، لأنه مستقبل، وفيه رد على الطباعيين، [ثم يذكر علاقة شطر الآية الثاني

(1) عيساوي عبد الغني، جهود علماء الجزائر في علم التفسير في العهد العثماني، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص كتاب وسنة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 1437/1436-2016/2015، ص 92.

(2) البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج 1، ص 100.

بما سبق بيانه]، فيقول: «﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾»، [آل عمران:6] كالنتيجة لما ذكر من المقدمات». (1)

- ومن أمثلة جمعه بين الآيات من سور مختلفة، وبيانه لما فيهما من التعارض أو الإشكال بطريقة السؤال والجواب، مقارنته بين قوله تعالى: «﴿فَلْأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾» [آل عمران:32]، وقول الله عز وجل «﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾» [النساء:58]، فإن قلت لماذا حذف فعل "أطيعوا" في الأولى، وذكره في الثانية؟ فكان جوابه: «وعدم ذكر الفعل في المعطوف أبلغ، لاقتضائه أن طاعتهما شيء واحد، [ثم يعضد ما ذهب إليه بمثيلاتها] من الآيات،: «كقوله تعالى: ﴿لَا الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح:10]». (2)

- يشير إلى ما في الآيات من عموم وخصوص، وغيرهما من قواعد علم أصول التفسير، من أمثلة ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فِيهَا نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة:47]، «فالآية عامة لأن لفظ "شفاعة" نكرة في سياق النفي...». (3)

والغالب الذي جرى عليه في ممارسته للتفسير استعماله لعلوم اللغة المختلفة، واعتماده عليها، والتدليل على ما ذهب إليه نفيا وإثباتا؛ بأقوال بعض المفسرين، كالزمخشري وغيره، وقد يشير إلى ما للآية من نظائر في التركيب اللغوي، كما ذكر في هذه الآية، وربما عضد ما رجحه بأقوال الصحابة -رضي الله عنهم- لكن بعد أن يورد أقوال المتأخرين من المفسرين، قال عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾

(1) البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج2، ص448.

(2) نفسه، ج2، ص509.

(3) نفسه، ج1، ص104.

[آل عمران:07]: «الزمخشري: أحكمت عبارتها بأن حفظت من الاحتمال، أو الاشتباه. يريد النسخ. ابن التلمساني في أول «شرح المعالم الفقهية»، قال ابن عباس والزجاج: القرآن كله محكم إلا آيات القيامة فإنها متشابهة، إذ لم يكشف الغطاء عنها، وقيل المتشابه ما ورد عليه النسخ، والمحكم ما عداه، فعلى هذا يكون في القرآن ما هو محكم متشابه كالمتمعة فإنها أجزيت ثم نسخت ثم نسخ الناسخ⁽¹⁾»،⁽²⁾ وبالجملة فإن تفسيره يحوي جملة من القواعد والأصول، وخاصة علوم اللغة فإن المفسر وظف كل ما يتعلق باللغة من علوم كالنحو، والصرف، والبلاغة، ولم يورد باقي علوم القرآن ذات الصلة بالتفسير كالقراءات والناسخ والمنسوخ بالقدر الكافي، وله اهتمام بأصول الفقه، وتفصيل ذلك في معرض الكلام عن أصوله التفسيرية.

الفرع الثاني: الثعالبي عبد الرحمن بن مخلوف (ت: 875هـ)، وتفسيره الجواهر الحسان.
اشتهر بالتفسير في هذا العصر كذلك العلامة الثعالبي،⁽³⁾ فقد اشتغل به تدريسا وتأليفاً، وتكفل نشاطه العلمي بترك العديد من المؤلفات في مختلف الفنون من أبرزها تفسيره المسمى "الجواهر الحسان في تفسير القرآن" الذي هو محل بيان منهج مفسره فيه.
ولأنه من التفاسير الكاملة المطبوعة، فالتعرض لبيان منهجه العام في التفسير، الذي اعتمد عليه في ممارسة العمل التفسيري، من الأهمية بمكان لأنه يمكّننا من الاطلاع على ما ينطوي عليه من أصول في التفسير، وقبل ذلك أذكر لمحة وجيزة عن حياة المفسر، ومكانة تفسيره العلمية.

(1) قال المحقق الطوالة: «قول المفسر في المتمعة (... ثم نسخ الناسخ) فيه نظر، والصواب أن المتمعة أخلت في أول الإسلام ثم نسخت، واستقر التحريم إلى يوم القيامة». ينظر هامش التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج2، ص449.

(2) نفسه، ج2، ص499.

(3) ذكر محقق التفسير أن: «هذه النسبة إلى خياطة جلود الثعالب، وعمل الفراء، وفرّق بينها وبين "الثعلبي" حيث أن هذه الأخيرة نسبة إلى القبائل، وإلى الموضع، فأما المنتسب إلى القبائل فإلى ثعلبة بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان... ويقال الثعلبي المفسر النيسابوري». ينظر هامش مقدمة الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1418هـ، ج1، ص6.

أولاً: التعريف بالثعالبي.

ذكر المترجمون لعبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي أنه: « ولد بوادي يسر سنة (784هـ)، وهو موطن آبائه وأجداده الثعالبة، أبناء ثعلب بن علي من عرب المعقل، غير بعيد من مدينة الجزائر، ودرس بهذه المدينة، ومنها انطلق إلى بجاية لقربها وشهرة علمائها في الدين والتصوف، وخاصة مدرسة عبد الرحمن الوغليسي التي أشرنا إليها. وقصد بعد ذلك تونس»⁽¹⁾، والمتتبع لما ورد في ترجمته يجد أنه: « لم يذكر شيئاً عن نشأته غير أنه لا يبعد أن يكون نشأ في بيت علم وفضل، ذلك أن رحلته العلمية بدأت صحبة والده وعمره سبعة عشر سنة، وهذا دليل على أنه درج على طلب العلم كما يطلبه أهله »⁽²⁾.

وأما عن رحلته في طلب العلم، فإنه رحل إلى كل من بجاية، وتونس، ومصر ثم قفل راجعاً إلى موطنه الجزائر، وفيما يلي تلخيص لهذه الرحلات الثلاثة بما يبيّن علو همته، ونشاطه في طلب العلم، وحرصه على ذلك :

1- رحلته إلى بجاية.

يذكر المفسر عن هذه الرحلة، ويحدّث عن نفسه قائلاً: « رحلت في طلب العلم من ناحية الجزائر في آخر القرن الثامن، فدخلت بجاية عام اثنين وثمانمائة، فلقيت بها الأئمة المقتدى بهم في العلم، والدين، والورع، أصحاب الفقيه الزاهد الورع عبد الرحمن الوغليسي⁽³⁾ (ت: 786هـ)، وأصحاب الشيخ أبي العباس أحمد بن إدريس (ت: 760هـ)⁽⁴⁾ متوافرون يومئذ، أصحاب ورع، ووقوف مع الحد لا يعرفون الأمراء، ولا يخالطونهم، وسلك أتباعهم

(1) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص91.

(2) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج1، ص9، 10.

(3) عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي البجائي، عالمها ومفتيها، الفقيه الصالح أبو زيد، له المقدمة المشهورة، وفتاوى، أخذ عنه جماعة كأبي الحسن علي بن عثمان، وأبي القاسم بن محمد المشدالي فقيه بجاية، وغيرها، قال ابن الخطيب القسنطيني: توفي سنة ست وثمانين وسبعمائة ببجاية. ينظر التنبكتي، نيل الابتهاج، ص248.

(4) أبو العباس أحمد بن إدريس الإمام العلامة الشيخ الصالح الفهامة، كبير علماء بجاية في وقته، كان ورعاً زاهداً، أخذ عن جماعة، وعنه أخذ أبو زيد عبد الرحمن الوغليسي، ويحيى الوهراني، وابن خلدون، له شرح على ابن الحاجب، نقل عنه ابن عرفة، وأبو العباس القلشاني، ذكره ابن فرحون وأثنى عليه كثيراً، توفي بعد الستين والسبعمائة، ينظر التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص99، وابن قاسم مخلوف، شجرة النور الزكية، ج1، ص335.

مسلكهم، كشيخنا الحافظ أبي الحسن المنجلاتي (ت: 815هـ)،⁽¹⁾ وشيخنا الولي الفقيه المحقق أبي الربيع سليمان بن الحسن (ت: 845هـ)،⁽²⁾ وعلي بن موسى البجائي (ت: 816هـ)،⁽³⁾ والإمام العلامة أبي العباس النقاوسي⁽⁴⁾ (ت: 810 هـ)، حضرت مجالسهم، وعمدتي على الأولين». (5)

2- رحلته إلى تونس.

وأما الرحلة الثانية فكانت إلى تونس، حيث ذكر: «أنه دخلها عام تسعة أوائل عشرة، وأصحاب ابن عرفة متوافرون، فأخذت عنهم، كشيخنا واحد زمانه أبي مهدي عيسى الغبريني، وشيخنا الجامع بين المنقول والمعقول أبي عبد الله الأبي⁽⁶⁾ (ت: 828هـ)، وأبي القاسم البرزلي⁽⁷⁾ (ت: 841هـ)...

(1) علي بن عثمان المنجلاتي الزواوي البجائي من علمائها، وفقهائها الجللة، أخذ عن الشيخ عبد الرحمن الوغليسي، وغيره قال الشيخ الثعالبي: شيخنا الحافظ أبو الحسن الحافظ، وعليه عمدتي في قراءتي ببجاية، توفي سنة 815هـ. ينظر نيل الابتهاج، ص 332، والحفناوي، تعريف الخلف، دراسة وتحقيق: خير الدين شتر، دار كردادة، طبعة خاصة، 2015، ج 2، ص 573.

(2) هو الإمام العالم المحصل، قال القلصادي في رحلته: حضرت مجلس سيدي سليمان البوزيدي، وكان فقيها إماما عالما بمذهب مالك، وذكره الونشريسي بقوله: شيخ شيوخنا الفقيه المحصل المحقق، توفي شيخنا الحافظ الذاكر شيخ الفروع أبو الربيع سليمان الشريف عام خمسة وأربعين وثمانمائة. ينظر التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 185.

(3) هو الإمام علي بن موسى البجائي التادلي، كان إماما في الفرائض والحساب، حسن الخط كثير التقييد، له مسائل في فنون، شرح تلخيص ابن البناء، وقيد على رفع الحجابلة [في الحساب لابن البناء]، كانت وفاته سنة ستة عشر وثمانمائة، ينظر التنبكتي، نيل الابتهاج ص 333.

(4) وسمه الثعالبي تلميذه بقوله: هو شيخنا الإمام المحقق الجامع بين علمي المعقول والمنقول، ذو الأخلاق المرضية والأحوال الصالحة السنية، قال التنبكتي: لا أعرف من حاله أزيد من هذا، توفي سنة 810هـ. ينظر التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 111.

(5) ينظر الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل عبد الموجود، ج 1، ص 11.

(6) أبو عبد الله محمد بن خلف المعروف بالأبي الوشتاني: البارح، المحقق العلامة الأصولي، أخذ عن أئمة منه ابن عرفة، عرفة، ولازمه، وبه انتفع وهو من أكابر أصحابه، قال ابن عرفة: كيف أنام وأصبح بين أسدين الأبي بفهمه وعقله، والبرزلي بحفظه ونقله، وعنه أخذ أئمة كابن ناجي، وأبي حفص القلشاني، وأبي زيد الثعالبي، توفي سنة 828هـ / 1424م، ابن قاسم مخلوف، شجرة النور الزكية، ج 1، ص 351.

(7) أبو القاسم بن أحمد البرزلي البلوي القيرواني ثم التونسي: مفتيها، وفقهها، وحافظها، وإمامها بالجامع الأعظم بعد الإمام الإمام الغبريني شيخ الشيوخ، وعمدة أهل التحقيق والرسوم... أخذ عن ابن عرفة، لازمه نحو من أربعين عاما، وأجازته إجازة عامة كما أجازها غالب شيوخه، وابن مرزوق الجد، وأبو الحسن البطرني، وأخذ عنه جلة منهم ابن ناجي، وحلولو، والرصاص

وأبي يوسف يعقوب الزعبي (ت: 833هـ)⁽¹⁾، وغيرهم، وأكثر عمدتي على أبي عبد الله الأبي (ت: 828هـ)». (2)

3- رحلته إلى المشرق.

ثم إنه رحل صوب المشرق، كما أفصح عن ذلك بقوله: «ثم رحلت إلى المشرق، وسمعت البخاري بمصر على البلالي (ت: 820هـ)،⁽³⁾ وكثير من اختصار الإحياء له، وحضرت مجلس شيخ المالكية بها أبي عبد الله البساطي (ت: 842هـ)، وحضرت كثيرا عند شيخ المحدثين بها ولي الدين العراقي (ت: 826هـ)...

ثم رجعت إلى تونس فإذا في موضع الغبريني الشيخ أبو عبد الله القلشاني (ت: 836هـ)⁽⁴⁾ خلفه فيه عند موته، فلازمته، وأخذت عنه البخاري إلا يسيرا عن البرزلي»،⁽⁵⁾ ثم ختم رحلاته بالعودة إلى مدينة الجزائر سنة 820هـ بعد عشرين سنة قضاها في طلب العلم، واستقر بها معلما، وواعظا إلى أن توفي رحمه الله تعالى سنة 875هـ.

وغيرهم، توفي سنة 841هـ أو سنة 844هـ، وعمره 103 سنين. ينظر ابن قاسم مخلوف، شجرة النور الزكية، ج1، ص353.

(1) أبو يوسف يعقوب بن أبي القاسم الزعبي التونسي: قاضي الجماعة بعد الغبريني الإمام المتفطن العلامة الفاضل الفقيه من أكابر أصحاب ابن عرفة، وأخذ عنه ابن ناجي، وأكثر من النقل عنه في تأليفه، وأبو زيد الثعالبي ... توفي سنة 833هـ. ينظر ابن قاسم، شجرة النور الزكية، ج1، ص351.

(2) ينظر الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد، ج1، ص11.

(3) ولد قبل الخمسين وسبعمئة، لازم أبا بكر الموصلي، فانتفع به وبغيره، عرف بالخير والصلاح قديما، استقدمه سودون الشихوني نائب السلطنة في حدود التسعين، وولاه مشيخة سعيد السعداء، فدام بها نحو من ثلاثين سنة، ذكره ابن حجر في معجمه وفي الإنباء، اختصر الإحياء فأجاد، ورحل إليه بسببه، توفي سنة عشرين وثمانمئة ودفن بمقابر الصوفية بعد شهود ابن حجر جنازته، وقد جاز السبعين، ينظر السخاوي، الضوء اللامع، دار الجليل، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج8، ص178.

(4) الفقيه العلامة الإمام المتقن الفهامة، أخذ عن ابن عرفة، وأبي العباس بن حيدرة، وعنه جماعة منهم ابنه أحمد، وعمرو وأبو زيد الثعالبي لازمه وانتفع به، توفي سنة 1432م. ينظر ابن قاسم مخلوف، شجرة النور الزكية، ج1، ص352.

(5) الثعالبي، مصدر سابق، ج1، ص11، 12.

وأما تلاميذه فهم أكثر من أشهرهم: محمد بن أحمد بن الخطيب العجيسي التلمساني (ت: 901هـ)،⁽¹⁾ عرف بالكفيف، كان إماما عالما علامة، ومنهم العلامة محمد بن يوسف بن عمر شعيب السنوسي الأستاذ المحقق المقرئ الخاشع أبو أيوب يوسف (ت: 895هـ)،⁽²⁾ والمفسر محمد بن عبد الكريم المغيلي (ت: 908هـ)⁽³⁾ الإمام العالم، العلامة الفهامة، الصالح السني، وغيرهم.

كانت وفاته سنة 875هـ، وترك رحمه الله مجموعة من المؤلفات النافعة منها تفسيره "الجواهر الحسان" الذي هو محل التعريف والبيان لما يشتمل عليه من أصول تفسيرية. **ثانيا: التعريف بتفسير الجواهر الحسان.**

تفسير "الجواهر الحسان في تفسير القرآن" من التفاسير المطبوعة التي انتشرت في حياة المفسر، ولأقت قبولا، بل وثناء من العلماء، طبع مرات عديدة، وتناوله الباحثون بالدراسة من زوايا عديدة، فأبانوا عما يحويه من نفائس ودرر تفسيرية، وأظهروا ما فيه من مزايا وخصائص، قال التنبكتي: «وأما تأليفه فكثيرة كتفسير "الجواهر الحسان" في غاية الحسن اختصر فيه ابن عطية، مع فوائد وزوائد كثيرة»،⁽⁴⁾ وقد كتبت عنه العديد من الدراسات

(1) عرف بالكفيف، ولد عام أربع وعشرين وثمانمائة، أخذ العلم عن جماعة من الفضلاء منهم: أبوه شيخ الإسلام، قرأ عليه الصحيح والموطأ وغير كتاب من تأليفه، والعلامة أبو الفضل الإمام، والإمام عبد الرحمن الثعالبي، وأجازته مكاتبة الحافظ ابن حجر مع أولاد مرزوق عام تسعة وعشرين، وكانت وفاته عام أحد وتسعمائة، ينظر التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 259، وابن قاسم مخلوف، شجرة النور الزكية، ج 1، ص 260.

(2) ولد بعد الثلاثين وثمانمائة، نشأ خيرا مباركا فاضلا، أخذ العلم عن جماعة، منهم والده يوسف، والشيخ العلامة نصر الزواوي، وأخذ القراءات عن أبي الحجاج يوسف بن أبي العباس الشريف الحسيني، والصحيحين عن الإمام الحجة الورع الصالح أبي زيد عبد الرحمن الثعالبي، وغيرهما من كتب الحديث، له الكثير من المؤلفات في مختلف العلوم منها: تفسير القرآن إلى قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُؤَلَّفُونَ﴾ في ثلاثة كراريس، له تفسير سورة (ص)، ومختصر في القراءات، وشرح الشاطبية، وغيرها، وكانت وفاته سنة خمسة وتسعين وثمانمائة. ينظر التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 563 وما بعدها.

(3) هو الإمام العالم، العلامة الفهامة، متمكن المحبة في السنة، وبغض أعداء الدين، أخذ عن الإمام عبد الرحمن الثعالبي، والشيخ يحيى بن بدير، وغيرهما، من تأليفه "البدر المنير في علوم التفسير"، و"مصباح الأرواح في أصول الفلاح" و"شرح مختصر خليل" وغيرها، توفي سنة تسع وتسعمائة، ينظر ترجمته عند التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 576.

(4) نفسه، ص 259.

المختلفة، منها ما تناول فيها الباحثون منهجه في التفسير بصفة عامة، ومنهم من تناوله بالدراسة من جهة اعتقاده، وغير ذلك من الجوانب الدراسية المختلفة، وهو من التفاسير التي لاقت القبول، واعتبر مرجعا مهما في بابها، لأنه عصاره تفسير ابن عطية الذي عدّه ابن خلدون عصاره التفاسير المتقدمة عليه⁽¹⁾.

ثالثا: منهج الثعالبي في التفسير.

بيّن - رحمه الله - في مقدمته منهجه الذي اعتمده في التفسير، وصرح فيها أن معتمده تفسير ابن عطية، حيث يقول: « فقد ضمنت - بحمد الله - المهم مما اشتمل عليه تفسير ابن عطية»،⁽²⁾ وذكر فيها بعض المصطلحات المبيّنة لكيفية تعامله مع مصادره التي نقل منها في تفسيره، موضّحا ذلك بقوله: « وكل من نقلت عنه من المفسرين شيئا فمن تأليفه نقلت، وعلى لفظ صاحبه عوّلت، ولم أنقل شيئا من ذلك بالمعنى، خوف الوقوع في الزلل، وإنما هي عبارات وألفاظ لمن أعزوها إليه». ⁽³⁾

ثم شرع في بيان طريقة تعاطيه للنقل مما اعتمده من المصادر، وما وضعه من العلامات المميزة لذلك، وبين ذلك أيما بيان.

وتفصيل منهجه في التفسير يظهر في الخطوات التالية:

- يبدأ بذكر المكي والمدني وأسماء السور، ويذكر عدد آياتها، ففي سورة البقرة استفتح تفسيرها بقوله: « هذه السورة مدنية نزلت في مدد شتى، وفيها آخر آية نزلت، وهي قوله تعالى: ﴿وَأَتَّفُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ إِلَيْهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة:280]»،⁽⁴⁾ ثم ذكر بعض أسمائها، وأورد جملة من الأحاديث في فضلها، وقبل أن يبدأ في بيان معاني الآيات ختم بما ورد في عدد آياتها من أقوال.

(1) ينظر ابن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج2، ص699.

(2) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج1، ص117.

(3) نفسه، ج1، ص118.

(4) نفسه، ص174، 175.

- يفسر في بعض المواضع الآية بنظيرتها، من ذلك ما أورده عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿عَبْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاحة:07]، قال: «والمغضوب عليهم اليهود، والضالون: النصارى، قاله ابن مسعود، وابن عباس، مجاهد والسدي، وابن زيد، وروى ذلك عدي ابن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم،⁽¹⁾ وذلك بين من كتاب الله، لأن ذكر الله غضب اليهود متكرر عليهم؛ كقوله: ﴿وَبَاءَ وَيَعْضِبُ مِنَ اللَّهِ﴾ [عمران:112]، ﴿فَلْ هَلْ آتَيْنَاكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَعَظِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَةَ وَالْحَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة:62]، حيث فسر آية الفاتحة بعموم الغضب الوارد في ما ذكر من الآيات وغيرها،⁽²⁾ وقول الله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة:35]، يقول: «مأخوذ من الزلل، وهو في الآية مجاز، لأنه في الرأي والنظر، وإنما حقيقة الزلل في القدم، وقرأ حمزة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ مأخوذ من الزوال، ولا خلاف بين العلماء أن إبليس اللعين هو متولي إغواء آدم عليه السلام، واختلف في الكيفية، فقال ابن عباس، وابن مسعود، وجمهور العلماء: أغواهما مشافهة، بدليل الآية ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّصِيحِينَ﴾ [الأعراف:20]، والمقاسمة ظاهرها المشافهة»،⁽³⁾ وفي الآية التالية، وهي قوله تعالى: ﴿بَتَلْفَيْ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ بَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:36]، قال: «المعنى: فقال: كلمات، فتاب الله عليه عند ذلك ... واختلف المتأولون في الكلمات، فقال: الحسن بن أبي الحسن هي قوله تعالى: ﴿فَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف:22]، وما قاله موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْمِرْ لِي﴾ [القصص:15]، وما قال يونس:

(1) سبق تخريجه في الصفحة 43 من الرسالة.

(2) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد، ج1، ص169، 170.

(3) نفسه، ج1، ص218، 219.

﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء:86]، وتاب عليه: معناه راجع ربّه»،⁽¹⁾ وواضح من هذه الأمثلة أنه يفسر بعض الآيات بنظيرتها، ولا يكثر من ذلك كما كثاره من السنة.

- اعتنى بتفسير القرآن بما ورد من الأحاديث النبوية، من ذلك استفتاحه لتفسير الفاتحة بقوله: «روي أن رجلا قال بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعس الشيطان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { لا تقل ذلك، فإنه يتعاطم عنده، ولكن قل بسم الله الرحمن الرحيم، فإنه يصغر حتى يصير أقل من الذباب}»⁽²⁾، واستشهاده بقوله صلى الله عليه وسلم: { قسمت الصلاة بيني وبين عبدي}»⁽³⁾،⁽⁴⁾ ولكون المفسر من المحدثين، فإنه اعتنى بالسنة النبوية ووظفها في تفسيره، وجعلها من ركائز منهجه التفسيري بالمأثور، ومن محاسنه في تعامله مع هذا المصدر التفسيري انتقاده للأحاديث، وبيان درجتها صحة وضعفاً، وهو ما أغفله الكثير من المفسرين.

- اشتغل بأقوال الصحابة، وأعملها في تفسيره، ففي قوله تعالى:

﴿إِذْ تَبَدُّوْاْ أَلْمَدَفَاتِ فَإِنَّهَا بِرِيحٍ فَتُطْفَأُ فَاصْبِرْ فِيهَا إِنَّهَا مُلْتَبِتَةٌ﴾ [البقرة:270]، أورد قول ابن عباس مستشهداً به، فقال: «قال ابن عباس: {جعل الله صدقة السر في التطوع تفضل علانيتها، يقال: بسبعين ضعفاً، وجعل صدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها، يقال بخمسة وعشرين ضعفاً، قال: وكذلك جميع الفرائض والنوافل في الأشياء كلها}»⁽⁵⁾». ⁽⁶⁾

(1) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج1، ص223.

(2) الألباني، صحيح سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب، حديث رقم:4982، مكتبة المعارف، الرياض، ط1 للطبعة الجديدة، 1998، ج3، ص224.

(3) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث رقم:395، ج1، ص296.

(4) الثعالبي، مصدر سابق، ج1، ص156-157.

(5) الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2001، ج5، ص15.

(6) الثعالبي، مصدر سابق، ج1، ص527.

- في عمله التفسيري ينقل خلاف العلماء في معاني بعض الآيات، من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ لَا رَبِّبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 01]، قال: « اختلف في الحروف التي في أوائل السور على قولين...»، وفي قول الله عز وجل: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُؤْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: 2 - 4]، قال: « اختلف المتأولون من المراد بهذه الآية، والتي قبلها فقال قوم: الآيتان جميعا في جميع المؤمنين، وقال آخرون: في مؤمني أهل الكتاب». (1)

- يولي عناية تامة ببيان معاني المفردات، ويتعرض لبعض مسائل النحو، والإعراب والصرف، والبلاغة، من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى:

﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة: 14]، قال: « أي يزيدهم في الطغيان، وقال مجاهد: معناه يملي لهم، والطغيان: الغلو ومجاوزة الحد، كما يقال: طغى الماء، وطمغت النار، و﴿ يَعْمَهُونَ ﴾: معناه: يترددون حيرة، والعمه الحيرة من جهة النظر، والعامه الذي كأنه لا يبصر» (2)، وفي قوله سبحانه وتعالى:

﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْفَدُوا نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُمْ دَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: 16]، قال: قال جمهور النحاة: جواب (لما): (ذهب) و يعود الضمير من نورهم على (الذي)، وعلى هذا القول يتم تمثيل المناق بالمتوقد - بكسر القاف -... وقال قوم: جواب (لما) مضمر، وهو (طفئت)، فالضمير في (نورهم) على هذا للمناقين، والإخبار بهذا هو عن حال لهم في الآخرة، وهو قوله تعالى:

(1) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج1، ص184.

(2) نفسه، ج1، ص190، 191.

﴿ قَضَرَ بَيْنَهُمْ بِسُورِ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ الْعَزُورُ ﴾ [الحديد: 13]، وهذا القول قوي،⁽¹⁾ وفي قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴿١٨﴾ وَرَعْدٌ ﴾ [البقرة: 18]، قال: « (أو) للتخيير، معناه مثلوهم بهذا أو بهذا، والصيب: المطر، من صاب يصبوب». ⁽²⁾

- من منهجه كثرة تناوله للقراءات المتواترة بالتوجيه والإعراب، ويعرض عن الشاذ منها، من ذلك قوله: « قال: "ص": ﴿ وَالصَّالِينَ ﴾ [البقرة: 61]، قرأ الأكثر بالهمز، صبا النجم، والسنن، إذا خرج، أي خرجوا من دين مشهور إلى غيره، وقرأ نافع بغير همز، فيحتمل أن يكون المهموز المسهل، فيكون من معنى الأول، ويحتمل أن يكون من صبا غير مهموز، أي: مال، ومنه الهزج:

إِلَى هِنْدٍ صَبَا قَلْبِي وَهِنْدٌ مِثْلَهَا يُصْبِي ⁽³⁾». ⁽⁴⁾

- وفي تفسيره لقوله تعالى في سورة الإسراء:

﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَوِيهَا فَفَسَفُوا بِهَا يَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَا تَمِيرًا ﴾ [الإسراء: 16] قال: « قرأ الجمهور "أمرنا" عن صيغة الماضي، وعن نافع، وابن كثير في بعض ما روي عنهما "أمرنا" بمدّ الهمز، بمعنى كثرنا، وقرأ أبو عمرو بخلاف عنه "أمرنا" بتشديد الميم، وهي قراءة أبي عثمان النهدي، وأبي العالية، وابن عباس، ورويت عن علي، قال الطبري: القراءة الأولى معناها: أمرناهم بالطاعة، فعصوا، وفسقوا، وهو قول ابن عباس وابن جبير. والثانية معناها: كثرناهم، والثالثة: هي الإمارة، أي ملكناكم على الناس، قال الثعلبي، واختار

(1) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد، ج1، ص191، 192.

(2) نفسه، ج1، ص192.

(3) البيت لزيد بن ضبة، وهو عند ابن منظور في لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، المجلد الأول، (د.ط.)، (د.ت.)، مادة « صبا»، ص2398.

(4) الثعالبي، مصدر سابق، ج1، ص252.

أبو عبيد وأبو حاتم قراءة الجمهور، قال أبو عبيد: اخترت هذه القراءة لأن المعاني الثلاثة مجتمعة فيها، وهي الأمر، والإمارة، والكثرة»⁽¹⁾.

- نقل المفسر عن أهل الكتاب في مواضع من تفسيره، مكتفيا بنقد بعضها، والإعراض عن البعض الآخر، فقد نقل بعض ما روي في قصة أصحاب الكهف من أنباء من سبق عن الفتية في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾، [الكهف:10]، وفي ثنايا ذلك أخبر أنه: «يذكر من الخلاف عيونه، وما لا تستغني عنه الآية»⁽²⁾، وفي كلامه إشارة إلى المنهج الذي يرى أنه الأنسب في التعامل مع أخبار من مضى.

- مما تميّز به تفسيره تلك المسحة الوعظية التي نهجها فيه، ناقلا ذلك عن الكثير من أعلام الصوفية المعتدلين، من أمثلة ذلك قوله في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمَمٌ الْكِتَابِ وَالْآخَرَ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ

فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ

وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

[آل عمران:07]، ختم ذلك بقوله: «قال الشيخ العارف أبو القاسم عبد الرحمن بن يوسف البجائي - رحمه الله-، ومن علامة نور العلم، إذا حلّ بالقلب: المعرفة والمراقبة والحياء والتوبة والورع والزهد والتوكل والصبر والرضى والأنس والمجاهدة والصمت والخوف والرجاء والقناعة وذكر الموت»⁽³⁾.

وقد أوجز الدكتور عبد الدائم القول في منهج الثعالبي الذي مشى عليه في التفسير وأجاد وذكر ذلك فيما نقله الدكتور بن طرهوني عنه قائلا: «ونقل هنا خلاصة ما توصل إليه الباحث حول هذا التفسير، قال: جاء تفسير الثعالبي سديدا في منهجه، وعذوبة مورده، بعيدا عن الحشو والتطويل وفضول الكلام، وبعد مرجعا مهما في بابه لأنه يعتبر عصارة تفسير

(1) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج3، ص458.

(2) نفسه، ج3، ص509.

(3) نفسه، ج2، ص13.

ابن عطية الذي يعتبره ابن خلدون عصارَةَ التفسير المتقدمة، فقام إلى تفسير ابن عطية، ونحى منه وفرة وفيرة من الأقوال المتشعبة، والاختلافات الكثيرة، والروايات المتعددة، واختار منها ما هو أقرب إلى روح القرآنية السمحة»⁽¹⁾ ويعد تفسيره من التفسير الواضحة المعالم من حيث تكامل كل الشروط المطلوب توافرها في المفسر والتفسير، وهو ما مكن من الاطلاع على ما حواه من خطوات منهجية يمكن من خلالها تتبع ما يزخر به من أصول تفسيرية وقواعد؛ شكلت بمجموعها منهج الثعالبي في التفسير.

المطلب الرابع: التفسير في العهد العثماني. (925هـ/م 1519 – 1245هـ/م 1830م).

يعد هذا العهد من أطول العهود التي مرت بالمغرب الأوسط، حيث مكث العثمانيون فيه أزيد من ثلاثة قرون، وقد طال الطبقة المثقفة [العلماء] فيه داء الجفاء والتنكر، فالعثمانيون اكتفوا بتشجيع ما يعود على ملكهم بالتوطيد والاستقرار، يؤكد ذلك المؤرخ أبو القاسم سعد الله - رحمه الله - بقوله عنهم أنهم: «دافعوا في البداية عن الدين الإسلامي، وشجعوا تيار التصوف في البلاد، وأوقفوا الأوقاف على المؤسسات الدينية، وساهموا في بناء الزوايا والمساجد، والكتاتيب، فكأن نظرهم إلى الدين في داخل البلاد نظرة تعبدية محضة، وهي نظرة لم تستند منها الثقافة على كل حال، فهم لم يؤسسوا جامعة كالقرويين أو الأزهر أو الزيتونة، تبت العلم، وتخرج العلماء والكتاب، وتحفظ العربية وتربي العقل»⁽²⁾ وأدت هذه الحالة - وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره - إلى المزيد من التدهور في مستوى التعليم، وقلة الإنتاج العلمي في مختلف المجالات، وصار تكرر ما سبق، وحفظه، وشرحه هو الغاية المرجوة، والهدف المتوخى، وخاصة عند استحكام التصوف الغالي في مفاصل الدولة، حكاما ومحكومين⁽³⁾ وتواصلوا على القول بغلق باب الاجتهاد، وأجبر العلماء على تبسيط آرائهم وطرق تعليمهم تماشيا مع الحال السائدة، ولا شك أن التعليم الذي يقوم على مثل هذه الأسس لا طائل من ورائه، وكانت نتيجة ذلك أن صبغت مؤلفات المرحلة بصبغة التصوف، يقول

(1) ابن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج2، ص699.

(2) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص18.

(3) ينظر المصدر نفسه، ج1، ص20.

الدكتور عيساوي: « ولنا أن نقيم التراث الثقافي زمن هاته الحقبة بالقول أنه تراث صوفي دروشي بالدرجة الأولى، بالنظر إلى التصانيف الكثيرة التي خرجت في تلك الفترة من العهد العثماني، وظهر "علم المرائي" التي كان يدعيها الأغلبية»⁽¹⁾ وإزاء هذا الوضع الذي اتسم بالجمود والانحطاط بشكل عام بقي العديد من العلماء مقتفين أثر من سبقهم من حيث الاشتغال بالعلوم المختلفة، ومنها التفسير، فبرز من المفسرين "المؤلفين" كل من الشيخ محمد بن علي الخروبي، ومحمد بن محمد الحسني البليدي، وأبو راس الناصر، وغيرهم ممن اشتغل بتدريسه في المساجد وبقية دور العلم، وفي هذا المطلب تعريف بأشهر المفسرين المؤلفين وتفا سيرهم، وتوضيح لمناهجهم التفسيرية التي عليها الاعتماد على معرفة أصولهم التفسيرية.

الفرع الأول: الخروبي الطرابلسي الجزائري، وتفسيره رياض الأزهار.

أولاً: التعريف بمحمد الخروبي الطرابلسي الجزائري.

هو أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي ولد سنة (890هـ) الموافق ل(1485م) بقرية قريبة من طرابلس الغرب تسمى قرقارش⁽²⁾ وكانت نشأته « في بيت علم من لدن أسلافه، وحضر مجالس العلم والعرقان، وأخذ عن أسانيد عصره، ومشايخ مصره، ثم ارتحل إلى ثغر جزائر الغرب، وأوطن بها إلى أن مات ... قدم المغرب الأقصى مرتين في سبيل سفارة بين ملوك المغرب الأوسط، والمغرب الأقصى، فأخذ عنه أهل المغرب الأقصى، وأخذ هو عن أساتيد أعلام منهم أبو العباس أحمد زروق»⁽³⁾، ترجم له صاحب شجرة النور الزكية بقوله: « أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي الجزائري عالمها الكبير، وإمامها الشهير، كان من أهل الحديث والفقهاء، والتصوف، أخذ عن الشيخ زروق وأبي عبد الله محمد الزيتوني،

(1) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص35.

(2) قرية في ساحل طرابلس الغربي على نحو أربعة أميال منها، بها خرابة قصر مبني بالحجر المنحوت، كان قد أسسه "قرة قوش" الأمير عند قدومه لطرابلس، واسم القرية محرف عن اسم مؤسسها المذكور أ.هـ، ينظر الأنصاري أحمد النائب هامش المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب، ليبيا، (د.ط)، (د.ت)، ص197.

(3) نفسه، ص199، 200.

وعمر الديوني، توفي بالجزائر سنة 936هـ،⁽¹⁾ وذكره المؤرخ أبو القاسم سعد الله بقوله: « قيل أنه أخذ العلم عن علماء مشاركة ومغاربة، ومن هؤلاء أحمد زروق دفين مصراتة، ومحمد بن عبد الله الزيتوني، ومحمد بن مرزوق، وتلاميذ عبد الرحمن الثعالبي، ومحمد بن يوسف السنوسي، وجميعهم يمثلون أقطاب حركة التصوف في المغرب العربي ... زار فاس ومراكش وغيرهما وأخذ عليه علماء المغرب أيضا، ومن أشهر تلاميذه الشيخ عبد الرحمن الأخضرى (ت:953)،⁽²⁾ وكان فصيح اللسان وجريئا، تولى الخطابة في أحد مساجد الجزائر كما عرف عنه أنه جماع للكتب، وقد قيل إنه ترك خزانة كتب ضخمة في مراكش، ويبدو أن الخروبي خصص جهده للتأليف»،⁽³⁾ فأثمر ذلك مجموعة من المؤلفات معظمها في علم السلوك، وبيان عيوب النفس، وكيفية مداواتها، ومن مؤلفاته التي استرعت الانتباه تفسيره "رياض الأزهار وكنز الأسرار في تفسير القرآن" الذي هو محل التعريف والبيان.

ثانيا: التعريف بتفسير الخروبي.

تفسيره المسمى "رياض الأزهار وكنز الأسرار" يقع في ثماني مجلدات، وهو مخطوط بالهيئة العامة للكتاب تحت رقم 1906 مكروفيلم،⁽⁴⁾ وله نسختان لا ثالث لهما. حققه مجموعة من الباحثين في رسائل وأطاريح،⁽⁵⁾ منهم الدكتور نور مكاوي، ومن مقدمة هذا الأخيرة التي وضعها في معرض تحقيقه لتفسير رياض الأزهار، حاولت الوقوف على

(1) ابن قاسم مخلوف محمد بن محمد بن عمر، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج1، ص411.

(2) هو العلامة عبد الرحمن الأخضرى، ولد بنطيس من قرى نواحي بسكرة، وهناك نما وشب وأخذ العلم عن والده وشقيقه الأكبر، وتذكر بعض الروايات أنه ارتحل إلى قسنطينة لطلب العلم، تأثر بوالده الذي ألف حاشية على خليل، وكتابا في التصوف، هاجم فيه من سماهم بالدجاجلة الذين انحرفوا في رأيه عن منهج الشرع، قضى حياته في التعليم والكتابة في زاوية عائلته، وتخرج عليه العديد من الطلبة، ترك العديد من الكتب في فنون متنوعة، دُرِّس بعضها في المشرق والمغرب، ووضعت عليها الحواشي والشروح، توفي سنة 953 بناحية سطيف. ينظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص500، وما بعدها.

(3) نفسه، ج1، ص498.

(4) نور مكاوي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي) www.madinagate.org/index.php/ar، 2019/08/21.

(5) حققه مجموعة من الباحثين منهم: حمود محمد داود سند، منشور في: 2011، والباحث: جودة محمد أبو اليزيد المهدي، منشور في: 1995، والباحث محمد أبو فراخ، دراسة وتحقيق: لسور الأحزاب وسبأ وقاطر، منشور في: 2003،

ماهيته، والاطلاع على سبب تأليفه للكتاب، ومن خلالها يمكن الإبانة عن منهجه التفسيري، ومما جاء في مقدمته التي نقل عنها المحقق، قوله: «أشار علي بعض الإخوان أن أضع في التفسير تأليفا يحوي نكاتا علمية، وحقائقا وأسرارا صوفية، يكون تكملة لما تقدمه من التوليف، وكالحاشية لما سبقه من التصانيف، فاستخرت الله - عز وجل - في ذلك، وانشرح الصدر، وإن لم يكن صالحا أن أسلك تلك المسالك... ثم يقول: ولما كان من تقدم من الأئمة القدماء، ومن بعدهم من الشيوخ القدماء مقاصدهم مختلفة، وأنحاءهم وآراءهم متباينة في تفاسيرهم، فمنهم من اشتغل بالكلام على ظاهر القرآن، واقتصر على علومه الظاهرة، كاللغة والنحو، والقراءات، والمعاني، والبيان، وفقهه، وناسخه ومنسوخه، وتفصيل أحكامه، وبيان حاله وحرامه، وغير ذلك من العلوم المتعلقة بالظاهر كالإمام ابن عطية، والزمخشري، وابن العربي، وغيرهم ممن يكثر تعدادهم، ومنهم من تكلم على ما يتعلق بباطنه من الحقائق والأسرار، كالسلمي ومن نحا نحوه، فهؤلاء وإن قصدوا الحقائق، وعثروا على اللباب لم يسلموا من الملامة، وأولئك لم يشتغلوا بذلك، لكنهم سلكوا مسلك السلامة، ونحن قصدنا في كتابنا هذا أن نجمع بين الطرفين ليكون جامعا بين الشريعة والحقيقة،⁽¹⁾ فنأتي بعلم ظاهرة بعلم

والباحث: بليغ فتحي محمد، دراسة وتحقيق من أول سورة فصلت إلى آخر سورة ق، منشور في: 2003، ... وقد حققه كذلك مجموعة من الطلبة بجامعة المرقب بليبيا في رسائل ماجستير، منهم: الطالبة زكية عبد الله معيقل، تناولته بالدراسة والتحقيق من سورة القصص إلى سورة السجدة، والطالبة فوزية عيسى محمد، تناولته بالدراسة والتحقيق من سورة غافر إلى آخر الدخان، وغيرهما. ينظر موقع جامعة المرقب [www. elmergib.edu.ly](http://www.elmergib.edu.ly) 2019/09/13.

⁽¹⁾ من المصطلحات التي يرددها المتصوفة كثيرا "الحقيقة والشريعة"، ويقرنون بينها، وبين مصطلحات أخرى لهم، وهي الظاهر والباطن، فالشريعة - كما يرونها - هي مجموعة من الأحكام العملية التكليفية، أي ما يسمى (بالفقه الإسلامي)، والحقيقة هي ما وراء هذه الأحكام من إشارات وأسرار، فالفقهاء يعلمون الناس أركان الصلاة وسننها، والصوفية يهتمون بأعمال القلوب من المحبة والخشية، هذا رأي المعتدلين منهم، أما غلاتهم فقالوا إن هذه الأحكام لعوام المسلمين؛ نظرا لضيق عقولهم وقلوبهم عن استيعاب المعاني العلوية دون الالتزام برسوم وأشكال معينة، فالصلاة خمس مرات بشكل وترتيب معين ... هو أشبه ما يكون بالمعلم الذي يلزم الطالب بواجبات مدرسية، لما يعلم عنه من عدم الاستفادة من العلم؛ إن لم يعمل بتلك الواجبات، والمقصود هو العلم، فإن كان من الخواص الذين يدركون المقصود الأساسي من الشرائع - وهو ما يطلقون عليه الحقيقة، فقد حصل المقصود، وإن لم يلتزم بها، وبداية الانحراف كانت من هذا الفصل، ثم منهم من ادعى أن للقرآن ظاهر وباطن، كما أن هذه التفرقة بين الظاهر والباطن أدت بهم في موضع التفسير إلى تأويل الآيات، وتحريفها تحريفا شنيعا، ولذلك ضبط علم التفسير عند أهل السنة بأصول التفسير حتى لا يتحول الأمر إلى فوضى لا نهاية لها. ينظر مؤسسة الدرر السنية dorar.net.

التفسير، إذ هو العلم المراد لذاته، وباقي العلوم دالة معينة، ولنأت معه بما أمكن من الفوائد المتعلقة به»⁽¹⁾ ففي كلامه هذا بيان للغرض من وضعه لتفسيره، والهدف الذي قصده منه مما لا مزيد عليه توضيحا وإرشادا لدواعي وضعه للتفسير، يقول الدكتور رفيدة معقبا على ما مهّد به المفسّر الخروبي بين يدي تفسيره: «وهو إيغال في الجانب الصوفي في تفسير كتاب الله، ولكنه من عالم يعتمد التفسير الظاهر لدلالة الألفاظ والآيات، وهو تفسير علماء المسلمين الذي تعاقبت عليه مناهجهم المختلفة، فهو يحتاط، ولا يرضى بالشطح في كتاب الله تعالى»⁽²⁾ وقد اعتنى بهذا التفسير مجموعة من الباحثين، وقاموا بتحقيقه في رسائل تخرجهم في كل من الجامعة الإسلامية، والأزهر، وجامعة المرقب الليبية، ورغم ما بذلت من مجهود للحصول أو الاطلاع على بعضها، إلا إن أسباب عديدة لا زالت حائلة دون الوقوف على بعضها.

ثالثا: منهج الخروبي في التفسير.

وأما عن منهجه الذي اعتمده في التفسير فلا شك - بناء على ما ورد في مقدمته - أنه أفصح عن ذلك في معرض كلامه عن الغاية من وضعه للتفسير، حيث ذكر ما يريد أن يصل إليه ويرمي إلى تحقيقه، وهو جمعه بين الشريعة والحقيقة، وأن يكون تفسيره مليئا بالنكات الصوفية، وعليه فإنه سلك في سبيل تحقيق ذلك منهجا وظّف فيه كل ما يُعين من علوم على بيان معاني القرآن، بالإضافة إلى اجتهاده في ما ترمز إليه بعض الآيات من إشراقات صوفية في نظره، فجاء منهجه وفق الكيفية التالية:

- يبدأ بذكر الآية الكريمة المراد تفسيرها، ثم يشرع في بيان معناها، مستشهدا بما ورد من الأحاديث النبوية ذات الصلة - في نظره - ببيان معنى الآية، وقد يذكر بعض الآثار أو الأقوال التفسيرية المختلفة المروية عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، ويفسر بعض الألفاظ مستشهدا بأقوال أهل اللغة، ولا يغفل الإشارة إلى القراءات الواردة في بعض الآيات، ثم يورد

(1) نور مكاي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص2.

(2) رفيدة إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط3، 1990

ما في الآية من النكات الصوفية، ويمكن توضيح ما ذكر عن منهجه التفسيري وبيانه بما ورد في تفسيره من نماذج تفسيرية في النقاط التالية:

- توظيفه للمأثور في تفسيره: في كثير من الآيات يستشهد بما روي من الأحاديث والآثار المؤيضة لمعناها من ذلك في تفسيره لقوله تعالى:

﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ بَصْعَاتٍ مِّنَ السَّمَوَاتِ وَمِنَ الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ بِهِ أُخْرَىٰ

فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ يَقُظُونَ ﴾ [الزمر: 65]، أورد حديث مسلم في بيان المدة الفاصلة بين النفختين، قائلاً: « وفي مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما بين النفختين أربعون، قالوا: أربعون يوماً؟ قال: أبيت. قالوا: أربعون شهراً؟ قال: أبيت، قالوا: أربعون سنة؟ قال: أبيت»،⁽¹⁾ ففي هذا المثال ذكر من السنة ما يفيد في بيان المعنى المراد من الآية، وأما تفسيره للآيات بنظيراتها فلم يورد المحقق من ذلك ما يظهره من أن المفسر تبناه وجعله من صميم منهجه.

- يورد بعض الآثار التفسيرية المروية عن الصحابة - رضي الله عنهم -، من ذلك ما نقل عن ابن مسعود في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَالصَّلَاتِ صَبْأً ﴾ [الصافات: 1]، حيث قال: « أراد الملائكة التي تصف في السماء للصلاة». ⁽²⁾

- اهتم في تفسيره بالقراءات ولكنه يذكرها مختصرة، ويتعرض إلى ما تدعو الحاجة إليها منها، وتوضيح طريقة تعاطيه للقراءات، وبيان ما له صلة باللغة؛ يظهر من خلال ما نقله عنه الدكتور إبراهيم رفيده، حيث ذكر عنه أن: « ما يذكره من مسائل العلوم الأخرى فليكن مختصراً تدعو إليه الحاجة، ويعين على تحقيق الهدف المنشود، ومن ذلك القراءات والنحو... ثم نقل قول الخروبي الذي نص على ذلك بقوله: ومهما دعا الحال إلى التعرض إلى بعض مسائل من نحو، ولغة، وقراءات، وغير ذلك من العلوم الظاهرة، فلننتكلم عليها

(1) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب ما بين النفختين، حديث رقم: 2955، ج4، ص2270، 2271.

(2) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج19، ص493.

باختصار»،⁽¹⁾ ولم يكن المفسر من الناقدین للقراءات، بل يذكرها مستشهدا ومقرا بما دلت عليه من معنى، من الأمثلة الدالة على ذلك ما ذكره عند تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿بَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رِجَاءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص:35]، قال: «قرأ الجمهور (الريح) على الإفراد، وقرئ (الرياح) على الجمع»،⁽²⁾ مكتفيا بالنقل دون تعليق، وفي قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم:49]، قال: «وقرأ نافع أيضا، وأبو عمرو بالوصل والإدغام: إدغام النون في اللام، ونقل حركة الهمزة إلى اللام، وعاب أبو عثمان المازني والمبرد هذه القراءة، وقالوا: إن هذا النقل لا يخرج اللام عن حد السكون، وحق ألف الوصل أن تبقى... قال أبو علي والفراء: القراءة سائغة، وأيضا فمن العرب من يقول: لحر جاء فيحذف الألف مع النقل، ويعتمد بحركة اللام، ولا يراها في حكم السكون»،⁽³⁾ ولم يذكر ما تشير إليه هذه القراءة من معنى، وما في طياتها من حكمة.

- يكثر من الاعتماد على اللغة، ومن الأمثلة الموضحة ذلك، قوله في معرض بيانه لمعنى قوله تعالى: ﴿صَّ وَالْفُرَّانِ ذَا الدِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشَفَاوٍ﴾ [ص:1]، قال: «وجواب القسم اختلف فيه، ف قيل الجواب في قوله ﴿صَّ﴾، إذ المعنى صدق محمد صلى الله عليه وسلم، وصدق الله تعالى... ثم أورد ما قيل من أقوال أهل اللغة في ذلك، وفي بيانه لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُفِّقُوا عَلَىٰ الْبَارِ بِفَالُوا يَلَيْتَنَا نُرْدُ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام:28]،

قال: «قرئ برفع نكذب، على الاستئناف، والقطع عن التمني، ومثله سيبويه بقولك: دعني ولا أعود، وأنا لا أعود، ويحتمل أن يكون حالا، تقديره نرد غير مكذبين أو عطا على نرد، وقرئ بالنصب بإضمار أن بعد واو في جواب التمني...»،⁽⁴⁾ فهذه الأمثلة توضح ما امتاز به منهجه في التفسير اللغوي، حيث أنه ينقل عن كبار المفسرين ما يضعف ما ذهب إليه

(1) ريفية، النحو وكتب التفسير، ج2، ص976.

(2) مكايي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص2،3.

(3) ريفية، مرجع سابق، ج2، ص981.

(4) نفسه، ج2، ص979.

بعض اللغويين دون أن يختار منها، أو يرجح ما يراه راجحاً منها، من ذلك قوله: « وقال الكوفيون والزجاج، الجواب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ الْبَيْتِ﴾ [ص:63]، وقال البصريون منهم كالأخفش: الجواب في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلَ﴾ [ص:13]، وقال ابن عطية: وهذان القولان بعيدان». (1)

- المفسر رغم نزعة الصوفية لم يكثر من الإسرائيليات، وإذا ذكرها عقب عليها بما يفندّها ويبين حالها من ذلك أنه عند تفسيره لقوله عز وجل:

﴿وَلَقَدْ بَتْنَا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص:33]، قال: « وقد أكثر الناس في قصص هذه الآية بما لا يُوقف على صحته، ونحن ننقل هنا من ذلك أشبه ما ذكر وأقربه إلى الصواب...، ثم ساق قصة سليمان كما أوردها الثعلبي معقبا عليها بأقوال العلماء، [فقال]: ... وقال ابن العربي في أحكامه: وما ذكره المفسرون من أن الشيطان أخذ خاتمه وجلس مجلسه، وحكم الخلق على لسانه باطل قطعاً، لأن الشياطين لا تتصور بصور الأنبياء، ولا يمكّنون من ذلك حتى يظن الناس أنهم مع نبيهم في حق، وهم مع الشياطين في باطل». (2)

- ولأن التفسير الإشاري من صميم عمله التفسيري كما بين ذلك في مقدمته، فإنه حرص عليه في تفسيره، وأكثر منه، من ذلك ما ذكره في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:139]، حيث يقول: «أيها الرجل اجعل دار دنياك كبطن حوت يونس له فلا تنسى فيها ذكر مولاك لعله ينفذك من سجن هواك»، (3) وقد جرى على هذا المنوال في سائر تفسيره إذ أنه يستعين بما ورد من الآثار المبينة لفهم القرآن، وخاصة الأحاديث النبوية، والقراءات القرآنية، وعلوم اللغة المختلفة، بالإضافة إلى اعتماده

(1) مكاي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص2.

(2) نفسه، ص3.

(3) نفسه، ص2.

على النكات الصوفية البعيدة عما يعرف بالشطحات البعيدة عن روح المعنى المراد من الآية.

يلخص الدكتور مكايي منهجه في التفسير ويوجزه بقوله: « وقد تناول الشيخ فيه سائر علوم القرآن المختلفة، وجعل نصب عينيه نهج الصحابة الأجلاء، والتابعين رضي الله عنهم أجمعين، وما أفاض الله عليه بفتوحات ربانية، وإشراقات صوفية، حتى جاء كتابه قيما، ومنهجه متميزا مما جعل له مكانة سامية بين كتب التفسير»،⁽¹⁾ وبالجملة فإن الشيخ الخروبي اعتمد على الكثير من العلوم التي تستمد منها موضوعات علم أصول التفسير، واستعملها للوصول إلى معاني كلام الله عز وجل، ولم تأتي مرتبة وفق ما عليه الأمر عند المفسرين كما هو واضح في أمثله التفسيرية، ولم يشر المحقق إلى اعتماده على تفسير القرآن بالقرآن. الفرع الثاني: محمد بن محمد الحسني المالكي الشهير بالبليدي وحاشيته على البيضاوي. أولا: التعريف بالبليدي.

هو العلامة محمد بن محمد الحسني « ولد بمدينة البليدة وإليها نسب سنة (1096هـ)، ولما حفظ كتاب الله، وأخذ مبادئ علوم عصره، تآقت نفسه إلى الاستزادة من العلم، فخرج طالبا للعلم، فدخل القاهرة وعمره أربعة عشر عاما»،⁽²⁾ وذكره الدكتور ابن طرهوني بقوله: « عالم بالعربية والتفسير والقراءات والفقهاء، جزائري الأصل من أهل بليدة»،⁽³⁾ وقد ترجم له صاحب "سلك الدرر" وأورد سيرته العلمية الثرية بقوله: « السيد الشريف، خاتمة المحققين، صدر المدققين، الثبت الحجة المتفق على جلالته، صاحب التصانيف الشهيرة، أخذ عن جملة من الأئمة كأبي السامح أحمد البقري، وعبد الرؤوف البشبيشي، وأحمد بن غانم النفاوي، وسليمان الشبرخيتي، وأحمد بن محمد البنا الدمياطي، ومنصور المنوفي، ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني... واشتهر أمره بالعلم، وانتفع به جماعة من محققي علماء الأزهر

(1) مكايي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص3.

(2) الحسني محمد الهادي، محمد بن محمد البليدي، الشاملة، المكتبة الجزائرية، www.shamila.dz.net، 09/13/2020.

(3) ابن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج1، ص348.

والشام»،⁽¹⁾ وذكر الجبّرتي في معرض ترجمته للعلامة الأجهوري أنه: «... عاد إلى مصر فحضر على السيد البليدي في تفسير البيضاوي بالأزهر وبالأشرفية»،⁽²⁾ وخصّه بترجمة وافية معرّفا إياه بقوله: «الشيخ الإمام الفقيه المحدث، الشريف السيد، محمد بن محمد المالكي الأشعري الأندلسي، حضر دروس الشيخ شمس الدين محمد بن قاسم البقري المقري الشافعي، ... وتمهّر ثم لازم الفقه والحديث بالمشهد الحسيني، فراج أمره، واشتهر ذكره، وعظمت حلّفته، وحسن اعتقاد الناس فيه،... فلم يزل مقبلا على شأنه ملازما على طريقته، مواظبا على إملاء الحديث، كصحيح البخاري، ومسلم، والموطأ، والشفاء، والشمائل»،⁽³⁾ وعدّد له صاحب شجرة النور الزكية العديد من المؤلفات منها: "حاشية على تفسير البيضاوي"، وله من التآليف الكثير من أبرزها: «حاشية على البيضاوي، وحاشية على شرح الألفية للأشمونى، ورسالة في المقولات العشر، وكان يقرأ تفسير البيضاوي في الجامع الأزهر، ويحضر درسه أكثر من مائتي مدرس ومفيد»،⁽⁴⁾ وكانت له يد طولى في علم القراءات، توفي ليلة التاسع والعشرين من رمضان سنة ست وسبعين ومائة وألف.⁽⁵⁾

ثانيا: التعريف بحاشية البليدي على تفسير البيضاوي.

تعتبر "حاشية العلامة البليدي على البيضاوي" من الحواشي الغزيرة الفوائد، انتفع بها العلماء منذ وضعها، وهي ثمرة المجالس التفسيرية التي كان يعقدها المفسر بالجامع الأزهر، وهي قرينة بقيّة الحواشي المشهورة التي وضعت على تفسير البيضاوي، يقول المحقق أحمد

(1) ينظر المرادي أبو الفضل محمد خليل، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار البشائر الإسلامية، ط3، 1988، ج4، ص110، 111.

(2) الجبّرتي عبد الرحمن بن حسن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، عن طبعة بولاق، 1998، ج2، ص123.

(3) نفسه، ج1، ص420.

(4) المرادي، مصدر سابق، ج4، ص111.

(5) ينظر ابن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج1، ص348، 349.

جلال شويقر مبينا قيمتها العلمية: « وهذه الحاشية عظيمة الفائدة، فيها جملة من الثروة الفكرية، والفوائد العلمية». (1)

ولأهميتها قام العديد من الباحثين بتحقيقها في رسائل جامعية، أذكر منهم الباحث إيهاب محمد إسماعيل سليمان حيث تناول الحاشية بالدراسة والتحقيق من " من سورة الفرقان إلى آخر سورة العنكبوت"، (2) والباحث أحمد جلال شقوير، تناولها بالتحقيق من " أول سورة المنافقون إلى سورة "الناس"، وقد تعذر الحصول على هذه التحقيقات وغيرها، واقتصرت الاستفادة من بعض الملخصات المنشورة في بعض المواقع.

ثالثا: منهجه في التفسير.

يذكر الباحث أحمد جلال شويقر أنه: « أبرز في دراسته لها منهج البليدي في التفسير، وأبان عن موقفه من مسائل التفسير بالمأثور، والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، ومسائل العقيدة، والمسائل الفقهية، والقراءات وتوجيهها، والإعراب، والتصريف، والاشتقاق، والمناسبة بين السور، والتفسير الإشاري، والدخيل والإسرائيليات، والشواهد الشعرية، والأمثال العربية، والشواهد البلاغية»، (3) فهذه المسائل التي أبان فيها الباحث عن موقف المفسر منها من ناحية اشتمال حاشيته عليها، تشير إلى أنها حاشية وُظِّفت فيها جل علوم القرآن وغيرها من العلوم التي يسير عليها المفسر في أدائه لعمله التفسيري، ومما يستعان به على الاطلاع على منهج المفسر؛ مؤلف له مفقود في التفسير سلك فيه طريقة الجمع بين الآيات ذات المعنى الواحد أو ما اصطلح عليه في زماننا بتفسير القرآن بالقرآن، ذكره صاحب "سلك الدرر" بقوله: « وله في طريق الجمع "مؤلف كبير" في كل آية يذكر كيفية الجمع فيها من

(1) شويقر أحمد جلال، موجز رسالة الماجستير بعنوان " حاشية البليدي على تفسير القاضي البيضاوي" المسمى (أنوار التنزيل) من أول سورة المنافقون إلى آخر سورة الناس، للعلامة محمد بن محمد الحسني المالكي الأشعري، المعروف بالبليدي، دراسة وتحقيق، [https:// masralarabia.net](https://masralarabia.net)، 2020/11/25.

(2) إيهاب محمد إسماعيل سليمان، ملخص رسالة الماجستير: حاشية البليدي على تفسير القاضي البيضاوي من أول سورة الفرقان إلى آخر سورة العنكبوت، تحقيق ودراسة، www.azhar.edu.eg /11/25، 2020.

(3) شويقر، مرجع سابق، [https:// masralarabia.net](https://masralarabia.net)، 2020/11/25.

أول القرآن إلى آخره»⁽¹⁾ وعمله التفسيري هذا، وما ورد عن المحقق من بيان للعلوم التي وظّفها في حاشيته ينبئ عن تمكنه من ناصية علوم التفسير وأصوله، ومن خلال نماذجه التفسيرية المتاحة يمكن الاطلاع على معالم منهجه؛ وإبراز جهوده التفسيرية؛ ومدى مساهمته في خدمة كتاب الله، وتسخير ما حازه من علوم في هذا السبيل.

وإنّ عدم الوقوف على الدراسات الجامعية السابقة الذكر التي تناولت الحاشية بالدراسة، بل الحاشية نفسها حال دون الاطلاع على نتائجها؛ عدا ما نشر في بعض المواقع من ملخصات التي يمكن أن يستعان بها على طرقاته في التفسير.

ويذكر الدكتور عبد الغاني عيساوي أنه تمكّن بعد جهد جهيد وتعب مضمّن - كما ذكر في رسالته - من الحصول على نسخة مخطوطة منها من دار الكتب المصرية، وبعد قراءة ما ورد فيها من أمثلة تفسيرية، أمكن ذلك من الوقوف على منهجه التفسيري، واستتباط نظريته التفسيرية، ولو بصورة جزئية، وتوضيح ذلك في النقاط التالية:

- لكون أصل الحاشية سلك فيه البيضاوي مسلك أهل الرأي في التفسير، فإنّ البليدي لم يركز كذلك على ما يؤثر من أقوال تفسيرية، إلاّ لماماً، وربما يتوسع فيها أحيانا كما هو صنيع البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾

[غافر: 28]، حيث ذكر «أن الرجل هو أحد أقارب فرعون»⁽²⁾، فتبعه على ذلك البليدي فأورد «مجموعة من أقوال السلف في التعريف بهذا الرجل إذ يقول: (كان ابن عمه قاله المهدي، وقيل أجنبيا منه، وقيل من بني إسرائيل... قال السدي: فهو الذي نجا مع موسى صلى الله وتعالى وتبارك على نبينا وعليه وعليهم وسلم تسليما، وهو المراد بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنَ أَفْصَا الْمَدْيَنَةِ﴾ [القصص: 19]، وفي قوله نوع تفسير للقرآن بالقرآن حيث فسّر قول الله تعالى:

(1) المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ج4، ص111.

(2) البيضاوي ناصر الدين أبي عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق، ط1، 2000، ج3، ص207.

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر:28]، بقول الله تعالى:

﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَصْحَابِ الْمَدِينَةِ﴾ [القصص:19]». (1)

- اعتنى بالقراءات، وذكر منها ما يورده البيضاوي؛ مبيّنا حكمة تقديمه لبعضها على بعض، يقول رحمه الله في أثناء ذكر البيضاوي للقراءات الواردة في قول الله جل في علاه:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ فَرَضًا حَسَنًا يُضَعِّفُهُ لَهُ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد:11]، قوله: «قرأ

عاصم على المد والتخفيف، قراءتان بالنصب كما لعاصم، والرفع كما لغيره ممن وافقه على ذلك، وعلى القصر والتشديد لذلك الوجهان الرفع والنصب لابن عامر فهي أربعة سبعة». (2)

- استعان بالحديث النبوي، واستدل به في معرض بيانه لكلام المفسر وإيضاحه له، إلا أن ذلك قليل إذا قورن بغيره من العلوم، ومن أمثلة ذلك ما أورده في حاشيته من الأحاديث فذكر

قوله صلى الله عليه وسلم: {أهل الجنة عشرون ومائة صف، ثمانون منها من هذه الأمة،

وأربعون من الأمم السابقة}، (3) وقوله: {الدعاء هو العبادة}، (4) وغيرها من الأحاديث التي

أوردها في حاشيته، ثم يقوم بتخريجها، وعزوها إلى رواتها، حيث إنه يذكرها، فيقول مخرجا

لها: «والحديث أخرجه ابن ماجة والطبراني، وهو كما قال الحافظ ابن حجر: حسن، قال

تلميذه السخاوي: أي حسن لغيره، لأن فيه انقطاع...» (5).

- يذكر من أسباب النزول ما يؤيد ما ذهب إليه من تفسير، ومن الأمثلة الشواهد على ذلك

ما فسّر به قوله تعالى: ﴿قُلْ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى:21]،

حيث يقول: «وأن المعنى إلا أن يؤذونني لقرابتي، لابن عباس، وعكرمة، ومجاهد، وأبو مالك

(1) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص178.

(2) نفسه، ص176.

(3) الألباني، صحيح الجامع الصحيح وزيادته (الفتح الكبير)، حديث رقم: 2526، اعتنى به: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1988، ص495، 496.

(4) المنذري عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، كتاب الدعاء، حديث رقم: 1627-2376- (3)، حكم على

أحاديثه وآثاره علق عليه: الألباني، اعتنى به: مشهور حسن، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1424، ج2، ص669.

(5) عيساوي، مرجع سابق، ص175.

والشعبي، وغيرهم، لأن سبب نزول الآية قول قريش: لعله صلى الله عليه وسلم يطلب أجرا، قال الثعلبي: وهو الأشبه بالآية، لأن السورة مكية...»⁽¹⁾.

- وفي المثال نفسه السالف ذكره توظيف لعلوم القرآن من المفسر في الترجيح بين الأقوال حيث قوى قول الثعلبي بكون السورة مكية.

- يناقش البيضاوي في بعض ما ذهب إليه من أقوال، ويعترض على بعضها، من ذلك ما قاله معقبا على قول "البيضاوي" حول تسبيح الملائكة: «وجعل التسبيح أصلا، والحمد حالا لأن الحمد مقتضى حالهم دون التسبيح أصلا»⁽²⁾، في قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غافر:6]، قلت: يظهر للفقير أن

إيراد الحمد بباء الملابس؛ للتنبيه على أنه كالجزء من المحامد، فهو ملتبس به»⁽³⁾، وعلى قوله أي البيضاوي عند بيانه لمعنى قوله تعالى:

﴿فَلْ آيَتِكُمْ لَتَكْبُرُونَ بِالذِّمَةِ حَلَقَ الْأَرْضِ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا﴾، [فصلت:8] «المراد

من الأرض ما في جهة السفلى من الأجرام البسيطة، ومن خلقها في يومين؛ أنه خلق لها أصلا مشتركا، ثم خلق لها صورا بها صارت أنواعا»⁽⁴⁾، قال [البليدي]: فيكون مجازا مرسلا والعلاقة للزوم، لأن الأرض ملزومة بالسفل»⁽⁵⁾.

- للمُحَشِّي عناية بعلوم اللغة المختلفة، ونقله لها من مصادرها، ومن جملة ما اعتمده في حاشيته من علوم اللغة الصرف، حيث ذكر ذلك عند تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر:72]، «ومنه قول الله تبارك وتعالى:

(1) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص177.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، ج3، ص202.

(3) عيساوي، مرجع سابق، ص172.

(4) البيضاوي، مصدر سابق، ج3، ص220.

(5) عيساوي، مرجع سابق، ص173.

﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور:05]، والسَّجُور بالفتح ما يُسَجَر به، وبابه نصر، وقوله بوزن فعيل: بمعنى مفعول، كما في القاموس⁽¹⁾.

- ومن أبرز ما اعتنى به المفسر من علوم اللغة "البلاغة" حيث أكثر من توظيفها في تقريراته واعتراضاته؛ من ذلك ما أورده في معرض بيانه لما أول به البيضاوي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ لِرَبِّهِمْ هَلِ إِمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق:30]، «سؤال وجواب جيء بهما للتخييل والتصوير»⁽²⁾، قال البليدي: «قوله للتخييل، أي المجاز بطريق الاستعارة بالكناية، تشبيه النار بما يخاطب، والأول أمس لأن التمثيلية منار فرسان البلاغة فهي أبلغ»⁽³⁾.

- ومن أمثلة اعتناؤه بالنكات البلاغة، وما تومئ إليه من المعاني ما أورده عند تناوله لكلام البيضاوي بالبيان في قوله الله عز وجل:

﴿وَمَنْ يَعِشْ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفِضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ فَرِيضٌ ﴿٣٥﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ

وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:36-37]، «وجمع الضميرين للمعنى إذ المراد جنس العاشي، والشيطان المقيض له، ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ الضمائر الثلاثة الأول له والباقيان للشيطان»⁽⁴⁾ ف جاء تعقيب البليدي بقوله: «قوله والضمائر الثلاثة الأول، الضمائر مبتدأ أول، وقوله: الأول بتشديد الواو مبتدأ ثان، وله أي من يعش خبر الثان، والجملة خبر الأول، وجملة والباقيات إلى آخره عطف على الأول له، يعني أن ضمير يحسبون للعاشي، وضمير أنهم مهتدون، أي المنسوب في أنهم والمرفوع مهتدون، لكن قال السمرقندي: الضمائر الثلاثة للعاشي يعني أن العاشين يحسبون أنهم مهتدون بإغواء الشياطين، وعليه الشيخ القرطبي، وهو أسلم من تفكيك الضمائر، وعلى الأول المعنى العاشي يحسب أن

(1) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص174.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، ج3، ص318.

(3) عيساوي، مرجع سابق، ص174.

(4) البيضاوي، مصدر سابق، ج3، ص250.

إغواء الشيطان هدى»،⁽¹⁾ وهذا من جملة إيراده لما اختلف فيه المفسرون من الأقوال، والترجيح بينها ذي الصلة الوثيقة بعلم أصول التفسير.

هذه أهم المعالم البارزة في طريقته المعتمدة في التفسير، وقد حوت الكثير من العلوم المرتبط بعلم التفسير، فلا غرو أن يُعدّ البليدي من المفسرين الكبار المعتمدين بالأصول والضوابط المقررة لدى المفسرون، والتي جعلوها نصب أعينهم أثناء ممارستهم للعملية التفسيرية، وقد تأكد من خلال ما أمكن الاطلاع عليه أنّ منهجه في حاشيته غني بما يُعد من أصول التفسير المقررة لدى الكثير من المفسرين؛ كما سيتبين ذلك في موضعه من الرسالة.

الفرع الثالث: أبو راس الناصر وتفسيره "الإبريز والإكسير في علم التفسير".

أولاً: التعريف بأبي راس الناصر (ت: 1238هـ).

هو محمد بن أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن الناصر الجليلي، يقول المؤرخ أبو القاسم سعد الله « وبعض المؤلفين يقول "الناصري" بالنسبة رغم أن سلسلة نسبه التي كان حريصا عليها تذكر "الناصر" فقط بدون نسبة،⁽²⁾ ويقول عن نفسه: « إني ولدت بين جبل كرسوط، وهونت كما أخبرتني الحرة التقية الصالحة الولية، أمة الله أختي حليلة، برد الله ضريحها، وأسكنها من الجنة فسيحها». ⁽³⁾

وأما عن تاريخ ولادته، فإن للمؤرخين فيه قولان: « أولهما: أنه ولد يوم 08 من صفر سنة 1165هـ، الموافق ل27 من ديسمبر سنة 1751م، وهذا التاريخ ذهب إليه كل من الشيخ عبد الرحمن الجيلاني، والمؤرخ سعد الله أبو القاسم، والشيخ المهدي البوعبدلي، والمستشرق كراتشوفسكي، والآخر: أنه ولد سنة 1150هـ، الموافق لسنة 1737م، مال إليه محقق " كتاب فتح الإله ومنته" الشيخ محمد بن عبد الكريم، والأستاذ رابح بونار، وذكر نحوه الشيخ

(1) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص174.

(2) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص377.

(3) الجزائري محمد أبراس، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته " حياة أبي راس الذاتية والعلمية"، تحقيق وضبط وتعليق: الجزائري محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط.)، (د.ت.)، ص14.

الهاشمي بكارة،⁽¹⁾ وما ذهب إليه المحقق، ومن تبعه هو الأقرب إلى الصواب لاعتبارات عديدة ليس هذا مجال تفصيلها.⁽²⁾

أما عن نشأته وبدايته الأولى في طلب العلم في صباه، فإنه يذكر عن نفسه أنه بعد وفاة أبيه: «أتاه أخوه الأكبر عمر، فأخذه وأخاه عبد القادر منقلبا بهما إلى المغرب، فكنا معه في الشرائع، فقرأت القرآن في حال صغري، وقرأت أحكام القرآن وحفظتها على ظهر قلبي، وإن كانت رحلة حملني بعض الطلبة على أكتافه، ومع ذلك كنت أقرئهم، وأسلك لهم ألواحهم وأسأل لهم من البيوت يأكلون... ثم تتلمذت للشيخ منصور الضير، وأتقنت عليه القرآن بروايتي قالون وورش»،⁽³⁾ وقد كان بدأ حفظه للقرآن إبّان صغره على والده أحمد بن أحمد الناصر الذي أقرأه ما يقارب الختمة من القرآن، وأكمّله على الشيخ التلاوي.

ثم إن الشيخ أبا راس بادر إلى الأخذ عن علماء منطقته، وبدأ بالاشتغال بالفقه على كل من محمد بن مولاي علي بن سحنون قاضي معسكر، وعلي بن الشنين، وفي هذه المرحلة زار منطقة القيطننة، مدرسة شيخه المشرفي.⁽⁴⁾

وفي هذه الأثناء تآقت نفسه إلى الاستزادة من العلم، وطريق ذلك المبادرة إلى الرحلة، فكانت وجهته الأولى الحواضر العلمية الداخلية، حيث بدأها بـمازونة أين حفظ مختصر خليل على الشيخ محمد بن قندوز، يقول عن نفسه: «ثم سافرت أول صومي "لمازونة" مدينة مغراوة، فلقيت على صغري مشقة المشي؛ لكن ذلك شأن أهل السفر للعلم... فحفظت المختصر حفظا، وفهمته معنى ولفظا، ففي عامي الأول قرأت للطلبة الفرائض، وفي ثاني عامي أقبل علي صاحبنا الولي الصالح الشيخ محمد بن قندوز المستغانمي، فقرأت له مع الطلبة من أول (الجزء الثاني) إلى المجنون مع (كتاب النكاح)، وفي العام الثالث صرت في

(1) بومدين عبد العزيز، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس الناصري، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص كتاب وسنة، كلية العلوم الإسلامية، قسم العقائد والأديان، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 1437/1436-2016/2017، ص 43.

(2) ينظر المرجع نفسه، ص 43.

(3) الجزائري أبو راس، فتح الإله ومنتته، تحقيق وضبط وتعليق: الجزائري محمد بن عبد الكريم، ص 19.

(4) ينظر بومدين، مرجع سابق، ص 51.

المصنف لا يشق غباري... ثم انصرفت إلى مازونة»⁽¹⁾ ثم قفل راجعا إلى موطنه مدينة أم عسكر كما يسميها، يذكر ذلك بقوله: «وقدمت إلى أم عسكر ما معي شيء من مال ولا غيره، سوى معرفة الفقه وحده، فسمعت بالشيخ المشرفي يدرس بعواجة، فذهبت عنده، فوجدته في باب "كراء الحمام" من الربع الرابع من "مختصر الشيخ خليل"، فلم يجتهد أحد بالنظائر ونحوها غيري؛ مع ما بي من اللحن، فتعجب الشيخ من معرفتي، ولم يعنني باللحن، من غير نبذ، ولا لمز إليه، وكنت يوما أنظر أكابر طلبته، فظهرت عليهم، فتبسم، وقال: لو ينقضي المصنف ما قرأه ولا عرفه أحد بعده، وأنه ملأ منه جرابه، وأترع منه وطابه»⁽²⁾ ثم إن الشيخ حصل علوما جمّة، وختم قراءة المصنف، أقرأ ودرس في عاميه الأولاد، وتقلد على إثر ذلك القضاء، ومارس شؤونه اليومية في منطقة أغريس، ثم انتقل إلى أم عسكر، وشمر عن ساق الجد للتدريس ليلا ونهارا، وداوم على ذلك ستا وثلاثين سنة.⁽³⁾

ومن شأن من ظهرت عليه مخايل النبوغ الرغبة في الاستزادة، ولا طريق إلى تحقيق بغيته إلا بالرحلة في طلب العلم، فكانت بداية رحلاته إلى مدن «وهران، ثم تلمسان، وبعدها الجزائر، وقسنطينة، ثم إلى خارج الديار، بداية إلى تونس، ثم إلى الأزهر، ثم بلاد الشام وبيت المقدس، والرملة، وغزة، والعريش»⁽⁴⁾.

وأما عن شيوخه الذين التقى بهم، وأخذ عنهم العلم فهم أكثر، حيث أنه خصهم بمؤلف بعنوان "لب أفيآخي في معرفة أشياخي"، وأشهر من أخذ عنه في الجزائر:

والده أحمد بن أحمد الناصر حيث قرأ عليه ما يقارب ختمة من القرآن، ثم أكمل قراءته على الشيخ علي التلاوي، وتعلم أحكام قراءة القرآن - نافع بروايتي ورش وقالون على الشيخ الضرير منصور، ثم اشتغل بتلقي الفقه على علماء معسكر منهم الشيخ محمد بن مولاي

(1) الجزائري أبو راس، فتح الإله ومنتته، تحقيق وضبط وتعليق: الجزائري محمد بن عبد الكريم، ص 20، 21.

(2) نفسه، ص 21.

(3) نفسه، ص 22.

(4) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص 54.

بن سحنون، وعلي بن الشنين، وأخذ الفقه عن الشيخ محمد الصادق بن أفغول بمارونة، ولازم الشيخ عبد الله المشرفي بعد عودته منها.⁽¹⁾

وفي رحلته المشرقية، أخذ العلم عن كثير من العلماء أبرزهم العلامة: مرتضى الزبيدي، وعبد الله الشرقاوي، ومحمد الأمير المازوني شيخ المالكية بالأزهر، وعثمان الحنبلي قرأ عليه بعض كتب مذهب الإمام أحمد، وعبد الرحمن التادلي من علماء الصوفية، وغيرهم، وأما تلاميذه فإنهم كثر من أخصهم: ابن الشارف بن الجلاي، والشيخ أبو عبد الله محمد بن قندوز، والشيخ محمد بن علي السنوسي.⁽²⁾

ترك الشيخ مؤلفات عديدة تربو عن المائة بكثير، وقد وصفه الدكتور محمد بن عبد الكريم بقوله: «وقد أكثر أبو راس من التأليف كثرة لا يضاهيه فيها من الجزائريين أحد حسب علمنا باستثناء أحمد البوني الذي تجاوزت تأليفه المائة»،⁽³⁾ ذكرها في كتابه "فتح الإله ومنته"، من أهمها ما بدأ بذكره في معرض سرده لمؤلفاته، حيث قال: «أولها "مجمع البحرين، ومطلع البحرين، بفتح الجليل للعبد الفقير، في التيسير إلى علم التفسير" في ثلاثة أسفار، ما أبركها قرى في كل سفر عشرون حزياً، طالما تكلمت فيه، نقلها من كتاب شيخ، أو فيه مع الزمخشري والبيضاوي، وابن عطية وغيرهم، فيالها من عطية».⁽⁴⁾

وقد اختلفت أقوال الدارسين لكتب الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، وكتابه الموسوم "بالإبريز والإكسير في علوم التفسير"، إلى ثلاثة أقوال بسبب ما ورد من عبارات غامضة في معرض تعداد مؤلفاته، فالمؤرخ سعد الله أبو القاسم، والباحث عبد العزيز بومدين الذي حقق كتاب الإبريز في رسالة ماجستير، رجح أن العنوانين لمحتوى واحد بناء على ما توفر لديهما من معطيات، وللدكتور عيساوي رأي آخر حيث تبين له بعد اطلاعه على مؤلفات الشيخ أن: «هذا العنوان عبارة عن مجموع تضمن العديد من العناوين والتأليف... فلا يمكن الجزم

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص 51.

(2) نفسه، ص 60-62.

(3) الجزائري أبو راس، فتح الإله ومنته، تحقيق وضبط وتعليق: الجزائري محمد بن عبد الكريم، ص 3.

(4) نفسه، ص 179.

بأنه ألف تأليفا واحدا في تفسير القرآن، وهو المعنون بمجمع البحرين ومطلع البدرين»،⁽¹⁾ إلا أن الباحث نبيل صابري رصد وجود تباين بين العنوانين بناء على ما توفر لديه من أمارات ودلائل، حيث ذكر ما توصل إليه من نتائج بقوله: «والذي تحققت منه بفضل الله تعالى أن أبي راس ألف تفسيرين مستقلين بعنوانين مختلفين، ودليل ذلك آخر مدوناته المسماة (بشمس معارف التكاليف في أسماء ما أنعم الله علينا من التأليف)، والتي وقف عليها الأستاذ يحي بوعزيز، ونشرها في كتابه "أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة" أثناء ترجمته للمؤلف، وذكر أنه ألفها قبل وفاته بثلاثة أسابيع فقط؛ كما نص على ذلك المؤلف، وفيها قائمة إنتاجه التي بلغ عدد المصنفات فيها مائة وستة وثلاثون كتابا، ومما جاء فيه متعلقا بالقرآن:

1- أولهم مجمع البحرين ومطلع البدرين بالتفريد في تفسير القرآن المجيد في أربعة أسفار في كل سفر خمسة عشر حزبا باشتهار.

2- ثم الإبريز والإكسير في التفسير في ثلاثة أسفار... فالرسالة التي حققها يحي بوعزيز" توثق آخر مبيضاته، وتؤكد نسبة كثير من الكتب التي ألفها بعد رسالته الأولى "فتح الإله والمنة"، أو التي أهملها فيها ولم يذكرها، وهو الظاهر، فالظن به أنه لم يستطرد ابتداء، والله أعلم خاصة وهو يقول بعد كل فن: "ومنه" ثم يسرد متعلقات ذلك العلم، والذي يفيدنا من كل ما سبق أن تفسير "مجمع البحرين" غير تفسير "الإبريز والإكسير"،⁽²⁾ ومن مؤلفاته "السيوف القوامع في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع"، "عمدة الزهاد في إعراب كل شيء" و"جنت بلا زاد"، و"النزهة الأميرية في شرح المقامات الحريرية"، و"فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته"، وغيرها مما هو مذكور في مضانه.⁽³⁾

وأما وفاته فكانت في 15 من شعبان سنة 1238هـ، وصلى عليه ألف وخمسمائة نفس بتحرير من حضر، جلهم حملة قرآن وعلماء، وأشرف، وكان إمام الجميع تلميذه العلامة

(1) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص 250.

(2) صبري نبيل، كتاب (الإبريز والإكسير في علم التفسير) عرض وتحليل، لأبي راس الناصر المعسكري (ت: 1238هـ)،

www.tafsi.net, 2021/09/22.

(3) ينظر الجزائري أبو راس، فتح الإله ومنته، تحقيق وضبط وتعليق: الجزائري محمد بن عبد الكريم، ص 177.

أحمد الدايجي، ودفن بمعسكر على شاطئ النهر الفاصل بين داخل البلد وعقبة بابا علي، وعليه بناء مشهور. (1)

ثانيا: التعريف بتفسير أبي راس الناصر.

اتضح مما سبق نقله؛ أن للشيخ أبي راس الناصر تفسيرين للقرآن الكريم ، أحدهما: موسوم "بمجمع البحرين ومطلع البدرين بالتفريد في تفسير القرآن المجيد"؛ وهذا الكتاب قد يكون في عداد المخطوطات؛ أو يعتبر مما فقد من مؤلفاته؛ وذلك لأن غالب المهتمين بمؤلفات أبي راس لا يميّزون بينه، وبين كتابه الثاني الإبريز، ومن اعتبرهما مؤلفين مختلفين، فلم أعر على من قام بدراسته أو الإشارة إلى مكان تواجده، وأما الثاني فهو: كتاب "الإبريز والإكسير في علم التفسير"، وهو المؤلف المتداول بين الباحثين، فقد حقّقه الباحث بومدين، وقدمه لنيل درجة الماجستير، وعاود تحقيقه الأستاذ بوكعبر تقي الدين سنة ألفين وواحد وعشرين، ونشره بدار ألفادوك، وهو عبارة عن مخطوط لم يبق منه من المادة التفسيرية سوى ما يعدل تفسير البسمة، والفاتحة، والبقرة إلى ثلاثة أرباع الحزب الثاني عند قول الله عز وجل: ﴿بَاتِ - اٰمَنُوۡا بِمِثْلِ مَاۤ اٰمَنۡتُمْ بِهٖۤ - بَقَدِۡ اِهْتَدٰۤوۡا ﴿ [البقرة:136]، بالإضافة إلى مقدمة نفيسة (2) حوت العديد من المصطلحات، والعلوم ذات الصلة بالتفسير؛ التي يذكرها المفسرون مفتتحين بها تفاسيرهم، يشيرون من خلال ذلك إلى بعض الأصول التفسيرية؛ التي يبنون عليها مناهجهم التفسيرية، وهو من أهم التفاسير التي ظهرت في عهده بالجزائر، وقد بين الباحث بومدين ذلك، ولخصه بقوله: «ضمّنه أفكار، وآراء، واختيارات، وتوجيه للقراءات، وجمع بين المدارس المختلفة، وفق طريقة جديدة في تناول النصوص القرآنية، وفي إثارة القضايا الوجودية والمعرفية والعقدية، وفي بسط الحكايات السلوكية والاجتماعية، حيث جاء تفسيره مختلفا عن التفاسير الجزائرية المعهودة، إذ جرى فيه على نسق لم يسبق، جمع فيه

(1) ينظر صبري، كتاب (الإبريز والإكسير في علم التفسير) عرض وتحليل، لأبي راس الناصر المعسكري ،

www.tafsi.net، 2021/09/22.

(2) نفسه.

بين الوفرة والاختصار، وبين النقل لأقوال المفسرين والانتصار، كل ذلك يأتي في قليل من كلام، ودقة تعبير لأولي الأفهام، مع عزو الأقوال إلى أصحابها، ليسهل على كل من يتعامل مع هذا الكتاب الوصول إلى المورد، والتمتع بكتب التفسير، وكأنه كتاب يعلمك كيف تقرأ في كتب التفسير، وكيف تميز بين مدارسه»،⁽¹⁾ وهو جدير بالدراسة والتأمل في منهجه واستجلاء ما بين دفتيه من أصول تفسيرية.

ثالثاً: منهج أبي راس في التفسير.

أشار أبو راس الناصر في مقدمة تفسيره إلى معالم منهجه الذي رسمه وسار عليه في عمله التفسيري، ويتبع ما قام الباحث عبد العزيز بومدين بتحقيقه مما عثر عليه من تفسيره، اتضح أنه اعتمد جملة من العلوم والأصول التي يقوم عليها علم التفسير، فبدأ: بتعريف التفسير لغة واصطلاحاً، وذكر الخلاف الواقع في معنى التأويل، وعلاقته بمعنى التفسير، ولأن المفسر ممن له عناية بالتاريخ، فقد اعتنى بما يتعلق بالقرآن من حيث تاريخ جمعه، وتسميته، ونقطه، وتحزيبه، وأورد في بحثه التاريخي ما له صلة بالقراءات، والتفسير من حيث السبق إلى الاعتناء بجمعها والتأليف فيها، وأشار إلى مسألة تفسير القرآن بالرأي، والاختلاف الحاصل في حكمه، ثم شرع في تفسير البسملة وما يتعلق بها من أحكام⁽²⁾، وبعد أن مهّد بما تقدم ذكره شرع في ممارسة عمله التفسيري وفق الخطوات التالية:

- يبدأ بذكر اسم السورة، والإشارة إلى كونها مكية أم مدنية، ويذكر الخلاف الوارد في ذلك وعدد آياتها، ويورد ما لها من الأسماء، ثم يشرع في بيان معاني الآيات وفق الترتيب المعهود، من ذلك قوله: «سورة أم القرآن، وهل هي مكية أم مدنية؟ قولان، وسميت أمًا له لأنها أصله ومنشؤه وأساسه... وتسمى أيضا فاتحة الكتاب، والسبع المثاني».⁽³⁾

- لم أجد في تفسيره من إيضاح القرآن بعضه ببعض، أو السنة النبوية من الأمثلة ما يشير إلى اعتماد المفسر عليه، وجعله من منهجه في التفسير، عدا القليل من الأمثلة منها تفسيره

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علوم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص 99.

(2) نفسه، ص 201-210.

(3) نفسه، ص 212.

لكلمة "هدى" الواردة في قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 01]، بنظيرتها الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: 24]، حيث قال: «والهدى في الأصل: مصدر، ومعناه الدلالة، وقيل الدلالة الموصلة إلى البُغية، لأنه مقابلاً للضلال كما في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾»⁽¹⁾.

- ومن أمثلة تفسيره للقرآن بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْبَفَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: 69]، «وفي الحديث: { لو لم يستثنوا لما بينت لهم آخر الأبد}»⁽²⁾.

- يعتمد في التفسير على نقل بعض أقوال الصحابة الواردة في التفسير وهي قليلة، من أمثلة ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاحة: 6]، « بالهداية، بدل مما قبله، بدل الكل من الكل... والتنصيص على أن طريق المسلمين هو المشهود عليه بالاستقامة، أكد وجه وأبلغه، والمنعم عليهم، قال ابن عباس: هم النبيون والصديقون والشهداء والصالحون»⁽³⁾، وأما التابعون، فإن جل ما نقل في تفسيره من أقوال يورده عنهم مما جعل المحقق يقول: « وأما تفسير أبي راس الذي بين أيدينا، فقد ملئ بأقوالهم، وتفسيرهم، وحججهم، وأحاديثهم، وقراءاتهم، فعنهم أخذ وعليهم أعتمد»⁽⁴⁾، ففي تأويله لقوله تعالى:

﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا أَلَّا يَبْلُغَ ﴾ [البقرة: 268]، قال: « قال: أبو العالية: هي الفهم في القرآن، وحكى أيضا عن قتادة: الحكمة: هي القرآن، والفقه فيه»⁽⁵⁾.

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علوم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص 156.

(2) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، رقم الحديث: 5555، ج 12، ص 94، وأخرجه ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج 3، ص 100.

(3) بومدين، مرجع سابق، ص 219.

(4) نفسه، ص 164.

(5) نفسه، ص 207.

- شديد الاهتمام بالقراءات القرآنية، حيث أكثر من إيرادها موضحاً علاقتها بالمعنى المراد بيانه، والأمثلة متوافرة في قطعه التفسيرية، منها قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفتح:3]، يقول: «ملك بغير ألف من الملك، لمن الملك لله، وهي قراءة الجماعة، وقرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالألف، والتقدير حينئذ: مالك الأمر».(1)

- ضمّن تفسيره بعض الإسرائيليات، وجعلها عوناً على بيان، أو زيادة إيضاح لمعاني بعض الآيات، وقد يورد ما يمكن الاستغناء عنه مثل ذكره لاسم الشجرة التي أكل منها آدم، وما أورده في تفسير قوله تعالى: ﴿بَثُّوْا إِلَىٰ بَارِيكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة:53]، حيث قال: «أن الله ألقى عليهم الظلام لكي لا يتباصروا، فيتزاحموا، فقتلوا من الغداة إلى العشي، حتى دعا موسى وهارون، فانكشف الظلام، ونزلت التوبة، فكان القتلى سبعين ألفاً».(2)

- يكثر من توظيف علوم اللغة المختلفة من نحو، وصرف، وبلاغة في بيان معاني أي الذكر الحكيم، من ذلك ما ساقه من أقوال في بيان متعلق الباء في البسملّة، حيث نقل قول الخفاجي التالي: «والباء متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله أبدأ، لأن الذي يتلوه مقروء، وكذا يضمّر كل ما تجعل التسمية مبدأ له، وذلك أولى من أن يضمّر أبدأ لعدم ما يدل عليه».(3)

ومن ذلك ما أورده مما له علاقة بالمسائل الصرفية في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة:128]، قال: «من عز يعز - بفتح العين في المضارع - وهو الذي لا يغلبه شيء، قال ابن عباس: "الذي لا يوجد مثله"، أو من عز يعز - بكسرها في المضارع - إذا قل حتى لا يكاد يوجد غيره».(4) وغيرها من الأمثلة التي تدل على أنه ضاهى في تفسير من جرد تفسيره مما سوى اللغة من المفسرين.

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علوم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص214.

(2) نفسه، ص176، 177.

(3) نفسه، ص210.

(4) نفسه، ص170.

- قد يورد في ثنايا تفسيره بعض اللطائف مما له علاقة بزيادة المعنى المراد بيانه، من ذلك قوله: « فائدة: في شفاء عياض من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: { إذا أراد أحدكم أن يسأل الله شيئاً، فليبدأ بحمده، والثناء عليه بما هو أهله }⁽¹⁾»،⁽²⁾ وغيرها مما ذكره في تفسيره.

- يتناول بالبحث والدراسة بعض الأقوال التي اختلف المفسرون فيها، حيث ساق ما قيل من أقوال مختلفة في بعض الآيات، ثم يشير إلى ما ترجح لديه منها، من ذلك ما أورده منها في كون البسملة آية من سورة الفاتحة أم لا؟ فقال: « ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [النمل:30] هي عند الشافعي آية من الفاتحة، وقال مالك: ليست بآية من الفاتحة، ولا من غيرها إلا في النمل، وهو صنيع البخاري لأنه ذكر البسملة، وما يتعلق بها، ثم ذكر ترجمة الفاتحة»،⁽³⁾ واختار قول مالك مرجحاً ومسنداً إياه بما ورد عن البخاري، وبما ذكر من الأقوال الأخرى.

وبالنظر في منهجه الذي سار عليه، وإذا اعتبرنا المنهج هو ما اختاره وانتقاه المفسر من جزئيات القواعد الكلية التي بمجموعها تشكل أصول التفسير التي اعتمدها،⁽⁴⁾ يمكن القول أن المفسر اختار ما رآه محققاً لغرضه التفسيري، وأهمل توظيف العديد من علوم القرآن ذات الصلة بالتفسير؛ اكتفاء بما يراه موثقاً إلى الفهم، مما قد نتج عنه عدم توفية المعنى حقه في بعض الأحيان، كما هو صنيعه مع الأصل التفسيري النقلي.

المطلب الخامس: التفسير في العصر الحديث.

ظهرت في هذا العصر بوادر نهضة علمية في جميع المجالات العلمية، حيث تأثر علماء الأمة الإسلامية بما استحدثه غيرهم من مناهج علمية، فحذا المفسرون حذو غيرهم، وعمل الكثير منهم على تقريب معاني كتاب الله من واقع المسلمين؛ وفق تلك الآليات، ولم تكن الجزائر في بعد من الاقتباس منها، فتأثر بهم من اشتغل بالتفسير من علماء الجزائر، وأدى

(1) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم: 3204، مكتبة المعارف، الرياض، 2002، ج7، ص619.

(2) بومدين، مرجع سابق، ص220.

(3) بومدين، الإبريز والإكسير في علوم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص165، 166.

(4) مغربي محمد، علم أصول التفسير دراسة في المصطلح ومناهج البحث فيه، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، في موضوع بناء علم أصول التفسير الواقع والآفاق، فاس، المغرب، أفريل، 2015، ص7.

ذلك إلى ظهور تفاسير جزائرية على شاكلة من سبقهم من المفسرين، حيث كانت طريقة تناولهم للتفسير، وعرضهم له مبنية على إبراز ما للقرآن من مزايا على كافة الأصعدة المختلفة، لغرض معالجة الأوضاع بالعمل به، وتطبيقه في الحياة، « فنشأت المدرسة الإصلاحية الجديدة، والذي فتح أبوابها ودعا إلى منهجها، وأهدافها جمال الدين الأفغاني(ت: 1315هـ/1898م)، وكان من أساطين هذه المدرسة محمد عبده وتلاميذه، وقد امتدت أفكار هذه المدرسة في آفاق واسعة وتأثر الكثير من العلماء بمنهجها».(1)

وممن اعتنى بالتفسير على شاكلة هذه المدرسة -مراعيًا في عمله الضوابط الشرعية- في ربوع هذه البلاد العلامة ابن باديس -رحمه الله تعالى- حيث أكمله تدريسًا، ولم يشأ الله عز وجل وهو العليم الحكيم أن يُدَوِّن تفسيره كاملاً، إلا أنه ترك العديد من النماذج التفسيرية التي يمكن من خلالها الاطلاع على منهجه فيه، وبيان ما اعتمده من أصول، كما برز في هذه الفترة الشيخ اطفيش عند الإباضية، تاركًا ثلاثة تفاسير عمل على إحياء ما اندرس من رسوم هذا العلم عند هذه الطائفة، التي قل ما اشتغل علمائها بالتفسير، وفي هذا المطلب أتعرض لسيرتهما، ثم أعرف بما خلفوه من نتاج تفسيري، وأبين منهجها في التفسير.

الفرع الأول: امحمد بن يوسف اطفيش وتفسيره.

أولاً: التعريف بامحمد اطفيش .

هو امحمد بن يوسف بن عيسى بن صالح اطفيش،⁽²⁾ ينتهي نسبه إلى عمر بن حفص الهنتاني جد العائلة الحفصية المالكة في تونس، ولد سنة 1820م في بلدة بني يسقن (يزقن)⁽³⁾ بها نشأ وتعلم،⁽¹⁾ وتذكر بعض المصادر أن مولده كان بغرداية زمن رحيل والده إليها

(1) الخواجا محمد مصطفى درويش، منهج الشيخ محمد بن اطفيش في تفسيره تيسير التفسير، رسالة الماجستير في التفسير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 18-05-1994، ص51.

(2) لقب للمفسر، وهو: « لفظ بربري ركب تركيب مزجيا من ثلاث كلمات: الأولى: أَطْفٌ، ومعناها: أمسك، والثانية: أَيْآ، ومعناها: أقبل، والثالثة: آش، ومعناها: كُلُّ، وترجمتها بالعربية: (أمسك- أقبل- كل)، الزركلي خير الدين، الأعلام، ج7، ص156.

(3) يقول الأستاذ ديبوز: « وينو يزقن كما ذكر البكري موجودون في وهران، في ذلك الزمن، وهم إباضية، ولعل طائفة منهم هاجرت إلى ميزاب، فأنشأت المدينة فنسبت إليهم، وإنشاء بني يزقن قيل في القرن الثامن، وقيل في القرن التاسع، وتسمى

بعد شجاره مع بعض أعيان بني يزقن،⁽²⁾ كان لوالدته الكريمة "ماما ستي" بنت الحاج سعيد بن عدون" التي توسمت فيه أمارات النجابة والفظنة، أثر في تكوينه، حيث أدخلته الكتاب، ليحفظ القرآن الكريم، فأظهر نبوغا بين أقرانه، وأتم حفظه، وهو ابن ثمان سنين.⁽³⁾

أخذ مبادئ العلم بدار الشيخ عبد العزيز الثميني التعليمية التي كان تلاميذه يتولون التدريس فيها عن الشيخ، منهم سعيد بن يوسف ونتن، والشيخ عمر بن سليمان نوح، والشيخ سليمان بن عيسى آل الشيخ، حيث حفظ في هذه المرحلة: مسند الربيع بن حبيب، والألفية، والآجرومية، وقطر الندى، والجواهر المكنون، والدرر اللوامع، والرحبية، وعقيدة العزابة وشرحها، وأكمل تكوينه على شقيقه الأكبر الشيخ الحاج إبراهيم، وتأثر به، وأخذ عنه مفاتيح العلوم الشرعية والعربية،⁽⁴⁾ ولا شك أن الناظر في سيرة أخيه الذي «سافر إلى عمان ومصر فتخصص فيهما في العلوم العقلية والنقلية وتزود بنفائس كثيرة من الكتب، فرجع إلى ميزاب وفتح دارا للتعليم في بلده»،⁽⁵⁾ يدرك سبب عدم رحلة الشيخ اطفيش في الطلب، بالإضافة إلى توفر ما يحتاج إليه من الكتب، حيث دعاه الشيخ ضياء الدين نجل الشيخ عبد العزيز الثميني، وقدم له مكتبة والده قائلا له: هذه كتب والدي ومؤلفاته تحت تصرفك، فخذ منها ما شئت، وفي أي وقت شئت... وهكذا تتلمذ الشيخ على كثير من أمهات الكتب، ولعل في توفر هذا الكم الكبير من المراجع والمصادر في بيئة امحمد اطفيش جعلته يكتفي بها فلم يخرج، ولا يذكر عنه أنه شرق أو غرب.⁽⁶⁾

"آث يَزْقَن" وهي إحدى قرى وادي ميزاب، أسست سنة 1321م «. ينظر دبور محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2013، ج1، ص165.

(1) نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والنشر والترجمة، بيروت، ط2، 1980، ص17.

(2) حفار إبراهيم بن بكير، السلاسل الذهبية بالشمال الطفيشية، مكتبة القطب، بني يزقن، الجزائر، ط2، 2013، ص16.

(3) ينظر دبور، مرجع سابق، ج1، ص290، 291.

(4) حفار، مرجع سابق، ص29.

(5) دبور، مرجع سابق، ج1، ص292.

(6) ينظر الخواجا محمد مصطفى درويش، منهج الشيخ محمد بن اطفيش في تفسيره تيسير التفسير، ص37.

بعد أن اكتملت أهليته، وظهر نبوغه تصدر للتدريس فأخذ عليه الكثير من طلاب العلم من أبرزهم: الشيخ صالح بن عمر بكلي، والشيخ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، وأبو اليقضان إبراهيم، والشيخ داود بن سعيد بن يوسف، والشيخ محمد بن الحاج صالح الثميني، والشيخ سليمان باشا الباروني.⁽¹⁾

ترك الكثير من المؤلفات في مختلف العلوم والفنون بين مطبوع ومخطوط، وصفها تلميذه أبو اليقضان مصنفًا لها بقوله: « هي ما بين شرح لكتاب، أو تفسير لقرآن، أو اختصار لكتاب، أو ترتيب له، أو تعليق على حاشية، أو بهامش عليه، أو تحرير أجوبة عن أسئلة العلماء التي ترده من جميع الآفاق »،⁽²⁾ من أشهر كتبه التفسير الثالث التي وضع فيها جهده الفكري، وابتدأ تأليف بعضها وهو في بداية الطلب، وهي على التوالي: "هميان الزاد إلى دار الميعاد"، و"داعي العمل ليوم الأمل" لا يزال مخطوطًا، "وتيسير التفسير". أما وفاته فكانت عند فجر يوم السبت الثالث والعشرين من ربيع الثاني عام ألف وثلاثمائة واثنين وثلاثين عن عمر يناهز ستة وتسعين عامًا.⁽³⁾

ثانياً: التعريف بتفاسيره.

اشتغل الشيخ أطفيش بالتفسير تدريسا وتأليفاً، وواضب على ذلك سنين عدداً، وكانت له اليد الطولى فيه لكونه متقناً لكثير من علوم الآلة المساعدة على ممارسة التفسير، وخاصة علوم اللغة المختلفة، مع ما وهب من قريحة وقادة، وعقل يقظ، فكان نصيبه منه ثلاث مؤلفات افتتحها بتفسير: "هميان الزاد إلى يوم المعاد"، وهو تفسير كامل طبع عدة مرات في أعداد مختلفة من المجلات، يشبه مضمونه ما يجمع من مختلف العلوم المختلفة في الموسوعات، « حشد فيه المؤلف ما قاله المفسرون المتقدمون، غير أن توسعه في إيراد

(1) ينظر دجال عمر بن سعيد، قواعد الترجيح في تيسير التفسير للشيخ محمد بن يوسف أطفيش - دراسة تأصيلية تطبيقية - مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية: تخصص: الدراسات القرآنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 1437-2016/1438-2017، ص39.

(2) نفسه، ص48.

(3) الخواجا محمد مصطفى درويش، منهج الشيخ محمد بن أطفيش في تفسيره تيسير التفسير، ص49.

القصص الغريبة والإسرائيليات، واهتمامه بالجمع أكثر من البحث والتمحيص، جعل المؤلف نفسه يشعر بالحاجة إلى استدراك ما فاتته في تفسير يخلصه مما شاب "الهميان" ... فاستدرك ذلك بتأليف تفسيرين آخرين خالصين مما يشوب الهميان»،⁽¹⁾ فثنى عمله التفسيري بكتابه "داعي العمل ليوم الأمل" الذي يبدأ من سورة الرحمن إلى آخر سور المفصل، ذكره الشيخ محمد حسين الذهبي في جملة ما أورده من التفاسير وعلق عليه بقوله: «وأما تفسيره "داعي العمل ليوم الأمل" فلم يتمه، لأنه عزم على أن يجعله في اثنين وثلاثين جزءاً، ثم عدل عن عزمه هذا»،⁽²⁾ ولعدوله عن إتمامه أسباب عديدة: منها ما يرشد إلى معرفتها تدبر منهجه فيه، ومنها ما أفصح عنه، أما ما تبين منها للباحثين فإنه صبغه «بصبغة التطويل والتوسع، والإغراق في التفريعات النحوية، والبلاغية مع إغفال جانب الإسناد في المرويات»،⁽³⁾ وأما ما أفصح عنه في مقدمته من الأسباب التي جعلته يعدل عن إكماله عزى ذلك حسب رأيه إلى: «تقاصر الهمم عن أن تهيم "بهميان الزاد إلى دار المعاد" الذي ألفته في صغر السن، وتكاسلوا عن تفسيري "داعي العمل ليوم الأمل"، أنشطت همتي إلى تفسير يغبط ولا يمل فإن شاء الله قبله بفضله وأتمه قبل الأجل»،⁽⁴⁾ وهو التفسير الثالث الذي سماه "بتيسير التفسير" وهو آخر تفاسيره، واعتبر بعضهم أن ما ورد فيه النفخة الأخيرة من أنفاسه، والومضة الأخيرة من فكره، والنزعة الأخيرة من تيسيره وتسهيله،⁽⁵⁾ ألفه بعد أن تجاوز الستين بنيف، وقد اكتملت له في هذه المرحلة أسباب النضج العقلي، فغدا هذا التفسير تهذيباً لسابقه، وأكثر دقة وإحكاماً، وقد طبع في حياته طباعة حجرية بين سنتي

(1) دجال عمر بن سعيد، قواعد الترجيح في تيسير التفسير، ص53.

(2) الذهبي محمد حسين، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 2000، ج2، ص233.

(3) دجال، مرجع سابق، ص54.

(4) اطفيش امحمد بن يوسف، تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي بمساعدة لجنة من الأساتذة، دار التوفيقية

للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، طبعة خاصة، 2003، ج1، ص1.

(5) الخواجا محمد مصطفى درويش، منهج محمد بن اطفيش في تفسيره تيسير التفسير، ص73.

1325هـ و1326هـ، وانتشر في المكتبات الإباضية»،⁽¹⁾ هذه أهم المحطات التي مر بها العمل التفسيري عند المفسر اطفيش، وفيها بيان وتعريف لما خلفه من التفاسير.

ثالثاً: منهج اطفيش في التفسير.

أبان الشيخ اطفيش عن منهجه التفسيري في مقدمة بعض تفاسيره، وترك بعضها دون مقدمة، وفيما يلي بيان لأهم ما أورده في مقدمته في "الهميان"، أو سار عليه في معرض بيانه لمعاني آي الذكر الحكيم في كل من "هميان الزاد"، و"تيسير التفسير" الذي استهله بدون مقدمة، وأما تفسير "داعي العمل"، فلم يكمله واستعاض عن الاشتغال به بكتابه الأخير "تيسير التفسير" ولذلك لم يهتم به الدارسون من حيث بيان منهجه وغيره من الدراسات.

1- منهجه في تفسيره "هميان الزاد".

يمكن أن نلمس مجمل منهجه في الطريق الذي رسمه لنفسه لممارسة التفسير، وبيّنه بما قاله في مقدمة تفسيره "الهميان": « فهذا تفسير رجل يسجني، إباضي وهبي، يعتمد فيه على الله سبحانه وتعالى، ثم على ما يظهر لفكره بعد إفراغ وسعه، ولا يقلد فيه أحداً، إلا إذا حكى قولاً، أو قراءة، أو حديثاً، أو قصة، أو أثراً لسلف، وأما نفس تفاسير الآيات، والرد على بعض المفسرين، والجواب فمنه، إلا ما تراه منسوباً، وكان ينظر بفكره في الآية أولاً، ثم تارة يوافق نظر جار الله الزمخشري، والقاضي البيضاوي، وهو الغالب والحمد لله، وتارة يخالفهما، ويوافق وجهاً أحسن مما أثبتاه، أو مثله، وذلك من فضل الله الكريم عليه، ويتضمن - إن شاء الله - الكفاية في الرد على المخالفين فيما زاغوا فيه؛ وإيضاح مذهب الإباضية الوهبية، واعتقادهم؛ وذلك بحجج عقلية ونقلية»،⁽²⁾ ففي كلامه هذا يظهر اعتداده بنفسه، وتحويله على رأيه، بل تصريحه بموافقة الزمخشري والبيضاوي له، وادعائه أن ذلك يظهر له بعد اطلاعه عليهما، وقد أتم ما فسره، وواضح من كلامه أنه يركز على ما يوافق مذهب طائفته

(1) دجال عمر بن سعيد، قواعد الترجيح في تيسير التفسير، ص56.

(2) وقفية الأمير غازي للفكر القرآني، هميان الزاد، www.greattafsirs.com، 23، 04، 2022، ص1.

في المجالات العلمية المختلفة، وخاصة ما له علاقة بالعقيدة حيث استفتح كلامه بالتصريح باسم طائفته.

والمأمل في ثنايا تفسيره "هميان الزاد" يتبين أن الشيخ رسم منهاجاً عملياً سار عليه في عمله التفسيري لبلوغ ما رام تحقيقه من أهداف مسبقة، وقد بين الكثير من الدارسين منهجه بتتبع واستقراء تفاسيره، وممن سبق إلى ذلك، وقام بتلخيصه موجزاً القول فيه الدكتور محمد حسين الذهبي، حيث لخص ذلك بقوله: «يذكر في أول كل سورة عدد آياتها، والمكي والمدني، ثم يذكر فضائل السور مستشهداً لذلك في الغالب بالأحاديث الموضوعة في فضائل السور، ثم يذكر فوائد السور... ثم بعد ذلك كله يشرح الآيات شرحاً وافياً، فيسهب في المسائل النحوية، واللغوية، والبلاغية، ويفيض في مسائل الفقه، والخلاف بين الفقهاء، كما يتعرض لمسائل علم الكلام ويفيض فيها، مع تأثر كبير بمذهب المعتزلة، كما لا يفوته أن يعرض للأبحاث الأصولية والقراءات، وهو مكثر من الإسرائيليات التي لا يؤيدها الشرع، ولا يصدقها العقل، كما يطيل في ذكر تفاصيل الغزوات التي كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم»⁽¹⁾ وإذا كان المفسر قد أبان عن الخطوط العريضة لمساره التفسيري في مقدمته، وقام الشيخ محمد حسين الذهبي بتفصيل منهجه بتتبع ما اعتمده من خطوات للوصول إلى ما يراه معاني للآيات، فإن الباحث محمد خواجا ذكر أن المفسر اطفيش لم يستقر على وتيرة تفسيرية واحد، ولا يكاد الدارس يقف له على منهج معلوم، وذلك بقوله: «والذي يسبر أغوار هذا التفسير، لا يجد لصاحبه منهجاً؛ وأسلوباً واحداً يغلب عليه، فأحياناً يقدم المأثور، وأحياناً يبيِّن أسباب النزول، أو الناسخ والمنسوخ... وهكذا، ثم يخوض في شرح الآيات، فيغرق في المباحث اللغوية، والصرفية، ويحاول أن يخرج الآية على كل الوجوه المحتملة في إعرابها، وتجذبه التخريجات البلاغية في التراكيب المجازية، والاستعارات، فيجريها على مختلف الوجوه المحتملة لها، ويتوسع في المسائل الفقهية، ويستطرد في آيات معينة إلى مباحث مجالها مدونات الفقه... وقد وجد الشيخ المجال واسعاً في تفسيره هذا لبت آراء مذهبه ويشنع

(1) الذهبي محمد حسين، التفسير والمفسرون، ج2، ص237.

على مخالفه»⁽¹⁾، ولكن منهجه كما وصف، حيث شحنه بالآثار الضعيفة والموضوعة، وإسهابه في القضايا اللغوية، وتوسعه في مسائل الفقه، والخلاف فيه، وخوضه في مسائل الكلام على طريقة المعتزلة، وعدم التزامه بضوابط إيراد الإسرائيليات في التفسير، والأهم من ذلك عدم ترتيبه بين مصادر أصول التفسير التي انتخبها، وجعلها من أساسيات منهجه، وإغراقه في قضايا اللغة، وتتبعه لفروعها التي ليس التفسير لها محلا، ولم يستحسن - بسبب ما ذكر - الكثير من الباحثين منهجه في كتابه "هميان الزاد"، واعتبر موسوعة للأقوال المختلفة دون تمييز بينها من حيثيات عديدة، فقاده ذلك كله إلى وضع تفسيراً آخر بدلاً منه.

2- منهج اطفيش في تفسيره "تيسير التفسير".

لما انتقد تفسير "هميان الزاد" الموافق، والمخالف، حاول المفسر استدراك ذلك في تفسيره الثاني "داعي العمل"، إلا أنه - لأسباب مختلفة، ودواعي كثيرة ذكرت في محلها - عدل عنه بعد أن فسر ما يقرب من أربعة أجزاء إلى كتابة تفسير ثالث أسماه "تيسير التفسير".

ولأجل الوقوف على منهجه التفسيري في هذين التفسيرين اقتضى المقام النظر فيهما وتفحص طريقته في تناول تفسير الآيات فيهما؛ للاطلاع على ما وظّفه من علوم وأصول وقواعد ضمن منهجه، وأما تفسيره "داعي العمل"، فإنه لم يكمله ما جعل الباحثين يعدلون عن دراسته، وما كتب منه لا يزال مخطوطاً، ولم يبق أمام الدارس لطرق تفسيره إلا الاعتماد على تفسيره "التيسير" الذي من خلاله يتسنى لنا ذلك، وقد درس الباحث محمد مصطفى درويش الخواجا منهجه التفسيري، وتناوله بشيء من التفصيل، وخلص إلى القول بأن الناظر فيه: « لا يجد لمؤلفه قاعدة مضطربة، ولا أسلوباً محددًا يغلب عليه، وإنما كان يدخل إلى تفسير كل سورة بأسلوب خاص، فمرة يقدم الحديث عن أسباب النزول، كما فعل في سورة التحريم والأنفال، وثانية: يقف مع اسم السورة، أو أسمائها إن وجد، ويعلق على التسمية، ويستطرد في ذلك... وفي موضع ثالث: يذكر فضائل السور، وموضوعاتها، ويتجاوز ذلك إلى فروع ونفاصيل، وفي مواطن أخرى ينقل المأثور من حديث رسول الله صلى الله عليه

(1) الخواجا محمد مصطفى درويش، منهج الشيخ محمد بن اطفيش في تفسيره تيسير التفسير، ص74.

وسلم أو الصحابة والتابعين»،⁽¹⁾ وفي هذه الأمثلة بيان لطريقته في التفسير في كل من الهميان والتيسير:

أ- أمثلة تفسيرية من كتابه هميان الزاد:

- في تفسيره لسورة الفاتحة؛ بدأ بذكر ما ورد في الأثر في شأنها من أسماء؛ مستندا إلى قوله صلى الله عليه وسلم: {هي أم القرآن والسبع المثاني}،⁽²⁾ ثم يشرع في شرح هذه الأسماء مستطردا في ذلك، حاشدا لكل ما يراه أنه من الأدلة التي تبين المراد من الاسم، وفي الخطوة الموالية يشير إلى عدد آياتها، رادا على من يخالف ما ذهب إليه بقوله: «وأياها سبع، وزعم بعضهم أنها ست ادعاء؛ لكون البسمة ليست آية منها، ثم يبدأ في سوق كل ما يتعلق بالموضوع مما يراه من الأدلة العقلية والنقلية المعضدة لقوله، وفي معرض حديثه عن عدد آياتها ذكر ما روي من فضائلها، وبحث العديد من المسائل ذات الصلة، ومنها تفضيل بعض السور على بعض؛ مما ينسي المقصود، وهو تفسير السورة أو الآية، وبعد هذا الاستطراد فيما سبق يشرع في تفسير البسمة، وبيان معناها، وما يتعلق بها من أحكام بتفصيل مطول، ويورد ما تحويه البسمة من مسائل نحوية، ونكاة بلاغية، باحثا ما يتعلق بكل اسم منها على حدة.⁽³⁾

وبعد أن جمع من مختلف العلوم كل ما يراه خادما لمعنى البسمة، بدأ تفسيره لقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:1]، حيث يقوم بتجزئة الآيات، ويفسر كل جزء منها على حدا بقوله: «الحمد لله» أَل: للاستغراق، وكأنه قيل كل فرد من أفراد الحمد لله، وإن قلت فالاسم بعده نكرة، إذا قلت: بل معرفة، فإن أَل لتعريف الجنس، بغير كونه مراد به استغراق أفراده، تلك هي الحقيقة، واختصاص الجنس على هذا الوجه لا يستلزم اختصاص جميع الأفراد، فيظهر أن الحمل على الجنس محافظة على مذهبه، إلا أن يقال: إنه يمكن

(1) ينظر الخوaja محمد مصطفى درويش، منهج الشيخ محمد بن اطفيش في تفسيره تيسير التفسير، ص96.

(2) الألباني، صحيح سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فاتحة الكتاب، حديث رقم: 1457، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1998، ج1، ص401.

(3) ينظر وقفية الأمير غازي للفكر القرآني، هميان الزاد، ص50.

اختيار الاستغراق⁽¹⁾... [ثم ينقل عن أهل اللغة ما قيل في معنى الاستغراق وغيرها من المفردات، وفي ثنايا استطراداته يورد بعض الآثار المؤيدة لما ذكره من المعاني] من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: « { لا أحصي ثناء عليك [أنت] كما أثنيت على نفسك}،⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْحُجُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء:44]⁽³⁾ فهذا المثال يبيِّن صدق ما وُصِفَ به تفسيره هميان الزاد، ويوضح منهجه الذي اتبعه فيه لبيان ما يراه هو المقصود من آيات القرآن العظيم.

ب- أمثلة تفسيرية من كتابه تيسير التفسير:

- في معرض تفسيره لسور القرآن الكريم، يبدأ بذكر المعنى المتبادر إلى ذهنه، ثم يشرع بسرد ما يتعلق بالآيات من الأحكام المختلفة بعد أن يقوم بتجزئتها، ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء:01]، قال: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ...﴾ الموجودون المكلفون من نزول الآية إلى يوم القيامة، أهل مكة وغيرهم الذكور والإناث، فتناول الخطاب من سيوجد متوقفا على وجوده وصلوحه للخطاب...»⁽⁴⁾ ثم إنه ساق الكثير مما قيل في تأويل كلمة الناس باعتبار شمول الخطاب لهم موردا لما لا ينبني عليه فهم معنى الكلمة، دون أن يرتب بين ما يوظف من العلوم المختلفة المعينة على التفسير. وبهذه الطريقة يزاول عمله التفسيري، حيث يكمل تفسير ما تبقى من الآية، فيقول في قوله تعالى: «﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ علل الالتقاء بكونه خالقا لهم، وذلك أنّ الموصول كالمشتق يؤذن بالعلية، ومثل ذلك الخطاب الذي هو

(1) ينظر وفقية الأمير غازي للفكر القرآني، هميان الزاد، ص53.

(2) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، حديث رقم: 486، ج1، ص352.

(3) ينظر وفقية الأمير غازي، مرجع سابق، ص55.

(4) اطفيش، تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، ج3، ص126.

بصيغة الذكور شامل للنساء تغليبا، فتارة تغليبا وتارة بصيغتهن مثل: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:35].⁽¹⁾

- في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَنْ نَبِّئِ وَاحِدَةً﴾ [النساء:01]، فسرها بآدم عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿وَوَخَّلَقَ مِنْهَا﴾ بالضلع الأيسر الأسفل، وقوله: ﴿رَوْحَهَا﴾، قال: هي حواء في الجنة على الصحيح، ثم إنه أعقب تفسيره لها بكثير من الأقوال التي قيلت في الآية، دون أن يسندها إلى قائلها، وقد يقوم برد بعضها دون بيان لسبب ذلك، من ذلك قوله: «... وَبَطْلٌ لِلآيَةِ والحديث القول بأنها خلقت من فضلة طينة آدم، إذ لا حاجة إلى دعوى المجاز، أي وخلق من جنسها زوجها ولو اختاره أبو القاسم الأصفهاني في جعله كقول الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل:72]، وعلمنا أن الملائكة والدواب والطيور والجن قبل آدم، ولا نعلم صحة ما قيل: أن قبل آدم ألف ألف آدم، ولا ما قاله ابن العربي: إن قبل آدم بأربعين ألف سنة أما آخر، وحكم "زين العرب" من قومنا بكفر من أثبت آدمًا آخر»،⁽²⁾ وهكذا كان منهج الشيخ في تفسيره، حيث أنه لم يلتزم فيه بإتباع خطوات مرحلية يصل من خلالها إلى المعنى المراد من الآية، بل يورد من الأدلة، والأقوال ما يخدم المعنى دون مراعاة للطريقة المعهودة لدى المفسرين، والتي عادة ما يوظفون مصادر التفسير وفقا لقوتها، وصحة سندها، وشرف قائلها، والعصر الذي عاش فيه، ثم اللغة، وباقي العلوم المعنية على فهم معاني القرآن، وهو ما صعب من الوقوف على منهجه في التفسير في هذا التفسير، بخلاف تفسيره الهميان، فإنه بالرغم مما قيل فيه من كثرة الاستطرادات وغيرها؛ إلا أنه اتبع في عمله التفسيري خطوات معينة لبلوغ ما يصبوا إليه من بيان المعنى من الآية. وبما تم إيرادها من نماذج تفسيرية، مكننتنا من الوقوف على منهجه التفسيري في كلا التفسيرين، وتبين من خلالها أن منهجه لم يكن واضح المعالم مستند إلى ما يعتمد عليه من

(1) اطفيش، تيسير التفسير، إبراهيم بن محمد طلاي، ج3، ص127.

(2) نفسه، ج3، ص128.

أدوات تفسيرية، وأنه يمارس العمل التفسيري وفق ما يخدم مذهبه، ويعتقده وطائفته، وبرع فيه من علم، وأنه ليس من السهل التعرف على مدى عنايته بأصول التفسير، والالتزام بها، وهو ما سأتناوله في المباحث الآتية إن شاء الله في ثنايا الرسالة.

الفرع الثاني: عبد الحميد بن باديس وتفسيره مجالس التذكير.

أولاً: التعريف بعبد الحميد بن باديس.

هو: «عبد الحميد بن محمد المصطفى بن المكي بن محمد كحول بن الحاج علي النوري بن محمد بن عبد الرحمن بن بركات بن عبد الرحمن بن باديس ينتهي نسبه إلى (المعز بن باديس) الصنهاجي مؤسس الدولة الصنهاجية الأولى التي خلفت الأغالبة على مملكة القيروان،⁽¹⁾ ولد رحمه الله تعالى «بقسنطينة يوم الخميس 12 من ربيع الثاني سنة 1307هـ، الموافق ل05 من ديسمبر سنة 1889م»،⁽²⁾ من أسرة عريقة في نسبها؛ معروفة بالعلم والجاه والثراء، «ذاع صيتها في الجزائر، والمغرب العربي، وسجل التاريخ لها أسماء شخصيات بارزة كان لها التأثير الفعّال على مجرى أحداث الجزائر، والمغرب العربي؛ خاصة "بلكين بن زيري"، و"المعز بن باديس" الذي انفصل بولاية إفريقية عن الخلافة الفاطمية، وحارب الشيعة، وبدعها، ونشر مذهب أهل السنة، مما جعل ابن باديس يفتخر بذلك، ويذكره في مناسبات عديدة مشيدا به وبأعماله». ⁽³⁾

ابتدأ ابن باديس حفظ القرآن «في الكتاب وعمره خمس سنوات، وما إن بلغ الثالثة عشر من عمره حتى أتم حفظه على الشيخ محمد المداسي، وكان معجبا بذكائه؛ وبسيرته الطيبة فقدمه لإمامة المصلين في صلاة التراويح ثلاث سنوات متتابعة في الجامع الكبير بقسنطينة». ⁽⁴⁾ ولما أكمل حفظ كتاب الله عز وجل، أخذ مبادئ العلوم الشرعية والعربية على

(1) يوسف حسين، الجهود الإصلاحية للإمام عبد الحميد بن باديس، مجلة الموافقات، المعهد العالي لأصول الدين، الجزائر، العدد السادس، 1997، ص382.

(2) رايح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 1981، ص160.

(3) سلوادي حسن عبد الرحمن، عبد الحميد بن باديس مفسرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ط)، 1988، ص39.

(4) الطالبي عمار، آثار ابن باديس، الشركة الجزائرية لصاحبها عبد القادر بوداود، الجزائر، ط3، 1997، ج1، ص74.

« الشيخ حمدان لونيبي أحد علماء مدينة قسنطينة المشهورين بالعلم والتقوى والصلاح بمسجد سيدي محمد النجار، وذلك في حدود سنة 1903م، وأوصاه أن يقرأ العلم للعلم لا للوظيف، ولا للريغيف»⁽¹⁾.

ثم إن ابن باديس « رغب في السفر مع الشيخ حمدان الذي تبرّم من الاستعمار الفرنسي وخرج مهاجرا إلى المدينة النبوية، ولكن أباه منعه وصرفه عن ذلك»⁽²⁾، ولم يثنه ذلك عن التفكير في الرحلة إلى الحواضر العلمية، « فسافر إلى مدينة تونس في سنة 1908م؛ وسنه إذ ذاك تسعة عشر عاما، وانتسب إلى جامع الزيتونة، وعُرف في دراسته بالجدّ والنشاط، فأخذ يتلقى الثقافة الإسلامية والعربية، ويأخذ عن جماعة من أكابر علماء الزيتونة أمثال العلامة المفكر محمد النخلي القيرواني، والشيخ الطاهر بن عاشور المفسر المشهور، والشيخ محمد الخضر حسين الجزائري، والشيخ محمد صادق النيفر»⁽³⁾، وفي هذه الفترة اكتسب وحصل من العلوم ما اتسعت به ثقافته، وتفتّق ذهنه، وعلت همّته إلى العمل على نشر العلم، ورفع الجهل عن أمته، فقفّل عائدا إلى موطنه الجزائر، « حيث بدأ [فور عودته] يدرس لبعض الطلبة، وكان الكتاب المركز عليه هو الشفاء للقاضي عياض، أما العامة فكان يقدم لهم دروسا في الوعظ والإرشاد»⁽⁴⁾، إلا أنه - رحمه الله - تعذّر عليه الاستمرار في التدريس بالجامع الكبير، لأسباب عديدة أجملها الدكتور عمار طالبي بقوله: « أن أعداءه حاكوا له المكائد، وعملوا على إقلاقه ومنعه، وأطفئوا عليه الضوء، وهو في الدرس، فقرّر السفر إلى بيت الله الحرام»⁽⁵⁾.

وأما رحلته الثانية، وإن كان الغرض منها قصد البقاع المقدسة، فإنها تحمل في طياتها الرغبة في الالتقاء بشيخه وبغيره من العلماء، وكان ابتدائها عام 1913م حيث توجه إلى

(1) تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ص162-164.

(2) الطالب عمار، آثار ابن باديس، ج1، ص74.

(3) نفسه، ج1، ص75، 76.

(4) فضيل عبد القادر ورمضان محمد الصالح، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، دار الأمة العربية، الجزائر، ط1، 1998، ص31.

(5) الطالب، مرجع سابق، ج1، ص80.

الحجاز لأداء فريضة الحج، وفي زيارته المدينة النبوية « التقى بأستاذه حمدان لونيبي، والشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وتدارسوا وضعية الجزائر وضرورة إنشاء جمعية العلماء المسلمين، وإن تأخر إنشاؤها حتى سنة 1931»،⁽¹⁾ ومن جملة من التقاهم من الفضلاء الشيخ حسين أحمد الهندي، قال ابن باديس واصفا لقاءه بشيخه، حمدان لونيبي وأحمد الهندي: « لما زرت المدينة المنورة واتصلت بالشيخ حمدان لونيبي المهاجر الجزائري، وشيخي حسين أحمد الهندي، أشار علي الأول بالهجرة إلى المدينة المنورة، وقطع كل علاقة لي بالوطن، وأشار علي الثاني - وكان عالما حكيما - بالعودة إلى الوطن، وخدمة الإسلام فيه والعروبة بقدر الجهد، فحقق الله رأي الشيخ الثاني، ورجعنا إلى الوطن بقصد خدمته». ⁽²⁾ وفي هذه الرحلة « أتاحت الفرصة لابن باديس أن يتصل بأطراف من العالم الإسلامي في المشرق، وبجماعة من المفكرين والعلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ومن الأعمال التي سجلها في الأراضي المقدسة أنه قام بإلقاء درس في الحرم النبوي على مشهد كثير من المسلمين، وبحضور شيخه حمدان لونيبي، وعند رجوعه سلمه حمدان رسالة إلى الشيخ بخيت»،⁽³⁾ وزار لبنان وسوريا ومصر في طريق عودته، وأجازه الشيخ محمد بخيت المطيعي من كبار علماء الأزهر بشهادة العالمية من الأزهر. ⁽⁴⁾

ثم استقر بعدها في قسنطينة، واتخذ الجامع الأخضر نقطة انطلاق لبث إشعاعه الديني حيث درّس فيه من سنة 1913 حتى لقي ربه في إبريل سنة 1940،⁽⁵⁾ وبذل جهده واستغل كل ما أتيح له من الوسائل لإحياء ما اندرس من معالم الشخصية الجزائرية، وما اندثر من مجالس علمية تحي القلوب، وتنير العقول.

(1) ابن باديس عبد الحميد، تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، جمع وترتيب: توفيق محمد شاهين، محمد الصالح رمضان، تعليق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003، ص7.

(2) ابن باديس عبد الحميد، آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1991، ج6، ص165.

(3) الطالب، آثار ابن باديس، ج1، ص80.

(4) ابن باديس، تفسير ابن باديس، جمع وترتيب: توفيق محمد شاهين ومحمد الصالح رمضان، مرجع سابق، ص7.

(5) نفسه، ص10.

وللشيخ تلاميذ كثير، إلا أنّ أبرز من تتلمذ له، وتخرّج على يديه وذاع صيتهم: العلامة الشيخ مبارك الميلي، والشيخ الفضيل الورثلاني، والشيخ محمد الأحمدى، والشيخ محمد الصالح رمضان، ومحمد الصالح عتيق وغيرهم، وبالجملة فقد استفاد منه سائر من التقى به والتفّ حوله من المصلحين في الجزائر. (1)

وأما عن مؤلفاته فإنه أثر عنه أنه قال: « شغلنا تأليف الرجال عن الكتب » (2)، ومع ذلك فإنه ترك العديد من المؤلفات في المجالات المختلفة، أهمّها: "تفسيره" الذي لم يبق منه سوى هذه النماذج التفسيرية التي كان يفتتح بها مجلة الشهاب، وكان عنوانها " مجالس التذكير من كلام العليم الخبير".

وكتاب "من هدي النبوة" أو " مجالس التذكير من كلام البشير النذير"، وكتاب "العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية"، وكتاب "رجال السلف ونسأوه"، و"القصص الهادف"، و"مبادئ الأصول"، ورسالة جواب سؤال عن سوء مقال " وغيرها.

وقد جمعت مقالاته التي كان ينشرها في جرائد ومجلات الجمعية وغيرها ضمن آثاره مرات عديدة. (3)

وكانت وفاته مساء الثلاثاء من ربيع الأول الموافق ل16 من شهر أبريل عام 1940م، ودفن في روضة أسرته، بحي الشهداء قرب مقبرة قسنطينة، رحمه الله تعالى، وأسكنه فسيح جنانه. (4)

ثانيا: التعريف بتفسير ابن باديس.

لم يتفرغ العلامة ابن باديس ليؤلف تفسيراً للقرآن الكريم كما فعل أقرانه، لاشتغاله بالتدريس له تعجيلاً للثمرة المرجوة منه، غير أنه كان يخص مجلة الشهاب ببعض المقالات التفسيرية،

(1) ابن باديس عبد الحميد، مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، اعتنى به: أبو عبد الرحمن محمود، دار الرشيد للكتاب والقرآن الكريم، الجزائر، ط1، 2009، ج1، ص37.

(2) ابن باديس، تفسير ابن باديس، جمع وترتيب: توفيق شاهين ومحمد الصالح رمضان، ص14.

(3) ينظر ابن باديس، مجالس التذكير، اعتنى به: أبو عبد الرحمن محمود، مرجع سابق، ج1، ص39.

(4) نفسه، ج1، ص40.

ويجعلها فواتح لأعدادها، وبعد وفاته قام تلميذه أحمد بوشمال⁽¹⁾ -رحمه الله تعالى- بجمع بعض ما دبجت يراعه من مقالات ثم طبعها، وبعد الاستقلال خدم ما تبقى منها الشيخ محمد صالح رمضان، بمشاركة الأستاذ توفيق.

وقد فسر -رحمه الله تعالى- القرآن الكريم كله تدريسا في خمس وعشرين سنة، أي ما يوازي مدة نزوله، يقول العلامة الإبراهيمي -رحمه الله تعالى- مبيّنا مكانة ابن باديس في التفسير: « كان للأخ الصديق عبد الحميد بن باديس -رحمه الله تعالى- ذوق خاص في فهم القرآن؛ كأنه حاسة زائدة خص بها، يرفده - بعد الذكاء المشرق، والقريحة الوقادة، والبصيرة النافذة - بيان ناصع، واطلاع واسع، وذرع فسيح في العلوم النفسية والكونية، ... وشجاعة في القول لا يرزقها إلا الأفاضل المعدودون من البشر»،⁽²⁾ ووصف ما بقي مدونا منه متداولاً بقوله: « وهي لمع لامعة في التفسير، يتمنى قارئها عند كل جملة منها لو أن الأستاذ أتم تفسير القرآن كله كتابة، كما أتمّه درسا على تلك الطريقة وبذلك التحليل، إذ يرى أسلوبا مشرق الجوانب بنور العلم لا يفوقه في الروعة إلا حسن كاتبه للقرآن». ⁽³⁾

ومدحها الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- بقوله: « وقد كنت قرأت حولها بحثا فياضا ممتعا في تفسير العلامة ابن باديس، فليراجعه من شاء زيادة بيان». ⁽⁴⁾

وقد طبع التفسير بعد جمعه من المجلة عدة طبعات أذكر منها:

(1) هو الشيخ أحمد بن إسماعيل بوشمال، ولد بمدينة قسنطينة عام 1899م، وبها نشأ، حفظ القرآن في جامع سيدي ياسمين بين سيدي جليس، ورحبة الصوف، ولما شرع الأستاذ ابن باديس في إلقاء دروس العربية والدين، كان من تلاميذه الأولين، لازم دروس الأستاذ الإمام، كما قدم خدمة جليلة للشيخ لما عزم على إنشاء الصحافة الصادقة، وإعداد مطبعة لضمان سيرها المنتظم، وكان من النخبة الذين يعول عليهم ابن باديس، ينوب عنه في كل المشاكل التي تعترض له، عينه مديرا لما أسس جريدته، بقي يتحمل المسؤولية حتى أوقفت فرنسا نشاطها عام 1957م، اعتقلته السلطات الفرنسية عدة مرات، وفي آخرها اغتالته، ولم يلقى له أثر، كمصير صديقه العربي التبسي، ومحمد العدوي، وأحمد رضا حوجو، كلهم اختطف، وعذب وأعدم. ينظر حماني أحمد، صراع بين السنة والبدعة، اعتنى به: عادل سعدي، عالم المعرفة، الجزائر، ط2، 2015، ج1، ص121، 122.

(2) ابن باديس، مجالس التنكير، اعتنى به: أبو عبد الرحمن محمود، ج1، ص11.

(3) نفسه، ج1، ص15.

(4) نفسه، ج1، ص21.

- ما جمعه تلميذه أحمد بوشمال-رحمه الله تعالى-، وتم طبعه بقسنطينة سنة 1367هـ /1948م، وضع لها العلامة الإبراهيمي مقدمته المتميزة .
- ما جمعه كل من الأستاذ محمد الصالح رمضان، والأستاذ توفيق محمد شاهين، وتم طبعه بالقاهرة سنة 1384 هـ /1964م.
- وما قامت وزارة الشؤون الدينية من إعداده مما هو في مجلة الشهاب بعد الحصول على إذن من أسرة الإمام المفسر، وتم طبعه بدار البعث بقسنطينة سنة 1402هـ /1982م.
- ثم قام الأستاذ أبو عبد الرحمن محمود بالاعتناء بالتفسير وتخرير أحاديثه وآثاره، وتم طبعه في مجلدين بدار الرشيد سنة 1430هـ /2009م.

ثالثاً: منهج ابن باديس في التفسير.

للعلامة ابن باديس منهج واضح في التفسير، سار عليه في ممارسة عمله التفسيري، اقتفى فيه أثر من سبقه من كبار المفسرين، حيث ذكر في خطبة افتتاح دروسه التفسيرية طريقة ومنهج تعاطيه للتفسير بقوله: «فقد عدنا- والحمد لله تعالى- إلى مجالس التذكير من دروس التفسير نقطف أزهارها، ونجتني ثمارها...على عادتنا في تفسير الألفاظ بأرجح معانيها اللغوية، وحمل التراكيب على أبلغ أساليبها البيانية، وربط الآيات بوجوه المناسبات، معتمدين في ذلك على صحيح المنقول، وسديد المعقول، مما جلاه أئمة السلف المتقدمون، أو غاص عليه علماء الخلف المتأخرون، رحمة الله عليهم أجمعين»،⁽¹⁾ وفي هذه الأمثلة التفسيرية بيان وتوضيح لمنهجه الذي سار عليه في عمله التفسيري:

- يبدأ تفسيره في الغالب بشرح بعض المفردات التي يتضح المعنى بشرحها، أو ذكر ما للآية من سبب نزول، أو مناسبة لما قبلها من الآيات، ربما يمهد بما يوطئ للدخول في بيان المعنى، وقد يجمع بين ما ذكر من الخطوات، أو يورد بعضها، وقد يكتفي بواحدة منها، كما هو واضح في العديد من الآيات التي فسرها، ومن الأمثلة على ذلك:
- ما أورده في معرض تفسيره لقوله تعالى:

(1) ابن باديس، مجالس التذكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص49.

﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَبَّ بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا﴾ [الإسراء:83]،

حيث افتتح تفسيرها بتمهيد، ثم ذكر ما للآية من مناسبة، ثم شرع في بيان معاني المفردات، قال - رحمه الله- « تمهيد: في النوع الإنساني غرائز غالبية عليه لا يسلم منها إلا من عصم الله أو وفق إلى الإيمان، والعمل الصالح، وفي آيات القرآن العظيم بيان لكثير من تلك الغرائز للتحذير من شرها، والتنبيه على سوء مغبتها منها هذه الآية.

المناسبة: لما ذكر الله تعالى أن القرآن يكون شفاء ورحمة للمؤمنين، ولا يزيد الظالمين إلا خساراً، بين تعالى سبب خسار أولئك الظالمين؛ وهو إعراضهم عن الله؛ وبعدهم منه؛ وبأسهم من رحمته...

المفردات: (أنعمنا): أوصلنا أنواع الإحسان...»⁽¹⁾.

- يفسر الآية بنظيرتها التي تشبهها في المعنى وهو ما يعرف بتفسير القرآن بالقرآن، من ذلك ما أورده في سياق بيانه لما وصف الله عز وجل به كتابه بقوله:

﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا وَمِنْهُ نَحْيَا النَّاسَ عَنِ الظُّلْمِ وَأَلْهَمْنَاهُمُ الْبِرَّ وَالْعِزَّةَ وَالْحَمْدَ﴾ [الإسراء:82]

قال: « وصف الله تعالى القرآن بأنه شفاء في مواضع من كتابه، منها هذه، ومنها قوله تعالى في سورة يونس:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِقَاءٌ لِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾

[يونس:57]، ومنها في سورة فصلت:

﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِقَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾

[فصلت:43]، وأفادت الآيات كلها أنه شفاء لأهل الإيمان الذين يؤمنون دون غيرهم...»⁽²⁾.

- للغة مكانة سامية في منهج المفسر فعادة ما يستفتح تفسيره بشرح المفردات، ويذكر ما تحويه الآية أو الآيات من نكات بلاغية تجلّي المعنى، وقد يتناول بعض مسائل الصرف

(1) ابن باديس، مجالس التنكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص194.

(2) نفسه، ص189.

ذات الصلة بالمعنى إذا اقتضى الحال ذلك، ويستشهد بالشعر في بعض المواضع، من ذلك ما أورده في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:36]، حيث شرح مفردات الآية، وبيّن ما في التراكيب من إحكام، وأتى ببيت شعري يشهد على ما ذهب إليه من معنى، يقول: « القفو: اتباع الأثر، تقول قفوته أقفوه إذا اتبعت أثره، والمتبع الأثر شخص موال في سيره لناحية قفاه فهو يتبعه دون علم بوجهة ذهابه ولا نهاية سيره، فالقفو اتباع عن غير علم ... ولكونه إتباعاً بغير علم جاء في كلام العرب بمعنى قول الباطل، قال جرير:

وَطَالَ حِدَارِي غُرْبَةَ الْبَيْنِ وَالنَّوَى
وَأُحْدُوْتُهُ مِنْ كَاشِحٍ مُنْقَوِّفٍ [يتقوّف].⁽¹⁾
أي متقول بالباطل [بالباطن].⁽²⁾

- يفسر الآيات بما ورد في السنة من الأحاديث ذات الصلة بها، من ذلك سوقه لمجموعة منها عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴾

[الإسراء:19]، وهي: « قوله صلى الله عليه وسلم: { إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد فأتى به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتى استشهدت، قال: كذبت، ولكنك قاتلت لأن يقول جري، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم وعلمته، وقرأت فيك القرآن، قال: كذبت، ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم، وقرأت القرآن ليقال هو قارئ فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل وسع الله عليه، وأعطاه من أصناف المال كله، فأتى به فعرفه نعمه فعرفها، قال ما عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيل تريد أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها

(1) جرير بن عطية التميمي، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط.)، 1986، ص 295. وفي

الديوان "يتقوّف" بدل "منقوّف".

(2) ابن باديس، مجالس التذكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص 136.

لك، قال: كذبت، ولكنك فعلت ليقال هو جواد فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه ثم ألقى في النار،⁽¹⁾ وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي الذي يرويه عن ربه، قال الله تعالى: {أنا أغنى الشركاء عن الشرك...}⁽²⁾، وقوله عليه الصلاة والسلام: {وفي بضع أحدكم صدقة}⁽³⁾». (4)

- قد يستعين بما روي من أسباب النزول لبيان معنى الآية، كما ذكر في قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ﴾ [الإسراء: 57] حيث أورد في بيان ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: {هي في نفر من الإنس كانوا يعبدون الجن فأسلم الجن وبقي الإنس على عبادتهم}⁽⁵⁾». (6)

- للمفسر إيماء لبعض القراءات الواردة في بعض ما فسر من آيات، من ذلك بيانه لما يرجع إليه المعنى من قراءة كلمة ﴿سَيِّئُهُ﴾ المشار إليه ﴿بذلك﴾، يقول رحمه الله تعالى: «"ذلك" إشارة إلى جميع ما تقدم من المأمورات والمنهيات على قراءة ﴿سَيِّئُهُ﴾ ... أو إشارة إلى خصوص القبائح على قراءة ﴿سَيِّئَةً﴾». (7)

- تعرض للكثير من المسائل العقدية والفقهية وأصولها بالبحث والدراسة، ومن الأمثلة على ما ذكر قوله في بيانه لمعنى قوله تعالى:

(1) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإمارة، باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار، حديث رقم: 1905، ج3، ص1514، 1515.

(2) نفسه، كتاب الزهد والرفائق، باب من أشرك في عمله غير الله، وفي نسخة باب تحريم الرياء، حديث رقم: 2985، ج4، ص2289.

(3) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، حديث رقم: 2588، ج1، ص505.

(4) ابن باديس، مجالس التذكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص87، 85.

(5) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله﴾، حديث رقم: 4437، نشر مشترك موفم للنشر، ودار الهدى عين مليلة، الجزائر، ج4، ص1747.

(6) ابن باديس، مرجع سابق، ص160.

(7) نفسه، ص146.

﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا - آخَرَ بَتَّفَعَدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء:22]، «التوحيد:... هذا هو أساس الدين كله، وهو الأصل الذي لا تكون النجاة، ولا تقبل الأعمال إلا به، وما أرسل الله رسولا إلا داعيا إليه، ومذكرا بحججه... فنهى الله الخلق كلهم أن يعتقدوا معه شريكا في ألوهيته، فيعبدوه معه، ليعتقدوا أنه الإله وحده فيعبدوه وحده». (1)

- للمفسر إمام بما له علاقة بالعلوم الكونية، فكثيرا ما يستأنس بما توصل إليه العلم من اكتشافات تزيد في يقين المسلم، من ذلك ما أورده في بيان معنى قوله تعالى:

﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ لِّمَنْ حَوَّنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء:12] فقد ذكر أن «الله تعالى في سور القرآن، وعالم الأكوان، آيات بيّنات دالة على وجوده وقدرته وإرادته، وعلمه، وحكمته، ونعم سابغات موجبة لحمده وشكره وعبادته، ولما ذكر تعالى آيته، ونعمته، بالقرآن الذي يهدي للتي هي أقوم، ذكر آيته ونعمته بالليل والنهار المتعاقبين على هذا الكون الأعظم... واتفق علماء الفلك في العصر الحديث بعد الاكتشافات والبحوث العلمية؛ أن جرم القمر كالأرض كان منذ أحقاب طويلة وملايين السنين شديد الحمو والحرارة ثم برد، فكانت إضاءته في أزمان حموه ثم بردت، لنقف خاشعين متذكرين أمام معجزة القرآن العلمية ذلك الكتاب الذي جعله الله حجة لنبيه صلى الله عليه وسلم، وبرهانا لدينه على البشر مهما ترقوا في العلم وتقدموا في العرفان». (2)

وفي ختام هذا الفصل يمكن إجمال ما تم التوصل إليه من نتائج في النقاط التالية:

- مواكبة التفسير للفتح الإسلامي، فقد اتضح من خلال تتبع واستقراء ما كان عليه العمل التفسيري في العصور المختلفة؛ أن الفاتحين كان همهم تبليغ كتاب الله عز وجل، ومعانيه لغرض طمأنة القلوب، وإقناعها باعتناق الإسلام، فكان من أسباب ذلك الاهتمام بالقرآن الكريم حفظا، وتدبرا، وتفهما.

(1) ابن باديس، مجالس التنكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص95.

(2) نفسه، ص77.

- تبين أن الاشتغال بالتفسير واكب التطور الحاصل في المغرب، فبعد دخولهم في الإسلام أصبحت الحاجة ملحة إلى فهمه بغية العمل به، وهو ما قامت به بعثة عمر بن عبد العزيز ومن بقي من الفاتحين، وفي الرسالة التي كتبها علماء القيروان لحنظة بن صفوان، برهان على تطور العمل التفسيري، وكثرة تعاطيه.

- أدى ظهور الخوارج في عصر الولاة، وما بعده إلى مضاعفة الجهود، وبذل الأسباب المعينة على الفهم الصحيح للشرعية، والمحافظة عليها من تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين إلى رحلة الكثير من المغاربة إلى المدينة النبوية لطلب العلم واكتساب التصور الصحيح للإسلام؛ ثم العودة لنشره، والوقوف في وجه التيارات الوافدة التي اتخذت من تأويل القرآن وتفسيره، وسيلة لترويج مذاهبهم الضالة، وهو ما عجل بظهور بعض التفاسير، ومنها التي تعبر عن آراء بعض الفرق المنتشرة في المنطقة.

- ازدادت العناية بالتفسير في العصور التالية، واشتغل أهل المغرب به قراءة، ودراسة وتديسا، وتأليفا، لكون القرآن هو المغذي الروحي، والمحرك للعقل والفكر البشري، إلا أنه لم يصلنا في غالب العصور من التفاسير ما يشفي العليل، ويروي الغليل، في ميدان دراسة التفسير، والوقوف على علوم القرآن المختلفة، وقد لوحظ أن النتاج التفسيري لم يتعدى التفسير الواحد، أو التفسيرين في معظم العصور.

- اتضح أن ممارسة التفسير لدى المفسرين، ارتكزت في مجملها على توظيف العلوم السائدة في أزمنتهم المختلفة، وارتبطت ارتباطا وثيقا بثقافة المفسر، ومعتقده الذي يدين الله به.

- تنوع مذاهب المفسرين العقديّة أدى إلى ظهور تفاسير لبعض الفرق أهملت العديد من الضوابط التفسيرية المتفق عليها خدمة لآرائها، كما هم واضح في تفسير كل من هود بن محكم، واطفيش حيث عمد الأول منهما إلى إهمال بعض الروايات التي وردت في الأصل؛ ترجيحاً لما يعتقد، والأمر نفسه عند الشيخ اطفيش، فقد عامل مخالفه بقسوة؛ بزعم مخالفتهم للحق، ولم يأت من الأدلة والحجج بما يقنع.

- أغلب التفاسير التي تمت دراسة ما تحويه مناهجهم من علوم القرآن؛ اقتصر المفسر فيها على ما يخدم اتجاهه من أصول تفسيرية، وقد نجد في المفسرين من لم يراعي أهمية توظيف علوم التفسير باعتبار أهميتها في العمل التفسيري، فمنهم من غلب الجانب الأثري، ولم يهتم بغيره من الجوانب مما أدى إلى قصور في بلوغ الهدف المتوخى من العمل، أو عدم إصابة المعنى المراد من الآية، ومنهم من سلك طريق المتكلمين في تفسيره، فكان ما دونه من تفسير عبارة عن إشارات، ولطائف، لا يفهما إلا المتخصصون.

الفصل الثاني

أصول التفسير

دراسة مفاهيمية معرفية مضامينية

المبحث الأول: دراسة أصول التفسير مفاهيميا.

المبحث الثاني: دراسة أصول التفسير معرفيا.

المبحث الثالث: دراسة أصول التفسير مضامينيا.

علم أصول التفسير من العلوم التي تأخر نضجها، لصلته الوثيقة بأغلب العلوم المختلفة المنبثقة من القرآن الكريم، فما من علم منها إلا وهو خادم للقرآن من ناحية من النواحي مثل علوم اللغة المختلفة، أو مصدر ذلك العلم منه، كالكثير من علوم القرآن، ولكون علم أصول التفسير من العلوم الجامعة بين النوعين، فإن ما جمع منه من مباحث، وما حرر من مسائله، نجده مبعوث في ثنايا العلوم المستنبطة من القرآن الكريم، وموزعة بين العديد من علوم الآلة.

ولأنه من علوم القرآن حديثة النشأة، ولما يتفق الباحثون بعد على مسائله، ويحددوا مواضعه، ويضبطوا ما يتعلق بذلك من مصطلحات، اقتضى الأمر دراسة تُلم بكل ما يتعلق به من مفاهيم، وتبرز ما يختص به من معارف، وما يحويه من مضامين، ويكون ذلك اعتماداً على ما تمّ بحثه في الدراسات المختلفة، وتوصّل إليه الباحثون، ولتحقيق ذلك وبيانه قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وفق الترتيب التالي:

المبحث الأول: دراسة أصول التفسير مفاهيمياً.

المبحث الثاني: دراسة أصول التفسير معرفياً.

المبحث الثالث: دراسة أصول التفسير مضامينياً.

المبحث الأول: دراسة أصول التفسير مفاهيمياً.

سأتناول في هذا المبحث علم أصول التفسير من حيث مفهومه في اللغة والاصطلاح مبرزاً التباين الحاصل في تعريف التفسير الاصطلاحي مما كان له كبير الأثر في توجيه معظم ما ورد من تعريفات لعلم أصول التفسير، وأسلب الضوء على مدى الأهمية التي يحظى بها بين سائر العلوم، وأحاول التمييز بينه، وبين الكثير من علوم القرآن المرتبطة به؛ حتى لقد عسر التفريق بينها لدى جل الباحثين، وذلك وفق المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: تعريف أصول التفسير في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أهمية أصول التفسير.

المطلب الثالث: علاقة أصول التفسير بالعلوم ذات الصلة.

المطلب الأول: تعريف أصول التفسير في اللغة والاصطلاح.

أصول التفسير كلمة مركبة من مضاف ومضاف إليه، ولتحقيق الوصول إلى المقصود من معناها بالإضافة؛ تطلب الأمر الوقوف على تعريف كل كلمة على حده في اللغة والاصطلاح، ثم باعتبار تركيبها .

الفرع الأول: تعريف الأصول لغة واصطلاحاً.

لأجل الكشف عن معنى كلمة "الأصول" لزم تعريف المصطلح لغة واصطلاحاً.

أولاً: تعريف الأصول في اللغة.

الأصول جمع أصل، ومعناه أساس الشيء، وأسفله كما ورد في المعاجم اللغوية، يقول الفيروز أبادي (ت: 817هـ): «الأصل: أسفل الشيء كاليأصول، ج: أصول، وأصول، وأصل ككرم صار ذا أصل، أو ثبت، ورسخ أصله: كتأصل الرأي: جاد»،⁽¹⁾ وفي معجم مقاييس اللغة ذكر ابن فارس (ت: 395هـ)، لهذه الكلمة ثلاثة أصول، فقال: «أصل: الهمزة، والصاد، واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها عن بعض. أحدها: أساس الشيء»،⁽²⁾ فالأصول بناء على ما سبق: جمع أصل، وهو: أساس الشيء الذي يقوم عليه، ولكل شيء أسفل وأساس «وهو في اللغة ما يبني عليه غيره»،⁽³⁾ وقد جاء هذا المعنى في آيات كثيرة منها قول الله تعالى في كتابه: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَقَرَعَهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: 26]، وقول الله عز وجل:

﴿أَوْ تَرَكْتُوهَا فَايْمَةً عَلَىٰ أَصُولِهَا بِبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الحشر: 05]، ومما سبق ذكره وتوضيحه

يمكن القول أن الأصل في اللغة هو: الأساس الذي يقوم عليه غيره، فكما أن للمحسوسات

(1) الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995، مادة: (أصل)، ج3، ص448 .

(2) ابن فارس أبو الحسين أحمد، مقاييس اللغة، راجعه: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 2008، مادة: (أصل)، ص43.

(3) الشوكاني محمد علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ط) 1998، ص6.

أساساً تشاد عليها، كذلك للعلوم أساساً تبني عليها، فإذا قيل أصل الشيء انصرف الذهن إلى الأساس الذي يبني عليه.

ثانياً: تعريف الأصول اصطلاحاً.

للأصل في الاصطلاح العديد من التعريفات المتداولة في الكثير من العلوم المختلفة الأوفق منها بالمقام تعريف الجرجاني (ت: 816هـ)، حيث أنه ربطه بمعناه اللغوي معرفاً له بقوله: «هو ما يبني عليه غيره»،⁽¹⁾ كما يطلق في الاصطلاح كذلك ويراد به جملة من المصطلحات ذات المعاني المختلفة التي تحمل في طياتها استناد غيرها عليها من حيث الحكم وغيره، ذكر الشوكاني منها: «الراجح، والمستصحب، والقاعدة الكلية، والدليل».⁽²⁾ وعرفه السمعاني رحمه الله تعالى - وكأنه جمع ما قاله من سبقه - بقوله: «اعلم أن الأصل يستعمله الفقهاء في أمرين: في أصول الأدلة من الكتاب، والسنة، والإجماع، فيقولون: هي الأصل، وما سوى ذلك من القياس، ودليل الخطاب، وفحوى الخطاب، ومعقول الأصل، ويستعملون اسم الأصل في الشيء الذي يقاس عليه... وحدّ الأصل ما عُرف حكمه بنفسه أو عُرف به حكم غيره».⁽³⁾

وقد ذكر صاحب المعجم الفلسفي أن للأصل في الاصطلاح - الذي وضعه - عدّة معانٍ... باعتبارات مختلفة، ثم عددها بقوله:

« 1- الأصل بدء الشيء، أي: ظهوره، ونشأته... 2- وقد يطلق الأصل على أقدم صورة لشيء متبدل فيكون مبنى وأساساً لذلك الشيء... 3- الأصل هو الواقع القديم الذي تبدّل فخرج منه شيء كما في قولنا أصل المسيحية اليهودية والهلمانية، وقد يطلق الأصل على مجرد الحالة القديمة، كما في قولنا: الأصل في الأشياء الإباحة، والأصل في الماء الطهارة،

(1) الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د. ط.)، (د. ت.)، ص 26.

(2) الشوكاني، إرشاد الفحول، ص 6.

(3) السمعاني أبو المظفر منصور بن محمد، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 1، ط 1، 1997، ص 136.

والأصل في الأشياء العدم...4- وقد يطلق الأصل على المبدأ والقاعدة، فإذا أطلق على المبدأ سمي أصلاً منطقياً، بخلاف الأصل الزمني والتاريخي، وإذا أطلق على القاعدة دل على قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على جزئيات موضوعها». (1)

فظهر بما تقدم أن للأصل في الاصطلاح معاني مختلفة لاعتبارات متعددة تبعا لمتعلقها من أشهرها وأكثرها استعمالاً في العلوم: أنه ما تبنى عليها مفردات العلوم كابتداء الحكم على دليله.

الفرع الثاني: تعريف التفسير لغة واصطلاحاً. (2)

أولاً: التفسير في اللغة.

ورد التفسير في اللغة بمعنى الكشف، والإيضاح، والبيان، فهو عند ابن فارس يدل على بيان الشيء، وإيضاح معناه، يقول: «الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه»، (3) ووردت كلمة: فسر عند ابن منظور بمعنى: «كشف المغطى، وبمعنى الإبانة، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل، وكل شيء يعرف به تفسير الشيء ومعناه، فهو

(1) صليبيبا جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د. ط)، 1982، ص 98، 99.

(2) في معرض تناول الباحثين لمصطلح التفسير بالتعريف والبيان، يردف أغلبهم ذلك بإيضاح مصطلح التأويل، وبيان معناه لكونه لصيقاً به من ناحية علاقته بالبيان القرآني، ويمكن بالنظر في ما كتب عنهما من أبحاث ودراسات؛ القول بأنهما من المصطلحات التي إذا اجتمعت تفرقت، وإذا افتردت اجتمعت في غالب صورهما، فطائفة قالت: «إنهما مترادفان في المعنى، منهم أبو عبيدة معمر بن المثنى، وأبو العباس ثعلب، وشيخ المفسرين ابن جرير الطبري، وذهبت طائفة أخرى إلى التفريق بينهما مع اختلافهم في تحديد هذا التباين، وإلى هذا القول مال كل من الراغب الأصفهاني، والطوفي، والقشيري»، ينظر العيد علي بن سليمان، تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، مكتبة التوبة، ط 1، 2010، ص 20، 21، وقد تأمل ابن عاشور ما ورد من أقوال في التفريق بينهما فقال: «وهذه كلها اصطلاحات حادثة لا مشاحة فيها، إلا أن اللغة والآثار تشهد للقول الأول، لأن التأويل مصدر أوله إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة، والغاية المقصودة من اللفظ هو معناه، وما أراد منه المتكلم به من المعاني، فساوى التفسير على أنه لا يطلق إلا على ما فيه تفصيل معنى خفي معقول». ينظر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، دار التونسية للنشر، تونس، (د. ط)، 1984، ج 1، ص 16، وعدم ضبط تعريف المصطلحين أدى إلى اشتغال الكثير ممن امتطى التفسير بزعمه بالتأويل ليصل إلى المعنى الذي يخدم غرضه، فأصبح من الضروري وضع ضوابط إعمال المصطلحين تبعد المؤول أو المفسر عن الشطط في تفسيره، وتعصمه بإذن الله من اتباع الظن، وما تهوى الأنفس.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، راجعه: أحمد الشامي، مادة: «فسر»، ص 738.

تفسرته»،⁽¹⁾ واقتصر الراغب على معنى الإظهار، قائلاً: «فسر: الفسر إظهار المعنى المعقول»،⁽²⁾ وقد وردت كلمة التفسير في قول الله تعالى:

﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْتَكِ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:33]، قال ابن جرير مبيناً

لمعناها: «حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في تفسير هذه الآية: وأحسن تفسيراً: بياناً».⁽³⁾

وجملة القول أن كلمة "التفسير" يراد بها في اللغة: بيان المعنى، وإظهاره، وإيضاح مبهمه والكشف عن مشكله.

ثانياً: التفسير اصطلاحاً.

اختلفت تعريفات العلماء للتفسير في الاصطلاح، وتباينت تبعاً لتصوراتهم وتضلعهم في العلوم المختلفة، وثقافتهم التي تعكس وجهات نظرهم، فكل معرف صاغ تعريفاً يتناسب وغرضه منه، فجاءت التعريفات متنوعة المفردات، ومتباينة الأهداف والغايات، وفيما ما يلي إيراد لبعض منها، وأشهرها لغرض إجابة النظر فيها، وبيان الأنسب منها لمعناه الاصطلاحي بناء على ما جدّ من دراسات في علوم التفسير:

1- من التعريفات التي لاقت القبول وصار لها اعتبار لدى بعض الباحثين تعريف العلامة ابن جزي الغرناطي (ت:741هـ) حيث عرّفه بأنه: «شرح القرآن وبيان معناه، والإفصاح بما يقتضيه بنصه، أو إشارته، أو فحواه».⁽⁴⁾

2- وعرّفه كل من أبي حيان الأندلسي (ت:745هـ)، والزرکشي (ت:794هـ)، والسيوطي (ت:911هـ) بعبارات تناولت تفاصيل وجزئيات ليست من صميمه، فأبو حيان أدخل في

(1) ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، ج55، مادة (فسر)، ص3412،3413.
(2) الراغب الأصبهاني أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.)، مادة (فسر)، ص380.

(3) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج17، ص448.

(4) ابن جزي أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي، التسهيل لعلوم التفسير، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995، ج1، ص10،9.

تعريفه علم القراءات، وغيرها من العلوم؛ بقوله: « علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها». (1)

والزركشي أورد في كتابه البرهان تعريفين، الأول: مختصر يفى بالغرض، وهو قوله: «علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه»، (2) وهو من أشهر التعريفات المتداولة.

وأما تعريفه الثاني فقد صاغه بعبارة مطولة لم يميّز فيه بين ما له ارتباط مباشر بالتفسير باعتباره إعمال للمجهود الفكري مع توظيف العلوم المساعدة على الفهم، وغيره من علوم القرآن المعينة عليه بشكل غير مباشر، حيث قال: « هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها، ومقيدها، ومجملها، ومفسرها، وزاد فيه قوم فقالوا: علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها». (3)

وذكر السيوطي في تعريفه ما يمكن اعتباره مباحث من علوم القرآن، فقال ناقلا عن الزركشي؛ مع بعض الإضافات: « وقال بعضهم: التفسير في الاصطلاح: علم نزول الآيات، وشؤونها، وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها». (4)

وقد أدرك الكثير من العلماء والباحثين - بسبب ما وقع في هذه التعريفات وغيرها من إطلاق قد يقتضيه عصرهم - أن تعريف العلم - باعتباره يكشف عن معاني القرآن - تعريفا يضبط مفرداته، ويحرر مرماه، ويكون جامع مانع لحدوده من الأهمية بمكان، للصلة الوثيقة بين

(1) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، ج1، ص121.

(2) الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1984، ج1، ص13.

(3) نفسه، ج2، ص148.

(4) السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا، ط1، 2011، ص759.

التعريف، وبين سائر مسائل علم أصول التفسير، يقول مساعد الطيار في معرض تناوله لمسألة عدم الاتفاق على تعريف التفسير؛ وأثر ذلك في عدم تحرير مسائل علم أصول التفسير: « وقد كان لهذا أثر في الاختلاف في النظرة إلى عدد من المسائل، ومن أهمها العلوم التي يحتاج إليها المفسر... كما يبني على تعريف التفسير معرفة الموضوعات التي ستدرج تحت هذا العلم - علم أصول التفسير - الذي وقع فيه اختلاف في نظر المعاصرين فيما يدخل فيه». (1)

ويؤكد الطيار ما ذهب إليه في موضع آخر بقوله: « ولتكون الكتابة في هذا العلم في مسار واضح معين، يتأكد تحديد مفهوم التفسير، لبناء مسائل أصول التفسير عليه». (2)

فجاءت تعريفات الكثير من المعاصرين - إلا ما يلاحظ من عدم التمييز عند بعضهم بين تعريف علم التفسير، والتفسير باعتباره ممارسة عملية - مراعية لمثل هذه الاحترازا؛ مما أكسبها وضوحا في العبارات، ودقة في المعنى من أبرزها ما يلي:

- تعريف الطاهر بن عاشور، حيث خص التفسير بأنه: « اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يستفاد منها، باختصار أو توسع ». (3)

- ومنها تعريف مناع القطان: « بيان كلام الله المنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - فبيان كلام الله - هذا المركب الإضافي - : يخرج بيان كلام غير الله - عز وجل - من الإنس، والجن، والملائكة، والمنزل: يخرج كلام الله - تعالى - الذي استأثر به سبحانه، وتقبيد المنزل بكونه على محمد - صلى الله عليه وسلم - : يخرج ما أنزل على الأنبياء قبله، كالتوراة والإنجيل ». (4)

(1) الطيار مساعد بن سليمان، بحوث محكمة في علوم القرآن وأصول التفسير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط2، 2015، ص118، 117.

(2) ينظر المرجع نفسه، ص120.

(3) ابن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص11.

(4) القطان مناع، مذكرة علوم القرآن لطلاب الدراسات العليا، قسم القرآن الكريم وعلومه، كلية أصول الدين، الرياض 1409هـ / 1410هـ، ص34.

- ومنها تعريف ابن صالح العثيمين: حيث أجمله بقوله: « بيان معاني القرآن الكريم». (1)
 - ومنها تعريف مساعد الطيار: « بيان القرآن الكريم، فخرج بالبيان: ما كان خارجا عن حد البيان، ككثير من المسائل الفقهية، والمسائل النحوية، ومبهمات القرآن، وغيرها؛ مما يذكر في كتب التفسير مما لا أثر له في التفسير، ويخرج بالقرآن: غير كلام الله سبحانه، وكلامه لملائكته، وكلامه لرسله السابقين محمدا صلى الله عليه وسلم، والحديث القدسي والله أعلم». (2)

وله تعريف آخر أورده في كتابه التحرير في أصول التفسير (3) وافق فيه تعريف ابن صالح العثيمين.

وما يمكن ملاحظته أنّ هذه التعريفات اشتركت في كونها ضبطت مفهوم التفسير، وحددت وظيفته في بيان معنى كلام الله، بعبارات مانعة لدخول باقي العلوم المساعدة التي أدخلها جل من عرفه من القدامى كأبي حيان، والسيوطي، وبناء على ما ذكر، وعلى ما جرى عليه أغلب المعاصرين، فإنه يمكن القول أن أضبط تعريف يمكن اختياره، هو تعريف كل من ابن صالح العثيمين، ومساعد الطيار؛ حيث أنهما حصرا مفهومه في « بيان معاني القرآن الكريم»، وقد سبق وأن نحى إلى هذا المنزع ابن جزري، وتبعه ابن عاشور وغيره.

الفرع الثالث: تعريف أصول التفسير.

إن صياغة أو بلورة تعريف اصطلاحي لعلم أصول التفسير يتوافق ومعناه اللغوي، يعين على بلوغ الغرض المنشود، يقتضي من الباحث ضرورة الوقوف على جملة من التعريفات المتداولة لدى الدارسين، والاطلاع على ما تواردت عليه عباراتهم المختلفة، والنظر إلى القيود والاحترازات التي لا بد منها في التعريفات الاصطلاحية، والتي بمناقشتها وبيان حدودها؛ يمكن الوصول إلى معنى جامع مانع لعلم أصول التفسير، وإن المتأمل في جملة

(1) العثيمين محمد بن صالح، شرح أصول في التفسير، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2015، ص194.

(2) الطيار مساعد بن سليمان، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1422هـ، ص32.

(3) نفسه، ص15.

التعريفات الاصطلاحية التي وضعت لعلم أصول التفسير، يلحظ عدم ضبط في معظمها خاصة في بدايات ظهور المصطلح، ومع الجهود المبذولة لبلورة مباحثه طرأ على التعريف تطور من حيثيات عديدة تبعا لفصل موضوعاته عن بقية العلوم المرتبطة به، ويمكن حصر ذلك في مراحل ثلاثة، وهي مرحلة البدء في وضع لبناته الأولى، ثم محاولة تأصيل مسأله، وأخيرا الشروع في ضبط ما يتعلق به من موضوعات، وتحريرها عن باقي العلوم ذات الصلة، وتفصيلها في النقاط التالية:

أولا: مرحلة التأسيس:

أول ما يمكن اعتباره تأسيسا لتعريف أصول التفسير اصطلاحا ما ورد من عبارات تشير إلى أن التفسير مفتقر إلى علم شامل لمبادئ نظرية يلتزم بها المفسرون، ففي حدود القرن الثامن الهجري حاول الطوفي (ت:716هـ) توضيح صورة العلم المطلوب تأسيسه، بقوله: «فتقاضتني النفس الطالبة للتحقيق الناكبة عن جمر الطريق؛ لوضع قانون يُعول عليه ويصار إلى هذا الفن فيه»،⁽¹⁾ فدعوته هذه يمكن اعتبارها بداية وإرهاصا لوضع تعريف لعلم أصول التفسير، والأمر نفسه يظهر للمتصفح لمقدمة أصول التفسير لابن تيمية (ت:728هـ) رحمه الله إذ يقول: «فقد سألتني بعض الإخوة أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره، ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك، ومعقوله بين الحق، وأنواع الأباطيل، والتنبية على الدليل الفاصل بين الأقاويل»،⁽²⁾ ففي كلامه هذا إشارة صريحة إلى ما يمكن الاعتماد عليه لوضع تعريف اصطلاحى له حدوده التي تميزه عن بقية العلوم ذات الصلة الوثيقة به، فضلا عن غيرها.

(1) الطوفي نجم الدين سليمان بن عبد القوي، الإكسير في علم التفسير، تحقيق: عبد القادر حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1397هـ، ص27.

(2) ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1392هـ، ص33.

ثانيا: مرحلة التأصيل.

ثم تبلورت - بعد قرون عديدة من التراكمات العلمية - تعريفات يمكن اعتبارها لبنات أولى للبدء في تأصيل تعريفات جامعة مانعة لمفردات علم أصول التفسير، لكنها لم تخل من الشمول والعموم في مفرداتها، وعدم التفريق فيها بين معاني الكثير من المصطلحات، مثل مصطلح القواعد، والضابط، والمصدر، وغيرها، وفيما يلي عرض، ونقد، ودراسة لهذه التعريفات المتباينة:

1- تعريف الدكتور محمد بن لطفي الصباغ(ت:1439هـ) حيث عرّفه في بداية محاولته لجمع شتات العلم بقوله: « هو العلم الذي يحكم خطة المفسر، فيحول بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط، ويعينه على أداء مهمته على الوجه الأفضل، إنه به يعرف مقاييس الشرح السليم، ويضبط طرائق التأويل»،⁽¹⁾ وفي تعريفه الآخر الذي ضبط مفرداته بالنظر إلى سابقه، يقول: « علم أصول التفسير علم يقوم على ضبط التفسير، ووضع قواعد مهمة ضرورية لسلامة السير في طريق هذا العلم، واشتراط شروط للمفسر يعمل على تحقيقها قبل البدء في التفسير، وذلك كله لكيلا يكون هناك غلط في تفسير القرآن، أو تحريف لكلام الله، أو تشويه لمعناه». ⁽²⁾

2- تعريف الدكتور الرومي الذي ذهب فيه إلى أن علم أصول التفسير: « هو العلم الذي يتوصل به إلى الفهم الصحيح للقرآن الكريم، ويكشف الطرق المنحرفة، والضالة في تفسيره»،⁽³⁾ وله تعريف آخر في الموضوع نفسه، حيث عرّفه بأنه: « القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب، وما يتعلق بالتفسير من قواعد، وطرق، ومناهج وما إلى ذلك»،⁽⁴⁾ ففي هذين التعريفين ندرك الجدة في الطرح، والتطور في الصياغة، ومحاولة إبراز مفهوم لعلم له خصائصه المميّزة له عن غيره من

(1) الصباغ محمد بن لطفي، بحث في أصول التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988، ص14.

(2) نفسه، ص11.

(3) الرومي فهد بن عبد الرحمن، بحث في أصول التفسير ومناهجه، مكتبة التوبة، الرياض، ط4، 1419هـ، ص11.

(4) نفسه.

العلوم، ومبررات التنظير له من جهة، ومن ناحية أخرى فإنّ الناظر إلى ما تركز عليه التعريفات الاصطلاحية من شروط، وضوابط من أبرزها جمعها لمفرداتها، ومنعها لغيرها، يمكن أن يعتبرها تعريفات إجرائية، كونها خلطت بين مفهوم أصول التفسير، ومناهج المفسرين، وقواعد التفسير، يقول الدكتور محمد مغربي في معرض تناوله لبعض تعريفات أصول التفسير الاصطلاحية بالنقد: « هذا تعريف إجرائي وليس اصطلاحيا، لما داخله من مفهوم مناهج المفسرين، وذلك حين الكشف عن محاذير التفسير ومعايبه، فليس القدر الحاصل من أصول التفسير بحث موارد المؤاخذات بقدر ما هو بناء لعملية التفسير، وصنعتة في بيان المعنى، فلو أبقى قيد التوصل إلى الفهم الصحيح، لكان أوفى»،⁽¹⁾ وهكذا الأمر في بداية التأسيس للمفاهيم في كل العلوم.

ولئن كان لهذين التعريفين من سبق والاجتهاد في التأسيس ما يخرجهما عن دائرة النقد، بل المؤاخذة لعدم الضبط والتحرير لمفهوم علم أصول التفسير، فإنّ الكثير ممن عرّف علم أصول التفسير من بعدهم لم يأت بما يمكن اعتباره دراسة تمحيصية؛ تتبى عن جدة في الطرح تزيل الغموض الذي اكتنف مفهوم علم أصول التفسير، وجعله مرتبط بغيره من العلوم، لأن « من شأن التعريفات أن ترفع الغموض عن المعارف، وتزيدها بيانا واستقرارا»،⁽²⁾ وهذا الذي لم يراع في التعريفين السابقين، وغيرهما كما سيتضح عند دراسة العديد منها.

3- تعريف الشيخ خالد العك: للشيخ تعريفات متنوعة لأصول التفسير أورد في عباراتها المصطلحات الثلاث: المناهج، والقواعد، والأصول، فذكر في تعريفه الأول أنه: « المناهج التي تحدد وتبين الطريق الذي يلتزم به المفسر في تفسيره للآية الكريمة»،⁽³⁾ وفي عبارة تعريفية ثانية ذكر أنه: « مجموعة من القواعد والأصول التي تبين للمفسر طرق استخراج

(1) مغربي، علم أصول التفسير دراسة في المصطلح ومناهج البحث فيه، ص 61.

(2) محمد صالح محمد سليمان وزملاؤه، أصول التفسير في المؤلفات دراسة موازنة وصفية بين المؤلفات المسماة بأصول التفسير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط1، 2015، ص 167.

(3) العك خالد بن عبد الرحمن، أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، بيروت، ط2، 1986، ص 35.

أسرار هذا الكتاب الحكيم بحسب الطاقة البشرية»،⁽¹⁾ ومعلوم للمتأمل التباين الواضح بين المصطلحات المدرجة ضمن هذين التعريفين مع ما بينهما من الترابط، على الرغم من محاولة الفصل بين المناهج والأصول في التعريف الثاني، وللشيخ العك وجهة نظرة أخرى إلى ما ينبغي أن يكون عليه تعريف العلم، فقد ذكر الدكتور مولاي عمر بن حماد أن: «للسيخ خالد العك تصور آخر لأصول التفسير طرحه في كتابه "الفرقان والقرآن"، وفيه يعقد المؤلف بحثاً لقواعد التفسير وأصوله، ومرة أخرى يدمج دمجا واضحا بين الأصول والقواعد... وإن كان المضمون مأخوذا من مقدمة أصول التفسير لابن تيمية إلا أن التصنيف يدل على الخط البيّن بين الأصل والقاعدة واضطراب مفهومهما معا»،⁽²⁾ فكانت هذه التعريفات مع ما ذكر عنها من انتقادات لبنات أولى للتأسيس الذي يعقبه الضبط والتحرير.

ثالثا: مرحلة الضبط والتحرير.

ثم طرأ على التعريف تطور من حيث الضبط والتحرير والدقة في اختيار وضبط مصطلحات التعريف، وكانت السمة الغالبة على أكثرها التركيز على مجموعة من المحددات، ومحاولة تحريرها وبيان ما يقصد من إيرادها، فلا يخلو تعريف من توظيف كل من القواعد، الأسس، والمناهج والأصول والضوابط، وهي مصطلحات مشتركة بين علوم كثيرة يحتاج توظيفها في علم أصول التفسير إلى إعطائها صبغتها التي تتميز بها، وقد تبين من الدراسة التي أجرتها وحدة أصول التفسير وخصت بها الكثير من مؤلفات ذات الصلة بأصول التفسير أن: «التعبير عن الأصول بالقواعد حظي بحضور كبير في التعريفات على اختلاف بين المؤلفين في ذلك: فمنهم من أطلقها بغير قيد، ومنهم من أتبعها أو عطف عليها ما يقاربها، فيتحصل لنا من خلال هذا ثلاثة صور في ورود كلمة قواعد في التعريفات كالتالي:

(1) العك خالد بن عبد الرحمن، أصول التفسير وقواعده، ص 30.

(2) مولاي عمر بن حماد، أصول التفسير محاولة في البناء، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010، ص 50.

الصورة الأولى: من أطلقها بغير قيد، وهذا كقول بعضهم: هو القواعد التي يتوصل من خلالها...

الصورة الثانية: من قيدها بوصف، وقد تنوعت هذه الأوصاف من حيث التعبير عنها بالقواعد الكلية، أو القواعد العامة، أو القواعد الأساسية، أو القواعد الصحيحة...

الصورة الثالثة: من عطف عليها ما يقاربها، وهذا كثير في التعريفات مثل الأسس، والمقدمات، والمناهج، والطرق، والأصول، والأدلة والضوابط»،⁽¹⁾ ففي هذه التعريفات ما يؤكد النقلة النوعية، والخطوة التحريرية للمصطلحات التي تم توظيفها في بيان التعريف الاصطلاحي لعلم أصول التفسير، وفي عرض تعريفي كل من الطيار ومولاي بن حماد ما يبيّن ذلك، حيث ميّز بين الأصول والقواعد وغيرها من مباحث العلم، وأعطى تأصيلهما دفعة قوية، وتطور في تأصيل مسائل العلم، وبيان ذلك في التفصيل التالي:

1- عرض تعريف الدكتور ابن حماد:

أما الدكتور مولاي عمر بن حماد: فإن تعريفه لأصول التفسير مبني على استقراء لجملة من القضايا التي بتوضيحها يمكن صياغة تعريف يقيد حدود العلم، حيث أبان عن إطلاقات كثيرة اعتبرت مفاهيم لأصول التفسير، فقام بدراسة كل من مصادر التفسير، وقواعد التفسير، والفوائد المعينة على الفهم، ثم فنّد مرادفتها لمفهوم أصول التفسير، وأكد أن لكل مصطلح مفهومه، ثم في ختام مناقشته لما ذهب إليه كل من الدكتور عبد الحميد محسن،⁽²⁾ والشيخ خالد العك، والدكتور السبت، والدكتور الصباغ، صاغ تعريفا يجمع بين مصادر التفسير وقواعده وغيرهما، وأكد على ضرورة أن يكون علم أصول التفسير علما قائما بذاته مثل باقي

(1) محمد صالح محمد سليمان وزملاؤه، أصول التفسير في المؤلفات، ص109،110.

(2) ينظر محسن عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1984،

العلوم، فكان تعريفه كالتالي: « علم يحدد مصادر التفسير لكتاب الله تعالى ويضع قواعد ويحدد شروط المفسر لبيان الطريقة المثلى في التفسير وفق مقاصد المفسر». (1)

2- عرض تعريف الدكتور الطيار.

وأما الدكتور الطيار فإنه عرفه في أبحاثه الأخيرة؛ بخلاف ما عرفه به بدايات تناوله للعلم بالتأسيس لمسائله، وجمعها، ودراستها، فتعريفه الأخير فيه من الضبط للمصطلحات والتحرير في الصياغة ما ليس في الأول منهما، فالتعريف الأول صاغه على شاكلة من سبقه، واستعمل المفردات ذاتها كما هو واضح لمن أنعم النظر فيه، حيث عرّفه بقوله: « هي الأسس والمقدمات العلمية التي تعين في فهم التفسير، وما يقع فيه من الاختلاف، وكيفية التعامل معه». (2)

وأما تعريفه (3) الثاني الذي اتسم بالدقة في اختيار مفردات عبارته، وبيان الهدف من العلم ووظيفته، فقد صاغه بقوله، أنه: « الأسس العلمية التي يرجع إليها المفسر حال بيانه للقرآن، وتحريره للاختلاف فيه»، (4) والمتأمل في التعريفين يلحظ الجدة في الطرح من حيث الضبط والصياغة، واستخدام مفردات جامعة لمسائل العلم، موظفا ما تراكم من آراء واجتهادات وتحريرات حول تعريف أصول التفسير، فجاء تعريفه الثاني أضبط من سابقه من حيث إمكان الإتيان على جميع مفردات الحد المقارب لمحدوده.

ويمكن إجمال أسباب، ومظاهر الجدة في التعريفين في النقاط التالية:

(1) ابن حماد، علم أصول التفسير محاولة في البناء، ص 53، 54.

(2) الطيار مساعد بن سليمان، فصول في أصول التفسير، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط3، 1999، ص 11.

(3) للإشارة فإن للدكتور مساعد بن سليمان الطيار تعريفاً آخر لأصول التفسير أورده في كتابه "فصول في أصول التفسير" الذي طبع بدار النشر الدولي تختلف صياغته عما ذكره في الطبعة السالفة الذكر، حيث عرّفه بقوله: « أصول التفسير هي الأسس والقواعد التي يعرف بها تفسير كلام الله، ويرجع إليها عند الاختلاف فيه»، ينظر الطيار مساعد بن سليمان، فصول في أصول التفسير، دار النشر الدولي، الرياض، ط1، 1993، ص 13.

(4) الطيار مساعد بن سليمان، التحرير في أصول التفسير، راجعه: عبد العزيز القارئ وزملاؤه، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية، ط1، 2014، ص 17.

- الدقة في العلاقة بين التعريف الموضوع لأصول التفسير، والتفسير لأنه المعني بالأصول التي يبني عليها، فبقدر وضوحه، تتضح أصوله وتتميز.
- لما كانت التفسير لا تخلو من الشاذ، والضعيف، بل والموضوع من الأقوال، بسبب الاختلاف في الأفهام، والأغراض، كان لزاما على المفسر الاطلاع على أسباب الاختلاف، وأنواعه، وكيفية التعامل معه.
- لكل علم مصادر يستمد منها قواعده وضوابطه، بحصرها ومعرفتها يستطيع الباحث أن يتصور ماهية العلم المراد تعريفه.
- وبهذا التصور لموضوعات العلم بشكلها المتكامل الذي بدء من ضبط تعريف التفسير، وتمييز مصادر التفسير، وقواعده، وبيان أسباب الاختلاف في التفسير، وطرق الترجيح بين الأقوال المتعارضة، وانتهاء بالشروط المؤهلة للتفسير التي ينبغي أن يتحلى بها متعاطي التفسير؛ أمكن لكل منهما صياغة تعريف يجمع إلى حد ما مفرداته، وأمکن تمييزه عن غيره من العلوم المرتبطة به، فكان- بناء على ما سبق بيانه من المعطيات- تقديم تعريف الدكتور الطيار عن غيره هو المتعين.
- وهناك تعريفات أخرى لبعض المعاصرين، لكنها لم تَجد عن المسار الذي نحاه من سبقهم ممن عرّف أصول التفسير- فإذا استثنينا تعريفي الدكتورين مولاي عمر والطيار- فإن من الباحثين من لا يزال في بعض أبحاثهم؛ لا يميز بين مصطلح "أصول التفسير" باعتباره علما لعلم أصول التفسير، وبين بقية المصطلحات ذات الصلة به، ومن هؤلاء الدكتور محمد مغربي حيث نقل تعريف الدكتور السبت لمصطلح قواعد التفسير؛ الذي لم يميزه عن مصطلح أصول التفسير في معرض تعريفه الاصطلاحي، مستدركا عليه في جملة ما استدركه على الباحثين في تعريفاتهم لأصول التفسير.⁽¹⁾

(1) مغربي، علم أصول التفسير دراسة في المصطلح ومناهج البحث فيه، ص62.

والأمر نفسه نجده عند الدكتور محمد حقي، حيث عرّفه بتعريف تنطبق مفرداته على قواعد التفسير وقواعد الترجيح، حيث ذكر في تعريفه أنه: « الأسس والقواعد التي يعرف بها تفسير كتاب الله ويرجع إليها عند الاختلاف»،⁽¹⁾ هذه العبارة تبين ماهية قواعد التفسير، وفي قوله: ويرجع إليها عند الاختلاف، ينطبق على معنى قواعد الترجيح، ومن التعريفات التي لا يزال الغموض يكتنفها لكونها لا تراعي الفصل بين مصطلح أصول التفسير، واعتباره علما مستقلا، وبين غيره من المصطلحات ذات الصلة، ومن أبرزها مصطلح قواعد التفسير، ومصادر التفسير، تعريف الدكتور خالد السبت، فإنه لم يفرق بين أصول التفسير وقواعده، حيث عرّف قواعد التفسير بما ينطبق مدلوله على علم أصول التفسير حيث ذكر ذلك بقوله: « قواعد التفسير هي الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن، ومعرفة كيفية الاستفادة منها». ⁽²⁾

رابعا: خلاصة مناقشة التعريفات والتعريف المختار.

وجملة القول أن معظم التعريفات غير محررة، ولم تقم على رؤية واضحة بارزة المعالم، باستثناء البعض منها التي ظهر من خلال مفرداتها الإمام بموضوعات العلم، والتمييز بين مصطلح أصول التفسير وغيره مما هو وثيق الصلة به، مما أدى إلى ما لوحظ من كثرة التباين في تعريفات علم أصول التفسير.

وسبيل الخروج من ذلك هو العمل على ضبط مسائل العلم، وتحرير موضوعاته لجعله علما مكتمل الأركان شأنه شأن سائر العلوم، وفي جهود الدكتور مولاي عمر بن حماد، والدكتور الطيار ما يعين على تحقيق ذلك، وعند غيرهما بدرجة أقل كما هو واضح في ما نشر من دراسات، حيث ركزا على بيان ما يمكن تسميته بالموضوعات الرئيسة للعلم، فالأول ضبط ما أسماه بالأركان الأساسية للعلم، حيث بدأ بتعريف ما ورد من مفاهيم لمصطلح أصول

(1) شيخ إبراهيم حقي محمد صفاء، علوم القرآن من خلال مقدمات التفسير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2004، ص54.

(2) السبت خالد عثمان، قواعد التفسير جمعا ودراسة، دار ابن عفان، مصر، ط1، 1421هـ، ج1، ص29.

التفسير، وخلص من خلال ذلك إلى تمييزه عن كل المصطلحات التي أطلقت عليه، واعتبرها العديد من الباحثين مرادفة له، ثم صاغ تعريفاً لأصول التفسير معتبراً إياه علماً له ضوابطه وموضوعاته، وبعد إيراد العديد من التعريفات وبيان ما عليها من مأخذ، ذكر: «أن المفهوم الذي نود طرحه يجمع بين مصادر التفسير وقواعد التفسير وغيرها، كما ينطلق من ضرورة الاستقلال العلمي للموضوع بأن يكون علماً قائماً بذاته مثل باقي العلوم»،⁽¹⁾ فكان تعريفه الذي توصل إليه مصاغاً في العبارة التالية: هو «علم يحدد مصادر التفسير لكتاب الله تعالى، ويضع قواعده، ويحدد شروط المفسر لبيان الطريقة المثلى في التفسير وفقاً لمقاصد المفسر»،⁽²⁾ وأما الدكتور الطيار فقد قام بضبط موضوعات العلم الثلاث التي اعتبرها "صلب العلم"، فذكر أن تحرير تعريف لعلم أصول التفسير يقتضي من الباحثين تعريف "مصطلح التفسير" تعريفاً جامعاً مانعاً لألفاظه، وإخراج ما كان عالماً بتعريفه من مباحث علوم القرآن المختلفة، ومعرفة ماهية المفسر، ومعرفة ما اختلف فيه المفسرون، وأكد أن هذا المنحى هو الذي ينبغي أن تتجه أنظار الباحثين إليه، يقول الدكتور الطيار: «فإذا تبين أن التفسير هو: بيان معاني القرآن العظيم، وأن المفسر: هو المبيّن لمعاني القرآن، أمكن القول أن أصول التفسير هي: أصول فهم معاني القرآن، ولما كان فهم المعنى قد يقع فيه الاختلاف احتاج من يريد دراسة أصول التفسير إلى معرفة الاختلاف: أسبابه وأنواعه وطريقة التعامل معه، وكذا لما كان له مصادر يصدر عنها، فإن دارس أصول التفسير يحتاج إلى معرفة تلك المصادر التي ينبغي أن يرجع إليها المفسر لكلام الله تعالى: ويمكن القول أن: أصول التفسير: هي الأسس العلمية التي يرجع إليها المفسر حال بيانه لمعاني القرآن، وتحريره للاختلاف فيه»،⁽³⁾ وبناء على ما سبق عرضه ومناقشته من تعريفات، وبيان مقدار قربها وبعدها عن التعريف الاصطلاحي المراد صياغته لعلم أصول التفسير، يمكن القول أن

(1) ابن حماد، أصول التفسير محاولة في البناء، ص 52.

(2) نفسه، ص 53.

(3) الطيار، التحرير في أصول التفسير، ص 16، 17.

تعريفه لا ينبغي أن تخرج مفرداته عما يشير إلى موضوعات العلم الرئيسية، ووظيفته التي أنيطت به، وأن لا يغفل عن إيضاح صفات متعاطي التفسير، وطريقة ممارسته له، والموقف الحاصل من الخلاف في التفسير، ومنه فإنه بالإضافة إلى التنويه بتعريف كل من الدكتور مولاي عمر بن حماد، ومساعد الطيار، وغيرهما، يمكن صياغة تعريف علم أصول التفسير بأنه:

مجموع المصادر والقواعد التي يعول عليها المفسر لبيان مراد الله عز وجل من كلامه، والتمييز بين الأقوال المختلفة فيه.

المطلب الثاني: أهمية أصول التفسير.

أصول التفسير من أجلّ وأنفع علوم القرآن التي ينبغي أن تتوجه إليها أنظار الباحثين والعلماء بالعبادة في هذه الأزمنة بسبب ما يعيشه المسلمون من تيه وبعد عن قيادة البشرية نتيجة إعراضهم عن القرآن الكريم قراءة، وتدبرا، واستنباطا، وعملا، ولما ورثوه من تفاسير تحوي أقوالا ضعيفة بل بعيدة عن مراد الله عز وجل من كلامه، أثرت في تصورات الكثير منهم، وبسبب ما ظهر وانتشر من قراءات حديثة لنصوص الوحي عبثت بالمراد من إنزال القرآن الكريم، فهذه المجالات الثلاث الرئيسية وغيرها، كانت ميدانا لعلم أصول التفسير الذي أرسى الباحثون قواعده لترشيد الأفهام، وتسهيل الاستنباط، والقضاء أو التقليل من الخلافات والاضطرابات الحاصلة في حقل التفسير، وردا لشبهات وتأويلات الحدائثين وغيرهم، وفي هذا المبحث بيان لأهمية أصول التفسير، ودورها في ضبط العملية التفسيرية من حيث ترشيدها للممارسة التفسيرية ضبطا للمعنى، وإيضاحا لأهميته في الترجيح بين أقوال المفسرين المختلفة، ومواجهة لنظريات التأويل الحدائثية وتفنيدها، وذلك وفق الفروع الآتية:

الفرع الأول: دور أصول التفسير في ترشيد الممارسة التفسيرية.

تنافس العلماء في خدمة كتاب الله تعالى، فكان تفسيره شغلهم الشاغل، فظهرت تفاسير كثيرة رام أصحابها بيان ما أشكل معناه، وصعب عن الفهم مغزاه، إلا أنهم سلكوا لتحقيق ذلك طرائق قددا خدمت بالدرجة الأولى العمل التفسيري، وفي أحيان كثيرة اتجاهات

المفسرين، وعبرت عن آراء لا صلة لها بمقصود القرآن، مما استدعى وضع أصول وقواعد تعصم المفسر من الزلل، وتعيّنه على الفهم الصحيح للقرآن الكريم، يقول الإمام ابن القيم في كتابه الروح: «... بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد، وهل أوقع القدرية، والمرجئة والخارج، والمعتزلة، والجهمية، والروافض، وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام، والذي فهمه الصحابة رضي الله عنهم، ومن تبعهم عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فمهجور لا يلتفت إليه ولا يرفع هؤلاء به رأساً»،⁽¹⁾ فعدم النقيّد بمصادر التفسير وغيرها من مسائل أصول التفسير المعتمدة عند السلف أوجد أقوالاً، وأحدث أفهاماً في التفسير مصادمة لأقوال السابقين، فوضع العلماء لتفادي ذلك ضوابط، وقواعد تحول دون تحريف النصوص وليّ أعناقها، تقف في وجه هذا السيل المتراكم من التأويلات التي أفرزتها العقول بدعوى تفسير كتاب الله عز وجل، وإلى هذه الانحرافات في التفسير أشار الدكتور لطفي الصباغ بقوله: «وإنني أذكر أنني وقفت على كتاب يورد آيات من القرآن، ثم يذكر استدلال الفرق والطوائف من هذه الآيات ما يتفق ومذهبها، وهذا يدل على أن الأهواء إذا استحكمت جاءت بالغيرب العجيب»،⁽²⁾ وقد حكى الشاطبي الأمر نفسه عن بعض المتقدمين حيث قال: «وحكى القتيبي عنه أي عبيد الله بن الحسن العنبري أنه كان يقول: إن القرآن يدل على الاختلاف فالقول بالقدر صحيح وله أصل في الكتاب، والقول بالإجبار صحيح وله أصل في الكتاب، ومن قال بهذا فهو مصيب لأن الآية ربما دلت على وجهين مختلفين»،⁽³⁾ وهذا الصنيع سببه الإعراض عن طريق الراسخين في العلم المتبعين لسبيل المرسلين، وانصرافهم إلى ما تمليه عليهم الرغبات والأهواء، وعمدتهم في ذلك لي

(1) ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أيوب، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة والآثار وأقوال العلماء، تحقيق: محمد اسكندر بلدا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982، ص87، 88.

(2) الصباغ، بحوث في أصول التفسير، ص49.

(3) الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الاعتصام، دار أشريفة، (د.ط.)، (د.ت.)، ج1، ص108.

عق الآية، والاعتماد على المغالطة، وإغفال السياق، وأسباب النزول، وغيرها من الوسائل التي هي أمارات على الفهم الصحيح.

وفي السياق نفسه يقول الباحث محمد البوسيفي: « وإيجاد علم أصول التفسير يكفينا همّ العبث بالنصوص الشرعية وليّ أعناقها، كما يضبط لنا عملية الفهم عن الله تعالى، واستنباط الأحكام الشرعية من مظانها، بل يكون قانونا محكما فيما يسمى مقاصد الشريعة، ذلك أن القصد يفهم من اللفظ، ومن النص الشرعي، فيجيبنا علم أصول التفسير عن السؤال العلمي: كيف ذلك هذا اللفظ أو هذا النص على هذا المعنى أو هذا الحكم؟، وقس ذلك على القضايا والمستجدات الطارئة على الفكر الإسلامي اليوم، كمسألة السنن التاريخية والاجتماعية في القرآن الكريم، وقضايا التشريع الجنائي، والنوازل الفقهية في الطب وغيره»،⁽¹⁾ ففي ظل تطور العلوم، واتساع مجالات المعرفة المختلفة المشارب، ومع الحاجة الماسة إلى عرضها على نصوص الوحي لبيان حكمها الشرعي، وتقاديا لما ينتج من فوضى في الفهم، وتفرقا بين الأقوال المعتمدة، وغيرها مما لا سند له؛ أصبح الأمر لا يحتاج إلى مزيد انتظار لوضع أسس وقواعد تضبط فهم المفسرين لكتاب الله تعالى، وجعلها بمثابة قانون محكم في فهم النص الشرعي.

الفرع الثاني: دور أصول التفسير في الترجيح بين أقوال المفسرين.

المتأمل في التفاسير المختلفة يلحظ كثرة الأقاويل المنقولة، أو المستنبطة على حد سواء، وصار للآية الواحدة أقوال متعددة، وفي أحيان كثيرة متباينة، مما جعل الوصول إلى المعنى المراد شاقا على المتخصص فضلا عن غيره، ولتلافي هذا الاختلاف، والتمييز بين الغث والسمين من الأقوال، وترجيح ما يتوافق والأصول الشرعية المعتمدة في فهم النصوص واعتبار سلامة الأقوال من الغلط، كان لزاما على العلماء استنباط قواعد، ووضع أصول تعين المفسر على فهم القرآن، ومعرفة الطرق السليمة لاستنباط معانيه، والترجيح بين الأقوال

(1) البوسيفي محمد، الحاجة إلى علم أصول التفسير، جريدة المحجة، bouyesfy.wordpress.com، 11-06-

لبيان الراجح من المرجوح، وتنقية التفاسير من الأقوال الشاذة، والمنكرة التي شوهت جمال القرآن، يقول الدكتور الحربي: «فكان تخلية كتب التفسير من كل دخيل علق بها، وتجريدها من الآراء العقدية الفاسدة ضرورة ملحة لا غنى لأمة الإسلام عنها؛ لتأخذ كتاب الله نبعا صافيا وموردا زلالا»،⁽¹⁾ ويبين أحمد بن تيمية أهمية وضع أصول كلية يفيء إليها المفسر بقوله: «لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية تُرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم». ⁽²⁾

ولا يمكن رد الجزئيات المتعلقة بالتفسير إلى أصولها الكلية إلا بإعمال قواعد التفسير والترجيح، والالتزام بأصول التفسير المقررة في مظانها، صيانة لكتاب الله من تقول المتقولين، وتأويل الجاهلين، تقول الدكتورة عبير النعيم: «ومعلوم أن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبيانات، من خلالها نعرف أصح الأقوال وأولها بالقبول في تفسير كتاب الله تعالى». ⁽³⁾

وفي خضم الجهود المبذولة للتأصيل لعلم أصول التفسير وجمع مسائله، وضع العلماء قواعد وضوابط يندفع بها الإشكال الوارد في التفاسير، ويُخلى التفاسير من الآراء الشاذة والتأويلات المستكرهة، وصنّفوا مصنّفات عديدة مما له كبير الأثر في تنقية طريقة التفسير، وبعض التفاسير مما علق بها من أقوال شاذة، ومن كل دخيل يحول دون المعنى المراد من الآية، وبهذا تظهر أهمية أصول التفسير ودوره في الترجيح بين أقوال المفسرين.

(1) الحربي حسين بن علي بن حسين، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، راجعه وقدم له: مناع القطان، دار القاسم، الرياض، ط1، 1996، ج1، ص10.

(2) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم بمساعدة ابنه محمد، أشرف على الطباعة: المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، الرباط، المغرب، (د.ط)، (د.ت)، ج19، ص203.

(3) عبير بنت عبد الله النعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير التنوير دراسة تأصيلية تطبيقية، تقديم فهد الرومي، دار التدمرية، الرياض، ط1، 2015، ص7.

الفرع الثالث: أصول التفسير والقراءات المعاصرة للقرآن.

على الرغم من أن المفسرين بذلوا أقصى جهدهم في فهم القرآن، وتفسيره، واستنباط ما يحويه من الأحكام، والشرائع، والأخلاق، والعلوم المختلفة، ودونوا ذلك في التفاسير التي بين أيدينا، وأبانوا فيها عن مقدرة عجيبة في التعامل مع الوحي المنزل، وفق قواعد وأصول منضبطة، إلا أن تأثر بعضهم بالمعارف العلمية المختلفة المشارب السائدة في عصرهم، جعل بعض التفاسير خادمة لمذاهب عقديّة مختلفة، وأدى ذلك إلى إبعاد التفسير عن تحقيق مقاصد القرآن وغاياته لدى الكثير منهم كما هو واضح في بعض التفاسير، وفي هذا العصر ظهرت مذاهب مختلفة المشارب والمصادر، ونظريات فلسفية هدامة كالمادية التاريخية،⁽¹⁾ والأنثروبولوجيا.⁽²⁾

بالإضافة إلى كل من الإيستمولوجيا،⁽³⁾ واللسانيات المعاصرة،⁽⁴⁾ وغيرها، التي حمل لواءها من تبني المذهب الحدائي،⁽¹⁾ ومن على شاكلتهم أو تأثر بهم « متخذين منها أدوات لهم

(1) المادية التاريخية: وضع قواعدها ماركس وأنجلز، وهو مصطلح يقوم على إرجاع الدولة إلى المجتمع المدني، وعلى إرجاع الفكر إلى المادة، وإلى قلب روابط السببية، وبناء على هذا القلب أنشأ أصحابها علما تاريخيا يفسر أحداث التاريخ على أساس العوامل المادية وحدها. ينظر الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1999، ص47.

(2) الأنثروبولوجيا: كلمة إنجليزية مشتقة من الأصل اليوناني المكون من المقطعين: أنثروبوس، ومعناه الإنسان، ولوجوس ومعناه: علم، وبذلك يصبح معنى الأنثروبولوجيا من حيث اللفظ "علم الإنسان" أي العلم الذي يدرس الإنسان. (Nichoison ; 1968 ; p ; 1)، ولذلك تعرف الأنثروبولوجيا بأنها العلم الذي يدرس الإنسان ... معتمدا على تطوره عبر التاريخ الإنساني الطويل. ينظر عيسى الشماس، مدخل إلى علم الإنسان، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (د.ط.)، 2004، ص13، 14.

(3) الإيستمولوجيا: لفظ مركب من لفظين: أحدهما إبستما (Episte)، وهو العلم، والآخر (Logos)، وهو النظرية أو الدراسة، فمعنى الإيستمولوجيا إذن نظرية العلوم، أعني دراسة مبادئ العلوم، وفرضياتها، ونتائجها، دراسة انتقادية توصل إلى إبراز أصلها المنطقي، وقيمتها الموضوعية. ينظر صليبيبا، المعجم الفلسفي، ج1، ص33.

(4) اللسانيات المعاصرة: تعتبر اللسانيات المحطة الثالثة من المحطات التي عرفها تاريخ الظاهرة اللغوية، أما الأولى فهي القواعد، وهي المحطة التي تأسست قديما من طرف الإغريق، وأما الثانية فقد مثلتها الفلولوجيا، وقد حدد مقابل هذه الكلمة في العربية فقه اللغة، ففي معجم أكسفورد حددت هذه الكلمة بفقه اللغة أو علم تطور اللغة ... وقد أدى استمرار البحث اللغوي وتطوره إلى تأسيس محطة لغوية ثالثة وهي اللسانيات، ويقصد بها الدراسة العلمية للغة الإنسانية، وقد صارت البحوث اللغوية الحديثة كلها تصب في مصب اللسانيات، وهذا ما أدى إلى بروز رؤى تنادي بضرورة تطبيق الدراسات

ومناهج في فهم القرآن الكريم، متوسلين بذلك إلى أقوال لم يعهد المسلمون مثلها من قبل، كالقول بتاريخية القرآن، وأنه ذو بنية أسطورية متعالية، وأن المصحف الذي بين أيدينا هو نتاج ظروف سياسية، وتاريخية معينة، إلى غير ذلك من الأقوال»⁽²⁾.

وأمام هذه الهجمة الشرسة المنظمة على القرآن الكريم لمكانته في الأمة، اقتضى الأمر أن يزداد الاهتمام بتأصيل علم أصول التفسير، جمعا لأصوله وتمييزا لقواعده، وبيانا لباقي موضوعاته، وأصبحت الضرورة ملحة بسبب كثرة تعاطيهم للدراسات القرآنية باستخدام أدواتهم التخريبية، وفي هذا السياق يقول الباحث عبد الرحمن حلي: « وازدادت أهميته في العصر الحديث بعد شيوع ظاهرة القراءات المعاصرة، والنظريات التأويلية الحديثة التي اقتحم بها الباحثون الحدائثون النص القرآني، وغدا موضوعا للتجريب، والمقاربة التأويلية المفتوحة التي تسعى إلى تفكيك تقليد معرفي في التفسير استمر قرونا، فلجأت الجامعات الإسلامية إلى مواجهة هذه القراءات المعاصرة بمواقف متفاوتة ... وكان من نماذج هذه الاستجابة إحياء سؤال علم التفسير وأصوله من جديد، وإعادة طرحه كعلم من حقه أن يستقل عن العلوم الأخرى كنظرية في التأويل»⁽³⁾.

وبهذه الأدوار الرئيسة الثلاثة وغيرها تظهر أهمية العناية بأصول التفسير، واستنباط قواعده التفسيرية والترجيحية من مظانها، وبيان الأحق بممارسة التفسير، منعا من أن يُعبث

اللسانية والمناهج اللسانية [النصوص المقدسة]، وانتقلت هذه الرؤى إلى العرب عن طريق الحدائثيين، ينظر العمري مرزوق، إشكالية تاريخية النص الديني، دار الأمان، الرباط، ط1، 2012، ص243-247.

(1) الحداثة: مذهب فكري أدبي علماني، بني على أفكار وعقائد غربية خالصة مثل الماركسية والوجودية والفريويديّة والداروينية، وأفاد من المذاهب الفلسفية والأدبية التي سبقتة مثل السريالية والرمزية... وغيرها، وتهدف الحداثة إلى إلغاء مصادر الدين، وما صدر عنها من عقيدة وشريعة وتحطيم كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية بحجة أنها قديمة، و موروث لتبني حياة الإباحية والفوضى والغموض وعدم المنطق والغرائز الحيوانية وذلك باسم الحرية، والنفاد إلى أعماق الحياة، والحداثة خلاصة مذاهب خطيرة ملحدة ... وهي إفراز طبيعي لعزل الدين عن الدولة في المجتمع. ينظر علوي عبد القادر سقاف، موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة، الدرر السنية www.dorar.net.

(2) الجلاي مفتاح، الحدائثون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة والقرآن الكريم، دراسة نقدية، دار النهضة، دمشق، سوريا ط1، 2007، ص8.

(3) حلي عبد الرحمن، قواعد التفسير النشأة والتطور والصلة بالعلوم الأخرى، مجلة التفاهم، العدد: 45، 2014، ص106.

بالنصوص الشرعية، وتُلوى أعناقها كما هو الحال عند الحداثيين ومن شابههم، وتكون عصمة للمفسر من الخطأ، بحيث تكون مرجعا عاما، وقانونا محكما يضبط الممارسة التفسيرية، هذه أهم الجوانب التي تظهر فيها أهمية أصول التفسير.

المطلب الثالث: علاقة أصول التفسير بالعلوم ذات الصلة بالقرآن.

القرآن الكريم تضمّن من العلوم ما لا يمكن عده أو حصره، وقد جمع العلماء منها أنواع كثيرة، ودوّنوا كتباً عديدة أودعوها تفاصيل ما استنبط منه، إلا أنهم اختلفوا في تصنيف هذه العلوم من حيث علاقتها بتفسير القرآن، وتباينت تعريفاتهم لهذه العلوم تبعاً لوظيفتها، وفي هذا المطلب بيان للعلاقة بين أصول التفسير باعتباره السياج النظري للعملية التفسيرية وبعض علوم القرآن المعينة على فهم كتاب الله، إظهاراً لمفهومه، وبيانا لموقعه منها، وذلك وفق الفروع الآتية.

الفرع الأول: علاقة أصول التفسير بعلوم القرآن.

لغرض توضيح العلاقة بين مصطلحي أصول التفسير وعلوم القرآن اقتضى الأمر البدء ببيان مفهوم مصطلح علوم القرآن في المسيرة العلمية لدى العلماء في القديم والحديث؛ ليتسنى للباحثين الوقوف على المقصود من أصول التفسير إذا ما ذكر معها، وذلك باعتبار أهميته في الساحة التفسيرية، وتحديد وظيفته، وتفصيل ذلك في ما يلي:

أولاً: علوم القرآن عند المتقدمين .

تباين مفهوم مصطلح "علوم القرآن" عند المتقدمين والمتأخرين، فقد أطلقه المتقدمون على مجموع العلوم المستفادة من القرآن الكريم فهما واستنباطاً، كما هو واضح في قول الدكتور أحمد بن أحمد شرشال، حيث صرح أنّ: «كل علم فهم من القرآن فهو من علومه، لأنه مصدره فينسب إليه... والمتقدمون يطلقون اسم علوم القرآن على تفسير القرآن، كما فعل محمد بن خلف المرزبان بن بسام،⁽¹⁾ المتوفى سنة ثلاثمائة وتسعة (ت:309هـ)، حيث سمى

(1) هو محمد بن خلف بن المرزبان بن بسام، أبو بكر الأجرى المحولي، كان أخبارياً مصنفاً، حسن التأليف من مصنفاته: "الحاوي في علوم القرآن"، و"الحماسة"، و"أخبار الشعراء"، كانت وفاته سنة تسع وثلاثمائة، ينظر وليد بن أحمد الحسين

تفسيره "الحاوي في علوم القرآن"، وأبو الحسن الأشعري⁽¹⁾ (ت:260هـ) سمي تفسيره: "المختزن في علوم القرآن"، ومحمد بن علي الأدفوي⁽²⁾ (ت:388هـ) سمي تفسيره: "الاستغناء في علوم القرآن"، وإلى وقت متأخر لا يزال العلماء يطلقون علوم القرآن على تفاسيرهم فهذا الإمام المفسر ابن عادل⁽³⁾ (ت:880هـ) يستعمل هذا الاسم على تفسيره، وسماه "اللباب في علوم الكتاب"⁽⁴⁾، وهذا الإطلاق لا يتناسب وما جرى عليه عرف المتأخرين، بل ذلك يؤدي إلى الخلط بين ما يُعدّ من تفسير القرآن باعتباره الهدف المقصود تحصيله من التفسير، وبين الوسائل المعينة على ذلك، وفي بيان معناه لدى المتأخرين ما يزيح ما أكتفه من غموض.

ثانياً: علوم القرآن عند المتأخرين.

تأسى المتأخرون بالدراسات الحديثة حيث « أطلقوا مصطلح "علوم القرآن" على جملة من الأبحاث التي تساعد على فهم القرآن وهي قريبة من أصول التفسير»⁽⁵⁾ ولم يميزوا بينه وبين مصطلح أصول التفسير، بل منهم من يرى أنهما مصطلحان لمسمى واحد، وبالتأمل فيما كتبه المتقدمون، ومن جاء بعدهم من المتأخرين يمكن أن ندرك أن سبب هذا التباين في المفهوم، والتصنيف يكمن في التداخل بين هذه العلوم لارتباطها بالقرآن الكريم، واختلاف

الزبيري، وآخرون، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط1، 2003، ج3، ص2079، 2080.

(1) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر، ينتهي نسبه إلى الصحابي أبي موسى الأشعري، كان عجيب في الذكاء وقوة الفهم، وله أشياء حسنة وتصانيف جمة تقضي له بسعة العلم... مرّ في حياته بأطوار، منها ما اتفق عليه بين العلماء والمترجمين، ومنها ما وقع حوله خلاف، صاحب التصانيف في الكلام والأصول، منها كتابه "المختزن في علوم القرآن"، توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة هجرية. ينظر وليد بن أحمد وآخرون، الموسوعة الميسرة، ج3، ص1568.

(2) هو محمد بن علي بن أحمد المصري النحوي، اللغوي، المفسر، المقرئ، انفرد بالإمامة، وحسن اطلاعه وتمكنه من علم العربية، وبصره بالمعاني انتهى، وقال الذهبي في علوم القرآن، من مصنفاته " تفسير القرآن" في مائة وعشرين مجلدة، و"الاستغناء في علوم القرآن"، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، ينظر وليد بن أحمد وآخرون، الموسوعة الميسرة، ج3، ص2239.

(3) هو أبو حفص عمر بن علي بن سراج الدين صاحب التفسير الكبير اللباب في علوم القرآن، قال صاحب الأزهار الطيبة النشر: له حاشية على المحرر في الفقه... توفي سنة 880هـ، ينظر خير الدين الزركلي، الأعلام، ج5، ص58.

(4) شرشال أحمد بن أحمد، التفسير وأثره في بناء الشخصية واتزانها، دار ابن الحفصي، الجزائر، ط1، 2011، ص79.

(5) نفسه، ص80.

نظرتهم إليها من نواحيها العديدة، وقد أدرك الدكتور الطيار أنّ تصنيف هذه المباحث وفق ترتيب يبيّن مصدرها ووظيفتها، يزيح ذلك التداخل الحاصل بينها من الأهمية بمكان، يقول: «والنظر في عناوين هذه الكتب [مراده الكتب التي سبق وأن ذكرها في معرض تقسيمه للمصنفات المتعلقة بالقرآن وتفسيره] يدل على تداخل بين العلم العام (علوم القرآن) والعلم الجزئي منه (علم التفسير)، وسبب ذلك أن كتب التفسير هي المحل الأوسع لتطبيقات مسائل علوم القرآن، ولا يلزم من ذكرها في كتب التفسير أن تكون من صلبه، وقد جاء ذكرها في كتب التفسير وعلوم القرآن بسبب اشتراكهما في المحور الذي يدرس، وهو القرآن الكريم، فعلم "علوم القرآن" يتحدث عن علومه المستتبطة منه والخادمة له، وعلم "تفسير القرآن" يتحدث عن بيانه وكشف معانيه». (1)

وعلوم القرآن باعتبارها "علمًا" على جملة من المباحث المعينة في الجملة على فهم القرآن، أوالمستتبطة منه، ظهر الاهتمام بجمعها وتصنيفها من حيث حاجة المفسرين إليها لدى الباحثين المتأخرين، ويعتبر الزرقاني من أوائل من وضع تعريفًا له، ثم تبعه كل من الأستاذ مناع القطان، والدكتور فاروق حمادة وغيرهم، فالزرقاني عرفها بقوله: «يمكن أن نعرفه بأنه: مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله وترتيبه وجمعه وكتابته وقراءته وإعجازه وناسخه ومنسوخه ودفع الشبه عنه ونحو ذلك»، (2) وهو بتعريفه أزال الكثير من الغموض الذي اكتف هذه العلوم وبيّن أنها تتعلق بالقرآن من نواح عديدة ومختلفة .

وأما الأستاذ مناع القطان فقد ذهب في تعريفه إلى التصريح بإطلاق "أصول التفسير" على هذه المباحث، وعلل ذلك بكونه يتناول المباحث التي لا بد للمفسر من معرفتها مما يوميء إلى ضرورة دراستها لغرض التأصيل للعلم، فكان تعريفه له، والمراد به عنده أنه: «العلم الذي يتناول الأبحاث المتعلقة بالقرآن من حيث معرفة أسباب نزوله، وجمع القرآن وترتيبه، ومعرفة

(1) الطيار مساعد بن سليمان، أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط2، 1423هـ، ص22، 23.

(2) الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1995، ج1، ص27.

المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، إلى غير ذلك مما له صلة بالقرآن وقد يسمى هذا العلم بأصول التفسير، لأنه يتناول المباحث التي لا بد للمفسر من معرفتها للاستناد إليها في تفسير القرآن»،⁽¹⁾ ويرى الدكتور فاروق حمادة أن: «علوم القرآن تطلق في الاصطلاح على مجموعة من العلوم التي تستند إلى القرآن الكريم، وتسهل للباحث فهمه على الوجه الصحيح، وتكشف له أسراره ومعانيه»،⁽²⁾ وفي تعريفه كذلك ما يرشد إلى عدم التفريق بين المصطلحين، وأن من علوم القرآن ما يستند إليه، ومنها ما يعين على الفهم ويسهل العمل التفسيري على المفسر.

ثالثاً: ارتباط أصول التفسير بعلوم القرآن.

إن النظر فيما ذكر عن علوم القرآن من توضيحات من زاوية تعلقها بكتاب الله، وما تبين من ارتباط وثيق الصلة بينها، حتى لقد أطلق بعضهم "أصول التفسير" على كل مباحث علوم القرآن، يمكن القول أن علاقة "علوم القرآن" بأصول التفسير هي علاقة الكل بالجزء لا يمكن أن تتضح وتتميز إلا بدراسة كل علم على حده، فعلم أصول التفسير لم يعد خافياً على الباحثين أنه من أهم مباحث علوم القرآن التي يجب أن تفرد بالتأصيل والتحرير من جهة مباحثه ومسائله، وقد اجتهد الكثير من المتخصصين فوضعوا له تعريفات اصطلاحية تميزه عن غيره، وحددوا الأركان الأساسية له، فقد عرّفه الطيار مميّزاً له عن غيره بأنه: «الأسس والمقدمات العلمية التي تعين في فهم التفسير، وما يقع فيه من الاختلاف، وكيفية التعامل معه»،⁽³⁾ فما كان من علوم القرآن يحتاج إليه من يريد تعلم التفسير وممارسته فهو من علم أصول التفسير، وما سوى ذلك من المباحث فإن لها وظائف أخرى، يقول الدكتور الطيار شارحاً العلاقة بين العلمين: «والنظر في تحديد المعلومة من علوم القرآن، وجعلها من أصول

(1) القطان مناع، مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط7، (د.ت)، ص11.

(2) حمادة فاروق، مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، ط1، 1399هـ، ص5.

(3) الطيار، فصول في أصول التفسير، ص11.

التفسير مرتبط بإفادتها في التفسير من عدمها، وعلوم القرآن من هذه الجهة على قسمين: علم لا تفيد معرفته ولا علاقة له بالتفسير، كعد الآي.

وعلم له علاقة بالتفسير، ويستفيد المفسر منه، وتختلف استفادة المفسر منه بحسب نوع العلم، فعلم الناسخ والمنسوخ مما يحتاج المفسر معرفته بتفاصيله في الآيات، لكنه ليس بحاجة إلى معرفة توجيه جميع وجوه القراءات من الأداء وغيرها، إنما هو بحاجة إلى توجيه ما يختلف به المعنى»،⁽¹⁾ وهذا الأخير أي: علم أصول التفسير هو محل الدراسات المعاصرة من حيث وضع أسس بنائه وتحليل مسائله وتأصيله.

وتحصل من كل ما سبق ذكره أن أصول التفسير جزء من علوم القرآن، وأنه يعد من أهم مباحثه التي يحتاجها المفسر، لتكفله بأهم جوانبه، وهو جانب البيان، والتوضيح لما خفي وأشكل من معانيه في صورته العملية.

الفرع الثاني: علاقة أصول التفسير بعلم التفسير.

قبل التطرق إلى العلاقة بين أصول التفسير وعلم التفسير، فإنه من الأهمية بمكان توضيح المراد من التفسير وعلم التفسير، وبيان الفرق بينهما، لارتباط ضبط موضوعات علم أصول التفسير بتعريف التفسير وعلمه، تجنباً لما ينتج من تداخل بين مباحث علوم القرآن يحول دون الاستفادة العملية السليمة، وتسهيلاً لتوظيفها - بعد التمييز بينها - في الممارسة العملية للتفسير، اقتضى الأمر ذكر الفرق بين علم التفسير والتفسير.

أولاً: الفرق بين التفسير وعلم التفسير.

بالتمعن في المؤلفات التي اعتنت بوضع مفاهيم لمصطلح التفسير تبين أن هناك منحنيين نحاهما واضعو التعريف، الأول منها: نظر إلى التفسير على أنه ممارسة عملية يلتزم المفسر فيها بقواعد وأصول يكشف من خلالها المعنى الغامض ويبينه، كما هو واضح في

(1) الطيار مساعد بن سليمان، مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، دار المحدث، الرياض، ط1، 1425هـ، ص33.

العديد من تعريفات بعض العلماء، نجد ذلك عند كل من ابن جزي الغرناطي⁽¹⁾ (ت:716هـ)، والكافجي⁽²⁾ (ت:879هـ). والجرجاني⁽³⁾ (ت:816هـ)، وغيرهم من المتقدمين، والأمر نفسه عند الكثير من المعاصرين ممن له عناية بضبط مسائل أصول التفسير وتحريها، ومن أبرزهم مناع القطان، و ابن عثيمين، ومساعد الطيار، حيث عرفوا التفسير بأنه: « بيان معاني كلام الله»⁽⁴⁾، وأكد مساعد الطيار أن: « عدم الاتفاق على تعريف التفسير، كان له أثر في النظر إلى عدد من المسائل»⁽⁵⁾.

المنحى الثاني: اعتبر التفسير-جملة من المباحث ذات الصلة بالتفسير، إذ أن مجموعها يشكل ما اصطلح على تسميته "بعلم التفسير"- وله تعريفات عديدة أهمها وأشملها تعريف أبي حيان الأندلسي ذكر فيه ما يندرج تحته من مباحث، وأوضح فيه أن كل مبحث له علاقة بالتفسير بحيث يستفيد منه المفسر بكيفية ما في العملية التفسيرية، فهو مما يشمله علم التفسير، وتبعه على هذا من المعاصرين الزرقاني وغيره، وقد أبان الزركشي عن ذلك في تعريفه بقوله: « هو علم نزول الآية، وسورتها، وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيبها ومدنيها ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها

(1) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، يكنى بأبي القاسم، من أهل غرناطة، كان على طريقة مثلى من العكوف على العلم، والاشتغال بالنظر والتقييد والتدوين فقيها حافظا قائما على التدريس مشاركا في فنون من العربية، وأصول وقرآيات وحديث وأدب حفظه للتفسير... من أهم مؤلفاته " تفسيره : التسهيل لعلوم التنزيل، كانت وفاته شهيدا سنة 741هـ، ينظر الداودي، طبقات المفسرين، ج2، ص85.

(2) هو محمد بن سليمان بن مسعود أبو عبد الله محي الدين، عُرف بالكافجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، كان شيخا إماما كبيرا في المعقولات كلها والكلام وأصول الفقه والنحو... والتفسير من مصنفاته " التيسير في قواعد التفسير" وغيرها، كانت وفاته سنة 899هـ، وقيل سنة 879هـ. ينظر الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير، ج3، ص2109، 2110.

(3) هو علي بن محمد بن علي، يعرف بالشريف الجرجاني، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استرياد) ودرس في شيراز، له نحو خمسين مصنفا، منها التعريفات، وحاشية على الكشاف، توفي سنة 816هـ، ينظر في ترجمته خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج5، ص7.

(4) العثيمين ، شرح أصول التفسير، ص194، ينظر الطيار، التحرير في أصول التفسير، ص15، ومناع القطان، مذكرة كتبها لطلاب الدراسات العليا، ص34.

(5) ينظر الطيار مساعد بن سليمان، جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، فاس، المغرب، 2011، ص734.

ومقيدتها، ومجملها ومفسرها، وزاد فيها قوم فقالوا: "علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدتها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها»،⁽¹⁾ وفي قوله هو "علم" يشير إلى التفسير باعتباره علماً، وبهذا البيان يتضح أن هناك فرق بين "التفسير" باعتباره ممارسة عملية لاستنباط معاني القرآن الكريم، فهو من هذه الحيثية إعمال للقواعد والأصول التي هي بمثابة الدليل إلى المعنى، وبين "علم التفسير" الذي أصبح علماً على جملة من المباحث التي لا غنى للمفسر عن استيعابها والعمل في إطارها، ومن أهمها أصول التفسير، والناسخ والمنسوخ، والوجوه والنظائر، وقواعد التفسير، ومناهج المفسرين، والتفسير الموضوعي...

ثانياً: الفرق بين أصول التفسير وعلم التفسير.

وبما سبق إيراده نستطيع بيان الصلة بين "علم التفسير" و"أصول التفسير"، فيقال: لئن كان علم التفسير بناء على تعريفه الاصطلاحي شامل لجملة من المباحث ذات الصلة بعملية التفسير، فإن علم أصول التفسير اختص بالجانب التنظيري المقرون بالعمل، فلا يخلو تعريفه عند جل العلماء من ذكر لمصطلحات كل من القواعد والأصول وفي بعضها المناهج، من ذلك قول العك: «هو مجموعة من القواعد والأصول التي تبين للمفسر طرق استخراج أسرار الكتاب الحكيم بحسب الطاقة البشرية، وتظهر مواطن العبرة من أنبائه، وتكشف مراتب الحجج والأدلة من آياته الكريمة، فعلى هذا تعين علوم التفسير على فهم معانيه وإدراك عبره وأسراره»،⁽²⁾ وقد سبقت الإشارة إلى كثير من هذه التعريفات وتم بناء على ذلك تعريفه بأنه: مجموع المصادر والقواعد التي يعول عليها المفسر لبيان مراد الله عز وجل من كلامه، والتميز بين الأقوال المختلفة فيه.

وبهذا يتبين أن: أصول التفسير جزء من علم التفسير، وأنه من أهم فروع لكونه الآلة التي بتوفرها تمارس العملية التفسيرية على وجهها الأقوم، فكل معلومة من أصول التفسير يمكن اعتبارها من علم التفسير، وليس كل معلومة من علم التفسير هي من أصول التفسير، لكون

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، ص148.

(2) العك، أصول التفسير وقواعده، ص11.

ما يشتمل عليه علم التفسير من مباحث لا يمكن صياغة قواعد وأصول من كل منها واعتبارها مصادر له، وإن كان لها تأثير في البيان من جوانب أخرى عامة.

الفرع الثالث: علاقة أصول التفسير بقواعد التفسير.

المتأمل في مؤلفات أصول وقواعد التفسير، يلحظ أن هناك تداخلا في مفهوم المصطلحين، وتمازجا واضحا في تناول مسائلهما ومواضيعهما، فكثيرا ما يطلق مصطلح قواعد التفسير على كل من الأصول والقواعد التي يستخدمها المفسر لاستنباط معاني كتاب الله عز وجل دون مراعاة للفروق بينهما، ومردّ هذا التداخل يرجع إلى التأخر الحاصل في جمع مسائل أصول التفسير وتدوينها، وعلى الرغم من الحركة العلمية النشطة في مختلف المجالات التي ساعدت على تحرير كثير من المفاهيم، وبيان حدود مصطلحاتها، والتمييز بين موضوعات العلوم المختلفة، إلا أن ذلك لم يتحقق ويتضح عند كثير من الباحثين في معرض تناولهم لأصول التفسير وقواعده، فالدكتور خالد السبت لم يراع ما بينهما من الفروق في تعريفه لقواعد التفسير، حيث عرّفها بما يتطابق وتعريف أصول التفسير، وعلل ذلك باعتباره لها علما مستقلا، وتحدث عنها كفن مستقل⁽¹⁾ وتبعه الدكتور محمد مغربي، فأورد تعريفه- تعريف السبت- ضمن تعريفات أصول التفسير التي استدرك عليها في بحثه⁽²⁾ وهو ما يؤكد أن فكرة عدم التمييز هي السائدة، وأن الخلاف لا زال قائما حول مفهوم المصطلحين، على الرغم من اتضاح الرؤية لدى كثير من الباحثين، وصرحوا في أبحاثهم أن قواعد التفسير جزء من أصول التفسير، يقول الطيار: « جعل جماعة من المعاصرين قواعد التفسير جزء من أصول التفسير، وقد يقع اشتباه بينهما لتقارب معنيهما في اللغة ... لكن التقارب بين المعنيين لا يعني ترادفهما من كل وجه، وأيا ما كان الأمر،

(1) ابن حماد، أصول التفسير محاولة في البناء، ص54.

(2) مغربي، علم أصول التفسير دراسة في المصطلح ومناهج البحث فيه، ص61.

فقد سار بعض المعاصرين على أن قواعد التفسير جزء من أصول التفسير وهو الصواب»⁽¹⁾.

ومما يؤكد هذا الرأي أفراد مصنفات خاصة لقواعد التفسير، خادمة للجانب التطبيقي للتفسير، منظره له كما هو الشأن في العلوم الأخرى، فكثرت الدراسات عنها من زوايا عديدة تميزا لها عن باقي مباحث أصول التفسير لأهميتها، ويمكن حصر العلاقة بينهما بعدما اتضح التباين الحاصل بينهما وفق مسارين أو نظرين:

- **النظر الأول:** تقسيم علم أصول التفسير إلى مباحث وأصول كلية، وإدراج القواعد التفسيرية المتعلقة بكل أصل تحته، وهذا الذي سار عليه المفسرون في ممارستهم للتفسير، يقول الدكتور هشام مؤمني في معرض ذكره للفرق بين أصول التفسير وقواعده «أن أصول التفسير هو جملة من الأبحاث العامة التي لها صلة بتفسير القرآن، وتعلق بمعانيه، وإسهام في تعيين ما يصح منه وما لا يصح، سواء أكان من المنقول أو من المعقول... وأما قواعد التفسير فهي جزء تتضمنه تلك الأبحاث على وجهين فيما أرى: الأول: أن يكون تحت كل مبحث من مباحث أصول التفسير فصل يقعد القواعد التفسيرية التي ينتمي إليها...»

- **النظر الثاني:** أن يخصص مبحثا بعينه لهذه القواعد، جمعا وإحصاء، وتقسима، ودراسة، تراعى فيه الضوابط العلمية والمنهجية والفنية المميزة لها⁽²⁾، وهذا الذي ذكره هشام مؤمني يتوافق مع تقسيم كل من العلامتين الزركشي والسيوطي، ومع ما قرره العلماء من مصادر ضرورية للناظر في التفسير، حيث ورد عنهما تقسيم أصول التفسير إلى أصول كبرى، أسموها "أمهات مآخذ التفسير" نقلها السيوطي عنه، قائلا: «وقال الزركشي في البرهان: للناظر في القرآن لطالب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثاني: الأخذ بقول الصحابي، والثالث: الأخذ بمطلق اللغة، والرابع:

(1) الطيار، بحوث محكمة في علوم القرآن وأصول التفسير، ص111.

(2) مؤمني هشام، مفهوم قواعد التفسير وعلاقتها بعلوم القرآن، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، فاس، أبريل، 2015، ص196، 197.

التفسير بالمقتضي من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع»،⁽¹⁾ وأضاف ابن تيمية وغيره تفسير القرآن بالقرآن، وهي عنده من أحسن الطرق المستعملة في التفسير، وأطلق كل من صنف في أصول التفسير على هذه المآخذ والطرق مصطلح "مصادر التفسير" وأفردها البعض بالتصنيف، وهذه المصادر «يمكن إجمالها في أصول أربعة كلية، وهي، أولاً: الأصل القرآني، ثانياً: الأصل النقلي، ثالثاً: الأصل اللغوي، رابعاً: الأصل العقلي»،⁽²⁾ ولكل أصل من هذه الأصول الكلية قواعد تدرج تحته، ولا يتوقف الأمر عند هذه الأصول الكلية، فإن باقي مباحث ومسائل علم أصول التفسير يمكن أن يرتبط بها ما يُصنّف ضمن قواعد التفسير، وبهذا التوضيح تظهر العلاقة الوطيدة بين أصول التفسير وقواعده ويعلم حدود كل منها.

الفرع الرابع: علاقة أصول التفسير بمناهج المفسرين.

من الدراسات المعاصرة التي تعنى بالتفسير والمفسرين ما اصطلح على تسميته "بمناهج المفسرين"، ولكون الاطلاع عليها وبيان مفهومها وعلاقتها بعلم أصول التفسير مما يعين على تجلية الأصول التفسيرية لدى المفسرين، ناسب دراستها من حيث تعريفها وبيان أهميتها وصلاتها بأصول التفسير، وفق العناصر التالية:

أولاً: تعريف مصطلح مناهج المفسرين في اللغة والاصطلاح.

لإيضاح وبيان المقصود من هذا المصطلح المضاف إلى كلمة المفسرين، أتعرض أولاً لتعريف كلمة "المنهج" واستعمالاتها في اللغة، ثم أردف الكلام عنها في الاصطلاح.

(1) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ص 767، 768.

(2) الكبيسي خليل، علم أصول التفسير وقواعده، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2007، ص83.

1- المنهج في اللغة.

نقل أحمد بن فارس في "المقاييس" المعاني التي اشتقت منه كلمة المنهج، فقال: « النهج: الطريق. ونهج لي الأمر: أوضحه، وهو مستقيم المنهاج، والمنهج: الطريق أيضا، والجمع: المناهج ». (1)

وذكر أبو القاسم الراغب الأصفهاني (ت: 502هـ) في "المفردات" أن لكلمة "نهج" معنيين من ذلك قوله: « النهج: الطريق الواضح، ونهج الأمر وأنهج: وضح، ومنهج الطريق ومنهاجه، قال تعالى ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]»، ومنه قولهم: نهج الثوب وأنهج بان فيه أثر البلى»، (2) وكلا المعنيين يتبين بالتمعن فيهما مدى الصلة الوثيقة بين المعنى وما استعمل فيه لغرض الوصول إلى المبتغى، وفي "اللسان": «أنهج الطريق: وضح واستبان، وصار نهجا واضحا بيّنا... والمنهاج: الطريق الواضح، واستنّهج الطريق: صار نهجا، ونهجت الطريق: أبنته وأوضحته، ونهجت الطريق سلكته، والنهج: الطريق لمستقيم»، (3) وبناء على ما ورد في المعاجم من أقوال، فإن مادة "نهج" تدل على: بيان الأمر، وأنه يعبر بها عن الطريق المستقيم الواضح المعالم، وتعني الطريق الواضحة، بالاعتبارين الحسي والمعنوي المستعمل للوصول إلى الغاية المرجوة، والهدف المتوخى تحقيقه.

2- المنهج في الاصطلاح.

توظف كلمة "المنهج" باعتبار استعمالها فيقصد بها الطريق المادي الحسي التي يسلكها الإنسان، وتطلق على الاستعمال المعنوي، ويقصد بها الخطة العلمية الموضوعية المحددة المرسومة الدقيقة، التي يتعرف عليها الباحث أو الدارس، ويقف على قواعدها وأسسها، ويلتزم

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، راجعه: أنس محمد شامي، مادة: (نهج)، ص 874.

(2) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ص 506.

(3) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، مادة: (نهج)، ج 55، ص 4554، 4555.

بها، لتكون دراسته علمية منهجية موضوعية صحيحة»،⁽¹⁾ وإذا أضيفت كلمة "المنهج" باستعمالها المعنوي إلى كلمة المفسرين، فإنه يقصد به تلك «الخطة المحددة التي وضعها المفسر عند تفسيره للقرآن الكريم، والتي انعكست على تفسيره الذي كتبه، وصارت واضحة فيه»،⁽²⁾ ولكل مفسر مجموعة من القواعد والأسس التي اعتمدها في عمله التفسيري تشكل مجموعها منهجه التفسيري، وقد تعددت مناهج المفسرين وكثرت حيث يمكن «أن نجد في التفسير الواحد عددا من المناهج في الغالب؛ وذلك لأن تصنيف تفسير من التفاسير على منهج معين لا يعني خلوها من المناهج الأخرى؛ بل هو حكم غالب على منهج المفسر، فقد يصنف على منهج الأثر وفيه الكثير من الجانب العقلي الاجتهادي، ونحو ذلك»،⁽³⁾ وتبعاً لما اختاره المفسر من أدوات منهجية متناسبة مع العلم الذي اصطبغت به التفاسير يكون ذلك من سمات المنهج الغالب عليه، والاتجاه الذي نحاه المفسر، فالتفسير اللغوي - بناء على ما سبق بيانه - منهجه، ولفقهي قواعده وأسسها المكونة لمنهجه... وهي راجعة إلى وضع المفسر واختياره لها.

ثانياً - أهمية مناهج المفسرين.

ضبط المفسر لمنهجه ينبئ عن تصور شامل، ومقدرة تامة لما سيقدم عليه من عمل بغض النظر عن سلامته أو زيغ، فكلما كانت القواعد المعتمدة، والأسس التي يسير عليها متعاطي التفسير واضحة المعالم؛ وتمكن من توظيفها على وفق ما درج عليه المفسرون كان المعنى التفسيري الذي توصل إليه قريباً من الصواب، بعيداً عن الزيغ والزلل، والتأويلات البعيدة، وإن: «مناهج المفسرين تقدم للدارس القواعد، والآداب، والضوابط

(1) الخالدي صلاح عبد الفتاح، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، دار القلم، دمشق، ط3، 2010، ص16.

(2) نفسه، ص17.

(3) طه عابدين طه حمد، التحرير في أصول التفسير، مكتبة المنتبى للنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، ط1، 2020،

والتوجيهات التي لا بد منها في عالم التفسير»،⁽¹⁾ ويمكن إجمال أهمية مراعاة المنهج واستتباط ذلك مما ذكر في النقاط التالية:

- أن التعرف على مناهج المفسرين، يقودنا إلى معرفة اتجاهاتها المتباينة، وتصنيف مدارسها وترتيبها من حيث الأهمية.

- أن التمييز بين التفاسير من حيث مناهجها تطلعنا على أسباب الاختلاف في فهم القرآن وتفسيره، ويمكن من معرفة قيمتها العلمية، ومدى إصابة المفسر للحق في أقواله⁽²⁾.

- إن ضبط المناهج يعين الباحث على استنتاج ما يمكن اعتباره من الأصول التفسيرية المشتركة التي لم يخل منها تفسير.

ثالثاً - الفرق بين مناهج المفسرين وأصول التفسير.

إن ملاحظة الفروق بين أصول التفسير، ومناهج المفسرين يعتبر من أولويات التأصيل لعلم أصول التفسير، لأن إهمال ذلك أدى إلى الخوض في العمل التفسيري دون استحضار الأصول العامة الضابطة للعمل التفسيري، وظهرت العديد من التفاسير التي ليس لها منه إلا اسمه بدعوى اتباعهم لما يرون أنه مما اختاروه منها في التفسير، يقول الدكتور عبد الرحمن حللي: «وتبرز العناية بأصول التفسير في العصر الحديث من ناحيتين، الأولى صعوبة إحاطة المفسر بالعلوم التي ذكرت كشرط للتفسير نظراً لتطور هذه العلوم واتساعها، ومن ناحية ثانية أنه عندما يتعمق الباحث بواحد من هذه العلوم يطغى على العلوم الأخرى ويترك أثره في التفسير، وهذا ما نلمسه في مناهج المفسرين المتقدمين، حتى أصبحت التفاسير تؤسم بالعلم الذي اصطبغت به أو أثر ذلك العلم فيها... وهذا وإن كان لونا من التفسير إلا أنه ليس التفسير الأمثل الذي تقتضيه الضوابط التي وضعها المفسرون، بل [قد لا] يصح واحد منها ما لم يلتزم بمقتضيات العلوم الأخرى»،⁽³⁾ وإذا اعتبرنا أن أصول التفسير

(1) الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص22.

(2) ينظر، المرجع نفسه، ص21.

(3) حللي عبد الرحمن، في نشأة أصول التفسير وصلته بالعلوم الأخرى، موقع رابطة أدباء الشام، (odabasham.ne)-

كما هو واضح في تعريفاتها الاصطلاحية "هي الأسس العلمية التي يرجع إليها المفسر حال بيانه للقرآن، وتحرير الاختلاف فيه"⁽¹⁾ فإن ما يختاره المفسر من قواعد وضوابط وفق خطة يسير عليها في عمله التفسيري إما إشارة أو ضمناً ينبغي أن يكون في دائرة الأصول التفسيرية المتفق عليها، أو المتعارف عليها ولا يطلق العنان لعقله يرسم ما يراه من المناهج، وبهذا تظهر العلاقة بين المنهج، وأصول التفسير، فأصول التفسير قواعد كلية ملزمة تتدرج تحتها جزئيات، ومنهج التفسير اختيار وانتقاء من جزئيات تلك القواعد والله أعلم.

المبحث الثاني: دراسة أصول التفسير معرفياً.

علم أصول التفسير كغيره من العلوم الخادمة للتفسير، نشأ في بداياته مقترناً بالتفسير وغيره من العلوم ذات الصلة، فكانت الإشارة إلى مسائله مبنوثة في بعض أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي أقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، وفي ثنايا كتب علوم القرآن الكريم المختلفة، فكان - صلى الله عليه وسلم - باعتباره مبيّناً لما أشكل فهمه، يرشد الصحابة إلى طرق فهم القرآن الكريم في خضم أجوبته في حياته -صلى الله عليه وسلم- وبعد وفاته اقتفى الصحابة أثره، ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم في تفسيرهم لكتاب الله عز وجل، مما أنتج العديد من الأصول والقواعد التفسيرية المبنوثة في مختلف أقوالهم في التفسير، وطرائقهم في فهم النصوص الشرعية، ولغرض الاطلاع على مبدأ ظهوره ونشأته، وبيان مراحل تطوره، و الوقوف على مصادر استمداده، اقتضى الأمر تناول ما تم ذكره من عناصر في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: نشأة أصول التفسير.

المطلب الثاني: مراحل تطوره.

المطلب الثالث: مصادر استمداده.

(1) الطيار، التحرير في أصول التفسير، ص18.

المطلب الأول: نشأة أصول التفسير.

وعى الصحابة ما سمعوه من توجيهات نبوية تفسيرية، وبلغوا ما حفظوه عنه - صلى الله عليه وسلم - لمن بعدهم، ثم جاء عصر التابعين فتكلم أئمتهم في التفسير، معتمدين على ما روي من أحاديث نبوية، وآثار الصحابة مستأنسين بأقوالهم، مجتهدين وفق ما علموه من لغة العرب، ومع ظهور أفراد تفسير القرآن بالتأليف في القرن الثاني للهجرة النبوية، بدأ المفسرون في تدوين مقدمات يشيرون فيها إلى ما يعتبر لبنات أولى لموضوعات علم أصول التفسير، ثم بدأ التفكير في إفراده بالتأليف، وفي هذا المطلب تفصيل لأهم المراحل التي تبلورت في خضمها موضوعات أصول التفسير ونشأتها، وصار علما مستقلا بمصنفات، وتأليف تعد من أهم مصادر استمداده في مختلف مسائله، وذلك وفق الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: أصول التفسير في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -.

تميز عهده صلى الله عليه وسلم بوضع اللبنة الأولى لأصول التفسير عمليا، فقد عرف التفسير - باعتباره ممارسة عملية - توجيهها نبويا، وتأصيلا عمليا من خلال ابتداء بيانه لما يرى أنه يحتاج إلى ذلك وحيا أو اجتهادا، أو إجابة وتسديدا لأفهام واستفسارات بعض الصحابة، فمن الأول ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من قوله لعائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها: « فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم »⁽¹⁾، بعد تلاوته لقوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾

[آل عمران: 07]، يقول مساعد الطيار: « وهذا الحديث تأصيل لأصول التفسير، وتأسيس لفكرة هذا العلم، لأن أصول التفسير إنما تُتَعَلَّم ليعرف القول الصواب من الخطأ والباطل، وهذا لا يتم إلا بمراحل:

الأولى: معرفة أن هذا القول صواب، وأن غيره خطأ.

(1) البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: منه آيات محكمات، حديث رقم: 4273، ج4، ص1655، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب النهي عن إتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف فيه، حديث رقم: 2665، ج4، ص2053.

الثاني: التحقق من خطأ القول المغاير للقول الصواب، والثالثة: معرفة الاحتجاج للقول الصواب، والاعتراض للقول الخطأ، والحديث يشير إلى هذه القضايا الثلاث، إذ لو كانوا يجهلون الصواب لما عرفوا المتشابه، وإذا لم يعرفوا المتشابه فلن يعرفوا كيف يحذرون أهل الزيغ؟ فهم إذن يعرفون الصواب من القول، ويعرفون المتشابه الذي يضل به أهل الزيغ، ويعرفون كيف يحذرون منهم برد أهوائهم وآرائهم، والله أعلم⁽¹⁾ وبهذه الكيفية يمكن مراعاة الكثير من الأدلة لاستنباط ما يمكن اعتباره من الخطوات العلمية والعملية التي ترسي قواعد علم أصول التفسير وقواعده وغير ذلك من مسائله المختلفة.

وهناك أحاديث⁽²⁾ كثيرة تحوي جملة من مسائل العلم، بتتبعها والغوص في معانيها، يمكن الوقوف على معالم تؤسس لعلم أصول التفسير الكلية في هذه المرحلة النبوية.

الفرع الثاني: أصول التفسير في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

في هذا العهد شرع الصحابة في تفسير كتاب الله، وتوضيح ما أشكل منه من الآيات «لا سيما وأن المجتمع الإسلامي قد تطور عما سبق، فدخل في الإسلام أبناء الأمم التي فتحت أمصارها، واختلط العرب بغيرهم، واستجدت أحداث لم تكن، والأصحاب أدرى الناس بتفسير القرآن بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولم يكونوا كلهم على مستوى عقلي واحد في القدرة على استنباط الأحكام، واستبيان الأسرار، واستجلاء دقائق المعاني»⁽³⁾ فكان اعتمادهم على القرآن الكريم تأسيساً برسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وعلى السنة النبوية، وعلى اللغة، وما أداه إليه اجتهادهم في ضوء ما استنبطوه من قواعد وأصول، وقد كانوا

(1) الطيار، جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، ص710.

(2) من أصرحها حديث ابن مسعود في استشكلهم لمعنى الظلم الوارد في قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَأْسُوا بِإِيمَانِهِمْ يُظَلَّمُوا وَإِنَّكَ لَهُمْ ءَأْمَنٌ وَهُمْ مُّهِتَدُونَ﴾ قال الصحابة: أينما لم يظلم؟ فنزلت:

﴿إِنَّ الشُّرَكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ينظر مسلم، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب: ولم يلبسوا إيمانهم بظلم، ج4،

ص1694.

(3) الكبيسي، علم التفسير أصول التفسير وقواعده، ص21.

يتمتعون بقرائح وقادة، وعقائد صافية، يظهر ذلك في أقوالهم التي أثرت عنهم، والتي يمكن اعتبارها معالم هادية لمسائل علم أصول التفسير، ومن أشهر أقوالهم في ذلك ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه حيث أرشد إلى الخطوة الأولى التي ينبغي مراعاتها قبل البدء في العمل التفسيري بقوله: «التفسير أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله»،⁽¹⁾ ففي قوله هذا وغيره من أقوال الصحابة رضي الله عنهم إشارة واضحة إلى ما يعتبر من موضوعات علم أصول التفسير، وهو ما ذكره من أقسام التفسير، ولهم أقوال كثيرة تنبئ عن مدى اهتمامهم بالتأسيس لقواعد جامعة تكون رهن إشارة من يأتي بعدهم من المفسرين.

الفرع الثالث: أصول التفسير في عهد التابعين وأتباعهم.

في هذه المرحلة تبلورت العديد من مسائل العلم بسبب كثرة من دخل في الإسلام واختلاطهم بالعرب، مما أوجد ضرورة تفسير القرآن وبيان معانيه، وإحاطة ذلك بقواعد نظرية تحول دون الخوض في التفسير لغير المؤهلين، ومما عجل بوضع هذه الأسس في هذه المرحلة ظهور الكثير من الآراء المخالفة لما عليه الصحابة والتابعون وأتباعهم وفي مقدمتهم الخوارج⁽²⁾ والشيعة⁽¹⁾، فكان علماء التابعين الذين تعلموا عن الصحابة علم التفسير يبيّنون ما

(1) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج1، ص70.

(2) مصطلح يطلق ويراد به طائفة من أهل الآراء والأهواء، لخروجهم عن الدين، وخروجهم عن خيار المسلمين، أو خروجهم على الإمام علي رضي الله عنه، واعتبر الشهرستاني أنّ كل من خرج على الإمام الحق المتفق على إمامته الشرعية خارجياً في أي زمن كان، حيث يقول: «كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان»، وزاد ابن حزم على ذلك بأن اسم الخارجي يلحق كل من أشبه الخارجين على الإمام علي، وشاركهم في آرائهم، وأضاف بعض القيود بقوله: «ومن وافق الخوارج في إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكبراء، والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبراء مخلدون في النار، وأن الإمامة جائزة في غير قريش، فهو خارجي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك فيما اختلف فيه المسلمون، فليس بخارجي». ينظر مصطفى بن محمد بن مصطفى، أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، ص89، والشهرستاني أبو الفتح محمد عبد الكريم، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، القاهرة، (د.ط)، 1988، ج1، ص114، وابن حزم، الفصل في الأهواء والملل والنحل، تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط2، 1996، ج2، ص270، وينظر ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1998، ج12، ص339.

أشكل من معاني كتاب الله وفق مناهج مستقاة من أصول وقواعد من تتلمذوا عليه من الصحابة، وظهر ما اصطلح على تسميته "مدارس التفسير"، وكان لكل مدرسة ما يمكن اعتباره نواة لأصول وقواعد تفسيرية تميزها عن غيرها، يقول ابن تيمية في مقدمته مبينا فضل بعضها، وما تميزت به عن غيرها: «وأما التفسير فأعلم الناس به أهل مكة لأنهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير وأمثالهم، وكذلك أهل الكوفة أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير، وأخذ عنه ابنه عبد الرحمن، وعبد الله بن وهب»،⁽²⁾ فهذه المدارس الثلاث جمعت الأصول العامة التي يعتمد عليه المفسرون وهي: الأثر عند أهل المدينة، والرأي الذي ظهر عند أصحاب ابن مسعود، واللغة عند أهل مكة، وقد يمكن اعتبار نشأة المدارس من الصور الأولى التي بدأ بها التأسيس لعلم أصول التفسير.

المطلب الثاني: مرحلة التطور.

نما علم أصول التفسير وتراكت مسائله، وتطور وأصبح واضح المعالم، مما حدا بثلة من العلماء إلى البدء في الكتابة فيه، وتصنيف موضوعاته، وبتتبع ما مر به العلم في هذه

(1) يقصد بهذا اللقب كل من ادعى مشايعة علي رضي الله عنه، واختص بذلك دون سائر المسلمين، وقدمه على سائر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وغير ذلك مما خالفوا فيه المسلمين، قال الإمام الأشعري: «إنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا عليا رضي الله عنه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول صلى الله عليه وسلم»، وفصل الشهرستاني ما يميزون به عن غيرهم، ويوصفون به في العهود الأخيرة بقوله: «الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نسا ووصية، إما جليا أو خفيا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، وأبتقية من عنده، وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة؛ وينتصب الإمام بنصيبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله، ويجمعهم القول بوجود التعيين، والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبار والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً؛ إلا في حالة التقية، يخالفهم بعض الزيدية في ذلك»، ينظر الأشعري علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، ص66، والشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص146، و«يبقى تعريف الشيعة مرتبطاً أساساً بأطوار نشأتهم، ومراحل تطوره العقدي، فالتشيع في العصر الأول غير التشيع فيما بعده»، ينظر مصطفى بن محمد بن مصطفى، أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، ص186.

(2) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: زرزور، ص61.

المرحلة من تطور، اتضح أنه يمكن حصر ذلك في ثلاث حالات، مرتبة وموزعة بحسب تطور العلم زمنيا كما يلي:

الأولى منها: تتمثل في ما جمع في مقدمات كتب التفسير.

والثانية: ما تم تدوينه في كتب علوم القرآن وغيرها من المصنفات المختلفة ذات الصلة بخدمة كتاب الله عز وجل.

والثالثة: تمثل التأسيس لاستقلال العلم، وذلك بالتأليف فيه تنسيقا بين موضوعاته أو أفرادها بالتأليف تأصيلا وتحريرا، وهو ما سيتم تفصيله في هذه الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: تدوين مسائل العلم في مقدمات كتب التفسير.

كان أول تدوين ضمني لمسائل علم أصول التفسير في هذه المرحلة بصورة مستقلة فيما وضعه المحققين من المفسرين في مقدمات تفاسيرهم كابن جرير وأضرابه، فقد أودعوها أصولا وقواعد تبين المنهج، والقواعد التي يجب أن يتقيد بها المفسرون صيانة لكتاب الله عز وجل من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، يقول الشيخ خالد عبد الرحمن العك: «دوّنت السنة النبوية وهي تضم بين جنباتها تفسير القرآن العظيم، ومناهج تفسيره، ثم سرعان ما اتجه العلماء إلى فصل العلوم بعضها عن بعض فأصبح للحديث علماء ومصنفاته، وللتفسير علماء ومصنفاته، وللقرآيات علماء، ومصنفاتها، ولفقه علماء ومصنفاته، ثم أخذ العلماء يضعون لكل هذه العلوم تفصيلات تكون قواعد وضوابط وأصولا لإدراك تلك العلوم، فوضع علم أصول الفقه للفقه، وقواعد النحو للغة العربية، وأصول مصطلح الحديث للحديث الشريف، وقواعد علم التفسير للتفسير، حيث كان المفسرون يضمّنون مقدمات تفاسيرهم وفي غضونهما أهم تلك القواعد والأصول»⁽¹⁾ ومن هذه المقدمات مقدمة الإمام الطبري-رحمه الله- فقد طرح فيها عددا من مسائل علم أصول التفسير وموضوعاته، ومن ذلك قوله: «- القول في الوجوه التي من قبّلها يوصل إلى معرفة تأويل القرآن.

(1) العك خالد بن عبد الرحمن، أصول التفسير وقواعده، ص34،35.

- ذكر بعض الأخبار التي رويت بالنهي عن القول في تأويل القرآن بالرأي.
- ذكر بعض الأخبار التي رويت في الحض على العلم بتفسير القرآن، ومن كان يفسره من السلف.

- ذكر الأخبار عن بعض السلف في من كان من قدماء المفسرين محمودا علمه بالتفسير ومن كان منهم مذموما علمه به «⁽¹⁾ فكانت هذه المقدمة وغيرها تمثل نقلة نوعية باعتبارها من أوائل ما دُون وُجِع مما كان متفرقا من مسائل علم أصول التفسير، وهو ما يمكن اعتباره أول لبنة من لبنات التأسيس لبناء العلم واستقلاله عن غيره من العلوم تدوينا.
الفرع الثاني: تدوين العلم في كتب علوم القرآن وغيرها.

أدرك الكثير من العلماء في هذه الفترة أن التفسير في حاجة إلى تعويد نظري يكون عونا للمشتغلين ببيان معاني القرآن، شأنه شأن بقية العلوم، فوضع بعضهم كتباً يمكن اعتبارها أسس، ومقدمات لبدايات الاهتمام بجمع مسائل العلم واستقلالها، ومما ورد منها واشتهر: كتاب أبي النصر الحدادي⁽²⁾ (توفي مطلع القرن الخامس) "المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى"، وكتاب الحرالي⁽³⁾ (ت: 638هـ) "مفتاح اللب المقفل لفهم القرآن المنزل" ومنها كتاب نجم الدين الطوفي الحنبلي⁽⁴⁾ (ت: 716هـ) "الإكسير في علم التفسير" هذا الأخير صرح في

(1) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج1، ص67-84.

(2) هو الإمام العالم العلامة الزاهد الورع أبو نصر السمرقندي، يعرف بالحدادي، جمع علما غزيرا، حيث إنه قام برحلات عديدة في طلب العلم، واجتمع بأكابر علماء عصره من أئمة القراءات والتفسير واللغة والعربية وأخذ عنهم، وكان الغالب عليه من العلوم القراءات والعربية، كانت وفاته بعد الأربعين. ينظر مقدمة كتابه "المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى" تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1988، ص23-25.

(3) علي بن أحمد بن الحسين بن إبراهيم التجيبي الإمام أبو الحسن الحرالي، ولد بمراكش، وأخذ العربية عن ابن خروف، وحج ولقي العلماء وجال في البلاد ومال إلى النظريات، وعلم الكلام، وله تفسير به عجائب تكلم في علم الحروف والأعداد، وزعم أنه استخرج من علم الحروف وقت خروج الدجال، ووقت طلوع الشمس من مغربها ويأجوج ومأجوج... وكان ابن تيمية يحط على كلامه ويقول: تصوفه على طريقة الفلاسفة، ورأيت جماعة يتكلمون في عقيدته، مات سنة سبع وثلاثين وستمائة، ينظر السيوطي، طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ط خاصة، 2010، ج1، ص76، 77.

(4) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد المعروف بابن أبي عباس الحنبلي البغدادي، ولد سنة 657هـ، أقام بمصر مدة واشتغل بالفنون، وكان قوي الحافظة شديد الذكاء، وكان يتهم بالرفض، وله قصيدة يغض فيها من بعض

كتابه أنه بصدد وضع ما أطلق عليه « قانون يُعَوَّل عليه، ويُصار في هذا الفن إليه، فوضعت لذلك صدر الكتاب، مردفاً له بقواعد عامة في علم الكتاب»،⁽¹⁾ وما يلاحظ على هذه الكتب كونها أرشدت إلى ضرورة الانتباه إلى وضع أو جمع مسائل علم نظري للتفسير، كما أنها حوت جملة من القواعد والأصول في طياتها، وتزامنا مع هذا الإلحاح ظهرت كتب أفردت فيها مسائل علم أصول التفسير مخصوصة باسمه، وأخرى جمعت بين ما يمكن اعتباره من مسائله، وبين علوم القرآن، أما النوع الأول فمن أشهرها رسالة ابن تيمية (ت:728هـ) التي وسمت فيما بعد "بمقدمة في أصول التفسير" ومنها كتاب ابن الصائغ الحنفي⁽²⁾ (ت:777هـ) "المنهج القويم في قواعد تتعلق بالقرآن الكريم"، وكتاب أحمد بن زاغوا الجزائري (ت:845هـ)⁽³⁾ "مقدمة في التفسير" وغيرها من الكتب، وأما النوع الثاني جمع كل ما يتعلق بالقرآن الكريم من مباحث دون التمييز بين ما له صلة بالتفسير وبين غيره، ومن

الصحابة، حفظ مختصر الخرقى، قال الذهبي: كان دينا ساكنا قانعا، ويقال أنه تاب من الرفض، وقال ابن رجب وذكر بعض شيوخنا عن حدثه أنه كان يظهر التوبة، ويتبرأ من الرفض وهو محبوس، قال ابن رجب: وهذا من نفاقه فإنه لما جاور في آخر عمره بالمدينة سحب السكاكيني شيخ الرفض، ونظم ما يتضمن السب لأبي بكر رضي الله عنه، ذكر ذلك عنه المطبيري حافظ المدينة، قرأ الفقه على الشيخ المعروف بابن البوقي، والعربية على محمد بن الحسين الموصللي، قضى ستين عاما منتقلا بين بغداد ودمشق ومصر يتزود بالعلم، ترك العديد من المؤلفات في شتى الفنون، توفي سنة 716هـ بالخليل. ينظر ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد، مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ط1، 1972، ج2، ص296، 297.

(1) الطوفي، الإكسير في علم التفسير، ص20.

(2) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي المعروف بشمس الدين ابن الصائغ، سمع الحديث بمصر والشام، وبرع ودرس وأفاد وصنف أجاد، ترك العديد من المؤلفات في فنون مختلفة، منها كتاب مجمع الفوائد ومنبع الزوائد، وشرح ألفية ابن مالك، وكتاب المنهج القويم في قواعد تتعلق بالقرآن الكريم. ينظر قاسم بن قطلوبغا السدوني أبو الفداء، تاج التراجم، تحقيق: محمد خير الدين يوسف، دار القلم، ط1، 1992، ص266.

(3) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن زاغوا المغراوي التلمساني، الإمام الفاضل العلامة المحقق المتفطن، أخذ عن إمام المغرب أبي سعيد العقباني، وعن غيره، قال عنه القلصادي: شيخنا وبركتنا الفقيه الإمام المدرس المؤلف أعلم الناس في وقته بالتفسير، من تأليفه: تفسير سورة الفاتحة في غاية الحسن كثير الفوائد، ومقدمة في التفسير، توفي سنة خمس وأربعين وثمانمائة، ينظر التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص118، 119.

أشهرها كتاب "البرهان في علوم القرآن" لبدر الدين الزركشي (ت:794)،⁽¹⁾ ثم نسج على منواله من جاء بعده ممن ألف في علوم القرآن، ومن أبرزهم السيوطي (ت:911)⁽²⁾ الذي جمع ما تفرق من المباحث في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" وغيرها من مؤلفات علوم القرآن المختلفة والمتنوعة، وجملة القول في هذا النوع من المصنفات أنها تمثل التأسيس لتدوين أصول وقواعد للتفسير استقلالا واشتركا مع علوم القرآن، ويظهر من خلال تتبعنا لما أُلّف التطور الحاصل في المفاهيم والمصطلحات، ونضوج مسائل العلم وتدوينها، وهو ما مهد لتأصيلها وتحريها، والتمييز بينها وبين مباحث علوم القرآن، رغم طول المدة الفاصلة بين المرحلتين.

الفرع الثالث: مرحلة التأصيل والتحريم.

تبلورت في هذه المرحلة الكثير من مسائل علم أصول التفسير، وتميّزت عن بعض العلوم ذات الصلة، وأُفرد غالبها بالجمع والتأليف، بعد أن كانت عبارة عن قواعد منثورة في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، والصحابة رضي الله عنهم، ومن جاء بعدهم من التابعين وتابعيهم، وتبيّن بالتتابع لما أُلّف ونشر أن بداية تدوينها ظهر في مقدمات كتب التفسير، وبقي الكثير منها متفرق في كتب علوم القرآن خاصة، وفي غيرها من الكتب التي اعتنت بتدوين كل ما له علاقة بخدمة كتاب الله - عز وجل -، ثم أعقب ذلك بدأ التأصيل لعلم

(1) هو محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين، الإمام المصنف المحرر ولد سنة خمس وأربعين وسبعمئة، وأخذ عن الشيخين جمال الدين الإسوي، وسراج الدين البلقيني، ورحل إلى حلب إلى الشيخ شهاب الدين الأذري، وكان أديبا فقيها أصوليا أديبا فاضلا في جميع ذلك، قال ابن حجر في الدرر الكامنة: ورأيت أنا بخطه من تصنيفه في علوم القرآن من أعجب الكتب وأبدعها توفي بمصر سنة 794هـ، ينظر ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986، ج8، ص573.

(2) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن الهمام بن الكمال بن ناصر الدين السيوطي الأصل الطولوني الشافعي، ولد في مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمئة، نشأ يتيما فحفظ القرآن، والعمدة، والمنهاج الفرعي وألفية النحو، وأخذ في الطلب ملازما لجلة من المشايخ، منهم البلقيني، والمناوي، والكافجي، وغيرهم، ذكر عن نفسه أنه رزق التبخر في الكثير من العلوم وعددها بقوله: علوم التفسير، والحديث، والفقه والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، له من الآثار ما يربو عن الأربعمئة من أشهرها "الإتقان في علوم القرآن" و"لباب النقول" توفي سنة 911هـ، ينظر السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج4، ص65، وما بعدها.

أصول التفسير، وتمييزه عن بقية علوم القرآن، وغيرها من العلوم، إلا أن اختلاف الرؤى حال دون الاتفاق على موضوعاته ومسائله، وأدى ذلك إلى التباين في مصطلحه، فأطلق عليه بعضهم أصول التفسير، فيما اكتفى بعضهم بمصطلح قواعد التفسير، وتمسك آخرون بمصطلحي علوم القرآن والتفسير، يقول الدكتور الطيار: «ويمكن تقسيم كتابات المعاصرين إلى قسمين:

الأول: كتب عنونها [معنونة] بأصول التفسير.

الثاني: كتب مفردة في باب من أبواب أصول التفسير»،⁽¹⁾ ثم شرع في تفصيل القول في ذلك بقوله: «الذين ألفوا كتبهم تحت هذا العنوان، افترقوا في النظر إلى الموضوعات التي تدخل في هذا المصطلح إلى ثلاثة فرق، الأولى: جعلت أصول التفسير تطبيقات لأصول الفقه، والثانية: استخدمت مصطلح أصول التفسير في مسائل علوم القرآن، والثالثة: جردت مسائل أصول التفسير في مؤلفاتها»،⁽²⁾ والناظر فيما كتب من أبحاث، وعقد من مؤتمرات بالإضافة إلى ما ألف، يلحظ مدى الاهتمام البالغ، والعناية الفائقة بهذا العلم حرصا على تحرير مسائله وإنضاجه، وجعله رهن إشارة، أو طوع إرادة المفسرين.

ولا تزال جهود الباحثين حثيثة لتحرير مسائل العلم، وفي مقدمة ذلك مصطلحه، والاتفاق على موضوعاته، وإبرازه بالصورة اللائقة به، وإعطائه مكانته اللائقة به بين العلوم وتنظيم مسائله وتقريبها للمفسرين لتكون قريبة سهلة الاستخدام، ومن أمثلة هذه الجهود ما قامت به "وحدة أصول التفسير" من دراسة رصدت فيها واقع المؤلفات التي وقفت عليها في أصول التفسير للوصول إلى تصور شامل حوله، يساعد على إدراك النفاص لتلافيها، وإبراز ما كان إيجابيا وتشجيعه وتنميته.

(1) الطيار، جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، ص725.

(2) نفسه، ص725، 726.

المطلب الثالث: مصادر أصول التفسير.

لعلم أصول التفسير مصادر تستمد منها موضوعاته، وسائر ما يتعلق به من مباحث ومسائل، وباستقراء ما تم تدوينه وتحريره منها، يمكن القول أن ذلك مبثوث في كثير من العلوم الشرعية المتنوعة، ومن أخصها علم التفسير، وعلم أصول الفقه، واللغة العربية، وبعض العلوم والمعارف الخادمة لعلم التفسير خاصة، والجدير بالذكر أن جل من تناول مسائل العلم بالتأصيل في أبحاثه، وما دون في التأليف انصب اهتمامهم على مصادر التفسير، وعبروا عنها بمصطلحات مختلفة، فابن تيمية أطلق عليها "طرق التفسير" يقول عليه رحمة الله: «فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن... فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة»،⁽¹⁾ وسماها الزركشي "مآخذ التفسير"، قال في البرهان: «لطالب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة»،⁽²⁾ وأطلق عليها ابن عاشور مصطلح "الاستمداد"،⁽³⁾ وقلّ من أشار إلى مصطلح "مصادر أصول التفسير"، وقد يكون سبب ذلك عدم تمييزهم بين "مصطلح علم التفسير" و"أصوله" من حيث المصادر باعتبار أن الجزء "أصول التفسير" تبع لكل "علم التفسير"، أو لكون العلم لما تتضح مسأله بعد، وتتضح موضوعاته ومباحثه، وأما من فصل بينهما فقد بيّنها وحدّد مصادرها، ومراجعتها باستقراءها في مظانها، ويمكن حصرها فيما يلي وفق الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: كتب التفسير وعلوم القرآن.

تعتبر كتب التفسير وما تحويه من آثار مروية عن السلف، وبعض ما أفرد من مباحث لعلوم القرآن المختلفة، وقعدّه علماء أصول الفقه واللغة وغيرها من العلوم ذات الصلة بالقرآن من أهم مصادر علم أصول التفسير، وفي ما يلي تفصيل ذلك:

(1) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: زرزور، ص 93.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 2، ص 156.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 18.

أولاً: آثار السلف وكتب التفسير.

آثار السلف المروية في مظانها، وكتب التفسير المتوافرة تحمل في طياتها ما يُوقف على الكثير من الأصول، والقواعد المتَّبعة في بيان معاني كتاب الله عز وجل، والتي تعتبر من أهم روافد مباحث علم أصول التفسير، ففي الآثار المروية عن الصحابة والتابعين، وما دُوّن من تفاسير، ومقدماتها ذكر لجملة صالحة من موضوعاته، يقول الدكتور حامد بن يعقوب الفريح: « حينما نقرأ في كتب التفسير، وعلوم القرآن، نجد أن السلف من الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين قد وردت لهم أقوال في بعض مباحث أصول التفسير، وموضوعاته، ولا شك أن هذه الأقوال ينبغي جمعها، والعناية بها، لأنها تعد اللبنة الأولى في هذا البناء»،⁽¹⁾ ومن أشهر هذه التفاسير تفسير "جامع البيان في تأويل آي القرآن" لابن جرير الطبري، الذي جمع فيه الكثير من الآثار، وأقوال السلف التي تعتبر من أهم مصادر علم أصول التفسير، ومن أمثلتها تقسيم ابن عباس مجال التفسير وجعله على أربعة أوجه، وهي: « وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله عز وجل»،⁽²⁾ ووضع له مقدمة تحدث فيها عن مسائل تعد من أمهات علم أصول التفسير عند الباحثين، والمنظرين للعلم، ومما جاء فيها مروياً عن ابن عباس حكم: « تأويل القرآن بالرأي، وساق أثارا تمنع من ذلك»،⁽³⁾ وغيرها من القواعد التي اعتبرت من أهم مصادر وروافد علم أصول التفسير.

ثانياً: كتب علوم القرآن.

تعتبر الكتب المدونة في علوم القرآن، من المصادر الأساسية لعلم أصول التفسير، والمتأمل في مضامينها يطلع على مباحث كاملة لا يستغني عنها المشتغل بالتفسير، وذلك لأن استجلاء معاني الكتاب الكريم، متوقف على ما تحويه من أصول، وقواعد في عباراتها،

(1) الفريح حامد بن يعقوب، جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، فاس، المغرب، 2011، ص775.

(2) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج1، ص70.

(3) نفسه.

وقد قام الدكتور الطيار، وغيره بحصر موضوعات علوم القرآن التي تطرقت إليها، وميز ما كان منها له صلة مباشرة بالتفسير عن غيرها فقال تحت عنوان: علم التفسير: « ويندرج تحته: 1 - تاريخ التفسير، وطبقات المفسرين، 2 - أصول التفسير، 3 - والناسخ والمنسوخ، ويشمل: (النسخ الاصطلاحي، والعام والخاص، والمجمل والمبين، والمطلق والمقيد) ،- 4 والوجوه والنظائر، 5- وأقسام القرآن، 6- وأمثال القرآن، 7- والمحكم والمتشابه، 8- وقواعد التفسير...»⁽¹⁾ فهذه المباحث تعتبر من أهم مصادر أصول التفسير، لأن معظم القواعد والأصول تستقى منها، ففي كل مبحث روايات وأثار، وترجيحات تعين المفسر، وترشده إلى أقوم الأقوال وأصحها وأرجحها.

الفرع الثاني: العلوم الشرعية المتنوعة.

يمكن اعتبار الكتب المصنفة لحماية اللسان العربي، والوقوف ضد حملات تشويه العقيدة وتنظيم استنباط الأحكام الفقهية، من أهم مصادر علم أصول التفسير، لكونها علوم محكمة البناء من حيث مصطلحاتها، وقواعدها، ومناهجها، يقول الباحث عبد الرحمن الحاج: « فقد كانت أولى القضايا التي واجهت العالم الإسلامي بعد الفتوحات مسألة "العجمة"، وإعجاز القرآن" و"عربية القرآن" في سياق الجدل الكلامي مع الفرق، أما مسألة العجمة فقد أفرزت ما سمي ب"علم النحو" الذي تبلور على يد العلامة سيبويه(ت:187هـ) في كتابه الشهير "الكتاب" ... لأن اللحن يحول دون التواصل مع الكتاب الكريم، بل ويعرضه للخطأ وسوء الفهم، فقد كان الدرس النحوي لتقويم اللسان حفظاً لفهم القرآن الكريم وحسن أدائه، وأما قضية إعجاز القرآن فقد كانت الشغل الشاغل للمتكلمين، وقد أوصل البحث فيها إلى ولادة "علم البلاغة" ... وأدى إلى إنشاء "علم مشكل القرآن" على يد ابن قتيبة (ت:276هـ) الذي يبحث في انسجام القرآن، وتماسك نظمته، وفي ظل تغير أنماط الحياة، وفي مستجدات فتحت باب الاجتهاد الفقهي على مصراعيه بما يعني ذلك من تأويل النصوص وبحث في

(1) الطيار، أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، ص16، 17.

دلالاتها، أدت هذه الأحداث إلى محاولات ضبط الفوضى الفقهية، فتأسس "علم أصول الفقه" على يد الإمام الشافعي (ت:204هـ) في كتابه الرسالة⁽¹⁾، فهذه العلوم أصلت لقضايا أساسية لها صلة مباشرة بفهم القرآن الكريم، فهي من هذه الحيثية تعتبر من أهم مصادر "استمداد" علم أصول التفسير لكونها علوم مكتملة البناء، وأما العربية « فالمراد منها معرفة مقاصد العرب من كلامها، وأدب لغتهم سواء حصلت تلك المعرفة، بالسجية، والسليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، أم حصلت بالتلقي والتعلم كالمعرفة الحاصلة للمولدين ... إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط، وسوء الفهم، لمن ليس بعربي بالسليقة، ويعنى بقواعد العربية مجموع اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان»⁽²⁾، وأما علم أصول الفقه، فإنه من العلوم التي امتازت « بضبط قواعد الدلالة [حيث]: حصر طرقها منطوقا، ومفهوما، ومرتبيا مراتبها: نصا، وظهورا، وإجمالا، ومفصلا فيما يتصل بالأحكام من وجوهها: الأمر والنهي، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ومحددا شروط التأويل وقواعد الترجيح»⁽³⁾، وأما علم البلاغة فإنه انفرد عن باقي علوم اللغة لكون القرآن الكريم تحدى العرب على أن يأتوا بسورة مثله، فكانت دراسة هذا العلم، وتقعيده من أهم وسائل الوقوف على إعجازه، ونتج عن ذلك بعد تناول وجوه دلالة القرآن من حيث الحقيقة والمجاز ... مادة صالحة لبناء قواعد وأصول تفسيرية، وبهذا يتضح أن هذه العلوم يمكن أن تستمد منها أصول وقواعد يعتمد عليها في ممارسة العملية التفسيرية، لارتباط نشأتها بالقرآن الكريم، وغالب موضوعاتها بيان لمعنى آية، أو آية، أو آية غير سائغ، أو إظهار لإعجاز بياني، وهو الغاية من تأسيس علم أصول التفسير.

(1) الحاج عبد الرحمن، تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأصولي، موقع ملتقى أهل التفسير، 2017-02-17، vb.tafsir.net/forum.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ص18.

(3) البوسيفي، الحاجة إلى علم أصول التفسير، جريدة المحجة، bouyesfy.wordpress.com، 2017-06-11.

المبحث الثالث: دراسة أصول التفسير مضامينيا.

اعتنى العلماء بجمع موضوعات علم أصول التفسير من مظانها، واختلفت أنظارتهم تجاهها، تبعاً لمصادر استمدادها، ومفردات تعريفاتهم، وساروا وفق مناهج مختلفة، كما هو ملاحظ في طريقة تصنيفهم وترتيبهم لها، فمنهم من اعتمد طريقة الأصوليين، وسلك مسلكهم في استنباطهم للقواعد وإعمالها، ومنهم من لم يفرق بين مباحث علوم القرآن العامة التي لا صلة لها بالتفسير، وبين ما يحتاجه المفسر منها كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وغيرها، فشحن مصنفه بكثير منها دون تمييز بين وظائفها، باستثناء ما أصله ابن تيمية في رسالته، وتبعه عليه أغلب من جاء بعده، يقول الدكتور حامد بن يعقوب الفريح: «من خلال تتبع المصنفات في أصول التفسير، لا نجد أن هناك منهجا واحدا في عرض موضوعات هذا العلم، كما هو الحال في كتب أصول الفقه، بل نلاحظ وجود مناهج مختلفة، وأساليب متعددة، وذلك راجع - والله أعلم - إلى عدم وضوح المراد بهذا المصطلح، والمباحث التي يشتمل عليها هذا العلم، وترتيب هذه المباحث بحيث يفضي بعضها إلى بعض ويتكون بمجموعها نظام هذا العلم»،⁽¹⁾ وبالنظر إلى ما جدّ من أبحاث، فإن تحديد موضوعات علم أصول التفسير ينبغي أن يكون متناسقا مع مفهوم التفسير - باعتباره ممارسة عملية - فإذا كان الغرض من ممارسة التفسير بيان معاني القرآن الكريم، فإن موضوعات العلم لا يمكن أن تخرج عن محددات تعريف التفسير، كما بيّن ذلك الدكتور الطيار بقوله: «فإذا كان التفسير هو بيان معاني القرآن، فأصوله هي أصول فهم القرآن، ولما كان فهم القرآن وقع فيه الاختلاف احتاج من يريد دراسة أصول التفسير إلى معرفة الاختلاف، أسبابه، وأنواعه، وطريقة التعامل معه، وكذا لما كانت له مصادره التي يصدر عنها، فإن دارس التفسير يحتاج إلى معرفة تلك المصادر التي ينبغي أن يرجع إليها المفسر لكلام الله تعالى»،⁽²⁾ يضاف إلى ذلك ضرورة الوقوف على ما يجب أن يتصف به متعاطي التفسير، ويتميز به

(1) الفريح، جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، ص 769.

(2) الطيار، التحرير في أصول التفسير، ص 16، 17.

عن غيره، ومن معايير اعتبار موضوع معين من ماهية أصول التفسير كونه: يعين على فهم الملامح الكلية والأطر الناظمة له، وقد تم سؤال المتخصصين عن المعيار الذي يصح به إدخال موضوع ما ضمن موضوعات علم أصول التفسير، فكانت [معظم] إجاباتهم... أن كل ما من شأنه المساعدة على ضبط مفهوم النص القرآني وتفسيره يدخل ضمن موضوعات أصول التفسير». (1)

ومما سبق بيانه يمكن القول أن معايير إضافة موضوع ما واعتباره من مباحث علم أصول التفسير لا بد أن يراعى فيه جانب الارتباط بمفهوم المصطلح، واتساقه مع جميع الموضوعات المقترحة ذات الصلة ببيان معاني القرآن، ليظهر أثره في بناء العلم، وتكامله، وتتساقه، ولذلك فإن تحديد الموضوعات التي يتضح بها الإطار العام لعلم أصول التفسير يكون باعتبار ما تم إيرادها في مفردات التعريفات التي تمت دراستها بصفة عامة، واستنادا إلى مفردات التعريف المختار، وعلى وفقها ذلك تم ترتيبها كما يلي:

أولاً: المصادر الثلاثة التي تندرج تحتها قواعدها، والتي يطلق عليها البعض "أصول التفسير" لأهميتها.

ثانياً: قواعد التفسير التي يتوصل بها إلى استنباط المعنى وبيانه.

ثالثاً: الاختلاف في التفسير أسبابه وأنواعه.

رابعاً: قواعد الترجيح بين الأقوال المتعارضة .

خامساً: صفات المفسر، وشروطه، والعلوم الضرورية الواجب توفرها فيه،

سادساً: ما ألحق من موضوعات أخرى غالبها مكمل لهذه المواضيع المذكورة، يمكن إدراجها تحتها.

(1) محمد صالح محمد سليمان وفريقه، أصول التفسير في آراء المتخصصين، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط1، 2016، ص63،64.

المطلب الأول: مصادر التفسير النقلية واللغوية والعقلية.

يعد ما ورد من الروايات الصحيحة في التفسير في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته، والتابعين، وتابعيهم بإحسان من أهم ما تجب العناية به لبناء أصول عامة يرجع إليها في التعامل مع كتاب الله، وقد تبيّن بالتتابع والاستقراء أن عمدتهم في التفسير ثلاثة مصادر رئيسية، وهي: القرآن الكريم، والسنة النبوية، واللغة، مع إعمالهم للرأي في تنزيل الروايات، والاجتهاد في استنباط المعاني وفقها، وفي هذا المطلب تفصيل لهذه المصادر.

الفرع الأول: المصدر النقلية.

يشتمل هذا المصدر على كل ما له علاقة بنصوص الوحيين، وما أثر عن الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان من أقوال يمكن توظيفها في التفسير، وفي العناصر التالية تفصيل لما أشير إليه منها.

أولاً: القرآن الكريم.

لا يخلو كتاب من كتب التفسير من هذا المصدر، فكل من كتّب في التفسير جعله عمدته ومعمّده، ثم اختلفوا بعد ذلك في النظر إليه، وكيفية إعماله بين موسع ومضيق، فمنهم من جعله مصدراً مستقلاً له أحكامه التي تخصه لكونه كلام الله، ولم يعتبره من المصادر النقلية، وحجة من ذهب إلى هذا الرأي أنه لا يمكن القطع أن الله عز وجل هو الذي فسر بعض الآيات بنظيرتها، بحيث لا يسع أحد الخروج عنه، يقول الدكتور الكبيسي: «والذي يظهر - والله أعلم - أنه إذا كان منقولاً - أي: تفسير القرآن بالقرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مأثور بوصفه تفسيراً نبوياً، وإن كان منقولاً عن الصحابة والتابعين فهو مأثوراً أيضاً بوصفه منقولاً عنهم، له حكم المأثور عنهم، وإن كان من عمل المفسر نفسه، فهو من عمل الفكر والرأي الراجح؛ ولا يُعدّ من قبيل المأثور، ولا يؤخذ على أنه بيان قطعي من المتكلم لكلامه... ولهذا فإن ما فسّره المفسرون من هذا القبيل باجتهادهم يمكن إدراجه تحت باب المنقول باعتبار المصدر المعتمد فيه، لأن النص المفسّر به وصل إلينا بالنقل، كما يمكن إدراجه تحت باب التفسير بالرأي والاجتهاد أيضاً، باعتبار اعتمادهم على اجتهادهم

في حمل الآيات بعضها على بعض»،⁽¹⁾ وأما من اعتبر القرآن من جملة المصادر النقلية فإنه يعتبره عمدة المنقول، واستعماله في التفسير شأنه شأن ما نقل من السنة وغيرها من الآثار والمرويات، إلا أنه مقدم عليها لكون المتكلم به عز وجل أعلم بمراده من كلامه من غيره، يقول ابن تيمية: «إن أصح الطرق في ذلك - أي تفسير القرآن - أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان بسط في موضع آخر»،⁽²⁾ ويمكن القول أن الفريقين يفرقان بين "تفسير القرآن للقرآن" وبين "تفسير القرآن بالقرآن" «فتفسير القرآن للقرآن: هو ما جاء بيّنا واضحا صريحا في تفسير القرآن للقرآن، فلا يحتاج إلى جهد وإعمال للذهن في ربط الآيات، فالقرآن هنا هو الفاعل وهو المفسر وكأن التقدير: فسر القرآن القرآن؛ أما تفسير القرآن بالقرآن: فلأن العالم المفسر هو الذي اجتهد في الجمع بين الآيات وتوضيح بعضها ببعض وقام بعملية التفسير»،⁽³⁾ فتفسير "القرآن بالقرآن" ينبغي على وفق ما سبق ذكره أن تراعى فيه جملة من الأمور التي تضبطه، فلا يفهم منه صحته على الإطلاق، لكونه يحتاج إلى إعمال فكر، ومن هذه الحيثية تختلف الأنظار في حمل الآيات بعضها على بعض، وبالتالي لا يكتفى فيه بنسبته إلى القرآن دون تقييد بما يتوافق مع ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن تبعه بإحسان، ليكون في المحل الأعلى من الدلالة، فإن المعتزلة وغيرهم يرون أن التفسير بهذا المصدر مقدم على غيره، لكن على طريقتهم في حمل الآيات على آرائهم، ونصرة مذهبهم كما هو صنيع الزمخشري (ت: 538هـ) حيث جمع بين آيتي البقرة، وفصلت مع عدم وجود علاقة بينهما، مفسرا لفظة "الكافرون" الواردة في قوله تعالى:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنهْفُوا مِمَّا رَزَقْنٰكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِي يَوْمَ لَآ يَبِغُ بِهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَبَعَةٌ

وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿ [البقرة: 252]، بقوله: «أراد والتاركون الزكاة هم الظالمون

(1) الكبيسي، علم التفسير أصوله وقواعده، ص 85، 86.

(2) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: زرزور، ص 93.

(3) المنيع ناصر بن محمد، معالم في أصول التفسير، دار الصميعي، الرياض، (د. ط)، 2012، ص 98.

فقال: ﴿وَالْكَافِرُونَ﴾: للتغليظ، كما في آية الحج ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران:97]، مكان: ومن لم يحج، ولأنه جعل ترك الزكاة من صفات الكفار المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الَّذِينَ لَا يُوْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿[فصلت:5،6]»،⁽¹⁾ ورضه نفي أن تكون الآية نافية الشفاعة عن الكافرين لإبطال قول أهل السنة القائلون بالشفاعة في أهل الكبائر حيث ذكر ذلك في قوله: «لأن الشفاعة ثمة في زيادة الفضل لا غير». ⁽²⁾

وتفسير القرآن بالقرآن ليس بالعمل السهل، فقد وضع العلماء له شروطاً من تعادها عمداً زل، ومن تعادها جهلاً ضل، ومن أبرزها: «الإمام بالقرآن الكريم كله في نظرة شاملة حتى يتسنى له جمع ما تتكرر في موضوع واحد، وأن يكون عارفاً بالوجوه والنظائر في القرآن الكريم ليميز بين ما ورد في الآيات من معانٍ مشتركة في ألفاظها، وأن يكون عارفاً بالقراءات حتى يستطيع أن يحيط بمعاني الآيات وأحكامها»،⁽³⁾ وهو أنواع كثيرة ذكرها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي وكل من صنف في تفسير القرآن بالقرآن، ومما هو محل اتفاق بينهم قولهم: بحمل العام على الخاص، والمجمل على المبين، والمطلق على المقيد، والجمع بين ما يتوهم أنه مختلف أو متعارض،... وغيرها من أوجه العلاقة بين الآية المفسرة والآية المفسرة، يقول الدكتور محمد بن صالح البراك: «ويدخل في هذا المصدر ذكر أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ والخاص والعام... وهو باب واسع يعسر الإحاطة به»،⁽⁴⁾ ولا تزال الدراسات في بداياتها لبيان مرتكزات هذا الأصل وتقريب مسائله لتكون قريبة من المفسرين.

(1) الزمخشري جار الله أبي القاسم بن عمر، الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق، وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، ط1، 1998، ج1، ص480.

(2) نفسه.

(3) العيد علي بن سليمان، تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، ص46، 47.

(4) البراك محمد بن صالح، التيسير في مصادر التفسير، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1، 2008، ص30.

ثانياً: تفسير القرآن بالسنة النبوية.

تعتبر السنة النبوية المصدر الثاني من المصادر النقلية المعتمدة في بيان معاني كلام الله تعالى، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم هو المبلغ عن الله عز وجل، وبلاغه شامل للفظ والمعنى، قال الإمام الشاطبي: « والوجه الثاني: أن السنة إنما جاءت مبيّنة للكتاب وشارحة لمعانيه، ولذلك قال الله تعالى:

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:44]، وقال تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [المائدة: 69]، وذلك التبليغ من وجهين:

تبليغ الرسالة وهو الكتاب، وبيان معانيه، وكذلك فعل صلى الله عليه وسلم [وجزاه عنا أفضل جزاء بمنه وفضله]؛ فأنت إذا تأملت موارد السنة وجدتها بيانا للكتاب، هذا هو الأمر العام فيها»،⁽¹⁾ وقال الإمام الطبري رحمه الله تعالى: « تأويل القرآن غير مدرك إلا ببيان من جعل الله إليه بيان القرآن»،⁽²⁾ وقد أنكر ابن العربي على من ردّ التفسير النبوي، أو يعترض عليه قائلاً: « لكن النبي صلى الله عليه وسلم كشف قناع الإشكال، وأوضح شعاع البيان... وبعد هذا فالسبع المثاني كثير، والكل محتمل، والنص قاطع للمراد، قاطع بمن أراد التكلف والعناد، وبعد تفسير النبي صلى الله عليه وسلم فلا تفسير، وليس للمعترض إلى غيره إلا النكير، وقد كان يمكن لولا تفسير النبي صلى الله عليه وسلم أن أحرر في ذلك مقالا وجيزا، وأسبك من سنام المعارف إبريزا، إلا أن الجوهرة الأعلى من عند النبي - صلى الله عليه وسلم - أولى وأعلى»،⁽³⁾ فالسنة من أعظم المصادر التفسيرية المجمع عليها، فكل المفسرين متفقون على

(1) الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات؛ ضبط وتعليق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ط1، 1997، ج3، ص230.

(2) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج2، ص181.

(3) ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، مراجعة وتخريج: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.)، ج3، ص113.

أن الأخذ بها واجب، بل منهم⁽¹⁾ من أكد أن القرآن أحوج إلى السنة منها إليه، لكونه كلاماً معجزاً يحتاج إلى بيان، ثم افترقوا بعد ذلك في ضبط المراد ببيان السنة للكتاب باعتبار نظرهم إليها من حيثيات كثيرة أوردها فيما يلي:

1: منزلة السنة من القرآن.

إن علاقة السنة بالقرآن، ومنزلتها منه لا تخرج عن أحد هذه الأوجه الثلاثة، والتي يطلب من المفسر معرفتها، وقد بينها ابن القيم بقوله: «والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة، وتظافرها، الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيرا له، الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه، ولا تخرج عن هذه الأقسام، فلا تعارض القرآن بوجه ما، فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديمها لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى»،⁽²⁾ فمعرفتها والوقوف عليه في مظانها، والتمييز بين هذه الأقسام مما يعين المفسر، ويسهل عليه توظيفها في بيان معاني القرآن وفق مراد الله ورسوله.

2- المقصود بتفسير القرآن بالسنة.

الناظر في الأحاديث الواردة عنه صلى الله عليه وسلم في التفسير، يدرك أنّ منها ما يرد صريحاً في كونه مفسراً للآية، ومنها ما هو من اجتهاد المفسر، وإعماله لفكره، فالأول

(1) قال مكحول الشامي: {القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن}، أوردهم ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، برقم: (2352)، عن سعيد بن منصور عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن مكحول، وإسناده صحيح، ينظر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري المالكي، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، ط1، 1994، ج2، ص1194.

(2) ابن قيم الجوزية شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، اعتنى به: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1997، ج2، ص547.

يطلق عليه: التفسير النبوي، وهو كل ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم أو فعله أو تقريره تفسيراً لبعض آي القرآن الكريم.

ويطلق على الثاني، التفسير بالسنة: وهو ما كان من اجتهاد المفسر، يقول الدكتور ناصر بن محمد المنيع موضحاً للفرق بين القسمين: «التفسير النبوي يأتي مباشرة صريحاً تذكر الآية مع الحديث في نص واحد، بخلاف تفسير القرآن بالسنة فهو غير صريح، ولا تذكر الآية مع الحديث، وعليه: فإن التفسير النبوي: هو الاستشهاد بالأحاديث النبوية لتفسير القرآن، أما تفسير القرآن بالسنة: فهو ربط بين نصوص القرآن والأحاديث»،⁽¹⁾ وبهذا يدرك الفرق بين ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال التي إن ثبت سندها لا ينبغي مخالفتها، وبين ما كان ناتجاً عن توظيف للأحاديث وربط بينها وبين ما يعبه المفسر خادماً للمعنى الذي فهمه.

3- كيف يتم بيان القرآن بالسنة .

أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته التي ثبت أنه فسرها القرآن لا تخرج عن هذه الجهات التالية:

أ- **تفصيل المفضل**: من ذلك تفصيله صلى الله عليه وسلم لأفعال وأقوال الصلاة والحج على النحو الوارد في كتب السنة.

ب- **تقييد المطلق**: ومنه تقييد ما أطلق في قوله تعالى الذي نص فيه القرآن على أن حد السارق والسارقة أن تقطع أيديهما دون تعيين اليد ومكان القطع منها، فجاء السنة بتقييد ذلك.

ج- **تخصيص العام**: من أشهر صورته تخصيص الإرث الوارد في قوله تعالى:

﴿وَلِأَبْوَيْهِ إِكْلٍ وَحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَوَلَدٌ﴾ [النساء:11]، باتفاق الدين

بين الورثة، دون غيرهم.

(1) المنيع، معالم في أصول التفسير، ص118.

د- توضيح المشكل: مما أشكل فهمه على بعض الصحابة رضي الله عنهم قوله تعالى:

﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾

[البقرة:186]، حيث عمد إلى وضع عقالين عند رأسه أحدهما أبيض، والآخر أسود ليتحرى

بهما الفجر، فبيّن له صلى الله عليه وسلم أن المقصود هو {سواد الليل وبيان النهار}.⁽¹⁾

وغيرها من الأوجه الواردة في القرآن التي ثبت بيانها بالسنة، وبهذا يتبين أن لا غنى للمفسر

عن السنة النبوية، وأنه يجب عليه أن يكون ملماً بها عارفا بمصادرها، مميزاً بين صحيحها

وضعيفها، مدركاً لهذه الأوجه التي ثبت سلوكها لتوضيح القرآن بالسنة أصالة وتبعاً.

ثالثاً: تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

تميّز الصحابة بكونهم يجمعون بين حفظ القرآن، وإرداف ذلك بالعمل، وكانوا يحثون

غيرهم بذلك، يقول الإمام الطبري: «حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا جرير، عن عطاء عن أبي

عبد الرحمن، قال: {حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود

رضي الله عنهما، وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلّموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلّموا ما فيها

من العلم والعمل، قالوا فتعلّمنا العلم والعمل جميعاً}،⁽²⁾ ومما تعودوا عليه في تعاملهم مع

الوحي أنهم « كانوا يقدمون العلم بمعاني القرآن والعناية بتفسيره وفهم أوامره ونواهيته والعلم

بحلاله وحرامه على غيره من العلوم الأخرى، بل كانوا يقدمونه على الإكثار من حفظه

وتلاوته... لذا روي عن عمر رضي الله عنه أنه: {تعلم البقرة في اثنتي عشرة سنة، فلما

ختمها نحر جزوراً شكراً لله}،⁽³⁾ «⁽⁴⁾ فهذا الحرص على العمل قادم إلى العناية بتفسيره،

والحرص على فهمه، وفق أسس وضوابط استنبطوها مما فهموه من القرآن، ومما تعلموه من

رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن لغة العرب التي نزل بها القرآن، ولهذه الاعتبارات

(1) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾، حديث رقم: 4240، ج4، ص1640.

(2) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج1، ص74.

(3) القرطبي أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة: ط1، 2006، ج1، ص69.

(4) بدر بن ناصر البدر، التأثر بالقرآن والعمل به، مدار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 2010، ص60.

وغيرها جعل العلماء أقوالهم الواردة في بيان معاني القرآن من مصادر التفسير التي لا غنى للمفسر عنها، يقول ابن تيمية: « وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدري بذلك، لما شاهدوا من القرائن، والأحوال التي اقتصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، لا سيما علماءهم وكبرائهم»،⁽¹⁾ والتفسير الوارد عن الصحابة، اختلف العلماء فيه من حيث حجيته، باعتبار طرق وروده إلى ثلاثة أقوال وهي:

1- المرفوع من أقوالهم وما لا مجال للرأي فيه.

ما كان من أقوالهم في التفسير مما لا مجال للاجتهاد فيه أو مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو حديث مسند، يقول ابن حجر رحمه الله تعالى: « لكن أطلق الحاكم النقل عن البخاري ومسلم أن تفسير الصحابي رضي الله عنه الذي شهد الوحي والتنزيل حديث مسند، والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي رضي الله عنه إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا منقولاً عن لسان العرب، فحكمه الرفع وإلا فلا، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وعن الأمور الآتية:

كالملاحم والفتن، والبعث، وصفة الجنة، والنار، والإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصص، أو عقاب مخصص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيحكم لها بالرفع»،⁽²⁾ فهذا بمنزلة الأحاديث النبوية له حكمها من حيث القبول والرد.

2: الموقوف من أقوالهم في التفسير.

وهو ما كان اجتهاداً منهم واستنباطاً، فقد اختلف العلماء في حكمه، فبعضهم قال بحجيته، مراعاة لمقام الصحبة، يوضح ذلك ابن القيم بقوله مبيناً منزلة تفسيرهم: « لا ريب أن أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن تفسيرهم في

(1) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: زرزور، ص95.

(2) العسقلاني ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية،

ط1، 1984، ج2، ص531.

حكم المرفوع، قال أبو عبد الله الحاكم في مستدركه: وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع، ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج، لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً فلنا أن نقول هذا القول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وله وجه آخر: وهو أن يكون في حكم المرفوع، بمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم بيّن لهم معاني القرآن، وفسره لهم كما وصفه تعالى بقوله:

﴿لِتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، فبيّن لهم القرآن بياناً شافياً كافياً، وكان إذا

أشكل على أحد منهم معنى سأله عنه، فأوضحه له، كما سأله الصديق عن قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 83]، فبيّن له المراد،⁽¹⁾ فعلى هذا

التفصيل تكون أقوالهم حجة على من بعدهم لا يمكن تجاوزها أو إحداث أقوال مناقضة لها.
3- ما كان من اجتهاد الصحابة.

وذهب آخرون إلى اعتبار أقوالهم غير المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والتي لا مجال للرأي فيها، من جملة الاجتهادات الخاضعة للخطأ والصواب، لا يمكن مساواتها بأقوال المعصوم صلى الله عليه وسلم، يقول الشوكاني في اجتهاد الصحابي: «والحق أنه ليس بحجة، فإن الله تعالى لم يبعث إلى هذه الأمة إلا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وليس لنا إلا رسول واحد، وجميع الأمة مأمورة بإتباع كتابه وسنة نبيه، ولا فرق بين الصحابة ومن بعدهم في ذلك فكلهم مكلفون بالتكاليف الشرعية، وإتباع الكتاب والسنة، فمن قال: إنما تقوم الحجة في دين الله عز وجل بغير كتاب وسنة رسوله، وما يرجع إليهما فقد قال في دين الله بما لا يثبت، وأثبت في الشريعة شرعا لم يأمر الله به»،⁽²⁾ وبما سبق نقله يتبين أن من اعتمد القرائن المحققة بأقوالهم، وأحوالهم، وراعى الأدلة العامة التي تحت على اتباعهم اعتبر قولهم حجة لا يمكن تجاوزه وخاصة ما له علاقة بالتفسير، فإن الصحيح من أقوال العلماء

(1) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج4، ص431، 432.

(2) الشوكاني، إرشاد الفحول، ص465.

أنه حجة، لأنه يبعد أن يقول الصحابي في القرآن بلا علم، يقول ابن تيمية: « ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً»،⁽¹⁾ ومن نظر في أصول التشريع العامة أطلق القول بعدم قبول تفسير الصحابة إلا في ما لا اجتهاد فيه، أو له علاقة بأسباب النزول، إلا أنه مما لا ريب فيه أن تفسير الصحابة لا يدانيه أي تفسير، وأنه يعتبر المصدر الثالث من مصادر التفسير التي لا غنى للمفسر عنها، وكل ما ورد عنهم من أقوال تفسيرية بالطرق الصحيحة لا يمكن تجاوزه وإحداث قول يخالفه لما تقدم ذكره من القرائن والأحوال الدالة على سبقهم من بعدهم، واختصاصهم بميزات لا يشاركون فيها من سواهم، أما ما ورد من الأقوال عن غيرهم ممن جاء بعدهم مما لا يخالف ما ذهبوا إليه من تأويل فلا ريب أنه مما أمر به واستحب لمن ملك آلات التفسير.

رابعاً : تفسير القرآن بأقوال التابعين.

اعتبر العديد من العلماء أقوال التابعين مصدراً من مصادر التفسير، وخاصة كبارهم الذين تتلمذوا على الصحابة رضي الله عنهم، كمجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وطاووس، وسعيد بن جبيرة وغيرهم ممن صارت أقوالهم نواة للمدارس التفسيرية، يقول ابن أبي مليكة عن مجاهد: « رأيت مجاهدا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه، فيقول له اكتب، حتى سأله عن التفسير كله»،⁽²⁾ ويقول ابن تيمية مبيناً منزلة مجاهد في التفسير: « ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد، وغيره ممن صنف في التفسير»،⁽³⁾ فهؤلاء التابعون اعتمدوا في التفسير على القرآن الكريم، والسنة النبوية، وعلى ما أخذوه عن الصحابة من أقوال، فكانت

(1) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: زرزور، ص 91.

(2) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج 2، ص 85.

(3) العثيمين محمد بن صالح، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط 1، 2005، ص 21.

هذه الأصول الثلاثة هي المعين الذي يصدر عن، بالإضافة إلى ما أدّاهم إليه فهمهم واجتهادهم اعتماداً على لغة العرب لمعرفتهم بها وبمسالك أهلها، ولارتباطهم الوثيق بالصحابة اختلف العلماء في حكم الأخذ بأقوالهم في التفسير، مع إطباقهم على جمع أقوالهم في مصنفاتهم، للاستتارة بها، والاستفادة منها، فذهب الكثير من أهل العلم إلى عدم الاحتجاج بها، لقصور درجتهم عن درجة الصحابة، ومنهم الإمام الشافعي حيث روي عنه أنه قال: «إذا اجتمعت الصحابة سلمنا لهم، وإذا جاء التابعون زاحمناهم، وفي رواية: لا أقلدهم، هم رجال اجتهدوا، ونحن رجال نجتهد»،⁽¹⁾ وقد ذكر الزركشي عدة أقوال في المسألة، وأن مرد ذلك إلى التفريق بين أقوالهم الاجتهادية، وغيرها في الأحكام والتفسير، فقال: «وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه، وقد حكوا في كتبهم أقوالهم، كالضحاك بن مزاحم، وسعيد بن جبير، ومجاهد وقتادة، وأبي العالية الرياحي، والحسن البصري، والربيع بن أنس، ومقاتل بن سليمان، وعطاء بن أبي سلمة الخراساني، ومرة الهمداني، وعلي بن أبي طلحة الوبلي، ومحمد بن كعب القرظي... فهذه تفاسير القدماء المشهورين، وغالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة، ولعل اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآرائهم».⁽²⁾

وعدها آخرون من المأثور الذي يؤخذ بعين الاعتبار، ويصير حجة بشروط يجب توافرها فيه، ليلحق بقول الصحابي، ومن أبرز هذه الشروط :

- صحة سنده، وكون راويه من أئمة التفسير، وكونه من الأقوال التي لا مجال للرأي فيها، وما كان منها محل إجماع فإنه حجة اتفاقاً، ومع هذا الاختلاف « فقد جمع أهل العلم من المفسرين وغيرهم أقوال التابعين - رحمهم الله تعالى - ودونوها في مصنفاتهم، للاستتارة بها والاستفادة منها، فإن آراءهم خير من آراء من أتى بعدهم، وكلامهم في التفسير كثير مجموع

(1) البهاري محب الله بن عبد الشكور، فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ضبط وتصحيح: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002، ج2، ص235.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، ص158.

بخلاف الصحابة - رضي الله عنهم - فقد قل كلامهم في التفسير - لا سيما الصدر الأول - لقلة الحاجة إليه بسبب فهمهم للقرآن»،⁽¹⁾ وعلى هذا سار معظم المفسرين ينقلون أقوال التابعين مستشهدين بها، ومرجحين، واعتبر فعلهم هذا إشارة ضمنية إلى عدها من جملة مصادر التفسير.

الفرع الثاني: المصدر اللغوي.

أنزل الله عز وجل كتابه على نبيه محمد - عليه الصلاة والسلام - بلغة العرب، وكان ذلك أمارة على أن فهمه وتدبره متوقف على معرفة لغتهم، ولذلك أطبق المفسرون وغيرهم على اعتبار اللغة العربية مصدرا من مصادر تفسير القرآن، لا غنى عنها لمتعاطي التفسير، وقد أدرك الصحابة والتابعون، ومن بعدهم أهمية التقيد بحدود اللسان العربي في الممارسة التفسيرية، وخطورة التجرؤ على التفسير دون معرفة تامة بقواعد اللغة العربية، وقاموا بالتحذير من ذلك بأقوالهم وأفعالهم، من ذلك ما أورده الزركشي من أقوال في معرض تأصيله لهذه المسألة، حيث قال: «ومعرفة هذا الفن ضروري، وإلا فلا يحل الإقدام على كتاب الله تعالى، قال يحيى بن نضلة المدني: سمعت مالك بن أنس يقول: لا أوتى برجل يفسر كلام الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالا، وقال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب»،⁽²⁾ وقال ابن فارس مبينا ضرورة تمكن المفسر من اللغة العربية: «إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفنيا بسبب، حتى لا غنى بأحد منهم عنه، ذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله عز وجل، وما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة غريبة، أو نظم عجيب لم يجد من العلم باللغة

(1) البراك، التيسير في مصادر التفسير، ص 88.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 1، ص 292.

بُدا»،⁽¹⁾ واللغة التي ينبغي التمكن منها، ويقتدر باكتسابها على الكلام في التفسير تتميز بخصائص معينة، ولها قواعد، وأصول يشترط توفرها، ثم مراعاتها في تفسير القرآن، كما هو واضح في ما دونه المفسرون في مقدمات تفاسيرهم، أو يعثر عليه في ثناياها، إلا أنها لم تحظ بالتقعيد والتأصيل، لتكون سهلة التناول قريبة من المفسر، ويمكن إجمال ما لا بد من العناية به مما يتعلق بهذا الأصل فيما يلي:

أولاً: ضبط معنى اللغة المراد معرفتها.

إن المراد باللغة: ما يعرفه العرب من ألفاظ ومعانيها الموضوعية لها قبل فساد اللسان وانتشار العجمة، لا ما ذاع من ألفاظ مولدة لمعاني حادثة، وانتشر بعد اختلاط العرب بغيرهم، قال الأستاذ حمد العثمان: «فالقرآن نزل بلغة العرب، قال: ابن الزبير الغرناطي: (إنما خوطبنا على أحوالنا، وبما نتعاهده ونتعارفه من المعاني والصفات) وفي قوله تعالى: ﴿بِمَنْ يَّعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة:08]، قال: ابن عثيمين: المراد بالذرة: صغار النمل كما هو معروف، وليس المراد بالذرة: الذرة المتعارف عليها اليوم كما ادعاه بعضهم، لأن هذه الذرة اليوم ليست معروفة في ذلك الوقت، والله عز وجل لا يخاطب الناس إلا بما يفهمون، وإنما ذكرت الذرة؛ لأنها مضرب المثل في القلة»،⁽²⁾ وعلى هذا الطريق سار المفسرون، ومن أمثلة ما يبيِّن ذلك تفسير ما ذكره ابن جرير عن مجاهد في بيانه لمفردتي "التين" و"الزيتون" حيث قال: حدثنا ابن بشار قال: ثنا مؤمل، قال: ثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين:01]، قال: التين الذي يؤكل، والزيت الذي يعصر»،⁽³⁾ ويذكر ابن تيمية أنه يجب مراعاة ما يقصده المتكلم به، والمنزل عليه، والمخاطب به، وأن أسباب الخطأ؛ والغلط في التفسير غالبه وقع من جهة اللفظ؛

(1) ابن فارس أبو الحسين أحمد، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1427هـ، ص49.

(2) العثمان حمد بن إبراهيم، التحرير لقواعد التفسير، دار الإمام أحمد، القاهرة، ط1، 2011، ص142.

(3) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج 24، ص502.

وفهمه على غير مراد قائله، وهو ما قد حصل من قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده الناطقون بلغة العرب.⁽¹⁾

ثانيا: العلم بقواعد اللغة.

يعد العلم بقواعد اللغة التي نزل بها القرآن السبيل الوحيد لفهم معاني القرآن الكريم، والمقصود بقواعدها ما فصله علماء اللغة واستنبطوه بتتبعهم واستقراءهم لما تحويه من علوم مختلفة، يقول ابن عاشور مشيراً إلى هذا المعنى: «مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والاشتقاق، والغريب، والإعراب، والمعاني، والبيان، ومن وراء ذلك استعمال العرب المتبع من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وتراكيب بلغائهم، ويدخل في ذلك ما يجري مجرى التمثيل والاستئناس للتفسير من أفهام أهل اللسان أنفسهم لمعاني آيات غير واضحة الدلالة عند المولدين»،⁽²⁾ فواجب على المفسر أن يحصل هذه القواعد ليعرف مقاصد العرب من كلامهم؛ ويفهم مرامي أساليبهم ليصل إلى المعنى المقصود المراد من التنزيل.

ثالثاً: تتبع ما أصله اللغويون من قواعد وأصول لغوية.

للغة قواعد وأصول لها صلة مباشرة بالتفسير، ترتيبها وتبويبها وتقريبها لتكون في متناول المفسرين من أولويات المشتغلين بأصول التفسير، وهذه الأصول والقواعد اللغوية نجدها موزعة ومبثوثة في تفاسير المتقدمين من السلف، وكتب اللغة الخادمة للقرآن الكريم التي عرفت بعد ذلك بكتب التفسير اللغوي بمستوياته المختلفة، وقد بينها الباحثون في عديد الدراسات الحديثة المهمة ببناء علم أصول التفسير من ذلك: البدء بتتبع ما ورد من الدراسات المعجمية، أو ما يعرف "بغريب القرآن" وأطلق عليه المتأخرون "التفسير المعجمي" لكونها اللبنة الأولى المطلوب وضعها، لتأسيس الطريق الصحيح لفهم معاني مفردات القرآن الكريم، يقول ابن فارس: «وذكرت أن أول ما يحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل ألفاظ القرآن في كونه من أوائل

(1) ينظر العثيمين، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، ص 69.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 1، ص 18.

المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه كتحصيل اللبّين في كونه من أول معاون في بناء ما يريد أن يبينه»،⁽¹⁾ ففي هذا المستوى يتم وضع "معجم تفسيري" لما أشكل من ألفاظ القرآن الكريم، خاصة من اهتم منهم بتنزيل قواعده على القرآن الكريم، وأفرد ذلك بالتصنيف ككتب المعاني والغريب والأشباه والنظائر، أو ما نجده ماثوثا في ثنايا التفاسير الجامعة بين هذا الأصل وغيره، مع مراعاة ما يقتضيه الشرع، وما تدل عليه أصول التشريع، من أن: «للقرآن عرف خاص، ومعان معهودة، لا يناسبه تفسيرها بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ، بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين، فكذا معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها»،⁽²⁾ فلا يحكم بمجرد المعنى اللغوي، بل لا بد أن يؤخذ منه ما يناسب مقاصد الشريعة؛ وأصولها المبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد، وهذه القيود وغيرها ينبغي مراعاتها لكون التفاسير اللغوية تعتبر مجالا خصبا لتأويل آيات الصفات وغيرها، وتحريف معانيها مع ما يتوافق ومعتقد المفسر، والأمثلة في كتب القدماء فضلا عن المعاصرين كثيرة، منها قول ابن جني في "الخصائص" : «باب ما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية».⁽³⁾

ومن هذا المنطلق وغيره صار من الضروري وضع أصولا لكل مراحل "التفسير اللغوي" تحول دون العبث بمعاني القرآن اللغوية، وجعلها مطية لنصرة المذاهب العقديّة المنحرفة. وفي المستوى التفسيري الثاني وهو ما يطلق عليه "التفسير النحوي" ينصب الاهتمام على جمع جهود النحويين المبذولة في خدمة القرآن، واستقرائها من زاوية إفصاحها عن معاني آي الذكر، خاصة من اهتم منهم بتنزيل قواعد النحو على القرآن الكريم، وكذا النظر

(1) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ص6.

(2) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص877.

(3) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص245.

في الكتب المفردة لذلك، كالكتب التي أعرب فيها مؤلفوها القرآن كله كلمة كلمة، لاستخراج ما يمكن اعتباره أصولاً للتفسير النحوي.

ومن أبرز التفاسير اللغوية المعاصرة التي خدمت هذا المستوى " تفسير التحرير والتنوير" لابن عاشور، حيث: «اعتمد كثيراً على الجانب اللغوي في تفسيره، فيلاحظ في تفسيره طول النفس في معالجة الألفاظ والتراكيب على أسس لغوية ودلالية، كما كان إعراب الآيات عنده وسيلة أساسية في فهم الدلالات والأحكام المستنبطة منها، ومما تميّز به براعة الربط بين المعطيات الدلالية، معجمية كانت، وأنحوية، وأبلاغية، فتجد المعاني مترابطة، والنتائج مبنية على دلالات متضافرة، بأسلوب مميز»⁽¹⁾، ومما له صلة بالتفسير النحوي ما ظهر في هذا العصر من دراسات نحوية حديثة منبثقة عن مناهج فلسفية ونقدية متعددة يراد توظيفها في العملية التفسيرية دون مراعاة لخصوصيته، مما حفز العلماء على الاجتهاد في دراسة هذه المناهج للاستفادة منها في الدراسات القرآنية، ورد ما لا يتلاءم وطبيعة النص القرآني، وكشف ما فيها من بهرج وزيف.

وفي المستوى الثالث: يتم الاطلاع على نتاج البلاغيين مما له علاقة بالتفسير، لما للبلاغة من أهمية في زيادة توضيح المعاني وتجليتها، وبيان جمال التركيب، وتمييز كل ما له علاقة بالتفسير عن غيره مما يختص بإعجاز القرآن البلاغي، ليتسنى تقعيده وجعله رهن إشارة المفسرين.

الفرع الثالث: المصدر العقلي.

اصطلح علماء التفسير على إطلاق تسميات عديدة على عمل المفسر الاجتهادي، فوصف بالرأي والاستنباط والعقل والاجتهاد، ولكل هذه المصطلحات مستند في ما ورد من نصوص شرعية، من ذلك ما جاء في قوله تعالى:

(1) السليم فريد بن عبد العزيز، التفسير النحوي للقرآن الكريم تاريخه ومجالاته، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، فاس، المغرب، 14-16 أبريل، 2011، ص694.

﴿أَبَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْبَالُهَا﴾ [محمد:25]، وقوله تعالى في آيات كثيرة: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد:04]، وغيرها من الآيات، واختار أغلبهم مصطلح الرأي لمقابلته لمصطلح الأثر، فأصبحت هذه الثنائية محط أنظارهم في دراساتهم المختلفة، ولحاجة المفسر إليه عدّ من ألوان التفسير الرئيسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وأصبح من الضروري الكشف عن أصولها، ودراسة ضوابطها، وسأتناوله من حيث المعنى، وأبين موقف العلماء منه، وأهميته، وأن وضع أسسه، وضبطه، وتأصيله من الضرورة بمكان تسهيلا لعمل المفسر، ووقوفا في وجه المتأولين بدونها.

أولا: معنى التفسير بالرأي.

إن هذا اللون من التفسير مبناه على إعمال المفسر عقله في عمله التفسيري؛ وفق الأسس والضوابط التي يجب مراعاتها؛ والاستناد إليها في بيان معاني القرآن، وقد تباينت تعريفاته بين مختصر مضيق وموسع مطول، فعرفه الذهبي بقوله: «هو عبارة عن تفسير القرآن الكريم بالاجتهاد، بعد معرفة كلام العرب، ومناحيهم في القول، ومعرفة الألفاظ العربية، ووجوه دلالاتها، والوقوف على أسباب النزول، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من آيات الكتاب القرآن»،⁽¹⁾ وأطلق عليه الشيخ خالد العك مصطلح التفسير العقلي، وعرفه بقوله: «هو ما يقابل التفسير النقلى، وهو يعتمد على الفهم العميق والمركز لمعاني الألفاظ القرآنية التي تنتظم في سلكها تلك الألفاظ وفهم دلالاتها»،⁽²⁾ وقد لخص الذهبي تعريفه في موضع آخر بقوله: «هو التفسير بالنظر والاجتهاد»،⁽³⁾ ففي هذه التعريفات وغيرها محاولة لوضع ألفاظ يبرز من خلالها حده، ويمكن القول أن: كل تفسير نتج عن اجتهاد مبني على أصول التفسير وقواعده فهو المقبول المحمود، وما كان عن هوى وتشبه فهو المردود.

(1) الذهبي محمد حسين، التفسير والمفسرون بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره وألوانه ومذاهبه، مكتبة وهبة، القاهرة، ط7، 2000، ج1، ص183.

(2) العك خالد بن عبد الرحمن، أصول التفسير وقواعده، ص167.

(3) نفسه، ص170.

ثانيا: حكم التفسير بالرأي.

اختلف العلماء في ذلك بين مانع ومجيز، وإذا أمعن المتأمل النظر في أقوالهم؛ اتضح أنه لا خلاف في الحقيقة بينهما، ولا تضاد بين قوليهما، وأن مقصودهما يتبين بالوقوف على ما تؤول إليه، وينتج عنها في الواقع العملي للتفسير، فالمانعون يمكن أن تحمل أقوالهم على التفسير المبني على الهوى، أو على من تقمّ مجال التفسير، ولما يستكمل الشروط والأدوات المعنية على العمل التفسيري، وأما المجيزون فإن قولهم ينتزل على من تقيد بالضوابط، واتباع الأصول والقواعد المعلومة لدى العلماء، وبناء على ما سبق يمكن القول أن: كل تفسير مبني على الرأي المنضبط بأصول التفسير العقلي التي تعصم عمل المفسر من الوقوع في الرأي المذموم يعد من آكد الأعمال المبينة لمعاني التنزيل، وما كان خلاف ذلك فلا يلتفت إليه، ولا يعتبر منه.

ثالثا: أهمية التفسير بالرأي.

تظهر أهمية التفسير العقلي باعتباره من أهم السبل الموصلة إلى تحقيق الغاية من إنزال القرآن الكريم، بالتأمل فيما أثر عن الكثير من الأئمة، وفي هذا السياق يقول الإمام الشافعي مبينا أهمية إعمال العقل في فهم النصوص: «إن الله جل ثناؤه منّ على العباد بعقولهم، فدلهم بها على الفرق بين المختلف، وهداهم السبيل إلى الحق نصا ودلالة»،⁽¹⁾ ويؤكد الإمام الشاطبي على ضرورة الاعتناء بهذا اللون من التفسير، وأن إهماله يؤدي إهمال الاجتهاد في فهم وتدبر معاني كتاب الله عز وجل، بقوله: «إعمال الرأي في القرآن جاء ذمه، وجاء أيضا ما يقتضي إعماله... فهذان القولان اقتضيا إعمال الرأي وتركه في القرآن، وهما لا يجتمعان، والقول فيه أن الرأي وتركه في القرآن ضربان: أحدهما جار على موافقة كلام العرب، وموافقة الكتاب والسنة، فهذا لا يمكن إهمال مثله لعالم بهم، لأمر: أحدها: إن الكتاب لا بد من القول فيه ببيان المعنى، واستنباط حكم، وتفسير لفظ، وفهم مراد، ولم يأت ذلك عن تقدم؛

(1) الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،

فإنما أن يتوقف دون ذلك فتتعطل الأحكام كلها أو أكثرها، وذلك غير ممكن، فلا بد من القول فيه بما يليق... وأما الرأي الجاري على غير موافقة العربية أو الجاري على الأدلة الشرعية فهذا هو الرأي المذموم من غير إشكال»⁽¹⁾ وبهذا يتبين لكل متبصر أن التدبر لكلام الله، وعقل معناه، وفق الأصول والقواعد المقررة يُعد من أولى ما يهتم به المالك لآلاته، بيانا لمعانيه، ودرءا لما قد ينسب إليه مما لا يمت إليه بسبب وثيق.

رابعاً: ضوابط التفسير بالرأي.

أدى ولوج كثير من المفسرين ميدان التفسير بالرأي بأفكار مسبقة، وإطلاقهم العنان لعقولهم القاصرة في تأويل أي الذكر الحكيم دون استحضار للضوابط المشتركة بين المفسرين، وخاصة المعتزلة، وغيرهم من المتكلمين الذين عمدوا إلى إبداء آرائهم والدعوة إليها بدعوى ممارسة التفسير بهذا اللون من التفسير، وتأويلهم لبعض الآيات على خلاف ما هو معلوم عند السلف، ومن تبعهم بإحسان إلى ضرورة تحصينه بجملة من الأسس و القواعد والضوابط التي تحول دون سلوك منهجهم، وتعصم المفسر من الزلل، وترشده أثناء ممارسة عمله التفسيري إلى أقوم السبل، وهذه طائفة من الأسس والضوابط المهمة التي وضعها العلماء لهذا اللون من التفسير، واعتبروا توفرها فيه أمارات على صحة منهج المفسر:

1- لا ينبغي أن يخالف المشتغل بالتفسير بالرأي التفسير الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو يصادم تفسير أصحابه، فإذا اتضحت المخالفة أو المصادمة فلا يلتفت إليه، وهذا مما اتفق عليه المفسرون، ولا يعني هذا عدم إحداث أقوال جديدة مستنبطة تتوافق والأقوال السابقة، وتخدم معنى الآية.

2- أن يكون وفق معهود كلام العرب، وألا يخرج عن قواعدها، كونها اللغة التي نزل بها القرآن.

(1) الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات، ج4، ص276-279

3- أن لا يجعل القرآن خاضعا لنحلته خادما لما يعتقد، ويتجنب المفسر ذلك، لأن القرآن يجب إتباع ما جاء فيه من الهدى والحق، وليس العكس.

4- على المفسر أن يتقيد بما رسمه العلماء من أصول، وقواعد تفسيرية خاصة بالتفسير العقلي، ويتجنب كل ما يخالف طرائق الاستدلال الصحيح التي توقع في المذاهب الباطلة.⁽¹⁾ وقد بُذلت جهود لوضع أصول وقواعد لهذا اللون من التفسير تحدد منهجه وتبين مجاله، منها ما يخص المفسر من صفات من أخصها تحصيله للشروط الضرورية والحاجية والتحسينية، ومنها ما يحدد مجال عمله التفسيري، ومجال استعماله لعقله، وضوابط أعماله.

المطلب الثاني: قواعد التفسير.

تعد قواعد التفسير من أهم ركائز علم أصول التفسير، فبدونها لا يمكن ممارسة العملية التفسيرية بمنهج سليم، واستنباط معاني الآيات وبيانها، يقول الإمام الزركشي مبينا موقعها ومكانتها: « ومعلوم أن تفسيره يكون من قبيل الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضه من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض، لبلاغته ولطف معانيه، ولهذا لا يستغنى عن قانون عام يعول في تفسيره إليه، من معرفة مفردات ألفاظه ومركباتها، وسياقه، وظاهره وباطنه، وغير ذلك مما لا يدخل تحت الوهم، ويدق عن الفهم»،⁽²⁾ ولأجل موقعها من البيان تناولها العلماء بالإيضاح من ناحية التعريف والتفصيل تمييزا لها عن غيرها من العلوم وعن مثيلاتها، وقاموا بإحصائها وبيان علاقتها بالعلوم ذات الصلة بالتفسير، ووضحوا أقسامها ليسهل الرجوع إليها، وفي ما يلي من الفروع تفصيل لذلك.

(1) ينظر في تفصيل هذه الضوابط الكبيسي، علم التفسير أصوله وقواعده، ص121.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، ص15.

الفرع الأول: تعريف القاعدة لغة واصطلاحاً.

الوقوف على معنى هذا المصطلح يقتضى من الباحث تعريفها في اللغة والاصطلاح.
أولاً: القاعدة لغة.

القاعدة لها معان عديدة في اللغة لاعتبارات عديدة، ومما له علاقة بموضوعنا، ما أورده ابن منظور في معرض بيانه لمعناه في معجمه بقوله:

« أصل الأسّ، والقواعد الإسّاسُ، وقواعد البيت إسّاسُهُ، وفي التنزيل

﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾ [البقرة : الآية 126]، وفيه:

﴿ فَآتَى اللَّهُ بُيُوتَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل: الآية 26]، قال الزجاج: القواعد أساطين البناء

التي تعمده، وقواعد اليهودج: خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان اليهودج فيها»،⁽¹⁾ فالقاعدة باعتبار ما ذكر معناها في اللغة: الأساس لما يُبنى عليها حسياً كان أم معنوياً.

ثانياً: القاعدة اصطلاحاً.

لكل علم قواعده التي تخصه، وتبع ذلك تعدد تعريفاتها، وقد عرفها الجرجاني بمعناها الذي يشمل كل العلوم بقوله: « قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»،⁽²⁾ وأما تعريفها ذي الصلة بالتفسير فقد أفردا الكثير من الباحثين بالتعريف، ومن أجمع التعريفات التي وقفت عليها تعريف الدكتور خالد السبت حيث ذكر أنها: « الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم، ومعرفة كيفية الاستفادة منها»،⁽³⁾ وتمثل قواعد التفسير الجانب التطبيقي في الممارسة التفسيرية، فهي الوسيلة التي يُعملها المفسر للوصول إلى بيان المعاني واستنباطها، والتي بإتباعها يتقي المفسر القول على الله بغير علم، وهي منضوية تحت الأصول التفسيرية الكبرى ، فلكل أصل قواعده، بالإضافة إلى القواعد العامة المجموعة من علوم عديدة .

(1) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، مادة « قعد»، ج 55، ص 369.

(2) الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: صديق المنشاوي، ص 143.

(3) السبت، قواعد التفسير، ج 1، ص 30.

الفرع الثاني: أنواع قواعد التفسير.

تتنوع قواعد التفسير بتنوع مصادرها، ويمكن تصنيفها تبعا لأصولها التفسيرية إلى خمسة أنواع وهي: القواعد الشرعية، واللغوية، والأصولية، والقواعد العامة العقلية، والقواعد الترجيحية، وبيان ما يتعلق بها من معاني في العناصر التالية:

أولا: القواعد الشرعية.

أصول التفسير التي تتدرج تحتها قواعد مرتبة على وفق درجة أهميتها، بدء بالأصل النقلى الأول، ثم الأصل اللغوي...، فإن قواعد التفسير ينبغي أن يراعى فيها الاعتبار نفسه، وهو ضرورة التزام المفسر بترتيب هذه القواعد بحسب أهميتها، وتقديمها عن غيرها مما لا مستند شرعي لها يعضدها ويقويها « فكل قاعدة أصل مادتها تصورات شرعية، سواء كانت ذات صلة بالعقيدة، أو العبادات، أو المعاملات، على المفسر أن يراعيها أثناء تفسيره، فيحمل مثلا الآيات التي جاءت في صفات الله عز وجل وأسمائه على ما يليق به سبحانه، وهذا المعنى لا تعطيه اللغة وحدها، إنما يعطيه الشرع»،⁽¹⁾ فهذه القواعد الشرعية ترشد المفسر إلى المعنى المعتبر شرعا، وإلى ضرورة تقديمها في حالة تزامنها عند من لا يقدر الأثر حق قدره من المتكلمين، وغيرهم ممن يفسح المجال لعقله في حقل التفسير؛ تفاديا لما ينبثق عن ذلك من تأويلات مخالفة لما عليه جمهور المفسرين.

ثانيا: القواعد اللغوية.

القرآن أنزل بلسان عربي مبين، فمن البديهي أن يكون للغة دور رئيسي في بيان معانيه، ولكون اللغة لها صلة بعلوم كثيرة، فإنه من الضروري « تمييز القرآن عن غيره، وصرف الجهد أساسا لوضع قواعد لتفسيره، ولا مانع من توظيف قواعد تفسير القرآن لتفسير السنة النبوية، أو غيرها من النصوص، لكننا نعتقد أن للقرآن قواعد تفسير خاصة، وللسنة قواعد تفسير خاصة قد يكون بينهما المشترك لكن لا ينفي الاختصاص»،⁽²⁾ وهذه القواعد متعلقها

(1) ابن حماد، أصول التفسير محاولة في البناء، ص 149، 150.

(2) نفسه، ص 150.

ألفاظ اللغة أفرادا وتركيبا، حيث ينظر إلى اللفظة المفردة وما يتعلق بها أصلا ومعنى، وإلى التركيب وتأثيره على المعنى، وقد اعتنى العلماء بهذا الأمر وحققوا ذلك باستقراء أساليب اللغة، وعباراتها، ومفرداتها، وصنفوا في ذلك مصنفات في الغريب، والأشباه والنظائر، والإعراب وغيرها، ومن خلالها يمكن تمييز قواعد اللغة الخاصة بالتفسير، وقد يظهر ذلك جليا في تفاسير أغلب المفسرين، وخاصة المحققين منهم.

ثالثا: القواعد الأصولية.

كان بالإمكان أن يكتفى بما دونه علماء الأصول من قواعد لفهم النصوص لو لم تنحصر جهودهم في ما له علاقة بآيات الأحكام، يقول الدكتور محمد لطفي الصباغ: «يعتمد علم أصول التفسير على عدد من القواعد وضعها الأصوليون»،⁽¹⁾ إلا أن اختصاصها بعلم أصول الفقه، لا يمنع من الاستفادة مما دون منها مما له علاقة بالتفسير، وأن ينسج على منوالها قواعد تفسيرية لما ليس له علاقة بالأحكام العملية من الآيات، وإفرادها بالتأليف والترتيب، وبيان أوجه أعمالها، وهو صنيع الكثير من المفسرين.

رابعا: القواعد العقلية العامة.

يقصد بها ما يعتمد عليه المفسر من قواعد مستوحاة من علوم مختلفة، وهي كما قال الدكتور إسماعيل سالم فيما نقله عنه عمر حماد: «مجموعة من القواعد العامة من عدة علوم مختلفة، تتضافر على تفسير النص والكشف عن مراميه، فهذه قواعد نحوية، وأخرى أسلوبية، وثالثة في علم القراءات، ورابعة في المكي والمدني... وهكذا»،⁽²⁾ وقد يكون منها ماله صلة بالعلوم التجريبية الحديثة التي بها ينضبط بها الكلام في التفسير العلمي والإعجاز العلمي.

(1) الصباغ، بحوث في أصول التفسير، ص191.

(2) ابن حماد، أصول التفسير محاولة في البناء، ص149، ينظر تفسير النصوص وآيات القصص والديات، إسماعيل سالم عبد العالي، مكتبة النصر، القاهرة، ص13.

خامسا: القواعد الترجيحية.

يعرض للمفسر في أحيان كثيرة أقوالا عديدة مختلفة في تفسير الآية الواحدة، يحتاج بسببها إلى أداة ليترجح له منها ما يطمئن إليه قلبه، ويراه أقرب إلى الصواب، ولتحقيق ذلك اجتهد العلماء لاستنباط قواعد يتوصل بها إلى الترجيح بين هذه الأقوال المختلفة المنتشرة في التفسير، وقد اهتم العلماء بهذا النوع من القواعد، واعتبرها بعضهم من أهم مسائل أصول التفسير وأفردها بالتأليف، ومنهم الدكتور الحربي حيث جمع في رسالته العديد من القواعد التي اعتبرها قواعد ترجيحية، وعرفها بأنها « ضوابط وأمور أغلبية يتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله عز وجل»⁽¹⁾.

فهذه الأقسام الخمسة تجمع معاهد قواعد التفسير، إذ أن تأصيلها، وترتيبها، وتبويبها، وإبرازها في مصنفات مستقلة كما هو الحال في باقي العلوم يكون من أكبر العون للمفسر، ويسد الباب على كل مقترح لسور التفسير دون الأهلية المطلوبة.

المطلب الثالث: اختلاف المفسرين.

أعظم ما يعترض سبيل المفسر، تلك الأقوال التفسيرية المتعارضة بل المتناقضة في بعض الأحيان، فكان لزاما على أهل الفن وضع معالم هادية إلى كيفية التعامل مع هذا الاختلاف، تكون بمثابة أصول تفسيرية ترشد المفسر إلى السبيل الأقوم في التعامل مع الاختلاف، وإجمال ما لا ينبغي أن يغيب على المفسر هو الوقوف على مفهوم الاختلاف، وضبط أنواعه، والاطلاع على أسبابه، وكيفية التعامل مع ما ورد منه في أقوال المفسرين المتباينة، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ذلك في رسالته، و تبعه غيره من العلماء في كثير مما أورده منها، وفيما يلي بيان لعناصر هذا الأصل التفسيري المهم.

(1) الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، ج1، ص39.

الفرع الأول: مفهوم الاختلاف في التفسير.

يراد بالاختلاف في تفسير آي الذكر « عدم اتفاق الباحثين في القرآن الكريم على دلالة الآية أو اللفظ القرآني على مراد الله تعالى منها، بحيث يتوصل المفسر إلى معنى مغاير - ولو في الظاهر - لما توصل إليه غيره»،⁽¹⁾ والاختلاف أمر لا بد أن يقع، وذلك نتيجة للتباين الحاصل بين الباحثين في العلم والفهم، والمذموم منه ما أدى إلى ضرب القرآن بعضه ببعض، أو اتهامه بالكذب والتناقض، أو كان سببا لوقوع الفرقة بين المسلمين، وهو الاختلاف الممقوت المنهي عنه،⁽²⁾ وأما ما كان عن اجتهاد وفق الأصول والقواعد والضوابط، فإنه مما أذن الشارع فيه، ووسّع الله فيه على عباده.

الفرع الثاني: أقسام الاختلاف.

قسم العلماء ما ورد منه في كتب المفسرين إلى قسمين، مراعين في ذلك الأسباب التي أفرزت هذا الخلاف، فما كان سببه له حظ من النظر، فهو من باب تنوع الأقوال ولا يضر وجوده، وما كان غير ذلك، فهو الذي أبان العلماء عن دوافعه، ليجتنبه المفسر لكونه صادر عن هوى، وعدم التزام بأصول التفسير، وفيما يلي بيان للمقصود من نوعي الاختلاف وتلخيص لأسبابه .

أولا: اختلاف التنوع.

ذكر العلماء أن اختلاف السلف في التفسير ومن تبعهم كان اختلاف تنوع « بحيث يذكر أحدهم قولاً في تفسير الآية، ويذكر الآخر قولاً ثانياً، فالقولان مختلفان، لكنهما ليسا متضادين، وإنما متكاملان، فكل منهما ينطبق على جزء من معنى الآية، ويحقق نوعاً من أنواع دلالتها، والجمع بينهما ممكن، والقول بهما معاً في تفسير الآية مطلوب»،⁽³⁾ وقد فصل ابن تيمية هذا النوع من الخلاف وبيّنه بقوله: « الخلاف بين السلف في التفسير قليل،

(1) وسيم فتح الله، الاختلاف في التفسير حقيقته وأسبابه، www.alroqey.com، 2021/12/23.

(2) المنيع، معالم في أصول التفسير، ص 226.

(3) الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص 83.

وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد»،⁽¹⁾ وفي هذا النوع تحمل الآيات على كل ما قيل فيها من أقوال، بعد النظر في صحتها سندها إلى قائلها.

فالسلف حدث بينهم خلاف في بيان معاني بعض الآيات، لكنه خلاف في حدود الأصول والضوابط المعلومة لدى العلماء.

ثانياً: اختلاف التضاد.

مرت العملية التفسيرية بشقيها العلمي والعملية بمراحل تاريخية كان لها كبير الأثر على الأقوال التفسيرية، حيث تم حذف أسانيدنا مما أدى إلى اختلاط الصحيح من الأقوال بضعيفها « فدخل منها الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كل من يسبح له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظاناً أن له أصلاً، غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح، ومن يرجع إليهم في التفسير، حتى رأيت من حكى في تفسير قوله تعالى:

﴿ غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة:07]، نحو عشرة أقوال، وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وجميع الصحابة والتابعين وأتباعهم، حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافاً بين المفسرين»،⁽²⁾ وتبع ذلك ظهور المذاهب الفقهية، والنحل العقديّة، وتعصب بعضهم لأقوال أئمتهم ونصرتها بليّ أعناق الآيات لتتوافق والمذهب المراد نصرتة، وأدى ذلك إلى شحن كتب التفسير بالكثير من الأقوال المختلفة اختلاف تضاد، فاستوجب ذلك وضع قواعد وأصول لعرضها عليها، من أجل تمييز مقبولها من مردودها.

(1) العثيمين، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، ص23.

(2) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ص788.

ثالثاً: أسباب الاختلاف.

قد يتوهم أن ما انشر من خلاف في كتب التفسير سببه الرئيسي اتباع بعض المفسرين لأهوائهم، ونزعاتهم الفكرية والمذهبية، إلا أنه باستقراء كتب التفسير المختلفة يزول ذلك الوهم ويتضح أن ثمة أسباب عديدة أفرزت هذا الكمّ الهائل من الأقوال التفسيرية المختلفة في الآية الواحدة، ويتبين أن هناك أسباب معتبرة، وأخرى لها دوافع مختلفة تبعا لمذهب وإرادة المفسر، وقد أورد العلماء جملة منها نوجزها في النقاط التالية:

1- الأسباب المعتبرة.

وهي التي تنتج أو تفرز أقوالاً ظاهرها الاختلاف والتباين، ومآلها إلى معنى واحد. وقد أفرد لها ابن جزي - رحمه الله - باباً خاصاً في مقدمة تفسيره، وحصرها في اثني عشر سبباً فقال: «اختلاف القراءات - اختلاف اللغويين في معنى الكلمة - اشتراك اللفظ بين معنيين فأكثر - احتمال العموم والخصوص - احتمال الإطلاق والتقييد - احتمال الحقيقة والمجاز - احتمال الإضمار والاستقلال - احتمال الكلمة الزائدة - احتمال حمل الكلام على الترتيب وعلى التقديم والتأخير - احتمال أن يكون الحكم منسوخاً أو محكماً - اختلاف الرواية في التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن السلف رضوان الله عليهم».⁽¹⁾ هذه أهم الأسباب التي يؤدي مراعاتها إلى رفع الملام عن أئمة التفسير في بعض ما صدر منهم من أقوال تفسيرية.

2- أسباب لاحظ لها من النظر.

وهي الناتجة عن إعمال المفسر عقله ناصراً لمذهبه، معرضاً عن التقيد بما عليه جمهور المفسرين من أسس وقواعد ضابطة للتفسير، ومعظمها نشأ بعد ظهور الفرق الإسلامية، والمذاهب المختلفة، حيث عمدت كل فرقة إلى نصر أقوالها بتأويل الآيات بما يتناسب ومذهبها، وأعرضت عن العناية بما ورد عن السلف من أقوال، وأهملت الرواية، ولم تلتفت

(1) الفارس طارق بن أحمد بن علي، علوم القرآن عند الإمام ابن جزي الكلبى وأثرها في تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل، كرسى القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، ط1، 1438هـ، ص237، 238.

إلى التمييز بين الصحيح والسقيم منها، وجعلت اعتمادها على اللغة [إن ساعدها] ذلك دون اعتبار غرض المتكلم، بل حكمت النظر الاعتقادي المخالف لمنهج السلف،⁽¹⁾ كما هو واضح عند المعتزلة، والخوارج، وغيرهم ممن تجاوز حدود اللغة، وأتى بما لا يمكن إدراجه في دائرة الاختلاف من التأويلات الباطلة.

وبهذا يتبين أن الوقوف على أسباب الاختلاف المختلفة، وبيان دوافعها من أهم ما يضطلع به أصول التفسير من مهام، إذ أن صياغة قواعد تفسيرية ترجيحية يرجع إليها عند الخلاف وكشف الدخيل منها يُعد من أكبر العون على صيانة النصوص من العبث تحت ذريعة وقوع الخلاف كما هو صنيع الحدائين، ومن على شاكلتهم.

المطلب الرابع: شروط المفسر.

كثر المعتنون في هذه الأزمنة بالتفسير خاصة، واشتغل بعضهم بالدراسات القرآنية، بل ازداد الخائضون في دراسة القرآن بزعم تفسيره، ولكون هذا الحقل المعرفي موضوعه كلام الله عز وجل، حذر العلماء مَنْ لم يحقق الشروط المطلوبة، ويحصل العلوم الضرورية مِنَ الخوض في غماره، وخاصة من ادعى منهم التجديد، وهو عري من الضوابط والشروط الواجب توفرها في المشتغل بالمفسر» ولذلك فلا بد من منهج علمي مبني على ضوابط محددة، معتمد على المصادر الصحيحة المعتبرة، والأصول العلمية لهذا الفن، حفاظا على التفسير من تلاعب أهل البدع والمحدثات، وتعالَم غير الراسخين في العلم، وهذه الصفات في المفسر، وتلك الضوابط في المنهج إذا أخذ بها كان التفسير في دائرة المقبول، وإن اختلفت فهو مردود لا يلتفت إليه، ولا يؤخذ به»،⁽²⁾ وفي هذه الفروع توضيح لمفهوم المفسر وبيان للشروط التي يجب أن تتوفر في من يتعاطى الصناعة التفسيرية.

(1) ينظر الطيار، التحرير في أصول التفسير، ص 237.

(2) دلال بنت كويران بن هويمل البقيلي السلمي، التجديد في التفسير في العصر الحديث مفهومه وضوابطه واتجاهاته، رسالة دكتوراه، تخصص التفسير وعلوم القرآن، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، السعودية، 2014، ص 121.

الفرع الأول: تعريف المفسر.

المتتبع للساحة التفسيرية يدرك ضرورة وضع شروط وضوابط يتبين من خلالها معرفة المتأهل لخوض غمار تفسير كتاب الله عز وجل، وفي حدود اطلاعي لم أجد من اعتنى بوضع تعريف جامع لمصطلح المفسر إلا القليل النادر،⁽¹⁾ ومن هؤلاء القلة الدكتور الحربي حيث عرّفه بقوله: «المفسر: هو من له أهلية تامة يعرف بها مراد الله تعالى بكلامه المتعبد بتلاوته، قدر الطاقة، وراض نفسه على مناهج المفسرين، مع معرفته جملا كثيرة من تفسير كتاب الله، ومارس التفسير عمليا بتعليم أو تأليف»،⁽²⁾ فكان لزاما - بناء على ما سبق ذكره- على أهل الفن ضرورة الاتفاق على مفردات لتعريف جامع مانع يتميز وفقه المتأهل لممارسة التفسير من المتطفل المتعالم، ومن في نيته الطعن في الدين، والتوسل إلى ذلك بأصل أصوله، كما هو واضح في الكثير مما ملئت به تفاسيرهم من تأويلات شنيعة ومقالات باطلة .

الفرع الثاني: الشروط المؤهلة لتعاطي التفسير.

حدد العلماء لمتعاطي التفسير شروطا مؤهلة يجب عليه أن يتحلى ببعضها في نفسه، وأن يلتزم بالأخرى حال أداء عمله التفسيري، وإن وضع هذه الشروط، وإلزام المُقَدِّم على التفسير بها « من بين ما يقصد بأصول التفسير عند الإطلاق، إذ يقال مثلا جوابا لسؤال: ما أصول التفسير، أنها الشروط التي يجب توفرها في المفسر، والغالب أنها تقسم إلى قسمين: شروط علمية يحدد فيها مستوى علمي لا يجوز أن يقدم على التفسير من لم يحصله، وشروط ذاتية متعلقة بشخص المتعاطي للتفسير من حيث المعتقد والسلوك، وهناك من أضاف قسما ثالثا

(1) ذكر الدكتور عادل بن علي الشدي « أن: عبارات الباحثين تكاد تجمع على عدم وجود تعريف للمفسر عند المتقدمين، حيث يقول أحد الباحثين: (لم يحظ المفسر من علماء القرآن والتفسير بتعريف)، ويفيد باحث آخر بأنه لم ير (من عرف بالمفسر ممن اشتغل بهذا الفن)، ويظهر أن السبب في ذلك هو وضوح معنى المفسر، وظهوره عند المتقدمين... ولكن المتأخرين احتاجوا إلى ضبط هذا المصطلح، والتعريف به لكثرة الخطأ، ودخول من لا يحسنه إليه». ينظر عادل الشدي، ضوابط وأثار استعانة المفسر بالقراءات، دار مدار الوطن للنشر، ط1، 2010، ص11.

(2) الحربي، قواعد التفسير عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، ج1، ص33.

وهو الشروط العقلية، لتحديد الصفات العقلية التي يجب أن يكون عليها المفسر، مثل قوة الاستدلال، وحسن الاستنباط»⁽¹⁾ وبالنظر إلى ما اشترطه العلماء من علوم يجد أنها لا تخرج عن مضمون ما دُوّن من مسائل وموضوعات علم أصول التفسير، فأول ما يجب على المفسر أن يتمكن منه من العلوم هو: علمه بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، وبكل ما يتعلق بهما من علوم، وهما الأصلان الأولان من أصول التفسير، وكل ماله صلة بهما من علوم فرعية فهو من الأصول المكملة، والحاصل أنه لا بد لمن أراد أن يفسر كتاب الله أن يكون: عالماً بالقرآن الكريم يكثر من تلاوته، ويعرف سياق وموضوعات كل سورة، ويستحضر في ذهنه المواضع المتفرقة في القرآن الكريم عن الموضوع الواحد، ولا بد أن يكون عالماً بالسنة النبوية، يحسن الاطلاع عليها، والتعامل مع نصوصها بحثاً ونقداً.⁽²⁾

وأن يكون على دراية بجملة من العلوم الخادمة لكتاب الله عز وجل، متمكناً منها، وهي: علم اللغة، وعلم النحو والصرف والاشتقاق، وعلم البلاغة، وعلم القراءات، وعلم أصول الدين، وعلم أصول الفقه، ويلحق بهذه العلوم كل ما تعلق بأحوال من نزل فيهم القرآن من العرب وغيرهم، والإمام بتاريخ الأمم السابقة، وما جد من علوم عصرية مختلفة.⁽³⁾

وإلى جانب هذه العلوم اشترط العلماء لمن يتعاطى التفسير: أن يكون صالحاً في نفسه عاملاً بما يعلم، ومن أنفس ما أورده السيوطي من الشروط الذاتية ما نقله عن الإمام أبو طالب الطبري حيث ذكر عنه أنه قال: «اعلم أن من شرطه صحة الاعتقاد أولاً، ولزوم سنة الدين، فإن كان مغموصاً عليه في دينه، لا يؤتمن على الدنيا، فكيف على الدين، ثم لا يؤتمن من الدين على الإخبار عن عالم، فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى، ولأنه لا يؤمن إن كان متهما بالإلحاد أن يبغى الفتنة، ويغر الناس عليه بليّ وخداعه كدأب الباطنية، وغلاة الرافضة، وإن كان متهما بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه على ما يوافق

(1) ابن حماد، أصول التفسير محاولة في البناء، ص 195.

(2) الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص 53.

(3) ينظر المرجع نفسه، ص 55-60.

بدعته، كدأب القدرية، فإن أحدهم يصنف الكتاب في التفسير، ومقصوده منه الايضاع خلال المساكين، ليصدهم عن إتباع السلف ولزوم طريق الهدى... ثم قال: ومن شرطه صحة المقصد فيما يقول ليلقى التسديد، فقد قال الله عز وجل:

﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا مِنَّا لَتَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت:69]، وإنما يخلص له القصد إذا زهد في الدنيا، لأنه إذا رغب فيها لم يؤمن أن يتوسل به إلى غرض يصده عن صواب قصده، ويفسد عليه صحة عمله». (1)

فهذه أهم الشروط التي اتفق عليها العلماء من حيث الجملة، وكل له من التفريعات في بعضها ما يراه مما لا يستغنى عنه من أراد أن يخوض غمار التأويل والتفسير من المفسرين وغيرهم ممن يروم فهم كتاب الله وتدبره.

ومن خلال ما تم دراسته في ما مضى من مباحث عن علم أصول التفسير تبينت لنا النتائج التالية:

- أن ضبط التعريف الاصطلاحي للتفسير بما يتوافق وعمل المفسر يعتبر حجر الزاوية في تحديد موضوعات علم أصول التفسير.
- يعتبر علم أصول التفسير من العلوم الناشئة، وتبين من البحث كثرة الدراسات المؤصلة والمحرة لمسائله، وكثافتها، وهذا ما يفسر صعوبة ضبط مسائله، والاتفاق على مواضيعه.
- من الأهمية بمكان التمييز بين المصطلحات ذات الصلة بعلم أصول التفسير، ودراسة العلاقة الرابطة بينهما لتحديد مجال أعمال كل منها.
- تبين من مجمل الدراسات التي بذلت لتحريره أن لهذا العلم مصادر تستمد منها موضوعاته ومسائله، وأن الأمر بحاجة إلى تضافر الجهود لبنائه وتشبيده.
- أن معايير إضافة موضوع معين واعتباره من صميمه مرتبط بمفهوم المصطلح، واتساقه مع مجمل الموضوعات المتفق عليها.

(1) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ص763،764.

- من أساسيات العلم معرفة الأصول الكلية أو المصادر التي تندرج تحتها العديد من القواعد التفسيرية، فالمصادر الأثرية تتميز بقواعدها المرتبطة بأصلها الجامع لها، وهكذا باقي المصادر.

- لعلم أصول التفسير كغيره من العلوم أركان تجب مراعاتها، كون بناء العلم لا يكتمل إلا بوجودها وهي: ضبط تعريفه الاصطلاحي، وتمييز مصادره، وجمع ما أمكن من قواعد أصوله المختلفة التفسيرية منها، والترجيحية، والوقوف على ما اتفق عليه المفسرون من أقوال واختلفوا فيه.

- وضع معايير يميز بها المفسر المتأهل عن غيره، ليتبين مقاصد من خاض غمار التفسير من الحدائين ومن على شاكلتهم من أصحاب المذاهب الهدامة .

الفصل الثالث

منهج ابن عبد الكريم

في تفسيره، وبيان أصول التفسير

عند بعض المفسرين الجزائريين

المبحث الأول: التعريف بمحمد بن عبد الكريم الجزائري.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "توجيهات القرآن العظيم".

المبحث الثالث: منهج محمد بن عبد الكريم في تفسيره.

المبحث الرابع: أصول التفسير في بعض التفاسير الجزائرية.

يعتبر الاطلاع على مناهج المفسرين من الوسائل المعينة على معرفة ما تزخر به التفاسير من أصول تفسيرية؛ ضمّنها المفسر ما اعتمده منها في أداء عمله التفسيري، فما من مفسر إلا ويمهد - قبل البدء في استخراج المعاني واستنباطها من مظانها - بوضع مقدمة يوضح فيها ما يصبوا إلى تحقيقه، ويبين الوسائل والمصادر التي يعوّل عليها، ويسترشد بها للوصول إلى مبتغاه، وهذه المناهج وأصولها التفسيرية تتنوع بل وتختلف باختلاف اتجاهات المفسرين، فالأثري ينحو نحو جمع ما ورد من أحاديث وآثار لمختلف المفسرين في كل العصور، ويجعلها عمدة في تفسيره ومن أهم مصادره ... وهكذا فإن لسائر الاتجاهات من المميزات، والخصائص ما يبرر اختلاف مناهجها التفسيرية وأصولها، وفي هذا الفصل محاولة لإبراز معالم منهج الشيخ ابن عبد الكريم الجزائري بما يوصل ويعين على رصد موضوعات علم أصول التفسير التي وظّفها في تفسيره، وبيان مدى مساهمته في خدمة علم أصول التفسير، وكذا بيان ما تحويه بعض التفاسير الجزائرية من أصول تفسيرية، وقد اقتضت طبيعة البحث البدء بلمحة تعريفية مختصرة عن كل من المفسر، وتفسيره، ودراسة عامة لهذه التفاسير من ناحية العلوم المعتمدة في العمل التفسيري، بيانا لما تنطوي عليه من أصول اعتمد عليها مفسروها في عملهم التفسيري، والحكم على طريقة توظيفهم لها من حيث التزامهم بالضوابط المتعارف عليها عند أهل الفن، وتفصيل ذلك في ثنايا المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بمحمد بن عبد الكريم الجزائري.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "توجيهات القرآن العظيم".

المبحث الثالث: منهج محمد بن عبد الكريم في تفسيره.

المبحث الرابع: أصول التفسير في بعض التفاسير الجزائرية.

المبحث الأول: التعريف بمحمد بن عبد الكريم الجزائري.

الشيخ محمد بن عبد الكريم من المفسرين الجزائريين القلائل الذين أكملوا تفسير القرآن العظيم تأليفاً، فاستحق أن تبذل الجهود في إبراز بعض جوانب حياته العلمية من حيث الولادة، والنشأة، وطلبه للعلم، وما تركه من مصنفات وإنتاج علمي، ودراسة تفسيره، وتتبع معالم منهجه، ومحاولة إبراز جهوده التفسيرية، وبيان مدى مساهمته في الاعتناء بكتاب الله، والوقوف على المصادر التي اعتمدها في عمله التفسيري، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ترجمة الشيخ محمد بن عبد الكريم.

المطلب الثاني: حياة الشيخ محمد بن عبد الكريم العلمية والعملية.

المطلب الثالث: آثار الشيخ ابن عبد الكريم العلمية.

المطلب الرابع: مصادر الشيخ ابن عبد الكريم في التفسير.

المطلب الأول: ترجمة الشيخ محمد بن عبد الكريم الجزائري.

المفسر - في حدود ما اطلعت عليه - لم يحظ بتراجم وافية في الكتب المختصة في هذا الشأن، لكونه حديث العهد بفراق الدنيا، عدا ما تناثر من أقوال عن سيرته في الصحف والمجلات التي دونها من عاصره من زملائه⁽¹⁾ أو تلاميذه، وبعض المقالات التي نشرت حديثاً في بعض المجلات تناولت جوانب خاصة من سيرته،⁽²⁾ أوفي بعض المؤتمرات التي حضي فيها بالتكريم، أو دراسة ما ورثه من علوم، وتركه من أبحاث في مختلف المجالات العلمية، ومن خلال ما ورد في ثناياها كان بيان، وبناء ترجمته في ما يأتي من العناصر.

الفرع الأول: حياة الشيخ محمد بن عبد الكريم الشخصية.

التعرّف على الشيخ محمد بن عبد الكريم، والمساهمة في التعريف به يقتضى الأمر دراسة حياته الشخصية الخاصة به، وإبراز مذهبه العقدي والفقهي، وفي هذين العنصرين بيان ذلك:

(1) تناول الأستاذ عبد المجيد بن داود سيرة الشيخ في الذكرى الرابعة لوفاته، واجتهد في بيانها بشيء من التفصيل، وذكر في مقاله المنشور في جريدة صوت الأحرار في حلقات أسبوعية، أنه: «ما إن استحضرتها في خلدي حتى غمرني سيل من المعاني، وجاش في روعي فيض من العواطف، وانتالت عليّ الذكريات قديمها، وحديثها، وتزاحم في ذاكرتي حشد من الصور، والانطباعات التي تماثلت في ذهني سريعاً من وحي حصيلة كل ما تحقق لي معرفته من ملامح حياته الزمانية والعلمية، وبعض اللحظات الخاطفة التي تجسدت لي في صور ولوحات، مما كنت استلهمته من تراكمات الرصيد الذي ما زلت أحتفظ به في ذاكرتي عن معرفتي الشخصية به التي تكاد تكون يقينية، غير أنها غير معمقة بالقدر الكافي، على الرغم من بقاء العلاقة الودية القديمة قائمة، وبقائي على العهد مهتماً بمتابعة كل نشاطاته عن كثب، وبسبب عدم انقطاع سبل التواصل بيننا، وذلك منذ عقود من الزمن متواصلة...»، ينظر بن داود عبد المجيد، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس الدكتور محمد بن عبد الكريم الزموري في ذكرى وفاته(1)، جريدة صوت الأحرار، الجزائر، ع:5816، الأحد 5 من مارس 2017، بالإضافة إلى كلامه الموثق لما ورد في مقاله، فإنه بين في العدد الأخير من المجلة أن لمقاله مراجع، ومقال الأستاذ عبد الحليم بوبكر الذي أبرز فيه جوانب من حياة الشيخ محمد بن عبد الكريم، المنشور في جريدة البصائر ع: 853، وما نشر عنه في بعض الصحف الوطنية منها جريدة الشروق، وبعض المواقع الإلكترونية.

(2) ينظر مقال الأستاذ بن سعدي سمير، الدكتور محمد بن عبد الكريم الزموري الجزائري وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد:9، سبتمبر 2018، وقد استقى سائر ما أورده في مقاله عن سيرة الشيخ من المرجعين السابقين.

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته.

هو محمد بن عبد الكريم الجزائري « ينحدر من إحدى العائلات التركمانية المملوكية التي ترجع في نسبها إلى العنصر العثماني البعيد في تاريخ زمورة، حيث نزحت عائلة بن عبد الكريم إلى هذه المنطقة خلال القرن الثاني عشر الميلادي مع من نزحوا أثناء هجرة مسلمي الأندلس الكبرى، ومن صقلية، وإسبانيا؛ فرارا بدينهم، وحياتهم من التصير، والمسح، والإبادة، كان والده عاملاً حرفياً بسيطاً، استمد كنيته " بلخوجة" من انخراط جدّه الأول في سلك أعوان الإدارة العثمانية المحلية بزمورة " كخوجة" أي: كاتباً لها قبل الاحتلال الفرنسي، فصارت كنية له، ولقبا ملازماً له لا يزيده إلا افتخاراً واعتزازاً»،⁽¹⁾ ولا ريب أن في هذه العائلات من العراقة، وطيب المَحْتَدِ، وكريم الأصل، ما أهلها لتنبؤ منازل عالية في العلم وغيره من الوظائف.

ثانياً - مولده ونشأته.

الشيخ محمد بن عبد الكريم من مواليد 25 من أبريل عام 1924م، بمدينة برج بوعريرج في بيت خاله "الباش عدل"، ثم انتقل إلى بلدة زمورة⁽²⁾ أين تربى في أحضانها، نشأ بها يتيم

(1) بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس الدكتور محمد بن عبد الكريم الزموري في ذكرى وفاته(1)، جريدة صوت الأحرار، عدد:5816، ص18.

(2) منطقة "برج زمورة" تعتبر أقدم من ولاية البرج، تأسست قبل حوالي700 سنة، اشتهرت بالعلم والعلماء، منهم الشيخ العلامة "أحمد بن قدور" الذي شرح كتاب سيوييه، وله تعليقات كثيرة على مجموع المتون، ومنهم العلامة الشيخ "عمر أبو حفص الزموري" الذي كان حجة زمانه، ومنهم العلامة الشيخ "علي بوبكر" وغيرهم، توجد بها العديد من المساجد ودور العلم، وهي إلى الآن من أهم المراكز العلمية المهمة بالمنطقة، ويقول الأستاذ بن سعدي: اختلف في أصل تسمية زمورة فهناك من يرجع التسمية حسب الروايات المتداولة؛ والكتابات التاريخية، أولاً: إلى الكلمة الأمازيغية "أزمور" التي تعني الزيتون، والبعض الآخر يرجعه إلى أصل الكلمة الأمازيغية "تيزمورين" التي تعني مجموعة القرى، أو مجموعة الزياتين، وهناك من يرجعها إلى الأصل التركي من الكلمة المركبة "زمو" بمعنى الحصن و"راه" بمعنى الحامية، ينظر ، ومقال بن سعدي سمير، الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد:9، سبتمبر،2018، ص174، ومندى جمعية السيدة شامة للثقافة، "زمورة بلد العلم والعلماء"، <https://chama.yoo7.com/t8-topic>، 2021، 1، 19.

الأبوين حيث: « توفيت أمه وهو رضيع، ثم توفي والده وعمره لم يتجاوز السنة السادسة، تربي يتيما عند أخواله بين مدينتي البرج وزمورة». (1)

وقد قام خاله الأكبر بالتكفل به واهتم به، حيث: « أدخله الكتّاب وهو صغير بمسجد "ابن فرح" أين حفظ نصيبا من القرآن على يدي الشيخ العربي كشاط، وأدخله في الوقت نفسه في المدرسة النظامية الفرنسية، إلا أنه لم يكمل تعليمه الابتدائي النظامي، إذ انقطع عنه قسرا ليتفرغ لبعض الأشغال الضرورية للحياة... ثم انتسب للمرة الثانية لما سئحت له الفرصة للكتّاب- وهو كبير وأبدى تصميمًا على حفظ المزيد من أجزاء القرآن الكريم بمسجد "ابن فرح"، عند الشيخ محمد كشاط، وقضى فيه سنين عددا، فتح الله عليه خلالها بحفظ أكثر من ثلث القرآن». (2)

يذكر الأستاذ عبد المجيد بن داود أنّ الشيخ عبد الكريم: « شرب كؤوس الحرمان مترعة، وهو لا يزال صبيا لم يشبّ عن الطوق، حيث لم تتجاوز سنه إذ ذاك ست سنوات، فلم يعرف منذ ذلك الوقت غير طعم البؤس»، (3) مما اضطره إلى امتحان التجارة وصباغة الصوف، وتدرّس الصبيان مبادئ علوم اللغة العربية بأحد المساجد القريبة من حيه المسمى بضريح "ابن أريقط"، وأشار الدكتور داود عبد الغاني إلى معاناة الشيخ وصبره على شطف العيش ومعاناته في طلب العلم في صغره، ولما يناهز الاحتلام، بقوله: « إن الشيخ ابن عبد الكريم عمل بميناء العاصمة بدوام ليلي، فكان يأتي في الصباح متعبا منهك القوى يشتري الكتب من أمام جامع كتشاوة ليقراها، ويضعها تحت فراشه، ولما ألمت به ضائقة مالية باعها

(1) بن سعدي، الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد: 9، ص 167.

(2) بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس الدكتور محمد بن عبد الكريم الزموري (1)، جريدة صوت الأحرار، عدد: 5816، ص 18.

(3) نفسه، ص 18.

وقلبه يعنصر ألما»،⁽¹⁾ وفي صحائف التاريخ ما يحدثنا عن الكثير ممن عرف عنه العلم والفضل أنه نشأ على وزان ما نشأ عليه مترجمنا.

ثالثا: وفاته.

بعد سنوات عديدة من السياحة في الأرض ذاق خلالها من طعم الحياة ألوانا حيث كان فيها طالبا للعلم، وباحثا عن الاستقرار، ثم متفرغا على إثر ذلك للتأليف والدعوة؛ عاد في سنين وأيام عمره الأخيرة إلى الجزائر واستقر بمدينة سطيف، وبقي مواظبا على البحث والتأليف إلى أن أقعده المرض، وفي يوم الجمعة الموافق لـ 9 من نوفمبر سنة 2012 انتقل إلى الرفيق الأعلى عن عمر يناهز الثامنة والثمانين سنة رحمه الله، وأسكنه الجنة.

الفرع الثاني: عقيدته ومذهبه الفقهي.

الوقوف على ما تشرّبه فؤاد الشيخ من اعتقاد، وما يتبعه من مذهب يدين الله عز وجل بأحكامه؛ اعتمادا على ما دبجه قلمه في مؤلفاته، كفيل بإمدادنا بمعرفة شخصيته العلمية، وعقليته التفسيرية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولا: مذهبه العقدي.

لم أقف على كلام للمفسر يصرح فيه بعقيدته وانتسابه إلى ما اشتهر في التراجم على ألسنة العلماء كقولهم فلان أشعري، وآخر معتزلي... إلا أن ما ورد من أقوال في ثنايا تفسيره، يؤكد أن المفسر اتبع ما عليه غالب علماء عصره، حيث أنه درس جوهر التوحيد في العقيدة ومبادئ التصوف، ومتن ابن عاشر الجامع بين العقيدة والفقہ والسلوك، ولكن المتأمل في ما صرح به في مواضع من تفسيره يلحظ أن الشيخ سلك في بعض مسائل التوحيد سبيل الرعيل الأول من السلف في تعامله مع آيات الصفات، حيث فصل القول في ذلك بقوله عند تفسيره لآية الاستواء الواردة في سورة الأعراف: « قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:53]، إن هذه الآية وأمثالها من آيات الصفات

(1) عبد الحميد.ع وآخرون، بلخوجة صاحب سبعة وستين مؤلفا...أحرقت فرنسا كتبه واحتضنه القذافي،
www.echorouk.online.com ، 2021/1/18، ص07.

الإلهية، كقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ بَوَّاقٌ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:10]، قد أشكلت على كثير من الناس إشكالا قد أضلهم وساقهم إلى ما لا تحمد عقباه، وذلك بسبب قولهم بالتعطيل، والتشبيه المنزه الله عنهما تنزيها أزلها، والخروج من هذا الإشكال المضلل هو سلوك سبيل الرعيل السلف، والافتداء بمذهبهم فيه، قال ابن كثير: "وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من أئمة المسلمين قديما وحديثا، وهو إمرارها [أي الصفات الإلهية] كما جاءت من غير تكييف، ولا تشبيه، ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإن الله - جل في علاه - لا يشبهه شيء من خلقه، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:09]، بل الأمر كما قال الأئمة منهم نعيم بن حماد الخزازي شيخ البخاري، قال: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه، ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة، والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلاله، ونفى عن الله النقائص، فقد سلك سبيل الهدى، وكل ما في الأمر أن النجاة فيما قاله الإمام مالك رحمه الله تعالى: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة"، وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها⁽¹⁾، ومعلوم ما حصل في هذه المسألة من خصام، وما ترتب عليه من إطلاق للألقاب، وبيان للانتماء، ولكون الشيخ ممن درس جوهره التوحيد - كما سبق ذكره - فإنه لم يكتف بما نقل عن ابن كثير، ويجعل ما نقل عنه ميزانا يتعامل وفقه مع سائر آيات الصفات، بل سلك مسلك التأويل في بعض مسائل الاعتقاد، والإشارات الدالة على ذلك في تفسيره كثيرة، من ذلك قوله في بيان ما يعتقده في تعريف كلام الله - ومعلوم ما للاعتقاد في كلام الله من مذاهب - « والذي نعتقده في كلام الله عز وجل أنه صفة وجودية، قديمة، قائمة

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، مؤسسة المعالي للنشر والإعلام، الجزائر، ط1، 2013، ج4،

بذاته، تعالى منزهة عن الصوت، والحرف، واللحن، والإعراب، والصحة والإعلال، والتقدم والتأخر، وهلم جرا... من صفات كلام المخلوقات على وجه العموم والإطلاق»⁽¹⁾ واستدل ببيت الشاعر الأخطل على ما اعتقده في كلام الله، وهو الدليل نفسه الذي يسوقه الأشاعرة في معرض حديثهم عن الكلام النفسي، ومن تأمل كلامه عن صفة الاستواء وهي من آيات الصفات في تفسيره، يدرك تأصيله لمذهب السلف، وقد ينزع ويميل إلى التأويل كما هو الحال في صفة الكلام، وفي بعض المواضع يجمع بينهما⁽²⁾ والله أعلم.

ثانيا: مذهبه الفقهي.

البيئة التي نشأ فيها المرء لها تأثير واضح في الانتساب والانتماء إلى مذهب من المذاهب الفقهية السائدة فيها، والظاهر أن المفسر ممن تفقه على مذهب الإمام مالك في صغره، فقد قرأ "المرشد المعين إلى الضروري من الدين" لابن عاشر، وما يعزز ذلك ترجيحه لما تناول بالدراسة من مسائل الأحكام في تفسيره على وفق ما ورد في المذهب المالكي، ففي معرض ذكره لمجمل الأقوال الواردة في لفظة "التأمين" وحكمها بعد الفاتحة ختم ذلك بقوله: «والتأمين - عند المالكية - مستحب سرا للفظ والمأموم في الصلاة السرية والجهرية على وجه العموم، ولالإمام سرا في الصلاة السرية دون الجهرية، بل هو مكروه له في الصلاة الجهرية... وقد أول الإمام مالك عبارة الحديث: {إذا أمن الإمام فأمنوا...}»⁽³⁾ بمعنى: إذا بلغ مكان التأمين بعد الفاتحة فأمنوا، على حد قول العرب: أنجد الرجل، إذا بلغ نجدا، وقد دفع بالإمام إلى التأويل عمل أهل المدينة خلفا عن سلف»⁽⁴⁾ ورغم انتمائه إلى المذهب المالكي، فإنه ينبذ التعصب ويشير إلى أن لكل منهم أجر كما هو واضح في بحثه للمسائل الفقهية في

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص16،17.

(2) ينظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمٰنُ﴾ [الفرقان:59]، في كتابه توجيهات القرآن العظيم،

ج6، ص112.

(3) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب: الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين، حديث رقم: 410، ج1، ص308.

(4) الجزائري محمد بن عبد الكريم، مرجع سابق، ج2، ص31.

تفسيره، حيث يورد ما يتعلق بالمسألة من الأقوال المختلفة، ويختتم ذلك في بعض المواضع بقوله: « ولكل من هؤلاء المجتهدين دليل من النصوص الشرعية، وحظ من أجر الاجتهاد الشرعي». (1)

المطلب الثاني: حياة الشيخ محمد بن عبد الكريم العلمية والعملية.

يمكن تقسيم ما قام به الشيخ من نشاط باعتبار صلته بالعلم والعمل إلى قسمين، الأول منها ذو صلة بطلبه للعلم، والثاني علاقته بما مارسه من أعمال مختلفة، وفي هذين الفرعين تفصيل لذلك:

الفرع الأول: حياته العلمية.

ظهرت مخايل النجابة على الشيخ منذ نعومة أظفاره، فقد زواج بين الدراسة بالكتاب وفي الوقت نفسه كان يتابع الدراسة في المدرسة الفرنسية، واستطاع بهمهته أن يستدرك ما فاتته إبان انقطاعه عن طلب العلم لما أملت به الظروف القاهرة، حيث كانت له جولات في ميدان اكتساب العلوم في بلدته وخارجها، وهو ما سيتم تفصيله في النقاط التالية:

أولاً: تلقيه لمبادئ العلوم ونشاطه فيها.

كان الشيخ محبا للعلم منذ صغره حيث كفله خاله الأكبر واهتم به، مدخلا إياه في الكتاب وهو صغير بمسجد "ابن فرح" أين حفظ ربع القرآن على يدي الشيخ العربي كشاط وابنه محمد، وانخرط في الوقت نفسه في المدرسة النظامية الفرنسية، إلا أنه لم يكمل تعليمه الابتدائي النظامي، إذ انقطع عنه قسرا ليتفرغ لبعض الأشغال الضرورية للحياة (2) ... ثم انتسب للمرة الثانية لما سئحت له الفرصة للكتاب - وهو كبير - بمسجد "ابن فرح"، عند الشيخ محمد الطيب كشاط، وقضى فيه سنين عددا، فتح الله عليه خلالها بحفظ أكثر من ثلث القرآن، ثم تآقت نفس الشيخ لطلب العلم، وتعاطي شيئا من مبادئ اللغة العربية وعلومها، فكانت وجهته الأولى مسجد بلدته الذي يعتبر مركز إشعاعها، وفيه بدأ نشاطه

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص32.

(2) ينظر بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (1)، جريدة صوت الأحرار، عدد: 5816، ص18.

الفصل الثالث: منهج ابن عبد الكريم في تفسيره وبيان أصول التفسير عند بعض المفسرين الجزائريين

العلمي» بدراسة العلوم بمسجد أبي حيدوس⁽¹⁾ على الشيخ علي بوبكر⁽²⁾، حيث أخذ عنه العقيدة بمتن الجوهرة، والنحو بمتن الآجرومية، من زملائه في الدراسة إبراهيم دالي محمد، والخضير بن عيسى، ومحمد كشاط، لينتلمذ بعد ذلك على العلامة عمر بن أبي حفص الزموري، أخذ عنه "القطر" و"شذور الذهب" في النحو، و"الرسالة" و"متن ابن عاشر" في الفقه، وفي القراءات "الجزرية"، وفي الفلك "السراج" و"السوسي"، وتلقى على الشيخ عبد المالك الأخضرى علوم الفلك، وقد أبصر الشيخ في تلميذه النبوغ والذكاء فاصطفاه لنفسه، وعندما توجه الشيخ أبو حفص⁽³⁾ إلى زاوية سيدي موسى اصطحبه معه، وكان يعطف عليه،

(1) يقع في وسط مدينة زمورة، تخرج منه الآلاف من المشايخ منذ إنشائه، مطلع القرن العشرين، من أئمه الحاج بن شعبان، ذكر ذلك الحاكم الإداري لبلدية البيان المختلطة في تقريره لسنة 1909-1910. ينظر بن سعدي، الدكتور محمد بن عبد الكريم وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد:9، ص175.

(2) الشيخ علي بوبكر من مواليد سنة 1909م، توفيت والدته بعد ولادته بشهور، فحضنته جدته، دخل في سن مبكرة الكتاب حيث درس على الشيخ العربي كشاط الجد، (1865م - 1936م)، وفي السنة التي قدم فيها العلامة الشيخ المولود الحافظي إلى زمورة، عرض على الشيخ علي بوبكر، وابن عمه الشيخ عثمان، وأخيهم في الله علي سعود (1904م - 1936م)، أن يقصدوا معهدهم المبارك ببني حافظ للأخذ عنه ووراثته العلم الأزهرى، فمكث هؤلاء الثلاثة ما يقرب تسع سنين، ينهلون من علوم النحو، والصرف، والبلاغة، والمنطق، والتوحيد، وأصول الفقه، والتفسير، والحديث، والحساب... ولما استكملوا أدوات المعرفة قفلوا راجعين إلى زمورة، وذلك سنة 1934م، وبعد سنين اتصل الحافظي بتلميذه الشيخ علي بوبكر ليكون إماما بمسجد الأعراف بقترات، فالتحق وأقام الجمعة والتدريس والإفتاء، ولما وقع في زمورة الاحتجاج الكبير إلى الشيخ بسبب موت الرفاق المفردين والعلماء المبرزين، طلبوا من أهل قترات أن يتنازلوا لهم عن الشيخ، فاستنقلوا الطلب، ثم ما لبثوا أن انصاعوا للطلب فرجع مع أهله سنة 1947م، وكانت وفاته سنة 1986م، ينظر بن سعدي، مرجع سابق، ص175.

(3) هو الشيخ عمر أبو حفص بن محمد بن جدو الحسني، ولد سنة 1913م بمدينة شلغوم العيد، موطنه الأصلي زمورة، عاش يتيم الأب، كفله أخوه الكبير محمد، حفظ القرآن، وتعلق قلبه بالبحث، وتلقى المعارف العلمية من علوم العربية والشريعة، حفظ متونا كثيرة، اشتغل بالتدريس وهو في مقتبل العمر، قصد زاوية جعافرة بنية التعلم إلا أن العكس هو الذي حدث، حيث تولى التدريس لفترة وجيزة، وهناك درس علم العروض للطلبة منهم الشيخ عبد الرحمن بوعزيز... رجع إلى زمورة، وأقام بها إماما لجامع سيدي أحمد المجدوب، جعل بيته زاوية مفتوحة لكل راغب في أن ينهل من العلوم الدينية، سكن بمدينة براقي، واشتغل إماما لفترة وجيزة، ثم عين إماما بمسجد سيدي رمضان بحي القصبية إلى غاية وفاته في 10 من ماي 1990م، ترك الشيخ عدة أعمال من بينها "فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف"، "رأي في التفسير"، "قتاوى في السنة"، "مجموعة رسائل في التوحيد". ينظر عمر أبو حفص الزموري، من رسائل العلامة أبو حفص الزموري (المجموعة الثانية)، منشورات حواركم، الجزائر، (د.ط.)، 1994م، وبن سعدي، مرجع سابق، ص177.

كما تتلمذ على الشيخ عبد القادر بن داود، ودرس عليه علوم البلاغة والسيرة والتفسير»⁽¹⁾، وقد بيّن الأستاذ عبد المجيد بن داود في سياق تعداده لبعض خصال الشيخ ذات الصلة بطلبه للعلم أنه: «عُرف منذ صباه بذلاقة لسانه، وفصاحة بيانه، وقوته في المجادلة والحجاج في كافة العلوم؛ وخاصة الدينية التي كان يملأ بها وقته، ومجالسه العلمية، وكان شغوفاً بالتصوف متعلقاً بمشايقه، لا يخفي انتمائه للطريقة العليوية⁽²⁾ إذ كان يتعاطى طقوسها ويدين بالولاء لشييوخها، وأقطابها جهارا نهارا، وكان شديد التعصب لما يعتقد صوابا، ومتصلا بالدين»⁽³⁾، وبهذه الكلمات الحية التي جادت بها قرائح معاصري الشيخ أمكننا الاطلاع على بعض ما كان عليه الشيخ من نشاط، وعزيمة في بداياته في الطلب؛ رغم ما لاقه من العوائق، وما ارتبط به من علائق.

ثانيا: رحلاته في طلب العلم.

رغم مغادرة الشيخ المبكرة لحلقات التدريس بسبب الفقر، التي أعقبتها عودة مرفقة بتحمل المسؤولية الأسرية، فإن كل ذلك لم يثنه عما عزم على القيام به من الرحلة للازدياد من العلم، أو السير في الأرض طلبا لمعالي الأمور، فكانت ثمرة ذلك جملة من الرحلات المختلفة الأهداف التي كان لها كبير الأثر في بناء شخصيته العلمية، وسيظهر من خلال الاطلاع عليها مدى حرصه الكبير على طلب العلم، والعمل على الازدياد منه، وخدمته له والنهم في العبّ من معينه، وفي ما يلي تفصيل لمجمل هذه الرحلات المختلفة الأغراض التي قام بها:

(1) ينظر بن سعدي، الدكتور محمد بن عبد الكريم وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد: 9، ص 167، وعبد الحميد.ع وآخرون، بلخوجة صاحب سبعة وستين مؤلفا، www.echorokonlin.cok، ص 3.

(2) ذكر ذلك الأستاذ بن داود، ولم أره عند غيره ممن وقفت على مقالاتهم، ولكون هذه الطريقة من الطرق التي وقفت في طريق الإصلاح والمصلحين، فإن الشيخ قد يكون انتمى إليها لما رأى في نُظُمها من الحث على الطاعة؛ والالتزام ببعض الأوراد؛ والعبادات المشروعة، ثم لما تبين له ما عليه حال الطريقة من البعد عن العلم وتوابعه بعد نضجه الفكري، يكون قد أعرض عنها، وهذا ما يفسر عدم إشارته إليها في تفسيره، وفي ما اطلعت عليه من كتبه والله أعلم.

(3) بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (1)، جريدة صوت الأحرار، عدد: 5816، ص 18.

1- رحلته إلى تونس.

على إثر خلاف فقهي⁽¹⁾ مع شيخه عمر أبو حفص، أخذ الشيخ محمد بن عبد الكريم عهدا على نفسه بعدم العودة إلى بلده إلا إذا رسخت قدمه في العلم، « فرحل سنة 1946م، وقيل سنة 1952م⁽²⁾ إلى تونس لإكمال دراسته، بمعهد "الصادقية"⁽³⁾ العريق" وهو عبارة عن مدرسة معاضدة لجامعة الزيتونة من حيث البرامج، إلا أنها تتميز بتفتحها على اللغات الأجنبية⁽⁴⁾» وعبَّ من فيض علمائه الكثر أمثال الشيخ الفاضل بن عاشور، والشيخ محمد العابد، والشيخ قريسة وأمثالهم⁽⁵⁾ ما مكَّنه من الإلمام بعلوم المعهد في وقت قصير، وعزى ذلك لبركة الرؤية التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم يناوله قضيبا من نور، ثم قفل راجعا إلى بلده زمورة، مظهرا بعد عودته نضجا فكريا، وتعلقا بالعلم، ومطالعة لكتب الفقه، والأدب، والتاريخ، وحرصا على التواصل مع العلماء.

(1) وملخص الحادثة كما أوردها الأستاذ بن داود في مقاله أن: هذا الخلاف يتعلق بتحريم ذبيحة، لم يراع في ذبحها ما يتعلق بها من أحكام شرعية في نظر الشيخ، حيث احتد الخلاف بينه، وبين أستاذه الشيخ عمر أبو حفص، وتطور إلى نزاع حاد تسبب في إحداث شرخ في العلاقة بينهما، ونتج عنه تصميم التلميذ ابن عبد الكريم على مغادرة البلدة، والسفر توا لطلب العلم، وأخذ عهدا على نفسه بعدم العودة إلا إذا رسخت قدمه في العلم، ينظر بن داود عبد المجيد، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس(2)، جريدة صوت الأحرار، ع:5817، الاثنين 17 من مارس 2017، ص18.

(2) ورد في مقال الشيخ عبد الحليم بوبكر أنه: توجه إلى تونس سنة 1952م، وأكمل دراسته بمعهد "منزلة ميم" وهو أحد فروع جامع الزيتونة، ولم يذكر أنه التقى العلامة ابن عاشور الأب، وحكى قصة بيعه لبعض كتبه لغرض توفير لوازم الرحلة، ينظر بوبكر عبد الحليم، صفحات من حياة العلامة الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري(1)، جريدة البصائر، ع: 852، 03 من أبريل 2017، ص15.

(3) تطلق على المكتبة الصادقية نسبة إلى محبيها بعد الاندثار المشير "محمد الصادق باي"، وجعل مركزها بالمحل الذي كانت به المكتبة العدلية بجامع الزيتونة، وجمع بها أكثر ما تيسر له جمعه من التحابيس التي كانت مشتتة بالمساجد والأضرحة، والمدارس بتونس، وخارجها، ووضع لها قانون الانتفاع بتلك الكتب دون إخراجها من الجامع على قاعدة خزائن الكتب العمومية بأوروبا، ينظر بن خوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.

(4) بن داود، مرجع سابق، ص18.

(5) ينظر بوبكر، مرجع سابق، ص15.

2-رحلته داخل الجزائر.

خص الشيخ بعض الحواضر العلمية المشتهرة آنذاك في الجزائر بالرحلة إليها، والمكوث بها، لغرض الاحتكاك بأهل العلم، وربما التدريس فيها، فقد ذكر الأستاذ عبد الحليم بوبكر عنه أنه: «توجه بعد عودته من تونس في سياحة [علمية] في الجزائر انتقل [خلالها] إلى أماكن عدة، ودرّس علوما شتى، [حيث زار] مغنية، ثم أرزيو التي مكث في زاوية البوعبدلي ستة أشهر، التي كان يقوم بها ولده عبد البر، درّس بها النحو والفقه، وهناك شرح الآجرومية بطريق أهل التصوف، هو يملي، وتلميذه علي قاسمي من مدينة سعيدة يكتب»،⁽¹⁾ وبعد هاتين الرحلتين اللّتين صقلتا موهبته العلمية، وأنس من نفسه القدرة على الإفادة، عاوده الحنين إلى مزاوله التدريس مرة أخرى حيث اتخذ «أحد المساجد القريبة من حيه، وهو الموسوم بضريح "ابن أريقط" مدرسة لتعليم طلبة الأطوار الأولى مبادئ علوم اللغة العربية، وقد خاضها كأول تجربة له في التدريس، اشتغل فيها مدة من الزمن قبل أن يهاجر خارج الديار»،⁽²⁾ وبعدها انتقل إلى العاصمة حيث انخرط معلما حرا بالمدرسة "الجيلالية" سنة 1948م،⁽³⁾ ثم إنه توجه إلى مدرسة "التوفيق" في "مدام لافريك" حيث درس بها مدة عامين،⁽⁴⁾ وما يمكن أن نلمحه في هاتين الرحلتين هو: علو همّة الشيخ، وتفانيه في الطلب، وصبره رغم ما يلاقه من الصعاب في مختلف الأبواب التي قصدها طارقا لها في سبيل النهل من العلم أو الإفادة لغيره.

(1) بوبكر، صفحات من حياة العلامة الدكتور ابن عبد الكريم، جريدة البصائر(1)، العدد:852، ص15.

(2) بن داود عبد المجيد، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس(3)، جريدة صوت الأحرار، ع:5818، الثلاثاء 18 من مارس 2017، ص18.

(3) وهي من المدارس التي تشرف عليها جمعية العلماء المسلمين، الكائنة بحي "كليمادو فرانس" بالعاصمة. ينظر بن داود،

أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (2)، جريدة صوت الأحرار، عدد:5817، ص18.

(4) بوبكر، مرجع سابق، ص15. ومدونة برج بن عزوز، الدكتور محمد بن عبد الكريم [1924-2012]،

2021-1-23.alborrj.rssin.com/chan، ص15.

الفرع الثاني: حياته العملية.

لا يخفى ما للظلم والقهر من تبعات نفسية، وما يتولد عنهما من الحاجة والمسكنة، من تأثير على راحة البدن، واستقرار الذهن، فوجود هذه الأمراض، وما يشاكلها يعد من أسباب التفكير في الهجرة، وترك الأوطان؛ بحثا عن الحياة الكريمة، وقد عانى الشيخ من كل ما ذكر، وما كان منه إلا أن قام بعدة رحلات بحثا عما يهفو إليه فؤاده، وتستريح إليه نفسه، وتفصيل ذلك في العناصر التالية:

أولا: رحلته إلى فرنسا.

غادر الشيخ الجزائر سنة 1956م مضطرا بسبب تضيق الاستعمار، وترصده له مرتحلا إلى فرنسا بنية العمل والاستقرار، ولكنه «اعتقل بعد مكوثه بها ثلاث سنوات بسبب نشاطه النضالي في صفوف جبهة التحرير الوطني، وزج به في سجن "لاليفات" بباريس سنة 1959، ومكث فيه ستة أشهر، وتمت مصادرة الكتب، والوثائق التي كانت في الحجرة... وأحرقوا له كتابين مخطوطين، ووثائق كثيرة كانت بحوزته»،⁽¹⁾ وقد خلد ما حدث له من تعذيب وحرمان في ديوانه عن هذه الكتب بقوله:»

أَيُحْرِقُ الْإِسْتِعْمَارُ كُتُبِي مَكِيدَةً ... وَمَا دُمْتُ قَيْدَ الْعَيْشِ فِكْرِي مُلَازِمِي

وَمَا دُمْتُ رَهْنَ الْعُمُرِ أَكْتُبُ غَيْرَهَا ... وَإِنْ كَانَتْ الْأُخْرَى فَرِيِّي رَاحِمِي». ⁽²⁾

ثم إنه مرض في السجن، وتم نقله إلى مستشفى السجن، ومكث به ثمانية عشر شهرا حيث اشتد عليه المرض بسبب التعذيب الذي تعرض له، وأطلق سراحه بعد أن كتب رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسي،⁽³⁾ فكان هذا الابتلاء الذي لاقاه، وهذه المصائب التي تجرع مرارتها بصبر وثبات من أمارات صدقه وجهاده للمستدمر الذي يعتبر مصدر بلائه وشقائه حيث

(1) بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس(2)، جريدة صوت الأحرار، عدد:5817، ص18.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، ديوان كشف الستار، المطبوعات الجميلة، الجزائر، (د.ت)، ص34، وبن سعدي، الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد:9، ص168،169.

(3) ينظر المرجع نفسه، ص168.

جعله يتنقل راحلا لا مأوى له، ولا يزيده ذلك إلا إصرارا وعزما على المضي قدما لتحقيق ما تطمح إليه نفسه من الاستزادة من العلم ونشره.

ثانيا: العودة إلى الجزائر والانخراط في العمل.

استقرار الشيخ بالجزائر بدافع مواصلة الجهاد في سبيل تحرير العقول مما خلفه الاستدمار من ضعف، ووهن وجهل نتج عنه الكثير من المتاعب التي تتطلب التضحية والصبر الجميل، وحياء الشيخ بإزاء هذه الظروف يمكن توضيحها في الصورتين التاليتين:

1- نشاطه في التدريس:

عاد الشيخ ابن عبد الكريم بعد الاستقلال إلى الجزائر سنة 1963م ليساهم مع أقرانه من «الإطارات والكفاءات النادرة ليكلفوا بمهام لا تقل أهمية وخطورة عن سابقتها، والمتمثلة في المشاركة في التنمية والدفع بعجلة التقدم، والبناء، والتعمير، وتشديد مجتمع متتور عصري وحديث»⁽¹⁾ وأضعا خبرته تحت تصرف وطنه، ورهن إشارته مجندا نفسه لخدمة مجتمعه؛ وأتمته عن طواعية في مجالات التعليم والكتابة، حيث «مارس وظيفة التدريس مدة طويلة في العديد من المؤسسات التعليمية المختلفة الأطوار، بنية المشاركة في بناء نهضة وطنية علمية، وتربوية حديثة، وكان تعيينه الأول بإكاديمية "أوميرا" بحي بلكور، وفي هذه الفترة زاول الدراسة بمعهد الدراسات العربية بجامعة الجزائر، حيث تحصل على الشهادة المؤهلة للتدريس بالثانوية، تقلد على إثرها منصب أستاذ ثانوي بالعديد من الثانويات، بقي مرتبطا بالتعليم الثانوي إلى أن سببت له «قصته الطريفة المعروفة مع مديرة ثانوية "حسيبة بن بوعلی" الفرانكفونية خلال فترة الستينيات التحويل إلى ثانوية "العناصر التقنية" التي ظل مشغلا فيها أمينا لمكتبتها (الثانوية)، وبقي مرتبطا بها منذ سنة 1975م».⁽²⁾

(1) بن داود، أضواء على مسير الأديب المشاكس(3)، جريدة صوت الأحرار، العدد:5818، ص18.

(2) نفسه.

وهذه الحوادث التي عاشها الشيخ وما ارتبط بها من معاملات، تعكس الأوضاع السيئة التي تركت فرنسا فيها الجزائر، وتبين مدى ما يحتاج إليه طلب العلم، ونشره من صبر وجدل من أجل إكمال مسيرة البناء التي انطلقت باستقلال الجزائر.

2- نشاط الشيخ العلمي.

تفاقت مشاكل الشيخ بعدما أصبح يجاهر بآرائه الدعوية الجريئة، ويعلن عن مواقفه الوطنية الإصلاحية التقدمية في الكثير من الملفات الحساسة، والقضايا المصيرية، وسبب له ذلك متاعب كثيرة، وحال ذلك بينه وبين طموحاته الاجتماعية والعلمية، وخاصة في مجال مواصلته لدراسته العليا، وتطلعاته لنيل شهادة الدكتوراه⁽¹⁾، حيث منع من التوظيف في سلك التعليم العالي بعد نيله للشهادة، وقد حاولوا قبل ذلك عرقلة مناقشة أطروحته الجامعية، إلا أنه تمكن - بعون الله عز وجل - رغم المثبطات من مناقشتها بنجاح²، وحضرها أكابر العلماء، منهم الدكتور عبد الله شريط، والدكتور عبد الواحد الوافي، والدكتور عبد العزيز الأهواني وغيرهم، وشاء الله - عز وجل - أن يكون حصوله على هذه الشهادة من الأسباب التي تجلب له الكثير من الهموم، ويتعسر عليه تحقيق ما كان يؤمله من الالتحاق بالجامعة، على الرغم مما قدمه من أسباب، وبذله الشفعاء من مجهود.

ثالثاً: رحلته إلى المغرب.

سافر الشيخ بعد حادثة ثانوية "حسيبة بن بوعلي" إلى المغرب وكان قد تحصل على شهادة الدكتوراه، وهناك « عرض عليه وزير التربية والتعليم منصب أستاذ في الأدب العربي بجامعة محمد الخامس، ولكن جرت الرياح بما لا تشتهي السفن، فلم يستقر بالمغرب، وهو الذي يرغب في ذلك حتى يكون على مقربة من نفائس المخطوطات التي تزخر بها المكتبات

(1) بن سعدي، الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، عدد: 9، ص 173.

(2) ينظر بن داود عبد المجيد، أضواء على سيرة الأديب المشاكس الدكتور محمد بن عبد الكريم الزموري في ذكرى وفاته (4)، جريدة صوت الأحرار، ع: 5819، الأربعاء 8 من مارس 2017، ص 18.

الخاصة والعامّة»،⁽¹⁾ وكان قد أهدى لجامعتي القرويين والرباط كتابيه الذين طبعهما في بيروت بسبب منع طبعهما بالجزائر⁽²⁾، إلا أن ذلك لم يشفع له في قبوله أستاذا ببعض جامعاتها.

رابعا: رحلته إلى تركيا.

بقي الشيخ محروما من التدريس في الجامعة، ومن كل الامتيازات الممنوحة لغيره، فاستغل ذلك بالانصراف إلى البحث والتنقيب داخل الوطن، وخارجه في كنوز وخبايا التراث الأدبي الجزائري، و« في 1968 دخل الرجل تركيا باقتراح من مدير الشؤون الثقافية بوزارة التربية الوطنية من أجل تحضير دبلوم في علم الوثائق وفنّ المكتبات ليكون بعدها محافظا بقسم المخطوطات في المكتبة الوطنية، يشير إلى ذلك بقوله: " وقد جمعت قائمة لهذه المخطوطات مع المقدمة في كتاب " مخطوطات جزائرية في مكتبات اسطنبول"، ثم طبعه سنة 1972م، بمطابع " مكتبة دار الحياة" في لبنان»،⁽³⁾ واستطاع أن يدرس اللغة التركية في هذه المدة القصيرة ويتقنها، يذكر الأستاذ بن داود عنه أنه سافر إلى تركيا عدة مرات لرصد وإحصاء التراث الجزائري المدون وأتاح له ذلك فرصة: « تعلم اللغة التركية في ظرف قياسي وإتقانها، كما [قال أنه] لا يدري متى وكيف تعلم اللغة الإنجليزية رسما ونطقا، وأفاد من آدابها وفكرها، فضلا عن اللغة الفرنسية التي ملك ناصيتها أكثر عندما انخرط بجامعة "السربون" قصد تعلم الآداب والفلسفة الفرنسية حتى أصبح يكتب بها ويترجم منها وإليها»،⁽⁴⁾ هذه أهم الوقائع والأحداث التي ارتبطت برحلته إلى تركيا، وهي مليئة بالعبر والعظات لكل من سلك سبيل طلب العلم.

(1) بويكر عبد الحليم، صفحات من حياة العلامة الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري (1924-2012م)، (2)، جريدة البصائر، ع: 853، الإثنين 16 من أبريل 2017، ص 15.

(2) ينظر عبد الحميد.ع وآخرون، بلخوجة صاحب سبعة وستين كتابا، www.echorouk.onlin.com، 2021/1/18، ص 4.

(3) غربي شميصة، الراحل محمد بن عبد الكريم الجزائري: شذرات من ذاكرة الوجد... (نظما ونثرا)، المجلة الثقافية الجزائرية، <http://thakafamag.com>، 15-09-2019، ص 15.

(4) ينظر عبد الحميد.ع وآخرون، بلخوجة صاحب سبعة وستين مؤلفا، مرجع سابق، ص 4.

خامسا: رحلته إلى ليبيا وتوليته لمهمة الدعوة في فرنسا.

توجه الشيخ في مارس من سنة 1978 م إلى ليبيا لغرض طبع كتابي "بدائع السلك في طبائع الملك" لابن الأزرق، و"الغنية" للقاضي عياض اللذين حقَّقهما⁽¹⁾، والمحاسبة فيهما، فنظم أبياتا يصف ما حدث له بخصوص بتر بعض النصوص منهما، يقول واصفا المشهد وما اعتراه فيه:

« قَلْبْتُ كَفِّي ثُمَّ صَانَتْ رَفْرَتِي.... لَمَّا صُدِمْتُ بِبِئْرِ أَسْمَى فِكْرَتِي
وَوَقَفْتُ مُحْتَارًا أَحْوَقْلُ سَاعَةً.... وَنَظَرْتُ إِلَى الدُّنْيَا فَلَمْ أَرْ وَجْهَتِي.
لَكِنَّ لُطْفَ اللَّهِ أَوْحَى بِالرَّجَا.... وَأَمَدَّنِي بِالصَّبْرِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ».⁽²⁾

أمام هذا الموقف وغيره مما حدث له في مساره العلمي، عرضت عليه جمعية الدعوة الليبية تولي مهمة الدعوة في فرنسا؛ فقبل العرض، ومكث يدعو إلى الله عز وجل إحدى وثلاثين سنة؛ زار خلالها العديد من الدول الأوروبية، والإفريقية، وتعتبر هذه المدة التي مكثها في أوروبا من أخصب سنين عمره؛ حيث أتاحت له فرصة زار فيها العديد من الدول، وتمكن من الوقوف على مصادر المعرفة الكثيرة التي وظفها في التأليف، وتصحيح بعض المفاهيم وتوضيحها.

الفرع الثالث: شيوخه وتلاميذه.

حُبب إلى الشيخ العلم منذ نعومة أظفاره، ودفعه ذلك إلى الاجتهاد في تحصيله بكل الطرق المتاحة- رغم ما اكتنف حياته من عوائق، وعلائق، حالت في بعض الأحيان دون الاستمرار في الطلب- من ذلك جلوسه في حلق العلم بين يدي الكثير من شيوخ بلده، ورحيله إلى تونس وغيرها لأخذ العلم على مشايخ جامع الزيتونة... وفيما يلي إشارة إلى بعض شيوخه الذين وقفت عليهم، وتبيّن أنه حفظ على أيديهم القرآن الكريم، وحصل عليهم باقي العلوم:

(1) ينظر بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس(4)، جريدة صوت الأحرار، عدد:5819، ص18.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، كشف الستار، ص66.

أولاً: شيوخه.

درس المفسر على العديد من الشيوخ في مختلف المراحل التعليمية التي تدرج فيها في مشواره العلمي، ولكل تأثيره على الشيخ، فمنهم من حفظ على أيديهم القرآن، ومنهم ساعده على النبوغ في مختلف العلوم، وآخرون حضى منهم بمناقشة رسالتيه العلميتين الماجستير والدكتوراه، وفيما يلي ترتيبهم وفق العلوم التي أخذها عنهم:

1- في تحفيظ القرآن:

- الشيخ العربي كشاط: يعتبر من أوائل من حفظ الشيخ ابن عبد الكريم على يديه ما تيسر من القرآن الكريم بمسجد "ابن فرح"⁽¹⁾ ولم أجد له ترجمة فيما وقفت عليه من مصادر، وقد يعزى ذلك لكون ممن اكتفى بالاشتغال بتحفيظ القرآن، ولم يكن ممن أخذ بقسط وافر من العلوم، ويعرف بالرحلة في طلبه، فكانت شهرته لم تتجاوز حدود بلده.

- الشيخ محمد بن العربي كشاط: وهو ابن شيخه الأول في التحفيظ، وقد تمكن المفسر من حفظ أكثر من ثلث كتاب الله عز وجل على يديه، بعد عودته إلى الكتاب⁽²⁾، ولم تساعدنا كتب التراجم على الاطلاع على سيرة الشيخ العلمية شأنه شأن أبيه رحمهما الله عز وجل.

2- شيوخه في العلوم المختلفة الذين أخذ عنهم بمسقط رأسه.

- الشيخ العلامة عمر بن أبي حفص الزموري: الفقيه المتضلع، اللغوي البارع، الخطيب المصقع، الأديب المبدع⁽³⁾ ذكره تلميذه الأستاذ أحمد سمين بقوله: «العالم العارف بالله، الحائز على المعقول والمنقول، المتبحر في مختلف العلوم اللغوية والدينية إلى أبعد الحدود»⁽⁴⁾ أخذ عنه ابن عبد الكريم النحو، والصرف، والفقه، والأصول، والقراءات.

(1) بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (1)، جريدة صوت الأحرار، العدد، 5816، ص18.

(2) نفسه.

(3) عمر أبو حفص الزموري، أبواب الجنان وفيض الرحمن في فضل الصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، تحقيق: بلقاسم أيت حمو، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ط.)، (د.ت)، ص18، وينظر بويش نورية، كتاب اللطيف في التصريف على البسط والتعريف (المؤلف والمنهج)، جامعة وهران (1)، الجزائر، مجلة حوليات التراث، العدد16، 2016، ص28.

(4) نفسه، ص23-25.

- الشيخ علي بوبكر: برع في علوم النحو والصرف والبلاغة والمنطق والتوحيد وأصول الفقه، والتفسير، والحديث، والحساب، والرياضيات، والفلك، والميقات، والجغرافيا،⁽¹⁾ درس عليه الشيخ محمد بن عبد الكريم متن الجوهرة في التوحيد، و متن الأجرومية في النحو وغيرهما.

- وممن تلقى عليهم الشيخ العلم ببلدته زمورة: الشيخ عبد المالك الأخضرى، والشيخ عبد القادر بن داود، حيث تلقى عن الأول منهما علوم الفلك، ودرس على الثاني علوم البلاغة والسير والتفسير،⁽²⁾ ولم أجد فيما بين يدي من المصادر وغيرها من ترجم لهما.

3- شيوخه الذين أخذ عنهم بتونس.

من الشيوخ الذين التقى بهم المفسر بتونس بالمدرسة الصادقية الشيخ محمد الطاهر بن عاشور،⁽³⁾ وابنه الشيخ محمد الفاضل بن عاشور الذي برع في العديد من العلوم، ومما ورد في ترجمة الشيخ الفاضل أنه: « بعد حفظه للقرآن الكريم شرع في حفظ المتون العلمية كالأجرومية، والمرشد المعين لابن عاشر، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وألفية ابن مالك، وتحفة الحكام لابن عاصم، ولما بلغ العاشرة من عمره أعاد حفظ القرآن الكريم مرة ثانية، وفي سنة 1922 شرع في قراءة دروس في مبادئ القراءات والتوحيد، والفقه والنحو»،⁽⁴⁾ كما أنه أخذ بعد أن بلغ أشده عن « والده التفسير، وقرأ عليه موطأ الإمام مالك، والمطول للتقازاني في البلاغة، وديوان الحماسة، كما درس علم الكلام على يد الشيخ أبي الحسن النجار... كان يقرأ على والده كل ليلة من ليالي رمضان بعد صلاة التراويح قدرا من كتب الحديث والرجال واللغة: مثل صحيح البخاري ومسلم، والإصابة في تمييز الصحابة لابن

(1) بوبكر عبد الحليم، وبوبكر عبد السميع، منهج الشيخ المولود الحافظي في التربية والتعليم من خلال مراسلاته لتلميذه

الشيخ علي بوبكر الزموري، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2000، ص45-51.

(2) ينظر بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس(1)، جريدة صوت الأحرار، العدد، 5816، ص18.

(3) ذكر الأستاذ بن داود أنه: « انتسب لمعهد الصادقية العريق، وعبّ من فيض علمائه كالشيخ الطاهر بن عاشور»،

وينظر عبد الحميد.ع وآخرون، بلخوجة صاحب سبعة وستين كتابا"، ص3، واللافت أنه لم يرد ذكر الطاهر بن عاشور في ما كتبه الأستاذ نفسه في مقالاته المنشورة تباعا في جريدة صوت الأحرار.

(4) محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984، ج3، ص310.

حجر، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، ولسان العرب لابن منظور، وافته المنية سنة 1970⁽¹⁾ وقد ورد في ترجمة الشيخ ابن عبد الكريم⁽²⁾ أنه تتلمذ بالصادقية على الشيخ محمد العابد، والشيخ قريسة، إلا أنني لم أعث على ترجمة لهما فيما توفر من مراجع تظهر مبلغهم من العلم، ويتبين من خلالها مدى استفادته منهما.

4- شيوخه بالجامعة الجزائرية.

- الدكتور مولاي بلحميسي من الذين أشرفوا على رسالة الشيخ الأكاديمية الدكتوراه، وهو: « من مواليد مدينة مازونة سنة 1934م زاول دراسته الثانوية بتلمسان، وأكمل دراسته العليا بالجزائر العاصمة وفرنسا، تحصل على شهادة التبريز في اللغة العربية سنة 1966م، ودكتوراه في التاريخ، درّس بقسم التاريخ بجامعة الجزائر، وأشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، توفي عام 2009⁽³⁾، ومن الرسائل التي أشرف عليها رسالة المُفسّر التي كان موضوعها تحقيق مخطوط "التحفة المرضية في الدولة البكداشية"، تحصل من خلال تحقيقها على شهادة الدراسات العليا في التاريخ الحديث.

- الدكتور "محمد إحسان النص" وهو: « من مواليد دمشق سنة 1921م، تلقى تعليمه الأول في مدرسة الملك الظاهر، وبدأ دراسته الثانوية في "مكتب عنبر"، وأتمّها في "التجهيز الأولى" ونال البكالوريا الأولى سنة 1941م، أوفد إلى جامعة القاهرة، ونال الإجازة في الأدب العربي، وعاد إلى دمشق مدرسا في ثانوياتها ثم في الجامعة السورية (كلية الآداب)، تمت إعارته إلى جامعة الجزائر 1967م، للإسهام في تعريب الجامعة الجزائرية ودرس الآداب في جامعاتها ست سنوات، وعاد إلى دمشق سنة 1973م واستأنف التدريس في قسم

(1) ينظر المستشار عبد الله المقبل، من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة، دار البشير، القاهرة، ج1، ط7، 2008، ص949.

(2) ينظر بويكر، صفحات من حياة العلامة الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري(1)، جريدة البصائر، ع:852، ص18.

(3) بن سعدي، الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد:9، ص181.

اللغة العربية بكلية الآداب... توفي سنة 1912»،⁽¹⁾ أشرف على رسالة المفسر التي تقدم بها لنيل شهادة الدكتوراه الموسومة بـ "المقري وكتابه نوح الطيب" يقول الأستاذ بن داود: «جرت المناقشة بكل نجاح، ودعي لها أكابر العلماء كعبد الله شريط، وعبد الواحد وافي، والأهواني، والنص وغيرهم، فكان يوم المناقشة يوماً تاريخياً بالجامعة... دامت المواجهة بين الدكتورة الأفاض الممتحنين والشيخ محمد بن عبد الكريم خمس ساعات متتالية».⁽²⁾

ثانياً: تلاميذ الشيخ.

رغم ما أثر عن الشيخ من شدة اعتناؤه بالتدريس، وحبه له، إلا أنه لم يرد في سيرته العلمية أنه خلف تلاميذ يرثون علمه؛ عدا ما جاء في رحلته داخل الجزائر التي جاء فيها أنه كان يملئ شرح الآجرومية بطريق التصوف؛ وتلميذه علي قاسمي يكتب،⁽³⁾ وكل من كتب عن سيرته ورد عنهم أنه ابتداءً: «التعليم بمسقط رأسه في نهايات النصف الأول من القرن الماضي، متخذاً من أحد المساجد؛ وهو "ضريح ابن أريقط" مدرسة لتعليم طلبة الأطوار الأولى مبادئ علوم اللغة العربية، وقد خاضها كأول تجربة له في التدريس اشتغل فيها مدة من الزمن»،⁽⁴⁾ بالإضافة إلى التحاقه بالعديد من المدارس النظامية بعد الاستقلال، إذ أنه رحمه الله تعالى: «بمجرد وصوله إلى أرض الوطن قدم ملفه الإداري مع طلب التوظيف ووضع نفسه في خدمة مصالح وزارة التربية الوطنية والتعليم... وكان يقوم بثلاثة أدوار أساسية في عمله اليومي، دور المعلم لأن التلاميذ أميون، ودور المربي لأنهم منحرفون، ودور المؤلف لعدم وجود كتاب يستعين به في أداء مهمته في التدريس»،⁽⁵⁾ وقد عيّن الشيخ في عدة مدارس سلخ فيها ما يزيد عن العشرين عاماً من عمره، وكل هذه الجهود التي بذلها،

(1) مجمع اللغة العربية، الدكتور إحسان النص www.arabacademy.gov.sy/ar/page16272، 25-4-

2022، ص 1.

(2) بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (4)، جريدة صوت الأحرار، العدد، 5819، ص 18.

(3) ينظر بويكر، صفحات من حياة العلامة الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري، (1)، جريدة البصائر، ع: 852 ص 15.

(4) بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (3)، جريدة صوت الأحرار، العدد، 5818، ص 18.

(5) نفسه.

وإن لم يطلعنا من عايشه عن قرب بأسماء من ورّثهم علمه كسائر أضرابه ممن يذكر عنهم ذلك، فإن حاله أشبه ما تكون بالعديد من شيوخ جمعية العلماء الذين قيل عن بعضهم: أنه شغل عن تأليف الكتب بتأليف الرجال⁽¹⁾، وهكذا مترجمنا؛ فإنه وإن لم يخلف تلاميذ يرثون علمه، فإنه ورّث كمّا هائلا من المؤلفات، ودرس على يديه أجيال من تلاميذ المدارس النظامية التي عمل فيها، بالإضافة إلى من تأثر بما أودع في كتبه من أفكار، وتبناه من مناهج في تفاعله مع القضايا العلمية والاجتماعية المختلفة.

المطلب الثالث: آثار الشيخ محمد بن عبد الكريم العلمية.

الشيخ ابن عبد الكريم لكونه زواج بين طريقة التعليم التقليدية التي يعتمد فيها على حفظ المتن، والقراءة على العلماء في المساجد، وبعض المعاهد المشهورة، وبين منهج التعليم الحديث الذي يتميز باجتياز الطالب الأطوار التعليمية في المدارس النظامية، ويتوج بنيل الشهادات العليا في طوره النهائي، كان حظه من العلم وافرا وبلغ أعلى رتبة علمية، حيث حفظ ما تيسر من القرآن الكريم، وبعض المتن، ونال بسبب تعبته في التحصيل من شهادة الدكتوراه، وخلف العديد من المؤلفات، وفي الفرعين التاليين بيان ذلك.

الفرع الأول: شهادته العلمية.

تحصل في هذه المرحلة من حياته على العديد من الشهادات من مختلف المدارس من ذلك «شهادة التطوع من المدرسة الصادقية التي عين بها مدرسا بسيطا في المستوى المتوسط بإكمالية "أميرا" بحي بلكور، ثم إنه رحمه الله تعالى انخرط في الدراسة بمعهد الدراسات العربية بجامعة الجزائر حيث تحصل على الشهادة⁽²⁾ بسرعة البرق؛ ارتقى إثرها إلى أستاذ ثانوي»،⁽³⁾ ومن الشهادات التي تحصل عليها: دبلوم في علم الوثائق وفن

(1) ينظر الصفحة 19 من الرسالة.

(2) لم يرد ذكر اسم هذه الشهادة في مقال الأستاذ بن داود، ولعلها من الشهادات التي يتحصل عليها لإثبات المستوى وترقيته، وليست من الشهادات الدراسية المشهورة التي يتطلب التدرج في التحضير لنيلها.

(3) بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (3)، جريدة صوت الأحرار، عدد: 5818، ص 18.

المكتبات، حيث قصد تركيا في شهر أكتوبر من سنة 1967 من أجل التحضير له،⁽¹⁾ ومن أبرز ما ناله من الشهادات: شهادة الدراسات العليا في التاريخ الحديث التي كان موضوع رسالتها تحقيق مخطوط "التحفة المرضية في الدولة البكداشية"، أشرف على الرسالة الدكتور مولاي بلحميسي، ويظهر من توطئته لها أنه انتهى من تحرير الرسالة يوم 11 من شعبان عام 1389هـ الموافق لـ 23 من أكتوبر سنة 1969م، نال خلالها درجة جيد بعد المناقشة⁽²⁾، ولما عزل عن منصبه الذي شغله بالمكتبة الوطنية سنة 1970م عزم على التحضير لنيل شهادة الدكتوراه، واختار دراسة كتاب المقري "نوح الطيب" ليكون موضوعا لرسالته، يقول عن نفسه رحمه الله تعالى: «لقد خطر ببالي أن أكتب شيئا عن شخصية أحمد المقري منذ ثمانية أعوام تقريبا أي منذ أواخر ثلاث وستين وتسعمائة وألف للميلاد، وقد بدأت الفكرة تنمو في ذهني شيئا فشيئا، وتختمر في نفسي كلما ازددت اطلاعا على نتاج المقري... وفي سنة ثمان وستين وتسعمائة وألف للميلاد نضجت الفكرة وشاء القدر⁽³⁾ [الله] أن تتقمص في رسالة جامعية عنوانها: "المقري وكتابه نوح الطيب"، وأن يتم تسجيلها تحت جناح كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الجزائر، وأن يتم تحرير هذه الرسالة تحت إشراف الدكتور محمد إحسان النص الذي أذن بطبعها كتابيا أول ديسمبر سنة إحدى وسبعين وتسعمائة وألف للميلاد، ثم وضعت بصفة رسمية تحت تصرف عمادة كلية الآداب صباح يوم الجمعة في الثاني عشر من شهر جانفي سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة وألف، ونوقشت يوم السبت فاتح جويلية في السنة نفسها»⁽⁴⁾ بالإضافة إلى هذه الشهادات التي حازها الشيخ في مسيرته العلمية، فقد تمكّن من إتقان العديد من اللغات حيث أنه: «ذهب إلى

(1) ينظر بن سعدي، الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد: 9، ص 171.

(2) ينظر المرجع نفسه، ص 172.

(3) القدر من أفعال الله عز وجل، وأفعاله لا يجوز نسبة المشيئة إليها، وهذا التعبير من العبارات الخاطئة الشائعة.

(4) بن سعدي، مرجع سابق، ص 172، وينظر المقري وكتابه نوح الطيب، محمد بن عبد الكريم، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الجزائر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص 7.

تركيا... وهناك درس اللغة التركية في ظرف قياسي وأتقنها، ولكننا لا نعلم كيف أتقن هذه اللغة، وعلى يد من تعلمها، إلا أننا نعلم يقينا بأنه ترجم من هذه اللغة الكثير من كتب التراث والرسائل المتعلقة بفترة الحكم العثماني، كما لا ندري متى وأين تعلم اللغة الانجليزية رسماً ونطقاً، وترجمة وأفاد من آدابها وفكرها كما ترجم منها إلى العربية، فضلاً عن اللغة الفرنسية التي اكتسبها وتفوق فيها؛ وهو في ميعة شبابه حيث ملك ناصيتها أكثر عندما انخرط بجامعة السربون قصد دراسة الآداب الفرنسية التي أصبح يكتب بها ويترجم منها»⁽¹⁾ وبهذه النقول يتضح أن الشيخ استطاع أن يحوز من الشهادات ما يوصله إلى مستوى كبار الباحثين المحققين، واستطاع بتكوينه البيداغوجي، وتحكمه في لغات العلم السائدة في عصره، أن يحقق العديد من المخطوطات، وأن يستخدم ما اكسبه من علوم فيما يعود بالنفع على الأمة، حيث قام بترجمة الكثير من الكتب مما له صلة بتاريخ الجزائر العثماني، والآداب الأجنبية المختلفة التي أثرى بها معارفه.

الفرع الثاني: آثاره العلمية.

أثمرت مجهوداته المبذولة في الطلب والبحث والتحقيق ثروة علمية زاخرة، حيث بلغ مجموع ما ألفه وحققه أو ترجمه أكثر من ستين كتاباً، يقول الأستاذ بن داود مبينا شغفه العلمي: «مأ حياتنا الأدبية والفكرية بإنتاجه الخصب والمتنوع مما لا نظير له ولا شبيهه في تاريخ الجزائر الحديث إذا استثنينا ناسك القبة "الشيخ الصديق" نسأ الله في أجله، وذلك في مختلف المجالات كالأدب، والتاريخ، والدين، والتراث، والتحقيقات، والترجمة حتى أن كتبه المطبوعة قد شارفت على الستين كتاباً، فضلاً عن المقالات والمساهمات في المؤتمرات والجمعيات الدعوية والرابطات... ووصفه بقوله: يكاد يكون فريداً من نوعه في الجزائر خلال هذا القرن»⁽²⁾ وجملة القول فإن أعماله المطبوعة المتنوعة موزعة بين التأليف والتحقيق

(1) بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس، (4)، جريدة صوت الأحرار، عدد: 5819، ص18.

(2) بن داود عبد المجيد، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (الحلقة الأخيرة)، جريدة صوت الأحرار، عدد: 5820، الخميس 9 من مارس، 2017، ص18.

والترجمة، بالإضافة إلى الأدب والتاريخ والترجمة، والأحداث السياسية، عالج فيها العديد من القضايا المصيرية التي كانت محل نقاش، ودافع عن اللغة العربية واعتبرها روح الأصالة، إذ لا يمكن فهم الإسلام بدونها، وفي ما يلي بيان لأهم ما خلفه من كتبه التي ألفها، أوحقّقها، أو قام بترجمتها:

أولاً: مؤلفات الشيخ المتنوعة.:

تنوعت مؤلفات⁽¹⁾ الشيخ ابن عبد الكريم، وشملت مجالات المعرفة المختلفة، فمنها ما تناول فيه ما له علاقة بالقرآن الكريم والسنة النبوية، ومنها ما عالج فيه واقع الأمة وهويتها اللغوية، والقسم الثالث أغلبه تحقيقات لكتب مختلفة ذات الصلة بالتاريخية وغيره، وقسم آخر عبارة عن ترجمة للعديد من الكتب وتعريبها، ويمكن تقسيمها بهذا الاعتبار إلى ثلاث مجموعات، موزعة وفق ما يلي:

1- مؤلفات في العلوم الشرعية: وهي معظم مؤلفاته، من أهمها، مما له صلة بالتفسير:

كتاب "عباد الرحمن في سورة الفرقان"، وكتاب "الربا في ميزان الإسلام"، و"الطهارة في ميزان الإسلام"، و"الصلاة في ميزان الإسلام"، و"الشورى في الإسلام"، و"الجهاد في الإسلام"، وهذه الكتب كما هو واضح من عناوينها تناول فيها ما ورد في القرآن الكريم من مواضيع تهذب الفرد، وتصلح المجتمع مما له علاقة بصلاح دنياهم وأخراهم، ومما له صلة بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم كتاب "استخراج العبر والأحكام من حياة محمد عليه الصلاة والسلام"، و"كتاب الإسراء والمعراج"، و"قبس من مولد محمد بن عبد الله وعيسى بن مريم عليهما السلام" درس فيها سيرة النبي صلى الله عليه من جوانبه المتعددة داعياً إلى العمل على تدبرها، وأخذ العبر منها لمواجهة ما يعرض للفرد والأمة من تحديات في المجالات الحياتية المختلفة، والملاحظ أنه قرن بين النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والنبي عيسى عليه

(1) بلغت مؤلفات الشيخ سبعة وستين مؤلفاً، كما صرح بذلك في لقائه مع طاقم إذاعة البيان المحلية ببح بوعريريج قبل وفاته بقليل، ينظر مقال بن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس(1)، جريدة صوت الأحرار، عدد: 5816 ص18.

السلام، وله في ذلك مقاصد وغايات يريد تحقيقها لكون النبيين لا نبي بينهما، وللاتصال والامتزاج الحاصل بين الأمة المحمدية، ومن يزعم اتباعه لعيسى عليه السلام من أتباعه.

2- مؤلفات حول واقع الأمة وهويتها.

أبان في هذه المؤلفات عن ما تعرضت وتعرض له ثوابت الأمة من مسخ وتشويه، خاصة لغتها منها: كتابه "لغة كل أمة روح ثقافتها"، وديوانه الذي بث فيه ما يحمله من همّ تجاه الأمة، وكشف فيه عن مكنون فؤاده وقد سماه "كشف الستار"، كما تناول المجال الثقافي بالبحث والتشريح مبرزاً ما يعانیه المثقف المدافع عن الثوابت في الجزائر، ومن أقواله التي ذكر فيها ما كان عليه حال بعض المثقفين الغيورين على ثوابت الأمة ما ذكره الأستاذ محمد الهادي الحسني عنه واصفاً ذلك وناقلاً عنه أنه: «لقي تعبا كبيراً، ونصبا شديداً في الجزائر، بعضه آت من شخصيته العصبية، وبعضه ممن يتلذذون بإرهاق غيرهم...» [ما جعله يقول]: «لقد ندمت على ثلاثة أمور: على القراءة، وعلى الزواج، وعلى العودة إلى الجزائر، ولما استفسر عن ذلك، قال: لو لم أقرأ لما حملت همّ شعبي وأمتي، وإن الزواج مسؤولية تجلب الذلّة، وأما الندم على العودة إلى الجزائر، فلأن تحقيق أي أمر في الجزائر يستلزم ثلاثة شروط هي: جاه فرعون، ومال قارون، وعصا موسى، وصبر أيوب، وعمر نوح عليهم السلام»،⁽¹⁾ وقد دون ذلك في كتابه "الثقافة ومآسي رجالها"، ولم يغفل عن تناول ما زجت فيه الأمة من نظم ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبلها العذاب، حيث أبان عن ذلك في كتابه "فضائح تكشفها فخاخ الديمقراطية"، وغيرها من الكتب التي عالج فيها واقع الأمة من هذه الناحية.

3- مؤلفات وتحقيقات ذات صلة بتاريخ الأمة.

هذه المؤلفات أكثره من جملة ما حققه وأوعّبه، وخدمه، ووضع له مقدمات نفيسة بيّن فيها أسباب تخلف الأمة، وتسلب الأعداء وتكالهم عليها، وهي كثيرة أذكر منها: تعريبه لمذكرات

(1) الحسني محمد الهادي، الدكتور محمد بن عبد الكريم الزموري، www.printfriendly.com/p/g/gjx8sj، 23-09-

حمدان بن عثمان خوجة الجزائري، وتحقيقه لكتاب "التحفة المرضية في الدولة البكداشية" لمحمد بن ميمون الجزائري، وكتاب "السعي المحمود في نظام الجنود" لمحمد بن العنابي، وكتاب "رحلة محمد الكبير (باي الغرب الجزائري) إلى الجنوب الجزائري" لأحمد بن هطال التلمساني.

وبالجملة فإن كتبه قد بلغت سبعة وستين كتابا، والمقصود من ذكر بعضها بيان أهم المجالات التي طرقها الشيخ وترك بصماته فيها، وإظهار مدى اعتناؤه بكل ما يعيد مجد الأمة العلمي، ويعلي مكانتها بين نظيرتها، بالإضافة إلى ما ذكر فإن للشيخ كتبا أخرى مفقودة منها ما أحرقه الاستعمار ذكر المؤلف منها: « كتاب "دمعة الجزائر" الذي يحتوي قصائد شعرية ثورية، وروايات تمثيلية، وقصص أدبية...، وكتاب "أسميته" للإلهامات الربانية إلى معاني الآجرومية" وهو شرح لمقدمة ابن آجروم في النحو... وقد تم حرق الكتابين بمركز "لافياللت" بعدما ألقى علي القبض وتم استنطاقي هناك، وذلك في اليوم الحادي عشر من شهر "فيفري" شباط سنة 1952م وعند الله تجتمع الخصوم». (1)

وإن المتأمل في عناوين هذه المؤلفات يلحظ تنوع المواضيع التي تناولها الشيخ بالتأليف والدراسة والتحقيق، وعمله الدؤوب على إخراج المخطوطات، وبنها في الأوساط العلمية وغيرها لإحياء ما اندرس من معالم هادية إلى نهضة تنوء بحمل أسبابها الجبال، ويتبين له السبب الذي أهله لخوض غمار التفسير الذي أحجم عنه الكثير.

ثانيا: تفسيره المسمى "توجيهات القرآن العظيم".

أجل أعماله قدرا، وأرفعها شأنًا تفسيره " توجيهات القرآن العظيم" فقد ذكر الأستاذ بن داود وغيره أن: « كتبه المطبوعة شارفت الستين كتابا، فضلا عن المقالات والمساهمات في المؤتمرات، والجمعيات الدعوية، والرابطات، ولعل أعظم مؤلفاته شأنًا علميا ودينيا وتاريخيا وأدبيا هو بلا ريب سفره الجليل في تفسير القرآن الكريم الموسوم ب: "توجيهات القرآن

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، ديوان كشف الستار، ص21.

العظيم" يقع في سبع مجلدات كبيرة طبع عدة مرات في الخارج، وآخرها طبعة "بن حمادي" سنة 2013م⁽¹⁾، واعتبره الدكتور عبد الغاني داود رئيس مؤسسة بن حمادي « أول مفسر جزائري للقرآن الكريم كاملاً، فالجزائر بها ما يقارب ثمانية عشر مفسراً غالبيتهم بقيت تفاسيرهم مخطوطة، أما تفسير ابن باديس، وبيوض لم يكونا كاملين⁽²⁾، وقد اعتنت جمعية الدعوة الإسلامية التي نشط في كنفها للدعوة خارج ليبيا بهذا التفسير، وقامت « بطباعة طبعته الأولى سنة 2008م، ضمن مجموعة من مؤلفاته التي تولت طباعتها⁽³⁾، وإن الناظر في تاريخ المفسرين الجزائريين، وما وضعوه من تفاسير مختلفة الاتجاهات؛ يدرك ما لتفسير "توجيهات القرآن العظيم" من مميزات من جهات عديدة لعل أبرزها مقدمته التي جمع فيها بين علوم القرآن، وعلوم التفسير، وهذا الجهد لا يدرك أهميته إلا من عرف ضرورة دراسة المفسر لمثل هذه العلوم الهادية إلى معالم التفسير الصحيح، والتي توقفه على ما يعصم من الآراء والأقوال الشاذة الواردة في بعض التفاسير، بالإضافة إلى ما حلّاه به من توجيهات سهلة المأخذ ترشد إلى المعنى بسهولة ويسر، ومما امتاز به التفسير عن بقية ما وُجد منها أنه من بين التفاسير الكاملة للقرآن الكريم في هذا العصر المكتوبة في الجزائر بعد تفسير "الجواهر الحسان" للعلامة أبي زيد عبد الرحمن الثعالبي.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "توجيهات القرآن العظيم".

الغرض من التعريف بالتفسير محل الدراسة، هو الوقوف على مكانته العلمية، وقد تطلب تحقيق ذلك تناوله من عدة مناهج: جانب إبراز موقعه، ومكانته بين التفاسير الجزائرية، وحرص المفسر على إكماله، وبيان الدوافع والمقاصد التي جعلت المؤلف يقدم على تأليفه،

(1) ينظر عبد الحميد.ع وآخرون، بلخوجة صاحب سبعة وستين مؤلفاً، ص5، وبن داود، أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (4)، جريدة صوت الأحرار، عدد: 5819، ص18.

(2) نفسه، ص7.

(3) بن سعدي سمير، الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري بأقلام العلماء والأساتذة والباحثين، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، المجلد: 04، العدد: 2، جوان 2020، ص162.

وكذا الإشارة إلى المصادر التي اعتمدها في تفسيره، وارتكز عليها في جمع مادته العلمية؛
تفصيل ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: مكانة التفسير بين التفاسير الجزائرية، ودوافع تأليفه.

الولوج إلى ساحة تفسير توجيهات القرآن العظيم، لغرض الوقوف على ما في طياته من
درر، ومعرفة المصادر التي استعان بها في عمله التفسيري... يتطلب البدء ببيان مكانته
بين التفاسير التي سبقته، وإظهار قيمته العلمية، ومحاولة استجلاء دوافع ومقاصد تأليفه
ووضعه، وفي الفرعين المواليين بيان ذلك وتوضيحه.

الفرع الأول: مكانة التفسير وقيمه العلمية.

المتأمل في الساحة التفسيرية الجزائرية يدرك ضآلة النتاج التفسيري المكتوب، وما دُونَ منه
أكثره غير مكتمل، دليل ذلك ما تم الاطلاع عليه من الدراسات المختلفة التي تناولت التفسير
والمفسرون في الجزائر من حيث نتاجهم التفسيري، فغالبيهم اقتصر على تدريسه، أو على
تفسير بعض السور، وقد يكون من ذكر منهم في عداد الذين لا تتوفر فيهم شروط ولوج
عالم التفسير التي نص عليها العلماء، فكل هذه الدلائل وغيرها⁽¹⁾ جعلت الدكتور عبد الغاني
داود الذي عاصر الشيخ مدة ثلاث سنوات يقول إن: «الجزائر لديها ما يقارب ثمانية عشر
مفسرا، غالبيتهم بقيت تفاسيرهم مخطوطة، أما تفسير الشيخ ابن باديس، والشيخ بيوض، فلم
يكونا كاملين... وكشف المتدخل أن "بلخوجة" فسر القرآن الكريم كاملا في خمس سنوات

(1) ساق الدكتور عيساوي أسماء كثير ممن اشتهر أو اشتغل بالتفسير في العصور المختلفة التي مرّ بها المغرب الأوسط،
وقلما تجد فيهم من ألف فيه تفسيرا كاملا، وفي ترجمته لبعضهم تبين أنه لم يؤلف أي تفسير، بل قد يكون ممن اشتغل به
في زمن ما أو حضر بعض المجالس التفسيرية فينسب إليه تعاطي العمل التفسيري، ينظر عيساوي، جهود علماء الجزائر
في علم التفسير، ص101، وذكر المؤرخ سعد الله أبو القاسم في معرض تناوله للكثير من العلماء المشتغلين بالعلوم
المختلفة: «أما التفسير فقد ضعفت العناية به، فكان بعض العلماء يتناولونه في مجالسهم ودروسهم ولكن قلما ألفوا فيه»
ينظر كتابه تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص121.

وثمانية أشهر، ولما ضعف بصره استعمل النظرات المكبّرة، فقد آثر التفسير على نظره، مشبها إياه بابن حزم الأندلسي، فكلاهما طلب العلم وهما في سن كبيرة»⁽¹⁾.

وهذا الاستقراء إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الإقدام على التفسير شأنه عظيم، ولا يتعاطاه إلا صاحب الزاد الوفير؛ الذي يرى أنه امتلك ناصية غالب العلوم المعينة على التفسير، وأن من وفق لإكمال تفسير القرآن وكتابته؛ فقد حاز قصب السبق في هذا الميدان، وتفسير "توجيهات القرآن العظيم" الذي بين أيدينا للشيخ محمد بن عبد الكريم - رحمه الله - من بين التفاسير الجزائرية القليلة التي كتب الله لها أن تصلنا كاملة « يقع في سبعة مجلدات كبيرة طبع عدة مرات في الخارج،⁽²⁾ وآخرها طبعة "بن حمادي" سنة 2013م»،⁽³⁾، اتبع المفسر في تأليفه طريقة مبتكرة أزاحت الكثير من الغموض الذي قد يكتنف ما درج عليه أغلب المفسرين في طريقة تفسيرهم، حيث اعتمد على منهج يسهل من خلاله إيصال المعنى دون كبير عناء، وتقريبه للقارئ، مدرجا ذلك في توجيهات تحت على العمل بذلك المعنى.

الفرع الثاني: دوافع ومقاصد تأليف كتاب توجيهات "القرآن العظيم".

سعى المؤلف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمقاصد التي من أجلها بيان ما يوجه إليه القرآن من العلوم النافعة، والأعمال الصالحة، وقد أفصح عن ذلك في مقدمته العلمية حيث قال: « إن الغرض من هذه المقدمة الوجيزة إلقاء نظرة خاطفة على قواعد عامة لها علاقة مباشرة بأي الذكر الحكيم، من حيث تركيب مبناه، وبيان معناه، وشرح محتواه، وتحديد مرماه، وذلك عن طريق النقل الأمين، والعقل الرزين، ولعل بهذا العمل المتواضع سيهدي إن شاء الله قارئه إلى سبيل الفهم، ويسلك دارسه منهاج الوعي المحفوف بسلطان التفكير فيه، والتدبر فيما قد جاء ظاهرا وباطنا، وهذا ما نرجوه ونتمناه، ﴿ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴾

(1) عبد الحميد.ع، وآخرون، بلخوجة" صاحب سبعة وستين مؤلفا، ص7.

(2) لم أتمكن من الاطلاع إلا على الطبعة الأخيرة التي طبعت بالجزائر سنة 1434هـ/2013م، بمؤسسة المعالي للنشر والإعلام، وهي طبعة مجانية تحت إشراف مؤسسة عبد الكريم بن حمادي، وباقي الطبعات المذكورة، التي تم طبعتها خارج الجزائر تعذر الوقوف عليها.

(3) عبد الحميد.ع، وآخرون، مرجع سابق، ص5.

[إبراهيم:20]»،⁽¹⁾ وتفسيره تبدو على بعض جملة المسحة الوعظية الداعية إلى التدبر، والعمل بما جاء في القرآن، ولذلك كان تركيزه على بيان ما تُوجّه إليه الآية من وعظ، وإرشاد، أو حث على أمر مطلوب فعله، أو تركه، وربط ذلك بما ورد من أسباب النزول، وتأكيد على الجمع بين المعنى اللغوي للمفردات، وتوظيفه في توضيح المعنى العام.

ومما انفرد تفسيره كذلك عن غيره من التفاسير الجزائرية تلك المقدمة الإضافية التي جمع فيها كل ما يتعلق القرآن من علوم، مما توصل إليه الباحثون في القديم والحديث، وتمييزه لما يراه من علوم قرآنية خاصة بالتفسير، وحرصه على ذلك حيث خصص لكل منهما قسما، ويعد عمله هذا من الجهود التي وضعت لخدمة مباحث علم أصول التفسير في صورته التأسيسية الأولى للعلم.

المطلب الثاني: مصادر الشيخ ابن عبد الكريم في التفسير.

المقصود بمصطلح "مصادر التفسير" عند غالب المشتغلين بالتفسير هو ما يرجع إليه المفسر من مادة علمية يستقي منها تفسيره،⁽²⁾ وهي موزعة بين كتب علوم القرآن، وما ألف من التفاسير، وما ورد في كتب السنة النبوية؛ مما له علاقة ببيان أي الذكر، وعلوم اللغة المختلفة؛ وخاصة مؤلفات التفسير اللغوي، وما جمع من آثار الصحابة والتابعين من أقوال تفسيرية، بالإضافة إلى ما دوّن من مصنفات في العلوم المختلفة المعتمدة بأصول العلوم؛ التي يمكن أن يستقي منها ما يعين على تدبر القرآن وفهمه.

وقد تفاوت المفسرون في ذلك تبعا لثقافتهم الدينية، وما نبغوا فيه من علوم، ولما سلكوه من قواعد وأصول تفسيرية في عملهم التفسيري، «وإن في اكتشاف سبل استفادة المؤلف من تلك المصادر وطرق اقتباسه منها ما يعين أكثر على تلمس معالم منهجه في التفسير، مما

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص8.

(2) ينظر العيد علي بن سليمان، تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، ص33.

يتوقف على مدى توفره على ملكة فطرية، واستكمالها للأدوات العلمية الكفيلة باستيعاب معطيات ما يتناوله من مصادر»⁽¹⁾.

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، وإيراده، فإن كتاب "توجيهات القرآن الكريم" محل الدراسة تميّز بكثرة المصادر التي استقى منها مادته العلمية وقواعده التفسيرية، وقد تنازعتها كل المصادر الضرورية للمفسر، حيث نجد في طليعتها كل من كتب التفسير، والسنة النبوية، وكتب اللغة وعلومها، وغيرها من العلوم المكتملة لهذا الجانب.

ولا ريب أن من أهم الوسائل المعينة على الوقوف على "أصول تفسير المفسر" تتبع المصادر التي اعتمدها في تفسيره وجعلها عوناً له على تدبر كلام الله عز وجل، وفي ما يلي إحصاء وبيان لأهم هذه المصادر مرتبة وفق فنونها المختلفة مراعيًا أهميتها في العمل التفسيري، وتاريخ وفات مؤلفيها، مرتبة وفق فنونها المختلفة:

الفرع الأول: مصادره في التفسير وعلوم القرآن.

أولاً: مصادره في التفسير:

جعل المفسر الكثير من التفاسير عمدته التي يرجع إليها، ويصدر من معينها الثر؛ في كل ما توصل إليه، ورجحه من أقوال تفسيرية، وقد اتضح بتتبع ما استشده به من أقوال؛ أن ذلك كان بصور متفاوتة من حيث كثرة الاعتماد، وقلته، ولذلك آثرت إيرادها مرتبة بحسب استفادته منها، مراعيًا في ذلك كثرة اقتباسه منها، ولهذا الاعتبار يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- تفاسير نقل عنها ما ورد فيها من آثار، وأقوال تفسيرية⁽²⁾ وهي:

- تفسير: "الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان": للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي (ت: 671 هـ).

(1) عزوزي حسن، الشيخ أحمد بن عجيبة ومنهجه في التفسير، مطبعة فضالة، الرباط، (د.ط.)، 2001، ج2، ص43.

(2) هذا القسم أكثر النقل منه، وجعله المفسر عمدته، ومرجعه في كل ما ينقله من آثار، أو يرجحه من أقوال، بخلاف ما بقي من التفاسير المذكورة في القسمين التاليين، فإنه يلجأ إليها في مواضع معينة، كما هو واضح لمن تتبع، أو استقرأ ذلك، ينظر لبيان كيفية استفادته منها على سبيل المثال لا الحصر الصفحات التالية من تفسيره "توجيهات القرآن العظيم"، ج2، ص144-159، و ج6، ص34-266، وغيرها.

- تفسير "القرآن العظيم": للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت: 700هـ).
- تفسير: "زاد المسير في علم التفسير": للعلامة جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت: 597هـ).
- تفسير: "أحكام القرآن" للقاضي محمد بن عبد الله بن العربي المعافري (ت: 643هـ).
- تفسير: "أحكام القرآن": للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت: 270هـ).
- ب: تفاسير اعتمد عليها بدرجة أقل.
- تفسير: "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل": الذي اشتهر بالكشاف، لأبي القاسم جار الله الزمخشري (ت: 538هـ).
- تفسير: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل": للعلامة ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ).
- تفسير "جامع البيان عن تأويل آي القرآن": لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 314هـ).
- تفسير: "الدر المنثور" للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ).
- تفسير: "القرآن الحكيم": الذي اشتهر بتفسير المنار لمحمد رشيد بن علي رضا الحسيني القلموني الطرابلسي (ت: 1354هـ/1935م).
- تفسير: "لباب التأويل في معاني التنزيل" للعلامة علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخازن (ت: 741هـ).
- تفسير: "روح البيان" للشيخ إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (ت: 1127هـ).
- تفسير: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" للعلامة محمود شهاب الدين أبي الثناء الحسيني الألووسي (ت: 1270هـ/1854م).
- تفسير: "مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد" للشيخ محمد عمر نوي الجاوي البننتي إقليما، التتاري بلدا (ت: 1316هـ).

- تفسير: "التحرير والتنوير" للعلامة محمد الطاهر بن عاشور (ت: 1973).
- تفسير: "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" للعلامة محمد الأمين الشنقيطي (ت: 1393هـ/1973م).

فكل هذه التفاسير نقل عنها، منها ما جعله عمدته فيما يستنبطه من معان، أو يختاره من أقوال تفسيرية، ومنها ما لم كذلك، وإنما يكتفي بالنقل منها في مواضع من تفسيره، وكانت استفادته على ضربين: إما أن ينقل الكلام بدون تصرف، أو يشير إلى الموضع الذي نقل منه مع تصرف في العبارة، وقد دل تنوع هذه المصادر وكثرتها على ما لتفسيره من أهمية، وأنه خلاصة لجملة ما ورد فيها من أقوال تفسيرية.

ثانيا: مصادره في علوم القرآن.

اعتمد المفسر على العديد من المؤلفات المدونة في علوم القرآن المختلفة، إلا أنه آثر أن يكون كتابي أسباب النزول للسيوطي والنيسابوري، هما المصدرين اللذين أثرى بهما عمله التفسيري، الذي جعل محوره الأساسي في بيان معاني القرآن يدور حول أسباب النزول، واستعان بالمصادر المتبقية بصور متفاوتة لغرض تقوية ما ذهب إليه من آراء، وساقه من أقوال، وفيما يلي بيانها مرتبة وفق تاريخ وفات مصنفها:

- "حجة القراءات": للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة (ت: حوالي 403هـ).
- "الناسخ والمنسوخ في القرآن": لأبي عبيد القاسم هبة الله بن سلامة البغدادي (ت: 410هـ).
- "أسباب النزول": لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري (ت: 468هـ).
- "البرهان في مشكلات القرآن": لأبي المعالي عزيزي بن عبد المالك شيدلة (ت: 494هـ).
- "البرهان في علوم القرآن": للعلامة بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت: 794).
- "النشر في القراءات العشر": للإمام شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت: 833هـ).
- "الإتقان في علوم القرآن": للعلامة جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ).
- "طبقات المفسرين": للعلامة محمد بن علي بن أحمد الداوودي (ت: 945هـ).
- "غيث النفع في القراءات العشر": للشيخ لأبي الحسن النوري الصفاقصي (ت: 1118هـ).

- "مناهل العرفان في علوم القرآن" : للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني(ت: 1367هـ).
- "النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم": للشيخ محمد عبد الله دراز(ت: 1377هـ).
- "علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه": للشيخ عدنان محمد زرور.
- "ترجمة كامل القرآن": لحميد الله محمد الحيدر آبادي(ت: 2002م).

الفرع الثاني: مصادره في الحديث والفقه وأصوله.

لجأ المفسر إلى الاستعانة بالكثير من المصادر الحديثية وما له صلة بالفقه وأصوله، الأولى لتوثيق ما يورده من أحاديث وآثار في ثنايا تفسيره، والثانية للاستعانة بما ورد فيها من قواعد تعين على فهم وتدبر معاني أي الذكر ، واعتمد في هذه الفنون على العديد من المصادر المشهورة كالكتب الستة، وأمّهات كتب الفقه وأصوله وغيرها مما سأذكره مرتباً بحسب وفاة مؤلفيها.

أولاً: مصادره في الحديث.

- "مسند الإمام أحمد": لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(ت: 241هـ).
- "الجامع الصحيح": للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت: 256هـ).
- "صحيح مسلم": للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت: 261هـ).
- "سنن ابن ماجة": لأبي عبد الله محمد بن ماجة القزويني(ت: 273هـ).
- "سنن أبي داود": لأبي داود السجستاني(ت: 275هـ).
- "سنن الترمذي": لأبي عيسى محمد بن سورة(ت: 279هـ).
- "صحيح ابن حبان": للحافظ محمد بن حبان بن أحمد الدارمي البستي(ت: 354هـ).
- "معجم الطبراني": للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت: 360هـ).
- "المستدرک على الصحيحين": للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري(ت: 405هـ).
- "صحيح مسلم بشرح النووي": للإمام يحيى بن شرف النووي محي الدين(ت: 676هـ).

- "فتح الباري بشرح صحيح البخاري": للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت:859هـ).
- "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري": للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت:923هـ).
- "فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير": للشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري (ت:1031هـ).
- ثانيا: مصادره في الفقه وأصوله.
- "المدونة الكبرى": للإمام مالك ابن أنس (ت:189هـ).
- "الكافي في فقه أهل المدينة": للعلامة يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري المالكي (368هـ).
- "المحلى بالآثار": للعلامة علي أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت:456هـ).
- "شرح كتاب السير الكبير": للفقير محمد بن أحمد السرخسي (ت:490هـ).
- "المقدمات الممهدة": للعلامة محمد بن أحمد بن رشد الجد (ت:520هـ).
- "مجموع الفتاوى": للعلامة أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (ت:728هـ).
- "سبل السلام شرح بلوغ المرام": للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت:1182هـ).
- "حاشية الدسوقي على شرح أحمد الدردير لمختصر خليل": محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (1230هـ).
- "الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير": للعلامة شرف الدين الحسين بن أحمد الصنعاني (ت:1221هـ).
- "فتح العلي الملك في الفتوى على مذهب الإمام مالك": للفقير محمد بن أحمد بن محمد عُنَيْش (ت:1299هـ).

الفرع الثالث: مصادره في العقيدة والسيرة والتاريخ.

تعتبر كتب العقيدة، والسيرة النبوية، والتاريخ، من أهم الروافد التي تعين المفسر على سلوك السبيل الموصل إلى الفهم السليم للقرآن الكريم فهي بمثابة المعالم الهادية إلى أقوم السبل، وترشد المفسر وتجنبه الزلل الذي وقع فيه غيره ممن سبقه، وقد اعتمد في هذه المجالات الثلاث على العديد من المصادر، واستعان على بها على مقصوده بكيفيات مختلفة، وفي ما يلي تعداد ما جاء في تفسيره منها:

أولاً: مصادره في العقيدة.

- "الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال": للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير (ت: 683هـ).

- "بيان موافقة صريح المعقول لصريح المنقول": للعلامة أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ).

- "الإسلام عقيدة وشريعة": للشيخ محمود شلتوت (ت: 1893هـ/1963م).

- "الدين الإسلامي عقيدة وشريعة": للشيخ محمد بن عبد الكريم الجزائري (ت: 2012م).

ثانياً: مصادره في السيرة والتاريخ.

- "المبتدأ والمبعث والمغازي": للحافظ النسابة محمد بن إسحاق بن يسار المدني (ت: 151هـ/769م).

- "السيرة النبوية": لعبد المالك ابن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت: 213هـ).

- "تاريخ الأمم والملوك": للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ).

- "دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة": للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: 458هـ).

- "سراج الملوك والخلفاء ومنهاج الولاة والأمراء وتدبير الملك والدول": للعلامة أبي بكر محمد بن محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي (ت: 520هـ).

- "الشفاء بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم": للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى السبتي(ت:544هـ).
- "الروض الأنف في شرح السيرة النبوية": للعلامة أبي القاسم السهيلي(ت: 1185م).
- "أسد الغابة في معرفة الصحابة": للإمام العلامة عز الدين علي بن محمد بن محمد بن الأثير الجزري(ت:630هـ/1233م).
- "الكامل في التاريخ": للعلامة المؤرخ عز الدين بن الأثير(ت:630هـ).
- "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان": للقاضي أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان(ت:681هـ).
- "زاد المعاد في هدي خير العباد": للعلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية(ت:691هـ).
- "مقدمة ابن خلدون": للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت:808هـ/1406م).
- "الخصائص الكبرى": للإمام جلال الدين السيوطي(ت:911هـ).
- "السعي المحمود في نظام الجنود": للإمام محمد بن محمود بن محمد بن العنابي(ت: 1267هـ/1851م).
- "قصص الأنبياء": للأستاذ عبد الوهاب بن أحمد النجار(ت:1278هـ/1941م).
- "فجر الإسلام": للأستاذ أحمد أمين إبراهيم الطباخ(ت:1373هـ/1954م).
- "مجموع وثائق السياسة للعهد النبوي والخلافة الراشدة": للشيخ محمد حميد الله الحيدر آبادي الهندي(ت:1424هـ).

الفرع الرابع: مصادره في اللغة والنحو والمعاني.

اعتمد المفسر على ما يزخر به علم اللغة العربية من مصادر في فروعها المختلفة، في عمله التفسيري، ولا يخفى ما لها من الأهمية في تجلية المعنى، وقد جاءت مصادره متنوعة تبعا لمكانة هذا المصدر في العمل التفسيري، ويتتبع تفسيره تبين أن اعتماده كان على ما

يعد من أمهات كتب اللغة، وكان ذلك بدرجات متفاوتة، تفصيل ما ورد في تفسيره منها فيما يلي:

- "مجاز القرآن": لأبي عبيد معمر بن المثنى البصري(ت:209هـ).
 - "البيان والتبيين": لأبي عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري الجاحظ(ت:255هـ).
 - "المفردات في غريب القرآن": للعلامة الحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصبهاني (ت:502هـ/1108م).
 - "مختار الصحاح": للعلامة محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت:660هـ/1261م).
 - "تهذيب الأسماء واللغات": لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي(ت:676هـ/1277م).
 - "القاموس المحيط": للعلامة محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت:817هـ).
 - "معجم القرآن": لأبي رزق عبد الرؤوف المصري(ت:1960م).
- هذه أهم المصادر التي استقى منها الشيخ محمد بن عبد الكريم مادة تفسيره، وقد تميزت بكثرتها، وتنوع مجالاتها العلمية، وحقولها المعرفية، وهو ما عزز قيمة تفسيره من حيث أصالة مادته العلمية، وأهمية التوجيهات التي توصل إليها.
- المبحث الثالث: منهج الشيخ محمد بن عبد الكريم في تفسيره.**

الاطلاع على مناهج المفسرين وإبرازها» تقدم للدارس القواعد والآداب والضوابط والتوجيهات التي لا بد منها في عالم التفسير، كما تقدم له الأسس والأصول المنهجية الموضوعية التي لا بد من الانطلاق منها في عالم التفسير»،⁽¹⁾ وأكثر المفسرين يذكر ذلك في مقدمة تفسيره، وقد يكتفي البعض بالإشارة إلى ما اعتمده من أصول وقواعد بنى عليها منهجه، وبيثها في ثنايا تفسيره.

والشيخ محمد بن عبد الكريم اتبع المسلك نفسه، حيث وضع مقدمة مطوّلة بين يدي تفسيره، وأشار إلى أنّ: «الغرض من هذه المقدمة الوجيزة إلقاء نظرة خاطفة على قواعد

(1) الخالدي، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، ص22.

عامة لها علاقة مباشرة بآي الذكر الحكيم، من حيث تركيب مبناه، وبيان معناه، وشرح محتواه، وتحديد مرماه، وذلك عن طريق النقل الأمين، والعقل الرزين»⁽¹⁾ وقد تبين من خلال تصفح محتواها أنها أشبه ما تكون بتأليف مستقل في علوم القرآن والتفسير؛ ساق فيه غالب مباحث العلم، واقتضى التعرّف على منهجه في التفسير؛ دراسة فاحصة لهذه المقدمة للتمييز بين ماله علاقة بالعمل التفسيري من غيره، وإطلاع واسع على فحوى تفسيره لاستجلاء طريقته في التفسير، لأنه لم يصرح مثل بعض المفسرين بالخطوات المنهجية التي سيسلكها في عمله التفسيري، ويذكرها بشكل مباشر على الرغم من طول مقدمته، واستيعابها لمعظم علوم القرآن، بل وعلوم التفسير التي ذكرها العلماء في مصنفاتهم في علوم القرآن، وأصول التفسير، وفي العناصر التالية توضيح لمنهجه في التفسير وفق ما ظهر من استقراء لتفسيره.

المطلب الأول: طريقته في عمله التفسيري، واستعانتها بعلوم القرآن المختلفة.

المتأمل في مقدمته تفسيره، وفي ثنايا تفسيره يلحظ أن منهجه حوى جملة من المرتكزات التي جعلها دليلاً للوقوف على معاني كتاب الله عز وجل، واستنباط أحكامه، وفي هذا المطلب أتناول منهجه التفسيري وفق الطريقة التي مارس بها عمله التفسيري بغض النظر عن درجتها من حيث الأهمية، أو التقديم والتأخير التي اتفق عليها غالب المفسرين تأصيلاً أو تطبيقاً، وبيان العلوم التي استعان بها في التفسير، ووظفها فيه، وذلك في الفروع التالية:

الفرع الأول: طريقته في العمل التفسيري.

سلك المفسر طريقة في بيان وتفسير معاني أي الذكر، مغايرة لما عهدنا عليه غالب المفسرين في كثير من المراحل الموصلة إلى المعنى، والتزم بخطواتها، ولم يحد عنها إلا لماماً، وفي هذا الفرع تفصيل له في النقاط التالية:

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص8.

أولاً: عنايته ببيان مكان نزول السور.

يستهل تفسيره لكل سور القرآن ببيان ما نزل منها بالمدينة، أو بمكة، وقد يذكر ما استثناه بعض العلماء من الآيات في بعض السور التي غالب سورها مكية مثل صنيعه في تفسيره لسورة يونس حيث قال: «سورة "يونس" هي: مكية على المشهور، واستثنى بعض العلماء منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ ﴿ [يونس:40]، فإنها مدنية لأنها نزلت في اليهود»،⁽¹⁾ وهكذا صنيعه في سائر السور، فلم يترك واحدة منها إلا ويبين ما يتعلق بمكان نزولها.

ثانياً: اهتمامه بعد الآيات وكلماتها وحروفها.

يردف ذلك بعد آيات السورة، وكلماتها، وحروفها، فبعد أن يميّز بين ما نزل منها بالمدينة، وما نزل بمكة، يشرع في ذكر عدد آيات السورة، وكلماتها، وحروفها كما هو واضح في قوله عن سورة يونس: «وآياتها مائة وتسع آيات، وكلماتها ألف وثمانمائة واثنان وثلاثون كلمة، وحروفها سبعة آلاف وخمسمائة وسبعة وستون حرفاً»،⁽²⁾ وهكذا عمله في افتتاحه لكل سورة من سور القرآن الكريم، ومن عاداته أن لا يشير إلى المصادر التي يستقي منها ما يورده من معلومات عن السورة، ويمكن أن يُبَرَّر صنيعه هذا لكون ذلك مما اشتهر لدى علماء القراءات، وذكره غالب من سبقه من المفسرين، ومما قد تمت دراسته، وإفراده بالتأليف.

- يتبع في تفسير طريقة تجزئة السورة إلى عدة مقاطع، في كل منها مجموعة من الآيات التي تكون محل تفسيره، مراعيًا في ذلك السياق الخادم للمعنى، ولا يتخذ من الآية الواحدة في معظم أحواله، أو جزء منها مقطعاً تفسيرياً مستقلاً كصنيع الكثير من المفسرين.

- ومما تميز به منهجه تقسيم وجرى عليه في ثنايا تفسيره كله فصله بين "شرح مفردات" الآيات المراد تفسيرها، وبين ما يورده من "مجمل معناها" بتناوله لها منفردة على حدا، وقد يخالف ذلك فيقوم بالجمع بين "شرح المفردات" و"بيان المعنى" تحت مسمى مشترك في

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج5، ص2.

(2) نفسه.

تفسيره لبعض الآيات في بعض المواضع، كما هو واضح في سورة "الشورى" وما بعدها من السور،⁽¹⁾ وأما قبل هذا الموضع السالف الذكر فإنه يفصل بينهما، ولا يجمع بينهما إلا لماما، وفي بعض المواضع لا يتعرض للمفردات بالشرح، ولا يورد ما تدعو إليه الآيات من توجيهات، بل ينتقل إلى بيان مجمل معنى الآيات مكتفيا بذلك كما هو صنيعه في الآيات الأخيرة من سورة النحل.⁽²⁾

رابعا: ميل المفسر إلى الاختصار.

ما يمكن ملاحظته في طريقة تفسيره، عرضه لكل المراحل التي يمهد بها لبيان المعنى بما في ذلك معظم توجيهاته بإيجاز غير مخل يوفي بالغرض، مقارنة بغيره من التفسير، حيث يعمد إلى بيان معاني الألفاظ الغريبة بدون إسهاب، ثم يثني بتلخيص ذلك في ما يذكره من معنى الآيات العام، وقد يسهب في بيانه لما أسماه بمجمل المعنى في أحيان كثيرة، وفي الأخير يعلل لما ذهب إليه بتوجيهات مختصرة، ويضيف ما يراه من فوائد تفسيرية.⁽³⁾

خامسا: اهتمامه بشرح المفردات.

المفسر في شرحه للمفردات القرآنية له طريقة خاصة، وظّف بإتباعه لها الكثير من الوسائل، واستعان ببعض العلوم ليصل إلى ما يصبوا إليه؛ توضيح ذلك في النقاط التالية:

1- يوظف بيانه لمعاني آيات القرآن الكريم، وتفسيره لها بالبداية بشرح المفردات الغامضة، ويبين ما تتعلق به الحروف والأسماء من متعلقات وضمائر كما في قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ نَعَلِمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا

لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿ [النحل:103]، حيث ذكر أن المقصود بالألفاظ «أنهم»: كفار قريش، و"بشر": رجل أعجمي»،⁽⁴⁾ وفي بعض الأحيان يشير إلى المقصود ببعض الأساليب الواردة

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج7، ص24.

(2) ينظر المرجع نفسه، ج5، ص309.

(3) نفسه، ج5، ص264-266.

(4) نفسه، ج5، ص297.

في النص القرآني كالاستفهام وغيره من علوم اللغة الواردة في بعض الآيات، وبيّن الغرض الذي سيق لأجله، وسيتم توضيح ذلك في معرض تناول موقفه من علوم اللغة المختلفة.

وقد يعمد أولاً إلى ذكر اللفظة القرآنية، ويشير إلى ما تدل عليه من معناها الوارد في اللغة بالكيفية التي يحصل بها الغرض، متخيّراً من الألفاظ ما لا يعسر فهمه على غير المتخصص، والمراد بشرحه للمفردات كل ما يُفهم به ما وُضع لأجله ذلك اللفظ، ولذلك فإنه يبيّن ويشرح كل من الأفعال والأسماء والحروف وفق سياقها في نظم الآية.

2- اتضح بالتتابع لما يورده من معانٍ للمفردات القرآنية، أنه يقصد بشرحه لها بيان معانيها وفق السياق الذي وردت فيه، ويستعين على ذلك بما يحظره من علوم اللغة المختلفة، فأحياناً يبيّن ما تجمع عليه اللفظة من الألفاظ، واشتقاقاتها، ففي تفسيره للبسملة، يتوسع في شرح كلمة "الاسم" بقوله: «"الاسم": لفظ دال على المسمى، يجمع على أسماء، وأسام، أسامي، وأسماء». وهو عند البصريين - مشتق من السمو بمعنى العلو، وعند الكوفيين من السمة بمعنى العلامة، وفيه خمس لغات: اسم بكسر الألف، وأسم بضمها، إذا ابتدأت بها، وسم بكسر السين، وسم بضمها، وسم بفتحها، وتصغيرها سمي»،⁽¹⁾ وفي معظم الأحيان يقتصر على بيان المعنى دون ذكر ما يتعلق بها من جذورها المختلفة.

3- قد يؤيد ما ذهب إليه من تأويل ببعض الأبيات الشعرية؛ من ذلك استشاده بقول الشاعر في تعليقه لحذف ألف في "بسم" لكثرة الاستعمال اختصاراً:

«أَفِي الْحَقِّ أَنْ يُعْطَى ثَلَاثُونَ شَاعِرًا وَيَخْرُجُ مَا دُونَ الرُّضَا شَاعِرٌ مِثْلِي.

كَمَا سَامَحُوا عَمْرًا بَوَاوٍ زِيَادَةً وَضَبِقَ [ضُوبِقَ] بِسْمِ اللَّهِ فِي أَلْفِ الْوَصْلِ»⁽²⁾»⁽³⁾

4- والملاحظ في تناوله لما أسماه ب" شرح المفردات" أنه يورد الأقوال دون عزوها لقائلها، أو إلى مصادرها، وفي بعض المواضع يصرح باسم المؤلف دون ذكر مؤلفه، ففي بيانه

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص9.

(2) شعر الرستمي أبي سعيد محمد بن محمد بن علي بن رستم، أورده الثعالبي عبد المالك بن إسماعيل في كتابه خاص

الخاص، تعليق: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص216.

(3) الجزائري، مرجع سابق، ج2، ص9.

لمعنى "الشيطان" قال: « قال أبو عبيدة: الشيطان اسم لكل عارم من الجن والإنس والحيوان». (1)

5- وقد نجده أدرج في شرحه للمفردات ما حقه أن يبحث في باب الاعتقاد، كما هو واضح في شرحه لاسمي الله "الرحمن والرحيم"، (2) وغير ذلك من المسائل التي أوردتها في شرحه للمفردات، وسيأتي ذكرها في موضعها من البحث.

6- من منهجه في تفسيره عدم إعادة شرحه لما سبق بيانه من ألفاظ أو آيات، فما تكرر منها فإنه يكتفي بالإشارة إليه في موضعه، ومن أمثلة ذلك قوله في معرض شرحه لمفردات الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَالْخَمَّ الْخَنِزِيرَ...﴾ [النحل:115]: « وما ذبح على النصب» داخل فيما ﴿أَهْلًا لِعَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾، وقد تقدم شرح ذلك بإسهاب في سورة البقرة الآية 172، 173». (3)

سادسا: ذكره للمعنى الإجمالي للآيات.

يذكر الشيخ محمد بن عبد الكريم- رحمه الله تعالى- بعد شرحه للمفردات الواردة في الآيات المعنى الإجمالي لها، وإذا تتبع القارئ لما يجمله ويلخصه من معنى يتبين له أن الغرض من صنيعه هذا تلخيص مجمل ما أوردته من معان ألفاظ الآيات، بحيث يجمع بين المعاني التي أوردتها لكل لفظة سواء أكان المعنى لغويا، أوفهمه وفق ما يقتضيه السياق، ويصل من خلال ذلك إلى صياغة عبارة جامعة لمجمل المعنى الذي توصل إليه، قاصدا بصنيعه هذا تبسيط المعنى، وإبرازه في قالب سهل التداول والفهم، و من الشواهد الدالة على ما تم ذكره، قوله في بيان مجمل معنى الاستعاذة: « اللهم إني ألتجئ إليك، وأستجير بك

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص4.

(2) نفسه، ج2، ص10، 11.

(3) نفسه، ج5، ص303.

وحذك لا شريك لك من أن يصدني الشيطان الرجيم عما فيه رضاك، أو يحثني على ما فيه سخطك، إنك أنت خير مجير، وأحصن ملتجأ في الدارين»⁽¹⁾.

ويمكن القول أنّ ما يذكره في هذه المرحلة من مراحل عمله التفسير؛ يعتبر عصاره ما توصل إليه في فهمه للآيات الكريمة، وفي المرحلة الأخيرة يشرع في بيان ما توجهه الآيات من العمل أو التدبر والاعتبار، وفيها يفصل القول وينقل عن سبقه من المفسرين، ويرجح ما يراه من المعنى المناسب للآيات، ويؤيد ويفصل ما سبق أن ذكره في المعنى الإجمالي، وهو ما أتت عليه في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: استعانته بعلوم القرآن.

اختار المفسر الكثير من علوم القرآن واعتمدها في منهجه التفسيري، وبعضها جعلها من صميمه وأساسه مثل أسباب النزول التي تميّز بها عن غيره من التفاسير من جهة الإكثار من الاعتماد عليها، وباستقراء طريقته التفسيرية اتضح أن تعامله مع مختلف المصادر التفسيرية يختلف من مصدر إلى آخر، وأنّ توظيفه لها تابع لما تحقق لديه من معنى في الغالب، وأنه يوردها في ثنايا توجيهاته التفسيرية، وفي هذه النقاط عرض لما تم الوقوف عليه من هذه العلوم:

أولاً: أسباب النزول.

غالبا ما يستفتح توجيهاته بذكر سبب نزول الآية، إن كان لها سبب نزول، أو يستند إلى ما روي من الروايات في ذلك عن الصحابة- رضي الله عنهم- كابن عباس وابن مسعود في كتب السيرة والتاريخ، وما أثر في الموضوع نفسه من قصص يخدم المعنى مما ورد عن أهل الكتاب، ممهدا بذلك لبيان ما ذهب إليه من معاني، ومن الأمثلة على ذلك مما له علاقة بعلم بأسباب النزول ما أورده في معرض تفسيره لقول الله تعالى:

﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَبْ تَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ فِىلَ الْمَشْرِى وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة:176]، حيث قال:

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص4.

« قال النيسابوري: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَبْ تَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ فَبِلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ قال قتادة: ذكر لنا أنّ رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن البر، فأُنزل الله هذه الآية، قال: وقد كان الرجل قبل الفرائض إذا شهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً عبده ورسوله ثم مات على ذلك وجبت له الجنة، فأُنزل الله تعالى هذه الآية، وقال عبد الرحمن السيوطي: قال عبد الرزاق: حدثنا معمر عن قتادة قال: كانت اليهود تصلي قبل المغرب، والنصارى قبل المشرق، فنزلت ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَبْ تَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ فَبِلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَا كِبَ الْأَيْمَنِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة:176]». (1) ومن أمثلة إيرادها للقصص الوارد في السيرة النبوية تمهيدا لاستنباط المعنى، قوله في معرض بيانه لمعنى قول الله عز وجل عن اليهود:

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة:83]: «عن محمد بن إسحاق بن يسار قال- بعد ما سرد الآيات الثلاث، وفسر بعض مفرداتها: (أنبأهم الله- عز وجل- فداء أسراهم فكانوا فريقين، منهم بنو قينقاع وهم حلفاء الخزرج، والنضير وبنو قريظة مع الأوس، يظاهر كل واحد من الفريقين حلفاءه على إخوانه، حتى يتسافكوا دماءهم بينهم، وبأيديهم التوراة يعرفون فيها ما عليهم وما لهم)». (2) وأما ما ورد عن الصحابة- رضي الله عنهم- قوله في تفسير قوله تعالى:

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:120]: «المراد بالأمة هنا: الرجل الجامع للخير... يروى عن عبد الله بن مسعود أنه قال: {يرحم الله معاذاً فقد كان أمة قانتاً، فقليل له: يا أبا عبد الرحمن إنما ذكر الله إبراهيم عليه السلام، فقال: إن الأمة الذي يعلم الناس الخير، وإن القانت هو المطيع}» (3)، ثم ذكر بيت أبي نواس مستشهداً به، بقوله:

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص238.

(2) نفسه، ج2، ص127.

(3) ينظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مؤسسة زاد للنشر والتوزيع، المقطم، مصر، ط1، 2013، ج2، ص807.

وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ. (2)

- ومما هو جدير بالبيان طريقة إيراده لروايات أسباب النزول، فإنه يسوقها بصيغ أداء مختلفة، من ذلك قوله في بعضها: قال أبو علي النيسابوري أو غيره، وتارة يقول: جاء في أسباب النزول له أيضاً، وقد يعزوها إلى المفسرين بقوله: قال المفسرون، وفي كل منها لا يراعي درجة صحتها، ولا يعقب أو يرجح، بل يكتفي بذكر مصدر روايته، مع أنه في بعض الأحيان يستقيها من مصادر مختلفة، وصنيعه هذا من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى نقل أمثلة عنه.

ثانياً: إيراده لمصادر التفسير النقلية.

إن المفسر لم يمزج في تفسيره بين المعنى المستتبط، وما عمله من مصادر تفسيرية، وإنما أرجأ إيرادها إلى ما سيذكره من توجيهات مما يراه يوضح معنى الآية منها، أو يؤيد ما ذهب إليه من معنى، وفي ما يذكر توضيح وبيان:

1- تفسيره للقرآن بالقرآن.

إذا وجد للآية نظيرتها أو أكثر فإنه يسوقها كلها أو معظمها كما هو واضح فيما ساقه من الآيات التي يفسر بعضها بعضاً في العديد من توجيهاته، وقد صرح في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: 249]، بعد ذكره للآيات الواردة في سورة الحج، مبيناً أن: «هذه الآيات أحسن ما يفسر به ما تقدم ذكره»،⁽³⁾ ومن بين الأمثلة الواردة في إيضاحه للقرآن بالقرآن قوله في: «التوجيه الثاني:

﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النمل: 11]، نظيره في القرآن كثير،

منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَعَنَآئِ لِمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ إهْتَدَى﴾ [طه: 80]

(1) الجزائري، محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج5، ص306.

(2) ديوان أبي نواس برواية الصولي، تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،

أبو ظبي، الإمارات المتحدة، ط1، 2010، فن المديح، قافية الدال، ص262.

(3) الجزائري، مرجع سابق، ج2، ص383.

وقوله: ﴿ وَمَنْ يَّعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْهِرِ لَإِنَّ اللَّهَ يُجِدُ اللَّهَ غَبُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: 109].⁽¹⁾

2- تفسيره القرآن بالسنة.

ضمن المفسر توجيهاته العديد من النصوص النبوية الشارحة للآيات أو المبينة لمجملها، وغيرها من أحوال السنة مع القرآن؛ من ذلك إيراده للتفسير النبوي المشهور لقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام: 83] حيث قال: « المراد بالظلم في الآية الشرك والكفر... وجاء في مسند الإمام أحمد حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: 83]، شق ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله أيُّنا لا يظلم نفسه، قال: {إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا قول العبد الصالح ﴿ يَبْنِي لِيَ لَا تَشْرِكُ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: 13]، إنما هو الشرك} ⁽²⁾»، ⁽³⁾ وقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ سَيُطَوَّفُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْفَيْصَةِ ﴾ [آل عمران: 180]، « يفسره أحسن تفسير قوله صلى الله عليه وسلم: { ما من أحد لا يؤدي زكاة ماله، إلا مُثِّل له شجاعا أقرعا حتى يطوق عنقه} ⁽⁴⁾، ثم قرأ مصداقه من كتاب الله:

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص160.

(2) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾، حديث رقم: 4353، ج4، ص1694.

(3) الجزائري، مرجع سابق، ج4، ص132.

(4) المنذري عبد العظيم، الترغيب والترهيب، تحقيق: الألباني، اعتنى به: مشهور حسن، كتاب: الصدقات، الترهب من منع الزكاة، وما جاء في زكاة الحلي، حديث رقم: 756، ج2، ص339، 340.

﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ الآية ... وقوله صلى الله عليه وسلم: {من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له شجاعا أقرع له زبيبتان، يطوقه يوم القيامة، يأخذ بلهزيمه يعني شقيقه، ثم يقول أنا مالك أنا كنزك}،⁽¹⁾ ثم تلا الآية المذكورة أعلاه.⁽²⁾ وفي التفسير العديد من التوجيهات التي ساق في معرض ذكرها العديد من الأحاديث النبوية التي قد لا يكون لها علاقة بمعنى الآيات، أو ضرورة لإيرادها لكونها لا تخدم المعنى إلا استئناسا، لكونها من جملة ما تناوله الشرع من جهة العموم، كما هو واضح في بعض الأحاديث التي أوردها في بيان حال النمل والهدهد.⁽³⁾

3- تفسيره للقرآن بأقوال الصحابة والتابعين.

أورد في تفسيره - ناقلا عن غيره - جملة صالحة مما روي عن الصحابة والتابعين وغالبها مما له علاقة بأسباب النزول، وأما أقوالهم الاجتهادية في التفسير فإنها قليلة مقارنة بما سبق، بل تكاد تكون منعدمة؛ لا يستشهد بها إلا في حالات معدودة، من ذلك قوله في التوجيه الثالث من التوجيهات الوارد في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة:259]، «روي عن ابن عباس أنه قال: {ما في القرآن آية أرجى من قوله تعالى: ﴿فَالْبَلَىٰ وَالْكَافِرِينَ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة:260]، وعن سعيد بن المسيب: أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص اجتمعا يوما فقال أحدهما لصاحبه: أي آية في كتاب الله أرجى عندك لهذه الأمة فقال عبد الله بن عمرو:

(1) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، حديث رقم:1338، ج2، ص508.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج3، ص191.

(3) نفسه، ج4، ص163-165.

﴿فُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَفْنَوْا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ الرَّحِيمِ﴾ [الزمر: 50]، حتى ختم الآية، فقال ابن عباس: أما إن كنت تقول: إنها، وإن أرجى منها لهذه الأمة قول إبراهيم عليه السلام:

﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِكَ لَمْ تُوْمَرْ إِلَّا بِبَلَىٰ وَإِن يَبْتَغِيكَ اللَّهُ فَمَا لَهُ بَدِلُ إِذْ تُبْعَثُونَ﴾ [البقرة: 260] { (1)». (2)

4- موقفه من القراءات القرآنية.

العناية بالقراءات القرآنية من صميم اهتمامات المشتغلين بالتفسير، وقد علل الدكتور عادل الشدي ذلك بقوله: «القراءات المتواترة جميعها من القرآن، ولذا فإن الرجوع إليها من قبل المفسر والاستفادة منها في إيضاح معنى الآية يعد تفسيرا للقرآن بالقرآن... ويرى بعض الباحثين أن تقسيم القراءات المعنوية هو: القراءات المتواترة، والقراءات الشاذة، فما خرج عن المتواتر فهو شاذ، وبالتالي فتقسيم القراءات إلى عدة أقسام منها ما يتوقف فيه؛ يعد خلافا نظريا ليس له أثر عملي في أكثر الأحوال»،⁽³⁾ وبعد أن تناول القراءات من زاوية حاجة المفسر إلى الأخذ بها في بيان أي الذكر أشار إلى ضرورة تصنيفها من حيث توظيفها في العمل التفسيري موضحا ذلك بقوله: «إلا أن هذا القسم يعد من مصادر المفسر، لأنه صحيح الإسناد، فالرجوع إليه يكون من باب تفسير القرآن بالسنة النبوية؛ إذا كان مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو من باب تفسير القرآن بقول الصحابي؛ إذا كان موقوفا عليه، وأخذ المفسر بها أولى من أخذه عن دون الصحابي من المفسرين؛ فضلا عن تفسيره بالرأي والاجتهاد الشخصي»،⁽⁴⁾ وبهذا الاعتبار فإن المفسر ابن عبد الكريم لم يهتم بالقراءات اهتمامه بغيرها من مصادر التفسير الأخرى، فكان نصيبها بعض الإيماءات الواردة في ثنايا

(1) أورده ابن جرير في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج4، ص628، 629.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن الكريم، ج2، ص404.

(3) الشدي عادل بن علي، ضوابط وأثار استعانة المفسر بالقراءات، ص19، 20.

(4) نفسه، ص21.

شرحه لمفردات الآيات، فإذا قُرأت بما يؤدي إلى اختلاف معناها، فإنه يشير إلى ذلك مبيناً المراد بها باعتبار تلك القراءة مكثفياً بذلك، من ذلك قوله في بيان معنى كلمة "يُعَلِّ" الواردة في قوله تعالى: «﴿ يُّعَلِّ ﴾ بالبناء للمفعول: يخان أو يوجد غالباً "خائناً"، أو ينسب إلى الغلول "الخيانة"، وفي قراءة: ﴿ يُّعَلِّ ﴾ بالبناء للفاعل: يخون، والمراد بالغلول الخيانة في المغانم، فعلى القراءة الأولى: ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يخونه أصحابه في الغنيمة، ثم اسقط الأصحاب فبقي الفعل غير مسمى فاعله، وعلى القراءة الثانية: ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يخون أصحابه في الغنيمة»⁽¹⁾ ولم يكن من منهجه في العمل التفسيري تفصيل القول في ما يتعلق بها من حيث نسبتها للقارئ بها أو كونها متواترة، أو شاذة ثم توجيهه لها لبيان اختلاف المعنى، وغيرها مما قد يتناوله بعض المفسرون في تفاسيرهم بالدراسة مما يخرجها عن الحد اللازم منها.

5- موقفه من الإسرائيليات.

الإسرائيليات - في ما يبدو للناظر - لها حضور في أغلب التفاسير، ولا يخلو منها إلا القليل، وذلك لورود الإذن من الشارع في روايتها بشروطها؛ دون إفراط أو تفريط، وقد سلك هذا السبيل كبار المفسرين كابن جرير وابن كثير وغيرهما، فقد ذكر هذا الأخير ما ورد عن صاحب الشريعة في شأن روايتها، والاستشهاد بها في مقدمة تفسيره، وأبان عن المنهج الذي يجب الالتزام به، والتعامل وفقه مع مرويات أهل الكتاب بقوله: «ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد فإنها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذلك صحيح، والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه، والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجاوز حكايته لما تقدم، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني ولهذا

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج3، ص175.

يختلف علماء أهل الكتاب في هذا كثير ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك»،⁽¹⁾ والشيخ محمد بن عبد الكريم من جملة من أوردها في تفسيره، وجعلها من مكونات منهجه التفسيري، ولكنه يذكرها مستشهدا بها كما هو واضح في هذا المثال، حيث نقل الأثر الذي ساقه ابن كثير في تفسيره بإسناده عن عبد الله بن سلام أنه قال لبعض كبراء اليهود محتجا عليه بتركه فداء أسراهم: « جاء في التوراة إنك لن تجد مملوكا من بني إسرائيل إلا اشتريته فأعنته»،⁽²⁾ واستشهد بما جاء في بعض أسفارهم في معرض بيانه لحرمة الربا عند سائر الأمم فقال: « وجاء في أسفار العهد القديم، الذي هو الآن بأيدي اليهود والمسيحيين: إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عنك، فلا تكن كالمرابي، لا تصنعوا عليه الربا»،⁽³⁾ أو يشير إليها منكرًا لها ومفندًا لها، كما قال في حديثه عن حادثة داود عليه السلام: « الصحيح أن لفظة النعجة باقية في الآية على معناها بالأصالة، وهي أنثى الضأن، وليست هي كناية عن المرأة كما زعم بعض المفسرين، وغير المحققين من الإخباريين، حيث قالوا: كان لداود تسع وتسعون امرأة... قال: القاضي عياض في كتابه "الشفاء": وأما قصة داود عليه السلام فيجب أن لا يلتفت إلى ما سطره الإخباريون على أهل الكتاب الذين بدلوا وغيروا، ونقله بعالمفسرين»،⁽⁴⁾ فتبين بما سبق ذكره أن ابن عبد الكريم لم ينساق مع أخبار أهل الكتاب، بل نقدها، ووقف عند حدود ما أذن فيه الشرع.

ثالثا: الناسخ والمنسوخ.

معرفة علم الناسخ والمنسوخ من الأهمية بمكان لأنه يعين على الوقوف على معاني بعض الآيات الكريمة، ولذلك ارتبط بالعلوم الضرورية للمفسر، وقد كثر الاختلاف في معناه ومجال إعماله، يقول الدكتور الوهبي: « معاني النسخ في القرآن متعددة ومختلفة اختلاف الآيات

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمود بن الجميل، ج1، ص15.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص126، ينظر ابن كثير، ج1، ص186.

(3) نفسه، ج2، ص438، وذكر أن ذلك ورد في الإصحاح الثاني والعشرين من سفر الخروج، ص26.

(4) نفسه، ج6، ص459.

الواردة فيه... وقد أطلق في القرآن الكريم على ثلاثة معان: الأول: بمعناه اللغوي: الرفع والإبطال والإزالة وهذا في قوله عز وجل:

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَبَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفِي الشَّيْطَانَ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحج:50]، والثاني: جاء بمعناه الاصطلاحي، وذلك في قوله تعالى:

﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة:105]، و الثالث: بمعنى نسخ الكتاب أي كتابته، وذلك في قوله تعالى:

﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجاثية:28]،⁽¹⁾ وبعد توضيحه لمعانيه الواردة في القرآن الكريم، أكد أن ضبطها مما يعين على التفسير، ويؤثر فيه بقوله: « وهذه المسألة مؤثرة في معرفة معاني النسخ في القرآن الكريم، وفي تفسير الآيات التي ورد فيها النسخ، كما أنها ذات علاقة بعلم الوجوه والنظائر حيث أن النسخ كلمة واحدة جاءت بمعان متعددة في القرآن الكريم»،⁽²⁾ وقد راعى المفسر تأثر معاني بعض الآيات وربطها بما يتعلق بها من حيث ثبوتها أو نسخها، وأن فهمها على وجهها الصحيح لا يتم دون معرفة ذلك، ومن الأمثلة التي ساقها في تفسيره قوله في توجيهه للمعنى الوارد عن جل المفسرين لقوله تعالى: ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ الْأُوصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [البقرة:179]، « إن حكم هذه الآية باق إلى الأبد، وليس بمنسوخ، بآية المواريث، كما جزم بذلك جل المفسرين، وجمهور علماء المسلمين، بل هذه الآية مؤكدة لتلك ومؤيدة لها، وليس هناك تعارض موجود بينهما في المبنى أو المعنى، وهذا ما نفهمه من قوله تعالى: ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّفِينِ ﴾ ﴿ ٧٦ ﴾ ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ ﴾ [البقرة:179-180]، ولا يصح نسخ

(1) الوهبي فهد المبارك، المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول التفسير وأثرها في التفسير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط1، 2015، ص53.

(2) نفسه، ص53، 54.

حكم الوجوب في الآية بقوله صلى الله عليه وسلم: {إن الله تعالى قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث}،⁽¹⁾ لأن الحديث ظني الورود متنا وسندا⁽²⁾، والآية يقينية من جميع الوجوه، وليس من المعقول أن ينسخ ما هو يقيني بما هم ظني»،⁽³⁾ فالمفسر ذهب إلى عدم جواز نسخ ما ورد في الآيات من الأحكام بما جاءت به السنة لاعتقاده الذي ذكره من كون الظني لا ينسخ القطعي الدلالة، وفي تفسيره لقوله تعالى:

﴿فَدَرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَمَوَّلَيْتَكَ فِئَةً تَرْضِيهَا﴾ [البقرة:143]، تعرض لمسألة النسخ حيث قال في توجيهاته: «أن الأمر بالانصراف عن بيت المقدس إلى بيت الله الحرام يثبت أحكام الله تعالى ناسخاً ومنسوخاً، وأن أول نسخ وقع في القرآن هو نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال القبلة بإجماع العلماء»،⁽⁴⁾ وفي تفسيره مواضيع كثيرة⁽⁵⁾ تكلم فيها عن نسخ بعض الأحكام.

(1) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، حديث رقم: 1788، ج1، ص368.

(2) ما ذهب إليه المفسر خلاف ما عليه جمهور العلماء، قال الإمام الشوكاني: «المسألة العاشرة: يجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة عند الجمهور كما حكى ذلك عنهم أبو الطيب الطبري، وابن برهان، وابن الحاجب، قال ابن فورك في شرح مقالات الأشعري: وإليه ذهب شيخنا أبو الحسن الأشعري، وكان يقول: إن ذلك وجد في قوله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا لُوصِيَّةً لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:179]، فإنه منسوخ بالسنة المتواترة، وهي قوله: {لا وصية لوارث}، لأنه لا يمكن الجمع بينهما، قال ابن السمعاني: وهو مذهب أبي حنيفة وعامة المتكلمين، وقال سليم الرازي: وهو قول أهل العراق، قال: وهو مذهب الأشعري والمعتزلة وسائر المتكلمين ... وحكاه ابن الفرج عن مالك، وذهب الشافعي في عامة كتبه كما قال السمعاني: إلى أنه لا يجوز نسخ القرآن بالسنة بحال، وإن كانت متواترة ... قال الإمام الشوكاني: ولا يخفك أن السنة شرع من الله عز وجل، كما أن الكتاب شرع منه سبحانه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا آتَايَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر:07]، وأمر سبحانه بإتباع رسوله في غير موضع من القرآن، فهذا بمجرد يدل على أن السنة الثابتة عنه ثبوتاً على حد ثبوت الكتاب العزيز، حكمها حكم القرآن في النسخ وغيره»، الشوكاني، إرشاد الفحول، ص371-373.

(3) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص246، 247.

(4) نفسه، ج2، ص205.

(5) ينظر المرجع نفسه، ج2، ص205-297.

وقد أشار إلى معنى النسخ اللغوي في ثنايا تفسيره لقوله تعالى: ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ ﴾ [البقرة:105]، بقوله: « النسخ في اللغة هو: إبطال شيء وإزالته وإقامة آخر مقامه، ومن ذلك قولهم نسخت الشمس الظل إذا أزالته وحلت محله، والمراد هنا إزالة حكم آية أو التعبد بها وإقامة حكم آية أخرى أو التعبد بها مقامها»،⁽¹⁾ وبما تم إيضاحه يتبين مدى تعامل المفسر مع هذا العلم في معرض تفسيره للقرآن الكريم.

رابعاً: المكي والمدني.

مبحث المكي والمدني من أهم مباحث علوم القرآن التي يحتاج إليها المشتغل ببيان معاني أي الذكر الحكيم، يقول الدكتور يوسف مرعشلي في معرض توضيحه لعلاقته بالتفسير: « مما لا يخفى على الباحث أهمية معرفة الأحوال التي احتفت بنزول القرآن في فهمه وتفسيره، حتى صرحوا بأنه لا يحل لمن ابتعد عن علمها أن يتكلم في تفسير القرآن الكريم»،⁽²⁾ ولا يمكن للمفسر أن يهتدي إلى الفهم السديد للقرآن؛ ويقف على حكم التشريع بدون معرفته له، يقرر ذلك الإمام الشاطبي بقوله: « المدني من السور ينبغي أن يكون منزلاً في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض، والمدني بعضه مع بعض، على حسب ترتيبه في التنزيل؛ وإلا لم يصح، والدليل على ذلك: أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني على المكي، كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبني على متقدمه... فلا يغيبن على الناظر في الكتاب هذا المعنى، فإنه من أسرار علوم التفسير، وعلى حسب المعرفة به تحصل المعرفة بكلام ربه سبحانه»،⁽³⁾ وبالنظر فيما سبق مما فيه بيان لأهمية معرفة هذا العلم للمفسر، فإن الشيخ ابن عبد الكريم ذكر في مواضع من توجيهاته ما يدل على مراعاته لما يرشد إليه هذا العلم ويعين على فهم معاني الآيات الكريمة، ففي تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل:125]

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص161.

(2) مرعشلي يوسف، علوم القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2010، ص114، 115.

(3) الشاطبي، الموافقات، تحقيق: مشهور حسن، ج4، ص257، 258.

أورد في توجيهه لمعنى الآية ما روي «عن ابن عباس أنه قال: لما انصرف المشركون عن قتلى أُحُدٍ انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى منظرا ساءه، ورأى حمزة قد شق بطنه، واصطلم أنفه، وجدعت أذناه، فقال: {لولا أن يحزن أو تكون سنة من بعدي لتركته حتى يبعثه الله من بطون السباع والطيور، لأقتلن مكانه سبعين رجلا منهم}»⁽¹⁾ ... فلما دُفِنوا وفرغ منهم نزلت هذه الآية ﴿أَذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ إلى قوله تعالى:

﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [النحل:127] فصبر ولم يمثل بأحد»⁽²⁾ ثم قال المفسر معلقا المعنى على صحة كون الآية مكية أو مدنية: «فإن صحت هذه الرواية فإن هذه الآيات مدنية وليست مكية»⁽³⁾.

المطلب الثاني: موقفه من بعض القضايا الاعتقادية والفقهية واللغوية والسلوكية والأصولية.

يتعين على من يريد بيان المنهج الذي سلكه المفسر في تفسيره، إبراز موقفه من بعض القضايا التي تحدد اتجاهه الذي يسعى للوصول إلى تحقيقه، وأهم ما يعين على ذلك الكشف عن كيفية تناوله لمسائل الاعتقاد بالبيان والإيضاح، وطريقة استنباطه للأحكام الفقهية، ومدى اعتماده على علوم اللغة المختلفة، وموقفه من علم أصول الفقه، وعلم السلوك، وفي ما يلي توضيح لذلك في الفروع التالية:

الفرع الأول: موقفه من مسائل الاعتقاد.

تناول المفسر ما يتعلق بالعقيدة من مسائل، وناقش بعضها في معرض تفسيره للآيات التي تحدثت عنها، وقام برد بعض الأقوال التفسيرية الصادرة عن المخالفين من المعتزلة وغيرهم في بعض المسائل التي كثر حولها الجدل، وقد سلك سبيل الجمع بين طريقة الإثبات مع

(1) ابن هشام أبي محمد عبد المالك المعافري، السيرة النبوية، تحقيق: وليد بن محمد بن سلامة، وخالد بن محمد بن عثمان، مكتبة الصفا، ط1، 2001، ج3، ص44.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج5، ص308.

(3) نفسه.

التنزيه الوارد عن السلف، وتأويل المتكلمين، حيث أخرج دلالة الألفاظ على الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية في بعض الآيات دون ذكره للقرينة الصارفة للمعنى؛ في مواضع كثيرة معتمدا- كما قرر- على ما ورد من صحيح المنقول، وصريح المعقول في ما فسره منها، من ذلك ما أورده في تفسير لفظة "الاستواء" على العرش الواردة في قوله تعالى:

﴿إِذْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: 59]

بقوله: «ثم ارتفع واستولى على العرش ارتفاعا واستيلاء يليق بجلاله، وتصرفه في ملكه تصرفا تاما»،⁽¹⁾ بخلاف تفسيره لهذه اللفظة في سورة الأعراف، فإنه نقل عن ابن كثير ما قرره عن السلف كما سبق بيانه في التعريف بمذهبه العقدي⁽²⁾، وفي تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَا كَرَّ الشَّيْطَانُ كَفَرًا﴾

يُعَامُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴿ [البقرة: 101]، في كلامه عن السحر رد على من أنكروه، ونقل

من الأدلة ما يوضح ذلك، بقوله: «السحر مضرّ بالساحر والمسحور معا، وليس فيه أية فائدة لأي منهما، وهو مؤثر في المسحور حسبما تواترت به الآثار والأخبار، وحسبما هو مشاهد بين الناس زمانا ومكانا، فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قد تأثر بما عمله له لبيد بن الأعصم من السحر، كما جاء في صحيح البخاري وغيره،⁽³⁾ قال ابن قيم

الجوزية: وقد دل قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا شَرَّ النَّبَّاتِ فِي الْأَعْفَادِ﴾ [الفلق: 04]، وحديث

عائشة المذكور على تأثير السحر، وأن له حقيقة، وقد أنكر ذلك طائفة من أهل الكلام، من المعتزلة وغيرهم، وقالوا: إنه لا تأثير للسحر البتة، لا في مرض ولا في قتل، ولا في حل ولا عقد، إنما ذلك تخييل لأعين الناظرين، لا حقيقة له سوى ذلك، وهذا خلاف ما تواترت به الآثار عن الصحابة والسلف، واتفق عليه الفقهاء، وأهل التفسير والحديث، وأرباب القلوب من

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن الكريم، ج6، ص112.

(2) ينظر الصفحة 219 وما بعدها من الرسالة.

(3) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب السلام، باب السحر، حديث رقم: 2189، ج4، ص1719.

أهل التصوف، وما يعرفه عامة العقلاء»⁽¹⁾ فكان استناده في ما أورده على ما عليه الصحابة، واتفق الفقهاء، وأهل التفسير، والحديث، وغيرهم ممن ذكرهم دليل على اطلاعه على مختلف المذاهب والأقوال ذات الصلة بالمسألة، وقد يقرر المفسر في بعض أقواله ما عليه الأشاعرة من تأويل للصفات، وموقفهم من كلام الله عز وجل، كما هو واضح في كلامه عن صفة الرحمة، ومعنى اسمي الرحمن، والرحيم، وتعريفه للقرآن الكريم، رغم بيانه لما ينبغي أن يتبع ويسلك في بيان معاني الأسماء والصفات في معرض تفسيره لآية الاستواء في سورة الأعراف، فكانت طريقة بيانه لما تعلق بمسائل الاعتقاد دائر بين مذهبي الإثبات والتأويل، والجمع بينهما، وعدم التعرض لها بذلك كما هو واضح في صفة اليد الواردة في قوله الله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَخْلُوءَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلِعُنُوا بِمَا قَالُوا ﴾ [المائدة:66] فإنه أمرها كما جأت، ولم يؤول معناها المتبادر إلى الذهن إلى غيره.

الفرع الثاني: موقفه من القضايا الفقهية.

اعتنى المفسر بالآيات المتعلقة بالأحكام الفقهية، حيث يذكر ما تحويه الآية من أحكام فقهية، ويشير إلى الخلاف الفقهي الحاصل في المسألة، ويرجح ما يراه أقرب للصواب، مطنبا⁽²⁾ في كل ذلك في بعض الأحيان، ويميل في الغالب إلى مذهب الإمام مالك، وهذه بعض الأمثلة التي بها يتضح موقفه تجاه آيات الأحكام، فقد ذكر في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِرِشَاءٍ ﴾ [البقرة:22]، أن « الآية الثانية والعشرين قد احتج بها الشافعية، والأحناف على عدم حنث من حلف: أن لا ينام على فراش، ونام على الأرض، لأن حكم الأيمان حسب اجتهادهم مبني على المعتاد والمتعارف بين الناس من الأسماء والألفاظ اللغوية، وليس من العادة والعرف إطلاق اسم الفراش على الأرض، وقد خالفهم المالكية في هذا الاجتهاد، وبنوا مخالفتهم على عموم اللفظ في كل حكم منوي،

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج6، ص150.

(2) نفسه، ج3، ص366،367.

استنادا إلى قول رسول صلى الله عليه وسلم: {إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى} (1)، (2) وفي تناوله لما تضمنته مثل هذه الآية من أحكام عملية نوع اهتمام بالتفسير الفقهي واستثناسا لما يفهم من بعض الآيات مع أنها قد تكون ليست صريحة في الإشارة إلى ذلك.

وقد يستطرد فيتناول في تفسيره بعض الأحكام الفقهية المتعلقة ببعض العبادات بشيء من التفصيل ويورد الأقوال المختلفة في بعض المسائل العملية؛ مثل صنيعة في تفسيره لسورة الفاتحة؛ حيث بيّن في التوجيه الثالث عشر حكم قراءة الفاتحة في الصلاة، فقال معددا لجملة من أقوال أهل العلم من مختلف المذاهب: «الأحناف يعتقدون أن قراءة الفاتحة ليست فرضا في الصلاة المفروضة، بحيث لو تركها المصلي عمدا بطلت صلاته، وإنما المفروض عندهم قراءة القرآن على وجه العموم دون تعيين أية آية أو أية سورة، وقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿فَأَقْرُؤْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل:18]، ويقوله صلى الله عليه وسلم: { ... ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن...} (3) فهذه العبارة معضودة بقول الله تعالى:

﴿فَأَقْرُؤْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ ، والقراءة عند الأحناف مفروضة في ركعتين فقط، ومن السنة عندهم أن تكون في الركعتين الأوليين، أما ما عداها فيستحب فيه التسبيح، وقد قدروا القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار أو آية واحدة طويلة» (4) ثم ذكر أقوال المالكية والشافعية والحنابلة وما اعتمدوا عليه في ما ذهبوا إليه من أدلة، وختم ذلك بقوله: «ولكل هؤلاء استناد يعارض به استناد الآخر» (5) فالمفسر في هذا المثال ساق الأقوال وذكر مستند كل فريق

(1) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنية وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، حديث رقم: 1907، ج3، ص1515.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص53.

(3) مسلم، مصدر سابق، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، حديث رقم: 397 ج1، ص298.

(4) الجزائري، مرجع سابق، ج2، ص29.

(5) نفسه، ج2، ص30.

دون أن يرجح، وفي الموضع الأول أوماً إلى ترجيح ما ذهب إليه المالكية، وقد بحث ما يتعلق بالربا من أحكام بالتفصيل وخلص إلى القول: «بأن الربا في الشريعة الإسلامية نوعان اثنان: النوع الأول: ربا النسيئة، وهو المحرم تحريم المقاصد بصريح الكتاب والسنة، والنوع الثاني: ربا الفضل، وهو المحرم تحريم الوسائل بصريح السنة فقط، وقد اختلف علماء المسلمين وفقهائهم في حكم النوع الثاني»،⁽¹⁾ وبعد أن رجح قول القائلين بحصر التحريم في الأنواع الستة الواردة في الأحاديث النبوية، شرع في مناقشة ثلاثة مسائل مهمة ذات الصلة بالمسألة، وهي التي ذكرها بقوله: «الأمر الأول: الحكم الشرعي في المعاملة بالربا مع غير المسلمين في دار الحرب، الأمر الثاني: الحكم الشرعي في أخذ الفوائد الزائدة على رؤوس الأموال المودعة في المصارف، وصناديق التوفير، وما على شاكلتها، الأمر الثالث: الحكم الشرعي في تبديل عملة بأخرى لا يسمح بها القانون الوضعي المنفق عليه دولياً في ميدان الصرف الرسمي»،⁽²⁾ فهذه الأمور الثلاثة بحثها باستفاضة ونقل أحكامها عند بعض الفقهاء، وخلص إلى القول بجوازها،⁽³⁾ مخالفاً بذلك الجمهور في بعضها، وبالتأمل في هذين المثالين وغيرهما مما هو منثور في ثنايا تفسيره - وهو كثير - يمكن القول أن من منهجه الاهتمام بالأحكام الفقهية، والإشارة إليها في كل الآيات ذات الصلة بها وبحث بعضها باستفاضة.

الفرع الثالث: موقفه من بعض القضايا اللغوية.

ارتبط ظهور الكثير من العلوم بالنص القرآني لغرض خدمته، وفي مقابل ذلك تم إثرائها من جوانبها العديدة الأخرى من خلال تدبره وسبر غور آيه، ومن تلك العلوم التي لا يمكن إغفالها أو تجاوزها، والتي آلى أمرها إلى الاستقلال بمصطلح تفسيري خاص بها، علوم اللغة المختلفة، فقد أطلق عليها الباحثون "التفسير النحوي"⁽⁴⁾ أو "إعراب القرآن"، أو التفسير المعجمي، أو "التفسير البلاغي"، وقد ظهرت دراسة هذه المستويات اللغوية في الأبحاث

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص451.

(2) نفسه، ج2، ص451، 452.

(3) نفسه، ج2، ص456-469.

(4) السليم فريد، التفسير النحوي للقرآن الكريم تاريخه ومجالاته، المؤتمر الأول للقرآن الكريم وعلومه، ص6.

الحديثة بغية التأصيل لعلم أصول التفسير لتحيين القواعد الضرورية، ووضعها رهن إشارة المفسرين، والمفسر محمد بن عبد الكريم اعتمد على اللغة في عمله التفسيري تأصيلاً وتوظيفاً بما يراه معينا له على ذلك، وفيما يلي عرض لما تناوله منها من ناحية الاشتقاق والنحو والبلاغة.

أولاً: المسائل الصرفية:

ذكر العديد من المفسرين ما للألفاظ من تأثير في المعاني من ناحية اشتقاقها وتصريفها، من ذلك ما نقله الدكتور فراس عبد الجليل عن العلامة سليمان بن عبد القوي حيث قال: «إذا كانت لفظة تحتمل أكثر من معنى، وأيدّ تصريف الكلمة، أو أصل اشتقاقها أحد الأقوال، فهذا القول هو أولى الأقوال بتفسير الآية، لأن التصريف والاشتقاق يعيدان الألفاظ إلى أصولها، فتتضح الألفاظ؛ والمعاني المتفرعة عنها، وقد يدل تصريف الكلمة واشتقاقها على ضعف أحد الأقوال في تفسير الآية، لأجل مخالفته لهما»،⁽¹⁾ ولهذه الأهمية التي يكتسبها كل من التصريف والاشتقاق، فإن المفسر تناول بعض الألفاظ القرآنية من الناحية الصرفية في بعض المواضع بشيء من التفصيل في معرض شرحه لبعض المفردات، ولم يكن ذلك مطرداً في تفسيره، ومن الأمثلة التي تبيّن طريقتَه في تناوله لها، ما ذكره في سياق شرحه للفظتي "الشهر" و"رمضان"، حيث قال: «والشهر مشتق من الشهرة التي هي الوضوح والبيان، يقال: شهر الأمر يشهره إذا وضحه وبيّنه، والمشاهير من الشهر كالمعاومة من العام، والمياومة من اليوم، وهي المعاملة بالشهور والأعوام والأيام، ويقال أشهر بالمكان إذا أقام به شهراً كاملاً، ورمضان مشتق من الرّمض - بفتحين - وهو شدّة وقع الشمس في الرمل، والرمضاء شدّة حر الشمس»،⁽²⁾ وفي سرده لهذه المسائل في الغالب لا يعزوها إلى

(1) الهيتي فراس عبد الجليل، الاشتقاق والتصريف وأثرهما في الترجيح بين المعاني في التفسير www.riadalelm.com

2021-11-26، ص36.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص252.

مصادرها في المعاجم كما جرت العادة عند الباحثين، وقد يذكر ما لتغير صيغة الكلمة من تأثير في المعنى، كقوله في توجيهه لبعض معاني قوله عز وجل:

﴿وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْدُوا

مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء:139]، «الفائدة الثانية: أن صيغة الماضي في اللفظة دالة على ما سبق ذكره في الآية الثامنة والستين من سورة الأنعام»،⁽¹⁾ وفي ثنايا تفسيره العديد من المواضع،⁽²⁾ تخدم هذا الغرض.

ثانياً - المسائل الإعرابية.

المفسر لم يعتني بالقدر اللازم بالمسائل النحوية، ويوظفها في التفسير، ويجعلها من صميم منهجه، كما هو الحال عند غيره من المفسرين، لما ينتجها تعدد الآراء النحوية من أثر في التفسير، يقول الباحث ياسر محمد مطرجي: «إن الناظر في كتب إعراب القرآن وكتب التفسير يلحظ كثرة اختلاف النحويين في إعراب القرآن، وتعدد المعاني الناتجة عن تلك الاختلافات وتنوعها»،⁽³⁾ وعلى الرغم من ذلك، فإن المفسر لم يورد في ثنايا تفسيره إلا اليسير منها، واكتفى بالإشارة إلى ذلك في سياق شرحه لبعض المفردات من ذلك قوله في معرض تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ [البقرة:179]، قال: «كتب»: على حذف واو العطف، تقديره وكتب بمعنى فرض وأثبت»،⁽⁴⁾ وقوله في كلمة "بئسما" في آية 277 سورة البقرة: ﴿بِئْسَمَا إِشْتَرُوا بِهِ...﴾ [البقرة:89]، «بئس»: ﴿بِئْسَمَا﴾: "بئس" كلمة مستوفية لجميع الهم، عكس "نعم" هما فعلاجان جامدان

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج4، ص119.

(2) ينظر المرجع نفسه، ج2، ص82.

(3) مطر جي ياسر محمد، "أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سورية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 1، 2007، ص7.

(4) الجزائري، مرجع سابق، ج2، ص245.

لا يتصرفان، و"ما" فاعل»،⁽¹⁾ فهذه عاداته في تفسيره في معرض ما يتناوله من مسائل إعرابية.

ثالثاً- المسائل البلاغية.

جُهد المفسر موجه- والله أعلم- إلى بيان المعنى بما يتناسب - بالدرجة الأولى- وأفهام غير المتخصصين؛ كما هو واضح للناظر في تفسيره، لذلك فإنه لم يعرّج على المسائل البلاغية إلا لمأما، واكتفى بإيراد ما يبيّن معنى بعض الآيات من علوم البلاغة كالاستفهام وغيره، من ذلك إشارته إلى الاستفهام الوارد في الآية الثامنة والعشرين من سورة الروم في معرض شرحه لكلماتها القرآنية، ففي شرحه لمفردات قول الله تعالى: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا... هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾ [الروم:28]، قال: «ضرب: بين، من أنفسكم: منتزعا من أحوالها، هل لكم: استفهام إنكاري بمعنى النفي»،⁽²⁾ ومما ذكره من علوم البلاغة معاني الحروف، والتقديم، والتأخير في قوله: «قوله تعالى: ﴿ثَقَلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَعْتَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف:

187] فحرف "في" في الآية بمعنى "على" أي عظم وقوعها على السماوات والأرض، التوجيه الثالث: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف:187]، من المقدم، والمؤخر، تقديره: يسألونك عن الساعة كأنك معني بها؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِحَيْثُهَا﴾ [مريم:47]». ⁽³⁾

وجملة القول فإن المفسر أراد أن يكون لشرح المفردات النصيب الأوفر من العناية لكونه في نظره من أهم علوم اللغة التي تمهد لمعرفة معنى الكلام، وكان تناوله لها- كما سبق بيانه- بالطريقة التي يفهم بها معانيها المرادة منها، ولم يجعل اللغة من مصادر التفسير، ويوضح ذلك كما صنع مع باقي المصادر في مقدمته؛ مع أنها مما اتفق على جعلها من

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص130.

(2) نفسه، ج6، ص267.

(3) نفسه، ج4، ص370.

أهم المصادر عند الباحثين، وقد لوحظ أن له تحقيق في ثنايا تفسيره لبعض الألفاظ بشكل موسع في مواضع قليلة⁽¹⁾، وأما علوم النحو، وعلوم البلاغة فقد لا تكون ضرورية لكل أحد لفهم أي الذكر الحكيم، إلا لمن أراد الوقوف على مواطن الإعجاز والغوص في دقائق التفسير، ولذلك لم يولها من العناية ما يليق بها، واقتصر على الإشارة إليها في بعض المحال من تفسيره.

الفرع الرابع: موقفه من علم الأصول.

الصلة بين علم أصول الفقه، وعلم أصول التفسير تعد من أوثق الصلات؛ لأن غايتهما واحدة، وهدفهم مشترك، فعلم أصول الفقه به تعرف طريقة استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وعلم أصول التفسير يروم واضعوه أن يجعلوه سياق نظري للعمل التفسيري، يقول الدكتور عماد الدين: « وليست الصلة بين علم أصول التفسير؛ وأصول الفقه بعيدة، أو ضعيفة، فقد بين أبو حيان الأندلسي أهمية علم الأصول في ثقافة المفسر، فذكره من بين ما يحتاجه المفسر، فقال: الوجه الخامس معرفة الإجمال، والتبيين، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه، ويختص أكثر هذا الوجه بجزء الأحكام من القرآن، ويؤخذ هذا من أصول الفقه، فالبيان عملية كشف وإيضاح يقوم بها العالم مفسراً وفقهاً»⁽²⁾ وبناء على ما تم إيرادها من العلاقة المتينة بين العلمين، فإن المفسر المعني بدراسة منهجه وظف الكثير من القواعد الأصولية في معرض تفسيره لبعض الآيات الكريمة، ومن الشواهد الموثقة في تفسيره، تعليقه لقول الإمام مالك في موضع التأمين بقوله: « وقد أول الإمام مالك عبارة الحديث: { إذا آمن الإمام فأمنوا... }⁽³⁾ بمعنى إذا بلغ مكان التأمين

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج5، ص317.

(2) عماد الدين محمد الرشيد، أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 15 من ذي الحجة 1419هـ، ص5.

(3) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين، حديث رقم: 409، ج1، ص306.

بعد الفاتحة فأمنوا، على حد قول العرب: أنجد الرجل، إذا بلغ نجدا، وقد دفع بالإمام إلى هذا التأويل عمل المدينة خلفا عن سلف»،⁽¹⁾ وفي تفسيره لقول الله عز وجل:

﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

فَدِيرٌ ﴾ [البقرة:105]، أورد فيه بعض القواعد المتعلقة بالنسخ من جهة تعلقها بعلم أصول

الفقه مما يدل على اهتمامه بها؛ وجعله لها من صميم منهجه، ومن الأمثلة التي ساقها مما قعده علماء الأصول، قوله في التوجيه الخامس عند تفسيره لقول الله تعالى:

﴿ سَيَقُولُ السُّبْحَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيَهُمْ عَن فِئْتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ [البقرة:141]: « أن الأمر

بالانصراف عن بيت المقدس إلى بيت الله الحرام أنها أحكام الله تعالى ناسخا ومنسوخا، وأن أول نسخ وقع في القرآن هو نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة بإجماع العلماء».⁽²⁾

ومن القواعد الأصولية التي اعتمد عليها في عمله التفسيري استشهاده بالقاعدة المشهورة وهي: « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»،⁽³⁾ في توجيهه لكل ما ورد في بعض

الآيات من أوامر ونواهي ظاهرها خاص ببني إسرائيل، حيث قال: « أن كل ما أمر به بنو إسرائيل ونهوا عنه في هذه الآيات أمر به ونهى عنه أيضا جميع البشر»،⁽⁴⁾ ثم ذكر القاعدة

السالفة الذكر، وفي تناوله لأمر الله بالمشاورة في قوله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل

عمران:159]، بين أنّ من الأوامر ما يكون للإرشاد وليس للوجوب، حيث قال في توجيهه

الثامن: « أن الأمر بالمشاورة- في الآية الكريمة- يفهم منه أن الرسول صلى الله عليه وسلم

ليس معصوما من أمور الدنيا،⁽⁵⁾ بل يخطئ ويصيب... لأن أمره صلى الله عليه وسلم في

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن الكريم، ج1، ص31.

(2) نفسه، ج2، ص205.

(3) قال الإمام الشوكاني: « وقد أطلق جماعة من أهل الأصول أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وحكوا ذلك إجماعا كما رواه الزركشي في البحر»، ينظر الشوكاني، إرشاد الفحول، ص262.

(4) الجزائري، مرجع سابق، ج2، ص126.

(5) يقول الشيخ محمد الأشقر: « أما أقواله وأفعاله في شؤون الدنيا الصرفة، وتكلمه كما يتكلم الناس، بمقتضى تصوراتهم وتجاربهم وتدبيرهم لأمرهم، فذلك مقتضى طبيعته البشرية، ليس حجة على غيره، ولا له دلالة على كون خبره مطابقا لما

أي أمر من الأمور الدنيوية يسمى أمر "إرشاد" وفي الأمور الدينية يسمى "أمر تكليف"، ومن القواعد الأصولية أنّ: العمل بأمر الإرشاد لا يسمى واجبا ولا مندوبا، والسبب في ذلك أنه لا يقصد به القرية، ولا فيه تعبد،⁽¹⁾ وبهذا يتضح اهتمام المفسر بهذا الجانب، وتوظيفه لبيان ما يتعلق بالآيات من أحكام، وأن قواعد أصول الفقه ضرورية للاشتغال بالتفسير.

الفرع الخامس: موقفه من المسائل السلوكية.

قد يكون لدى بعض المفسرين نزعة صوفية يظهر أثرها في تفسيره لبعض الآيات، أو ترجيحه لما اختلف فيه من الأقوال، وقد يُسوِّغ بعض الاستنباطات التي قد لا تتوافق في الغالب وأصول التفسير، ويعتبر ذلك من صميم عمل المفسر، «وقد تباينت مواقف المفسرين تجاه الفكر الصوفي، فمنهم من تبنى الاتجاه الصوفي في تفسيره، فنجدته يعتني بأقوال الصوفية وأراءهم، ويكثر النقل عن أعلامهم، وقد يفسر الآيات أحيانا وفق معتقداتهم وأفكارهم، التي قد تكون أحيانا بعيدة كل البعد عن المعنى الصحيح، مما أدى بهم إلى الوقوع في بعض الأخطاء والزلل في تفاسيرهم، وأما القسم الآخر: فنتبنى موقف المناقشة للفكر الصوفي، ومحاكمته إلى الكتاب والسنة»،⁽²⁾ والشيخ ابن عبد الكريم سلك في تفسير مسلك الوسط بين الفريقين، حيث أورد بعض اللطائف والإشارات التي توحى باعتماده على بعض ما يؤثر عن مشايخ الطريق من أقوال دون نقدها، بل استثناسا بها، وهي عبارات لا يقدح في معناها في الغالب، كما هو واضح في استشهاده عند تفسيره لقوله تعالى:

في نفس الأمر، ولا كون أمره في ذلك حجة لازمة كلزوم الشرع، يبينه أنه صلى الله عليه وسلم ... رأهم يؤبرون النخل، فقال: {أظنهم لو تركوه أثمر}، فتركوه فشيص، فقبل له، فقال: {إنما أنا بشر، فإن كان شيء من دينكم فإلي، وإن كان شيء من دنياكم، فإنما أنا بشر أنتم أعلم بشؤون دنياكم}» مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معاش الدنيا، حديث رقم: 2361، ج4، ص1835، ينظر الأشقر محمد سليمان عبد الله، الواضح في أصول الفقه، دار النفائس، الأردن، ط4، 1997، ص91.

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج3، ص172، 173.

(2) زعرب بهاء حسن سليمان، أثر الفكر الصوفي في التفسير دراسة ونقد، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012، ص128.

﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الروم:26]، بأبيات شعرية لبعض العارفين، حيث قال: « وأنشد بعض المفسرين لبعض العارفين عند تفسيره لهذه الآية ثلاثة أبيات لأحد أهل المعرفة، وهي:

إِذَا سَكَنَ الْعَدِيرُ عَلَىٰ صَفَاءٍ وَجُنَّبَ أَنْ يُحْرَكَهُ النَّسِيمُ.
تَرَىٰ فِيهِ السَّمَاءَ بِلاَ امْتِرَاءٍ كَذَاكَ الشَّمْسُ تَبْدُو وَالنُّجُومُ.
كَذَاكَ قُلُوبُ أَرْبَابِ التَّجَلِّي يُرَىٰ فِي صَفْوِهَا اللَّهُ الْعَظِيمُ⁽¹⁾.»⁽²⁾

وفي صدد بيانه لما وضع للدعاء من شروط إجابته، أورد بعض ما اشتهر من أقوال عباد الصوفية، حيث ذكر أن: « عثمان بن عطاء قال: إن للدعاء أركاناً وأجنحة وأسباباً وأوقاتاً، فإن وافق أركانه قوي، وإن وافق أجنحته طار في السماء، وإن وافق مواقيته فاز، وإن وافق أسبابه أنجح، فأركانه حضور القلب، والرأفة، والاستكانة، والخشوع، وأجنحته الصدق، ومواقيته الأسحار، وأسبابه الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم»⁽³⁾ وغيرها من الأقوال التي تشي باعتناء المفسر بتوشيح تفسيره بمثل هذه الأقوال المرتبطة بتزكية النفوس وتربيتها.

الفرع السادس: موقفه من بعض القضايا العلمية والاجتماعية والسياسية.

الغرض الذي لأجله يفسر القرآن يتجلى في إبراز معانيه وتجليتها للعمل بها، وجعل معانيه مرتبطة بحياة المسلمين في مجالاتها المختلفة، من ذلك ما يتعلق بمعاملاتهم وشؤون الحكم وغيرها، وللمفسر الكثير من الإشارات التفسيرية التي نلحظها في ثنايا تفسيره، ما يمكن القول أنه نهج طريق أصحاب المدرسة الإصلاحية في تعاطيه للتفسير، حيث اهتم بما اعتنت به

(1) لم أف على قائلها، والأبيات ذكرها غير واحد من غير تحديد لقائلها، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، وذكر في معرض شرحه لمعنى الحلول والاتحاد: « أنه ينبغي أن يعرف هذا النوع من الكلام، فإنه تتحل به إشكالات كثيرة، فإن هذا موجود في كلام الله ورسوله وكلام المخلوقين، في عامة الطوائف مع ظهور المعنى، ومعرفة المتكلم والمخاطب أنه ليس المراد أن ذات أحدهما اتحدت بذات الآخر، بل أبلغ من ذلك يطلق لفظ الحلول والاتحاد ويراد به معنى صحيح » ثم ذكر هذه الأبيات وغيرها، ينظر ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن بن ناصر وآخرون، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1999، ج3، ص344، 343.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج6، ص267.

(3) نفسه، ج2، ص255.

من مبادئ إصلاحية تتعلق بحياة المسلمين الاجتماعية والسياسية، وفيما يلي تفصيل لما يبين ذلك:

أولاً: موقفه من القضايا العلمية.

مما أثير من القضايا ذات الصلة بالتفسير ما يعرف بالإعجاز العلمي للقرآن الكريم الذي انقسم العلماء في شأنه إلى قسمين: « قسم يجيزه ويدعو إليه ويرى فيه فتحة جديداً وتجديداً في طريق الدعوة إلى الله، وهداية الناس إلى دين الله، وفريق: يرى في هذا اللون من التفسير خروجاً بالقرآن عن الهدف الذي أنزل من أجله، وإقحاما له في مجال متروك للعقل البشري، يجرب فيه ويصيب ويخطئ»،⁽¹⁾ والقول الفصل في المسألة من حيث الجواز والمنع يكمن في النظر إلى ما قيل من فروق بين مصطلح الإعجاز العلمي، ورديفه التفسير العلمي، لكون ذلك يحدد مجال أعمال كل منهما، وفي هذا السياق يقول الدكتور أكرور: « الذي يظهر أن التفسير العلمي بحسب الإطلاق أعم من الإعجاز العلمي، فكل إعجاز علمي فهو من قبيل التفسير العلمي دون العكس، هذا من حيث العلاقة بينهما، أما من حيث وضعهما كمصطلحين فيمكن أن نفرق بينهما بما يلي:

- الإعجاز العلمي خاص بما يتعلق بالتوفيق بين الحقائق الشرعية، والحقائق الكونية، والتفسير العلمي يتناول النظريات، والإشارات الضمنية.

- الإعجاز العلمي متفق عليه بين أهل التفسير، والتفسير العلمي مختلف فيه، بل من العلماء من منعه مطلقاً،⁽²⁾ وخالصة القول فإن التفسير العلمي بناء على ما سبق بيانه لا يمكن قبوله إذا كان مبنياً على النظريات العلمية التي لم تثبت بعد، وتستقر عند أهلها، وتصل إلى درجة الحقيقة العلمية، ويكون مقبولاً، بالإضافة إلى ما ذكر إذا التزم القواعد المعروفة في أصول التفسير، والشيخ ابن عبد الكريم تكلم عليه في معرض تفسيره لبعض الآيات، وألق باللائمة على المشتغلين بالعلوم الحديثة، وأكد أنهم لو تدبروا في مضمون

(1) أكرور مصطفى، لطائف القرآن في علوم القرآن، دار الخلدونية، الجزائر، ط2، 2013، ص77.

(2) نفسه، ص78-81.

القرآن لكفاهم تعب ما يصبون إلى تحقيقه، يقول في التوجيه الخامس المتعلق بتفسير قوله تعالى ﴿وَفَلْتَا يَتَادَمَ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَا مِنْهَا رَعَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة:34]، «أن استقرار البشر وتنعمهم لا يمكن لأي منهما أن يأتي إلا على سطح الأرض، ومن رام العيش والتمتع والاستقرار على كوكب آخر غير الأرض فقد رام المحال، فهذا فهمناه من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة:35]، ومن قوله في سورة الأعراف:

﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾

[الأعراف:23-24]، والسبب في ذلك أن عناصر حياة المخلوقات الأرضية غير متوفرة في غير كوكب الأرض من سائر كواكب الأزمنة والأمكنة، فهذا ما يؤكد علماء الطبيعة، وبياركة علماء الدين، ويقطع به الواقع الملموس في نظام الله في ملكوته، وهذا ما يفند مزاعم العلم الحديث، ويبطل تكهنات أصحابه المستندين إلى تجاربهم المقيدة، واكتشافاتهم المحدودة دون أن ينظروا في سنة الله التي لا تبدل لها في تسيير الأكوان، فإن قال قائل: إن الاختراعات الحديثة قد توصل أصحابها إلى جعل الإنسان يضع قدمه فوق سطح بعض الكواكب السماوية من غير الأرض التي منها خلق كوكب القمر مثلا، قلنا: إن ذلك لم يكن على سبيل الاستقرار الدائم ولا التمتع الطائل، وإنما قد كان ومازال مؤقتا عابرا»⁽¹⁾ ففي كلامه توجيهه لما ينبغي أن تفهم في ضوءه بعض الحقائق العلمية التي تم التوصل إليها باستعمال معطيات العلم الحديث، ووسائله المختلفة.

ثانيا: موقفه من القضايا الاجتماعية.

اهتم المفسر بالقضايا ذات الصلة بالمجتمع، وقام بتفسيرها في ضوء ما استجد من منها في الحياة من ذلك ما أرشد إليه في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَلَا تَاكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَىٰ الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا بَرِيْفًا مِّنْ أَمْوَالِ

النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:187] حيث ذكر أن أكل الأموال بالباطل يدخل فيه

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص75،76.

نوعان من الأكل، وفي النوع الثاني علق عليه بقوله: «وما أكثر أكل الأموال بالباطل في زماننا ولا سيما عن طريق الوكالات، والسامسة، والمحامين ﴿إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة:155]»،⁽¹⁾ وفي بيانه إشارة إلى ما هو واقع مما جدّ من صنوف أكل الأموال بغير حق، ومما تناوله من أحوال الأمة حيث يصف الحال التي وصلت إليها حتى شابهت اليهود في بعض خصالهم، قوله: «أنّ ما وقع فيه عوام اليهود وجهلتهم هو عين ما وقع فيه عوام المسلمين وجهلتهم، وأن ما وقع فيه أحبار اليهود هو أيضا عين ما وقع فيه علماء المسلمين في العصر الحاضر، فعوامنا مقلدون، وعلمائنا مضللون متاجرون بدينهم

﴿فَمَا رِيحَت تَّجَرَّتْهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة:15]»⁽²⁾ ثم إنه عضد ما ذهب إليه من

معنى بكلام الشيخ محمد عبده حيث قال: «هكذا كان اليهود زمن التنزيل، وقد اتبعنا سننهم وتلونا تلوهم، فظهر فينا تأويل الحديث الصحيح: {لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع}،⁽³⁾ وإننا نقرأ أخبارهم، فنسخر منهم ولا نسخر من أنفسنا، ونعجب لهم كيف رضوا بالأمانى الكاذبة ونحن غارقون فيها، وهذا التمني قد برز فيه المسلمون حتى سبقوا من قبلهم قد أمسوا أكثر الأمم تلاوة لكتابها، وأقلهم فهما له واهتداء به، ومن شاء أن يرى نسخة مما كان عليه أولئك اليهود فلينظر فيما بين يديه فإنه يراها واضحة جلية: يرى كتبا ألفت في عقائد الدين وأحكامه حرفوا فيها مقاصده، وحولوها إلى ما يغرّ الناس ويمتئهم ويفسد عليهم دينهم، ويقولون: هي من عند الله، وما هي من عند الله»،⁽⁴⁾ ففي هذا التوجيه الذي أورد فيه كلام صاحب تفسير المنار تحذير للأمة من حال اليهود الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، وتنبية إلى أن ما ورد عنهم في القرآن، فإن الغرض منه العظة والاعتبار، واجتناب الأسباب

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص261.

(2) نفسه، ج2، ص119.

(3) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم:3269.

(4) الجزائري، مرجع سابق، ج2، ص119. ينظر السيد محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم، دار المنار، القاهرة، ط2،

1947، ج1، ص359-361.

الجالبة لما وقعوا فيه من العمى بعد الإبصار، والضلالة بعد الهدى، وليس المقصود قراءته بقلوب غافلة؛ واستبعاد الوقوع في ما وقعوا فيه، ومن العون على فهم كلام الله والعمل به وضع النفس في محل المخاطب بالكلام.

ثالثاً: موقفه من القضايا السياسية.

أشار المفسر إلى جملة من القضايا التي تهم الأمة، وبيّن موقفه منها في ثنايا تفسيره لبعض الآيات، من ذلك ما أورده في التوجيه الثالث الذي ذكره في تفسيره لقوله الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:214]، حيث قال: «أن الخير فيما اختاره الله لعباده، ولو كرهوا ما بدا لهم منه، وأن الشر فيما نهاهم عنه، ولو أحبوا ما بدا لهم منه، قال الإمام القرطبي: «وقال الحسن - في معنى الآية - لا تكرهوا الملمات الواقعة، فربّ أمر تكرهونه فيه نجاتكم، ولربّ أمر تحبونه فيه هلاككم، وأنشد أبو سعيد الضرير:

رُبَّ أَمْرٍ تَتَّقِيهِ جَرَّ أَمْرًا تَرْتَضِيهِ.

خَفِيَ الْمَحْبُوبُ مِنْهُ وَبَدَا الْمَكْرُوهُ فِيهِ⁽¹⁾.» (2).

وقد أشار إلى ما ينبغي أن تكون عليه دول المسلمين تجاه رعاياها في تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ يَأْتِوكُمُ الْيَهُودُ تَبَدُّوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجَهُمْ﴾ [البقرة:84]، بعد أن بيّن ما عليه شرادم اليهود من الحرص على فك أسراهم وافتدائهم مهما كلفهم ذلك من مال، بقوله: «ونرى دول المسلمين لم تحرك ساكناً لإنقاذ أبناء ملتهم، مع أن الشريعة الإسلامية توجب عليهم ذلك وتفرضه فرضاً كفائياً، قال محمد القرطبي - نقلاً عن بعض المحققين من العلماء: «فداء الأسارى واجب، وإن لم يبق درهم واحد بعد الفداء في خزينة الدولة، قال ابن

(1) المعتز عبد الله بن محمد، ديوان أشعار الأمير أبي العباس عبد الله بن محمد المعتز بالله الخليفة العباسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بديع شريف، دار المعارف، مصر، (د.ت)، قافية الياء، ج2، ص423.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص294.

خويز منداد: تضمنت الآية وجوب فك الأسرى، وبذلك وردت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أن فك الأسارى من بيت المال، فإن لم يكن فهو فرض على كافة المسلمين، ومن قام به منهم أسقط الفرض على الباقيين،⁽¹⁾ وسنشبع القول عن هذا الموضوع فيما يأتي إن شاء الله،⁽²⁾ وبهذه الإشارات يتضح منهج الشيخ محمد بن عبد الكريم في تفسيره الذي يحوي جملة من الخطوات التي اتبعتها للوصول إلى استنباط المعنى وتفهمه لغيره، مراعيًا في كل ذلك توظيف ما أمكن من العلوم مما رآه مناسبًا في التفسير، وقد تبين بما تم نقله ودراسته عن حياة الشيخ العملية ما كان عليه من جد وصبر في سبيل تحصيل العلوم، وبثها بغية المساهمة في إصلاح الأمة وترقيتها.

المبحث الثالث: أصول التفسير عند بعض المفسرين الجزائريين.

تزخر معظم التفاسير الجزائرية التي تم تناولها بالتعريف وبيان منهجها بالكثير مما اصطلح على تسميته بأصول التفسير، وقد تبين بتتبع الدراسات الحديثة أنه تم الاتفاق على ضبط جملة من موضوعاتها، وما يتعلق بها من مباحث، وتم حصرها وتمييزها عن علوم القرآن، وغيرها من العلوم التي لا صلة لها بالعمل التفسيري، وهذه الأصول هي: التعريف الاصطلاحي للتفسير والتأويل، والمصادر التفسيرية المختلفة سواء ما تعلق منها بالنقل كالقرآن والسنة، وما ورد عن الصحابة، والتابعين وتابعيهم، وما روي من أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وما ورد عن أهل الكتاب، وما تعلق منها بالرأي كاللغة، أوله علاقة بقواعد التفسير والترجيح، وكيفية التعامل مع الاختلاف الوارد في كتب التفسير، وبيان شروط المفسر، فهذه العناصر تشكل في مجموعها الأصول التفسيرية التي لا ينبغي أن يخلو منها أومن معظمها منهج المفسر، وقد اعتبر العلماء أن قيمة التفسير، وتقديمه على غيره مرتبط بمدى التزام المفسر بها، وتوظيفها في إبراز معاني كلام الله عز وجل، وفي هذا المبحث أتناول ما تحويه بعض التفاسير الجزائرية من أصول تفسيرية مرتبة وفق ما غلب على منهج

(1) القرطبي محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص242.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص126، 127.

المفسر من أصول، فمن المفسرين من جعل اعتماده على المصادر النقلية هو الأساس في الوصول إلى معاني كتاب الله؛ دون أن يغفل باقي المصادر، ومنهم من غلب الرأي على غيره من المصدر مع استعانته بالمصادر الأخرى، ومن المفسرين من قدم اللغة واعتبرها الوسيلة المثلى في العمل التفسيري، وتأتي بقية المصادر تبعا لها، حيث أبدأ بذكر الأصول النقلية الواردة في التفاسير ذات الاتجاه الأثري، ثم أثني ببيان مصادر من نحى الاتجاه العقلي، وأختم بما له صلة باللغة، وفيما يلي تفصيلها في المطالب التالية:

المطلب الأول: أصول التفسير في التفاسير الجزائرية ذات الاتجاه الأثري.

يمكن تناول أصول التفسير الواردة في التفاسير الجزائرية في هذا القسم باعتبار الاتجاه الغالب على منهج المفسر، والتي يلحظ المتأمل فيها أنها اعتمد ما أثر عن من سبقه من أقوال، وجعلته هو المعتمد، وعليه المعول، ثم تأتي باقي المصادر مرتبة حسب ما يراه المفسر، وهذا الاتجاه نحاه ابن سلام، وهود بن محكم، وابن باديس، فهؤلاء المفسرون اعتنوا كثير بمصادر التفسير النقلية ونوّهوا بها في مقدمة تفاسيرهم، وبيّنوا أهمية معرفة متعاطي التفسير لها، وضبطه لها، وقاموا بتوظيفها في العمل التفسيري، بحيث يمكن الوقوف عليها بسهولة ويسر لمن تتبعها مستقراً لها في ثنايا التفسير، وفي هذه الفروع بيان لهذه المصادر النقلية الواردة فيها وفق ما ذكر من اعتبارات.

الفرع الأول: مصادر التفسير النقلية عند المفسرين الأثريين الجزائريين.

المتأمل في تفسير كل من يحيى بن سلام، وهود بن محكم الهواري، وابن باديس، يلحظ مدى التشابه في ما اعتمدوا عليه مما يعد من أصول التفسير ذات الصلة بالنقل، فقد جعل هؤلاء مصادر التفسير النقلية الأربعة هي العمدة في بيان معاني كتاب الله، ومرد ذلك لقرب عهد ابن سلام وهود بعصر رواية الأخبار المروية في التفسير، ولكون تفسير الشيخ هود مختصر له، حيث أن الناظر فيهما لا يكاد يميز بينهما إلا في بعض المواضع التي حذفها أو غيرها وما يتوافق ومذهب طائفته، ويختلف الأمر عند ابن باديس فإن تكوينه العلمي ومنزعه الاعتقادي غلب على اتجاهه التفسيري وقاده إلى تقديم الأثر والاعتناء به في تفسيره

والتعويل عليه وعلى باقي المصادر بحسب درجة أهميتها، وفيما يلي بيان لمصادر التفسير النقلية الواردة فيها.

أولاً: مصادر التفسير النقلية عند يحيى بن سلام.

يمكن أن نلاحظ ذلك في مقدمته، وفيما وظفه في معرض ممارسته للتفسير، فقد استهل ابن سلام تفسيره بمقدمة ساق فيها العديد من علوم القرآن ذات الصلة بأصول التفسير منها: علم الناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، وبعض ما يتعلق بنزول القرآن، وترتيب الآيات داخل السور... ثم شرع في تفسير السور بحسب ترتيبها في المصحف معملاً العديد من العلوم التي اعتبرت من صميم علم أصول التفسير.

وإيراده لتلك العلوم يعد إشارة صريحة منه إلى بعض الأصول التفسيرية النقلية الضرورية للمفسر، وفق ما اصطلح على تسميته في الدراسات الحديثة، فذكر: المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، ثم بين ما لعلوم اللغة من أهمية في التفسير، فعدد منها التقديم والتأخير، والمقطوع والموضوع، والخاص والعام، والإضمار والعربية، وقد ورد ذلك عنه في مختصره لابن أبي زمنين حيث قال: «قال يحيى: لا يعرف التفسير إلا من عرف اثنتي عشرة خصلة: القرآن المكي والمدني، والناسخ، والمنسوخ، والتقديم والتأخير، والمقطوع والموضوع، والخاص والعام، والإضمار والعربية»⁽¹⁾ هذا فيما يخص تنظيره للعلم في مقدمته.

وإذا أمعنا النظر في تطبيقاته التفسيرية يمكن القول أنّ ابن سلام اعتمد على أكثر الأصول التفسيرية المعتمدة لدى المفسرين، فإنه فسر القرآن بالقرآن، وبالسنة النبوية، وبما ورد من الآثار، والأقوال الواردة عن الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، يقول الدكتور الشواط في معرض ذكره لطريقته في التفسير: «اتبع في تفسيره أسلم طرق التفسير حيث نجده يفسر القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة والتابعين، ثم بالرجوع إلى معاني الكلمات في اللغة العربية... ويمتاز الكتاب أيضاً بأن صاحبه نهج التفسير بالمأثور، حيث أكثر فيه من

(1) ابن أبي زمنين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى، تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 2002، ج1، ص114.

إيراد الأحاديث والآثار مسندة بروايته عن شيوخه، إلا قليلا من البلاغات وغيرها»⁽¹⁾ واهتم بالأسباب الواردة في نزول بعض الآيات، ورواها بسنده المتصل إلى الصحابة، أو من دونهم، واعتمد على روايات أهل الكتاب مستشهدا بها في بعض المواضع من تفسيره.

ثانيا: مصادر التفسير النقلية عند هود بن محكم.

تناول المفسر مصادر التفسير النقلية بالدراسة التطويرية في مقدمته مبيّنا للعديد منها، وموظفا لبعضها في عمله التفسيري، مسترشدا بها للوصول إلى ما في الآيات من معاني، حيث تطرق في مقدمته إلى العديد من علوم القرآن التي تشكل شخصية المفسر، وترشده إلى المنهج الأقوم لتعاطي التفسير، من ذلك: ذكره لأول وآخر ما نزل من القرآن، ونزول القرآن على سبعة أحرف، وجمع القرآن⁽²⁾ كما أشار إلى من اشتهر بالقراءة من الصحابة؛ وأورد ما روي من الآثار في ذلك بدون سند، وما يتعلق بعدّ السور والآيات⁽³⁾ وتمييزه بين السور المكية والمدنية، وإشارته للشروط العلمية التي يراها ضرورية للمفسر حيث بيّن أن القرآن: «لا يعرف تفسيره إلا من عرف اثنتي عشرة خصلة: المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والتقديم والتأخير، والمقطوع والموصول، والخاص والعام، والإضمار والعربية»⁽⁴⁾ وروى عن الحسن بصيغة التمريض أنه: «كان يسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن تفسير القرآن، فيسأل عن الآيات، فيقال نزلت في بني فلان، فيذهب إليهم حتى يسألهم عنها»⁽⁵⁾ وفي هذه الرواية مزيد بيان لاعتماده على ما ورد من أقوال تفسيرية.

وأما ما ورد من الأصول النقلية التي وظّفها في ثنايا تفسيره، فقد اتضح بنتبع منهجه أنه اعتمد بشكل كبير على المصادر النقلية الأربعة المشهورة، حيث فسر القرآن بالقرآن، وبالسنة

(1) شواط، مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى القرن الخامس الهجري، ج2، ص940.

(2) ينظر الهوارى، تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص62-64.

(3) نفسه، ج1، ص65.

(4) نفسه، ج1، ص71، وقد ورد عند ابن أبي زمنين مثله لكون الكتابين مختصرين لكتاب تفسير ابن سلام، ينظر تفسير

القرآن العزيز لابن أبي زمنين، ج1، ص114.

(5) نفسه.

النبوية، وبما ورد من آثار عن الصحابة والتابعين، كما أكثر من ذكر الإسرائيليات، والقراءات القرآنية، والتزم بالعديد من القواعد التفسيرية، والأمثلة في تفسيره كثيرة بحيث لا تخلو صفحة من صفحاته منها، وقد سيق الكثير منها في معرض بيان منهجه في التفسير ما أغنى عن إعادته هنا، وليس الشأن في الاعتماد عليها، ولكن الأهم في الكيفية الصحيحة التي ينبغي اعتمادها في التوظيف.

ثالثاً: مصادر التفسير النقلية عند ابن باديس.

أكد ابن باديس على أهمية الاعتماد على ما نقل من المأثور في التفسير، في خطبته الافتتاحية لمجالسه، وذكر أنّ من جملة ما يعتمد عليه في بيانه لمعاني الآيات ما صح من المنقول،⁽¹⁾ وجعل من مصادر تفسيره جامع البيان للإمام الطبري، ولا يخفى ما للطبري من ميزة في اعتماده على الأثر في تفسيره، وأكد في ثنايا تفسيره أهميته مشيراً إلى ذلك بقوله: «وما أكثر ما تجد في القرآن بيان القرآن فاجعله من بالك تهتد إن شاء الله إليه»،⁽²⁾ وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْعُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الفرقان:75]، عنون لهذا المصدر في الصفحة نفسها بقوله: «بيان القرآن للقرآن: في هذه الآية إنهم يلقون تحية وسلاماً، وقد بين من يتلقاهم بذلك في قول الله عز وجل:

﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر:70]»⁽³⁾ وفي تفسيره

العديد من المواضع التي صرح فيها بضرورة الالتزام بهذا المصدر، وقد استدل بالكثير من الأحاديث المبيّنة لما جاء مجملاً، أو مبهماً، أو عاماً من الآيات، وذكر أن: «أدلة العقائد مبسّطة كلها في القرآن العظيم بغاية البيان ونهاية التيسير، وأدلة الأحكام أصولها كلها فيه، وبيانها وتفصيلها في سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي أرسل ليبيّن للناس ما نزل

(1) ابن باديس، مجالس التذكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص 49.

(2) نفسه، ص 323.

(3) نفسه.

إليهم»،⁽¹⁾ ومن أمثلة إعماله للبيان النبوي الكريم قوله في معرض تفسيره لقول الله تعالى: ﴿بِمِرْوَا إِلَى اللَّهِ إِنَّ لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الذاريات:50]، «بيان نبوي قولي: قال عليه الصلاة والسلام فيما يقال عند النوم: {لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك}،⁽²⁾ والملجأ هو المهرب الذي يهرب إليه، والمنجى هو مكان النجاة، فبيّن لنا أنه لا يكون الهرب إلا إلى الله». ⁽³⁾

- اعتمد المفسر على القراءات، وجعلها من مصادره التفسيرية، حيث ذكر في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان:72]، أن: «الآية الواحدة بتلك الاحتمالات كأنها آيات نظير مجيء الآية بقراءتين، فتكون كآيتين مثل قوله تعالى:

﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: 06]، وقوله تعالى في آية الوضوء:

﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة:07]، بالنصب عطا على الرؤوس، فيفيد مسح الأرجل، وتلك هي الحالة الأصلية العامة، وبالخفض عطا على الرؤوس فيفيد مسح الأرجل، وتلك هي حالة الرخصة عند لبس الخفاف»،⁽⁴⁾ حيث وظّفها في بعض الآيات بيانا لتنوع المعنى.

- عبّر عن موقفه من الاعتماد على الإسرائيليات في التفسير، وأبان عن ما حصل لمن لم ينضبط بالضوابط الشرعية المحددة لذلك، يشير الدكتور بن طرهوني إلى ذلك بقوله: «على الرغم من محدودية القطع التفسيرية التي نوقّع عليها الدراسة، فقد ظهر موقف ابن باديس من الإسرائيليات في قوله: تحذير: رويت في عظم ملك سليمان روايات كثيرة ليست على شيء من الصحة، ومعظمها من الإسرائيليات الباطلة التي امتلأت بها كتب التفسير، مما تُلقّي من غير تثبت، ولا تمحيص من روايات كعب الأحبار ووهب بن منبه». ⁽⁵⁾

(1) ابن باديس، مجالس التذكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص142.

(2) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الذكر والدعاء والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، حديث رقم:2710 ج4، ص2081.

(3) ابن باديس، مرجع سابق، ص395.

(4) نفسه، ص310.

(5) ابن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج1، ص729،730.

- يورد أسباب النزول مستشهدا بها على تقوية المعنى المراد من الآيات ، فكان يذكر منها ما فيه إشارة إلى معنى الآية، ومن الأمثلة على ذلك استشهاده بقول عبد الله ابن مسعود في معرض تفسيره لقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء:57]، حيث قال: «قال ابن مسعود رضي الله عنه: {هي في نفر من الإنس كانوا يعبدون نفرا من الجن فأسلم الجن وبقي الإنس يعبدونهم}»⁽¹⁾.⁽²⁾

الفرع الثاني: مصادر التفسير العقلية عند المفسرين الأثريين.

يقوم التفسير بالرأي المحمود على الاجتهاد في أعمال العقل؛ في دائرة ما ورد في الشريعة من ضوابط وأسس علمية، ولا تخلو غالب التفاسير من هذا اللون من التفسير، لكونه تحقيق لما أمر الله في كتابه ودعا إليه- عز وجل- بقوله:

﴿أَجَلًا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْبَالَهَا﴾ [محمد:25]، ولهذا اللون أصول تضبطه لا

ينبغي للمفسر أن يتجاوزها مطلقا لعنان لقله دون مراعاتها، يقول الدكتور الذهبي: «الرأي قسمان: قسم جار على موافقة كلام العرب؛ ومناحيهم في القول، مع موافقة الكتاب والسنة، ومراعاة سائر شروط التفسير... وهذا القسم جائز لا شك فيه، وعليه يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي.

وقسم غير جار على قوانين العربية، ولا موافق لأدلة الشرعية، ولا مستوف لشرائط التفسير، وهذا هو مورد النهي ومحط الذم... إن التفسير بالرأي الجائز محدود بحدود، ومقيد بقيود، لا بد من مراعاتها»⁽³⁾ وفي ضوء ما تقدم بيانه عن التفسير بالرأي يمكن بيان أهم الأصول

(1) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب:

﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ مِّنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء:56]، حديث رقم:4437،

ج4، ص1747.

(2) ابن باديس، مجالس الذكر، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص160.

(3) الذهبي، التفسير والمفسرون، ج1، ص264،265.

التفسيرية المتعلقة بالرأي التي اعتمد عليها بعض المفسرون الجزائريون من فجر الإسلام إلى العصر الحديث في تفاسيرهم فيما يلي:

أولاً: مصادر التفسير بالرأي عند ابن سلام.

- اعتمد المفسر على إعمال رأيه في ما ينقله من الأقوال، موظفاً لجملة من أصول التفسير العقلية، منها: إيرادها للأراء المختلفة عن المفسرين، وترجيحها لما يراه قوياً بقوله: «وبه يأخذ يحي وعليه يعتمد»،⁽¹⁾ وفي تفسيره الكثير من الأقوال المختلفة المفسرة للآية الواحدة، ونسبتها إلى قائلها، وإشارته إلى ما اختاره منها في بعض الأحيان، ومن الأمثلة التي أوردها في تفسيره: ما ساقه من أقوال في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَبَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:01]، وقال: ﴿أَبَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ أي إن العذاب آت قريب، وبعضهم يقول: استعجلوا بعذاب الآخرة، وذلك منهم تكذيب، واستهزاء، فأنزل الله عز وجل: ﴿أَبَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾،⁽²⁾ ففي هذا الموضوع ذكر القولين، ولم يرجح أو يضعف أيّ منها باعتبار أنهما متلازمان، وهو من اختلاف التنوع الوارد عن السلف، وفي قول الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل:06]، أورد في تفسيرها قول كل من الحسن وقتادة، حيث قال: «حين تروح عليكم من الرعي، وحين تسرحونها إلى الرعي، هذا تفسير الحسن، وتفسير سعيد عن قتادة... يعني الإبل، وذاك أعجب ما تكون، إذا راحت عظاما ضروعها طويلاً أسنمتها»،⁽³⁾ وما يذكره من الأقوال التفسيرية يُعد من التعبير عن التفسير بالألفاظ المتقاربة، والمتكافئة في المعنى.

وفي معرض ترجيحه بين أقوال المفسرين أورد بعض صور الاختلاف مبدياً رأيه في ذلك كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [النحل:22]، قال: «عن عبادة الله،

(1) ينظر مقدمة تحقيق تفسير كتاب الله العزيز للشيخ الهواري، تحقيق: بالحاج بن سعيد شريقي، ج1، ص29.

(2) ابن سلام، تفسير يحيى بن سلام، تحقيق: شلبي، ج1، ص49.

(3) نفسه، ج1، ص51.

وعن ما جاء به رسول الله في تفسير الحسن، وقال قتادة: عن القرآن، ثم عقب عليه بقوله: وهو واحد»،⁽¹⁾ وهذا الذي درج عليه في ثنايا تفسيره، يبدأ بما أثر من أقوال تفسيرية، ثم يعمل رأيه مرجحاً بينها أو مبيناً لما أشكل من معنى.

ثانياً: المصادر التفسيرية العقلية في تفسير ابن محكم الهواري.

تتجلى هذه المصادر في جملة من العناصر التي يفرزها إعمال العقل في فهم أي الذكر من أبرزها: تعامله مع ما اختلف فيه المفسرون من أقوال، حيث يقوم بترجيح ما يراه صواباً بناء على العديد من الاعتبارات المختلفة؛ أغلبها ذات صلة ببيان ما عليها طائفته من الاعتقادات، ففي تفسيره لقول الله تعالى:

﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يُقَوْمُ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ بِعَلَيَّ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُّسْلِمِينَ ﴾ [يونس: 84]

قال: « قوله: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يُقَوْمُ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ بِعَلَيَّ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُّسْلِمِينَ ﴾، وقد علم أنهم آمنوا وصدقوا ولكنه كلام من كلام العرب تقول إن كنت كذا فاصنع كذا، وهو يعلم أنه كذلك، ولكنه يريد أن يعمل بما قال له، قال: ﴿ بِعَلَيَّ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُّسْلِمِينَ ﴾، أي إن كنتم مؤمنين فأمضوا على ما يأمركم به الله»،⁽²⁾ ففي كلامه عوّل على ما يراه بياناً للمعنى المراد من الآية، دون مراعاة لما قد ترشد إليه الأصول التفسيرية، إذ أن القرآن الكريم ألفاظه كلها سيقت للدلالة على معنى، كما هو مقرر في القواعد من أن الأصل في الكلام التأسيس وليس التأكيد،⁽³⁾ وفي تفسيره إعراض عن الكلام في مسألة العلاقة بين مصطلحي الإسلام والإيمان، وعدم توضيح لما رُتب على ذلك من أحكام مختلفة باختلاف ورود هذين المصطلحين اجتماعاً وافتراقاً.

وفي تفسير ابن محكم الهواري حذف لبعض الآثار التي لا تتفق وأصول المذهب الإباضي يقول المحقق: « أما ما يتعلق بحذف الشيخ الهواري لأحاديث وأخبار ورد في تفسير ابن

(1) ابن سلام، تفسير يحيى بن سلام، تحقيق: شليبي، ج1، ص57.

(2) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حقه وعلق عليه: شريفي بالحاج بن سعيد، ج2، ص205.

(3) ينظر العثمان حمد بن إبراهيم، التحبير لقواعد التفسير، ص154.

سلام، فالملاحظ أنه يحذف الأحاديث التي لم تصح عنده، والتي لا تتفق وأصول مذهبه، لقد حذف أحاديث في تفسير قوله تعالى من سورة مريم الآية (1)[87]:

﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّجَاعَةَ إِلَّا مَنِ اسْتَجَدَّ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم:88]، وهي أحاديث في الشفاعة، وحذف أحاديث متتابعة في تفسير قوله تعالى من أوائل سورة الحجر: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر:02]، وهي أحاديث (2) من سموا بالجهنميين أو بعنقاء الرحمن»، (3) وهذا الصنيع يدل على اعتماد المفسر على عقله، وإطلاقه العنان له لتوجيه المعنى لما يتناسب ومذهبه، ومحاولة لتخطئة المخالفين بإبعاد ما يؤيد مذهبهم من الأدلة، دون إعمال ما تعارف عليه العلماء من قواعد الرد على المخالف.

- يورد في ثنايا كتابه ما اختلف فيه المفسرون من الآراء التفسيرية، وفي بعضها يقوم بتجريح ما يراه صوابا منها، من ذلك ما ساقه في تفسيره لقوله تعالى في سورة الفاتحة:

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة:03]، أورد مجموعة من الأقوال، ثم عقب عليها مرجحا ما يراه يناسب معنى الآية حيث قال: «ذكروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبأبكر وعمر كانوا يقرؤونها ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [04] وتفسيرها على هذا المقرئ: مالكة الذي يملكه من قبل الملك، وبعضهم يقرأها: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ، يعنون بهذا المقرئ أنه: من قبل الملك، وبعضهم يقرؤها ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يجعلها نداء، وتفسيره على الدعاء: يا مالك يوم

(1) هكذا ورد ترقيمها عند المحقق، وهو ترقيم موافق لرواة حفص عن عاصم.

(2) يشير إلى الأحاديث التي فيها بيان خروج من شملتهم الشفاعة من الموحدين من النار، ومنها حديث: {ليخرجن قوم من أمتي من النار بشفاعتي يسمون الجهنميين}، ينظر البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٥١﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، حديث رقم: 7000، ج6، ص2704، وصحيح الجامع الصغير، حديث رقم: 5238 .

(3) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حققه وعلق عليه: شريقي بالحاج بن سعيد، ج1، ص37.

الدين، ويوم الدين هو يوم الحساب في تفسير مجاهد والحسن، وقال بعضهم: يوم يدين الله الناس فيه بأعمالهم. وقولهم جميعاً في هذا واحد»⁽¹⁾.

ففي هذه الأمثلة بيان لطريق توظيف الرأي في التفسير حيث إن المفسر لم يتقيد في بعض الحالات بقواعد التفسير بالرأي المحمود، وخاصة في المسائل ذات العلاقة بالاعتقاد مثل مفهوم الإيمان، والإسلام، والشفاعة، وقد تناول آيات الأحكام في تفسيره وأبان عن رأيه في الكثير مما قيل فيها من الآراء.⁽²⁾

ثالثاً: مصادر التفسير العقلية في تفسير ابن باديس.

- تناول في تفسيره العديد من مسائل الأحكام الفقهية بالدراسة، من أمثلتها قوله في أثناء بيانه لحكم التسليم على الكافر في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان:63]، «سؤال وجواب: على الوجه الثاني في

الآية، وهو هل يسلم عليه إذا كان كافراً، فيقال نعم كما قال إبراهيم لأبيه: ﴿سَلِّمْ عَلَيَّ﴾

[مريم:47]، وقد قال الله تعالى: ﴿فَدَكَانَتْ لَكُمْ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ مِّنْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [المتحنة:04]، ولم

يستثن قوله إلا قوله لأبيه ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [المتحنة:04]، نعم هو سلام موادة ومشاركة؛ لا

سلام تحية وكرامة»⁽³⁾.

- من مظاهر عنايته بأصول التفسير تناوله للمسائل الأصولية ذات الصلة بالاجتهاد في

الحكم على المسائل المختلفة، من ذلك كلامه عن التقليد وحكمه، حيث بين ذلك بقوله: «

المقلد في العقائد الذي لا دليل عنده أصلاً، وإنما يقول سمعت الناس يقولون فقلت، هذا آثم

لإتباعه ما ليس له به علم، فأما إذا كان عنده دليل إجمالي؛ كاستدلاله بوجود المخلوق على

وجود خالقه، فقد خرج من الإثم لتحصيل هذا الاستدلال له العلم، والمقلد في الفروع دون

(1) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حققه وعلق عليه: شريقي بالحاج بن سعيد، ج1، ص76.

(2) نفسه، ج1، ص81.

(3) ابن باديس، مجالس التذكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص275.

علم بأدلتها متبع لمفثيه فيها»،⁽¹⁾بالإضافة إلى أبحاثه المختلفة ذات الصلة بالعقيدة والأخلاق وهي كثيرة مبنوثة في ثنايا تفسيره.

- ومن مصادره التفسيرية المعتمدة على الرأي؛ اعتناؤه بالمناسبات الواردة بين السور والآيات وفي ذلك يقول بعد ذكره لما يتعلق بقوله تعالى:

﴿وَالذِّيرَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَفْثُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا

يَزْنُونَ﴾ [الفرقان:60]، من أسباب نزول، ثم أوضح ما كان من تطابق بينهما، ذكر المناسبة بينها وبين ما سبقها من الآيات بقوله: «لما أثبت لهم أصول الطاعات في الآيات المتقدمة نفى عنهم أمهات المعاصي في هذه الآية تنبيها على أن الإيمان الكامل هو ما تثبت معه الطاعات وتتقي المعاصي»⁽²⁾.

- جعل من مصادره التفسيرية الاستدلال بما توصل إليه علماء الهيئة من علوم كونية⁽³⁾ قد يكون الاطلاع عليها تأكيد لما بين أيدي المسلمين من دلائل الوحدانية، وتحديا وإعجازا لأهل الزندقة والإلحاد، وهو ما يعرف بالتفسير العلمي، بضوابطه المعلومة.

- إشارته إلى بعض المسائل السلوكية المستنبطة من بعض الآيات، كما جاء في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طَوْلًا﴾ [الإسراء:37]، حيث قال: «تربية النفوس تكون بالتخلية من الرذائل، والتخلية بالفضائل، والعُجب هو أساس الرذائل، فأول الترك تركه، وهو المانع من اكتساب الفضائل، فشرط وجودها تركه»⁽⁴⁾.

(1) ابن باديس، مجالس التذكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص141.

(2) نفسه، ص297.

(3) ينظر المرجع نفسه، ص390،391.

(4) نفسه، ص146.

الفرع الثالث: أصول التفسير اللغوية عند المفسرين بالأثر.

الأصول اللغوية لها حضور واضح في التفسير ذات الاتجاه الأثري، وفيما يلي تفصيل وبيان لبعض ما حوته منها.

أولاً: مصادر التفسير اللغوية عند ابن سلام.

المصدر اللغوي واضح في تفسير ابن سلام، حيث أنه اعتمد بعض مستوياته المختلفة في إيضاح المعنى وبيانه، من ذلك شرحه لغريب الألفاظ، وقد يشير إلى بعض يجلي جمال العبارة، ويبرز إعجاز الآيات، ولم يغفل ما للإعراب من دور في المعنى، وهذه بعض الأمثلة الموضحة لذلك قال: « في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَكَانَتْ إِمْرَأَةٌ كَافِرًا ﴾ [مريم:04]، أي: لا تلد، وفي قول الله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم:04]، من عندك، وقوله تعالى: ﴿ وَوَلِيًّا ﴾ [مريم:04]، يعني الولد⁽¹⁾»، وقد ينقل هذه المعاني عن كبار المفسر مثل ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ وَفَدَّ بَلْعُثُ مِنَ الْكَبْرِ عِتْيًا ﴾ [مريم:07] قال مجاهد: فحول العظم، وقال بعضهم: يبس جلدي على عظمي»،⁽²⁾ وقد يذكر في معرض بيانه لمعني الآيات بعض صيغها التركيبية التي تزيد المعنى وضوحاً وتبرز جمال التعبير القرآني، من ذلك تنبيهه إلى وجود تقديم وتأخير في بعض الآيات، ومن الأمثلة على ذلك قوله في آية سورة الرعد: «

﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾

[الرعد11]،: فيها تقديم وتأخير: سواء من أسر القول منكم ومن جهر به». ⁽³⁾

(1) ابن سلام، تفسير ابن سلام، تحقيق: شلبي، ج1، ص214.

(2) نفسه، ج1، ص215.

(3) شواطئ الحسين بن محمد، مدرسة الحديث في القيروان من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ج2، ص919.

ثانياً: مصادر التفسير اللغوية عند هود بن محكم الهواري.

يؤكد تتبع منهج المفسر عدم إغفاله لهذا المصدر التفسيري، وأنه اهتم به كبقية المصادر التفسيرية، فقد قام بشرح المفردات القرآنية الغريبة، واعتنى بالأساليب البلاغية، ولم يغفل ما للإعراب من دور في تجلية المعنى، وشواهد ذلك في الأمثلة التالية:

- اعتنى المفسر ببيان معاني المفردات، وأبان عن معانيها بما يتضح من خلاله المراد من الآية، ويستشهد على ذلك إما بما ورد في القرآن، أو السنة، أو عن الصحابة، أو ما جاء في معاجم اللغة، من ذلك ما شرح به لفظة "الجوار" في قوله الله عز وجل في سورة الشورى:

﴿ وَمَنْ آتَيْتَهُ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ شَكُورٍ ﴾ [الشورى:30]، بقوله: « أي السفن»،⁽¹⁾ ومن

أمثلة ذلك بيانه لمعنى لفظة "الجنف" الواردة في قوله ﴿ جَنَبًا أَوْ إِثْمًا ﴾ [البقرة: 181]،

قال: « الجنف أن يوصي بجور وهو لا يتعمد الجور كقوله تعالى: ﴿ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ ﴾

[المائدة:03]، أي غير متعمد الإثم، والإثم أن يوصي بجور وهو يعلم أنه جور»،⁽²⁾ وفي

تفسيره للآيتين الواردتين في سورة المعارج:

﴿ فَبِأَلِّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴿ [المعارج:36-37]، « قال

الحسن: ﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ أي منطلقين يأخذون يميناً وشمالاً يقولون: ما يقول هذا الرجل؟ يقول:

يتفرقون عنه يميناً وشمالاً يكذبون بما جاء به، و﴿ العزِينَ ﴾: الفرق في تفسير الحسن، قال: «

ذكروا عن جابر بن سمرة قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فرآنا حلقة حلقة،

فقال: { مالي أراكم عزين }⁽³⁾،⁽⁴⁾ وقد استعمل في بيانه لمعاني المفردات ما ورد في ذلك عن

الصحابة أو يقرن بين الآيات ليتبين المعنى، وينقل عن المفسرين، وربما استشهد بالشعر كما

(1) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حقه وعلق عليه: شريفي بالحاج بن سعيد، ج4، ص101.

(2) نفسه، ج1، ص172.

(3) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة، والنهي عن الإشارة باليد ورفعها عند السلام،

وإتمام الصفوف الأول فالأول والتراص فيها والأمر بالاجتماع، حديث رقم: 430، ج1، ص322.

(4) الهواري، مصدر سابق، ج4، ص414.

في قوله في تفسير الآية الثالثة عشر من سورة القمر: «الدر: المسامير في تفسير بعضهم، وذلك قول الشاعر:

وَدَسَّرَهَا نُوحٌ وَأَيَّقَنَ أَنَّهَا
وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ كَانَ عَالِمًا⁽¹⁾». (2)

- اهتم ابن محكم ببعض المفردات من جهة الاشتقاق، حيث نجده في بعض المواضع يذكر بعض أوجه الاشتقاق، كما في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَأَذِّنْ لَنَا لِمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾

[البقرة:33]، يقول: «وتفسير آدم أن الله خلقه من أديم الأرض، وتفسير المرأة أنها خلقت من المر⁽³⁾»،⁽⁴⁾ ومن صور اعتناؤه بتصريف الألفاظ القرآنية قوله في معرض تفسيره لآية الكرسي: «ذكروا عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقرأ هذا الحرف: الحي القيَّام، وهو من باب: الفيعال، والقيوم: الفيعل». (5)

- النحو له أهمية كبرى في الوصول إلى معاني النص القرآن، وقد يتعدد المعنى بتعدد الإعراب، وبهذا الاعتبار وغيره جعله الكثير من المفسرين من الوسائل التي لا يستغنى عنها، وفي تفسير ابن محكم توظيف لهذا الأصل بما يتناسب وبيان المعنى المراد دون الخوض في التفاصيل، كما هو الحال في التفاسير اللغوية، من ذلك ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام:154]، قال معللاً سبب نصب كلمة مستقيماً: «وإنما انتصب لأنه من باب المعرفة، كقولك: هذا عبد الله مقبلاً». (6)

(1) هذا البيت لم أقف على قائله.

(2) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حققه وعلق عليه: شريف بالحاج بن سعيد، ج4، ص252.

(3) كلمة المر: لا يوجد لها معنى في معاجم اللغة، إلا ما ذكر من أن المرأة مؤنث المرأ، ينظر هامش تفسير كتاب الله العزيز، الهواري، ج1، ص97.

(4) الهواري، مصدر سابق، ج1، ص97.

(5) نفسه، ج1، 238.

(6) نفسه، ج1، ص574.

- البلاغة أثرها واضح في إبراز جمال التركيب، وإظهار المعنى في صورة تخلب الألباب وبها يوقف على إعجاز كتاب الله جل جلاله، فلا غرو أن تتبوأ مكانها السامي بين عناصر التفسير اللغوية، وعند ابن محكم إشارات في بعض المواضع من تفسيره، حيث ذكر بعض أنواع الاستفهام الواردة في بعض الآيات، من ذلك قوله أثناء تفسيره لقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَأْتِ اللَّهَ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ [النمل:62]، «أي ليس معه إله، وهذا استفهام على إنكار»،⁽¹⁾ وفي تفسيره مواضع كثير أشار فيها إلى إضمار بعض الكلمات، منها قول المفسر في تفسير قوله تعالى: ﴿فَالْوَالِدَاتُ حَفِ إِنَّا أُرْسِلْنَآ إِلَى قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود:69]، قال: «وفيها إضمار، أي: لنهلكهم».⁽²⁾

ثالثاً: مصادر التفسير اللغوية عند ابن باديس.

اللغة العربية لها المكانة اللائقة بها عند ابن باديس في التفسير، دليل ذلك بدؤه ببيان ما للمفردات القرآنية من معان، واهتمامه بتراكيب الآيات اللغوية، وإبراز ما في طياتها من وجوه بلاغية مختلفة، حيث اهتم بهذا المصدر، ووظّفه في عمله التفسيري، وفق ما تعارف عليه المفسرون، متقيدا بما عرف لديهم من قواعد ضابطة لتوظيف اللغة في التفسير، بخلاف من جعل اللغة ميدان للخوض في التأويل المذموم والانتصار للمعتقد كحال مفسري المعتزلة والخوارج وغيرهم، والأمثلة المبيّنة لتوظيف ابن باديس لأصول التفسير اللغوية في تفسيره كثيرة منها على سبيل التمثيل، بدأه بشرح مفردات قوله عز وجل

﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:01]، حيث قال: المفردات: (تبارك): مادة "ب.ر.ك" كلها ترجع إلى معنى الثبوت منها: بروت الإبل استناختها، والبركة كالقربة مثل: الحوض يثبت فيه الماء، والبركاء: الثبات في الحرب، ومنها البركة: بمعنى النماء والزيادة، ولا ينمو ويزيد إلا ما كان ثابت الأصل، وشأن ثابت الأصل أن ينمو ويزيد

(1) الهواري، تفسير كتاب الله العزيز، حقه وعلق عليه: شريفي بالحاج بن سعيد، ج3، ص260.

(2) نفسه، ج2، ص235.

فلم تخرج عن معنى الثبوت، وتبارك من البركة فمعناه: تزايد خيره، والله تعالى له الكمال ومنه الإنعام، فتبارك أي تزايد كماله؛ وإنعامه، فلا تحصى أنعامه، ولا تحد كمالاته»،⁽¹⁾ ثم إن ابن باديس يتناول بالإضافة إلى الصيغ الصرفية، وشرح المفردات، التراكيب اللغوية لأهميتها في تجلية المعاني، ففي قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: 01]، قال: «التراكيب: ﴿نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾ عرف المسند إليه بالموصولية لزيادة تقرير الغرض الذي إليه سيق الكلام لأن الغرض بيان كمالات الله تعالى، وإنعاماته وتنزيل الفرقان منها، فهو من أعظم نعم الله على البشر، ومن آيات الله الدالة على قدرته وعلمه وحكمته، عبده، إضافة تشريف لأنه أكمل العباد»⁽²⁾، وفي تفسيره للآية الكريمة الواردة في سورة الفرقان: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ وِشَّةً لَعَلَّكُمْ أَتَّصِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان: 20]، قال رحمه الله تعالى: «التراكيب: الاستفهام في أتصبرون بمعنى الأمر أي اصبروا وخرج الأمر في صورة الاستفهام تنبيها على قلة الصبر في الوجود، فهو من الأمر المعدوم الذي يسأل عنه هل يوجد، وفي ذلك بعث للهمم على تحصيله والتمسك به، وجملة ﴿وَكَانَ رَبُّكَ﴾ معطوفة على جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ وعدل عن مقتضى الظاهر وهو وكنا بصراء بالإضمار إلى ﴿وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ بالإظهار»⁽³⁾، ففي هذه النقول توضيح للالتزام ابن باديس بالأصول التفسيرية اللغوية بكل مستوياتها وتوظيفها في بيان المعاني.

المطلب الثاني: أصول التفسير في التفاسير الجزائرية الجامعة بين العقل والنقل.

يمكن اعتبار التفاسير التي روعي فيها جانب إعمال العقل لتوجيه معاني الآيات واستنباط ما تحويه من أحكام مختلفة، وكثرة الاعتماد عليه، بأنها ذات اتجاه عقلي، ومن جملة التفاسير الجزائرية محل الدراسة التي يمكن تصنيفها في هذا الاتجاه، تفسير كل من

(1) ابن باديس، مجالس التذكير، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، ص 226.

(2) نفسه، ص 227.

(3) نفسه، ص 241.

الوارجلاني، والبليدي، وامحمد اطفيش، فعلى الرغم من عدم إغفالهم للأصول التفسيرية المتعلقة بالأثر واللغة، إلا أنه غلب عليهم - بدرجات متفاوتة - الميل نحو إعمال العقل، والاعتماد على الرأي في استنباط المعاني، وفي توجيه الأدلة، وما يخدم آراء مذاهبهم، مما عزز انتماءهم إلى هذا الاتجاه، وإن كان في بعض صورته غير ظاهرة عند البعض، وفي الفروع التالية توضيح لأهم الأصول التفسيرية التي بنى عليها المفسرون تفسيرهم.

الفرع الأول: أصول التفسير العقلية في التفاسير ذات الاتجاه العقلي.

أولاً: مصادر التفسير العقلية عند الوارجلاني.

يلاحظ في طريقة تفسير الوارجلاني لبعض الآيات بناء على الأمثلة الواردة في كتابه "الدليل والبرهان" - لكون تفسيره مفقوداً - كثرة إعماله للرأي، واعتداده به، واجتهاده في توجيهه للأدلة، وما يخدم ما ذهب إليه بطريقة لا يمكن ضبط مصادره التفسيرية العقلية في معظم الأمثلة الواردة فيه، ففي معرض إجابته للسائل واستطراده في ذلك ذكر أربع آيات ذات الصلة بالدعاء من جهة ارتباطه بالناس، وهي قوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:60]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة:185]، وقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف:54]، وقوله ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾

[الأعراف:55]، ووضع لفهمها والتعرف على المراد منها شروطاً يتوقف معناها عليها في نظره، حيث قال: «من أحكم ثلاثة أشياء: أولها: لسان العرب، وهي لغتهم وهم الحجة فيها، والثاني: ما يقتضيه اللسان من المعاني، والثالث: ما أذن الشرع فيه من المعاني؛ وهو الفقه، فاللسان مذنب⁽¹⁾، والمعاني أودية، والفقه رياض، فمن لم يحكم هذه الأصول اختل علمه وعزب حلمه»⁽²⁾، ثم شرع في شرح ذلك اعتماداً على اجتهاده في استنباط ما في الآيات من أحكام فقهية، أو عقدية، وربما يورد ما يعضدها من أقوال نقلية، وقد يسوق الكثير من الآراء

(1) أي مواضع، قال الفيروز آبادي: «... والذائب، والمذانب، والذناية بالضم: مواضع» ينظر الفيروز آبادي، القاموس

المحيط، ج1، ص91.

(2) الوارجلاني، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، ج3، ص123.

المختلفة التي قيلت في تفسير الآية المراد تفسيرها، من ذلك قوله: «وقوله ﴿فَدَ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ ﴿رَسُولًا﴾ [الطلاق:10]، بعض المفسرين يذهب إلى أن الذِّكْر هو الرسول، يعني أنزل إليكم ما يذكركم وهو الرسول، وبعضهم يذهب إلى ما فيه ذكر تذكرة لكم، وهو الرسالة، والكل قريب»،⁽¹⁾ دون أن يرجح بينها، بل إنه قد يذكر ما يعلم بطلانه منها، ثم يقوم بتفنيدها، فجل اعتماده على اجتهاده في استنباط ما في الآيات من أحكام عقدية أو فقهية.

ثم إنه يورد الكثير من الأدلة المعضّدة لما يستنبطه من أقوال تفسيرية، ويراها تفسيراً للآية، ومن الأمثلة على ذلك قوله: «وأنا أعقب لك يا أخي بذكر آية من القرآن أنبهك فيها على معرفة الوزن، فالميزان الكلي الذي قرنه الله تعالى بذكر السماوات والأرض في العشر الأوائل من سورة الرحمن، فتجتمع لك حقيقة الوزن بالميزان العقلي، والميزان الشرعي، وأذكر حكاية جرت بين الأنبياء عليهم السلام وبين الأمم في المناظرة بينهم»،⁽²⁾ فذكر الآيات الواردة في سورة إبراهيم التي فيها تصوير للمناظرة التي جرت بين الرسل وأقوامهم، وما فيها من الردود والتعقيبات، معتبرا ذلك من جملة ما يفهم منه معنى الميزان.

ثانيا: مصادر التفسير بالرأي عند البليدي.

أحكم المفسر هذه المصادر واعتمد عليها في حاشيته، وبنى عليها أقواله التفسيرية، كما هو واضح في الأمثلة التفسيرية التالية، وكان في ذلك تابعا لما اعتمده صاحب الأصل البيضاوي، حيث إن البليدي يجتهد في بعض الأحيان مرجحا لما يراه هو الصواب، وقد يعترض على بعض الأقوال باجتهاده، من ذلك قوله - عقب كلام البيضاوي الوارد في تفسير قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غافر:6]، «وجعل التسبيح أصلا، والحمد حالا لأن الحمد مقتضى حالهم دون التسبيح»،⁽³⁾ - مبينا لما يراه

(1) الوارجلاني، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، ج3، ص128.

(2) نفسه، ج3، ص32.

(3) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، ج4، ص202.

راجحا: « يظهر للفقير [يقصد نفسه] أن إيراد الحمد بباء الملاسة للتنبيه على أنه كالجزم من المحامد فهو ملتبس به»،⁽¹⁾ والأمر نفسه في إيراده للخلاف الواقع في كون سورة غافر مكية أو مدنية، فقد « اعترض على ترجيح البيضاوي في كون السورة مكية النزول، فذكر أنها من المسائل المختلف فيها، موردا الخلاف في قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾ [غافر:55]»،⁽²⁾ وقد يكون الاطلاع على

الحاشية سبيلا للكشف عن المزيد من المصادر التفسيرية التي يعول عليها في التفسير الرأى إلا أن ذلك غير متاح في الوقت الحالي.

ثالثا: مصادر التفسير العقلية عند اطفيش.

-اعتنى المفسر بهذا الجانب وبنى عليه تفسيره، والشواهد على ذلك كثيرة منها تلك المباحث العقدية، والقضايا المتعلقة بالأحكام العملية التي تعرض لتحليلها في تفسيريه، وردّه على من خالف نحلته، وأفاض في ذلك، فلا يكاد يمر بآية يؤيد ظاهرها ما يعتقده إلا اعتمدها في تقريره، وما خالفه منها قام بتأويلها مع ما يتوافق ومذهبه، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما ذكره الدكتور الرومي في معرض بيانه لصرفه للمعنى المتبادر إلى ذهن القارئ إلى معنى آخر دون وجود قرينة، أثناء تناوله لقوله تعالى في سورة الفاتحة:

﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:07] بالتأويل، حيث ذكر أن « الغضب

هيجان النفس لإرادة الانتقام، وعبارة بعضهم تغير يحصل عند غليان دم القلب لإرادة الانتقام وذلك كله في حق المخلوق، وإذا كان مستندا إلى الله تعالى كما هو المراد في الآية فالمقصود لازم ذلك ومسببه، وهما الانتقام؛ وإن شئت فقل العقاب»،⁽³⁾ وفي قوله سبحانه تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:53]، ذكر الأستاذ فهد بن عبد الرحمن الرومي

(1) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص172.

(2) نفسه.

(3) فهد الرومي فهد بن عبد الرحمن، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1997، ج1، ص331، ينظر وفقية الأمين غازي للفكر القرآني، هميان الزاد، ص88.

عنه أنه فسر: « استوى بمعنى استولى بالملك، والغلبة والتصرف، فيه كيف شاء، والعرش جسم عظيم، وذلك مذهبنا، ومذهب المعتزلة، وأبي المعالي، وغيره من حذاق المتكلمين، وخص العرش بذكر الاستيلاء لعظمته، ويصح أن يكون المعنى استوى أمره، ولم يكن فيه عوج، فكنى عن ذلك باستوى على العرش»،⁽¹⁾ ومما اشتهر به الإباضية تخليدهم لأهل الكبائر في النار، وقد قرر ذلك الشيخ عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ۗ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۗ﴾

[البقرة:80]، فقد قال: « ذنبا كبيرا أو صغيرا أصر عليه، فالسيئة تشمل الشرك وما دونهن، ولا دليل على تخصيص الشرك... فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، لا يخرجون منها المشركون، والفاسقون، والأصل في الخلود الدوام، وحمله على المكث الطويل إنما يصح لدليل، ولا خلاف في دوام المشرك في النار، ومعنى إحاطة الخطيئة به أنها أهلكته، إذ لم يتخلص منها بالتوبة». ⁽²⁾ والملاحظ أنه لم يراع ما ورد من الأدلة التي أخبر الله عز وجل فيها أنه يغفر ما سوى الشرك الأكبر من الذنوب إن شاء بدون توبة، ويقوم بتوجيهها أو غير ذلك.

وفي هذه الأمثلة خاض المفسر في تأويل الآيات ذات الصلة بالاعتقادات بما يتوافق وآراء الفرق المختلفة؛ دون أن يتقيد بما وضع من أصول تفسيرية التي توظف بما تعارف عليه المفسرون، حيث يقدمون مصادر التفسير النقلية، ثم باقي المصادر؛ لئلا يرتطم العقل بسيل جارف من المحتملات، وخاصة في هذا المجال.

- بحثه للكثير من المسائل الخلافية الفقهية الواقعة بين المفسرين، من ذلك ما ساقه منها في معرض تفسيره لآيات الصيام في قوله تعالى:

(1) فهد الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، ج1، ص332.

(2) اطفيش، تيسير التفسير، تحقيق وإخراج: إبراهيم بن محمد طلاي، ج1، ص159، 160.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾

[البقرة:182]، حيث أنه بحثها باستفاضة؛ مبرزاً ما تحويه من أحكام عبادة الصيام، وفي غالبها يناقش ما قيل في تفسيرها من أقوال، ففي كلامه عن قوله تعالى: ﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة:183]، قال: « وكل من "أيام" و"معدودات" جمع قلة، فلو شاء لقال: أياماً معدودة، بإفراد معدودة، ولو شاء لقال: شهراً معدوداً، أو جملة معدودة، وفي ذلك تسهيل، أو لعلكم تتقون المكاره والمعاصي والكسل في أيام معدودة، أو يتعلق بضمير كتب الثاني لعوده للصيام عند الكوفيين»،⁽¹⁾ وبالطريقة نفسها يتناول ما في الآيات من أحكام فلا يدع كل ما له صلة بها من الأحكام، ولو احتمالاً إلا أشبهه بحثاً.

- في تفسيره الكثير من المباحث الأصولية المختلفة، المشتركة بين المفسرين والأصوليون منها مبحث النسخ، ففي تفسيره لقوله تعالى:

﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة:105]، تناوله بإسهاب، حيث أنه أثبت جواز نسخ الأحكام الشرعية، وأورد على ذلك أمثلة بين فيها وقوعه وأنواعه المختلفة⁽²⁾.

الفرع الثاني: أصول التفسير النقلية في التفاسير ذات الاتجاه العقلي.

أولاً: مصادر التفسير النقلية عند الوارجلاني.

مكنتنا بعض النماذج التفسيرية الواردة في كتابه الدليل والبرهان من الوقوف على توظيف المفسر لبعض المصادر التفسيرية النقلية، وطريقته في ذلك، بخلاف ما ورد عن وصف طريقة تفسيره ممن ترجم له، فإنهم لم يشيروا إلى ذلك، ففي بيانه لمعنى قول الله عز وجل:

﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد:40]، اعتمد على ما ورد في السنة،

وعلى ما روي عن الصحابة من أقوال تفسيرية، ويراعي في عمله بعض المصادر التفسيرية

(1) اطفيش، تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، ج1، ص385.

(2) ينظر المرجع نفسه، ج1، ص213-215.

الأخرى كالنسخ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في بيان معنى الآية السالفة الذكر: «ذهب ابن عباس إلى أن الحفظة إذا نزلت من السماء، كتبت عمل العبد؛ وصعدت إلى العرش، وتنزل أيضا ملائكة يكتبون ما عمل، فتلتقي الملائكة في السماء الدنيا، فتقابل النسختان⁽¹⁾، فما صح في نسخة اللوح المحفوظ، فهو الذي يحاسب عليه العبد، وما خالف ترك هناك فيمحي، وهو معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية:28]، ويكسبون طول الأعمار والأرزاق بالأعمال التي ذكرناها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصدقة، وصلة الرحم، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وتتخرم أعمارهم وأرزاقهم بنقيضها، وقيل: معناه أن الله قسم الأرزاق والآجال لكل أمة، فمن زيد في رزقه وأجله فيفعله، ومن نقص من رزقه وأجله فيفعله، ومصدق ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: {أعمار أمتي من الستين إلى السبعين}⁽²⁾». (3)

- ويراعي الناسخ والمنسوخ، حيث أشار إلى ذلك في بيانه لقوله تعالى:

﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة:36]، بقوله:

«فهذه عموم محتملة للتبعيض، فنسخ الله تعالى منهم أهل الذمة فقال:

﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا

يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة:29]، ثم خص رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء». (4) ثم ذكر

الكثير من الأحكام المتعلقة بالجهاد التي اعتبرها منسوخة، وفي ما ذكر تجلية لمدى إعمال الوارجلاني لبعض مصادر التفسير النقلية.

(1) هذا الكلام لا يقال بالرأي، وله حكم الرفع، وقد ساقه المفسر دون الإشارة إلى ذلك، ولا إلى سنده من حيث القبول والرد.

(2) الألباني، صحيح سنن الترمذي، كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 3550، ج3، ص460.

(3) الوارجلاني أبو يعقوب، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، ج3، ص135.

(4) نفسه، ج3، ص131.

وأما القراءات، وأسباب النزول، وغيرها من الأصول، فلم أعثر عليها في الأمثلة التفسيرية التي وقفت عليها، ويلاحظ فيما يورده من الآثار أنه يسوقها دون إسنادها إلى مصادرها.

ثانيا: مصادر التفسير النقلية عند البلدي.

هذه الحاشية لم تحض بهذه الأصول من جهة التأصيل والتطبيق، وكان جهد المفسر منصباً على التعليق على الأصل، حيث اتبع فيه منهج مفسره البيضاوي المبني على الرأي المحمود، الذي يعتمد على الاجتهاد واللغة، ثم تأتي بقية الأصول مرتبة باعتبار تخصص أو اهتمام المفسر وتوسعه، وعلى الرغم من ذلك فقد لوحظ باستقراء ما تم الاطلاع عليه من الحاشية ارتكاز المفسر على بعض الأصول النقلية من ذلك:

- القراءات القرآنية التي برز فيها المفسر، حيث أنه يورد ما فُرئت به الآية من القراءات المختلفة « مبينا سر تقديم البيضاوي بعض القراءات على بعض، إذ يقول في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَفَدَّرَ فِيهَا أَفْوَتَهَا بِحِ اَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ ﴾ [فصلت: 09] قرأ يعقوب بالجر، أي من العشر، وقوله: وقرأ بالرفع: هذه أيضا عشرية لأبي جعفر: قلت لعل وجه التلويح⁽¹⁾ أن يعقوب، كان أولا هو السابع، انتهى كاتبه»،⁽²⁾ وأما باقي المصادر فإن اعتماده عليها لم يكن ظاهرا في عمله، إلا أن ذلك لا يمنع من ملاحظة استشاده ببعض الأحاديث، وذكره للناسخ والمنسوخ،⁽³⁾ واستشاده ببعض الإسرائيليات، وأسباب النزول، وأقوال بعض التابعين، وغيرها من المصادر التفسيرية النقلية.

ثالثا: مصادر التفسير النقلية عند اطفيش.

حاول بعض الباحثين التدليل على أن الشيخ اطفيش لم يهمل مصادر التفسير النقلية، ولم يرتض قول من وصفه بتحكيم العقل، إلا أنه لم يعثر إلا على النزر اليسير من ذلك، لكون أثر النزعة العقلية جلية في تفسيره، والمتمعن في منهجه التفسيري يتبين له أن إيراد هذه

(1) هكذا وردت ولم اهتمد إلى المقصود منها.

(2) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص 176.

(3) نفسه، ص 177.

المصادر النقلية، وتفسيره لبعض الآيات بنظيرتها كان عرضاً، ولم يكن ذلك منها متبعاً يجتهد في استقصاء ذلك، شأنه شأن باقي المفسرين، وهكذا صنيعه في باقي المصادر التفسيرية النقلية، ففرق بين من يجعلها من المفسرين في مقدمة ما يوظف في العمل التفسيري، وبين من يذكرها ليعضد بها ما سنع به خاطره، أو باعتبار موافقتها لمذهبه، وفيما يلي مزيد توضيح لما ورد في تفسيره من الأصول النقلية: في تفسيره لقول الله عز وجل:

﴿بَتَلْفَيْ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ بَتَّابٍ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 36]، تفسير للكلمات

التي تلقاها آدم بما ورد في سورة الأنعام حيث قال:»

﴿بَتَلْفَيْ آدَمَ﴾ وحواء لقوله تعالى: ﴿فَالَا رَبَّتَا﴾ إِنْخ ﴿مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ دعوا

بهن ﴿فَالَا رَبَّتَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ نَعْمُرْ لَنَا وَتَرَحَّمْنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 22]

على الأصح»،⁽¹⁾

- وفي مواضع من تفسيره يفسر القرآن بالسنة النبوية مما يراه مبيناً لها من الأحاديث، من أمثلة ذلك ذكره لقوله صلى الله عليه وسلم: «قال صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ماأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً»،⁽²⁾ في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿حَظُّوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 236] «⁽³⁾ إلا أن المفسر يغمر ما يورده من الآثار - بسيل من الكلام المطنب الذي لا زمام له ولا خطام مما ليس مجاله التفسير - التي لا يراعيها من جهة صحة سندها، فهو كحاطب ليل يستدل بالموضوع⁽⁴⁾ وغيره.

- أورد الكثير من الروايات الإسرائيلية دون اعتبار لما وضع من ضوابط وشروط ذكرها يقول الباحث محمد الخواجا: «وحين نأتي إلى موقف الشيخ اطفيش من الإسرائيليات، نجد

(1) اطفيش، تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، ج1، ص75

(2) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب المساجد، باب التغليظ في تقويت صلاة العصر، حديث رقم: 627، ج1، ص437.

(3) اطفيش، مرجع سابق، ج2، ص101.

(4) ينظر الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، ج1، ص311.

التيار قد جرفه، فقد جاء تفسيره محشواً بذكر الروايات الواهية، والغرائب والعجائب، وكان المؤمل من الشيخ ... أن ينزه تفسيره ويصونه عن مثل هذه الخرافات، وأن ينكرها أشد الإنكار»⁽¹⁾.

- اعتمد المفسر على ما ورد من القراءات، ووظفها في تفسيره بكيفية مختلفة عن غيره حيث يوردها لتأكيد معنى لغوي يشرحه، ثم يسنده بما روي منها عن القراء من ذلك قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْمُرْمِلُ فَمِ الْإِلَّاءِ قَلِيلًا﴾ [المزمل:01]، قال: «أصله المتزمل كما قرأ أبي، وعند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين:06]، «حيث قال عن كلمة "يوم" وكونه مرفوعاً خبر لمحذوف أي ذلك اليوم، والعظيم هو يوم يقوم الناس لرب العالمين، ويدل له قراءة زيد بن علي برفعه»⁽²⁾، وقوله في تفسيره لقول الله جل في علاه: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة:82]، «وأصله المتطهرون بالتاء دون قلب وإدغام كما قرأ البعض»⁽³⁾، وبهذه الأمثلة تبين لنا ما تحويه هذه التفاسير من مصادر تفسيرية متعلقة بالرأي، ومبلغ اعتمادهم عليها، وتوظيفها في استنباط المعاني، وبيان الراجح منها فيما اختلف فيه، واتضح من خلالها عرضها الوقوف على مدى التوظيف الصحيح لها في العمل التفسيري من حيث ترتيبها، ومراعاة أولوية بعضها في التقديم، والكيفية التي وظفت في العمل التفسيري، الذي لم يراع لدى أغلبهم.

الفرع الثالث: أصول التفسير اللغوية في التفاسير الجزائرية ذات الاتجاه العقلي.

أولاً: مصادر التفسير اللغوية عند الوارجلاني.

وصف البرادي اعتناؤه بهذا المصدر التفسيري في تفسيره المفقود بقوله: «... فلم أر ولا رأيت أبلغ منه، ولا أشفى للصدر في لغة، أو إعراب، أو حكم مبین، أو قراءة ظاهرة أو شاذة، أو ناسخ أو منسوخ، أو في جميع العلوم، فإذا ذكر آية يقول: (قوله تعالى... إلى

(1) الخواج محمد مصطفى درويش، منهج الشيخ محمد بن اطفيش في تفسيره تيسير التفسير، ص111.

(2) نفسه، ص136،137.

(3) نفسه، ص137.

أخره)، فأول ما يذكر: إعراب الآية ويستقصيه، ثم يقول اللغة، فيستقصي جميع تصاريف الفعل من الكلمة»⁽¹⁾، وأما ما ورد من نماذجه التفسيرية في كتابه "الدليل والبرهان"، فإنه لم تكن عنايته فيها باللغة بالدرجة التي ذكر البرادي، وإنما يورد من أصول اللغة ما يزيد به المعنى إيضاحاً مكثفاً بذلك، من ذلك قوله في تفسير قول الله تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة:284]،: «وكذلك المغفرة حين حكى عنه ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة:284]، شهادة انتصاب النون من غفرانك، يشهد لك، ولو قال: غفرانك بضم النون لما حكمنا عليهم بمسألة الغفران، ولكن نصبه يدل على مسألة الغفران».⁽²⁾

ومن الشواهد الواردة في الأمثلة التفسيرية عن مصادر اللغة مما له صلة بالتفسير ما ذكره المفسر في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿- اٰمَنَ الرَّسُوْلُ بِمَا اُنزِلَ اِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُوْنَ كُلُّ - اٰمَنَ بِاللّٰهِ وَمَلٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ اَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:284]، حيث تناول ما تشير إليه "أل" التعريف في كلمة الرسول، والغرض من تكرار المعرف، فقال: «فالرسول محمد صلى الله عليه وسلم بدليل لام التعريف فهو تعريف العهد، إذ ليس بتعريف الجنس، فلو قال قائل: رأيت رجل؟ فقيل من الرجل؟ فدل لام التعريف على أن المرئي هو المسؤول عنه، ولم يكن منكراً، بدليل قول رسول الله في تفسير قول الله عز وجل: ﴿وَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح:5]، وقال: {لن يغلب العسر يسرين}⁽³⁾، فدل تكرار المعرف أنه واحد، وتكرار المنكر أنه اثنان فقال: ﴿- اٰمَنَ الرَّسُوْلُ بِمَا اُنزِلَ اِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة:284]، أخبر الله عنه أنه آمن، فأطلق

(1) البرادي أبي القاسم بن إبراهيم، الجواهر المنتقاة، صححه وقدم له: أحمد بن مسعود السيابي، ص238.

(2) الوارجلاني، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، ج3، ص169.

(3) الألباني، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، حديث رقم:4784، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1988، ص691.

ولم يقيد»،⁽¹⁾ وبهذه الأمثلة يتضح أن تناوله للمصدر اللغوي في التفسير على خلاف ما يوجبه علم أصول التفسير من ضرورة البدء بشرح المفردات، ثم الانتقال إلى باقي المستويات الأخرى.

ثانيا: مصادر التفسير اللغوية عند البليدي.

الاطلاع على ما توفّر من الأمثلة التفسيرية الواردة في الحاشية، ينبئ على اعتناء البليدي بمصادر التفسير اللغوية، حيث أنه وظّف فنون اللغة المختلفة، في تعليقه على كلام البيضاوي، ففي مجال الصرف، تعرض لكلمة السَّجُور الواردة في قوله تعالى:

﴿ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾ [غافر:72]، بذكر صيغها الصرفية بقوله: «ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾ [الطور:05]، السَّجُور بالفتح: ما يسجر به وبابه نصر، وقوله بوزن فعيل بمعنى مفعول، كما في القاموس».⁽²⁾

- كما أن المفسر أعمل علم النحو في تجلية معنى كلام البيضاوي، ومن الأمثلة الموضحة لذلك ما أورده عقب تفسير البيضاوي لقول الله تعالى:

﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ [٣٥] وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ [الزخرف:35-36]، حيث قال أي البيضاوي: «وجمع الضميرين للمعنى إذ المراد جنس العاشي والشيطان المقيض له ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ الضمائر الثلاثة الأوّل له والباقيان للشيطان" ثم عقب البليدي عليه بقوله: "والضمائر الثلاثة الأوّل، الضمائر مبتدأ أول، وقوله: الأوّل بتشديد الواو مبتدأ ثان، وله أي من يعش خبر الثاني، والجملة خبر أول، وجملة والباقيات إلى آخره عطف على الأوّل له، يعني أن ضمير يحسبون للعاشي، وضميري أنهم مهتدون، أي المنصوب في أنهم، والمرفوع في مهتدون، لكن قال السمرقندي: الضمائر الثلاثة للعاشي، يعني أن العاشين يحسبون أنهم مهتدون

(1) الوارجلاني، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، ج3، ص151.

(2) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص174.

بإغواء الشياطين، وعليه الشيخ القرطبي، وهو أسلم من تفكيك الضمائر، وعلى الأول المعنى العاشي يحسب أن إغواء الشياطين هدى»⁽¹⁾.

- وله في البلاغة شأو بعيد إذ أنه يكثر من توظيفها في تعليقه على كلام البيضاوي من ذلك قوله شارحا لكلام البيضاوي في سياق بيانه لمعنى قوله تعالى:

﴿يَوْمَ يَقُولُ لِحَبَّاسِهِمْ هَلْ سَمِعْتُمْ نَادِيَ وَمَنْ يَنْتَظِرُ لِحَبَّاسِهِمْ هَلْ سَمِعْتُمْ نَادِيَ وَمَنْ يَنْتَظِرُ لِحَبَّاسِهِمْ هَلْ سَمِعْتُمْ نَادِيَ وَمَنْ يَنْتَظِرُ لِحَبَّاسِهِمْ هَلْ سَمِعْتُمْ نَادِيَ﴾ [ق:30]، «سؤال وجواب جيئ بهما للتخييل، والتصوير»،⁽²⁾ قال البليدي: «قوله: للتخييل، أي المجاز بطريق الاستعارة بالكناية، تشبيه النار بمن يخاطب، والأول أمس لأن التمثيلية منار فرسان البلاغة فهي أبلغ»⁽³⁾ وباعتماد المفسر الأنواع الثلاثة من علوم اللغة يكون قد راعى هذا المصدر التفسير، وأحكم توظيفه وهو الغرض المطلوب وجوده ورعايته في العمل التفسيري.

ثالثا: مصادر التفسير اللغوية عند اطفيش.

جعل الشيخ اللغة عمدته وعدته في التفسير إليها يرد ومنها يصدر، ومن نظر في تفسيره يدرك ذلك جليا، ويتبين له أنها معتمده في ذلك، وأنه: «يستهل عمله بشرح موجز يكون عادة معبرا عن المعنى الراجح للآية عنده ... وينتقل بعد ذلك إلى بيان الوجوه الإعرابية للآية، وذلك بتتبع كلماتها واحدة تلو الأخرى جاعلا هدفه استجلاء المعنى وتوضيحه، وهذا في غالب الأحيان، وربما استرسل وراء الوجوه الإعرابية والصرفية والبلاغية»⁽⁴⁾ وفيما يلي توضيح للكيفية التي أعمل بها هذا المصدر التفسيري:

-اعتنى الشيخ ببيان معاني بعض المفردات اللغوية، وقام بتحقيق ذلك مستندا إلى ما ورد في المعاجم اللغوية وكتب التفسير، ومن الأمثلة على عمله هذا ما ذكره في معرض بيانه لمعنى قول الله تعالى:

(1) عيساوي، جهود علماء الجزائر في علم التفسير، ص174.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، ج4، ص317.

(3) عيساوي، مرجع سابق، ص174.

(4) بوتردين يحي، الشيخ اطفيش القطب مفسرا، مجلة الواحات والدراسات، قسم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي

غرداية، عدد:14، 2011، ص213.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى تَضَرُّوا لَللَّهِ يَنْضُرُّكُمْ وَيُنْتَبِتُ أَفْءَامَكُمْ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعَثْنَا لَهُمْ وَأَصْلَ أَعْمَالَهُمْ ﴾

[محمد:8،9]، يقول: «معنى تعسا: عثوا، وانحطاطا على الوجه والرأس، أي انحطاطا في الوجه، فيكون معاكسا لقوله تعالى: ﴿وَيُنْتَبِتُ أَفْءَامَكُمْ ﴾ [محمد:8]، وعن ابن عباس: قتلًا، وترديا في النار، وهو تفسير بالواقع، لا بوضع اللغة، وقيل: قبحا، وقيل: رغما، وقيل: شتما، وقيل شقاء، وقيل: حزنا وشرا، والمشهور هلاكا، ومع شهرته فإن الهلاك يعم ذلك كله، ويصلح له فهو أولى»،⁽¹⁾ وغيرها من المواضع التي اشتغل بها بنقل معاني الكلمات من مضانها.

- يقوم المفسر ببحث بعض الكلمات من الناحية الصرفية، ويطيل في ذلك ويفصل بناءها الصرفي تفصيلا تعليميا ربما كانت الآية في غير حاجة إليه، وقد يصرف القارئ العادي عن فحوى الآية،⁽²⁾ من ذلك قوله عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿بِمَنْ يَوْمُنَّ بَرِيَهُ، فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهْفًا ﴾ [الجن:13]، فيقول عن كلمة رهق: «ومادة (ر. ه. ق) تدل على الإشراف على الشيء، يقال: غلام مراهق أي يقارب»⁽³⁾، وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيْبًا مَهِيْلًا ﴾ [المزمل:13]، يعرض لأصل الكلمة، فيقول: «ومادة: (ك. ث. ب) للجمع، وهو فعيل بمعنى مفعول، أي مكتوب، ثم تغلبت عليه الاسمية فصار اسما لذلك المزمل».⁽⁴⁾

- ومن جملة ما أفاض فيه الشيخ علم النحو، وهو من صميم المصدر التفسير اللغوي، وقد ملأ تفسيره به، وجعله ميدانا لتطبيق قواعده، ومن شواهد ذلك ما أورده في إعراب كلمة "غير" من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاحة:07]، فقال: «غير هو بدل من "الذين" بدل مطابق نظرا إلى معنى المغضوب عليهم هم الذين سلموا من الغضب

(1) الخوaja محمد مصطفى درويش، منهج الشيخ محمد بن اطفيش في تفسيره تيسير التفسير، ص176.

(2) نفسه، ص221.

(3) اطفيش، تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، ج14، ص205.

(4) نفسه، ج14، ص237.

والضلال، وذكر ابن هشام أن البدل بالمشتق ضعيف، لكن لفظه "غير" ليست مشتقة وتأويلها بالمشتق مثل المخالف والمغاير لا يمنع إبدالها ولا يضعفه، فإن الاسمية غالبية عليه، وتأويلها فرع ويجوز أن تكون نعنا " للذين" مبينا أن أريد ب "الذين" المؤمنون فقط، ومقيدا أن أريد به كل من أنعم الله عليه بنعمته دنيوية، أو أخروية، أو بمطلق الإيمان وعلى كل من الإبدال والنعن بوجهيه يكون المعنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة، وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله والضلال»،⁽¹⁾ فهذا النقل من جملة النماذج الموثقة في تفاسيره، التي تبين عدم توظيفه له بالقدر الذي يخدم العمل التفسيري.

- ومما اعتمده في تفسيره من علوم اللغة البلاغة بشعبها الثلاثة، حيث استعملها في تفسير العديد من الآيات، وتأويل بعضها، وفق ما يتناسب وما عليه المعتزلة من تأويل الصفات والأمثلة المبينة لطريقة توظيفه لها كثيرة أذكر منها ما يفي بالغرض في النقاط التالية:

- علم المعاني: يقف الشيخ عند كثير الآيات مبينا لأحوال التي ورد بها اللفظ القرآني ويشير إليها كالاتفات، والتقديم والتأخير وغيرهما، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس:22]، قال: «ومقتضى الظاهر "بكم" للخطاب في كنتم، وجاء بالغيبة إعراضا عن خطابهم لعدم لياقته يعز الخطاب إذ هم رجس لائقون بالحجاب».⁽²⁾

- علم البيان: أبان عن فروع العلم الواردة في العديد من الآيات، وجعل القرآن الكريم مجالا لبيانها وتطبيقها، ومن أمثلة ذلك شرحه لبعض التشبيهات الواردة في بعض الآيات، ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا ﴿٦﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴿٧﴾﴾ [النبأ:06-07]، قال: «أي فراشا، وهذا تشبيهه بليغ بسطانها مع وسعها، وغلظها، والجبال أوتادا، وهو تشبيهه بليغ»،⁽³⁾ وقد تعرض في تفسيره لكل من التقديم والتأخير، والمجاز، والاستعارة، والكناية والتعريض، مما

(1) وفقية الأمير غازي للفكر القرآني، هميان الزاد، ص87،88.

(2) اطفيش، تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، ج5، ص235.

(3) نفسه، ج14، ص384.

جعله يخرج في أحيان كثيرة عن الغرض من إيرادها، يقول الباحث مصطفى خواجه « والشيخ فيما عرض له من أساليب البيان السابقة، وفيما وقف عنده من أمثلة، نراه استعملها استعمالاً عاماً شمل جميع أضرب البيان، ولم يكن دقيقاً في تفريقه بين هذه الأساليب، وقد جرت العادة في العربية أن يميز بين هذه المتشابهات، ثم إنه يبدوا عليه تكلف ظاهر في تحليلاته وعرضه»⁽¹⁾.

- علم البديع: تناول الشيخ ما ورد من الوجوه والمزايا التي تزيد الكلام حسناً وطلاوة في تفسيره، وأفصح عنها في الكثير من الآيات في معرض تفسيرها، من ذلك ما ذكره عند قول الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُنْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ [الروم: 54]، حيث بيّن أن: « بين الساعة وساعة جناس مماثل، ولو اختلفا إعراباً، وتعريفاً، وتذكيراً، ولو اتحدا مدلولهما في الأصل، وهو المدة الزمنية لاختلافها في القصد»⁽²⁾.

فحصل مما سبق إيراد من الأمثلة التفسيرية ذات الصلة بالأصل اللغوي أن العمل التفسيري في حاجة إلى أصول وقواعد وضوابط تحول بين الخوض فيه بخلفيات علمية سابقة يستساغ من خلالها وبسببها حشد العلوم المساعدة على التفسير بدون نظر في مقدار وكيفية توظيفها، وهذا الذي فات الشيخ اطفيش وقاده إلى جعل النص القرآني ميداناً لتطبيق قواعد اللغة المختلفة لخدمة نحلته، فلو جعل نصب عينيه بيان معنى كلام الله لاستغنى عن الكثير مما أورده منها.

المطلب الثالث: أصول التفسير في التفاسير الجزائرية الجامعة بين اللغة والنقل.

في التفاسير الجزائرية محل الدراسة من حيث ما تحويه من أصول تفسيرية، نلاحظ أن تفسير كل من البسيلي، وأبي راس الناصر يعتبران من التفاسير التي غلب عليها الطابع اللغوي، فلا تكاد تمر بآية إلا وينبهان في معرض تفسيرهما لها إلى المعنى اللغوي المتعلق بها من حيث اللفظ أو التركيب، ثم تأتي باقي الأصول والمصادر تبعاً في مراحل عملهم

(1) الخواجه محمد مصطفى درويش، منهج الشيخ محمد بن اطفيش في تفسيره تيسير التفسير، ص 205، 206.

(2) اطفيش، تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي، ج 10، ص 110.

التفسيري، وهو ما عزز من وضعهما في خانة التفاسير اللغوية، وبيان مصادر التفسير الواردة فيهما في التوضيح التالي:

الفرع الأول: مصادر التفسير اللغوية في التفاسير الجامعة بين اللغة والنقل.

أولاً: مصادر التفسير اللغوية عند البسيلي.

بنى صاحب التقييد تفسيره على علوم اللغة المختلفة، فلا تكاد تقع عينك إلا على نكات بلاغية، وتوظيف لبعض الصيغ الصرفية، وشرح لبعض المفردات، والأمثلة عما قيل أشهر في تفسيره من أن تذكر، ولا بأس ببيان ذلك بإيراد بعض منها فيما يلي:

- تناوله للكلمة القرآنية من وجهتها البنائية: ذكر أن كلمة زكريا الواردة في قوله تعالى: [

﴿وَكَبَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران:36]، قال: «﴿زَكَرِيَّا﴾ إذا كان أعجمياً كما قال ابن عطية فلا يبحث عن وزنه، ولا أصله كما قال الزمخشري في التوراة، والإنجيل تكلف اشتقاقهما من الوري، والنجل، ووزنهما ب "تفعله" و "إفعليل" إنما يصح بعد كونهما عربيين»⁽¹⁾.

وفي سياق تناوله لكلمة ﴿وَحْضُورًا﴾ الواردة في قوله تعالى:

﴿وَسَيِّدًا وَحْضُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران:39]، قال: «ابن العربي: الصحيح قول من قال: أن الحضور هو الذي يكف عن النساء عن قدرة منه؛ لوجهين: أحدهما: أنه مدح، وأثنى عليه بذلك، والمدح إنما يكون على الفعل المكتسب دون الجبلي في الغالب.

الثاني: أن ﴿وَحْضُورًا﴾ "فعل" وبناء "فعل" في اللغة من صيغ الفاعلين»⁽²⁾، ونقل البسيلي عن الزمخشري ما ذكر في كلمات التابوت من صيغ صرفية في بيانه لمعنى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة:246]، قال: «قوله ﴿التَّابُوتُ﴾ قال الزمخشري: إن قلت ما وزن التابوت؟ قلت: لا يخلو أن يكون "فعلوتاً" أو "فاعولاً" لا جائز أن يكون "فاعولاً"؛ لقلة نحو: "سلس"

(1) البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج2، ص519.

(2) نفسه، ج2، ص527.

و"قلق"؛ ولأنه تركيب غير معروف فهو إذن " فعلوت" من التوب انتهى، أراد أنه إذا كان "فاعولاً" تكون التاء أصلية، ويلزم فيه أن تكون فاء الكلمة ولامها حرفاً واحداً كما في "سلس"، و"قلق"، ويلزم عليه اجتماع المثليين، وهو قبيح في علم التصريف، لأن أوله تاء، وآخره تاء، وإذا كان على وزن "فعلوت" تكون تاؤه زائدة، لأنها ليست في موضع الفاء، ولا العين، ولا اللام فهي زائدة؛ ولهذا كانت فعلوت أحسن». (1)

- بيانه للوجوه الإعرابية: في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿ فُلْ يَأْهَلْ أَلِكْتَبِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [آل

عمران:63]، فقال: « قوله: ﴿سَوَاءٍ﴾ نقل أبو حيان هنا عن سيبويه أنه أجاز إتيان الحال من النكرة، ولم يبين أين ذكره في كتابه، وكلامه يدل على أنه يجوز عنده، لأنه قال في "باب المنصوبات": ويقول: "قمت حسناً"، فالأظهر في "حسناً" أنه حال من المصدر المقدر، فإن قيل: كيف يصح إتيان الحال منه وهو نكرة؟ فالجواب: أنه لما كان مستترا صار بمنزلة المضمرة، والحال يصح إتيانها من المضمرة إذا هو معرفة، وكلام سيبويه هذا يدل على أنه لا يجوز عنده أن تأتي الحال من النكرة إلا إذا كانت النكرة مصدراً غير ملفوظ به»، (2) وفي قوله تعالى في تفسير سورة الفاتحة:

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة:01] قال: « الألف واللام في ﴿ الْحَمْدُ ﴾ للجنس، ويتناول

الحمد القديم، وهو حمده تعالى نفسه بنفسه، ويتناول حمده في الدنيا، وحمده في الآخرة، وإن كان خبراً بمعنى الطلب، فتكون "أل" للماهية إذ لا يقدر أحد على حمده تعالى بجميع محامده». (3)

- اعتناؤه بالوجوه البلاغية: أكثر المفسر من هذه الوجوه، وجعل التفسير ميداناً لبيانها، وفي الأمثلة التالية توضيح لذلك، ففي قوله في تفسير قوله تعالى:

(1) البسيلي، التقويد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج2، ص322.

(2) نفسه، ج2، ص547، 548.

(3) نفسه، ج2، ص244.

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾

[البقرة:24]، قال: «قوله: ﴿وَبَشِّرِ﴾ ابن هشام المصري: عطف الإنشاء على الخبر والعكس منعه البيانين، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من "كتاب التسهيل"، وابن عصفور في "شرح الإيضاح" ونقله عن الأكثرين، وأجازة الصفار، وجماعة مستدلين بهذه الآية، ومثلها في الصف، وقال الزمخشري في هذه الآية: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك: زيد يعاقب بالقيء، وبشر فلان بالإطلاق»⁽¹⁾.

- ومنها قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَجِبُ كُلَّ كَبْرٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:275]، قال: «قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَجِبُ كُلَّ كَبْرٍ أَثِيمٍ﴾ ابن هشام: قال البيانين: إذا وقعت ﴿كل﴾ في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى الشمول خاصة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك: (ما جاء كل القوم)، و (لم يأخذ كل الدراهم)... وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب من كل فرد كقوله عليه السلام لما قال ذو اليبدين: {أنسيت أم قصرت الصلاة، كل ذلك لم يكن}⁽²⁾». ⁽³⁾

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:04]، قال: «وجعل الزمخشري ومن تبعه تقديم الضمير المنفصل المنصوب، والمفعول الظاهر يدل على الحصر وقال صاحب "المثل السائر" تقديم المجرور يفيد الحصر كقوله تعالى:

﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَتَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: 25-26]، ورده صاحب "الفلك الدائر": بأن الحصر في ذلك من السياق لا من تقديم المجرور»⁽⁴⁾، فهذه الأمثلة بينت لنا

(1) البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج2، ص252،253.

(2) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المساجد، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، حديث رقم:468، ج1، ص182.

(3) البسيلي، مصدر سابق، ج2، ص362،363.

(4) نفسه، ج2، ص247،248.

طريقة استعماله لعلوم اللغة في التفسير، وتوظيف لها، وبها ندرك حسن إعماله لها، ومن خلالها استطاع إبراز خفي من المعاني، وأرشد إلى الكثير من الحكم في تقديم تلك اللفظة على غيرها، أو ورودها بأسلوب من الأساليب مما مكن من الاطلاع على ما في النص القرآني من إعجاز، فكان بصنيعة هذا موظفا لمصدر التفسير اللغوي توظيفا هادفا مفيدا.

ثانيا: مصادر التفسير اللغوية عند أبي راس الناصر.

ارتكز المفسر في عمله التفسيري على علوم اللغة المختلفة، وجعلها من أركان منهجه في تفسيره "الإبريز والإكسير"، وشواهد ذلك كثيرة في مواضع من تفسيره، حيث إنه اهتم بمستويات اللغة المختلفة، بدء بشرح بعض المفردات القرآنية الغامضة، مثل قوله في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة:01]، قال: «أي: مالك جميع الخلق من الجن والإنس والملائكة، وغيرهم، كل منها يطلق عليها عالم، يقال عالم الإنس، وعالم الجن، ونحو ذلك»،⁽¹⁾ وبيانه لقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ الَّذِينَ ﴾ [الفاتحة:03]، قال: «أي الجزء، وهو يوم القيامة، والمراد أنه موصوف بذلك دائما». ⁽²⁾

- ثم تثنى بالمسائل الصرفية، حيث تناول ما يراه مجليا للمعنى، من ذلك قوله في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَأَمَّنَّا ﴾ [البقرة:13]، «وَأصل "لقوا" "لقبوا" بكسر القاف، حذفت الضمة للاستئصال، والياء لالتقائها ساكنة مع الواو»،⁽³⁾ وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ [البقرة:09]، قال: «أي: مؤلم، يقال: ألم: فهو أليم، كرجع فهو رجيح، ووصف به العذاب للمبالغة»⁽⁴⁾، وفي قول الله تعالى:

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص214.

(2) نفسه، ص216.

(3) نفسه، ص233.

(4) نفسه، ص231.

﴿أَوْ كَصَيْبٍ﴾ [البقرة:19]، قال: «أي: كأصحاب الصيب، أي: مطر، وزنه فعيل من الصوب، وهو النزول». (1)

- وله اهتمام بالغ بالمسائل النحوية، كما هو واضح في ثنايا تفسيره، من ذلك قوله في تفسيره لقوله عز وجل: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:07]: «الواو عاطفة، ولا زائدة لتوكيد النفي، بدل من ﴿الَّذِينَ﴾ على أن معنى: أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلالة»، (2) وقوله في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:02]، «إما خبر مبتدأ، أو مبتدأ وخبره فيه، عند من يقف على لا ريب، أو منصوب على البدل، والعامل فيه الاشتقاق» (3)، وفي قول الله تعالى:

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة:03]، ذكر أن: «كلمة ﴿الَّذِينَ﴾ يجوز أن تكون في محل خفض على النعت، أو نصب على إضمار فعل، أو رفع خبر مبتدأ محذوف». (4)

- وأما المسائل البلاغية فإنه جعلها من صميم منهجه، ووظفها بما يجلي المعنى، ومن أمثلة ذلك قوله في تفسيره لقوله تعالى:

﴿أَصْبَحَهُمْ فِيءًا ذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوْعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة:19]: «أطلق الأصابع موضع الأنامل للمبالغة، فهو مجاز مرسل، علاقته الكلية والجزئية؛ أراد به المبالغة»، (5) وفي قول الله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرِجِعُونَ﴾ [البقرة:17]، قال: «﴿صُمُّ﴾ عن الحق فلا يسمعونه سماع قبول، و﴿بُكْمٌ﴾ عن الخير فلا يقولونه، و﴿عُمَىٰ﴾ عن طريق الرشد فلا يرونه، فهذه الأوصاف مجاز عبارة، وليس المراد فقد الحواس، وإطلاق ذلك عليهم على

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص 236.

(2) نفسه، ص 219.

(3) نفسه، ص 224.

(4) نفسه، ص 225.

(5) نفسه، ص 237.

طريق التمثيل، لا استعارة، لأن من شرطها أن يطوى ذكر المستعار له، بحيث يمكن حمل الكلام على المستعار منه لولا القرينة، كقول زهير:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لَيْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ (1)». (2)

فتحصل مما سبق سياقه من الأمثلة أن المصدر التفسيري اللغوي يعد من مرتكزات المنهج التفسيري لدى الشيخ أبي راس، وأن تفسيره يمكن اعتباره من النماذج التفسيرية اللغوية التي وظف فيه هذا المصدر بطريقة لا تكلف فيها، ولا غرض من ورائها؛ كما هو الحال عند بعض من يستغلها لنصرة مذهبه.

الفرع الثاني: مصادر التفسير النقلية في التفاسير الجامعة بين اللغة والنقل.

أولاً: مصادر التفسير النقلية عند البسيلي.

البسيلي لم يمارس التفسير بالطريقة المعهودة عند أقرانه من المفسرين، وإنما كانت عنايته مخصوصة باللفظة القرآنية، كما هو واضح في ما قيده، فإنه يبدأ بذكر الآية الكريمة المراد بيان معاني ألفاظها، ويقوم بتجزئتها، ثم يتكلم عن كل جزئية على انفراد، فكان اعتماده على ما ورد في اللغة من معاني المفردات هو الذي غلب على منهجه، بخلاف ما إذا جمع بين الآيات لغرض دفع ما يتوهم من تعارض بينها، فإنه يوظف بعض مصادر التفسير النقلية، ففي معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ قال: «قال الله تعالى:

﴿فَلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران: 32]، وقال في آية أخرى:

﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: 58]، فإن قلت: لماذا حذف فعل "أطيعوا" من الأولى

وذكره في الثانية؟ أجاب البسيلي عن هذا الإشكال بقوله: «وعدم ذكر الفعل في المعطوف

أبلغ، لاقتضائه أن طاعتهما شيء واحد، كقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾

(1) الزوزني، شرح المعلمات، تحقيق: محمد محي الدين، معلقة زهير بن أبي سلمى، البيت رقم 37، دار الطلائع، (د. ط) 2005، ص 120.

(2) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص 235، 236.

[الفتح:10]»،⁽¹⁾ وفي تفسيره جملة من هذه النماذج التي يستعمل فيها إيضاح ما ورد في الآيات من إشكال بآية أخرى.

وأما المصدر الثاني من المصادر الأثرية، فمن النادر أن نعثر على ذلك في تفسيره إذا ما قارناه بغيره ممن جعل الأثر من ركائز تفسيره، وإلا فإن في تفسيره بعض الأحاديث المفسرة لبعض الآيات، من ذلك ما عضد به تفسيره لقوله تعالى:

﴿ وَإِنْ تُبَدِّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَبِّرُوهُ ﴾ [البقرة:283]، بقوله: «وقد تكلم القاضي في

"الإكمال" على هذا في "كتاب الإيمان" في حديث {إذا همَّ العبد بسيئة}،⁽²⁾ وحاصله أن ما يقع في النفس إن كان وسوسة من غير جزم فلا خلاف في عدم المؤاخظة به»،⁽³⁾ وفي سياق بيانه لدرجات أعمال القلوب من جهة المؤاخظة بها وعدمها ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: {إنما تركها من جزأي}،⁽⁴⁾ وفي تفسيره لقوله تعالى:

﴿ وَلِيَمَّخَصَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمَّحُوَ الْكٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران:141]، قال: «عبر عن

المؤمنين بالفعل، وعن الكافرين بالاسم إشارة إلى أن من اتصف بأدنى الإيمان مغفور له، والمغضوب عليه إنما هو من صمَّ على الكفر، وداوم عليه، وهذا معنى قوله في الحديث: {سبقت رحمتي غضبي}،⁽⁵⁾ وعبر في القسمين: بالوصف دون الاسم إشارة إلى الصفة التي لأجلها مدح هؤلاء وذم هؤلاء»،⁽⁶⁾ ومما له صلة بالمصدرين الأثرين أقوال الصحابة والتابعين في التفسير، فإن المفسر نقل عن بعضهم في مواضع من تقييده، ولم يكن ذلك من ركائزه في العمل التفسيري، وذلك لكونه يورده تأييدا لأقوال بعض الفقهاء، من ذلك قول المفسر في

(1) البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، عبد الله الطوالة، ج1، ص101.

(2) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب إذا همَّ العبد بحسنة كتبت، وإذا همَّ بسيئة لم تكتب، حديث رقم: 203 ج1، ص118.

(3) البسيلي، مصدر سابق، ج2، ص412.

(4) مسلم، مصدر سابق، كتاب الإيمان، باب إذا همَّ العبد بحسنة كتبت وإذا همَّ بسيئة لم تكتب، حديث رقم: 205، ج1، ص119.

(5) نفسه، كتاب التوبة، باب سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه، حديث رقم: 2751، ج4، ص2108.

(6) البسيلي، مصدر سابق، ج2، ص572.

معرض بيانه لقول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة:279]، حيث قال: «﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ قال ابن العربي في المعنى المقصود منها ثلاثة أقوال: الأول: المراد بها ربا الدين خاصة، فيه يكون الإنظار قاله ابن عباس، وشريح القاضي، والنخعي. الثاني: أنه عام في كل دين، والثالث: قال متأخر علمائنا هو نص في دين الربا، وغيره من الديون مقيس عليه». (1)

- واعتبر القراءات من العلوم الضرورية للمفسر، وأورد في بيان ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: { إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف }، (2) مفسرا إياه بقول شيخه ابن عرفة، وقال: « كان شيخنا ابن عرفة يفسرها بالقراءات السبعة»، (3) وهو خلاف ما ذهب إليه العلماء، وإذا تأملنا توظيفه لهذا المصدر التفسيري في ممارسته لبيان معاني آي الذكر فإننا نلاحظ شدة اعتناؤه به من جوانب متعددة من أبرزها ما له صلة بالتفسير ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُفْتَلَوْكُمْ فِيهِ وَإِنْ فَتَلَوْكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ

جَزَاءُ الْكٰبِرِيْنَ ﴾ [البقرة:190]، قال: « قرئ ﴿ ولا تقتلوهم ﴾، وقرئ ﴿ لا تقتلوهم ﴾ فإن كان الاستدلال بقراءة ﴿ ولا تقتلوهم ﴾ فهو نص في المسألة، وإن كان بقراءة ﴿ لا تقتلوهم ﴾ كان تنبيها جليا، لأنه إذا نهي عن القتال المفضي إلى القتل، فأولى عن القتل، فأبهدت الحاضرين مقاله، وصارت الجبة الدسمة في أعينهم كالحلة الوسمة، وعجز السائل»، (4) وفي قوله عز وجل: ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّىٰ يَظْهَرَنَّ ﴾ [البقرة:222]، قال: « أجاز ابن بكير والعراقيون وطئ الحائض إذا طهرت ولم تغتسل، قال ابن يونس: واستدل بثلاثة أوجه: الأول قوله: ﴿ حَتَّىٰ يَظْهَرَنَّ ﴾، فعلق المنع بغاية، ومن شرط الغاية أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها،

(1) البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج2، ص368،369.

(2) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، حديث رقم: 818، ج1، ص560.

(3) البسيلي، مصدر سابق، ج1، ص211.

(4) نفسه، ج2، ص286.

والثاني: أن الحكم إذا تعلق بعلة وجب زواله بزوالها، والعلّة هنا وجود الدم، فوجب أن يجوز الوطئ إذا ارتفع.

الثالث: أن الحيض قد زال، ولم يبق إلا الغسل، فوجب وطئها كالجنب. ابن رشد: والظاهر من مذهب مالك أن وطأها إذا طهرت من الدم؛ ولم تغتسل ممنوع لا مكروه بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾؛ لأن المعنى: حتى يطهرن بالماء فإذا تطهرن به، إذ قرئ ﴿حتى يطهرن﴾ بالتشديد، وهي القراءة المختارة⁽¹⁾.

- والمفسر كثيرا ما يشير إلى الناسخ والمنسوخ في سياق إيراد بعض الأحكام الفقهية المتعلقة ببعض الآيات، وأما توظيفه له في ثنايا تفسيره، فإنه اعتنى به، ونبه عليه في مواضع كثيرة من ذلك قوله في سياقه لأحكام آية الدين: «قيل لا تتناول الآية الدين الذي على الحلول، أوجب بأنه لا يحتاج إلى كتب وثيقة غالبا، لأن له طلبه في الحال، ابن العربي: وفي هذا الأمر أربعة أقوال، الأول: أنه فرض على الكفاية كالجهاد، والصلاة على الجنائز قاله الشعبي.

الثاني: أنه فرض على الكاتب في حال فراغه قاله أهل الكوفة، وحكاه ابن عطية عن السدي.

الثالث: أنه ندب قاله مجاهد، وعطاء.

الرابع: أنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 281]، حكاه المهدي عن الربيع والضحاك، والصحيح أنه أمر إرشاد حتى يأخذ حقه⁽²⁾، ومن الأمثلة الواردة في تفسيره قوله: «وجعل ابن عطية هذه الآية كآية الأنفال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: 65]، وليست مثلها، لأن آية

(1) البسيلي، التقويد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج2، ص305-307.

(2) نفسه، ج2، ص389.

الأفعال ليس فيها إلا النسخ، لأنه رفع الحكم، وهذه تحتل النسخ، والتخصيص كما قال بعضهم»⁽¹⁾ وبهذا يتبين بما تم سوقه من الأمثلة موقع هذا المصدر التفسيري عند البسيلي. والحاصل أن المفسر لم يجعل هذا المصدر الذي اتفق عليه المفسرون هو المراعى في العمل التفسيري، والمقدم على غيرها، وكان من منهجه الذي سلكه الاقتصار من المصادر النقلية على توضيح بعض الآيات بنظيرتها في مواضع من كتابه، والشأن نفسه بالنسبة إلى باقي المصادر الأثرية، على الرغم من أنه أشار إليها في المقدمة وجعلها من العلوم الضرورية للمفسر.

ثانيا: مصادر التفسير النقلية عند أبي راس الناصر.

اهتم المفسر بمصادر التفسير الأثرية، محل الدراسات المعاصرة، حيث أورد جملة منها في مقدمته، ووظفها في تفسيره لسور القرآن الكريم، بيان ذلك في النقاط التالية:

- استعان في بيان معاني الآيات ببعض ما ورد في القرآن من تفسير بعضه لبعض، فقد ذكر في تفسيره لقوله ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:21]، أن: «لعل»: في الأصل للرجاء، وفي كلام الله تعالى للتحقيق، وقيل: تعليل للخلق، أي: خلقكم لتتقوه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:56]، وهو ضعيف إذ لم يثبت في اللغة مثله»⁽²⁾.

- ومن تفسيره للقرآن بالقرآن، قوله في تفسير قوله تعالى:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:29]، قال: «يخلفني في تنفيذ أحكامي فيها، وهو آدم؛ لأن الخليفة من يخلف غيره وينوب منابه، والهاء فيه للمبالغة، فأدم خليفة الله في أرضه لا حاجة له تعالى لنائب، بل لقصور المستخلف عليه عن تلقي أمره

(1) البسيلي، التقديد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج2، ص413.

(2) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص244.

بلا واسطة، ولذا لم يستتب ملكا كما قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ﴾ [الأنعام:10].⁽¹⁾

- وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة:47]، قال: « ليس المراد نفي الشفاعة مطلقا، فإن مذهب أهل الحق ثبوت شفاعته صلى الله عليه وسلم والمؤمنين والأنبياء، وإنما المراد: لا يشفع أحد إلا من بعد أن يأذن الله عز وجل، لقوله عز وجل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ﴾ [البقرة:254]، وغيرها من الآي، فكل ما ورد في القرآن من نفي الشفاعة مطلقا يحمل على هذا، لأن المطلق يحمل على المقيد، فليس في الآيات المطلقة دليل للمعتزلة على نفي الشفاعة». ⁽²⁾

- وأما المصدر التفسيري الثاني، فإن المفسر استعان في تفسير بعض الآيات بما ورد في السنة النبوية، وهو قليل إذا ما قارناه بغيره من المصادر، وقد ذكر محقق التفسير أنه: « وجد بعضه في تفسير أبي راس الناصر، وقليلة هي الآيات التي فسرهما أبو راس مستندا، أو مشيرا لأحاديث رسولنا صلى الله عليه وسلم، مع أنه لم يتثبت من صحتها»،⁽³⁾ من ذلك ما ورد في هذه المواضع التالية: - في تفسيره لقول الله تعالى:

﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة:44]، قال: اطلبوا المعونة على أموركم، ﴿بِالصَّبْرِ﴾ الحبس للنفس على ما تكره، ﴿وَالصَّلَاةِ﴾ أفردا بالذكر

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص255.

(2) نفسه، ص269.

(3) نفسه، ص158.

تعظيماً لشأنها، وفي الحديث: {كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أحزنه⁽¹⁾ أمر بادر إلى الصلاة}⁽²⁾». (3)

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُكَلَّفُوا رَبِّهِمْ وَانْتَهَمُوا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة:45]، قال: «وإنما لم تنقل ثقلها على غيرهم لأن أنفسهم مرتاضة متوقعة لقاء ربها، فاستخف لأجله مشاقها، وتستلذ بها، ومن ثمت قال عليه الصلاة والسلام: {وجعلت قرّة عيني في الصلاة}⁽⁴⁾»، (5) وفي بيانه لمعنى قوله تعالى:

﴿وَأَمِنُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ مَصَدَقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاذِبِينَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي بِآثَقِي﴾ [البقرة:40]، قال: «من التوراة بموافقته لها في التوحيد والنبوة، والعدل بين الناس، والنهي عن المعاصي، وفيما يخالف من جزئيات الأحكام بسبب تفاوت الأعصار في العالم، من حيث إن كل واحدة تناسب زمانها... ولذا قال عليه الصلاة والسلام: {لو كان موسى حيا ما وسعه إلا اتباعي}⁽⁶⁾، تنبيهها على أن اتباعها لا ينافي الإيمان»، (7)

- وإذا تناولنا استعانتنا بأقوال الصحابة والتابعين، وتوظيفها باعتباره من مصادر التفسير، فإن المفسر اقتصر من ذلك على تأييد ما يورده مما قيل من الأقوال في بعض المسائل أو الأقوال دون أن يعلق عليها نفيا أو معارضة، من ذلك قوله: «فإن قلت: أليس قد وقع

(1) ذكر المحقق أنها «جاءت في الأصل أحزنه، والصواب: "إذا حزبه أمر" وقد نقله من كلام السيوطي، تفسير الجلالين (32/1)». بومدين، الإبريز والإكسير، ص266. والحديث أخرجه الألباني في صحيح سنن أبي داود بلفظ {حَزَنَهُ أَمْرًا}، وليس كما ذكره المحقق، وكذلك ورد في المصادر التي تم الاطلاع عليها.

(2) الألباني، صحيح سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب وقت قيام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل، حديث رقم: 1319 ج1، ص361.

(3) بومدين، مرجع سابق، ص266.

(4) الألباني، صحيح سنن النسائي، كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، حديث رقم: 3950، ج1، ص57، دار المعارف، الرياض، ط1، 1998.

(5) بومدين، مرجع سابق، ص268.

(6) الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، حديث رقم: 1589، ج6، ص34، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1979.

(7) بومدين، مرجع سابق، ص264.

التحذير من التفسير بالرأي، ولذا توقف عن الكلام فيه جماعة من العلماء، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: { ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر من القرآن إلا آيات بعد أن علمه إياهن جبريل }،⁽¹⁾ ... وقال أبو العالية في تفسيره لقوله عز وجل:

﴿ نُوْتِيَ الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة: 268]

قال: الفهم في القرآن، وقال قتادة: الحكمة: القرآن والفهم فيه،⁽²⁾ فاكتفى بالنقل دون أن يبدي ما يراه صوابا منها، أو غير ذلك.

- اعتنى المفسر بالقراءات القرآنية واستدل في مواضع من تفسيره بها في إيضاح المعاني وبيانها، من أمثلة ذلك قوله في تفسيره لقوله تعالى:

﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: 08]، «بذا قرأ نافع وابن كثير، وأبو

عمرو، والمعنى: وبال خداعهم راجع إليهم فينفضحوا في الدنيا باطلاع الله نبيه على ما أبطنوه، وبالعذاب المؤبد في الآخرة، في الدرك الأسفل، وقرأ الباقون ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ ﴾ بفتح الياء وسكون الخاء، وهو أبلغ في المعنى، لأنه يقول: خادع إذا رام الخداع، وخدع إذا تم له، ولأن المخادعة لا تتصور إلا بين اثنين»،⁽³⁾ وفي قوله تعالى: ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾

(1) أورده ابن جرير الطبري في جامعه، وقال معلقا: «أما الخبر الذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن يفسر من القرآن شيئا إلا آيا بعدد، فإن ذلك مصحح ما قلنا من القول في الباب الماضي قبل، وهو أن من تأويل القرآن ما لا يدرك علمه إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك تفصيل جمل ما في آيه، من أمر الله ونهيه، وحلاله وحرامه، وحدوده وفرائضه... وما أشبه ذلك مما تحويه آي القرآن من سائر حكمه الذي جعل الله بيانه لخلقه إلى رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا مع ما في الخبر الذي روي عن عائشة من العلة التي في إسناده التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحد ممن علم صحيح سند الآثار وفاسدها في الدين لأن روايه ممن لا يعرف في أهل الآثار وهو: جعفر بن محمد الزبيرى»، وقال المحقق: حديث منكر، أخرجه البزار (2185) عن محمد بن المثني. ينظر ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج1، ص79-82.

(2) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص205-207.

(3) نفسه، ص230، 231.

[البقرة:09]، قال: « بالتشديد قراءة غير حمزة، وعاصم، والكسائي، وأما هم فقرأوا ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بالتخفيف، والمعنى بسبب كذبهم، وهو قولهم: آمنا»⁽¹⁾.

- أما الإسرائيليات فقد استند المفسر في بيانه لبعض الآيات التي تتحدث عن بني إسرائيل إلى بعض ما ورد في كتبهم من أخبار، ولم يراع الضوابط التي تحول دون الإغراق في النقل عنهم في بعض المواضع التي نقل عنهم، فقد أورد في تفسيره اسم الشجرة التي أكل منها آدم عليه السلام وحواء، وقصة قتل بعضهم لبعض بعد عبادتهم العجل، أما الأولى فقد ذكرها عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ [البقرة:34]، قال: « هي الحنطة أو الكرم أو غيرها»⁽²⁾ والقصة الثانية ذكرها في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿ يَفْقَهُمْ إِنَّكُمْ لَكُمُ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجْلَ بَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاتَّقُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾

[البقرة:53]، حيث يقول: « أن الله ألقى عليهم الظلام لكي لا يتباصروا ويتراحموا فقتلوا من الغداة إلى العشي، حتى دعا موسى وهارون، فأنكشف الظلام ونزلت التوبة، فكان القتل سبعين ألفا»⁽³⁾ وقد ذكرها دون إشارة إلى درجة صحتها⁽⁴⁾ أو تعليق على معناها ومناسبتها للآية.

- ذكر المفسر من علوم القرآن المكي والمدني، موظفا لها في التفسير في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ [البقرة:20]، حيث قال: « ﴿اعْبُدُوا﴾ و﴿رَبَّكُمْ﴾، وجاء بالدعوة عامة لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى جميع الناس، وهذا أولى من

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص232.

(2) نفسه، ص259.

(3) نفسه، ص272.

(4) أورد ابن جرير في تفسيره بسنده إلى ابن عباس، قال: « قال موسى لقومه:

﴿ بَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاتَّقُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾

[البقرة:53]، قال: أمر موسى قومه -عن أمر ربه- أن يقتلوا أنفسهم، قال: فاحتبى الذين عكفوا على العجل فجلسوا، وقام الذين لم يعكفوا على العجل وأخذوا الخناجر بأيديهم، وأصابتهم ظلمة شديدة، فجعل يقتل بعضهم بعضا...». ينظر ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص680.

قول السيوطي: هم أهل مكة، وكأنه مُراعٍ إلى ما روي عن علقمة والحسن: إن كل شيء نزل فيه ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ " فمكي، و ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فمدني، فإنه وإن صح فلا يوجب تخصيصه بالكفار، ولا أمرهم بالعبادة». (1)

- ومما أورده من علوم التفسير ذات الصلة بالتفسير أسباب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا بَوِّفَهَا﴾ [البقرة:25]، فبعد أن ذكر من تأويلها ما أبان عن معناها قال: «وقال السيوطي: نزل ردا على اليهود لما ضرب الله المثل بالذباب في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْأَلِبُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنْفِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج:71]، والعنكبوت في قول الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ إِتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت:41]، ما أراد الله بذكر هذه الأشياء (2) الخسيسة»، (3) ومما أورده من أسباب النزول الواردة في تفسيره قوله: «ذكر قول سيدنا عبد الله بن عمر: {إن هذه الآية نزلت في صلاة المسافرين على الرحلة}، (4) وقيل: في قوم عميت عليهم القبلة بسبب ظلمة فصلوا لغيرها». (5)

فهذه هي المصادر التفسيرية التي أعملها المفسر أبو راس في تفسير، حيث قام بتوظيفها على وفق ما سنحت له الفرصة، وقارب مراعاة الترتيب الذي يتوافق وأولويات أعمالها باعتبار أهميتها، وهو ما تدعو إليه الدراسات الحديثة المنظرّة لعلم أصول التفسير، حيث

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص 243.

(2) أورده السيوطي في كتابه لباب النقول عن ابن عباس قال: «إن الله ذكر آلهة المشركين فقال:

﴿وَإِنْ يَسْأَلِبُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنْفِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج:71]، وذكر كيد الآلهة فجعله كبيت العنكبوت، فقالوا:

أرأيت حيث ذكر الله الذباب والعنكبوت فيما أنزل من القرآن على محمد، أي شيء كان يصنع بهذا؟ فأنزل الله هذه الآية».

ينظر السيوطي، لباب النقول في أسباب النزول، ص 13، وقد ذكر أن في إسناده راو واه.

(3) بومدين، مرجع سابق، ص 250.

(4) الوادعي أبي عبد الرحمن، الصحيح المسند من أسباب النزول، دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 1994، ص 25.

(5) بومدين، مرجع سابق، ص 163.

أنه يبدأ بالأصل التفسيري النقلي، وقدم فيه الأهم، ثم المهم، ثم ذكر ما أمكنه بعد ذلك من الأصول مرتبة مع مصادرها وقواعدها.

الفرع الثالث: أصول التفسير العقلية في التفاسير الجامعة بين اللغة والنقل.

أولاً: مصادر التفسير العقلية عند البسيلي.

المفسر كثير الإعمال للرأي في التفسير، وما يؤكد ذلك تلك الأقوال التفسيرية المختلفة الكثيرة التي ينقلها عن المفسرين، ثم يكر عليها بالنقد أو التضعيف والرد، أو الترجيح بطريقة السؤال والجواب معتمداً على آراء غيره، أو ما تجود به قريحته، موظفاً مختلف القواعد الأصولية، وما تعلق بعلم الكلام من إشارات، ومعاني عقدية، بيان ذلك في الأمثلة التالية:

- في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِ اللَّهَ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: 01]، قال: «قال الجرجاني: أحسن الأقوال أن ﴿أَلَمْ﴾ إشارة إلى حروف المعجم أي: هذه الحروف كتابك، ابن عطية: فلا بد أن يكون ﴿اللَّهُ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ﴾ بحيث يكون في الخبر ما يدل على الكتاب المضمّر، ويعترض بأن السورة نزلت رداً على نصارى نجران الذين زعموا أن عيسى هو الله، فالمناسب أن يكون ﴿لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فما محل الفائدة؟ وإذا كان هو الخبر لم يبق ما يدل على إضمار الكتب، وجعل الجرجاني هذه الآية مثل قوله تعالى: ﴿أَبْصَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: 21]، قال ابن عطية: وفيه نظر؛ لأن تلك شرط يحتاج إلى جواب بخلاف هذه»⁽¹⁾.

- ومن دلائل اعتناؤه بهذا الأصل تناوله للخلاف الحاصل بين المفسرين وغيرهم في المسائل الاعتقادية والفقهية، ففي ما يتعلق بالاعتقاد ذكر أن: «أهل علم الكلام اختلفوا في مدرك التوحيد، قيل: مدركه العقل، وقيل السمع، والسمع شاهد له، وعكس سراج الدين الأرموي قال: مدركه ليس إلا السمع؛ لأن من أبطل دلالة التمانع يقول: إن الإلهين يتفقان، فقال الآخرون: وإن اتفقا فيجوز اختلافهما، وتردد المقترح في مدركه، الغزالي قال: أخص

(1) البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطويلة، ج2، ص440.

أسماء الله تعالى ﴿الْفَيْوْمُ﴾ فإنه القائم بأمر العباد، ولا يشاركه في ذلك غيره بخلاف غيره من الأسماء، هذا إنما يتم على مذهب الفلاسفة القائلين بقدوم العالم، والذي يجري على مذهب أهل السنة أن يكون أخص أوصافه القديم⁽¹⁾، واستطرد المفسر في نقل أقوال المتكلمين في بيان معنى الحي القيوم فقال: «الفخر: الوصف بـ ﴿الْحَيُّ الْفَيْوْمُ﴾ يستلزم جميع صفات الله تعالى انتهى، إن أراد استلزامها ذلك لذاته، ومجرد لفظيهما فممنوع، وإن أراد تضمينه الدليل العقلي إليهما فمسلم، وفي لفظ ﴿الْفَيْوْمُ﴾ إشارة إلى الرد على نصارى نجران في حاجتهم في عيسى أنه: الله؛ لأن معنى ﴿الْفَيْوْمُ﴾: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، وعيسى يأخذه النوم والسنة⁽²⁾، وفي المسائل الفقهية قال: «اختلف الفقهاء في لفظ ﴿البيع﴾ هل هو من قبيل المجمل ثم بيّن أو عام مخصوص، وقيل لم يخصص، فعلى الأولين يكون حقيقة لغوية، وعلى الثالث: يكون حقيقة شرعية، لأنه إذا كان مخصوصا، فيكون عبارة عن البيع الشرعي فلا يتناول إلا الحلال من البيوعات⁽³⁾، فهذه أمثلة تشير إلى اعتماد المفسر على الرأي في تقييده، وسلوكه سبيله في غالب ما تناوله الآيات ذات الصلة بالأحكام العملية بل الاعتقادية.

ثانيا: مصادر التفسير بالرأي عند أبي راس الناصر.

تطرق المفسر إليها في مقدمته مشيرا إلى الخلاف الحاصل فيه، وأورد أدلة المانعين منه، ثم حرر موضع ومحل النزاع الحاصل في المسألة بين الفريقين، وقرر جواز ذلك بعد تأمله في ما ورد من آثار، ونقل عن ابن عطية وغيره ما تأولوا عليه الآثار الواردة في المنع⁽⁴⁾، وقد تعرض تبعا لذلك للعديد من القضايا التي يمكن اعتبارها من التفسير بالرأي، من هذه القضايا: دراسته لما اختلف فيه المفسرون من أقوال، وترجيح ما يراه صوابا، ومن أمثلة ذلك تناوله للخلاف الحاصل في كون البسمة آية من سورة الفاتحة، أم أنها أنزلت للفصل بين

(1) البسيلي، التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق: عبد الله الطوالة، ج2، ص441.

(2) نفسه، ج2، ص442.

(3) نفسه، ج2، ص359، 360.

(4) نفسه، ج1، ص169.

السور، وأورد العديد من أقوال العلماء في المسألة فقال: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [النمل:20]، هي عند الشافعي آية من الفاتحة، وفاقا لقراء مكة والكوفة، لذا أخرجها البيضاوي عن ترجمة الفاتحة، وقال مالك: ليست بأية من الفاتحة، ولا من غيرها إلا من النمل⁽¹⁾

- وفي معرض تناوله لتفسير الفاتحة ذكر أن تسميتها بالسبع المثاني «لأنها سبع آيات باتفاق، إلا أن الشافعي يعد البسمة آية منها، والسابعة: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة:06]، وإن لم تكن منها كما هو مذهب الإمام مالك، فالسابعة غير ﴿ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة:07]، قاله الجلال المحلي، وهو الظاهر، دون ما للقسطلاني، والبيضاوي، وابن جزري⁽²⁾، وفي تفسيره لهذه السورة ناقش الكثير من المسائل ذات الصلة بالتفسير اللغوي، والفقهية، وذكر الخلاف الوارد فيها مبينا ما يراه راجحا منها.⁽³⁾

- أورد في ثنايا تفسيره العديد من المسائل ذات الصلة بالأحكام العلمية والعملية، من أمثلة العلمية قوله في نار جهنم أثناء تفسيره لقوله تعالى:

﴿ بَاتَّفُوا النَّارَ الَّتِي وَفُودَهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة:23]: « والحجارة مطلقا، أو الكبريت، أو الأصنام أقوال، يعني أنها مفرطة في الحرارة تنقد بما ذكر لا كمنار الدنيا تنقد بالحطب ونحوه... وفي ﴿ اِعْدَتْ ﴾ دليل على أنها قد خلقت، وهو مذهب أهل السنة، خلافا لمن قال: إنها تخلق يوم القيامة، وكذلك الجنة⁽⁴⁾».

- ومن المسائل الفقهية العملية الواردة في تفسيره ما ذكره في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿ كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:72]، قال: « فتعلمون أن

(1) بومدين، الإبريز والإكسير في علوم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص 208، 209.

(2) نفسه، ص 212، 213.

(3) نفسه، ص 213.

(4) نفسه، ص 247.

القادر على إحياء نفس قادر على إحياء الأنفس كلها، ولعله تعالى إنما لم يحيه ابتداءً، وشرط اللوث⁽¹⁾ لما فيه من التقرب ونفع اليتيم، والتنبيه على بركة التوكل، والشفقة على الأولاد، واستدل المالكية بهذه القصة على صحة اللوث، وعدم إرث قاتل العمد⁽²⁾، وقوله عقب إيراده لأثر ابن عمر في سبب نزول قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ بِأَيِّنَّمَا تُولَؤُوا وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة:114]، قال: «قال ابن جزي:

وهذا هو الصحيح، ويؤخذ منه من أخطأ في القبلة؛ فلا تجب عليه الإعادة، وهو مذهب مالك⁽³⁾، وبما تم إيراده من النقول اتضح أن الشيخ أبي راس الناصر أعمل الكثير من مصادر التفسير ذات الصلة بالرأي وأصوله التفسيرية.

المطلب الرابع: أصول التفسير في التفاسير الجامعة بين النقل والإشارة.

يعتبر تفسير كل من الثعالبي والخروبي من أبرز التفاسير التي لها الحظ الأوفر من الأصول التفسيرية ذات الصلة بالنقل، والعقل، واللغة، الموظفة في التفسير، بالإضافة إلى احتوائها على الإشارات اللطيفة إلى بعض المعاني المتعلقة بالترغيب والترهيب؛ مما له علاقة بتربية النفوس وتركيتها، بيانها يكون وفق مايلي:

الفرع الأول: مصادر التفسير النقلية في التفاسير الجامعة بين النقل والإشارة.

أولاً: مصادر التفسير النقلية عند الثعالبي.

أكثر المفسر من الاعتماد على المصادر التفسيرية النقلية الأربعة، فتارة يفسر الآيات بنظيرتها، وأونة يستدل بما ورد في بيانها من السنة، أو من آثار عن الصحابة والتابعين، ففي تفسيره لقول الله عز وجل: ﴿نَسِيحٌ يَحْمِدُكَ وَنَفِيسٌ لَكَ﴾ [البقرة:29]، فسّر الآية

(1) اللوث: من المصطلحات الواردة في كتب الفقه وهو: «بفتح اللام و سكون الواو في اللغة بمعنى: لاث الرجل يلوث لوثاً، واللوث ما ليس بقاطع، واللوث أماره على القتل غير قاطعة، يغلب معها الظن صدق المدعي القتل كشهادة العدل على رؤية القتل، أو تقول: أماره غير قاطعة على القتل»، ينظر عبد الله معصر، تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2017، ص113.

(2) بومدين، الإبريز والإكسير في علوم التفسير لأبي راس، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، ص291.

(3) نفسه، ص330.

بنظيرتها حيث قال: « قال بعض المتأولين: هو على جهة الاستفهام كأنهم أرادوا: ﴿ ونحن نسبح بحمدك ﴾ الآية، أم نتغير عن هذه الحال؟ ... وقال آخرون: معناه: التمدح ووصف حالهم، وذلك جائز لهم، كما قال يوسف: ﴿ إِنَّنِي حَمِيْظٌ عَلِيْمٌ ﴾ [يوسف: 55]، وهذا يحسن مع التعجب والاستعظام لِأَنَّ يَسْتَخْلَفُ اللهُ مِنْ يَعْصِيهِ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿ أَتَجْعَلُ ﴾، وعلى هذا أدبهم بقوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 29]،⁽¹⁾ ومن تفسيره للقرآن بالقرآن، قوله عند تفسيره لقول الله تعالى:

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَبَعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة: 252]، قال: « فكأن الآية أن لا فدية يوم القيامة، ولا خلة نافعة، وأهل التقوى في ذلك اليوم بينهم خلة»،⁽²⁾ إشارة منه إلى قوله تعالى في سورة الزخرف ﴿ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾ [الزخرف: 67].

أما تفسيره للقرآن بالسنة فإن المفسر « اعتنى عناية عظيمة بالسنة النبوية باعتبارها بيانا للقرآن وأساسا هاما لمنهج التفسير بالمأثور الذي اختاره لنفسه»،⁽³⁾ حيث أنه أورد في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [البقرة: 29]، مجموعة من الأحاديث الدالة على تفسير التسبيح والحمد،⁽⁴⁾ ولم يكتف بما يحصل به المقصود، بل ساق منها ما يجلي المعنى ويزيده وضوحا لكونه من كبار المحدثين.

(1) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج1، ص206، 207.

(2) نفسه، ج1، ص499.

(3) بن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج2، ص707.

(4) ينظر الثعالبي، مصدر سابق، ج1، ص207.

- وفي ثنايا تفسيره العديد من الأمثلة التي اعتمد فيها على أقوال الصحابة التي يقدمها في ترجيحاته على غيرها من الأقوال الأخرى،⁽¹⁾ ويعتمد على أقوال التابعين، في بيان معاني الآيات الكريمة، وقد تقدم ذكر أمثلة عن ذلك في معرض بيان منهجه التفسيري.

- والمفسر يكثر من توظيف القراءات في عمله التفسيري، فهو من المهتمين «بذكر القراءات المتواترة، وإعرابها، ولا يذكر الشواذ، وجل اعتماده في ذلك على ابن عطية، والسفاقي، من ذلك قوله في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَنُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة:270]: قرأ ابن كثير وغيره: ﴿وَنُكْفِرُ﴾

بالنون ورفع الراء، وقرأ ابن عامر: ﴿وَيُكْفِرُ﴾ بالياء ورفع الراء، وقرأ نافع وغيره: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ بالنون والجزم، فأما رفع الراء فهو على وجهين؛ أحدهما: أن يكون الفعل خبر ابتداء، وتقديره ونحن نكفر، أو والله يكفر، والثاني القطع والاستئناف، والواو لعطف جملة على جملة والجزم في الراء أفصح هذه القراءات».⁽²⁾

- عبر عن موقفه من الاعتماد على الإسرائيليات في التفسير، وأبان عن ما حصل لمن لم ينضبط بالضوابط الشرعية المحددة لذلك، حيث قال في كلامه عن قول الله تعالى:

﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا سُلَيْمَانَ وَالْقَيْنَانَ عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص:33]، «اعلم رحمك الله أن

الناس قد أكثروا في قصص هذه الآية بما لا يوقف على صحته»،⁽³⁾ وبعد أن ساق ما حكاه الثعلبي في بعض الروايات في شأن سليمان لما فتن، استشهد بكلام العلامة ابن العربي الذي نقد فيه ما يساق من حكايات تخدش مقام النبوة، فقال: «قال ابن العربي في أحكامه: وما ذكره بعض المفسرين من أن الشيطان أخذ خاتمه، وجلس مجلسه، وحكم الخلق على لسانه قول باطل قطعاً؛ لأن الشياطين لا يتصورون بصور الأنبياء، ولا يمكنون من ذلك... ولو شاء ربك لوهب من المعرفة والدين لمن قال هذا القول ما يزرعه عن ذكره، ويمنعه

(1) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج2، ص244.

(2) نفسه، ج1، ص528، ينظر بن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج2، ص717.

(3) نفسه، ج5، ص67.

من أن يسطره في ديوان من بعده»،⁽¹⁾ وقد نقل عنه في توهين هذا القول وتزييفه وغيره مما كان مصدره عن أهل الكتاب مما لا خطام ولا زمام له، قوله: « وهذا القول ونحوه مذكور في ضعيف الحديث في الترمذي وغيره، وفي الإسرائيليات التي ليس لها أساس ثابت، ولا يعول عليها من له قلب»،⁽²⁾ فهو من المفسرين الذين يتحرون في تعاملهم مع ما روي عن أهل الكتاب فلا ينقل إلا ما لا يعارضه نقلاً صحيحاً، أو يصدقه العقل.

- ومن المصادر التي اعتمدها أسباب النزول، فكان يذكر منها ما يشير إلى معنى الآية، من ذلك ما نقله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ [الإسراء:110]، قال: « سبب نزول هذه الآية: أن بعض المشركين سمع النبي صلى الله عليه وسلم يدعو يا الله يا رحمن، فقالوا : كان محمد يأمرنا بدعاء إله واحد وهو يدعو إلهين، قاله ابن عباس: فنزلت الآية مبينة أنها أسماء لشيء واحد»،⁽³⁾ فتبين بهذه النقول أن المفسر أعمل جل المصادر التفسيرية النقلية في حدود ما تعارف عليه كبار المفسرين وكان في توظيفها لهما وفق الترتيب الذي يوصل إلى المعنى الصحيح.

ثانياً: مصادر التفسير النقلية عند الخروبي:

تفسير الخروبي يحوي العديد من المصادر التفسيرية التي أهلتها ليتبوا مكانته بين التفسير، يتجلى ذلك في ما اعتمده من العلوم المختلفة ذات الصلة ببيان معاني القرآن التي تعتبر من صميم موضوعات علم أصول التفسير، وقد اقتفى في ذلك أثر شيخه الثعالبي، إلا أن ما في أيدينا مما أورده الباحث مكاوي لا يفي بالغرض المقصود من الدراسة، ولم يرد فيه أمثلة عن المصدر الأول المعتمد لدى المفسرين، وهو تفسير القرآن بالقرآن، وأما باقي المصادر النقلية، فقد وظفها بالكيفية التي سيتم توضيحها فيما يأتي من الأمثلة :

(1) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج5، ص68.

(2) بن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، ج2، ص714.

(3) الثعالبي، مصدر سابق، ج3، ص503.

- كانت السنة النبوية في طبيعة المصادر النقلية المعتمدة، حيث يورد منها ما يجلي معنى الآيات كما هو واضح في تفسيره لقوله تعالى:

﴿ قَالَ رَبِّ اغْمِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [ص:34] حيث يقول: « ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث⁽¹⁾ العفريت الذي عرض له في صلاته، فأراد أن يوثقه بسارية من سواري المسجد»،⁽²⁾ وقوله في بيانه لما ورد في المدة الفاصلة بين النفخة الأولى والثانية في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ بَصْعَاتٍ مِّنَ السَّمَوَاتِ وَمِنَ الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ يَنْظُرُونَ ﴾ [الزمر:65]، « وفي مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { ما بين النفختين أربعون يوماً ؟ قال: أبئيت، قالوا: أربعون سنة؟ قال: أبئيت }،⁽³⁾ ويلاحظ أنه يقتصر على إيراد النص النبوي دون بيان ما يستدل به على تفسير الآية منها، ولا يشير إلى وجه الاستدلال به.

- يعتمد على أقوال الصحابة والتابعين في تفسيره، من ذلك نقله عن ابن مسعود رضي الله عنه، ومسروق بن الأجدع، وقتادة بن دعامة السدوسي التابعيان، حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَالصَّابِقَاتِ صَبَأًا ﴾ [الصافات:01]، « قال ابن مسعود ومسروق وقتادة: { المراد الملائكة التي تصف في السماء في عبادة الله }⁽⁴⁾». ⁽⁵⁾

- اعتنى المفسر بالقراءات القرآنية لكونه من القراء، إلا أن عنايته بها لا تتجاوز إيرادها، ثم يشير إلى ما توحى إليه من معنى، أو يوظفها في التفسير؛ وفق ما تعارف عليه المفسرون،

(1) البخاري، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله ﴿ وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي ﴾، حديث رقم: 4530، ج4، ص1809.

(2) مكايي نور، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص2.

(3) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ما بين النفختين، حديث رقم: 2955، ج4، ص2270.

(4) أورده الطبري في جامع بسنده عن عبد الله بن مسعود، وذكر المحقق طوالة أن الأثر أخرجه عبد الرزاق في تفسيره

ج2، ص147، ينظر ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج19، ص493.

(5) مكايي، مرجع سابق، ص2.

وقد يرد ما لا يراه لا يتوافق والمعنى الذي أراده، يقول الدكتور رفيده مبينا مبلغ عناية المفسر بالقراءات: « وهو في موقفه يتفق تمام الاتفاق مع سلفه الثعلبي، وما ساد عصره من النفور من نقد القراءات وحكايته؛ إلا مع الرد عليه»⁽¹⁾ ومن الأمثلة التي تُبَيِّن طريقة تعاطيه مع القراءات باعتبارها من مصادر التفسير النقلية ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى:

﴿ اَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمٌ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل:18]، قال: « قرأ

جمهور القراء لا يحطمنكم بشد النون، وهي قراءة ابن أبي إسحاق، وقرئ لا يُحطمنكم بضم الياء وكسر الحاء والطاء وشدها، وقرئ لا يحطمنكم مخففة بغير نون وفي مصحف أبي بن كعب: لا يحطمنكن، مخففة بالنون التي قبل الكاف، قال الزمخشري سامحه الله وعفا عنا وعنه، فإن قلت، لا يحطمنكم ما هو؟ قلت: يحتمل أن يكون جوابا للأمر، وأن يكون نهيا بدلا من الأمر الذي جوز أن يكون بدلا منه أنه في معنى لا تكونوا حيث كنتم فيحطمنكم جنود سليمان فجاء بما هو أبلغ»⁽²⁾

- للإسرائيليات حضور في تفسير الخروبي، إلا أنه لم يكن « يكثر منها، وعندما يذكرها، يذكرها مختصرة لبيِّن ضعفها أو وضعها، ثم يتبعها بأقوال المحققين من العلماء، هذا هو الغالب، وأحيانا يذكرها ولا يعقب عليها بل يسكت، أو يذكر منها ما يراه صالحا»⁽³⁾، ومن الأمثلة التي تبين كيفية توظيفه لها، قوله: في تفسيره لقوله تعالى:

﴿ وَقَدْ بَتَّتَا سُلَيْمًا وَأَلْفَيْتَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ [ص:33]، « وقد أكثر الناس في

قصص هذه الآية بما لا يوقف على صحته، ونحن ننقل هنا من ذلك أشبه ما ذكر وأقرب للصواب، حكى الثعلبي في بعض الروايات، أن سليمان عليه السلام لما فتن سقط الخاتم من يده وكان فيه ملكه، فأعاده إلى يده، وسقط فأيقن بالفتنة، وأن آصف قال له يا نبي الله إنك مفتون، ولذلك لا يتماسك الخاتم في يدك ففر إلى الله تائبا من ذنبك، وأنا أقوم مقامك إن

(1) رفيده إبراهيم، النحو وكتب التفسير، ج2، ص977.

(2) نفسه، ج2، ص979.

(3) مكاي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص3.

شاء الله تعالى إلى أن يتوب الله عليك، وفرّ سليمان هاربا إلى ربه عز وجل منفردا لعبادته، فأخذ آصف الخاتم فوضعه في يده فثبت... إلى أن رجع سليمان»،⁽¹⁾ وقد عقب على هذه القصة بكلام العلامة ابن العربي مبينا بإيراده طريفته في استعمال هذا المصدر التفسيري في العمل التفسيري فقال: «وقال ابن العربي في أحكامه: وما ذكره بعض المفسرين من أن الشيطان أخذ خاتمه وجلس مجلسه، وحكم الخلق على لسانه قول باطل قطعا، لأن الشياطين لا يتصورون بصور الأنبياء، ولا يمكثون من ذلك حتى يظن الناس أنهم مع نبي في حق وهم مع الشياطين في باطل»،⁽²⁾ وبصنيعه هذا يكون قد احترز من الأخذ عن أهل الكتاب دون ما ورد من ضوابط تعصم من الزلل وهو الهدف من دراسة أصول التفسير وكيفية توظيفها لدى المفسرين، ولم يذكر عنه أنه اعتمد ما تبقى من مصادر التفسير ذات الصلة بالنقل.

الفرع الثاني: أصول التفسير بالرأي عند المفسرين الجامعين بين النقل والإشارة.

أولا: مصادر التفسير بالرأي عند الثعالبي.

التفسير بالرأي في تفسير "الجواهر الحسان" مجاله واسع حيث أجال فيه المفسر رأيه، موردا فيه الكثير من اجتهادات المفسرين المتباينة، واختار منها ما يراه راجحا بما أعمل فيها من وجوه الترجيح، وقد أكثر من تقريره لمسائل العقيدة، ومن صور ذلك ما ساقه في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدْيُهُمْ﴾ [البقرة: 271]، قال: «ثم أخبر سبحانه أنه يهدي من يشاء، وفي الآية رد على القدرية، وطوائف المعتزلة، ثم بين تعالى أن النفقة المقبولة ما كان ابتغاء وجه الله، وفي الآية تأويل آخر، وهو أنها شهادة من الله تعالى للصحابة أنهم إنما ينفقون ابتغاء وجه الله سبحانه فهو خبر عنهم لهم فيه تفضيل»⁽³⁾، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْهَفُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: 271]، والخير هنا: هو المال

(1) مكايي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص 3.

(2) نفسه.

(3) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج 1، ص 525.

بقريئة الإنفاق، ومتى لم يقترن بما يدل على أنه المال، فلا يلزم أن يكون بمعنى المال، وقلناه تحرزا من قول عكرمة: كل خير في كتاب الله فهو المال»⁽¹⁾.

- ومما تميز به الثعالبي إشارته اللطيفة التي يستنبطها من بعض الآيات، منها قوله في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات:17]: «قيل لبعض التابعين: مدح الله قوما ﴿قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ونحن قليلا من الليل ما نقوم؟ فقال: رحم الله امرأ رقد إذا نعس، وأطاع ربه إذا استيقظ»⁽²⁾.

- ومن مظاهر إعماله للرأي تناوله لبعض المسائل الفقهية والأصولية؛ لكن دون تفصيل لها، من ذلك قوله في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿بَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضِيهَا بَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة:143]، «والميزاب هو قبلة المدينة والشام، وهنالك قبلة أهل الأندلس، ولا خلاف أن الكعبة قبلة من كل أفق، وقوله تعالى: ﴿بَوْلٍ وَجْهَكَ﴾ الآية: أمر بالتحول، ونسخ لقبلة الشام، و﴿شَطْرَ﴾: نصب على الظرفية، ومعناه: نحو، وتلقاء، ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ بَوُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾: أمر للأمة ناسخ»⁽³⁾ وفي ما ذكر كفاية في توضيح ما أعمله المفسر من بعض مصادر التفسير بالرأي المحمود.

ثانيا: مصادر التفسير بالرأي عند الخروبي.

مما ينبئ عن توظيف الخروبي لمصدر التفسير بالرأي طريقته في التعامل مع الأقوال التفسيرية التي وقع في تفسيرها اختلاف حيث نجده «يحكي جملة من الأقوال في توجيه النص القرآني، دون الدخول في مناقشة، أو ترجيح، وإنما يعتمد على ترجيح من ينقل

(1) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج1، ص529.

(2) نفسه، ج5، ص299.

(3) نفسه، ج1، ص329،330.

عنهم»،⁽¹⁾ كما هو واضح في بعض أمثله التفسيرية التي أمكن الوقوف عليها، منها تفسيره لقول الله تعالى: ﴿صَّ وَالْفُرَّانِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص:1]، حيث ساق أقوال المفسرين مستدلاً بها على المعنى الذي ذهبوا إليه، ومرجحا أو مفندا له تارة أخرى، قال: «وجواب القسم اختلفوا فيه، فقيل الجواب في قوله: ﴿صَّ﴾ إذ هو بمعنى صدق محمد صلى الله عليه وسلم، وصدق الله سبحانه وتعالى، قال الكوفيون والزجاج: الجواب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ الْبَارِ﴾ [ص:63]، وقال بعض البصريين منهم الأخفش: الجواب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ لَئِيٍّ كَذَّبَ الرَّسُلَ بِحَقِّ عِقَابٍ﴾ [ص:13]، قال ابن عطية: وهذان القولان بعيدان».⁽²⁾

- ومما يمكن اعتباره من أصول التفسير بالرأي عند الشيخ الخروبي إعماله للعقل والوجدان لاستخراج بعض اللطائف والإشارات التفسيرية، والتي لم يجنح بها عن الأصل الشرعي من ذلك قوله في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:139]، قال: «أيها الرجل اجعل دار دنياك كبطن حوت يونس له فلا تنسى فيها ذكر مولاك لعله أن ينقذك من سجن هواك».⁽³⁾

الفرع الثالث: أصول التفسير اللغوية في التفاسير الجامعة بين النقل والإشارة.

أولاً: مصادر التفسير اللغوية عند الثعالبي.

الثعالبي من كبار المفسرين الذين اكتملت فيهم شروط التفسير، ففي مقدمته وثنائيا تفسيره أغلب الأصول التفسيرية المعتمدة لديهم، حيث وظّفها بطريقة توصل إلى المعنى الذي يراه مرادا من الآية الكريمة، من ذلك توظيفه للأصل اللغوي في تفسيره توظيفا ميزه عن غيره من

(1) مكاي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص2.

(2) نفسه.

(3) نفسه، ص3.

التفاسير، حيث أنه ينقل ما قيل من تأويلات لغوية في بعض الكلمات القرآنية عن سبقه، ويقوم بترجيح ما يراه أقرب إلى الصواب، ففي تفسيره لقوله تعالى:

﴿إِبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا﴾، قال: «قال (ص)⁽¹⁾ ﴿إِبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا﴾ [البقرة: 264]

كلاهما مفعول من أجله، وقاله مكي، ورده ابن عطية؛ بأن ابتغاء: لا يكون مفعولا من أجله، لعطف: ﴿وَتَثْبِيْتًا﴾ عليه، ولا يصح في ﴿وَتَثْبِيْتًا﴾ أن يكون مفعولا من أجله، لأن الإنفاق ليس من أجل التثبيت، وأجيب: بأنه يمكن أن يقدر مفعول التثبيت الثواب، أي: وتحصيلا لأنفسهم الثواب على تلك النفقة، فيصح أن يكون مفعولا من أجله ... قال قتادة: وغيره:

﴿وَتَثْبِيْتًا﴾ معناه: وتيقنا: أي: أن نفوسهم لها بصائر متأكدة، وقال مجاهد والحسن البصري:

معنى قوله: ﴿وَتَثْبِيْتًا﴾، أي: أنهم يثبتون، أين يضعون صدقاتهم»،⁽²⁾ ثم إنه قارن بين هذه

الأقوال واسند كل قول إلى أصله اللغوي، ورجح بناء على ذلك القول الصواب منها فقال: «

والقول الأول أصوب، لأن المعنى الذي ذهب إليه مجاهد والحسن إنما عبارته ﴿وَتَثْبِيْتًا﴾،

فإن احتج محتج: إن هذا من المصادر التي خرجت على غير الصدر... فالجواب أن هذا لا

يسوغ إلا مع ذكر الصدر»،⁽³⁾ وبالجملة فإن اللغة بمختلف مستوياتها حضور في تفسير

الجواهر الحسان، حيث نجد أن المفسر في معرض بيانه للمعنى يهتم بشرح المفردات الغريبة

مثل شرحه لكلمة ﴿بَادَرْتُمْ﴾ [البقرة: 71]، بقوله: «معناه تدافعتم قتل القتيل» وفي قوله تعالى:

﴿ثُمَّ فَسَّتْ فُلُؤْيُكُمْ﴾ [البقرة: 73]، أي: صلبت وجفت، وهي عبارة عن خلوها من الإنابة

(1) أشار الثعالبي في مقدمته إلى أنه استعمل طائفة من الرموز للدلالة على أسماء الأعلام التي نقل أقوالهم في تفسيره، بقوله: «وكل ما في آخره انتهى، فليس من كلام ابن عطية، بل ذلك مما انفردت بنقله عن غيره ... وما نقلته من الإعراب من غير ابن عطية فمن الصفاقسي مختصر أبي حيان غالبا، وجعلت "الصاد" علامة عليه» ينظر الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج1، ص118.

(2) نفسه، ج1، ص520، 521.

(3) نفسه، ج1، ص521.

والإذعان لآيات الله تعالى»،⁽¹⁾ ويتعرض لمسائل النحو والإعراب، ويشير إلى بعض النكات البلاغية من ذلك قوله: « وهذا يحسن مع الاستفهام المحض في قولهم: ﴿ أَتَجَعَلُ ﴾، وهذا يحسن مع التعجب والاستعظام لأن يستخلف الله من يعصه في قولهم في ﴿ أَتَجَعَلُ ﴾.⁽²⁾

ثانيا: مصادر التفسير اللغوية عند الخروبي.

يتضح اهتمام الخروبي بالمصدر التفسيري اللغوي لمن تأمل منهجه في التفسير، فكان يشرح الألفاظ القرآنية مستندا في ذلك على ما ورد في كتب أئمة اللغة القدامى كالأخفش والزجاج وغيرهما، ويذكر من الإعراب ما تدعو إليه الحاجة، أو يراه ضروريا لبيان المعنى كما هو واضح في الأمثلة التفسيرية، ومنها ما شرح فيها بعض المفردات اللغوية التي ذكرها في معرض تفسيره لقول الله تعالى:

﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ ﴾ [الصافات: 45-46]، حيث قال: « يقال للزجاجة فيها خمر "كأسا"، وتسمى الخمر نفسها كأسا كما قيل: وكأسا شربتها على لذة، وعن الأخفش: كل كأس في القرآن فهي خمر». ⁽³⁾

وأما النحو فإنه يتعرض له إذا رأى ما يدعو إلى ذلك، يقول الدكتور نور محمد إبراهيم: « نماذج الإعراب في تفسير الشيخ الخروبي كثيرة غير طويلة، مقتصد لا يكثر، وإنما ينقل منه في مواضع متفرقة حسبما تدعو إليه الحاجة، أو يراه ضروري لبيان المعنى، وقد يحكي جملة من الأقوال في توجيه النص القرآني، دون الدخول في مناقشة أو ترجيح، وإنما يعتمد على ترجيح من ينقل عنه»،⁽⁴⁾

- ولا يتعرض للبلاغة، والاشتقاق، والصرف، ويستأنس ببعض الأشعار لزيادة التأكيد على المعنى حيث أورد قول الشاعر:

(1) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ج1، ص254.

(2) نفسه، ج1، ص264.

(3) مكاوي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص2.

(4) نفسه.

وَكَأْسٌ شَرِبْتُهَا عَلَى لَذَّةٍ وَأُخْرَى تَدَاوَيْتُ بِهَا مِنْهَا. (1)

للدلالة على أن كل كأس في القرآن خمر. فكان تناوله لهذه الأصول وفق المنهج المرسوم جعلت تفسيره كما وصفه المحقق: « يمتاز بالأسلوب الميسر مع الإيجاز، وألفاظه العذبة قوية، بجانب اعتماده على المصادر العظيمة في تفسيره مثل المحرر الوجيز لابن عطية، والكشاف للزمخشري، وكون المفسر همه الأسمى هو التفسير حيث كان تعرضه للنواحي الإعرابية واللغوية بقدر ما يعين على الفهم». (2)

المطلب الخامس: أصول التفسير في تفاسير الأحكام الجزائرية.

يمثل الباغائي التفاسير الفقهية الجزائرية، وهو التفسير الوحيد الذي اعتنى بأحكام القرآن، وصنف في بيان أحكامها كتابه الذي يعد من أهم المصادر في بابه، وقد اعتمد على جملة من أصول التفسير التي تتوافق مع منهجه التفسيري، وتوضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: مصادر التفسير بالرأي عند الباغائي.

يعتمد العلامة الباغائي على الاجتهاد وإعمال العقل لاستنباط الأحكام الشرعية التي تحويها الآيات البيّنات، حيث يذكر ما قيل في الآية من الأقوال المختلفة منسوبة لقائلها، ثم يقوم بترجيح القول الأولى عنده، وكل من الاختلاف في التفسير، وبيان الاختلاف والترجيح بين الأقوال تُعد من مصادر التفسير بالرأي الواضحة في تفسير الإمام الباغائي، ومن أمثلة طريقتة في إعمال رأيه في التفسير قوله في استنباط الأحكام الواردة في قوله تعالى:

﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَمْلُوكُكُمْ وَلَا تَغْتَدُوا ﴾ [البقرة: 189]، قال: « تحتل هذه

الآية أقوالاً: أحدها: أن يكون المعنى: قاتلوا من ليس بينكم وبينه عهد ولا ذمة، ولا تقاتلوا من بينكم وبينه عهد وذمة، فالآية محكمة على هذا القول، وقال بعضهم: المعنى قاتلوا من يقاتلكم، ولا تقاتلوا من لا يقاتلكم من النساء، والصبيان، والشيوخ الفناه، والرهبان، فهذان

(1) الأعرشي محمد بن ميمون، ديوان الأعرشي الكبير، شرح: محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)

ج1، قصيدة رقم، 2، البيت رقم: 17، ص173.

(2) مكاي، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي)، ص3.

قولان، وقال بعضهم: هي منسوخة... ثم بين الراجح منها فقال: وهذا القول هو الصواب إن شاء الله، لأن القولين الأولين يدخلان فيه»،⁽¹⁾ وقد نقلت جملة من الأمثلة ذات الصلة بهذا المصدر في معرض بياني لمنهجه في التفسير، فيها إشارة إلى ما اعتمده من مصادر التفسير بالرأي المتنوعة في عمله التفسيري.

الفرع الثاني: مصادر التفسير النقلية عند الإمام الباغائي.

يورد في بيانه للأحكام المتعلقة بالآيات من المصادر التفسيرية النقلية ما يعتمده غالب المفسرين، حيث استدل ببعض الأحاديث، وأقوال الصحابة كم جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَكْمَرِ فِي الْفِصَاصِ حَيَوَةً يَأْتِيهِ الْأَلْبَابُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 178]: «معنى هذه الآية أن الله عز وجل جعل الفصاص ترهيباً، لأن الرجل إذا هم بالقتل تفكر أنه سيقتل فأمسك عن القتل، فكان في إمساكه حياة له ولمن قتله، قال النبي صلى الله عليه وسلم: { لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: يزني بعد إحسان، أو يكفر بعد إيمان، أو يقتل⁽²⁾ نفساً بغير نفس}، واستدل بقول عمر رضي الله عنه، في مسألة قتل الجماعة بالواحد فقال: «{ قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: لو تمالأ عليه أهل صنعاء كلهم لقتلتهم⁽³⁾»،⁽⁴⁾ وذكر ما للآيات من أسباب النزول، واهتم كثيراً بالناسخ والمنسوخ في معرض بيانه للأقوال التفسيرية، واستعان بالقراءات في ترجيح بعض الأحكام المختلفة الواردة في عن المفسرين، وقد تم بيان ذلك في معرض دراسة منهجه في التفسير.

(1) العيد علي بن سليمان، تفاسير آيات الأحكام ومناهجها، ص 174.

(2) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى:

﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْيَدَ بِالْيَدِ وَالْجُرُوحَ بِفِصَاصٍ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

[المائدة: 47]، حديث رقم: 6484، ج 6، ص 2521.

(3) الإمام مالك بن أنس، الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، جامع العقل، باب ما جاء في الغيلة والسحر، حديث رقم: 2552، حققه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 1997، ج 2، ص 443.

(4) العيد علي بن سليمان، مرجع سابق، ج 1، ص 177.

الفرع الثالث: مصادر التفسير اللغوية عند الباغائي.

لم يوظف العلامة الباغائي الأصول اللغوية في بيان الأحكام الواردة في بعض آي القرآن الكريم، كما هو واضح في ما تم الاطلاع عليه من الأمثلة الواردة في تفسيره للقرآن، يقول الدكتور سليمان العيد في سياق كلامه عن طريقة بيانه الباغائي لمعاني القرآن: «إنه يبيّن معاني الآيات باختصار دون التعرض لما فيها من معان لغوية، واشتقاق للألفاظ، وشرح المفردات، وإعراب للكلمات»⁽¹⁾ وقد يكون ذلك راجع إلى اقتصره على ما له صلة بالأحكام من الآيات مما لا حاجة إلى التعرض لها من هذا الجانب.

وفي ختام هذا الفصل يمكن تلخيص ما ورد فيه فيما يلي:

المتدبر في ما تم جمعه وتدوينه عن حياة الشيخ العلمية والعملية وفي منهجه التفسيري، وفي مختلف التفاسير التي تم تناول غالب ما تحويه من أصول تفسيرية، يخلص إلى جملة من النتائج الموجزة في النقاط التالية:

- شغف الشيخ بالعلم منذ نعومة أظفاره، وصبره على الطلب رغم ما لاقه من عوائق وارتبط به من علائق.

- كثرة رحلاته المختلفة أكسبته صلابة في المواقف، وهمة عالية نال بها مناه.

- المناوئون للشيخ كثر مما حال دون استقراره بالجزائر للنفع والانتفاع.

- تمكن الشيخ من ناصية العديد من العلوم مما أهله لتأليف وتحقيق العديد من الكتب من أخصها تفسيره للقرآن العظيم في سبع مجلدات.

- وفرة المصادر التي اعتمدها في تفسيره وتنوعها.

- للشيخ منهج في التفسير مبتكر سلك فيه أسلوبا سهلا لغرض التوجيه إلى العمل بمعاني كتاب الله عز وجل، بدأه بشرح المفردات، وأردفه بالمعنى الإجمالي للآيات، وأتبع ذلك ما تُوجّه إليه من عمل.

(1) العيد علي بن سليمان، تفاسير آيات الأحكام، ج1، ص174.

- توظيفه لبعض علوم التفسير وأصوله في عمله التفسيري، بما يتناسب ومنهجه الذي بناه على تغليب الرأي على الأثر.
- عنايته ببيان ما توجّه إليه الآيات من تعاليم وإرشادات، مؤيدا ما ذهب إليه ببعض أصول التفسير ومصادره المختلفة.
- اعتماده على ما نقل من أسباب النزول، وبنائه لما يورده من معاني على ما سيقّت لأجله.
- تناول في تفسيره العديد من القضايا العقدية والفقهية بالبيان والإيضاح، بالإضافة إلى ما له صلة بالقضايا العلمية والاجتماعية.
- اتضح أن الممارسة التفسيرية كانت في مجملها تتركز على جملة من الأصول التفسيرية لدى غالب من ذكر من المفسرين، ولكل مفسر منهج تفسيري مارس على وفقه عمله التفسيري اختاره من مجموع الأصول التفسيرية المشهورة في زمانه بين أهل الفن.
- تنوع مذاهب المفسرين العقدية أدى إلى ظهور تفاسير لبعض الفرق أهملت العديد من أصول التفسير خدمة لآرائها كما هو الحال في تفسير هود بن محكم الهواري، وتفسيري الشيخ اطفيش حيث عمد الأول منها إلى إبهام ما جاء في تفسير ابن سلام من روايات حديثة ترجيحاً لما ذهب إليه الإباضية، وبذل الثاني كل ما يملك من الأدوات التأويلية في سبيل نصره آراء نحلته، ومهاجمة مخالفيه، والرد عليهم بما لا يتناسب ومنهج أهل العلم.
- اتضح أنه كلما كان المفسر مستجمعا للأصول التفسيرية، كلما خلا تفسيره من الأقوال الشاذة والمنكرة، والآراء المبنية على غير أساس.
- أهمل غالب المفسرين بيان أصولهم التفسيرية في مقدماتهم، ولم يذكرها إلا النزر اليسير منها مما صعب من مهمة الكشف عنها، وقد يتطلب الأمر الاطلاع على معظم التفسير للوقوف على البعض منها.
- تنوعت أصول التفسير تبعا للعصر الذي عاش فيه المفسر، والعلوم السائدة في زمانه، حيث صبغ كل مفسر تفسيره بصبغة عصره، فكان "الأثر" هو الغالب على تفاسير العصر

الفصل الثالث: منهج ابن عبد الكريم في تفسيره وبيان أصول التفسير عند بعض المفسرين الجزائريين

الأول، ثم بدأت الآراء ذات الصلة بالعقيدة تعمل عملها في توجيه عمل المفسر، ولما انتشرت الآراء الكلامية، وما تركز عليه من تأويل ظهر في التفاسير ما يؤيدها ويروج لها.

الفصل الرابع

أصول التفسير

عند ابن عبد الكريم الجزائري

وأثرها في تفسيره

- المبحث الأول: صلة علوم القرآن بأصول التفسير وضوابط توظيفها فيه.
- المبحث الثاني: إحصاء وتصنيف علوم القرآن الواردة في تفسير ابن عبد الكريم.
- المبحث الثالث: علوم التفسير وأصوله في تفسير محمد بن عبد الكريم.
- المبحث الرابع: تطبيقات لبعض أصول التفسير في تفسير محمد بن عبد الكريم

تعتبر كتب التفسير من أهم الحقول التي يظهر فيها التطبيق العملي لمسائل علم أصول التفسير، والتي يمكن أن تكون مصدرا يستمد منه معظم ركائز هذا العلم، إذ إن منزلة المفسر وأهمية تفسيره تكمن في مدى التزامه بما اصطلح وتعارف عليه المفسرون من أصول وقواعد تضبط عمل المفسر، ودرجة توظيفه لها، بالإضافة إلى ما توصل إليه من قواعد اعتمدها في تفسيره ونهجها في عمله، وقد ظهرت العديد من الدراسات التي جمعت موضوعات علم أصول التفسير من مظانها المختلفة، وحاولت التأسيس لها، وإبرازها في نسقها العلمي ليستفيد منها المفسرون أثناء ممارستهم لعملية التفسير، واعتبرت مقدمات بعض التفاسير البعيدة العهد كذلك من أهم مصادر موضوعات علم أصول التفسير، بالإضافة إلى بقية العلوم التي تخدم التفسير بصفة عامة، وفي مقدمتها كتب علوم القرآن، والسنة النبوية، واللغة، والكتب التي أفردت في العصور المتأخرة لبيان مسائل علم أصول التفسير.

وفي هذا الفصل بيان لموضوعات علم أصول التفسير الواردة عند الشيخ محمد بن عبد الكريم في مقدمته، واعتمدها في تفسيره خاصة، والاطلاع على مدى إسهامه في التنظير للعلم وتوظيفه له في تفسيره، وما يمكن أن يكون قد اعترى تفسيره من إغفال لبعض هذه الأصول تنظيرا أو تطبيقا.

واقضى الأمر قبل البدء في الكشف عما ينطوي عليه تفسيره مما يمكن اندراجه تحت موضوعات علم أصول التفسير، دراسة مختلف العلوم ذات الصلة بالقرآن الكريم التي ذكرها المفسر في مقدمة تفسيره، واعتمد عليها في عمله التفسيري، وجعلها من عناصر منهجه التفسيري، واستعان بها على بيان وتوضيح معاني آي الذكر، وذلك لغرض تمييزها عن غيرها مما هي من قبيل علوم القرآن المعينة على تكوين شخصية المفسر، ولا علاقة لها بالإعانة على فهم، واستنباط المعاني القرآنية، والتأكيد على أن الفصل بين هذه العلوم، وتصنيفها من حيث حاجة المفسر لها من أكد الأمور، وأن ذلك مرتبط بمعايير يجب على متعاطي التفسير مراعاتها، ليتمكن من التوظيف المناسب لها في مختلف مواضعها المختلفة،

والاستفادة من غيرها مما لا ارتباط لها بالتفسير في حدود ما وضعت له، وتناول ذلك وتفصيله في المباحث التالية:

المبحث الأول: صلة علوم القرآن بأصول التفسير، وضوابط توظيفها في التفسير.

المبحث الثاني: إحصاء وتصنيف علوم القرآن الواردة في تفسير ابن عبد الكريم.

المبحث الثالث: علوم التفسير وأصوله في تفسير محمد بن عبد الكريم.

المبحث الرابع: أثر أصول التفسير في تفسير محمد بن عبد الكريم.

المبحث الأول: صلة علوم القرآن بأصول التفسير، وضوابط توظيفها في التفسير.

الوقوف على أصول التفسير الواردة في التفسير محل الدراسة، يتطلب التمييز بين علوم القرآن المختلفة، وبيان صلتها بأصول التفسير، وبين ما ليس كذلك منها، ودراستها، ويعد تصنيفها بهذا الاعتبار من أجل المسائل العلمية، كونه يضبط العلوم التي يحتاجها المفسر، ويجمع ما تفرق من آليات الفهم المختلفة، ويبين العلوم التي تعين على ممارسة التفسير، ويميز بين التفسير من حيث مناهجها، وبين ما يقرب منها من الكمال، وما يعتره منها من النقص، والبعد عن التمام، وبناء على ذلك تتمايز الأقوال التفسيرية.

ولن يحصل هذا الهدف الأسمى، ولن تتحقق هذه الغاية المقصودة التحصيل؛ إلا بمعرفة الضوابط المحددة الفاصلة بين العلوم ذات الصلة المباشرة ببيان المعاني واستنباط الأحكام، وما يكون منها من قبيل «العلوم التي تبحث عن أحوال القرآن من جهة غير جهة دلالاته»⁽¹⁾ وهي العلوم العامة المساعدة التي لها علاقة بتأهيل المفسر؛ واطلاعه على أسرار العلوم المنبثقة عن القرآن، ولكون ما ألف من التفسير هو الميدان الأمثل لهذا العمل، سأتناول ما ورد منها في كتاب "توجيهات القرآن العظيم" محل الدراسة، وذلك بعد الإشارة إلى هذين القسمين من العلوم المعينة على التفسير وغيرها، والضوابط المحددة لذلك، وتباين وظائفهما في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: صلة علوم القرآن بأصول التفسير.

التمييز بين علوم القرآن المتعددة من جهة وظيفتها المتعلقة ببيان معاني أي الذكر، وبين ما ليست كذلك من الأهمية بمكان، إلا أن أغلب المفسرين لم يبنوا مناهجهم التفسيرية، ويوضحوا قواعد ممارستهم للتفسيري في مقدمات تفاسيرهم؛ على وفق ما استجد من تصنيف لمباحث علوم القرآن، وما تمحض من العلوم الخاصة بالتفسير، واستجد من دراسات حولها، وإن كان العديد منها يحتوي على بعض هذه العلوم تنظيراً، وغياب ذلك تطبيقاً، ولأجل

(1) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ج2، ص6.

التأصيل لعلم أصول التفسير تطلب الأمر دراسة هذه العلوم؛ وتمحيصها من زاوية ارتباطها بالتفسير، وإعانتها على فهم القرآن، وبيان معانيه، وفيما يلي من الفروع توضيح يعين على إدراك أهمية ذلك وتجلية ضوابطه.

الفرع الأول: أهمية التمييز بين علوم القرآن باعتبار وظيفتها.

استنبط العلماء من القرآن الكريم علوما كثيرة لا يمكن إحصاؤها فضلا عن استقصائها، وفي هذا المنحى يقول العلامة ابن العربي (ت: 543هـ) موضحا مدى وفرة هذا النتاج الغزير من العلوم: «وقد ركب العلماء على هذا كلاما، فقالوا: إن علوم القرآن خمسون علما، وأربعمائة علم، وسبعة آلاف، وسبعون ألف علم، على عدد كلم القرآن، مضروبة في أربعة، إذ لكل كلمة منها ظاهر وبطن، وحد ومطلع، هذا مطلق دون اعتبار تركيبه، ونضد بعضه إلى بعض، وما بينهما من روابط الاستيفاء في ذلك كله، وهذا مما لا يحصى، ولا يعلمه إلا الله تعالى»،⁽¹⁾ ولكون الكثير من هذه العلوم ليست في درجة واحد من حيث الإعانة على فهم واستنباط معاني كتاب الله عز وجل، بل إن بعضها لا يتعدى دورها تزويد المفسر بما يطلعه على الأسرار المحيطة بالقرآن الكريم من جهة نزوله وتاريخه... التي تنير شخصية المفسر وتبصره بعظمته، اقتضى ذلك ضرورة النظر في مضامينها من جهة صلاحيتها كأدوات للتفسير، وذلك لضبط ما كان منها ذا صلة بالتفسير مما ليس كذلك، و« وضع منهج علمي يُحسن من خلاله المفسر والدارس للتفسير توظيف علوم القرآن في خدمة " فهم وتدبر معاني الكتاب المجيد" وفق ما استقر عليه رأي العلماء دون مشغلات صارفة من روايات ضعيفة، وإسرائيليات منكرة، ولغويات مشغلة، وأفكار شاذة ونحوها».⁽²⁾

والمتدبر لما جاء في مقدمات بعض التفاسير يجدها غنية بالعديد من العلوم المختلفة ذات الصلة بعلوم القرآن بصفة عامة، ويبدو لمن طالعها لأول وهلة؛ أن كل ما أورده المفسر منها

(1) ابن العربي أبو بكر، قانون التأويل، تحقيق: محمد السليمانى، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، 1986، ص540.

(2) طه عابدين طه حمد، طرق توظيف علوم القرآن الكريم في دراسة التفسير، الهيئة العامة للعاية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، ط1، 2015، ص8.

قد راعى إمكانية الاستفادة منه في استنباط المعاني، وتوظيفه في تفسير الآيات البيئات، لكن عند التحقق من ذلك بتتبع ما ورد في ثنايا بعض التفاسير؛ لا يجد أثراً لبعضه في توجيه المعنى، وبمقارنة ذلك بما ظهر من دراسات لعلوم التفسير وأصوله،⁽¹⁾ يتبين بُعد علاقتها بالعمل التفسيري، وانعدام تأثير الكثير منها في التفسير، أو توجيه المعنى عدا القليل منها، وهو ما جعل الباحثين في هذا الميدان يؤكدون على ضرورة إعادة تصنيفها؛ وتبويبها بما يتناسب مع علاقتها بالقرآن من هذه الحيثية، وممن ساهم في تصنيفها بما يتناسب ووظيفتها الدكتور الطيار حيث ذكر من جملتها ما أسماه "بعلم التفسير" وأدرج تحته: «تاريخ التفسير، وطبقات المفسرين، وأصول التفسير، والناسخ والمنسوخ، ويشمل: (النسخ الاصطلاحي، والعام والخاص، والمجمل والمبين، والمطلق والمبين)، والوجوه والنظائر...»⁽²⁾ وهناك علوم أخرى لها حظ في التفسير أدرجها تحت ما أطلق عليه "علم معاني القرآن" وبين أن: «هذه العلوم لها ارتباط بالمعنى من حيث الجملة، وما كان له منها أثر في بيان المعنى أو اختلافه فإنه بهذا يكون مما له علاقة بعلم التفسير».⁽³⁾

وبما سبق إيراده يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه العلوم لا بد من تقسيمها من حيث صلتها بالتفسير ومراعاة ما يفرد منها ويعد من جملة أصول التفسير، وأن معرفة ذلك بضوابطه يوقف الباحث على ما تحويه كتب التفسير من أصول تفسيرية.

الفرع الثاني: ضوابط التمييز بينها باعتبار إعانتها على التفسير.

وضع المحققون معايير لاعتبار بعض العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم من صميم مباحث وموضوعات علم التفسير لتمييزها عن باقي علوم القرآن الأخرى؛ تمييزاً يعين على جمع موضوعات علم أصول التفسير، والتنسيق بينها، واستنباط ما تحويه من أصول وقواعد تفسيرية، وجعلها في متناول المفسرين تسهيلاً للعمل التفسيري، وحمايته من الزلل والخطأ

(1) إشارة إلى الجهود الحثيثة المبذولة للتأصيل لعلم أصول التفسير، ولم شتات مباحثه، وتمحيصها، وفصلها عن باقي العلوم من ذلك التمييز بين علوم القرآن والتفسير من جهة، وبين علم التفسير وأصوله من جهة أخرى.

(2) الطيار، أنواع التصنيف المتعلقة بعلوم القرآن، ص 17.

(3) نفسه، ص 1.

وتتقيد التفسير مما علق به من الأقوال الشاذة والمنكرة، وبما شُحن به من علوم لها مجالها العلمي خارج دائرة التفسير، ومجمل ما يمكن اعتباره من المعايير والضوابط المميزة للعلوم بعضها عن بعضها من حيث الوظيفة بيانه في هذه العبارات التالية:

1- وضوح الغرض من التفسير عند المفسر وذلك بالعناية بضبط تعريف التفسير، وأن يضع نصب عينيه المحددات العلمية له؛ يعتبر البداية الأولى لضبط العلوم المساعدة للمفسر على ممارسة عمله، وفق أسس وقواعد تحميه من الزلل، وترشده إلى أقوم المناهج، فكلما كان التعريف أضبط، كان تمايز علوم التفسير عن غيرها أتم، فمن عرّف التفسير على أنه "بيان لمعاني القرآن" حصر علوم التفسير في عدد معين، واكتفى بما يوصله إلى مبتغاه، بخلاف من أطلق فإنه جعل العديد من مباحث علوم القرآن من جملة ما يعين على التفسير كما هو الشأن عند العديد من المفسرين في طور التفريع، حيث بلغ ببعض التفاسير أن توصف أنها تحوي كل العلوم عدا التفسير، وقد أشار العديد من الباحثين إلى ضرورة التقيد في العمل التفسيري بما يعود على المعنى بالتجلية من العلوم، وإعمال باقي العلوم في دائرة أهميتها.

2- ضرورة التمييز بين مباحث علوم القرآن المختلفة، وخاصة بين علم التفسير، وأصوله وقواعده، وبينها وبين علوم القرآن المتعددة المشارب « فعلم التفسير جزء من علوم القرآن، والأصل أن يكون ما في علم التفسير مبيّناً للقرآن، وما كان خارجاً عن حد بيان كلامه سبحانه ، فإنه ليس من صلب التفسير، وغالبا ما يكون ذلك الخارج عن حد البيان من علوم تعلقت بعلم التفسير، وكثير من هذه العلوم التي تطرق إليها المفسرون معدودة في علوم القرآن، وقد نشأ عن ذكرهم لهذه العلوم في تفاسيرهم خطأ، ذلك أن بعض من كتب في علم التفسير جعلها كلها من العلوم التي يحتاجها المفسر... والموضوعات المعدودة في علوم القرآن بحاجة إلى تحرير»،⁽¹⁾ فالفصل بين هذه العلوم، وبيان علاقتها بالتفسير يعد من صلب التنظير لعلم أصول التفسير بفروعه المختلفة.

(1) الطيار، أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن، ص11، 12.

3- وضع أسس وضوابط علمية لكل ما اختص بالتفسير من علوم، وتجلية علاقتها ببيان آي القرآن الكريم، وصياغة قواعدها وأصولها، والتي من خلالها ندرك وظيفة كل علم منها، لتكون في متناول المفسرين وبين أيديهم، لغرض توضيح أهمية علم أصول التفسير في إعانة المفسر؛ وضبط عمله التفسيري، وسيزداد ذلك وضوحا ببيان مراتب توظيف هذه العلوم في التفسير بالنظر إلى الحاجة إلى ذلك من عدمها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مراتب توظيف علوم القرآن في العمل التفسيري.

إن ترتيب علوم القرآن من حيث حاجة المفسر إليها في عمله التفسيري، بعد أن تم توضيح صلتها بالتفسير من عدمها؛ بناء على ضوابط، ومعالم هادية إلى ذلك، يجعل من السهل على الباحثين تمييز بعضها عن بعض من هذه الحثيثة، ومعرفة ما يلزم العمل التفسيري منها مما يحتاج إليه في بعض المواطن دون غيرها، وما لا حاجة للمفسر إليه، وفيما يلي من الفروع أتناول بالذكر العلوم الملازمة للعمل التفسيري، وما يلجأ إليه منها في بعض الأحيان، وما لا يحتاج إليه منها.

الفرع الأول: العلوم الملازمة للعمل التفسيري.

تناول الباحثون علوم القرآن المختلفة بالدراسة من ناحية علاقتها بالتفسير، وإعمالها في ممارسته، وحاولوا أن يبرزوا ترتيبها من حيث الأهمية، وما يلزم تقديمه منها على غيره في معرض توظيفها، بعد بيانهم وتمييزهم بين ما يستفاد منه في التفسير من غيرها، وألّفوا العديد من المصنفات المعينة على تقريب ذلك للمفسر، ومما توجهت العناية إليه من هذه العلوم ما اصطلح على تسميته "بمصادر التفسير"، وهو من أهم موضوعات علم أصول التفسير، حيث ألح الكثير من الدارسين على ضرورة العلم بها، وتقديمها على غيرها من العلوم؛ بحسب أهميتها، فأول ما يبدأ به المفسر منها ما يتعلق بالقرآن الكريم من جهة بيان بعضه لبعض، وما يتبع هذا المصدر من تفاصيل، ثم ينتقل إلى ما ورد في السنة النبوية مما له صلة ببيان القرآن، كل ذلك وفق ما دون في الكتب المعنوية بطرق توظيف هذين المصدرين وغيرهما، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟»

فالجواب أن أحسن الطرق في ذلك: أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان فإنه فسّر في موضع آخر، وما اختصر في مكان بسط في موضع آخر، فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له ... وحينئذ إذا لم تجد في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة»،⁽¹⁾فتزود المفسر بمعرفة ما يفهم به القرآن من آيات مفسّرة لبعضها البعض، وأحاديث نبوية، ومرويات مأثورة في التفسير عن الصحابة والتابعين، يُعد من علوم التفسير التي لا غنى عنها في كل الأحوال، ثم تأتي علوم اللغة العربية، وما تفرع عنها من علوم تحت مسميات مختلفة، كعلم الغريب، والمتشابه اللفظي، والوجوه والنظائر وغيرها مما له صلة بالتفسير اللغوي، فإنها من المصادر الرئيسية في التفسير، يقول الدكتور مرعشلي: «يحتاج المفسر إلى علم غريب القرآن كركن من عمله في التفسير، وكذلك يحتاج إلى التأمل في سائر مفردات القرآن أي ألفاظه، وإن لم تكن غريبة بحسب الظاهر، لما عسى أن يكون قد ارتبط بها من مجاز، أو ترجيح معنى على معنى، أو غير ذلك»،⁽²⁾ومنها علم أسباب النزول، فإنه مما لا مندوحة للمفسر من أن يكون على دراية بها، لأن الأمر كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن: «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبّب»،⁽³⁾ومن العلوم الملازمة للمفسر معرفة قواعد التفسير والترجيح، والوقوف على أسباب اختلاف المفسرين، وما أجمعوا عليه من أقوال، والاطلاع على مقاصد القرآن فكل هذه العلوم تعتبر بمثابة الآليات الموصلة إلى المعنى، وكلها من الموضوعات التي يجتهد الباحثون من أجل لمّ شملها، والتنسيق بينها وجمعها تحت مسمى علم أصول التفسير.

الفرع الثاني: علوم يلجأ إليها المفسر في بعض الأحيان.

إذا تبين أنّ على المُفدِم على خوض غمار التفسير أن يكون على دراية بالعلوم الملازمة للتفسير التي سبق ذكرها، والتي لا يمكن تعاطي التفسير دونها مع مراعاة ترتيبها بحسب

(1) العثيمين، شرح مقدمة أصول التفسير لابن تيمية، ص 91-93.

(2) مرعشلي يوسف، علوم القرآن الكريم، ص 225.

(3) العثيمين، مرجع سابق، ص 35.

أهميتها، فإن الأمر لا يقف عند هذه العلوم المذكورة، بل يتطلب استيعاب علوم أخرى الحاجة إليها تكون في مواطن دون أخرى، وهذه العلوم هي: علم الناسخ والمنسوخ، وعلم المكي والمدني، وعلم القراءات، فهذه العلوم يلجأ المفسر في بعض المواضع دون بعض، يقول الطيار: «وعلم القرآن من هذه الجهة قسمين: علم لا تفيد المفسر معرفته ولا علاقة له بالتفسير، كعد الآي، وعلم له علاقة بالتفسير؛ ويستفيد المفسر منه، وتختلف استفادة المفسر منه بحسب نوع العلم، فعلم الناسخ والمنسوخ مما يحتاج المفسر معرفته بتفاصيله في الآيات، لكنه ليس بحاجة إلى معرفة توجيه جميع وجوه القراءات من الأداء وغير ذلك من الوجوه، إنما هو بحاجة إلى ما يختلف به المعنى ... كعلم المكي والمدني الذي تفيد معرفته في توجيه بعض الأقوال، أو بيان ضعف بعضها وترجيح غيرها عليها»،⁽¹⁾ فهذه العلوم الثلاث، أوالمباحث المتعلقة بالقرآن الكريم على الرغم من حاجة المفسر إليها إلا أن ذلك يختص ببعض الآيات دون غيرها؛ مما يمكن إحصائها و جمعها في مؤلف مثل كتب توجيه القراءات، وما ورد من المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، ومما يلحق بهذه العلوم، علم المناسبات، وعلم إعجاز القرآن، وعلم رسم القرآن، وعلم الوقف والابتداء، ومعرفة مناهج المفسرين.

الفرع الثالث: علوم لا يحتاجها المفسر أثناء ممارسة التفسير.

علوم القرآن المختلفة تحوي الكثير من المباحث التي لا صلة لها بالتفسير، من حيث توظيفها في الإعانة على بيان أو استنباط معاني الآيات في معرض ممارسة التفسير بصفة مباشرة، وهذه البحوث يمكن إدراجها في قسم، ما لا يحتاج إليه المفسر من أهمها: علم الأحرف السبعة، وعلم جمع القرآن وكتابه، وعلم طبقات المفسرين، فإنها علوم بمثابة ميزان عام يصون المفسر من الزلل ويرشده إلى الفهم الصحيح من خلال اطلاعه على سير من

(1) الطيار، مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، ص33،34.

سبقه في التفسير، ووقفه على طرق تدبرهم وتأملهم في القرآن، وكيفية استنباطهم للمعاني منه.

المبحث الثاني: إحصاء وتصنيف علوم القرآن الواردة في تفسير ابن عبد الكريم.

التفاسير المؤلفة هي الميدان الأمثل لهذا العملية ، وسأتناول ما ورد منها في كتاب "توجيهات القرآن العظيم" محل الدراسة، حيث إن المفسر محمد بن عبد الكريم اعتنى بأغلب ما يتعلق بالقرآن الكريم من علوم، فقد بدأ تفسيره بمقدمة مطولة؛ ذكر فيها مجمل ما توصل إليه الباحثون من أنواع علوم القرآن المختلفة، وقام بتقسيمها إلى قسمين، ذكر في الأول منها ما وقف عليه من علوم القرآن التي جمعها العلماء في مختلف العصور، وفي القسم الثاني أورد فيه - ما يراه - متعلقا بالتفسير من مباحث وعلوم، وفي هذه المطالب تصنيف لهذه العلوم التي ذكرها في القسمين؛ من حيث علاقتها بالتفسير، وصلتها بالقرآن الكريم، ومدى توظيفها للفهم والاستنباط، وذلك وفق ما استجد من دراسات عن علوم التفسير وأصوله.

المطلب الأول: علوم القرآن في تفسير محمد بن عبد الكريم.

المتصفح لتفسير " توجيهات القرآن العظيم" محل الدراسة يدرك أن المفسر استوعب في القسم الأول من مقدمته الكثير من مباحث علوم القرآن، وجملة صالحة من العلوم ذات الصلة بالتفسير، بالإضافة إلى الكثير مما يمكن اعتباره من صميم موضوعات علم أصول التفسير، غير أنها جاءت غير مصنفة بالشكل الذي يميزها عن بعضها، ويوضح علاقتها بالتفسير، ويبين طريقة توظيفها في استنباط معاني القرآن العظيم، وقد تناول بعض ما ساقه منها بالدراسة والشرح، ورتبها ترتيبا موفيا للغرض الذي سيقى لتحقيقه في نظره، وهو الوقوف على العلوم ذات الصلة بالقرآن الكريم من حيث مصدره، واسمه، وجمعه. وتاريخ نزوله، وغيرها من المباحث والعلوم التي لا غنى لمن أراد أن يفسر القرآن عنها، لكونها من المقدمات المهمة التي تمهد السبيل للولوج إلى عالم التفسير، وفي الفروع التالية مزيد توضيح وتصنيف لها وفق ما يحقق الغرض من ارتباطها بالتفسير، ويكشف مدى توظيفها في عمله التفسيري في ضوء الدراسات القرآنية الحديثة.

الفرع الأول: أسماء الوحي القرآني.

بدأ المفسر حديثه عن علوم القرآن بتناول ما أطلق من أسماء على "الوحي القرآني" بالدراسة، حيث ذكر أن أسمائه وصلت عند بعض العلماء إلى خمسة وخمسين اسما، واختار أن القرآن والكتاب هما اللذان اشتهر بهما الوحي، وغلبا عليه، ثم إنه قام بشرح هذين الاسمين شرحا وافيا من حيث دلالتهما اللغوية ومصدر اشتقاقهما، وأشار إلى الحكمة من تسمية الوحي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بهما، بقوله: « وفيما يخص تسمية الوحي المحمدي " بالقرآن" و"الكتاب" يشير محمد دراز بقوله: (رُوعِي فِي تَسْمِيَتِهِ قَرَانًا كونه مثلوا بالألسن؛ كما روعي في تسميته كتابا كونه مدونا بالأقلام، فكلتا التسميتين من تسمية شيء بالمعنى الواقع عليه، وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية بحفظه في موضعين، لا في موضع واحد أعني يجب حفظه في الصدور والسطور جميعا ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِرُءُوسِكُمْ إِلَىٰ أَلْفِ مَسْمِيٍّ فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ [البقرة:281]، فلا ثقة لنا بحفظ حافظ حتى يوافق الرسم المجمع عليه من الأصحاب، المنقول إلينا جيلا بعد جيل على هيئته التي وضع عليها أول مرة، ولا ثقة لنا بكتابة كاتب؛ حتى يوافق ما هو عند الحفاظ بالإسناد الصحيح المتواتر، وبهذه العناية المزدوجة التي بعثها الله في نفوس الأمة المحمدية؛ اقتداء بنبيها؛ بقي القرآن محفوظا في حرز حريز؛ إنجازا لوعده الله الذي تكفل بحفظه حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:09]، ولم يصبه ما أصاب الكتب الماضية من التحريف،⁽¹⁾ والسر في هذه التفرقة أن سائر الكتب جيء بها على التوقيت لا التأييد، والقرآن جيء به مصدقا لما بين يديه من الكتب؛ ومهيمننا عليها.⁽²⁾

(1) دراز محمد عبد الله، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن العظيم، دار القلم، بيروت، (د. ط)، 1977، ص12، 13.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص12، 13.

- ثم إن المفسر أورد في سياق تناوله لأسماء الوحي القرآني السؤال التالي، حيث قال: « هل يمكن تعريف كلام الله»،⁽¹⁾ وذهب إلى أنه لا يمكن لأي مخلوق أن يضبط كلام الخالق بتعريف تنطبق عليه الحدود المنطقية ذوات الأجناس، والفصول، والخصائص؛ إلا تجوزاً، واستند في ما ذهب إليه على ما فهمه من قول الله تعالى:

﴿ فُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْبَغِدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾

[الكهف:104]، واستدل على ما ذهب إليه أيضا بما ذكره الدكتور محمد دراز بقوله: « و لما كان القرآن بهذا المعنى الأسمى جزئياً حقيقياً كان من المتعذر تحديده بالتعريفات المنطقية ذات الأجناس والفصول والخواص»،⁽²⁾ وذهب إلى تعليل تعريفات العلماء المنطقية للقرآن بكونهم « أرادوا به تقريب معناه، وتمييزه عن بعض ما عداه؛ مما قد يشاركه في الاسم؛ ولو توهماً»،⁽³⁾ وقد توسع في تناوله لما يتعلق بتعريف كلام الله عز وجل من تفرعات، ولم يكتف بما ورد من تعريفات اصطلاحية، بل تعدى ذلك إلى بحثه من الناحية الاعتقادية،⁽⁴⁾ ومن الواضح ما للاطلاع على ما في هذا المبحث، وتتبع مسأله من أهمية للمفسر، لكونه يضبط أصل النص القرآني، ويجعل المفسر معظماً للنص القرآني؛ ناظراً بعين بصيرته إلى المتكلم به، في أثناء تفسيره.

الفرع الثاني: السورة والآية.

اعتاد المفسرون أن يبيّنوا في مقدمات تفاسيرهم ما يتعلق بالقرآن من مصطلحات لصيقة به كالسورة، والآية، والمصحف وغيرها، لأنها مما يُميزه عن غيره من الكتب من حيث تأليفه، والمفسر اقتفى أثرهم، وجرى على ذلك في مقدمته حيث بحث معنى كل من المصحف، والآية، والسورة، فبدأ بتعريف مصطلح "المصحف" في اللغة، ونقل بعض الآثار الواردة في

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص14.

(2) دراز محمد عبد الله، النبأ العظيم، ص12-14.

(3) الجزائري، مرجع سابق، ج1، ص15.

(4) ينظر المرجع نفسه، ج1، ص16.

نسبة هذه التسمية لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم فصل القول في كل ما يتعلق بالسورة من مسائل: منها تعريفه لها في اللغة بقوله: «الأصل في السورة المنزلة الرفيعة من كل بناء، والدرجة العالية المنفصلة والمنقطعة عن أختها...»

قال النابغة للنعمان بن المنذر:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَبَّبُ. (1)

أي منحك منزلة رفيعة الشرف والجاه؛ قد قصرت عنها منازل الملوك دونك، وسميت سورة القرآن بذلك، لأنها درجة ومنزلة إلى غيرها، من حيث علو القدر ورفعة المنزلة، وتجمع على "سورات" بضم الأول، وسكون الثاني، وفتحها، وعلى "سور" بضم الأول، وفتح الثاني.

قال الراعي:

هُنَّ الْحَزَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ (2)». (3)

ومنها: إشارته إلى ما ينطبق عليه معنى السورة، وانطباق ذلك على كل السور الواردة في القرآن الكريم، ومنها: إشارته إلى تقسيم القراء المفسرون لسور القرآن إلى أربعة أقسام باعتبار طولها وقصرها، ومنها: إشارته إلى أن تسميتها كان توقيفي كما جاء في الكثير من الآثار. وفي ختام كلامه عن سور القرآن الكريم، ذكر أن الله عز وجل افتتح سورة بعشرة أنواع من الإعجاز، ثم قام بسردها كلها، ثم أنهى كلامه عن بعض المصطلحات المتعلقة بالقرآن الكريم "بالآية القرآنية"، وجرى في ذلك على النسق نفسه، حيث أورد معناها اللغوي، ووضح أنّ أصلها في اللغة من "العلامة" و"السمة"، وأن لفظة الآية ترد في القرآن بمعان مختلفة، فتارة بمعنى العبرة، وأخرى بمعنى المعجزة، وأن معناها العام في القرآن: «ينطبق على جملة مركبة - ولو تقديرا- من القرآن، ذات مبدأ ومقطع مندرجة في سورة توقيفا، وسميت هذه الجمل في القرآن آية لأنها علامة على انقطاع الكلام الذي قبلها عن الذي بعدها

(1) النابغة الذبياني زياد بن معاوية، ديوان النابغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت)، ص73.

(2) الراعي النميري، ديوان الراعي، شرح: د واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، قافية الراء، ص134.

(3) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص21.

وانفصاله»⁽¹⁾ وأشار إلى أن معرفة الحد الفاصل بين الآيات، وأختها توقيفي، وكذلك ترتيبها على ما هي عليه في مصحف عثمان - رضي الله عنه - توقيفي، سواء في ذلك ذات الكلمة من الآيات أو الكلمتين أو القصيرة والطويلة منها، وفي الأخير فإن المفسر ربط هذا النسق الذي وضعت عليه الآيات؛ وارتبطت به في السور بالمعنى، فقال: «إن ارتباط الآيات بعضها ببعض لينبئ حقا عن اتساق في المعاني، وإحكام في المباني... والمستفاد من تفصيل القرآن بالسور والآيات اكتساب الفصاحة اللفظية، والبيان المعنوي، والتعود على مناهج التفكير، وتحسين التعبير، وإجادة التحبير»⁽²⁾ وبهذا البيان يتجلى ما عليه تركيب سور القرآن من تباين، وارتفاع عن غيره من الكلام.

الفرع الثالث: تاريخ نزول القرآن.

مبحث تاريخ نزول القرآن الواردة في التفسير له علاقة بالقرآن من حيث النزول، حيث أورد المفسر مراحل نزوله، والحكمة من نزوله منجما، وكيفيات نزول الوحي، وأسباب نزوله، وأنواعها، والمكي والمدني منه، ونزوله على الأحرف السبعة، وفي ما يلي تجلية لأهم ما جاء في دراسته لهذه المباحث:

أولا: مراحل نزول القرآن.

ذكر المفسر في سياق تناوله لمراحل نزول القرآن، أن المشهور المعتمد لدى علماء السلف والخلف، أن ذلك تم على مرحلتين اثنتين: سماوية، وأرضية منجمة، ثم أورد لكل مرحلة ما سيق لبيانها من روايات وأقوال، ففي المرحلة السماوية:

بيّن رحمه الله تعالى أن: «معتمدهم قول ابن عباس رضي الله عنهما، الذي ذكره السهلي بقوله: (ما قاله ابن عباس أنه أي " القرآن " نزل جملة واحدة إلى سماء الدنيا،⁽³⁾ فجعل في "بيت" العزة مكنونا في الصحف المكرمة، المرفوعة المطهرة، ثم نزلت منه الآية بعد الآية،

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص25.

(2) نفسه، ج1، ص27.

(3) ينظر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ص95.

والسورة بعد السورة في أجوبة السائلين، والنوازل الحديثة، إلى أن توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا التأويل أشبه بالظاهر، وأصح في النقل، والله أعلم»⁽¹⁾.

وفي المرحلة الأرضية: فصل القول في الكيفية التي بدئ به الوحي، حيث ذكر أن النبي عليه الصلاة والسلام كان: { لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح }⁽²⁾ وأشار بعد ذلك إلى اليوم، والشهر، والسنة التي نزل عليه فيها الوحي، ثم ذكر أول ما نزل عليه من القرآن، مفصلاً توالي نزوله حسب الوقائع، والحوادث، والأحوال، مجملاً علاقته صلى الله عليه وسلم مع نزول الوحي عليه.

ثانياً: الحكمة من نزول القرآن منجماً.

نزول القرآن منجماً يحمل في طياته حكماً كثيرة؛ حاول المفسر رحمه الله تعالى استجلاء بعضها، وبيانها، وقام بتلخيصها في العديد من الأوجه التي أورد فيها ما كشفه منها، من ذلك قوله: «الوجه الأول: كون القرآن قد نزل حسب الحوادث، والأحوال، والوقائع المسيرة لحياة الإنسان الفردية والاجتماعية... وهذا معلوم بالنقل، ومحقق بالعقل، ثابت بما تقتضيه نصوص التدرج في التشريع، وذلك من أجل تعويد النفوس البشرية شيئاً فشيئاً على اجتناب المألوف الضار، والإتيان النافع»⁽³⁾ وساق الكثير من الأمثلة التي أبان بها عن الحكمة من إنزال القرآن بالتدرج على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم، منها قوله: «فإننا نود أن نسرد بعض الآيات كنموذج لما تبقى من غير المسرود في بيان حكمة تنجيم كتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَفْرَبُوا إِلَهًا إِلَّا كَمَا كَانَ بِحِشَّةٍ وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:32]، فهذه الآية مكية النزول، وهي تشير إلى أصل تحريم الزنا؛ من فحشه قديماً، وحديثاً، وسوء عاقبته لمرتكبيه في كل زمان، وفي كل مكان، وفي كل جيل، ثم قال تعالى:

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص29.

(2) البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدأ الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب كيف بدأ الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم:3، ج1، ص4.

(3) الجزائري، مرجع سابق، ج1، ص33،34.

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي بَاغِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: 02]، فهذه الآية مدنية النزول، وهي تحدد عقوبة الزانية والزاني المترتبة على ارتكاب فعل الزنا، الموصوف في الآية الأولى بالفحش، وسوء السبيل على وجه العموم والإطلاق⁽¹⁾، وهي أمثلة كما رأينا يتضح من خلالها ضرورة معرفة المفسر لهذه الجزئية من علوم القرآن لكونها ذات صلة مباشرة بعلوم التفسير، وقد أورد أوجها أخرى لما ينطوي عليه التدرج في الوحي من المصالح والحكم، وفي ما ذكر كفاية لما أريد بيانه .

ثالثاً: كفايات نزول الوحي.

مما له صلة وثيقة بالوحي الكيفيات التي ألقى بها على النبي صلى الله عليه وسلم، وقد اجتمع منها للنبي صلى الله عليه وسلم ما تفرق في غيره من إخوانه الأنبياء عليهم السلام، ولكون الاطلاع على ذلك يؤدي إلى زيادة يقين المؤمن، ويكتسب مزيد معرفة بعالم الغيب، ويؤدي إلى الارتباط بالقرآن الكريم من نواح كثيرة؛ من أجلها تعظيم شأنه في نفس قارئه، ومفسره لا كحال الحدائين، ومن تأثر بهم من العقلانيين الذين يتجرؤون على كلام الله، ويعاملونه معاملة غيره من النصوص البشرية، والمفسر تناول هذه الكيفيات بشيء من التفصيل، حيث عرّف الوحي في اللغة والاصطلاح في مقدمة تفسيره بقوله: «الوحي: يجمع على وُحْيٍ بضم الواو؛ كحَلِيٍّ وحُلِيٍّ، وهو لغة يدل على الإلهام، والإيماء، والرمز، والصوت، والأمر، والتسخير، والكتابة، والرسالة، والعبارة المكتوبة، والنفث في الرُوع، والرؤيا الصادقة، والكلام الخفي، والإشارة السريعة، وكل ما ألقته إلى غيرك ليعلمه... ولعل كلمة "وحي" ترجع مادتها إلى معنيين اثنين: الخفاء والسرعة، وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نعرف الوحي بقولنا: (هو الإعلام السريع الخفي عن غير الموجه إليه)»،⁽²⁾ ثم إنه ميّز بين ما اختص به

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص34،35.

(2) نفسه، ج1، ص42.

الأنبياء من أنواعه، وبين ما أطلق عليه الوحي لدى غيرهم، فقال: «والذي يهمننا في موضوعنا هذا، وحي الله إلى خاصّة البشر، وهو المشار إليه بقوله تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُلْحِقَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا بَيِّنًا

بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ ﴾ [الشورى:48]، فقوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ دال على الإلهام

الإلهي، والرؤيا الصادقة، وقوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾: دال على سماع كلام الله دون

رؤيته ومعابنته، وقوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا بَيِّنًا﴾ دال على تبليغ أحد الملائكة؛

كجبريل في صورة معينة، وقد نزل الوحي على محمد صلى الله عليه وسلم بعدة كيفيات

حسب حالاته النفسية»⁽¹⁾ ثم شرع في تعدادها، وبيان ما يستفاد منها من فوائد عقدية تتعلق

بعالم الملائكة، ومعنى كلام الله عز وجل.

الفرع الرابع: الأحرف السبعة.

الأحرف السبعة من العلوم المتعلقة بقراءات القرآن؛ كما أسماه بعض الباحثين⁽²⁾، وهي

التي نزل بها القرآن تيسيرا على الأمة، ورفعاً للحرص والمشقة المترتبة على حصره في حرف

واحد؛ لم يعهده سائر العرب في لغاتهم المختلفة، وهذه الحروف وردت في شأنها الكثير من

الأحاديث التي تُبين سبب نزول القرآن بها؛ والحكمة منها، من هذه الأحاديث ما رواه مسلم

عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال: {كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة

أنكرتها عليه، ثم دخل آخر؛ فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا

على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر قرأ

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص47.

(2) أعاد الكثير من الباحثين ترتيب وتصنيف ما تم تدوينه من مباحث علوم القرآن باعتبار صلة بعضها ببعض، أو وظيفتها، ومن هؤلاء الدكتور يوسف مرعشلي حيث جمع ما تعلق بها بتاريخ القرآن تحت مسمى: العلوم المتعلقة بتاريخ القرآن، وأدرج تحتها ما أسماه بعلم نزول القرآن منجما، وعلم أول ما نزل وآخر ما نزل، وعلم أسباب النزول، وعلم المكي والمدني، وأدرج ما أسماه بعلم الأحرف السبعة من جملة العلوم المتعلقة بقراءات القرآن. ينظر مرعشلي يوسف، علوم القرآن الكريم، ص487-490. ومنهم الدكتور خلف عبد الجواد، في كتابه مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط)، 2003، ص153-191.

سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ، فحسن النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب؛ ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد غشيني ضرب في صدري ففضت عرقاً، وكأني أنظر إلى الله عز وجل فرقا، فقال: يا أباي أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هون على أمتي، فرد إلي الثانية: اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هون على أمتي، فرد إلي الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف، فلك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها، فقلت اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم عليه السلام⁽¹⁾.

وقد اختلف العلماء في القديم والحديث وتباينت آراؤهم في بيان المراد بها حتى أن السيوطي وغيره ذكروا ما يزيد عن الثلاثين قولاً، حيث قال: «اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً»⁽²⁾، وأما المفسر فإنه أورد في تفسيره مبحث الأحرف السبعة، ودرسها من جوانب متعددة، ومجمل ما جاء فيه يمكن تلخيصه فيما يلي:

- نقله لبعض الروايات الواردة في بيان نزول القرآن على سبعة أحرف، وبيانه لما تضمنته من تفسيرات يفهم منها معنى الأحرف السبعة.

- في معرض بيانه للمقصود من الأحرف السبعة من جهة معنى الحرف الذي يقرأ به القرآن، ذكر أن: «العلماء أحصوا زهاء أربعين معنى، ولم يتفقوا على واحد منها، وقد حصر أكثرهم مفهوم الحرف في سبع صيغ عربية التركيب، فصيحة المخارج، متحدة المعنى، مختلفة المبنى: كلياً أو جزئياً، وإن شئنا قلنا: إنها صيغ متفقة المفهوم، مختلفة المسموع»⁽³⁾.

ثم شرع في تفصيل ما استدل به كل فريق على ما ذهب إليه من تأويل معنى الأحرف السبعة، ولكون دراستها تبع لعلم القراءات، فإن وظيفتها التفسيرية تبع لها، وهو ما يؤكد عدم

(1) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه حديث رقم: 820، ج 2، ص 561، 562.

(2) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ج 1، ص 105.

(3) ينظر الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج 1، ص 57، 58.

تناولها من هذه الحيثية في الكتب المعنوية ببيان علوم القرآن التي يحتاجها المفسر لتوظيفها في عمله التفسيري.

الفرع الخامس: حفظ القرآن وكتابته.

مسألة حفظ القرآن، وجمعه في كتاب واحد؛ من أهم القضايا التي شغلت النبي صلى الله عليه وسلم في حياته، وصحابته بعد وفاته، فقد «بلغ من حرص النبي صلى الله عليه وسلم على استظهار القرآن، وحفظه أنه كان يحرك لسانه به في أشد حالات حرجه، وشدته، وهو يعاني ما يعانيه من الوحي، وسطوته، وجبريل في هبوطه عليه بقوته، يفعل الرسول ذلك استعجالاً لحفظه؛ وجمعه في قلبه؛ مخافة أن تفوته كلمة، أو يفلت منه حرف، وما زال صلى الله عليه وسلم كذلك حتى طمأنه ربه بأن وعده أن يجمعه له في صدره، وأن يسهل له قراءة لفظه، وفهم معناه»⁽¹⁾ وأما صحابته فإن الأمر بلغ بهم إلى أن عقدوا لذلك مجالس للتشاور من أجل رسم منهج دقيق، ووضع طرق محكمة لصيانة، وحفظ كتاب الله عز وجل.

- وأما موقف المفسر من ذلك، فإنه فصل كل ما له علاقة بحفظ القرآن في الصدور والسطور، حيث بدأ ببيان حال النبي صلى الله عليه وسلم مع الوحي بقوله: «وكان أشد الناس حرصاً على وحي القرآن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد كان كلما نزلت عليه آية فما فوقها إلا وأسرع إلى التحرك بها والترديد بمقاطع حروفها قبل أن يفارقه من جاء بها من عند الله أميناً عليها، وقد شاء الله أن يكفي رسوله هذا التحريك والترديد، فأرشدته

بقوله: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٦﴾ إِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ ثُمَّ

إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿[القيامة: 16-18]﴾»⁽²⁾ ولم يكن النبي صل الله عليه وسلم يكتفي بذلك بل كان «كلما أنزل عليه شيء من القرآن حفظه على ظهر قلب كما أنزل عليه، وأمر بعض كتابه حالاً أن يكتبوه... ثم يودع المكتوب في بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما

(1) أبو عبد الله سيد بن مختار بن أبو شادي، إرشاد الطالبين إلى تاريخ المصحف وعلوم القرآن المبين، راجعه وقدم له:

زكريا بن حسيني، ومصطفى بن محمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011، ص22

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص79، 80.

يحتفظ بعض الكتابة بنسخ مطابقة لما كتبوه بالأصالة، وحرروه على الأحرف السبعة، وكان الصحابة رضي الله عنهم يسارعون إلى حفظ ما تيسر لهم على ظهر قلب، وقد تم تحرير مجموعته بالأقلام؛ وحفظ جميعه في الصدور، وترتيب آياته على ما هي عليه الآن، وذلك إبان حياته صلى الله عليه وسلم، وقبل انتقاله إلى المأ الأعلى، وبعد ما عارضه جبريل عليه السلام بجميع القرآن مرتين اثنتين⁽¹⁾، وقد أطلق المفسر على هذه المرحلة " مرحلة التحرير".

- ثم إن المفسر ذكر حال الصحابة؛ ومدى اهتمامهم بحفظ القرآن؛ وجمعهم له، وبذلهم كل الأسباب المقدورة في سبيل ذلك، فكان الجمع الأول في عهد أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- حيث أمر زيد بن ثابت -رضي الله عنه- باقتراح من عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بتتبع القرآن وجمعه⁽²⁾، وجاء في رواية من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال: لما استحر القتل بالقراء يومئذ، فرّق أبو بكر على القرآن أن يضيع، فقال لعمر و لزيد: { اعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه }⁽³⁾، وتم جمع القرآن الكريم في هذه المرحلة وذلك « بنسخه، ونقله في صحف مرتبة ترتيباً توقيفياً، محفوظة بمعناها؛ ومبناها تحت جناح أبي بكر ثم عمر، ثم ابنته حفصة أم المؤمنين »⁽⁴⁾.

- ثم كان الجمع الثاني في زمن عثمان -رضي الله عنه- لوقائع وأحداث جدّت على الساحة الإسلامية اقتضت ذلك، وقد نقل المفسر عن العلامة السيوطي -رحمه الله- ما يوضح ذلك فقال: « وقال أنس بن مالك -رضي الله عنه-: { اختلفوا في القراءة على عهد عثمان -رضي الله عنه- حتى اقتتل الغلمان والمعلمون، فبلغ ذلك عثمان بن عفان، فقال: عندي تكذبون به، وتلحنون فيه فمن نأى عني كان أشد تكذيباً وأكثر لحناً؟ يا أصحاب محمد اجتمعوا

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص81.

(2) ينظر عبد الفتاح قاضي، تاريخ المصحف الشريف، مكتبة الجندي، مصر، (د.ط.)، (د.ت.)، ص13.

(3) ابن أبي داود أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث، كتاب المصاحف، تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار

البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1995، ج1، ص157.

(4) الجزائري، مرجع سابق، ج1، ص87.

واكتبوا للناس إماما، فاجتمعوا فكتبوا، فكانوا إذا اختلفوا وتدارؤوا في أي آية قالوا: هذه أقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلانا، فيرسل إليه وهو على رأس ثلاثة من المدينة، فيقال له: كيف أقرأك رسول الله صلى الله عليه وسلم آية كذا وكذا، فيكتبونها، وقد تركوا لذلك مكانا»⁽¹⁾ فقد بان واتضح بهذه النقول أن هذا الجمع الثاني للقرآن جرى بإجماع الصحابة، وكان الغرض منه حسم مادة الخلاف، وخوف عثمان وغيره من الصحابة زيادة في القرآن أو نقص منه، وذلك أمر متوقع ممن هو حديث عهد بالإسلام، وقد وجد بعد أن بعد العهد بالقرون الفاضلة على الرغم مما بذل من الجهود، من سعى لنشر الفرقة، وبث أسبابها من بعض الشيعة، وغيرهم .

- توالى بعد ذلك خدمة القرآن الكريم بعد تدوينه؛ تبعا للحاجات العارضة، بسبب تطور المجتمع المسلم، ودخول غير العرب في الإسلام، فاحتاج الرسم الذي وضع للقرآن بإشارة من عثمان رضي الله عنه إلى الكثير من التحسينات، من ذلك الشكل، والنقط، ووضع العلامات لغرض قراءته قراءة صحيحة كما أنزل، فانبرى لذلك علماء الأمة في كل عصر كل خدمه من جهة اختصاصه بما فتح الله عليه، وأنار عقله.

الفرع السادس: تجويد القرآن.

بحث المفسر في كتابه توجيهات القرآن العظيم، ما يتعلق بالقرآن من ناحية تجويده، والتعني به، ونقل ما ذكره أهل الفن من الآداب، والسنن، والمستحبات التي ينبغي أن يراعيها القارئ عند قراءته للقرآن، وعَلَّ فائدة أو حكمة تناوله لذلك بقوله: « كلما تأدب القارئ عند تلاوة القرآن؛ ازداد به استنارة لفكره، واطمئنانا في ضميره، وخشوعا في نفسه، والتذاذا بمنطوقه، ومفهومه، وحاز بتأديه أجرا عظيما من الله... قال الإمام الغزالي: (وتلاوة القرآن ﴿ حَوَّ تَكْوِينَهُ ﴾ [البقرة:120]، هو أن يشترك فيه اللسان، والعقل، والقلب، فحظ اللسان تصحيح الحروف بالترتيل، وحظ العقل تفسير المعاني، وحظ القلب الاتعاظ والتأثر بالانزجار

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص89، ينظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ص133.

والإتقان، فاللسان يرتل، والعقل ينزجر، والقلب يتعظ⁽¹⁾، وإذا كانت تلاوته تقتضي آداباً بقدر أنفاس القارئ⁽²⁾، وتلاوته بهذه الضوابط لا شك أنها تعين المفسر على الغوص في معانيه واستنباط درره، ثم ختم هذا القسم بما يتعلق بفضائل القرآن الكريم وحملته، وجزاؤهم عند الله عز وجل، ولم يورد ما لبعض السور من الفضائل في ثنايا تفسيره كما هي عادة الكثير من المفسرين، لكون أغلب ما ورد من قبيل الموضوع.

ومما يجدر التنبيه عليه حول تقسيمه لعلوم القرآن إلى ما سبق ذكره، أنه أدرج في هذا القسم الذي أفرده لعلوم القرآن من المباحث ما حقه أن يدرج في قسم علم التفسير، حيث أورد في قسم علوم القرآن كل من: أسباب النزول، والمكي والمدني، ومجمل محتويات القرآن، ومنهج القرآن في التعبير، والقراءات القرآنية، وعلم الرسم، فهذه المباحث ذكرها المفسر في القسم الأول، واعتبرها من أخص علوم القرآن التي يعتمد عليها في التفسير، وفصل فيها القول، وذكر مزاياها في تقوية ثقافة المفسر، وأما ما كان من العلوم ذا صلة مباشرة بالعمل التفسيري بحسب الحاجة إليها في التوظيف، فهو المطلوب معرفته وبيانه، فقد أفرد بالذكر والدراسة في القسم الثاني من مقدمته.

المطلب الثاني: تصنيف علوم القرآن باعتبار علاقتها بالتفسير.

اجتهد المفسر وقام بتمييز علوم القرآن التي قد يوظفها المفسر في معرض ممارسة عمله التفسيري حيث أفردها بقسم خاص، وأدرج فيه الكثير من علوم القرآن ذات الصلة الوثيقة بالتفسير، والتي تعرف بعلوم التفسير؛ لأنها تساهم في بيان معنى أي القرآن بصورة قريبة أو بعيدة، وهي علوم لا يحتاج إليها في التفسير في أغلب الأحوال، مما جعلها في حاجة إلى تمحيص ودراسة ونظر فيها من جهة علاقتها بالتفسير، وفي ما يلي ذكر لما ورد منها في تفسيره، تصنيفاً لها، وبياناً لمدى توظيفها في التفسير.

(1) الغزالي أبو حامد، إحياء علوم الدين، مؤسسة زاد، المقطم، مصر، ط1، 2013، ج1، ص345.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص190.

الفرع الأول: أسباب النزول.

تظهر أهمية هذا المبحث أو العلم لكونه من أجود ما يعين على فهم المراد من الآية أو الآيات التي عرف سبب نزولها، وقد نبّه الكثير من العلماء على ذلك، من أشهر الأقوال الواردة في ذلك ما ذكر العلامة ابن تيمية رحمه الله في مقدمته حيث قال: « معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»،⁽¹⁾ وغيره.

وقد تعرض المفسر لأسباب النزول في مقدمته التفسيرية، وبيّن معناها، وأنواعها، وحكم معرفتها لطالب فهم القرآن، حيث بدأ بتعريفها في اللغة بقوله: « الأسباب: مفردا سبب، وهو في لغة: الطريق، والوسيلة، والذريعة، والحبل، والباب، وما في معنى ذلك مما يتوصل به إلى غرض مراد... فلفظة السبب ومرادفاتها مرجعها كلها إلى معنى واحد بالأصالة، وهو كل ما يتوصل به إلى الشيء المراد، فالطريق يتوصل به إلى المكان المقصود، والحبل يتوصل به - صعودا ونزولا - إلى الغرض المنشود، والباب يتوصل به إلى داخل المبنى أو خارجه، وهلم جرا، فسبحان من رسم لكل شيء سببا وله في خلقه شؤوننا». ⁽²⁾

وأما أنواعها فإن المفسر ذكر أنها تتنوع إلى نوعين بالنظر إلى أصلها الثابت، وفرعها الطارئ، النوع الأول: « أسباب أصلية ابتدائية، تستخرج من آي الذكر الحكيم بالتدبر فيه، وتستنبط من سياقها بالعقول السليمة على مدى الأزمان والأجيال، فبالتدبر الرزين والعقل السليم؛ نفهم جيدا أن نزول القرآن - بصفة عامة - قد كان بدافع حاجة البشر إلى العقيدة الصحيحة، والعبادة السوية، والأخلاق المرضية، والمعاملات الحسنة، حسب طبائعهم وقدراتهم»،⁽³⁾ وهذا النوع الذي جعله المفسر من أنواع أسباب النزول يعرف عند غيره بالقسم الذي « نزل من الله تعالى ابتداء غير مرتبط بسبب من الأسباب الخاصة وهو لمحض هداية

(1) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: زرزور، ص 38.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج 1، ص 47.

(3) نفسه، ج 1، ص 48.

الخلق إلى الحق، وهو كثير ظاهر لا يحتاج إلى بحث ولا بيان»،⁽¹⁾ وأما النوع الثاني فهو الذي يعتمد على معرفته بما ورد عن طريق النقل عن الصحابة، والتابعين، وغيرهم، واعتبر المفسر أن أسبابه فرعية ثانوية، وحصره في أمرين اثنين، وهما: «الأمر الأول: حدود حادثة، فينزل القرآن بشأنها، والثاني: سؤال سائل عن شيء من الأشياء الدينية أو الدنيوية، فينزل القرآن ببيان الحكم في ذلك»،⁽²⁾ وعلى الرغم من أن هذا المبحث من علوم القرآن يعد من بين الوسائل المعينة على التفسير، وهو ما يناسب تصنيفه في قسم علوم التفسير، إلا أن المفسر أوردته في سياق تعدادها لعلوم القرآن، وقد أشار إلى ذلك في قوله: «ومعرفة أسباب النزول واجبة وجوبا أكيدا على كل طالب لفهم القرآن، وعلى كل خائض في تفسير معانيه، قال: ابن دقيق العيد: (بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن)⁽³⁾»،⁽⁴⁾ وهذا ما يؤكد على ضرورة تصنيف هذه المباحث مع ما يتناسب وحاجة المفسر إليها.

الفرع الثاني: المكي والمدني.

الإحاطة بما يتعلق بالقرآن من الأحوال المختلفة؛ ذات الصلة بمكان نزوله؛ من أعظم العون على تفسيره، وفهم المراد من خطاباته، ولذلك اعتنى العلماء بذلك، وميزوا بين ما نزل منه بمكة، ونزل منه بالمدينة، ووضعوا لذلك ضوابط؛ بناء على قرائن متعلقة به، من حيثيات عديدة.

والمفسر -رحمه الله تعالى- تناول موضوع المكي والمدني في تفسيره بإسهاب تأصيلا وتطبيقا، فبدأ كلامه عن تسمية ونسبة ما نزل بمكة قبل الهجرة إليها، ونزل بالمدينة بعد الهجرة إليها، وبناء على ذلك حدد كلا القسمين بقوله: «فعلى هذا الأساس المصطلح عليه يعتبر كل ما نزل قبل هجرته صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة مكيا؛ سواء كان ذلك النزول بمكة نفسها، أو ضواحيها، أو بعيدة عنها: كبيت المقدس مثلا؛ بل سواء كان ذلك

(1) سيد بن مختار بن أبو شادي، إرشاد الطالبين إلى تاريخ المصحف وعلوم القرآن، ص 137.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج 1، ص 48، 49.

(3) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ص 71.

(4) الجزائري، مرجع سابق، ج 1، ص 50.

النزول أرضيا، أو سماويا: كنزول آيات الصلوات الخمس على الرسول صلى الله عليه وسلم وهو في السماوات العلى ليلة المعراج، ويعتبر كل ما نزل بعد الهجرة مدنيا، سواء كان ذلك بالمدينة نفسها أو بضواحيها أو بعيدا عنها على وجه العموم والإطلاق؛ بما في ذلك الآيات النازلة بعد الفتح بمكة وضواحيها»⁽¹⁾ وقام المفسر بإيراد الوسائل التي يعرف بها المكي من المدني، وأن لكل منها ضوابط تتعلق بأسلوبه، وموضوعه، فأما وسائل تمييزهما؛ فإن السبيل إلى ذلك يتوقف في الغالب على الرواية والنقل عن عايش الوحي وشهد التنزيل، يقول ابن مسعود رضي الله عنه: {والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله؛ إلا وأنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله؛ إلا وأنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه}⁽²⁾، والوسيلة الثانية التي ذكرها المفسر⁽³⁾ الاجتهاد بالرأي بناء على ما يتميز به كل منهما من علامات وضوابط؛ بالنظر إلى المواضيع التي تناولها القرآن الكريم خلال كل عهد، والأسلوب المستعمل في تلك المواضيع المتباينة.

وفي سياق بيانه لما يجب على المفسر معرفته، وإتقانه من هذه المباحث، وضرورة تمييزه بين ما يوظف منها في التفسير، وغيرها ختم هذا المبحث من علوم القرآن بقوله: «وسيكون اعتمادنا فيما يخص المكي والمدني وأسباب النزول على النقل الأمين والرواية الصحيحة إن شاء الله، وذلك عند الشروع في التفسير بحول الله»⁽⁴⁾.

الفرع الثالث: القراءات القرآنية.

كان مبدأ اشتهار القراءات؛ ونسبتها إلى القراء زمن التابعين، على الرغم من أنها مصاحبة لنزول القرآن الكريم، حيث: «تفرغ جماعة [من التابعين] للقراءة والإقراء، والتعلم والتعليم، حتى صاروا أئمة يقتدى بهم، ويؤخذ عنهم، وأجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم، واعتمادهم

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص50، 51.

(2) البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 4716، ج4، ص1912.

(3) ينظر الجزائري، مرجع سابق، ج1، ص51.

(4) نفسه، ج1، ص54.

روايتهم، ومن هنا نُسبت القراءات إليهم وأجمعت الأمة- وهي معصومة من الخطأ في إجماعها- على ما في هذه المصاحف، وعلى ترك ما سواها مما فيه زيادة، أو نقص، أو تقديم، أو تأخير، أو غير ذلك لأنه لم يثبت عندهم ثبوتاً متواتراً أنه من القرآن»،⁽¹⁾ ولأهميتها أولاهها العلماء مزيد عناية عن غيرها من علوم القرآن، يقول العلامة القسطلاني: « فإن القرآن العظيم ينبوع العلوم ومنشؤها، ومعدن المعارف ومبدؤها، ومبنى قواعد الشرع وأساسه، وأصل كل علم ورأسه، والاستشراف على معانيه، لا يتحقق إلا بفهم رصفه ومبانيه، ولا يطمع في حقائقتها التي لا منتهى لغرابتها ودقائقها؛ إلا بعد العلم بوجوه قراءاته، واختلاف رواياته، ومن ثم صار علم القراءات من أجل العلوم النافعات»،⁽²⁾ ولذلك فإن المفسر اعتنى بهذا العلم من حيث التأصيل أيما عناية، وتناوله من جوانبه العديدة، وكشف بما نقله، وألف بينه من كلام أهل الشأن عن الكثير من مسائله المتفرقة في ثنايا كتب أهل الفن، فبدأ بتعريفها في اللغة والاصطلاح، ثم أبان عن موضوعها وفوائدها، وحكم تعلمها، وبحث في تاريخها بما أظهر ما كان خافياً من طريقة نشأتها وانتشارها، وقام بعد ذلك بذكر شروط قبولها، وفصل القول فيها، ثم أفاض في الحديث عن أنواعها التي قسمها علماء الفن إلى ستة أنواع، وبحث كل ما يتعلق بمسألة تدوينها، والأسباب التي استدعت ذلك، ومن حاز من العلماء شرف التصدي لجمع وجوه القراءات، ولم يغفل ترجمة المشتغلين بالقراءات حيث قام بترجمة القراء السبعة، والثلاثة المكملين للعشرة، والقراء الأربعة المكملين للأربعة عشر، وأتبع ذلك بترجمة راويين لكل قارئ، ثم إنه أورد آراء العلماء في القراءات الأربعة عشرة، فذكر أن: « جمهور العلماء اتفقوا على تواتر القراءات السبع، أصولاً وفرشاً، لفظاً وأداءً، واختلفوا في القراءات الثلاث المكملة للعشر، فقال بتواترها - مع السبع - تقي الدين علي السبكي، وابنه تاج الدين، وأبو الخير الجزري... وأصح الأقوال الثلاثة القول

(1) أبو عبد الله سيد بن أبو شادي، إرشاد الطالبين إلى تاريخ المصحف وعلوم القرآن المبين، ص44.

(2) القسطلاني أحمد بن محمد بن أبو بكر، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، (د.ط)، 1434هـ، ص3.

الأول، الذي جزم أصحابه بالتواتر، وقد أصابوا المحز، واتفقوا اتفاقا كاملا على شنوذ القراءات الأربع المكملة للأربع عشرة»،⁽¹⁾ وبهذا التوضيح فإن المفسر جمع ما يتعلق بالقراءات من عناصر أساسية مهمة، منها ما لا يمكن للمشتغل بالتفسير أن يستغني عنه. ومما أثرى به موضوع القراءات تناوله للحكمة من تعددها، وبسط ذلك بإيراد العديد من الأمثلة التوضيحية، وقد حصرها في ثلاثة أهداف أساسية، بينها بقوله: «الهدف الأول: تسهيل النطق بألفاظ القرآن، الهدف الثاني: تيسير الفهم لمعاني أحكامه، والهدف الثالث: الإعجاز عن الإتيان ببيان مبناه، وثناء معناه»،⁽²⁾ وفي قوله في الهدف الثاني "تيسير الفهم لمعاني أحكامه" إشارة صريحة إلى حاجة المشتغل بالتفسير إلى الاطلاع على الحثيات المختلفة المتعلقة بهذا المبحث، وخاصة ما له صلة مباشرة بعمل المفسر.

الفرع الرابع: منهج القرآن في التعبير.

لا ريب أن لعلم أصول الفقه علاقة وطيدة بعلوم التفسير من بعض جوانبه، وأن حاجة المفسر إلى معرفة مسأله من الأهمية بمكان، وفي هذا الشأن يقول العلامة ابن جزي الأندلسي: «وأما أصول الفقه فإنها من أدوات تفسير القرآن، على أن كثيرا من المفسرين لم يشتغلوا بها، وإنما لنعم العون على فهم المعاني، وترجيح الأقوال، وما أحوج المفسر إلى معرفة النص والظاهر، والمجمل والمبين، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وفحوى الخطاب ولحن الخطاب، ودليل الخطاب، وشروط النسخ، ووجوه التعارض، وأسباب الخلاف، وغير ذلك من علم الأصول»،⁽³⁾ ويؤكد الشيخ ابن عاشور ما لعلم الأصول من صلة بالتفسير بقوله: «وأما أصول الفقه، فلم يكونوا يعدونه من مادة التفسير، ولكنهم يذكرون أحكام الأوامر والنواهي والعموم، وهي من أصول الفقه، فتحصل أن بعضه يكون مادة للتفسير، وذلك من جهتين: إحداهما: أن علم الأصول قد أودعت فيه مسائل كثيرة؛ هي من طرق استعمال كلام

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص159.

(2) نفسه، ج1، ص168.

(3) ابن جزي أحمد بن محمد الكلي، التسهيل لعلوم التنزيل، ضبط: محمد سالم هاشم، ج1، ص12.

العرب وفهم موارد اللغة أهمل التنبيه عليها علماء العربية؛ مثل مسائل الفحوى، ومفهوم المخالفة، وقد عد الغزالي علم أصول الفقه من جملة العلوم التي تتعلق بالقرآن وبأحكامه، فلا جرم أن يكون مادة للتفسير، الجهة الثانية: أن علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط، ويفصح عنها، فهو آلة المفسر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها»⁽¹⁾.

وقد أولى المفسر عناية كبيرة بآيات القرآن الكريم وألفاظه، من حيث تعبيرها عن المعاني، معتمدا على ما ذهب إليه الأصوليون في بحثهم لأقسام الكلام، وذهب - بناء على ذلك - إلى أن آيات القرآن وألفاظه؛ تنقسم من حيث التعبير عن المعاني قسمين: حقيقة ومجاز، وأن كل منهما يتفرع إلى عدة فروع حسبما يقتضيه التعبير القرآني، ومن خلال ما أورده في دراسته لهذا المبحث، يمكن إجمال ما ذكره عن الحقيقة والمجاز، وعلاقتهما بالنص القرآني في ما يلي:

- بدأ ببيان نوع المجاز المقصود عنده، وهو المجاز الشرعي، وعرفه بقوله: «هو كل لفظ استعمل في غير ما وضع له بالأصالة، وقل التخاطب به، وهو في القرآن كثير»⁽²⁾.

ثم ذكر أنّ أنواعه أربعة، وأورد لكل منها ما يراه من الأمثلة التي توضحه وهي:

« الأول: مجاز الزيادة، كقول الله

تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:09]، زيدت الكاف مجازاً، إذ معناه: ليس مثله شيء.

- الثاني: مجاز النقصان، كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف:82]، معناه: واسأل أهل القرية، فحذف المضاف، وأقيم المضاف مقامه.

- الثالث: مجاز التقديم والتأخير؛ كقوله تعالى:

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص25،26.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص216.

﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ بِجَعَلِهِ غُنَاءً أَخْوَىٰ﴾ [الأعلى: 4-5]، تقديره: أخرج المرعى أحوى، فجعله غناء.

- الرابع: مجاز بالاستعارة: كقوله تعالى:

﴿وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ إِرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 24]

فالذل ليس له جناح في الحقيقة، وإنما هو مستعار له... وكل مجاز لا بد أن يكون منقولا عن حقيقة لغة وشرعا⁽¹⁾.

- تكلم عن الحقيقة التي عناها، واعتبرها من منهج القرآن في التعبير بقوله: «يراد بالحقيقة هنا الحقيقة الشرعية، وهي كل لفظ مستعمل فيما وضع له بالأصالة من غير نقل، وهي في القرآن قسمان: مجمل، ومفصل⁽²⁾».

- أورد تحت ما أسماه بالحقيقة الشرعية بعض المصطلحات المبنوثة في كتب أصول الفقه، التي من خلالها يمكن بيان كيفية دلالة الألفاظ على مدلولاتها، من ذلك تقسيمه للألفاظ القرآنية قسمين: «مجممل ومفصل، فأما المجمل: فهو ما لا يفهم المراد به من ظاهر لفظه، بل يفتقر إلى غيره شرحا وبيانا، كقوله عز وجل:

﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 142]، فلا يفهم من

لفظة "الحق" جنسه ولا مقداره؛ إلا بعد الشرح والبيان اللذين جاءت بهما السنة النبوية، وأما المفصل: فهو على وجهين اثنين: الأول: المنسوخ، والمراد به هنا ما نسخ حكمه، وبقيت تلاوته...

الوجه الثاني: المحكم: وينفرع إلى فرعين اثنين: محتمل، وغير محتمل⁽³⁾ ثم شرع في تفصيل ما يتعلق بهما من فروع، مثل ما عُرِف المراد منه من جهة عُرْف التخاطب، ولحن الخطاب، وفحوى الخطاب، وغيرها، التي بمعرفتها يمكن الاطلاع على ما تحويه أساليب

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص216.

(2) نفسه، ج1، ص217.

(3) نفسه، ج1، ص217، 218.

القرآن وألفاظه من معاني، وترشد إليه من أسرار، وكل ما تناوله بالشرح والبيان؛ يعد من أساسيات علم أصول التفسير؛ التي لا بد أن يعيها المفسر، ويوظفها لبلوغ غايته.

الفرع الخامس: مجمل محتويات القرآن.

مقاصد القرآن من أهم الموضوعات التي ينبني عليها هدف المفسر من ممارسته للتفسير، واتجاهه التفسيري، وقد اعتبرها الشيخ ابن عاشور من معايير نقد التفسير، والحكم عليه، يقول مبيناً لما ينبغي أن يكون عليه غرض المفسر: «كأنى بكم وقد مرّ على أسمعكم، ووعت قلوبكم ما قرّزته من استمداد علم التفسير... تتطلّعون بعد إلى الإفصاح عن غاية المفسر من التفسير، وعن معرفة المقاصد التي نزل القرآن لبيانها؛ حتى تستبين لكم غاية المفسرين من التفسير... على اختلاف طرائقهم، وحتى تعلموا عند مطالعة التفاسير مقادير اتصال ما تشتمل عليه، بالغاية التي يرمي إليها المفسر، فتزّنوا بذلك مقدار ما أوفى به من المقصد، ومقدار ما تجاوزه»⁽¹⁾ والمفسر بحث في تفسيره مقاصد القرآن من وجهة نظره، وأطلق عليها "مجمل محتويات القرآن"، وقد ذكر أن ما ينطوي عليه القرآن من محتويات من حيث المبنى والمعنى لا يمكن الإحاطة بها، وأن هذه المحتويات في الجملة ثمانية أنواع، عددها بقوله: «النوع الأول: ما يتعلق بأحكام الاعتقادات، والثاني: ما يتعلق بأحكام العبادات، الثالث: أحكام الأخلاق، الرابع: أحكام المعاملات المنتظمة شرعاً فيما بين العباد، أفراداً كانوا، أم أسراً، أم جماعات، أم أمماً، أم دولاً وحكومات، وهذا النوع يتفرع إلى سبعة فروع أساسية... الخامس: التبشير والإنذار، والترغيب والترهيب، والوعد والوعيد، السادس: الوعد والإرشاد، السابع: القصص، كتاريخ الأنبياء والمرسلين، الخامس: الجدل والتحدي والمناظرة للجاحدين والمخالفين...»⁽²⁾ ويعتبر هذا الموضوع من أجّل مواضيع علم التفسير التي تتجلى بضبطه مكانة المفسر، وأهمية وقيمة تفسيره، ولذلك عدّه الكثير من الباحثين من العناصر الأساسية لعلم أصول التفسير؛ التي يجب بحثها، وبيانها، لضبط العمل

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص38.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص226.

التفسيري،⁽¹⁾ فهذه أهم العلوم ذات الصلة بالتفسير التي تناولها المفسر بالدراسة والبيان، وأفصح عن مضمونها، وبيّن كما هو واضح فيما تم نقله ضرورة اطلاع من رام الاشتغال بالتفسير عليها، والوقوف على فحواها؛ ليكون في مأمن من الزيغ والانحراف أثناء أداء عمله التفسيري، وهي في حاجة إلى مزيد دراسة وتأصيل؛ لتكون قريبة من المفسرين؛ شأنها شأن باقي العلوم المحاطة بسياج نظري يحول دون الابتعاد عن حدود ذلك العلم.

المبحث الثالث: علوم التفسير وأصوله في تفسير محمد بن عبد الكريم.

ذكر المفسر في كتابه "توجيهات القرآن العظيم" الكثير من العلوم التي تعين على فهم القرآن الكريم، وتساهم بطريقة مباشرة في التفسير أو غير مباشرة في ذلك، والتي اعتبرها الباحثون من العلوم النظرية الضرورية للمفسر، ويكمن الفرق بينها وبين ما يعد من موضوعات علم أصول التفسير الأساسية، والمصادر التفسيرية المعتمدة عند جل المفسرين، في كون هذه الأخيرة لها تأثير مباشر في أعمالها لاستنباط المعاني، بخلاف علوم التفسير الأخرى فإنها بمثابة السياج النظري، والإطار العام المعين على ممارسة التفسير، وصيانة سياجه من الدخيل من العلوم وغيرها، وفي الفرعين التاليين إبراز لها وفق ما أوردها المفسر، وبيان لما جاء فيها مما اعتبر من موضوعات أصول التفسير.

المطلب الأول: علوم التفسير الواردة في تفسير محمد بن عبد الكريم.

ساق المفسر العديد من علوم التفسير، وجمع العديد منها في كتابه توجيهات القرآن، وميّزها من حيث وظيفتها في فهم القرآن عن غيرها، فبدأ بحثه لها بفصله بين علوم القرآن وعلوم التفسير، وصدر القسم الثاني منها بقوله: «القسم الثاني: علوم التفسير»،⁽²⁾ وفي صنيعه هذا إشارة منه إلى ضرورة التمييز بين علوم القرآن من جهة الاستعانة على فهم وتفسير كتاب الله تعالى، وبين ما ينسب إليه من جهة مصدره، وفي عمله هذا - فيما يظهر - إشارة وتلميح إلى ضرورة التأصيل للعلوم ذات الصلة المباشرة بالتفسير، ودراسة

(1) ينظر ابن حماد، أصول التفسير محاولة في البناء، ص 27.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج 1، ص 229.

موضوعاتها المختلفة، حيث قام بتحقيق ذلك بذكره في هذا القسم للعديد من هذه العلوم والمباحث القرآنية - في نظره - وبحث في الكيفية التي يستفيد منها المفسر، فجاء بحثه شاملا لكل ما يمكن اعتباره من علوم التفسير، ومن موضوعات أصول التفسير، ومسائله التي أطلق عليها بعضهم "المقدمات النظرية لعلم أصول التفسير"، وفي هذه الفروع تفصيل "لعلوم التفسير" التي بحثها في تفسيره.

الفرع الأول: موضوع التفسير وحكمه وأقسامه

ذكر العلماء أن لكل علم موضوع وغاية واستمداد وغيرها من دعائم علمية، وقد تناول المفسر من ذلك ما يتعلق بالتفسير من حيث موضوعه، وأقسامه، وحكم ممارسته، واقتصر على ذلك، وبيّن ما يُطلب منه على المسلم معرفته، وأشار إلى ما يتعلق بمراتبه، وفيما يلي تفصيل لما ذكره في العناصر التالي:

أولاً: موضوع التفسير

اعتبر المفسر أن التفسير يختص بكتاب الله عز وجل دون سواه من النصوص الأخرى، وذكر أن موضوع التفسير هو: «كلام الله تعالى المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته؛ وهو منبع الحكمة، ومعدن كل فضيلة، وأساس كل شريعة، فكل مسلم مطلوب شرعا بما تيسر له من تفسير القرآن»⁽¹⁾ وبيّن في سياق كلامه عن موضوعه أن أكثر المسلمين حقا بالنظر إلى الاشتغال به تدبرا وتفسيرا واستنباطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم الراسخون في العلم، ثم الآخذون بحظ وافر من اللسان العربي المبين.

ثانياً: أقسام التفسير

النظر في القرآن الكريم من زاوية الحاجة إلى بيان معناه، ومعرفة تأويل آياته، وإبراز ما هو منها في حاجة إلى تفسير من غيرها، ووضعها في إطارها التفسيري، من الأهمية بمكان، وهو من وظائف علماء التفسير، وقد تناول المفسر هذه المسائل بالإيضاح، والبيان، فذكر

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص236.

أن: « عبد الله بن عباس قسم التفسير أربعة أقسام ؛ فقال: { التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله عز وجل }⁽¹⁾»،⁽²⁾ وهذه الأوجه تعد بمثابة التوضيح الذي يزيح الكثير من الإشكالات المطروحة في حقل العمل التفسيري من حيثيات عديدة،⁽³⁾ وبضبط هذه الأقسام ومعرفتها؛ يتحدد مجال إعمال المفسر لمختلف مصادر التفسير المختلفة، ويتضح مجال إعمال الرأي في العمل التفسيري، ويتأكد من خلال ذلك أن: « الغرض من تفسير القرآن: معرفة معاني نظم كلام الله، وفائدته حصول القدرة على استنباط الأحكام الشرعية على وجه الصحة، وغايته: التوصل إلى فهم معاني كلام الله، واستنباط أحكامه، من أجل الفوز بسعادة الدنيا والآخرة»،⁽⁴⁾ وذلك في دائرة القدرة البشرية، وفق الوسائل الشرعية التي رسمها العلماء.

ثالثاً: حكم تفسير القرآن الكريم

لا ريب أن الوقوف على حكم ممارسة التفسير، وإبرازه من مهمات المشتغل بالتفسير وعلومه؛ ليمتاز الدخيل من الأصيل في ممارسة التفسير، لهذا الغرض وغيرها بحثه المفسر في كتابه توجيهات القرآن، مستهلاً كلامه عن حكم تفسير القرآن الكريم بالآيتين اللتين ذكر الله فيهما أمره لنبيه صلى الله عليه وسلم ببيان الكتاب لأمته، وهما: قول الله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّبِعُونَ ﴾ [النحل:44] ويقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ [النحل:64]، وبما جاء في هاتين الآيتين، وغيرهما من الأدلة ذكر أن: «⁽⁵⁾ الله أوجب على نبيه صلى الله عليه وسلم تفسير ما استعصى فهمه على الناس من القرآن، وألزمه بتبيين مبهم آيات

(1) أخرجه ابن جرير، ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج1، ص70.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص236.

(3) من ذلك مسألة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن كله، التي دار النقاش حولها وكثر بين من ينفوها، ومن يثبتها، ينظر مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، ص35.

(4) الجزائري، مرجع سابق، ج1، ص238.

(5) نفسه، ج1، ص239.

التشريعية، وإيضاح معاني ألفاظه وكلماته»، وأما الآيات التي تأمر بتدبر كتاب الله تعالى، وتحذر من إهمال ذلك، والاكتفاء بالانتساب إليه في الظاهر، فإن المفسر ساق الكثير منها لبيان إيجاب الله سبحانه تعالى: «على الناس تدبر مقاصد القرآن، وألزمهم التفكير في آياته، ولا يمكن هذا ولا ذلك إلا بعد حصول الفهم لمعانيه عن طريق التبيين والتفسير، وكل ما يتوصل به إلى الواجب فهو واجب، فينتج أن التفسير واجب»،⁽¹⁾ وأكد في السياق نفسه على ضرورة تفسير القرآن في هذه الأزمنة المتأخرة بقوله: «وإذا كان جل الأحكام التشريعية في القرآن مفهومة بنصها زمان النبوة والسلف، فإنها في زماننا قد أصبحت غامضة المعنى، مستعصية الفهم، بسبب إعجام اللسان، وضآلة الإيمان، فغدت الحاجة واجبة إلى بيانها أشد من ذي قبل، وأمسى تفسيرها واجبا وجوب عين»، وبهذا التفصيل أبان المفسر ابن عبد الكريم عن الحكم الشرعي للتفسير باعتبار تعلق ذلك بنبي الأمة صلى الله عليه وسلم، ثم بالنظر إلى الأفراد، وقد يكون مقصوده أنه: «لا يجوز أن تخلو الأمة من عالم بالتفسير يُعَلِّم الأمة معاني كتاب ربها، وأما الأفراد فعلى كل واحد منهم واجب منه، وهو ما يقيمون به فرائضهم، ويعرفون به ربهم». ⁽²⁾

وبهذا التفصيل الذي ساقه المفسر اتضح أنّ حكم التفسير من المسائل الشرعية التي لا يسع المسلمون السهو عنها؛ دراسة، وتأصيلا؛ لتتحدد الواجبات المنوطة بالأفراد، وغيرهم، ويحول ذلك دون الخوض في تأويل ما لا سبيل إليه مما استأثر الله بعلمه.

الفرع الثاني: تاريخ التفسير وطبقات المفسرين.

أولا: تاريخ التفسير.

من المباحث الواردة في كتب علوم القرآن ما يتعلق بتاريخ التفسير وتطوره، وقد اكتفت جل الدراسات بذكر المراحل التي مرّ بها العمل التفسيري من حيث روايتها وجمعها ثم أفرادها بالتصنيف، تقول الدكتورة زمرد: «والناظر في ما كتب عن تاريخ التفسير قديما أو حديثا

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص240.

(2) الطيار، فصول في أصول التفسير، دار النشر الدولي، ص18.

يجده لا يعدو التأريخ الأفقي الذي يصف المراحل التي مر بها، وطبقات المفسرين واتجاهات التفسير، ومناهجه، والمؤلفات فيه... في حين يكاد يغيب المستوى الثاني على أهميته، والمطلوب- في سياق بناء علم أصول البيان - في هذا التأريخ العمودي ما يتعلق أساسا بالتطور الحاصل في منهج التفسير، وقواعده، وقوانينه عبر العصور»،⁽¹⁾ والمفسر تناول التفسير تاريخيا باعتبار مراحلها التي تدرج فيها، مقسما إياها إلى مرحلتين، أطلق على الأولى منهما: مرحلة المشافهة، واعتبر ابتدائها من زمن البعثة، حيث قال: «بدأت بتفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم للقرآن شفاهيا بمجرد نزوله وبأمر من ربه عز وجل، وذلك واضح في قوله تعالى :

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:44]، وهذا كله كان منه صلى الله عليه وسلم للصحابة شفاهيا، فاستقر في صدورهم، ورسخ في أذهانهم، وتناقله بعضهم عن بعض بطريق الرواية، ثم تناقله عنهم التابعون بأمانة النقل وثبت العلم»،⁽²⁾ وأما المرحلة الثانية التي تم فيها تدوين ما ورد من أقوال تفسيرية، فقد ذكر أنها تنقسم إلى خطوتين، وأشار إلى أن الخطوة الأولى اشترك فيها كتابة ما ورد في التفسير مع غيره من العلوم النقلية، وذلك في أواخر القرن الأول للهجرة النبوية على أيدي علماء الحديث الشريف، وفي الخطوة الثانية: «فقد تم بها تفسير كل آية من القرآن على انفراد... ثم تفرعت عنها خطوة أخرى اتجهت نحو التفسير بالرأي المحمود تارة، وبالرأي المذموم تارة أخرى، وكان الرأي الأول من نصيب أهل السنة، والثاني من نصيب من شذ عنهم من أصحاب البدع، وذي الزيغ والانحراف، وهم طوائف كثيرة، ومذاهب شتى قد تكفلت كتب التوحيد بإشباع الحديث عنهم، واستقصاء أسباب شذوذهم»،⁽³⁾ وبهذا البيان منه لتأريخ ممارسة

(1) زمرد فريدة، علم أصول التفسير مصطلحا ومفهوما الواقع والمتوقع، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، ص50.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص358.

(3) نفسه، ج1، ص359.

التفسير تتضح أهمية متابعة مسيرة التفسير بصورته العملية، وأن ذلك ضروري للمشتغل التفسير، لتلافي ما تبين بطلانه من المناهج، والاتجاهات التفسيرية المنحرفة، والاستفادة من غيرها مما ظهر صوابها، فلا جرم أن استقل بمبحث⁽¹⁾ خاص في ما يعالج من مسائل علم التفسير وأصوله.

ثانياً: مراحل التفسير.

مرّ التفسير منذ نشأته بأطوار عديدة، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفسر لأصحابه ما أشكل عليهم من معاني الآيات، ويعلمهم معانيه وأحكامه، فنشأ في زمنه الكثير من الصحابة الذين أخذوا التفسير وطريقته عنه صلى الله عليه وسلم، ثم أخذ التابعون عن الصحابة رضي الله عنهم، ونبغ في هذا العهد العديد من تلاميذ الصحابة، الذين رووا لمن بعدهم أقوال الصحابة وانتشرت على أيديهم، وظل التفسير بالمأثور - قرآن، وسنة، وأقوال الصحابة والتابعين - يتناقل شفهيًا، حتى دخل عصر التدوين، ثم دخل التفسير في أطوار أخرى من عصر إلى عصر تتلون ألوانه بتلون اتجاهات أصحابها، حتى وصل إلى عصرنا هذا،⁽²⁾ وقد تناول المفسر بشيء من التوضيح ما مرّ به التفسير من مراحل أطلق عليها مراحل تاريخ التفسير قبل التدوين، حيث قال: «أولهما: مرحلة تفسير القرآن بالقرآن، ثم تليها مرحلة التفسير بالسنة، ثم تليها مرحلة التفسير بأقوال الصحابة، ثم تليها مرحلة التفسير بأقوال التابعين» واكتفى بما ذكر مشير إلى أنه بسط ذلك في موضع آخر قائلاً: «وقد تحدثنا عن كل منها - والحمد لله - بإسهاب، ثانيها: أن معظم المفسرين قد اصطلحوا على تسمية مجموع تلك المصادر ب: "التفسير بالمأثور" وهو التفسير بالرواية»⁽³⁾ وبعد بيانه لمراحل التفسير بالمأثور في العصور المختلفة، شرع في تعداد مزاياه وذكر قيمته التفسيرية في كل مرحلة، وفصّل بعض الأحكام المتعلقة به، وما يعترى بعض الروايات من ضعف أو

(1) ينظر الطيار مساعد بن سليمان، التحرير في أصول التفسير، ص22.

(2) جاد الرب محمد أحمد محمد، أصول التفسير ومناهجه، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة المجمعة، رماح، السعودية، نوفمبر 2014، ص9.

(3) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهاً للقرآن العظيم، ج1، ص316.

وضع، وختم كلامه عن التفسير بالمأثور بكلام نفيس عن الإسرائيليات نقله عن العلامة ابن كثير،⁽¹⁾ وتحدث عن أسباب ضعف رواياته، وكثرة الوضع فيه.

ثالثاً: طبقات المفسرين.

معرفة من اشتهر بالتفسير من الصحابة؛ ومن جاء بعدهم في كل الطبقات من الأهمية بمكان لكل من اشتغل بالتفسير، لأن ذلك يمكّن من الاطلاع على رواياتهم وأقوالهم في التفسير، وطريقة استنباطهم لمعاني الآيات، وعلى الخصائص التي تتميز بها تفاسيرهم، وعلى مناهجهم التفسيرية، وما طرأ عليها من اتجاهات متباينة، قال الدكتور طارق بن أحمد بن علي الفارس: «علم الطبقات من أهم العلوم وأشرفها، وإن مما يدعو إلى الغبطة والسرور أن علماء هذا الشأن دونوا فيه دواوين كثيرة عنوا فيها ببيان طبقات العلماء في شتى العلوم في التفسير والحديث والأدب وغيرها...ومن مظاهر جلال هذا العلم معرفة سير العلماء، والوقوف على منازلهم، ومعرفة تعديلهم، أو جرحهم، وكفى بهذا شرفاً وعلواً»،⁽²⁾ وقد تكلم المفسر في مقدمته عن طبقة الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، وذكر أن المشتهرين منهم بالتفسير: عشرة رجال وهم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وأبو موسى الأشعري،⁽³⁾ ثم بيّن أن هؤلاء على قسمين بالنظر إلى ما أثار عنهم من روايات تفسيرية، فالمقلّون منهم ستة: أبوبكر، وعمر، وعثمان، وزيد، وابن الزبير، وأبوموسى الأشعري، وما بقي مما ذكر وردت عنهم الكثير من الروايات في التفسير، ولكل ذلك أسباب ودواع متباينة، ثم إن المفسر رحمه الله تعالى "ترجم ترجمة وافية لكل من ابن عباس، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي بن كعب، بسبب كثرة ما روي عنهم من الأقوال التفسيرية، وأشار إلى أشهر طرق الروايات عن بعضهم، وقد توسع في هذا

(1) ينظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج3، ص11.

(2) الفارس طارق بن أحمد بن علي، علوم القرآن عند الإمام ابن جزي وأثرها في تفسيره، ص228.

(3) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص256.

الموضوع حيث ذكر طبقة المفسرين من الصحابة، والتابعين دون غيرهما لكون أقوالهم تكاد تكون محل إجماع بين المفسرين؛ على أنها من المصادر التي لا يستغنى عنها في التفسير. وأما من روى عن أهل الكتاب، فلرواج رواياتهم في التفاسير، وعدم مراعاة ضوابط النقل عنهم في غالب التفاسير، فإنه خص مشاهيرهم ممن له صحبة، والتابعين منهم بالترجمة، وأبان عن منزلتهم، وبرأ الصحابة منهم من تبعة تلك الروايات المنسوبة إليهم، ومعلوم أن مراعاة سير المقدمين على التفسير، ووعي ما ذكر من أقوالهم، وفق الطريقة التي ساقها المفسر، وغيره من أعظم العون على سداد الرأي، وإصابة المحز في العمل التفسيري، ومن هذه الناحية أشبه أن يكون من ضروريات علوم التفسير، بل أصوله.

الفرع الثالث: التأليف في تفسير القرآن وترجمته.

أولاً: التأليف في التفسير.

يعد الاهتمام بالتفاسير المتداولة من أهم فروع علم التفسير، ومن السبل المعينة على معرفة مناهج المفسرين، وطرائقهم المختلفة في الكشف عن معاني كتاب الله تعالى، وغير ذلك مما يمكن الاطلاع عليه، والوقوف عليه من الاتجاهات المتباينة التي تتناول المفسرون من خلالها التفسير؛ وغير ذلك من الأغراض، والمفسر لم يغفل الإشارة إلى أهم التفاسير المتداولة، حيث إنه أورد أهم كتب التفسير الموجودة بين أيدينا مقسماً إياها باعتبار الاتجاه الغالب على المفسر، فبدأ بسرد ما اشتهر من كتب التفسير بالمأثور كتفسير "جامع البيان في تفسير القرآن" للإمام الطبري (ت: 310هـ)، وكتاب بحر العلوم" للإمام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت: 373هـ)، وغيرها مما ذكره، ثم ثنى بما أطلق عليه كتب "التفسير بالرأي المحمود"، فذكر كتاب "مفاتيح الغيب" لمؤلفه فخر الدين أبي عبد الله المعروف بالفخر الرازي (ت: 606هـ)، وكتاب "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، لمؤلفه ناصر الدين أبي الخير البيضاوي (ت: 691هـ)⁽¹⁾، واعتبر كتب الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول من جملة التفاسير

(1) أورد المفسر أسماء ما يزيد عن عشرين تفسيراً، موزعة بين ما اعتبره تفسيراً بالأثر، والرأي المحمود، ينظر الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص360-392.

الأثرية، وأشار إلى أن كلا القسمين يحوي اتجاهات ذات صلة بالثقافة الإسلامية؛ والعلوم الإنسانية في القديم والحديث، وذكر منها الاتجاه: اللغوي، والنحوي، والبلاغي، والكلامي، وكل هذه الأنواع مما يعين الناظر فيها على ضبط عمله التفسيري، وترشده إلى التعامل الأمثل مع آيات القرآن الكريم من حيث توظيف علوم القرآن في تفهمه وتدبره.

ثانياً: ترجمة القرآن الكريم.

تعد قضية ترجمة القرآن الكريم من مسائل علوم التفسير التي تعرض لها الفقهاء منذ فجر الإسلام بالدراسة والاستقصاء: «لضرورة نقل المعاني الواردة في المصدر الأول للإسلام، لكي يتعلم منه المسلمون أصول دينهم ومبادئ عقيدتهم، فقد ذكرت ذلك بعض كتب الفقه، وخاصة الفقه الحنفي، وروي أن الفرس كتبوا إلى سلمان الفارسي - رضي الله عنه - أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكانوا يقرؤون ذلك في الصلاة حتى لانت أسنتهم للعربية»،⁽¹⁾ وقد نظر الفقهاء إلى مسألة ترجمة القرآن من زاويتين، الأولى منها: ترجمته إلى اللغات ترجمة بمثابة التفسير والتوضيح لنقل معانيه، وإعلام غير العرب من المسلمين بما جاء به، والثانية: ترجمته حرفياً، أما الأولى فقد أجازها العلماء بضوابطها المعلومة، ولم يرخص أحد منهم بترجمته حرفياً لامتناع ذلك وتعذره.⁽²⁾

والمفسر تحدث عن مسألة ترجمة القرآن الكريم، وأفاض في شرحها حيث بدأ بتعريفها وبيان معناها، وأركانها وشروطها، والفرق بين التفسير والترجمة، وذكر تاريخ أول محاولة لترجمة القرآن، وأسهب في الإبانة عن الحكم الشرعي لترجمة وكتابة القرآن الكريم بالحروف العجمية، وحشد جملة كثيرة من الأقوال والأسباب المانعة من الترجمة الحرفية على سبيل التلاوة لاستحالة استيفائها بالمعنى المحدد من لدن الله عز وجل، وعدّد في هذا السياق مضار الترجمة كما رآها بناء على العديد من الأدلة النقلية والعقلية وشواهد الواقع.

(1) أوغلي أكمل الدين إحسان، ترجمة القرآن الكريم، محاضرات ومناقشات الملتقى الخامس عشر للفكر الإسلامي، من (1-7) سبتمبر، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1981، ص203.

(2) ينظر الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد زمري، ج2، ص92.

هذه أهم موضوعات علم التفسير التي ساقها في هذا القسم من مقدمته التفسيرية؛ التي جمع فيها ما تمكن من الوقوف عليه مما دونه من سبقه من علوم التفسير المعينة للمفسر على التصور الصحيح لكل ما له علاقة بكتاب الله عز وجل، من حيث اهتدائه إلى تفسيره تفسيراً سليماً بصورة غير مباشرة، وبهذه العلوم تتكون شخصيته التفسيرية التي ينطلق من خلالها إلى توظيف العلوم بالقدر الكافي، وفي مواضعها اللائقة.

المطلب الثاني: موضوعات أصول التفسير الواردة في تفسير ابن عبد الكريم.

اختلفت أنظار الباحثين - كما سبق بيانه - حول ما يمكن اعتباره من موضوعات أصول التفسير؛ مما هو متداول منها في حقول المعرفة المتعددة، وأشارت بعض الدراسات التي تم إجراؤها في هذا المجال إلى أنه: «على الرغم من اشتراك بعض الإجابات في بعض الموضوعات إلا أنه لم يحظ موضوع واحد باشتراك بين سائر الإجابات؛ فلم يتفق المتخصصون جميعاً على موضوع واحد يمكن اعتباره ضمن موضوعات أصول التفسير، وإنما اتسعت دائرة الموضوعات اتساعاً كبيراً ومتبايناً، صارت معه أصول التفسير حقلاً شديداً الاتساع ليس له ملامح واضحة، وأطر واضحة»،⁽¹⁾ وقد تبين للكثير من الدارسين أن النواة الأولى التي يتشكل منها علم أصول التفسير، وأبرز ما يعدّ من صميم موضوعاته هي: «مصادر التفسير، وقواعد التفسير، وشروط المفسر، ومقاصد التفسير...»⁽²⁾ إلا أن توالي الدراسات، وكثرة محاولات التأصيل له؛ أفضت إلى المزيد من التحرير لمواضيعه، من ذلك ما ذكره الدكتور الطيار في كتابه "التحرير في أصول التفسير" بقوله: «وقد اجتهدت في لمّ شتات هذا العلم، وترتيب مفرداته، وتحرير مسائله، وتوضيح أفكاره، وإخراجه في إطار علمي ميسر... كما حرصت على ذكر الموضوعات الأساسية لهذا العلم»،⁽³⁾ ومن جملة ما ذكره مما اعتبره من موضوعات علم أصول التفسير، ما يتعلق بكل من تعريفه، وتاريخه،

(1) محمد صالح محمد سليمان وزملاؤه، أصول التفسير في آراء المتخصصين دراسة استطلاعية، مركز تفسير للدراسات القرآنية، السعودية، الرياض، ط1، 2016، ص60، 61.

(2) ابن حماد، أصول التفسير محاولة في البناء، ص27.

(3) الطيار، التحرير في أصول التفسير، ص7.

وبيان مصادر التفسير، وكيفية تفسير القرآن (طرق الوصول إلى التفسير)، والاختلاف في التفسير، والإجماع عليه، وقواعد التفسير والترجيح، وكان قد توسع في بعض مؤلفاته؛ حيث ذكر ما يربو عن عشرة موضوعات، وختم كلامه عن ما عدده منها بقوله: « ليس هناك تحديد دقيق لموضوعات هذا العلم، وذلك لأن النظر إلى "أصول التفسير" يختلف من مؤلف إلى آخر»،⁽¹⁾ والكثير من الباحثين حصر ما أنجز من دراسات حول موضوعات علم أصول التفسير في ثلاثة محاور رئيسية كبرى، وهي: «مصادر التفسير (استمداد التفسير)، وقواعد التفسير (قواعد تتعلق بخصائص النص المفسر: اللغوية، والقرائية، والسياقية "النزول")، وشروط المفسر (العلوم التي يحتاجها المفسر)، ومناهج المفسرين (اتجاهات التفسير وأنواعه)... وقد نجد مباحث أخرى لا يطرد ورودها في كل الدراسات، وذلك مثل: التأريخ لعلم التفسير نشأته (تطوره وأعلامه، ومؤلفاته...)، عرض بعض علوم القرآن المرتبطة بنزوله، وقراءته، ورسمه، وخصائص ألفاظه وأسلوبه... إلخ، وبيان طرق دلالة القرآن على الأحكام والمعاني»،⁽²⁾ وعلى وفق ما تم رصده من آراء اتضح من خلالها ما يمكن عده من مواضيع العلم، وفي ضوءها، وباعتبار ما ورد في مفردات تعريفه الاصطلاحي، أتناول ما سطره الشيخ محمد بن عبد الكريم - رحمه الله - منها في تفسير في الفروع التالية:

الفرع الأول: معنى التفسير والتأويل والعلاقة بينهما.

اهتم الشيخ محمد بن عبد الكريم بموضوعات علم أصول التفسير المختلفة، وجعلها من جملة ما ينبغي الاطلاع عليه لكل مقدم على التفسير، ومما تناوله بالبحث والاستقصاء "بيان مفهوم كل من التفسير والتأويل"، لكون الوقوف على معناه، وإبراز مفهومهما الاصطلاحي لدى المفسر يؤسس ويبين الإطار العملي لمهنته، ويُمكن من حصر مجاله في بيان المعنى والاقتصار على ذلك، وفي هذا المبحث بيان لجهود المفسر في تناوله لهذين المصطلحين بالدراسة وفق ما يلي:

(1) الطيار، التحرير في أصول التفسير، ص 14.

(2) زمرد، علم أصول التفسير مصطلحا ومفهوما الواقع والمتوقع، المؤتمر الثالث للباحثين في القرآن الكريم، ص 46.

أولاً: معنى التفسير لغة واصطلاحاً.

مصطلح التفسير عرف بتعريفات كثيرة، مما أدى إلى غموض في مفهومه، وصعوبة في التمييز بين ما يمكن اعتباره من محددات التعريف ذات الصلة بعلم أصول التفسير، وغيره من مباحث علوم القرآن، وقد تناول الشيخ معنى التفسير في اللغة والاصطلاح دون الخوض في التفاصيل التي أوردها غيره من المفسرين، واقتصر على ما يوفي بالغرض، ورآه مناسباً لتعريف التفسير، فجاء اختياره مقتصرًا على ما به يبين المراد من كلام الله عز وجل، وأوضح ذلك بقوله: «وقد وضع العلماء للتفسير عدة تعريفات اصطلاحية، وأحسنها في نظرنا قول أحدهم (علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله بقدر الطاقة البشرية)»⁽¹⁾.

واختياره لتعريف الزرقاني الذي اعتبر من التعريفات الجامعة المانعة⁽²⁾ إشارة إلى إدراكه لأهمية ضبط التعريف؛ ليستقيم المراد بالعمل التفسيري، ومما يؤيد ذلك قوله: «وكل من تمعن في تعريفات التفسير الاصطلاحية يجدها كلها متفقة على أنه علم يبحث - في القرآن على مراد الله - بحثاً لا يخرج عن نطاق الطاقة البشرية نقلاً وعقلاً»⁽³⁾، وفي هذا التعريف من القيود ما أخرج العلوم التي تبحث في أحوال القرآن من جهة غير جهة دلالاته على المعنى كعلم القراءات،⁽⁴⁾ وغيرها من علوم القرآن المختلفة، إلا أنه لم يراع ما طرأ على مفردات التعريف في بعض الدراسات الحديثة من محددات قيدت ما كان مطلقاً منها.

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص230.

(2) قال الدكتور خليل الكبيسي بعد مناقشته لمجموعة من تعريفات التفسير في الاصطلاح: «والذي يبدو أن هذه التعريف السابقة منها ما أدخل فيه ما ليس من التفسير كتعريف أبي حيان، ومنها ما أدخل شروط المفسر، ومآخذ التفسير ومصادره كتعريف الزركشي، ويبدو أن أوقفها وأكثرها دقة هو التعريف الثاني للزركشي، والتعريف المنقول عن حاجي خليفة، بيد أن ما نختاره تعريفاً جامعاً مانعاً وأكثر تحديداً لعلم التفسير هو ما اختاره الشيخ الزرقاني»، ثم ذكر التعريف الذي أورده الشيخ محمد بن عبد الكريم. ينظر الزقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز احمد زمري، ج1، ص471، والكبيسي، علم التفسير أصوله وقواعده، ص8.

(3) الجزائري، مرجع سابق، ج1، ص231.

(4) نفسه، ج1، ص231.

ثانيا: معنى التأويل في اللغة والاصطلاح.

تعرض المفسر لمصطلح التأويل بالبيان من نواح عديدة، حيث أورد معناه اللغوي عند المعجميين، وذكر أن السلف قد: « استقر في فهمهم مفهوم التأويل بمعناه اللغوي، وفهموه فهما عربيا أسلوبا وخطابا، وتبعهم في ذلك أوائل العلماء والمفسرين، قال أبو العباس أحمد بن تيمية: (وإنما كان لفظ التأويل في عرف السلف يراد به ما أراد الله بلفظ التأويل في مثل قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ ﴾ [الأعراف:52]، فتأويل الكلام الطلبي: الأمر والنهي هو نفس فعل المأمور وترك المنهي عنه، كما قال سفيان بن عيينة: السنة تأويل الأمر والنهي... وأما تأويل ما أخبر الله عن نفسه؛ وعن اليوم الآخر؛ فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها)»،⁽¹⁾ ثم أورد معنى التأويل في اصطلاح الأصوليين، وذكر أن لهم تعريفات عديدة، واقتصر على تعريف أبي محمد عبد الله ابن قدامة المقدسي، ونقل عنه أنه عرفه بقوله: « التأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر»⁽²⁾ ثم إن الشيخ عقب على ما جاء في تعريف ابن قدامى المقدسي من المعاني التي يوظفها المؤول والمفسر على حد سواء، وما يفهم منه، بقوله: « فمن صيغة هذا التعريف فهمنا جيدا أنّ "صرف اللفظ" لا يقوم على اليقين القاطع، بل سائر في ساحة الظن الراجح»،⁽³⁾ فتحصل من مجموع ما ذكر المفسر أن للتأويل معنيين أحدهما : رد الشيء إلى الغاية المرادة منه، علما كان أو فعلا، والثاني: صرف اللفظ عن معناه المتبادر إلى معنى مرجوح لوجود قرينة معتبرة تؤيد ذلك المعنى.

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص235.

(2) نفسه، ج1، ص234.

(3) نفسه.

ثالثاً: العلاقة بين التفسير والتأويل.

اعتبر الكثير ممن كتب في موضوعات علم أصول التفسير أنه من الضروري بيان العلاقة بين المصطلحين، وبيان الفروق الموجودة بينهما؛ لغرض تحديد مجال إعمالهما، ولكون المصطلحين يتواردان على النص القرآني بيانا لمعناه، واستتباطاً لأحكامه؛ تباينت آراء العلماء في بيان العلاقة بينهما، فمنهم من لم يفرق بينهما؛ فجعلهما مترادفين في المعنى كالشافعي، والطبري وغيرهما، ومن فرق بينهما؛ بنى ذلك على جملة من الاعتبارات أبرزها اثنين، الأول منهما: «التفريق بينهما من حيث العموم والخصوص، فالتفسير أعم من التأويل، فكل تأويل تفسير ولا عكس، وبه قال الراغب الأصفهاني، حيث ذكر أن: (التفسير أعم من التأويل، لأن أكثر استعمال التفسير في الألفاظ، ومعاني مفرداتها وغريبها، بينما التأويل في الجمل والمعاني، وأن التفسير يستعمل في الكتب الإلهية، وفي غيرها، بينما التأويل أكثر استعماله في الكتب الإلهية)»⁽¹⁾.

وأما الاعتبار الثاني: التفريق بينهما من حيث الرواية والدراية، فإذا كان بيان المعنى مستندا إلى النقل والسماع فهو التفسير، وإن كان مستنده الرأي والاجتهاد فهو التأويل، وإلى هذا ذهب البغوي، حيث قال: «التأويل: وهو صرف الآية إلى معنى محتمل؛ موافق لما قبلها أو بعدها؛ غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستتباط... أما التفسير وهو الكلام في أسباب النزول، وشأنها، وقصتها فلا يجوز إلا بالسماع بعد ثبوت طريق النقل»⁽²⁾ وقد أجمل المفسر القول في التفريق بينهما بقوله: «ومن إصابة محز الحقيقة أن يعتمد في التفسير على صحيح الرواية، وفي التأويل على صفاء الدراية، وتوفيق الاجتهاد في إتقان مفردات اللغة، وحذق أساليب العرب حقيقة ومجازاً»⁽³⁾ ومن الفروق التي اختارها أن ما يعضده الدليل القطعي اعتبره مفسراً، وما لم يكن دليلاً كذلك فهو المؤول، حيث قال: «فما استبان بدليل

(1) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ص 759.

(2) البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود، تفسير البغوي «معالم السنن»، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، (د. ط)، 1409، ج 1، ص 46.

(3) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج 1، ص 235.

قطعي سمي مفسراً "بفتح السين"؛ وما استبان بدليل ظني سمي مؤولاً "بفتح الواو" كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام:96]، فإن أريد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً لقرب معناه، وإن أريد به إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل؛ كان تأويلاً لبعده عن التفسير، فالتفسير دلالة اللفظ على الحقيقة، والتأويل صرفه عنها إلى المجاز»،⁽¹⁾ وبهذا التوضيح يكون المفسر قد أشار إلى ما لا بد من اعتباره ووضعه في الحساب مما له علاقة بكل من التفسير والتأويل؛ من معاني وارتباط لينطلق؛ المفسر أو المؤول في عمله على بينة ودراية على ما يقدم عليه، بخلاف من لم يتضح له ذلك، فإنه قد يشحن تفسيره بالكثير من العلوم، والفهوم الخارجة عن حدهما، كما هو واضح في الكثير من التفاسير التي بين أيدينا.

الفرع الثاني: مصادر التفسير.

أفاض المفسر في دراسته لها في مقدمة تفسيره، وأشار إليها في ثنايا تفسيره، وأورد كل ما يتعلق بها من التفاصيل التي تناولها الباحثون في دراساتهم ذات الصلة بموضوعات أصول التفسير، حيث أشار إلى أهميتها، والأنواع التي اشتملت عليها معدداً لها بقوله: «مصادر التفسير - قديماً وحديثاً - هي: القرآن الكريم، السنة النبوية، أقوال الصحابة، وأقوال التابعين، والاجتهاد بالرأي»،⁽²⁾ وقام بعرضها بشيء مفصلة لأنها من أهم ما ينبغي الاعتناء به وضبطه لكل مشتغل بالتفسير، مبتدأ بالمصدر الأول؛ وما يتعلق به من الأحكام، ثم أردفه ببقية المصادر الأخرى، وفي العناصر التالية تفصيل لما أورده، وعرض لوجهة نظره التأصيلية لها.

أولاً: القرآن الكريم.

هذا المصدر - الذي استفتح به المفسر دراسة المصادر التفسيرية - مما لا يخلو منه كتاب من كتب التفسير، ولا يمكن أن يستغنى عنه، كون المتكلم - عز وجل - أعلم بتفسير كلامه

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص234، 235.

(2) نفسه، ج1، ص242.

من غيره كما بين ذلك العلامة الشنقيطي - رحمه الله -⁽¹⁾ تعرض له المفسر - رحمه الله - بالإيضاح والبيان في مقدمته، وأسهب في تأصيله، وذكر جل ما توصل إليه من درسه من الباحثين مما يتعلق به من القواعد والضوابط ذات الصلة بالتفسير، وأورد الكثير من الأمثلة التوضيحية في معرض ذكره لأنواعه، يقول - رحمه الله - واصفا طريقة وروده في القرآن الكريم: «كل من يتدبر نصوص القرآن؛ يجد بعضها مفسرا للبعض بطريقة فنية تدريجية، قد بلغت درجة النهاية في إيضاح المعنى للعقل السليم، وتسهيل المبنى للنطق الجميل، فما جاء مجملا في موضع؛ قد جاء مفصلا في موضع آخر، وما جاء مطلقا في موضع؛ قد جاء مقيدا في موضع آخر... وذلك كله يعد تفسيرا وبيانا؛ حسبما تقتضيه العقول البشرية النامية تدريجيا، وحسبما تقتضيه حكمة الإعجاز القرآني مبنى ومعنى، والهدف الرباني من تكليف الإنسان بما في وسعه وطاقته»،⁽²⁾ ثم ذكر ما يندرج تحت هذا المصدر مما يراه من أنواعه، موضحا ذلك بالعديد من الأمثلة، ومما ساقه منها قوله:

- **حمل المجرم على المبين:** تفسير الاستثناء الوارد في قوله الله

تعالى: ﴿ أَجَلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:02] بحمل ما أجمل

فيه على المبين الوارد في قوله تعالى:

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةٌ وَاللِّمَّةُ وَالْحَمُّ الْخَازِرِيُّ وَمَا أَهْلَ لَيْغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنَفَةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمُتَرَدِّدَةُ

وَالنَّطِيطَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة:03].

- **حمل المطلق على المقيد،** كما هو ظاهر في تقييد المسح في التيمم بالمرافق بحمله على

غسل الأيدي في الوضوء المقيد بالمرافق، وذلك في قوله تعالى:

(1) ينظر الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف، بكر بن عبد

الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، (د.ط.)، (د.ت)، ج1، ص7.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص242، 243.

﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة:7]، حيث حمل على غسل الأيدي المقيد بالمرافق في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة:7].

- تخصيص العموم الوارد في بعض الآيات، من ذلك تخصيص عموم قول الله جل في علاه: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: 122]، بمثل قوله تعالى:

﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ مِّمَّا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْرِبُونَ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:28].⁽¹⁾

ومن جملة ما ذكره مما يتعلق بتفسير القرآن بالقرآن: التوفيق بين ما يتوهم أنه مختلف، وحمل بعض القراءات على البعض الآخر، وقد تم شرح ذلك في معرض بيان منهجه التفسيري، ومما يلاحظ في طريقته لتناوله لهذا المصدر، أنه لم يميز بين ما ورد منه ماثورا، وما حصل باجتهاد المفسرين، وفي المبحث الموالي مزيد بيان وتوضيح لطريقة تعاطيه مع هذا المصدر التفسيري؛ وتطبيقه له في عمله التفسيري.

ثانيا: تفسير القرآن بالسنة.

يكتسي هذا المصدر أهمية بالغة، ويعتبر من أهم الأصول النقلية التي أجمع المفسرون عليها، وقد أدى إهماله والظعن فيه لدى الكثير من المدارس إلى انتشار الأقوال المنكرة والتأويلات البعيدة عن الصواب، والبيان النبوي للقرآن يعد أصح المصادر التفسيرية بعد القرآن الكريم، لأن الله عز وجل جعل ذلك لرسوله صلى الله عليه وسلم في كل ما لا سبيل إلى الوصول إليه إلا عن طريقه، مثل الكثير من مسائل العبادات القولية والفعلية، وقد درج المفسرون على توضيح علاقة السنة ببيان معاني الآيات القرآنية في مقدمات تفاسيرهم، وشرح أوجه ذلك، كما هو مذكور في مظانه.

والشيخ ابن عبد الكريم نسج على منوالهم، وجرى على طريقته، حيث تناول هذا المصدر بالدراسة والإثراء، وبيّن المقصود منه، وعدّد أوجه بيانه للقرآن الكريم، فذكر أن: «المراد

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص243،244.

بالسنة النبوية هنا "السنة القولية"، وهي أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم بقصد تفسير القرآن وهذا أمر مؤكد بقوله تعالى:

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:44]، ويقوله

صلى الله عليه وسلم: {ألا واني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه} (1)، فقوله "ومثله معه" يراد به السنة القولية الشارحة لكتاب الله بإيحاء منه، (2) وقول المفسر - رحمه الله تعالى - (إن المراد بالسنة النبوية التي يفسر بها القرآن "السنة القولية") يومئ إلى أن ما عداه من أفعاله وتقريراته؛ لا يمكن اعتباره من مصادر التفسير، وهذا مما انفرد به عن غيره، ولم يقل به أحد - فيما أعلم - وكل من تناول هذا المصدر من الباحثين لم يفرق بينها، بل إن السيرة النبوية؛ وهي الجانب العملي للقرآن الكريم مليئة بأفعاله وأقواله -صلى الله عليه وسلم- كلها تعتبر من أهم ما يعين على فهم وتفسير آي الذكر الحكيم.

- وللسنة القولية عند المفسر ارتباط بالقرآن من أوجه عديدة؛ ذكر منها خمسة؛ معتبرا إياها أساسية فيما هو بصدد دراسته، ثم شرع في تفصيلها، مدرجا تحت بعض الأوجه ما تحويه من فروع، بقوله: « **الوجه الأول:** يندرج تحته أربعة أنواع؛ أحدها: بيان المجمل؛ كتبيينه -صلى الله عليه وسلم- ما أجمل من عبادات وأحكام، كمواقيت الصلوات الخمس وعدد ركعاتها، وكيفية أدائها، ثم قال: {صلوا كما رأيتموني أصلي}. (3)

ثانيها: توضيح المشكل؛ كتفسيره معنى الخيط الأبيض والخيط الأسود؛ ببياض النهار وسواد الليل؛ (4) وذلك عند قوله تعالى:

(1) الألباني، صحيح سنن أبي داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة، حديث رقم: 4604، ج3، ص117.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص246.

(3) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن الصلاة في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة، حديث رقم: 605، ج1، ص226، 227.

(4) يشير إلى حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه، حيث ورد عنه أنه: أخذ عقالا أبيضاً وعقالا أسوداً، حتى كان بعض الليل نظر فلم يستبيننا، فلما أصبح قال: يا رسول الله جعلت تحت وسادتي، قال: {إن وسادك إذا لعريض، أن كان الخيط

﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾

[البقرة:186]، **ثالثها:** تخصيص العام، كتخصيصه المورث بغير الأنبياء في قوله صلى الله عليه وسلم: { نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة }،⁽¹⁾

ورابعها: تقييد المطلق؛ كتقييد يد السارق باليمنى، ومن الرسغ والساعد»،⁽²⁾ ولم أجد لذلك أمثلة في تفسيره.

وبعد أن ذكر ما للوجه الأول من أنواع، شرع في تفصيل الأوجه الثلاثة الباقية التي ورد تفسير القرآن بها فقال: « **الوجه الثاني:** بيان لفظ أو متعلقه كتفسير ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ باليهود⁽³⁾ ...

والوجه الثالث: بيان الآيات المنسوخ حكمها وإن بقيت تلاواتها كقول الرسول صلى الله عليه وسلم: { لا وصية لوارث }،⁽⁴⁾ فهو بيان لنسخ الحكم في قول الله عز وجل:

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا لِّلْوَالِدَيْنِ وَلِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾

[البقرة:179]، **والوجه الرابع:** بيان إثبات وتأكيد ما جاء في القرآن مفهوماً ومنطوقاً بقصد تقوية الحكم؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: { لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه }⁽⁵⁾

فهو موافق ومؤكّد لقوله تعالى: ﴿ لَا تَاكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [النساء:29]،

الأبيض والأسود تحت وسادتك}، والحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ... الآية ﴾، تحت رقم:4240.

(1) البخاري، صحيح البخاري، بلفظ { لا نورث ما تركناه صدقة }، كتاب المغازي، باب حديث بني النضير، حديث رقم:3809 ج4، ص1479،1480.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص249.

(3) يشير إلى حديث { اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضلال }، الذي أخرجه الألباني في صحيح الجامع وزيادته، برقم:8202، ج2، ص1363.

(4) الألباني، صحيح سنن النسائي، كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث، حديث رقم:3643، ج2، ص553.

(5) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، حديث رقم:7662، ج2، ص1268.

والوجه الخامس: بيان أحكام لم ينص عليها القرآن: كوجوب صدقة الفطر،⁽¹⁾ وتحريم أكل الحمر الأهلية⁽²⁾». (3)

واللافت للنظر أن هذه الأوجه التي أوردها كلها مما له صلة بالأحكام الفقهية العملية، ولا يخفى ما للسنة من أهمية في بيان ما ورد في باقي الآيات من المعاني التي تتحدث عن جوانب التشريع الأخرى التي أغفلها المفسر، وربما غيره من الباحثين.

ولم يقتصر كلامه على إبراز ما لهذا المصدر من أهمية في التفسير، وعلى ذكر أوجه بيانه للقرآن، بل أشار إلى ضرورة التثبت في هذا اللون من الذي أسماه "التفسير السني" حيث أكد على وجوب « التثبت في التفسير السني، والاحتياط فيه، والحذر من الدخيل عليه، وتحكيم العقل السليم في تمحيص المتن، وتحقيق السند على ضوء قواعد الجرح والتعديل»،⁽⁴⁾ وهذا القيد من أبرز ما اعتنى به الباحثون في ضوء تأصيلهم لعلم أصول التفسير، ثم إن المفسر نبه على أنه لم يأت في السنة النبوية ما يُكتفى به لتفسير ما يحتاج إليه القرآن، وعزا ذلك إلى أن من آي القرآن ما يحتاج إلى بيان وإيضاح، ومنها ما يفهم بالسليقة... وأورد أثر ابن عباس الذي ذكر فيه أن: « التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تعرفه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله»،⁽⁵⁾ وبهذه التوضيحات التوضيحات التي لا غنى للمُقدِّم على التفسير عنها أنهى المفسر كلامه عن هذا المصدر الأساسي من مصادر التفسير، وهي شاهدة على أن المفسر تناول هذا المصدر بالتأصيل من معظم زواياه؛ التي ينبغي مراعاتها في معرض الاشتغال بالتفسير تطبيقاً.

(1) يشير إلى الحديث الذي أخرجه البخاري بسنده عن ابن عمر قال: { فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر...}

الحديث، ينظر صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، حديث رقم: 1432، ج2، ص547.

(2) يشير إلى الحديث الذي أخرجه مسلم بسنده عن جابر بن عبد الله أنه قال: { أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في الخيل }، ينظر الجامع الصحيح، كتاب الصيد والذبائح، حديث رقم: 1941.

(3) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص250، 251.

(4) نفسه، ج1، ص252.

(5) ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: التركي، ج1، ص25.

ثالثاً: تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

تناول العلماء ما ورد عن الصحابة مما له علاقة بالتفسير من أقوال بالدراسة والتمحيص، واهتموا بذلك تبعاً لما ثبت للصحابة من منزلة في الشريعة، فهم بشهادة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أعلم الأمة بمعاني كلام الله - عز وجل - لكونهم تلقوا ذلك في الغالب عنه صلى الله عليه وسلم، وعاشوا التنزيل، وكانوا أحرص الناس على الاطلاع على كل ما له علاقة بالقرآن الكريم، يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «والذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه»،⁽¹⁾ ويقول العلامة ابن كثير رحمه الله تعالى مبرزاً منزلة هذا المصدر: «وحيث إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدري بذلك، لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح لا سيما علماءهم وكبرائهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه... ومنهم الحبر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترجمان القرآن»،⁽²⁾ ولهذه الأسباب وغيرها؛ اشتغل العلماء بدراسة أقوال الصحابة في التفسير، وتم نقلها في جملة ما نقل من الروايات، لأهميتها، ورفعة مقام الصحابة رضي الله عنهم، فلا تكاد تجد تفسيراً يخلو منها.

وقد اختلفت - بسبب مكانتها - نظرة العلماء إليها من حيث حجيتها في الأحكام، وإمكانية إحداث أقوال بعدها في ما يتعلق بالتفسير، ولما سبق ذكره من ميزات فإن المفسر ابن عبد الكريم اعتبر أقوالهم من المصادر التفسيرية التي لا غنى للمتصدي للتفسير عنها، وقام بدراستها؛ وخلص إلى أن أقوالهم المتعلقة بالتفسير؛ يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام إجمالاً، وصنفها باعتبار درجتها إلى أربعة مراتب، حيث وضَّح موقفه منها بقوله: «تنقسم أقوال

(1) سبق تخريجه في الصفحة 376.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمود بن الجميل، ج1، ص13.

الصحابة- رضي الله عنهم- في تفسير القرآن إلى أربعة أقسام إجمالاً: أولها: ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقلوه عنه بأمانة، فهذا يجب الأخذ به عقلاً وشرعاً، ولا يجوز تركه أبداً، لأن حكمه حكم المرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الحجة؛ إن صح السند...

وثانيها: ما كان راجعاً إلى أسباب النزول ومتعلقاته، فهذا أيضاً يجب الأخذ به، ويعطى حكم المرفوع، إن ثبت سنده، وتحقق خبره بواسطة النقل الأمين...

وثالثها: ما كان راجعاً إلى فهم اللغة العربية؛ من حيث معاني المفردات وبيان الأسلوب؛ فهذا يجب الأخذ به؛ والاعتماد عليه في أرجح الأقوال، لأنهم - رضي الله عنهم - قد كانوا أعلم بأسرار لغة القرآن، وأدرى ببيان أسلوبه اكتساباً وإلهاماً...

ورابعها: ما كان راجعاً إلى مجال الرأي والاجتهاد، فهذا يلزم الأخذ به، والاعتماد عليه بشرط أن لا يبدوا اجتهاد آخر أصح منه وأقوى». (1)

واعتبر القسامين الأخيرين منها من جملة الموقوف على الصحابي، ولم يجعله من المرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن الصحابة في اجتهادهم لا يختلفون عن غيرهم من المجتهدين، وأنهم متفاوتون في فهم معاني القرآن، وتفسيره، إذا كانوا معتمدين على اللغة، والاجتهاد بالرأي، بل متفاوتون من حيث قوة مواهبهم، وسعة معرفتهم لأوضاع اللغة وأسرار معانيها... وهذا التفاوت نفسه هو الذي جعلهم يختلفون في فهم بعض معاني القرآن وتوجيهاته، (2) وبهذا التوضيح لميزة أقوالهم عن غيرهم ممن جاء بعدهم، وتصنيف أقوالهم بالنظر إلى إمكان روايتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو انفرادهم بها لاملاكهم لكل مقومات الفهم والاستنباط، خلص المفسر إلى ضرورة الأخذ بها، واعتبارها من أهم مصادر التفسير بعد الوحيين، وبهذا يكون المفسر قد أبان عن ضوابط التعامل مع أقوال الصحابة ودرجتها من حيث الحجية، وأسهم في التأسيس لهذا المصدر التفسيري.

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص254.

(2) نفسه.

رابعاً: تفسير القرآن بأقوال التابعين.

نال التابعون شرف الإتيان للقائهم بمن التقى برسول الله صلى الله عليه وسلم من الأصحاب، فكانت أقوالهم تبعاً لذلك، وبناء على ما ذكره العتق العلماء بتفسيرهم، وأدركوا ما له من الأهمية، لأن غالبه منقول عن الصحابة، بالإضافة إلى كون زمانهم تضاعفت الحاجة فيه إلى فهم كتاب الله عز وجل، وتولدت العديد من الإشكالات التفسيرية؛ بسبب العجمة، وضعف الفهم؛ نتيجة للجهل باللسان العربي، وما طرأ على المجتمع من تطورات في المجالات المختلفة، وجد العلماء ضالتهم فيما دونه التابعون من تفاسير وفيما استتبطوه وفق ما هو متاح من أصول تفسيرية، يقول ابن تيمية رحمه الله: «إذا لم تجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع الكثير من الأئمة إلى أقوال التابعين، كمجاهد ابن جبر، فإنه كان آية في التفسير... وكسعيد بن جبيرة، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح»⁽¹⁾ وقد كانوا كما قال المفسر: «يعتمدون في فهم معاني القرآن على ما جاء مفسراً فيه، وفي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى ما اجتهد فيه المفسرون من الصحابة رضي الله عنهم، وعلى ما فتح الله عليهم - هم أنفسهم - عن طريق الاستنباط، والاجتهاد، والتدبر في كتاب الله المبين، وهذا كثير من أقوالهم الموزعة في كتب التفسير على وجه العموم»⁽²⁾ فكان لتفسيرهم بسبب ما ذكر من مصادره؛ من المزايا ما يجعله همزة وصل ضرورية بين التفسير في زمن النبوة، وعهد الصحابة؛ باعتباره مرويات من السنة، ومسائل الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وعهد أصحابه من بعدهم، وبين التفسير باعتباره علماً مستقلاً عن غيره من العلوم، فالناظر في تاريخ تدوينه؛ يدرك أن زمن التابعين كان الحاضنة العلمية التي جمعت فيها السنة النبوية، ومنها تفرعت باقي العلوم، حيث اجتهد التابعون، وقاموا بوضع ضوابط قبول الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعون هم الذين ميزوا القراءات المتواترة عن غيرها، وفي عصرهم كثر

(1) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: زرزور، ص 101.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج 1، ص 286.

الاشتغال بالتفسير وشواهد اعتبار أقوالهم كثير من أشهرها قول التابعي الجليل مجاهد: {عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفته عند كل آية منه، وأسأله عنها}.⁽¹⁾

وقد اعتبر الشيخ ابن عبد الكريم ما ورد عن التابعين من أقوال تفسيرية من "مصادر التفسير" وأرجع ذلك إلى الكثير من المزايا التي اقتصوا بها عن من جاء بعدهم، حيث جعلتهم في مصاف من يرجع إليهم في فهم معاني القرآن، وبين ذلك بقوله: «وقد اشتهر منهم عدد كبير في تفسير القرآن الكريم، وكان معتمدهم في فهم معاني القرآن على ما جاء مفسرا فيه، وفي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى ما اجتهد فيه المفسرون من الصحابة، وعلى ما فتح الله عليهم - هم أنفسهم - عن طريق الاستنباط والاجتهاد والتدبر في كتاب الله المبين، وهذا كثير في أقوالهم الموزعة في كتب التفسير على وجه العموم»،⁽²⁾ وقسمهم إلى ثلاثة طوائف من جهة التلمذة، والرواية، وكل طائفة نسبها إلى الصحابي الذي أخذ عنه التابعي، وأصبحت تلك الطوائف نواة لما يعرف بمدارس التفسير المشهورة، وأكد في دراسته أنه لا يمكن الفصل بين تفسير كل من الصحابة والتابعين؛ لكون تفسير الصحابة وصل إلينا عن طريقهم، فهم أعلم به، وأقدر على وضعه في مواضعه، والقياس عليه، فكل هذه الاعتبارات كافية للاسترشاد به، والاستعانة به على فهم معاني كلام الله عز وجل، وجعله من أولى ما يعنى به في معرض بناء علم أصول التفسير من حيث دراسة وتأصيله من حيثيات عديدة.

خامسا: الإسرائيليات في التفسير ورواتها.

الإسرائيليات من الثقافات السائدة ذات الصلة بالوحي قبل البعثة النبوية، التي بقيت منتشرة بين أحبار اليهود ورهبان النصارى من الأخبار، مع ما اختلط به من اللوثات الفكرية التي

(1) العسقلاني ابن حجر أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، تحقيق: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1429هـ،

ج3، ص134.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص286.

أقحموها في ما تبقى في أيديهم من كتبهم، ولكون أهل الكتاب آثروا البقاء على ما هم عليه من الدين المحرف بعد انتشار الإسلام إلا القليل منهم، «أخذوا تلك الخرافات، ودسوها في أول الملة الإسلامية، فأخذت عنهم على سبيل الحقيقة، وأودعها المؤلفون كتبهم بأسانيد متصلة إلى كعب، ووهب وغيرهما، وجعلوها في كتب تفسير كتاب الله تعالى، غير منبهين على مقاصدها، فعلق الناس بها؛ وجعلوها من جملة الآثار، وفطن لها بعض المحققين من علماء هذه الملة، فزيفوها، وبيّنوا المقاصد منها»⁽¹⁾.

وقد ذكرها المفسر في مواضع من تفسيره تأصيلاً وتوظيفاً، ولم يورد ما وضعه العلماء من ضوابط واحترازات تجاهها من حيث الرواية والدراية، إلا أنه نقل في مواضع من مقدمته أثاراً وأقوالاً ومواقف لبعض الصحابة رضي الله عنهم، ومن جاء بعدهم؛ وضّح من خلالها موقفه من الإسرائيليات، من ذلك ما نقله عن رد على من أنكر على مجاهد التابعي سؤاله لبعض أهل الكتاب بقوله: «وسؤال مجاهد أهل الكتاب لا يقدر في ثقته وعدالته، إذ كان يسألهم عما أباحه له الشرع من الأسئلة؛ دون ما نهاه عنه منها، بل إن شيخه عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قد كان يسأل - هو الآخر - أهل الكتاب، ويرجع إليهم في كثير من المواضع التي أجملها القرآن، وفصلت فيها التوراة والإنجيل، وعلى هذا الأساس فلا بأس من سؤال مجاهد أهل الكتاب؛ ما دامت أسئلته في دائرة محدودة، وإطار يتفق مع مبادئ القرآن ويشهد له»⁽²⁾ وفي الموضوع الثاني ترجم ترجمة وافية لمشاهير رواة الإسرائيليات، وذكر أن: «كل ما تضمنته كتب التفسير من الإسرائيليات؛ يدور محور رواياتها في الغالب على أربعة رجال معروفين كثيراً في تاريخ التفسير بالمأثور، وهم: عبد الله بن سلام، وكعب الأحماس، ووهب بن منبه، وعبد العزيز بن جريح»⁽³⁾ وكثيراً ما اختلف العلماء في كل منهم، من

(1) بدران عبد القادر بن أحمد، جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار، تحقيق: زهير

الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999، ص292، 293.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص291.

(3) هكذا وردت في الأصل، والصواب عبد الملك بن جريح.

حيث التعديل والتجريح، والتوثيق والتكذيب رواية وعلماء»،⁽¹⁾ ثم إن الشيخ ابن عبد الكريم أورد عقب ترجمته لهؤلاء الرواة جملة من الإشارات التي ينبغي التعويل عليها احتياطاً، وحذراً من الطعن في من ثبتت عدالته ممن أسلم من أهل الكتاب، والتورط في الإسرائيليات، ونسبتها إلى الإسلام، وتفسير القرآن بها، وملخص ما جاء في كلامه نوجزه في النقاط التالية:

- الحذر من القدح في كل من عبد الله بن سلام - رضي الله عنه -، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، لأنهم محل ثقة، وتعظيم عند جل المحققين من العلماء، بخلاف عبد الملك ابن جريج، فإنه على خلاف ذلك.

- يجب التفريق بين الراوي، والمروي عنه، فما نقل عنهم فممنه الصحيح، وغير الصحيح، وعدم صحة ما نسب إليهم، أو ورد عنهم، لا يعلل باتهامهم وجرحهم، إنما يعلل بأحد أمرين: أولهما: رجال السند الذين ينقلون الخبر عنهم، فقد يكون بينهم متهم في عدالته أو ضبطه. الأمر الثاني: أن يكون أولئك الثلاثة قد رووا ما رووه على أنه مما كان في الإسرائيليات، فتقبلها الآخذون على أنها من الإسلاميات، ولهذا يجب النظر في هذه المرويات، فإن كانت مما يقره الإسلام قبلناها، وإن كانت مما يرده رددناها، وإن كانت مما سكت عنه سكتنا عنها.

- أن الواجب الديني يلزم المسلمون أن يحتاطوا لأنفسهم، ويحذروا التورط في الإسرائيليات، لأن الخوض فيها ليس هو من التكاليفات الدينية، ولا هو من المعتقدات الإسلامية، فتركها أريح للضمير، واجتنابها أسلم للعقيدة، فكل ما يقال فيها إنها تذكر للاستشهاد، وليس للاعتقاد، ثم ذكر الأثر الوارد عن ابن عباس في النهي عن سؤال أهل الكتاب.⁽²⁾

وعلى الرغم مما ذكره المفسر عن هذه المرويات، والذي يمكن اعتباره تأصيلاً - لم يسبق إليه فيما أعلم - لكيفية تعامل المفسرين وغيرهم معها، فإنه لم يكتف بما اعتقد أنه القول الفصل فيها، فعمد إلى الاستدلال بما جاء عن ابن عباس في شأن ما يروى عن أهل الكتاب

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص307.

(2) ينظر المرجع نفسه، ج1، ص314.

تعصيذا لما سبق وأن أصله، حيث قال: « وكلمة الفصل فيها جاءت على لسان عبد الله ابن عباس، حيث قال: { يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء؟ وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه أحدث أخبار الله، تقرؤونه محضا لم يشب وقد حدثكم الله: أن أهل الكتاب قد بدلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا: هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا⁽¹⁾»،⁽²⁾ وفي موضع آخر ذكر في معرض كلامه عن التفسير زمن التابعين أنه: « أدخل فيه الكثير من الإسرائيليات، بسبب كثرة من أسلم من اليهود والنصارى... وقد أضرت هذه الإسرائيليات بمفهوم القرآن»،⁽³⁾ ثم إن المفسر نقل كلام العلامة ابن كثير وموقفه مما يروى منها، وفي ذلك ما يكفي في تأكيده على ضرورة الحذر من إيرادها في التفسير دون مراعاة لضوابط ذلك.

وبهذه التوضيحات يبين علاقة المفسر بالإسرائيليات؛ وما يجب أن يكون عليه تعامله معها، وظهر أنه لم يعدّها من جملة ما يُعول عليه في التفسير بالشكل المطلق الذي درج عليه الكثير من المفسرين.

الفرع الثالث: اللغة العربية.

اقتضت حكمة الله عز وجل أن تكون لغة العرب وعاء لمعاني كلامه، ولذلك اشتغل بها العلماء جمعا لألفاظها، وبيانا لغامضها، وغريبها، ومبهمها، وحفظا لحدودها، واستنباطا لقواعدها، فكثرت لأجل ذلك علومها الخادمة لكتاب الله عز وجل وتنوعت، مما حدا بالعلماء إلى بيان ما يحتاجه الناظر في كتاب الله منها، وتمييزه عن غيره، وأكدوا على حرمة تفسير معانيه على غير المتمكن منها؛ فضلا عن غير العالم بها، ورويت عنهم في ذلك أقوال كثيرة طيبة، من ذلك ما ذكر عن الإمام مجاهد أنه قال: « لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم

(1) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء)، حديث رقم: 6929، ج6، ص2679.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص315.

(3) نفسه، ج1، ص323.

الآخر أن يتكلم في كتاب الله؛ إذا لم يكن عالما بلغات العرب»،⁽¹⁾ وقال الواحدي في تفسيره رحمه الله: «من تأمل مصنفات المفسرين، ووقف على معاني أقوالهم، لم يقف على معاني كلام الله دون الوقوف على أصول اللغة والنحو»،⁽²⁾ وغيرها من الأقوال التي تحت على معرفة أهمية الإعراب، والاشتقاق، وغيرها من علوم اللغة التي تنضوي في مجموعها تحت مسمى "التفسير اللغوي" في تحرير المعنى، أو التمهيد له؛ وفق الضوابط المنقولة في كتب أئمة الشأن.

وفي خضم التأصيل لعلم أصول التفسير أكد الباحثون أنّ على الناظر في التفسير الالتزام بالضوابط المتعلقة بالتفسير اللغوي، الذي: «يضطلع بتفسير معاني ألفاظ القرآن في ضوء سنن العرب في كلامها، في ألفاظها، وتراكيبها، وأساليبها، وقد لقي اهتماما من لدن العلماء، وعرف اتساعا في مساحته مع مرور الأيام؛ مستفيدا من التقدم الذي حققه العرب في الدرس اللغوي طيلة قرون من الزمن؛ مما سمح من التعمق الكبير في بنية اللغة العربية لغة القرآن، ومع ما جدّ من درس لغوي بمناهج اللسانيات المعاصرة، فقد أصبح من الضروري، في رأيي أن نميز داخل التفسير اللغوي تفاسير أخرى، بحسب مستويات الدرس اللغوي، وتتمثل هذه المستويات في المستوى الصوتي، والمستوى التركيبي (الصرفي والنحوي)، والمستوى المعجمي، والمستوى البلاغي والأسلوبي، والمستوى النصي (في ضوء لسانيات النص)»⁽³⁾ وعلى المفسر أن يراعي مستويات هذا التفسير؛ بدء باطلاعه على معاني مفردات اللغة، واشتقاقاتها، وتراكيبها في الجمل، ومعرفة أساليبها البلاغية، وأن يكون متمكنا من مظانها، وذا قدرة على أن يستحضرها أثناء ممارسته للعمل التفسيري.

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق، أبو الفضل إبراهيم، ج1، ص292.

(2) الواحدي أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، التفسير البسيط، تحقيق: محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة، المملكة العربية السعودية (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص416..

(3) بوشيبة عبد القادر، التفسير المعجمي للقرآن الكريم: مفهومه وضوابطه، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، في موضوع، بناء علم أصول التفسير: الواقع والآفاق، فاس، المغرب، 9-11 أبريل 2015، ص467.

وفي تفسير ابن عبد الكريم محل الدراسة مواضع موحية باهتمام المفسر بهذا المصدر التفسيري على مستوى التأصيل، والتطبيق العملي، على الرغم من عدم إفراده له بالدراسة كغيره من المصادر، ويفصل فيه القول مقارنة بغيرها من المصادر، إلا أن ما نثره من فوائد متفرقة في مقدمته، وفي ثنايا تفسيره يظهر منه مدى العناية التي أولاهها به، فمن ناحية التأصيل، فقد ذكر ما يكتسيه التدرج في توظيف المفسر لعلوم اللغة من أهمية كما هو واضح في تعداده للشروط الواجب توفرها في المفسر، وهذا التدرج هو ما يعبر عنه في الدراسات الحديث حول أصول التفسير بمستويات التفسير اللغوي، وقد أوضح المفسر ذلك وأشار إلى ثلاثة منها، في معرض تعداده لشروط المفسر، وفيما يلي بيانها:

أولاً: المستوى المعجمي.

إذا تأملنا في ما تم تناوله في هذا المستوى من دراسات تأصيلية، وما أنجز من أبحاث مختلفة، فإن مساهمة المفسر لا تعدو أن تكون إشارة ضمنية أوردها في سياق وجوب معرفة المفسر ما للكلمات العربية من معان مختلفة، وما تزخر به من مدلولات باعتبار تصريف كلماتها، وكثرة اشتقاقاتها التي بها تتولد الكلمات ذات المعاني المتباينة، فذكر أن على المفسر: «أن يكون عارفاً بلغة العرب، لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ، ومدلولاتها بحسب الوضع... وأن يكون عارفاً بالاشتقاق، لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف باختلافهما، وأن يكون عارفاً بعلم الصرف، لأن به تعرف الأبنية والصيغ، قال ابن فارس: (ومن فاته علمه فاته المعظم، فقد تكون الكلمة مبهمة فإذا صرفناها اتضح معناها بمصادرها)»⁽¹⁾ وذكر المفسر عن الزمخشري أنه قال: «(من بدع التفاسير قول القائل: إن الإمام في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ﴾ [الإسراء: 71]، جمع إمام، وإن الناس يدعون يوم القيامة بأسمائهم دون آبائهم... وهذا غلط أوجب التصريف، فإن "أماً"

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص339.

لا تجمع على إمام⁽¹⁾»،⁽²⁾ لأن به تعرف الأبنية، والصيغ التي تساهم في التمييز بين المعاني المختلفة للألفاظ، وذات الاشتقاق المختلف.

ثانياً: المستوى النحوي.

النحو ذو أهمية كبرى في إبراز المعنى في اللغة العربية، وقد وُظف في كتب التفسير بنسب متفاوتة بين مقل ومكثر منه تبعاً لاتجاه المفسر، ولئن اعتبر النحو أصالة من العلوم التي نشأت لتصون القارئ من «وصمة اللحن، وضناً بكتاب الله عز وجل أن يقرأ على غير الوجه الذي أنزل به، ومدخلا لفهم دلالاته ومراميها على ما هي عليه في أصل وضعها واستعمالها»⁽³⁾ فإن ما طرأ على الساحة التفسيرية عبر مسيرتها الطويل اقتضى العمل على التأصيل لتفسير نحوي يجمع شتات قواعده، وذلك بجمعها من مظانها خدمة لعلم أصول التفسير، وصونا لكتاب الله، وترشيدا لعمل المفسرين، وقد أكد صاحب التفسير محل الدراسة على أهمية علم النحو للمفسر؛ دون أن يخوض في تفاصيل ذلك، ويبحث فيما جدّ من قضايا ضرورية نتيجة للتطور الفكري تجبر الباحث على ذلك، حيث قال في هذا السياق: «وأن يكون عارفا بعلم النحو، لأن المعنى يتغير، ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بد من اعتباره، أخرج أبو عبيد عن الحسن أنه سئل عن الرجل يتعلم العربية يلتبس بها حسن المنطق، ويقيم قراءته، فقال: {حسن؛ فليتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعَي بوجهها فيهلك}»⁽⁴⁾.⁽⁵⁾

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ج3، ص537.

(2) نفسه، ج1، ص339.

(3) أوجانة عدنان، النحو والبلاغة في أصول التفسير تأملات في مقتضيات النشأة وأفاق الاستثمار، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، في موضوع، بناء علم أصول التفسير: الواقع والآفاق، فاس، المغرب، 9-11 أبريل 2015، ص749.

(4) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ص384.

(5) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص339.

ثالثاً: المستوى البلاغي.

علم البلاغة له دور كبير في الكشف عما ينطوي عليه التنزيل من إعجاز، وقد كان سبب ظهوره خدمة كتاب الله من هذه الناحية، ولكن الاهتمام به أدى إلى استقلاله عن أصله وتصنيفه تحت مسمى "التفسير البياني" الذي سعى الدارسون من خلاله إلى تأصيل قواعده، وإبراز أهميته في التفسير، يقول الزمخشري: «إن أملاً العلوم بما يغمز القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح من غرائب نكت يلفظ مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه الإحاطة به، وإجالة النظر فيه كل ذي علم... لا يتصدى منهم أحد لسلك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق؛ إلا رجل برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني، وعلم البيان»⁽¹⁾، ولكون هذا العلم بهذه الأهمية فقد تناوله المفسر بالتنويه بفضلته معتبراً إياه من أعظم علوم التفسير التي ينبغي للمفسر أن يتحلى بها، حيث قال: «وأن يكون عارفاً بكل من علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وهذه العلوم الثلاثة هي علم البلاغة، وهي من أعظم علوم التفسير»⁽²⁾.

وفي معرض ذكره لأهمية اللغة للمفسر، فقد اكتفى المفسر ببيان أهمية التبحر في علوم اللغة، ولم يخض في دراسة ماهية اللغة المرادة عند المفسرين، والضوابط التي ينبغي مراعاتها في توظيفها في العمل التفسيري، وهو ما تكفلت الدراسات الحديثة بشرحه، وتوضيح كيفية توظيفه في بيان معاني آي الذكر، وقد اعتبره بعض الباحثين من أركان علم أصول التفسير؛ لأن إغفاله يفتح مجالات التأويلات الباطلة، ويفسحه لانتحال المبطلين.

الفرع الرابع: الاجتهاد بالرأي.

درج العلماء على تقسيم التفسير - باعتبار ما اعتمد عليه المفسر من مصادر - إلى قسمين أثري، وعقلي، وانفقوا على ضرورة الالتزام بمصادر وقواعد التفسير النقلية، وعدم الخوض

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ج1، ص96.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص340،339.

في العمل التفسيري، والاجتهاد بالرأي؛ إلا لمن استوعبها، وأنَّ إهمالها، أو تجاوزها إلى غيرها مدعاة إلى القول على الله بغير علم؛ الذي هو مصدر كل الأقوال الشاذة، والمنكرة المنتشرة في كتب التفسير، ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم تفسير القرآن بالرأي، والكيفية التي يمارس بها، فذهبت طائفة من العلماء إلى جوازه، واشتروا لذلك العديد من الشروط، واستندوا في ذلك إلى ما رأوه من الأدلة الواردة تصريحاً أو تلميحاً، ومنعه آخرون لأسباب عديدة؛ أبرزها ما ورد من الأدلة التي ظاهرها يفيد عدم جواز الخوض في التفسير بالرأي. وقد قام المفسر بدراسة هذا المصدر من جوانبه المتعددة، وذكر ما يتعلق به من مسائل، وجمع ما تناوله العلماء بالدراسة منه، وأضاف ما رآه من قيود وتبويضات، موضحاً كل ما يراه ضرورياً منه للمتصدي لبيان معاني القرآن الكريم، مراعيًا ما وقع من اختلاف بين المفسرين ودراسته، وبيان ما أخطئوا فيه من أقوال، وما وقع من تعارض بينها، وفي ما يلي توضيح لما تناوله بالدراسة؛ مما له صلة بهذا المصدر التفسيري من عناصر، وما توصل إليه من تأصيل علمي له.

أولاً: التفسير بالرأي.

بدأ المفسر تأصيله لهذا المصدر بإشارته إلى الخلاف الحاصل في القديم والحديث في جواز التفسير بالرأي، حيث أجمل ذلك بقوله: «منهم من أجازه بشروط، ومنهم من منعه مطلقاً»⁽¹⁾ ولكل منهما أدلة أيّد بها ما ذهب إليه، وفيما يلي بيان لما أصله حوله:

1- أدلة المانعين للتفسير بالرأي.

قام بالمفسر تفصيل أقوالهم وبيّن أنهم: استندوا إلى العديد من الآيات والأحاديث وبعض الأخبار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، التي يدل ظاهرها على حرمة القول على الله بغير علم، وقالوا بعموم ذلك بدون ضوابط، وأشهر أدلتهم قول الله تعالى:

﴿فَلِإِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِلْتِمَ وَالْبَغْيَ يَعْرِضُ الْحَقَّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص328.

مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ [الأعراف:31]، وقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ... ﴿ [الإسراء:36]، وقول الله تعالى الوارد في سورة النحل: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿ [النحل:44]، قال رحمه الله تعالى: «فقالوا إن القول على الله بغير علم منهي عنه في هذه الآيات وغيرها، والتفسير بالرأي هو قول على الله بغير علم، فينتج أن التفسير بالرأي منهي عنه أيضا»⁽¹⁾.

وفي السياق نفسه أورد الأقوال التي ردّ بها المجيزون على كل ما ساقه المانعون من الأدلة، وبين أن خلاصة ما تدل عليه هذه الآيات عند هؤلاء، ويراد منها هو: النهي عن «القول المجرد عن السند الشرعي، والمخالف لحقيقة الواقع عن عمد من قائله، أما القول الذي له سند قطعي من الشرع، فهو جائز العمل به؛ بعد اجتهاد الرأي في الطرق الموصلة إلى الحقيقة، أو الظن المتمثل في إدراك الطرف الراجح، وهو كاف بالنسبة للمؤمن المجتهد»⁽²⁾، وبعد أن ذكر الكثير من حجج المجيزين للتفسير بالرأي في معرض ردهم لباقي أدلة المانعين له، فصل أدلة القائلين بجوازه، باسطة القول في ما استدلوا به منها، واسندوا إليه، وهو ما سيذكر في العنصر الموالي.

2- أدلة المجيزين للتفسير بالرأي.

اسند هذا الفريق إلى جملة من الأدلة النقلية والعقلية، التي فصل المفسر فيها القول، وملخص ما أورده من أدلة المجيزين لهذا اللون من التفسير: أنهم استدلوا بعدة أدلة شرعية وعقلية أيضا كثيرة، من أشهرها الآيات الآمرة بوجوب بيان وتدبر كتاب الله، ثم ساقها معددا لها، بقوله: «الدليل الأول: ما جاء منصوصا عليه في القرآن الكريم، كقوله الله تعالى:

﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿ [ص:28]، وقوله عز وجل:

﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْفُؤَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْعَالُهَا ﴿ [محمد:25]، وقوله عز وجل:

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص328.

(2) نفسه، ج1، ص329.

﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 82]،
 وقول الله عز وجل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: 89]،⁽¹⁾ فهذه
 الآيات الثلاثة، وغيرها هي عمدة أدلة المجيزين للتفسير بالرأي، لكونها من النصوص
 الصريحة الأمرة لإعمال العقل بضوابطه؛ في تدبر واستنباط معاني كلام الله عز وجل، وقد
 علل المفسر ما ذهب إليه المجيزون، واستندوا إليه بأن: «الآية الأولى والثانية اشتملتا على
 الأمر بالتدبر، وهو عاقبة كل شيء، فمتدبر القول هو الذي يتتبع ما يؤدي إليه من العاقبة
 والغرض المقصود، والأولى اشتملت على التذكر، وهو استحضار معاني القرآن بدافع يقظة
 الألباب، بينما الثالثة اشتملت على استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن، وقوة
 القريحة»⁽²⁾ واجتماع هذه المعاني الثلاثة يؤكد وجوب الاجتهاد في فهم نصوص الوحي،
 وإفهامها للغير، ثم ذكر باقي الأدلة، وكلها راجعة إلى مضمون ما تحويه الآيات من معاني.

3- شروط المجيزين للتفسير بالرأي.

جمع المفسر الكثير مما اشترطه المجيزون من شروط لجواز التفسير بالرأي، وجل ما نقله
 مما اشترك في ذكرها الإمامان أبو عمرو عثمان المفسر، وجلال الدين عبد الرحمن
 السيوطي، ومما نقله عنهما منها، قوله: «الشرط الأول: أن يكون بصيرا بظواهر القرآن.
 الشرط الثاني: أن يكون عارفا باختلاف القراءات، وما يختلف به المعنى، وما لا يختلف...
 الشرط الثالث: أن يكون عارفا بلغة العرب، لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ، ومدلولاتها
 بحسب الوضع.

الشرط الرابع: أن يكون عارفا بأبواب السر: من الإخلاص، والتوكل، والتفويض...»⁽³⁾.
 وكل ما أورده من الشروط ذكرها العلماء في معرض تناولهم وبيانهم للشروط العامة التي
 ينبغي أن تتحقق في كل من عزم على ولوج باب تفسير كتاب الله عز وجل، ولم يفرق بينها

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص336.

(2) نفسه، ج1، ص337.

(3) نفسه، ج1، ص338،339.

وبين ما اشترطه المجيزون للتفسير بما يؤدي إليه الاجتهاد بالرأي، ومن المعلوم أن بينهما عموم وخصوص من أوجه عديدة، فليس كل من يتصدى للتفسير عموماً في حاجة إلى ما يتعلق بالتفسير بالرأي من ذلك.

4- ضوابط التفسير بالرأي ومنهجه.

ارتأى المفسر أن يبين جملة من المنهيات التي يجب على المفسر على التفسير اجتنابها، وحاول أن يرسم للعمل التفسيري منهجا استقاه من بعض التفاسير المشهورة، وكتب علوم القرآن، وأكد على ضرورة الابتعاد عنها، والالتزام بالمنهج المتبع عند أئمة الشأن بقوله: «وأخطر هذه الأشياء المنهي عن ارتكابها خمسة:

« أولها: الخوض فيما استأثر الله بعلمه دون خلقه، كالخوض في الغيبات التي لا يعلمها إلا الله، وفي المتشابهات التي أمرها مسلم الله عز وجل...»

ثانياً: الانجرار مع الأهواء المغرضة والانزلاق في الاستحسانات المجردة من الاعتمادات الملتزمة من الأدلة الشرعية، الموزونة بالعقول السليمة.

ثالثها: الإقدام على تفسير كلام الله بدون إتقان اللغة العربية، ومعرفة أصول الشريعة المحمدية، ومن غير حيازة سائر العلوم التي يستوجب معرفتها فن التفسير.

رابعها: اعتقاد القطع بأن مراد الله في الآية الفلانية كذا وكذا من غير استناد إلى دليل مقنع. خامسها: أن يجعل المفسر معنى القرآن تابعا لمذهبه وعقيدته، وهذه الطريقة المنبوذة قد سار عليها أصحاب المذاهب المنحرفة والبدع الأثيمة»⁽¹⁾.

وأما ما يراه أنه المنهج الواجب اتباعه في التفسير بالرأي، فإنه اختار أن يعتمد فيه على مراعاة سلم الأولويات المتمثل في الترتيب الأمثل لخطوات التفسير الصحيح، حيث ذكر أن الذي « يقتضيه الدين الحنيف، والضمير الحي، والعلم المكسوب والموهوب، على كل من أقدم على تفسير كلام الله بالرأي، هو أن يلتزم معاني كتاب الله من ثلاث مراجع أساسية

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص350،351.

بالأصالة، وهي: تفسير القرآن بالقرآن، فإن لم يوجد في القرآن تفسير فسر بالسنة النبوية، فإن لم يجد في السنة تفسيراً فسر بأقوال الصحابة المأثورة.⁽¹⁾ ثم إن المفسر أورد مجموعة من القواعد⁽²⁾ التي استقاها من الأقوال الموثقة في مقدمات بعض التفاسير، والمؤلفات المؤصلة لعلوم التفسير، وذكر أنه يجب على المفسر أن يلتزمها، وهي عبارة عن قواعد لها ارتباط بمجموع ما اكتسبه المفسر من علوم مختلفة منها ما له علاقة باللغة وهو غالبها، وعلوم القرآن كأسباب النزول، ومنها ما أرجعه إلى الكيفية التي يستفيد بها المفسر من بعض العلوم المساعدة على التفسير، وبيانه لضرورة التقيد بالمقدار الواجب إعماله منها، وأخرى ذات الصلة بالترجيح بين الأقوال التفسيرية المحتملة لأكثر من وجه تفسيري، والتي ذكرت في مظانها في هذه الرسالة.

الفرع الخامس: الخطأ في التفسير.

المتصفح لما كُتب من التفاسير مختلفة المناهج، ومتباينة الاتجاهات؛ يدرك ما اعترأها من أخطاء وانحرافات، وبعد بعضها عن الأصول الواضحة المعالم الواردة في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وقّعدها من جاء بعده ممن اتبعه بإحسان، وليس الغرض بيان ما اعترى بعض التفاسير من أخطاء وانحرافات، وإنما المقصود الوقوف على مظان هذه الأخطاء، وبيان أسبابها لغرض اجتنابها، والتحذير منها، وفي ذلك تأصيل للأصول التفسيرية، ووضعها رهن إشارة المفسرين، ولقد أجاد المفسر في بحثه لهذه المظان في مقدمته التأصيلية لمختلف علوم القرآن والتفسير، حيث أرجعها إلى مظنتين اثنتين بالأصالة والاعتبار، فالأولى منها تتعلق بجهة المعنى، فبعض المفسرين: «يحمل ألفاظ القرآن على المعاني التي اعتقدها مسبقاً، من غير أن يحقق ما تستوجبه تلك الألفاظ من الدلالة

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص351.

(2) ينظر المرجع نفسه، ج1، ص352-354.

المقصودة، والبيان المراد، ومظنة وقوع هذا الخطأ تتشخص في أربع صور أساسية قد بحث فيها أحمد بن تيمية ولخصها محمد حسين الذهبي⁽¹⁾، ثم ذكر كلام هذا الأخير.

وأما المظنة الثانية فإن: بعض المفسرين يكتفون بالمدلول اللغوي دون استحضار غيره من الأصول المعينة على الفهم الصحيح للمعنى المراد، يقول المفسر: «أن يحمل المفسر ألفاظ القرآن على مجرد المدلول اللغوي، دون أن ينظر إلى مقتضى الحال لتلك الألفاظ، من حيث منزلته، والمنزل عليه، والمخاطب به، ومظنة وقوع هذا الخطأ تتشخص في صورتين اثنتين»⁽²⁾ وفي كلا الحالين أورد كلام الذهبي الذي شرح فيه ما وقف عليه من صور حمل الألفاظ اللغوية على مجرد معانيها اللغوية المجردة عن القرائن المختلفة المؤثرة على المعنى، وبناء على ما سبق تناوله من الأسباب المؤدية إلى الاختلاف المذموم في التفسير فإن: «المسلك السليم لطالب فهم النصوص الشرعية، أن يتجنب تكييف النصوص وفق مصطلحات عصره، ومناهج التفكير الرائجة في وقته، وأن يعود إلى لغة هذه النصوص في وضعها الاجتماعي العرفي الذي تنزلت فيه هذه النصوص، فيدرس هذه اللغة ثم يفهم النصوص على ضوءها»⁽³⁾ وهذا التأصيل هو الذي سعى المفسر إلى الإرشاد إليه، والالتزام به في تعاطي التفسير.

الفرع السادس: اختلاف المفسرين.

الاطلاع على أقوال المفسرين المختلفة، وتمحيص ما ورد فيها من الأقوال المؤتلفة والمختلفة من ضروريات التأصيل لعلم أصول التفسير، إذ تعاطي ذلك يكسب المفسر ملكة تفسيرية، ويطلعه على المناهج، والطرق المتعددة التي سلكها المفسرون، وجعلوها نصب أعينهم لاستنباط معاني كلام الله عز وجل، والشيخ ابن عبد الكريم أفصح في مقدمة تفسيره عن الكثير مما يراه من أسباب الاختلاف بنوعيه، وأدرك أهمية دراستها نظرياً، ووضعها في

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص347.

(2) نفسه، ج1، ص349.

(3) طاهر محمود محمد يعقوب، أسباب الخطأ في التفسير دراسة تأصيلية، دار ابن الجوزي، ط1، 1425هـ، ج2،

الإطار التأصيلي ليسهل استحضارها لكل مطلع على التفاسير، أو يروم الانخراط في سلك المفسرين للقرآن العظيم، حيث حصر ذلك في التفسير بالرأي المحمود، والتفسير بالمأثور، وأما ما كان من قبيل الرأي المذموم، فلا يتصور وجود تعارض بينه وبين التفسير بالمأثور، وعَلَّ ذلك بقوله: «لأن التعارض باطل بالأصالة، وغير مقبول شرعا وعقلا، ولكونه خارجا عن محيط التفسير بمعناه الواضح الصحيح»⁽¹⁾، ثم أبان عن معنى كل من التعارض والتغاير الذي يراه ممكن الوقوع بين التفسيرين، وأردف ذلك بالتأصيل للمخرج من التعارض أو ما يوهم ذلك، فذكر أن: «التعارض معناه: التناقض والتنافي، كأن يدل أحدهما على إثبات أمر، ويدل الآخر على نفيه، بحيث لا يمكن اجتماعهما على نفي أو إثبات بحال، وأن الشئيين المتغايرين يمكن الجمع بينهما في المعنى لأنهما غير متنافيين فيه من حيث الأصل»⁽²⁾، وأما بيانه لكيفية التعامل مع ما تعارض أو تغاير من الأقوال التفسيرية، فإنه بيّن أن صور التعارض بين التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي المحمود: «لا تعدو ثلاثا:

الصورة الأولى: أن يكون التفسيران كلاهما قطعي، فهذه الصورة افتراضية، وليست عملية، لأن التعارض بين أمرين قطعيين غير معقول، ولأن التناقض بين الشرع الحكيم، والعقل السليم محال وقوعه.

الصورة الثانية: أن يكون أحدهما قطعيا، والآخر ظنيا، فينظر فيهما، فإن أمكن التوفيق بينهما فبها ونعمت، وإن كانت الأخرى قدم القطعي على الظني أخذا بالأرجح وعملا بالأقوى.

الصورة الثالثة: أن يكون كلاهما ظنيا، فإن أمكن الجمع والتوفيق بينهما؛ وجب حمل النظم الكريم عليهما، وإن تعذر قدم التفسير المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابة؛ لكونهم عدولا أمناء على ما شهدوا، من وحي التنزيل»⁽³⁾، وأما إذا تعلق الأمر بما

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص355.

(2) نفسه، ج1، ص356.

(3) نفسه، ج1، ص357.

ورد عن التابعين، فإنه نظر إليه من ناحيتين اثنتين، وربط ذلك بحال التابعي من حيث علاقته بالأخذ عن أهل الكتاب، والاشتغال بمروياتهم، فإذا كان التابعي معروفاً بالأخذ والنقل عن أهل الكتاب، ففي هذه الحال يقدم عليه التفسير بالرأي المحمود، وإذا لم يكن كذلك، فهذا يسلك معه ما سبق بيانه من قانون الترجيح الذي ذكره.⁽¹⁾

وقد أدرك المفسر أن معرفة منهج القرآن في تعبيره عما جاء به من المعاني، يوقف على الفهم الصحيح لمعاني ألفاظه المتباينة، ويجنب الوقوع في الزلل، ويطلع على أساليبه المختلفة في التعبير عن مقاصده، ولمعرفة مدى اهتمامه بهذا الأصل، ودقته في معرفة مسالك وأسباب الاختلاف في التفسير، أورد ما ذكره علماء الأصول من تقسيمات للكلام من جهة دلالاته على المعنى، وبيانهم للمراد منها باعتباراتها المختلفة، فذكر أن: «آيات القرآن وألفاظه من حيث التعبير عن المعاني تنقسم إلى قسمين: الأول: المجاز، وهو كل لفظ استعمل في غير ما وضع له بالأصالة، وقلّ التخاطب به، وهو في القرآن كثير...

والثاني الحقيقة: وهي كل لفظ استعمل فيما وضع له بالأصالة من غير نقل، وفي القرآن قسمان: مجمل ومفصل»،⁽²⁾ ثم شرع في تفصيل كل من المجاز والحقيقة، وفي ثنايا تفصيله لأقسام الحقيقة في القرآن بين أسباب الاختلاف في تفسير بعض الآيات وألفاظها، وأن ذلك يرجع إما إلى ما لا يفهم المراد به من ظاهر لفظه، ويفتقر إلى غيره شرحاً وبياناً وهو "المجمل".

وإما: أن يأتي اللفظ "مفصلاً"، وهو على وجهين، الأول منها: "المنسوخ"، والمراد به هنا ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، والثاني من الوجهين، "المحكم": ويتفرع إلى فرعين اثنتين: "محتمل"، و"غير محتتمل"، والمحتتمل ينقسم إلى قسمين، الأول منها: أن لا يكون أحد احتمالات معانيه أظهر من الآخر، فهذا يجري مجرى المجمل... والقسم الثاني: أن يكون أحد احتمالات معانيه أظهر من الآخر، كالأوامر الواردة في الأحكام الخمسة، فهذه الأحكام

(1) ينظر الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص357.

(2) نفسه، ج1، ص217.

الأظهر في أكثر صيغها الوجوب، فتحمل عليه عن طريق المعنى الراجح، وذلك ما يعبر عنه بالنص "الظني الدلالة"،⁽¹⁾ ... من ذلك لفظ "القرء" في قوله تعالى:

﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة:226]، حيث قال: «قروء: في اللغة العربية

جمع للفظ "قرء"، التي هي مشتركة بين معنيين: الطهر، والحيض، فيحتمل أن يراد بمعناها في الآية هذا، أو ذاك، أي: ثلاثة أطهار، أو ثلاث حيضات، فكلا المعنيين محتمل فقط، وليس قطعياً في دلالاته على معنى واحداً، وهذا السبب في اختلاف المجتهدين في دلالة الصيغ المشتركة المعاني في القرآن، وهذا الاختلاف يعد رحمة من الله لعباده».⁽²⁾

فهذا المثال واحد من عديد الأمثلة التي يظهر فيها بحثه لأسباب الاختلاف في التفسير بين المفسرين من وجهة نظره، ويرى أنه من قبيل "اختلاف التنوع"، وليس اختلاف التضاد الذي نهى الله عنه لكونه صادر عن هوى وتعصب، وغير ذلك من الأسباب، وليس عن التزام المفسر بآداب، وأدوات التفسير.⁽³⁾

وجُلّ بيانه لهذا الموضوع ذي الصلة بأصول التفسير انصبّ على ما له علاقة بنصوص الأحكام، وأما الأسباب الأخرى للاختلاف بين المفسرين، التي هي محل بحث ونظر بينهم، فقد أشار إليها، وأبان عما يجوز فيه، ويسوغ فيه الاختلاف، وما لا يسوغ من ذلك، وحصره فيما يلي، حيث قال: «وعلى ضوء ما تقدم ذكره يتضح لنا أن نصوص الأحكام في القرآن إما أن تكون قطعية الدلالة، وإما أن تكون ظنية الدلالة، فأما ما هو قطعي الدلالة منها فلا يجوز أبداً مخالفته، ولا يجوز الاجتهاد في تأويله لكون معناه واحداً... فهذه الآيات، وأمثالها بمثابة العقائد، فمن أنكرها عمداً⁽⁴⁾ فقد كفر بما أنزل الله، وخرج من الدين الإسلامي، وأما ما هو ظني منها فيجوز الاجتهاد في تأويله بشروط الاجتهاد المشروطة في صاحبه»⁽⁵⁾، وكما

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص218، 219.

(2) نفسه، ج1، ص218.

(3) ينظر المنيع ناصر بن محمد، معالم في أصول التفسير، ص228.

(4) كذا في الأصل، وقد يكون قصده عامداً.

(5) الجزائري، مرجع سابق، ج1، ص220.

سبق بيانه من كلامه، فإن المفسر أغفل العديد من أسباب الاختلاف التي ذكرها العلماء، وأشار إلى بعضها إشارة عابرة؛ في معرض دراسته لبعض مباحث علوم القرآن، كما هو واضح في تناوله للحكم الشرعي في استعمال الرسم القياسي في كتابة المصحف الشريف، فقد ذكر انقسام العلماء فرقتين اثنتين، بالنسبة إلى استعمال الرسم القياسي في كتابة القرآن⁽¹⁾، وفي مبحث القراءات القرآنية أشار إلى العديد من المسائل التي اختلف أهل الفن في ضبطها وتحريها، فهذه أهم المسائل التي يظهر من خلالها مدى تعامل المفسر مع موضوع الاختلاف في التفسير، حيث جانب في أحيان كثيرة ما له صلة بالدراسات الحديثة المؤصلة لعلم أصول التفسير، ولم يذكر منها ما يتعلق بغير آيات الأحكام التي كثر الاختلاف فيها لأسباب كثيرة مبنوثة في مظانها.

المطلب الثالث: قواعد التفسير وشروط المفسر.

تعتبر قواعد التفسير وشروط المفسر؛ من ركائز علم أصول التفسير، لكون التفسير لا يقوم إلا بهما، فبضبطها يمكن التوصل إلى الفهم السليم؛ واستنباط معاني الآيات الحكيمة بطريقة مرضية، وبتوفرها واكتمال الشروط التفسيرية؛ يؤذن في العمل التفسيري، ويقبل ممن أعمل عقله ما توصل إليه، وفي هذا الفرع بيان لما ورد في تفسير توجيهات القرآن العظيم من تأصيل لهما وتظير.

الفرع الأول: قواعد التفسير.

قواعد التفسير أهم موضوعات علم أصول التفسير التي تناولها الباحثون بالدراسة، والتأصيل، ولكونها تمثل الجانب التطبيقي في العمل التفسيري، ونظرا لأهميتها في ضبط الممارسة التفسيرية؛ لم يخل منها مصنف من المصنفات ذات الصلة بعلوم التفسير المختلفة، بل لم يفرق بعض الباحثين بينها، وبين مصطلح أصول التفسير؛ لمكانتها الأساسية بين مواضيعه المشكّلة له، والشيخ ابن عبد الكريم على غير ما عودنا عليه؛ لم

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص101،102.

يفرد هذا المصدر الضروري لبناء العلم بالدراسة في مقدمته؛ كغيره من المصادر التي تناولها بإسهاب، إلا أن ذلك لا يعني أنه أغفله من الناحية التنظيرية، وأهمله تطبيقاً في ممارسته العملية، يظهر ذلك ممن خلال ما نلحظه في تفسيره من الإشارات الكثيرة الدالة على اعتناؤه به من الناحيتين، وفي ما يلي بيان للكيفية التي تناوله بها من الناحية التأصيلية:

دأب المفسر على التركيز في مقدمته على تناول كل ما يراه معيناً للمفسر على أداء عمله بشكل منظم، حيث اعتنى بدراسة مصادر التفسير الخمسة، وذكر كل ما يتعلق بها من أحكام، وأفردها بعناوين مستقلة، وترك العديد من الأصول التفسيرية دون توضيح مكثف بما بثّه من إشارات في ثنايا تفسيره، وهو ما يؤكد أن الكثير من المفسرين قد يكتفون بإعمال بعض الأصول دون تدوينها، أو الإشارة إليها تصريحاً أو تلميحاً، ومن هذه الأصول التي أغفل ذكرها "قواعد التفسير" حيث اكتفى ببيان بعضها، ودراستها مدرجة مع ما فصله من أصول ومصادر، ويمكن أن نرصد بعض القواعد التفسيرية الأصولية، وغيرها فيما يلي:

درس المفسر أسباب النزول، وقسمها قسمين من حيث الأصل الثابت، والفرع الطارئ، فالقسم الأول أطلق عليه: أسباب أصلية ابتدائية، والثاني: اعتبرها أسباب فرعية ثانوية، وبعد أن بيّن حدودها، وما يتعلق بها من أحكام ضرورية لتوضيحها، خلص إلى قاعدة عامة بتوفرها تعرف أسباب النزول، مفادها: «أن اللفظ النازل في سبب خاص هو عام في غيره من حيث تعدية التشريع، وتطبيق الأحكام، ما لم يقد دليل من اللغة أو الكتاب أو السنة على تخصيصه، وهذا ما نفهمه من قول جمهور العلماء: العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب». (1)

ومما اعتنى به من قواعد التفسير، ما ختم به دراسته لمبحث المكي والمدني في القرآن الكريم، فقد حكى فيه العديد من الضوابط التي يعرف بها ما نزل بمكة أو المدينة، وأشار إلى طريقة التمييز بين ذلك، وأن جل اعتماد العلماء في ذلك على الرواية، وربما كان المعول

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص49.

على ما تضمنته الآيات القرآنية من خصائص وأمارات؛ اهتموا بها إلى التمييز بين المكي والمدني، وفي معرض إبانته عن أسلم الطرق في ذلك، ذكر القاعدة التي اعتمدها وسار عليها في تفسيره، فقال: «والذي نميل إليه كل الميل أن الاجتهاد بالرأي في المكي والمدني وأسباب النزول؛ لا يعول عليه من حيث اليقين في عموم الدلالة، والسبب في ذلك أن الأمور الإخبارية تثبت بالنقل الأمين والرواية الصحيحة، وعلى هذا الأساس، فإن الموعول عليه في هذا الشأن؛ هو ما ثبت عن طريق النقل والرواية عن الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسيكون اعتمادنا فيما يخص المكي والمدني، وأسباب النزول على النقل الأمين والرواية الصحيحة، إن شاء الله وذلك عند الشروع في التفسير بحول الله تعالى»⁽¹⁾.

كما تناول الأحرف السبعة بالبحث، وبسط ما يتعلق بها من معاني واستنبط منها من أحكام، وما ورد في كتب علوم القرآن من أقوال ذات الصلة بها، ثم خلص إلى قاعدة جامعة فحواها: «أن الأحرف السبعة لم يرد في تحديد معانيها نص صريح من المعصوم، ولا أثر واضح من الصحابة، بل أقصى ما يقال في ذلك أنه اجتهاد من العلماء، وليس إجماعاً منهم على معنى واحد، لأن الحرف: لفظ مشترك بين عدة معان، ولا يختص بأحدهما؛ إلا بقريظة لفظية أو معنوية، والاجتهاد جائز في ما لا نص فيه، وكل مجتهد مصيب، ما دام اجتهاده غير منقوض باجتهاد آخر أصح منه»،⁽²⁾ فذكر في معرض عرضه لأقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة، قاعدتين من قواعد التفسير الأولى: تتعلق بكيفية التعامل مع الألفاظ المشتركة، والثانية: بين فيها أن لمن ملك آلة الاجتهاد الحق في ذلك، وقيد ذلك بما لا نص فيه، وفي ما تقدم ذكره إشارة إلى طريقة تعاطيه مع هذا الأصل التفسيري، والذي يبدو أنه غلب الجانب التطبيقي على غيره في تعامله معه، كما هو ملاحظ في أعماله لبعض الأصول في التفسير، وفق ما يرافقها أو يسندها من قواعدها.

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص54.

(2) نفسه، ج1، ص71.

الفرع الثاني: شروط المفسر.

تعاطي التفسير، والتصدي لبيان أي الذكر الحكيم من أجل الغايات، وأسمى المطالب، شأنه عظيم، وتحقيقه عزيز، لمن وفق له، ولذلك أحجم عنه الأكابر من العلماء في مختلف الأزمنة، وورد عنهم العديد من الأقوال في التحذير من الخوض فيه للمتأهل فضلا عن غيره، إلا أن تحذيراتهم حملت على الخائض فيه بغير علم، وأما من تبيّنت أهليته، وحصل من العلوم ما يمكنه من ذلك، فإن سعيه يكون مشكورا، وعمله مطلوبا محمودا، وفي خضم التأصيل لعلم أصول التفسير، أدرج الباحثون جملة من الشروط المختلفة التي يجب توافرها في المشتغل بالتفسير، ليكون بعيدا عن مهاوي الزيغ، ومزالق القول على الله بغير علم.

والشيخ محمد بن عبد الكريم لم يعتني بهذا الأصل، ويتناوله بالدراسة، ويبسط فيه القول كما تناول غيره من الأصول، على الرغم من أهميته، حيث أن بعض الباحثين اعتبره ركن من أركان علم أصول التفسير، واكتفى بالإشارة إلى ذلك في ما ساقه من تراجم لمشاهير المفسرين من الصحابة والتابعين، ومن اشتهر برواية الإسرائيليات في التفسير، حيث أورد في تراجمهم ما امتازوا بها من الصفات، وما حصلوه من العلوم المختلفة المؤهلة للنظر في كتاب الله عز وجل، فبدأ بالصحابة ومن جاء بعدهم مبرزا لصفاتهم، وما تميّز به كل مفسر في طبقاتهم المختلفة، فذكر أن المفسرين من الصحابة ممن: «تكلم في تفسير القرآن قليل، واشتهر منهم عشرة رجال، وهم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، عبد الله بن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وأبو موسى الأشعري، ورواية التفسير عن هؤلاء المفسرين تتفاوت من حيث القلة والكثرة نسبيا»⁽¹⁾ وفي معرض ترجمته لمن تقدم ذكره، أبان عن جملة من الخصائص والميزات التي يمكن اعتباره نواة لأهم العلوم التي اشترطها العلماء لولوج عالم

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص256.

التفسير، وفي ما يلي تلخيص وبيان لأهم ما ساقه من مناقب القوم وعلومهم، التي استقى منها العلماء ما رتبوا على وفقه ما يلزم المفسر من علوم.

- ذكر في ترجمته للصحابة والتابعين، أنّ منهم: من جمع القرآن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، أو أخذه عن كبار الصحابة، كابن عباس رضي الله عنه، وأنه حضر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغيرها من المناقب التي ذكرها في معرض ترجمته، وبناء على ما تناوله المفسر يمكن القول أن كل من رام ممارسة التفسير عليه أن يكون ملماً بما حصلوه من علوم، ورووا من أخبار، فإذا كان الصحابة تميزوا بمعايشتهم للوحي، وروايتهم لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث ذات الصلة بالتفسير، ومعرفتهم لأسباب نزول القرآن، وأحوال من نزل فيهم من المسلمين، والمشركين، واليهود، ولكونهم أهل اللسان الذي نزل به القرآن، ولما خصهم الله به من الفضل، والفهم الصحيح والعمل الصالح، فمن جاء بعدهم ينبغي أن يقتفي آثارهم ويتشبه بهم، ولاتصافهم بهذه الخصائص الضرورية للمفسر؛ اعتبارها الباحثون نواة لكل العلوم الضرورية التي يحتاجها المفسر، والتي لا بد أن يكون المفسر ملماً بمعظمها، ومن أبرزها: علم القراءات، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، وأسباب النزول، وكل ما له علاقة بتفسير القرآن كعلم اللغة وغيرها من العلوم المعينة على التفسير، وقد سرد المفسر الكثير منها.

وفيما عدده المفسر ابن عبد الكريم مما اشترطه المجيزون من شروط لممارسة التفسير بالرأي المحمود، ما يمكن اعتباره تأصيلاً منه لهذا الأصل التفسيري، فقرر أن على المفسر أن تتوفر فيه العديد من الشروط المؤهلة لممارسة العمل التفسيري، وكل شرط مما نقله يرجع إلى إمامه بعلم من العلوم المعينة إما: على توسيع مدارك المفسر، أو المساهمة في تكوين شخصية المفسر، أو أنه وسيلة من وسائل استتباط معاني كتاب الله عز وجل، فأكد على ضرورة اكتسابه لجملة من العلوم المعينة على ممارس التفسير، وأن يكون ذا صلة بربه عز وجل، وأما العلوم المعينة على فهم القرآن، وبيان معانيه فقد ذكر منها: «البصيرة بظواهر القرآن، والاطلاع على السنة النبوية، والمعرفة بالقراءات، والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول،

وباللغة العربية وعلومها المختلفة من نحو، وصرف، واشتقاق، وبلاغة، وأن يكون عارفا بعلم أصول الدين، وعلم أصول الفقه.⁽¹⁾

وأما ما يعين على تمتين الصلة بالله عز وجل، وتزكية النفس مما يشوبها ويكدر صفوها آفات، وعلل، فبيّن أن عليه « أن يكون عالما بأبواب السر: من الإخلاص، والتوكل والتفويض، والأذكار الباطنة التي افترضها الله تعالى على عباده، وعالما بالإلهام، والوسوسة، وما يصلح الأعمال ويفسدها، وعالما بآفات الدنيا، ومعايب النفس، وسبيل التوقي من فسادها، ليتأتى له تفسير الآيات المنتظمة لهذه المعاني»،⁽²⁾ وفي ما سطره في ثنايا مقدمته من ترجمته لمن اشتهر من الصحابة والتابعين، وتعداده لشروط المتأهل لخوض غمار التفسير بالرأي المحمود؛ ما يعد تأصيلا لموضوع من مواضيع علم أصول التفسير، وإذا أنعمنا النظر في ما توصل إليه من أقوال تفسيرية، وما اعتمده من أصول تفسيرية، ندرك مدى التزامه بما اشترطه من شروط، ووضعه من أمارات هادية إلى أقوم الطرق، وأرشد السبل، وهو ما تمت الإشارة إليه في معرض بيان ما اختاره من أصول تفسيرية؛ بنى عليها منهجه في التفسير، ويمكن الوقوف على توظيفه لبعض المواضيع المعودة من أصول التفسير في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: أثر أصول التفسير في تفسير محمد بن عبد الكريم.

سبق تفصيل القول في موضوعات علم أصول التفسير؛ التي أوردها المفسر في مقدمة تفسيره، واتضح أنها تحوي غالب ما يحتاجه المفسرون لتنمية ملكاتهم التفسيرية، وتكوين وتمتين ثقافتهم بكل ما له علاقة بمجمل ما يتعلق بالقرآن من علوم، وقد لوحظ عدم التمييز بين علوم القرآن، وما يندرج تحتها مما له صلة بالتفسير، وهو ما فرض على الباحث الإشارة إلى ضوابط تصنيف هذه العلوم من هذه الحيثية، وإعادة تصنيفها وترتيبها بالنظر إلى علاقتها بالتفسير من جهة التأسيس، وفي هذا المبحث بيان لمدى إعمال المفسر لهذه

(1) ينظر الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص338-400.

(2) نفسه، ج1، ص339.

الأصول في معرض بيانه لآي القرآن الكريم، ومحاولة لإبراز أثرها في تفسيره؛ لغرض الوقوف على مدى التزامه بها في أثناء ممارسته للعمل التفسيري، وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: موقفه من معنى التفسير والتأويل ومصادره النقلية.

اهتم الشيخ محمد بن عبد الكريم بموضوعات علم أصول التفسير، وجعلها من جملة ما يعتمد عليه في الممارسة التفسيرية، وتناولها بالبحث والاستقصاء؛ مفهوم كل من التفسير والتأويل، لأن إبراز مفهومهما الاصطلاحي لدى المفسر، وتجليته وتحريره يؤسس ويبين الإطار العملي لمهنته، وحصر مجاله في بيان المعنى دون غيره، وفي هذا المبحث دراسة وبيان لموقفه منهما من حيث تطبيقه لها في عمله التفسيري، وفق ما يلي:

الفرع الأول: موقف المفسر من معنى التفسير والتأويل.

أولاً: موقفه من معنى التفسير في الاصطلاح.

نتج عن بحث المفسر لمفهوم التفسير في الاصطلاح باستفاضة، وتأكيده على ضرورة ضبط تعريفه لأهميته في ممارسة العمل التفسيري؛ ظهور آثار تحليله واختياراته فيما توصل إليه من معان؛ من خلال طريقة ممارسته للتفسير، حيث جُنب تفسيره ما يعترى غيره من الاستطرادات، والغوص في التحليلات التي تجعل التفسير محصور في دائرة ذلك الفن، حيث إن بعض التفاسير تجد فيها كل الفنون عدا معاني كتاب الله، إلا أنه لإيثاره تقريب المعنى للقارئ - فيما أرى - لم يراع ترتيب المصادر التفسيرية، كما قرره أهل الفن، حيث أنهم يقدمون تفسير القرآن بالقرآن ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة، والتابعين، ثم يراعون باقي المصادر كاللغة وغيرها من مصادر إعمال العقل، ويمكن ملاحظة أثر ما ذكر في ما ساقه من الروايات المتعلقة بأسباب النزول، حيث أنه لم يميز بين صحيحها وضعيفها، وجعلها مقدمة على غيرها من مصادر التفسير على الرغم من كونها من العلوم التفسيرية التي توظف عند وجودها، والتأكد من صحة سندها.

ثانيا: موقفه من معنى التأويل في الاصطلاح.

تناول المفسر المصطلح بالشرح والبيان، ووضّح علاقته بالتفسير، إلا أن ما أصّله من ذلك لم ينعكس على ما أبرزه من معان في تفسيره، فلا يكاد الناظر فيه أن يعثر على ما يميّز بين عمله التفسيري و نظيره التأويلي، ولم يشر إلى ذلك في ثنايا تفسيره، ولم يبرز في ثنايا تفسيره ما يختص بشرح المفردات، وتفسير التراكيب القريبة المعاني، ويبين ما له علاقة بتأويل المعاني البعيدة المستنبطة من بعض الآيات، كما هو صنيع بعض المفسرين، عدا ما يشير إليه من معنى في معرض تفسيره للآيات التي وردت فيها كلمة "تأويل"، وقد حال صنيعه هذا دون توظيفه لمعنى التأويل في تفسيره التوظيف اللائق به وفق ما أصّله.

الفرع الثاني: اعتناؤه بمصادر التفسير النقلية.

تعتبر مصادر التفسير من الركائز الأساسية لبناء علم أصول التفسير، فهي الأداة التي يستعملها المفسر أثناء أدائه لعمله، وبدونها ينشأ الخلل في النتائج التفسيري، وتظهر الأقوال الشاذة، والتأويلات البعيدة المستكرهة، وينتشر التقوّل على الله عز وجل، ولأهميتها لازالت حبيسة الأخذ والرد بين الباحثين من نواحي عديدة؛ أبرزها إطلاق العديد من التسميات المختلفة عليها، فهي عند الزركشي: "أمهات مآخذ التفسير"، وأطلق عليها ابن تيمية "طرق التفسير" واعتبرها ابن عاشور من "استمداد التفسير"، وهي عند ابن جزري من "أنواع التفسير"، وعدّها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي « أنها من أشرف أنواع التفسير وأجلها»،⁽¹⁾ وذهب الطيار إلى اعتبارها "مصادر كلية أولية"، وقد يطلق عليها "مصطلح أصول التفسير" كونها تمثل جوهر العلم الأساسي، وقد درج الكثير من الباحثين على إطلاق المصطلح أي "المصادر" للتعبير عن كل ما اعتمده المفسر من مراجع، ومؤلفات لغرض الاستشهاد بما فيها، وتوظيفه في التفسير "بمصادر التفسير"، وهذا الإطلاق الأخير لا علاقة له بما نحن بصدد دراسته في هذا الفرع، وقد تمت دراسته في الفصل الثالث من الرسالة⁽²⁾، وفيما يلي

(1) الشنقيطي محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف، بكر أبو زيد، ج1، ص8.

(2) ينظر الصفحة 244 من الرسالة.

بيان للمصادر التفسيرية التي اعتمد عليها المفسر، وأعملها في استنباط معاني الآيات وتفسيرها، وطريقة توظيفه لها من حيث الممارسة العملية.

أولاً: تفسير القرآن بالقرآن.

تفسير الشيخ يختزن في ثناياه العديد من الآيات؛ التي بيّن معناها بما جاء مفسراً لها بنظيراتها؛ الواردة في مواضع أخرى؛ وفق ما ورد من أنواع تفسير القرآن بالقرآن؛ التي ذكرها في مقدمته؛ حيث أكد أن القرآن الكريم فيه من الآيات ما يضطلع « بتفصيل مجملها، أو تقييد مطلقها، أو تخصيص عامها، أو توضيح مبهمها، أو حمل بعض القراءات على البعض الآخر، أو التوفيق بين ما يتوهم أنه مختلف»،⁽¹⁾ وأورد جملة من الأمثلة على ما ذهب إليه، وقام بالاستشهاد بهذا الأصل، وإعماله في الكثير من توجيهاته التفسيرية، وفي النقاط التالية تفصيل، وعرض لطريقة توظيفه لهذا المصدر التفسيري، وبيان مدى ارتباطها بالمقصود من هذا الأصل لدى العلماء، وعنايته به، وتفريقه بين نوعي تفسير القرآن بالقرآن.

1- جمعه بين الآيات المتواردة على معنى واحد.

- ذكر المفسر في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة: 184]، أن الآية « صريحة في ابتداء نزول القرآن في أيام رمضان، وهي شارحة مؤكدة لمدلول قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْمُبْرَكَةِ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾ [الدخان: 2]، ولمدلول قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر: 01]»،⁽²⁾ ثم استنبط بجمعه لهذه الآيات أن ليلة القدر هي إحدى ليالي رمضان، وليست في ليالي الشهور الباقية كما مذهب بعض المفسرين.

(1) ينظر الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص242.

(2) نفسه، ج1، ص254.

- ومن ذلك جمعه للآيات الحاتة على العفو والصفح⁽¹⁾ التي أمر من خلالها المسلمون بالكف عن قتال المشركين، والآيات الدالة على وجوب معاداة من حادّ الله ورسوله، والأخرى التي تحت على معاملة الكافر بالمثل، وما يجلبه ذلك من العز للمسلمين عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُفْتَلُونَكُمْ﴾ [البقرة:189]، والملاحظ أن هذه الآيات التي ساقها كلها لتأييد ما استنبطه من الآية من معان مختلفة، لا صلة لها بالمعنى القريب للآية.

2- ومن طرقه في توظيف هذا الأصل، إشارته عند انتهائه من بيان ما يراه من توجيهات خاصة بالآيات إلى أن معنى هذه الآية، أو جزء منها شبيه بمعنى ورد في آية أخرى، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في التوجيه الثالث في معرض تفسيره لقوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ بِلَوْلَايَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: 213]، « أن معنى

الآية شبيه بمعنى قوله

تعالى: ﴿بَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾ [الروم:37].

3- ومن مواطن تفسيره للقرآن بالقرآن اعتناؤه ببيان أنواعه المختلفة، حيث يشير في أحيان كثيرة إلى ما جاء فيه من تفصيل لمجمله أو تخصيص لعمومه، وغيرهما، وفي هذه الأمثلة توضيح لبعض ما أورده منها:

أ- حملة للمجمل على المفصل.

في التوجيه الرابع الذي أورده في معرض تفسيره لقول الله تعالى:

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء:11]، ذكر: « أن هذه الآيات التي نحن بصدد

تفسيرها- حسب المستطاع- ما هي إلا بيان من الله، وتفصيل منه لما أجمله في قوله

تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء:07]، وتقديم المجمل على

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص269-271.

المفصل في كلام الله، هو في أوج البلاغة والبيان أسلوباً، وهو من الحكم الإلهية لتهيئة النفوس وإعدادها». (1)

ب- حمل العام على الخاص. قوله في توجيهه لقوله تعالى:

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء:23]، « أن دعاء الأبناء

بالرحمة لوالديهم خاص بالمؤمنين، قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالزَّوْجِ أَنْ يَسْتَغْمِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ لَهُمْ مِنَ

بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ [التوبة:114]، (2) فلا يجوز أن يدعو

الابن المسلم لمن هلك مشركاً، ولو كان أحد أصوله.

د- حمل المتشابه على المحكم.

في أثناء حديثه عن معنى العفو في قوله تعالى:

﴿ أَوْ يَعْفُوا أَلَّذِ بِيَدَيْهِ عُقْدَةٌ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة:235]، نقل عن الإمام الجصاص أن: « قوله

تعالى: ﴿ أَوْ يَعْفُوا أَلَّذِ بِيَدَيْهِ عُقْدَةٌ النِّكَاحِ ﴾، متشابهة لاحتمال الوجهين، (3) اللذين تأولهما

السلف عليهما، فوجب رده إلى المحكم، وهو قوله تعالى:

﴿ وَعَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا بِكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ [النساء:4]،

وقال تعالى: ﴿ وَعَاتَيْتُمُ إِحْدِيهِنَّ فِنْظَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [النساء:20]، وقال:

﴿ اذْطَلِقِ مَتْرَلٍ بِإِمْسَاكِ بَعْرُوبٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنِ وَلَا يَجُلْ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِنْهَا عَاتَيْتُمْوهنَّ شَيْئًا

إِلَّا أَنْ يَخَافَا إِلَّا فِيمَا حُدِدَ اللَّهُ ﴾ [البقرة:227]، المتشابهة، وهي قول الله تعالى: ﴿

أَوْ يَعْفُوا أَلَّذِ بِيَدَيْهِ عُقْدَةٌ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة:235]، إليها، لأمر الله تعالى الناس برد المتشابه

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج3، ص245.

(2) نفسه، ج5، ص334.

(3) ذكر المفسر في الهامش أن المراد بالوجهين: أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج، والثاني: أن الذي بيده عقدة النكاح

هو الولي. ينظر توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص362.

إلى المحكم، وذن متبعي المتشابه من غير حمله على المحكم، بقول الله تعالى: ﴿بِأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْمِثْقَةِ وَالْبِغَاءِ تَأْوِيلَهُ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:07]»⁽¹⁾ هذا وإن المتأمل في طريقة توظيفه لهذا المصدر في تفسيره يلحظ جملة من الأمور التي تتعلق بقواعد إعماله من ذلك:

- أن المفسر لم يعتمد هذا المصدر اعتمادا كبيرا، كمن جعله أساسا لعمله التفسيري، كابن كثير، ومن هنا نحوه، ولم يغفله كما أغفله من جعل كل اعتماده على الرأي، لكنه لم يقدمه على غيره من الأصول من حيث الترتيب، كغيره من المفسرين الأثريين، واكتفى بإيراده في ما يستنبطه من توجيهات.

- لم يلتزم في إعماله بالضوابط التي ذكرها في مقدمته، بل إنه لم يبين الضوابط التي تراعى في إعمال هذا المصدر، ولم يصب في بعض المواضع التي اعتبرها مما يتوهم أنه من قبيل تفسير القرآن بالقرآن، وأورد في بعض أمثله ما يحتاج إلى تحرير القول فيه، من ذلك ربطه بين قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام:104]، وبين قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 22]، فالآية الأولى فيها بيان استحالة الإحاطة به عز وجل مع رؤيته في الآخرة، والثانية فيها إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، فلا حاجة لحمل الأولى على الثانية لانتفاء الاشتراك في المعنى.

- لم يفرق بين ما ورد من تفسير القرآن بالقرآن رواية، وبين ما كان نتيجة لإعمال العقل الذي هو من قبيل الاجتهاد، وهذا مما يعد من أهم ما يجب أن يراعى في معرض توظيف هذا المصدر، فلم يفرق بين التفسير الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبين ما ورد عن الصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم من المفسرين، وأورد هذه الأنواع بحسب ما يراه مناسبا لبيان المعنى، ولم يراع ما يتطلبه المقام من التمييز بين الأقوال من حيث قائلها، وصحة سندها، ودرجتها، وترتيبها في الاستدلال، كما يقتضيه علم أصول التفسير، التي يعمل

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص362.

العلماء والباحثون على إرساء معالمها، وجعلها ميزانا لمعرفة أنقى أرقى ما توصل إليه المفسرون.

- ومما يعد من روافد ومعين هذا المصدر التفسيري علم القراءات القرآنية، فقد أكد العلماء أنّ على المفسر أن يكون ملماً بها، لكون جمعها يوصل إلى تجلية ما خفي من معاني آي الذكر، يقول الشيخ ابن عاشور: «وأنا أرى على المفسر أن يبيّن اختلاف القراءات المتواترة، لأن في اختلافها توفيرا لمعاني الآية غالبا»⁽¹⁾، وقد أغفله المفسر، ولم يرعه حق رعايته بناء على ما رسمه من منهج سار عليه في ممارسة عمله التفسيري، فكان ذكره له على الندور دون الإشارة إلى أثر ذلك في خدمة المعنى، ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله في معرض حديثه عن القراءات في ثنايا تفسيره: «أن الإمام نافع قرأ ﴿حَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة:80] بالجمع، وأن باقي القراء قرؤوا ﴿حَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة:81]، بالإفراد»⁽²⁾، مكتفيا بذكرها دون أدنى إشارة إلى ما لوجوه القراءات من دور في تنوع المعنى أو توضيحه كما سبق ذكره.

ثانيا: تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية.

يكتسي هذا المصدر - كما سبق بيانه - أهمية بالغة في التفسير، ويعتبر من أهم الأصول النقلية التي أجمع المفسرون عليها، وقد أدى إهماله، والطعن فيه لدى الكثير من المدارس إلى انتشار الأقوال المنكرة، والتأويلات البعيدة عن الصواب، وإن الناظر في كتاب "توجيهات القرآن العظيم" يلحظ الاهتمام الواضح بهذا المصدر من حيث التأصيل النظري، وأما تطبيقه له، فإنه يدرك أن مسلكه، وطريقته في الاعتماد عليه في ممارسته للعمل التفسيري، تلوح في طياتها عدم التزامه ببعض ضوابط توظيفه الواردة في بعض الكتب التي أصّلت لعلاقة السنة النبوية ببيان معاني كلام الله عز وجل، وأكدوا على ضرورة التقيد بها، وهذه أهم الإشارات والدلائل المبيّنة لمسلكه في إعمالها:

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص55.

(2) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص122.

1- مسلك المفسر في تفسير القرآن بالسنة:

- يظهر مدى عناية المفسر بهذا المصدر في ما أورده من ضوابط، وما ذكره من تأصيل له، وفي اجتهاده لتقعيد الأسس النظرية الضابطة للعمل التفسيري، إلا أنه أغفل بعض المسائل المتعلقة به، ولم يشير إليها رغم أهميتها، من أبرزها منزلته من حيث تقديمه على غيره من المصادر التفسيرية، كما قرر ذلك ابن تيمية وغيره، ودرج عليه أغلب المفسرين، وهو ما يؤثر على قيمة ما يتوصل إليه المفسر من أقوال، ويبرز الخلل الواقع في المادة التفسيرية، أو قلة وانعدام ثماره.

- قام المفسر بتوضيح علاقة السنة النبوية بالقرآن الكريم من حيث البيان، حيث ذكر أن من وظيفتها تفصيل المجمل، أو تقييد المطلق، أو تخصيص العام... إلا أن أثر ذلك في تفسيره من القلة بمكان، كما سيظهر من خلال بعض النماذج التي توضح كيفية استشهاده بالسنة النبوية لبيان معاني آي القرآن.

- اعتمد المفسر في بيانه وتوضيحه للكثير من الآيات، على ما أورده أئمة السنة في كتبهم، ولم يميّز بين الصحيح والضعيف من حيث الرواية، واجتهد في ربط الآيات بما يفسرها من أحاديث دراية، ولم يفرق بين ما جاء صريحا في ذلك، وهو ما يطلق عليه "التفسير النبوي"، وبين ما هو من قبيل ما يحتاج إلى إعمال النظر، والاجتهاد في التوفيق بينها.

- نماذج من تفسيره للقرآن بالسنة

- أثناء تفسيره لقول الله تعالى:

﴿وَعَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَ وَأَيْدِنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة:86]، أكد ما ذهب إليه

في توجيهه لمعناها، من أن المراد بروح القدس: جبريل عليه السلام، باستشهاده بحديثين شريفيين يؤيد بهما تفسيره، حيث قال: «التوجيه الأول: أن مما يؤكد تفسير روح القدس الوارد

في الآية ﴿بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ بجبريل عليه السلام: قول الله عز وجل:

﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٦﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: 192-193]، وقوله صلى

الله عليه وسلم: { اللهم أيّد حسان بروح القدس، كما نافح عن نبيك }،⁽¹⁾ وقوله صلى الله عليه وسلم: { إن روح القدس نفث في روعي: أن نفسا لن تموت حتى تستكمل أجلها، وتستوعب رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، ولا يحملن أحدكم استبطاء الرزق أن يطلبه بمعصية الله، فإن الله تعالى لا ينال ما عنده إلا بطاعته }⁽²⁾. «⁽³⁾ ففي هذا المثال وغيره يمكن أن نتبين الطريقة التي اعتمدها في توظيف السنة، ويظهر مدى اهتمام ابن عبد الكريم بتفسير القرآن بالسنة، حيث إنه:

- يؤيد ما ذهب إليه من معنى أو استنبطه من قول بما روي من أحاديث تخدم المعنى وتبينه، وما أثر عن غير النبي صلى الله عليه وسلم من آثار، ولا يعتمد عليها ابتداء في بيان معنى الآية.

- يعزو الأحاديث إلى مصادرها، ولكنه لا يحرص على بيان درجة صحتها، على الرغم من الاحترازات الكثيرة التي ذكرها في مقدمته التي تكلم فيها عن هذا المصدر، ومن ذلك قوله رحمه الله: « وليس كل ما نسب إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - في تفسير القرآن صحيحا، بل أكثره موضوع عليه بدافع من أغراض سياسية، وتعصبات مذهبية، وانحرافات عقائدية، وأساطير إسرائيلية، وخرافات مسيحية، وسوء في نيات الزنادقة، ومغالاة في عبارات القصاصين وهلم جر، فعلى هذا الأساس وجب التثبت في التفسير السني، والاحتياط فيه، والحذر من الدخيل عليه، وتحكيم العقل السليم في تمحيص المتن، وتحقيق السند على ضوء قواعد الجرح والتعديل ». ⁽⁴⁾

(1) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب فضال الصحابة، باب فضائل حسان بن ثابت رضي الله عليه، حديث رقم: 2490، ج4، ص1935، 1936.

(2) الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، كتاب البيوع وغيرها، الترغيب في الاقتصاد في طلب الرزق والإجمال فيه، وما جاء في ذم الحرص وحب المال، حديث رقم: 1702، ج2، ص694، 695.

(3) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص129.

(4) نفسه، ج1، ص252.

- لا يتقيد ببعض الشروط التي وضعها للأخذ بالسنة في التفسير، من ذلك اكتفاؤه بكونها مما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم دون ما أقرّه أو فعله.

وبتوضيح كيفية توظيفه لهذا المصدر نخلص إلى أنه على الرغم من استعانته ببعض الأحاديث في بيان وتأييد ما ذهب إليه من معنى، إلا أنه لم يرعه حق رعايته، ويقدمه على غيره من المصادر، ويضعه موضعه اللائق به؛ الذي نص عليه كل من تكلم عن أصول التفسير، وأبان عن كيفية توظيفها في التفسير .

ثالثاً: تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

الشيخ ابن عبد الكريم يعتمد على ما روي عن الصحابة من أقوال في التفسير، ويعزز ذلك بجملة من التوضيحات التي بيّن من خلالها موقفه من أقوال الصحابة المروية في بيان معاني أي الذكر الحكيم، وقد سبق بيان ما ذهب إليه، واختاره ضمن ما اختار من آراء من سبقه في دراسة أقوالهم، وإذا ما نظرنا إلى مدى تجاوبه مع ما أصّله، وتعامل به مع أقوالهم في معرض ممارسته للتفسير، فإننا نجد البون واسعاً، والاختلاف واضحاً جلياً، إذ أنه:

- يكتفي من أقوالهم بالاستشهاد بما روي عن بعضهم، مما له علاقة بأسباب النزول في معرض ذكره لما تحويه الآية أو الآيات من توجيهات، ويوردها كسائر الأقوال مكتفياً بذلك، ولا يعرج على حالها من حيث صحة السند، بل إنه لا يبيّن الصحيح من الضعيف منها كما هو واضح في الأمثلة التالية:

- قوله في بعض توجيهاته مما نسبه إلى ابن عباس: «أنه ورد عنه:» أن اليهود قالوا: لن ندخل النار إلا تحلة القسم، الأيام التي عبدنا فيها العجل أربعين ليلة، فإذا انقضت انقطع عنا العذاب، فنزلت الآية». (1)

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص122.

- وقوله: « أن هاتين الآيتين نزلتا في يهود المدينة وضواحيها في أصح الأقوال»،⁽¹⁾ ففي عبارته هذه إشارة إلى اعتماده على أسباب نزول الآية، ولكنه لم يورد ما روي في ذلك، ولم يذكر اسم الراوي كما في المثال الأول، فضلا عن أن يذكر درجة صحته. وإذا تتبعنا ما يذكره من أسباب النزول؛ نجد أن جل اعتماده على ما رواه النيسابوري في كتابه "أسباب النزول"، والسيوطي في مؤلفه "لباب النقول في أسباب النزول"، بالطريقة نفسها حيث يورد سبب نزول الآية، ولا يعرج على دراسته وفق ما أصله في المقدمة النظرية، وكان صنيعه هذا حائلا دون التمييز بين ما صح من أقوال الصحابة الاجتهادية، والمرفوعة وغيرها.

- وأما ما اشتهر عن الصحابة من أقوالهم التفسيرية، فلم يستشهد بها، ولم يعتمد عليها في بيان معاني الآيات ابتداء، ولكنه قد يستأنس ببعضها في سياق ما يذكره من توجيهات، من ذلك قوله: « ولما عاتبه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه على فعله بخصوص عبد الله ابن أبي أجابه صلى الله عليه وسلم بقوله: {إني خيرت فاخترت}»⁽²⁾.⁽³⁾ وقد تحصل بالنظر في طريقة تفسيره أنه لم يجعل هذا المصدر من صميم اهتمامه، ولم يعطه المكانة اللائقة به من حيث ترتيبه بين المصادر، ولم يذكره مستشهدا به إلا لماما، وهو ما يتنافى وما يصبوا إليه التأصيل لعلم أصول التفسير.

رابعا: تفسير القرآن بأقوال التابعين.

اعتنى العلماء بتفسير التابعين، وأدركوا بسبرهم لغوره ما له من الأهمية، لأن غالبه منقول عن الصحابة، ولكون زمانهم تضاعفت الحاجة فيه إلى فهم كتاب الله عز وجل، وتولدت العديد من الإشكالات التفسيرية بسبب العجمة، وضعف الفهم نتيجة للجهل باللسان العربي، وجد العلماء ضالتهم في ما دونه التابعون من تفاسير، وفيما استنبطوه -وفق ما هو متاح

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص40.

(2) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب من مناقب عمر رضي الله عنه، حديث رقم: 2400، ج4، ص1865.

(3) الجزائري، مرجع سابق، ج2، ص49.

من أصول تفسيرية- من أقوال، يقول ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «إذا لم تجد التفسير في القرآن، ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع الكثير من الأئمة إلى أقوال التابعين، كمجاهد ابن جبر». (1)

ولمّا تقدم من أسباب فإن الشيخ ابن عبد الكريم اعتبر ما ورد عن التابعين من أقوال تفسيرية من "مصادر التفسير" وأرجع ذلك إلى المزايا العديدة التي اختصوا بها عن جاء بعدهم، حيث جعلتهم في مصاف من يرجع إليهم في فهم معاني القرآن، وبين ذلك في مقدمته التأصيلية كما سبق بيانه، وبإزاء هذا التأصيل، فإننا إذا نظرنا في ممارسته للعمل التفسيري، نجد البون واسعاً، والفرق شاسعاً بينه، وبين التأصيل العلمي النظري، فلا نكاد نعثر على استدلال، أو توظيف لذلك في بيان المعاني، واستنباط الأحكام؛ إلا في بعض المواضع، وقد يكون ذلك راجعاً إلى المنهج الذي يسير عليه في عمله التفسيري، حيث اختار ما يراه مناسباً للوصول إلى هدفه من استعمال موضوعات علم أصول التفسير، فكان اكتفاؤه باستيعابها نظرياً مغنياً عن الاستدلال بها وإيرادها في ثنايا تفسيره، مع أنه يراعيها، ويجعلها نصب عينيه، حاضرة في ذهنه؛ صيانة لأقواله من الشذوذ، والمخالفات لما درج عليه المفسرون، وهو ما يؤيد ويؤكد - ما ذكر - وهو بناء تفسيره على ما استوعبه من فهم للأقوال المروية، وما يميل إلى ترجيحه على غيره من المرويات، رغبة منه في توجيه القارئ لتفسيره إلى الفهم المعين على العمل.

- وأما أقوال أتباع التابعين فإنه لم يشر إليها، ولو بإيراد الخلاف الحاصل بين المفسرين في الاعتماد عليها في التفسير، وبيّن منزلتها من حيث التعويل عليها، أو الاسترشاد بها، ويذكر سبب عدم اعتبارها من المصادر التي ينبغي مراعاتها في معرض ممارسة العمل التفسيري، وكان نقله عن بعض من دون التفسير منهم؛ أمانة على الاستعانة بها في فهم معاني الكتاب الحكيم، وأنه يعتبرها كسائر الأقوال الاجتهادية المروية في التفاسير.

(1) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، تحقيق: زررور، ص 101.

خامسا: الإسرائيليات.

اختار المفسر أن يخلّي تفسيره منها، إلا ما أذن فيه الشرع، وهو ما وافق ما في أيدينا، أو صح سنده مما روي عن أحوالهم، فلا تكاد تراه يعرج على ما حشد بعض المفسرين كتبهم به من تفاصيل القصص الرائجة عنهم، وفي بعضها طعن في بعض أنبياء الله عز وجل، بل إنه فندها، وكشف زيفها، ففي تفسيره لقول الله تعالى:

﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً وَإِلَيْ نَعَجَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَالَ أَكْمَلِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص:22]

قال: «الصحيح أن لفظة الآية على معناها الأصلي؛ وهي أنثى الضأن، وليست هي كناية عن المرأة كما زعم بعض المفسرين، وغير المحققين من الإخباريين، حيث قالوا: كان لداود تسع وتسعون امرأة وطلب امرأة شخص ليس له غيرها؛ فتزوجها ودخل بها، بعد ما نظر إليها فهواها، وقدم زوجها للقتل، فهذا وجه لا يجوز أبدا على الأنبياء... قال القاضي عياض في كتابه "الشفاء": (وأما قصة داود عليه السلام، فلا يجب أن يلتفت إلى ما سطره الإخباريون على أهل الكتاب الذين بدلوا وغيروا ونقله بعض المفسرين...) والذي نص الله عليه قول الله تعالى: ﴿وَوَلَّى دَاوُودَ آتَمًا بَيْنَهُ فَاسْتَعْمَرَ رَبَّهُ، وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص:23]، وقوله فيه:

﴿أواب﴾ قال قتادة: مطيع، وهذا التفسير أولى،⁽¹⁾ ولم يكتف في تفنيده لها بما نقله عن

القاضي عياض، فأيد ذلك بقول البيضاوي حيث قال: «وقال: أبو الخير عبد الله البيضاوي في تفسيره: (وما قيل: أنه "أي: داود" أرسل أوربا "أي: زوج المرأة" إلى الجهاد مرارا، وأمر أن يتقدم حتى قُتل، فتزوج امرأته، فهذا القول هراء وافتراء⁽²⁾)»،⁽³⁾ ففي هذا المثال دليل على مدى عناية المفسر بما أصله من أصول تخص هذا المصدر، باعتبار ارتباطه بما ورد في القرآن العظيم من قصص، وهو ما يصبو إلى تحقيقه الباحثون في التأصيل لعلم أصول التفسير.

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج6، ص459.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق ومحمد أحمد الأطرش، ج3، ص181.

(3) الجزائري، مرجع سابق، ج6، ص459.

المطلب الثاني: موقفه من المصدر اللغوي.

بيّن الباحثون في ضوء الخطوات المتبعة للتأصيل لعلم أصول التفسير؛ أنّ على الناظر في التفسير أن يراعي المستويات اللغوية الثلاث، وغيرها التي يتشكل من مجموعها التفسير اللغوي، ويستحضرها في أثناء ممارسته للعمل التفسيري، ويلتزم بضوابطها من حيث الترتيب، وما إلى ذلك، وإذا أمعنا النظر في تفسير ابن عبد الكريم محل الدراسة، نجد فيه جملة صالحة من التطبيقات الموحية باهتمام المفسر بهذا المصدر التفسيري على مستوى التطبيق العملي، وخاصة في مستواه الأول، وعلى الرغم من عدم إفراده بالدراسة كغيره من المصادر، إلا أن ما نثره من فوائد متفرقة في مقدمته، وفي ثنايا تفسيره يظهر مدى العناية التي أولاهها له، فمن ناحية التأصيل فقد ذكر أن على المفسر أن: «أن يكون عارفاً بلغة العرب، لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ، ومدلولاتها بحسب الوضع»⁽¹⁾.

وأما من الناحية العملية، فإن لهذا الأصل حضور واضح في تفسيره، بل يمكن القول أنه جعله عمدة له، حيث التزم ببيان معاني الألفاظ الغامضة في كل الآيات، وفي بعض الأحيان يشير إلى المستويات التفسيرية اللغوية الأخرى، فيذكر ما يتعلق بالآية من إعراب، أو صرف، واشتقاق، أو بلاغة، ويمكن معرفة مدى الاعتماد على هذا المصدر التفسيري، والاطلاع على كيفية توظيفه له في تفسيره من خلال الأمثلة التالية:

الفرع الأول: اهتمامه بالتفسير المعجمي.

اهتم المفسر ببيان معاني المفردات القرآنية، وطريقته في ذلك البدء بشرح المفردات الغامضة، والإسهاب في بيان معانيها في سياقها الذي ذكرت فيه، لأنه يقدر أنه لا يمكن الوصول إلى المعنى الإجمالي للآية دون فهم مفرداتها، والشواهد على توظيفه لهذا المصدر من هذه الزاوية كثيرة؛ حيث لا تخل منها صفحة من صفحات تفسيره، وقد يضيف في

(1) ينظر الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص338-340. وقد بيّن أنّ على المشتغل بالتفسير أن يكون عارفاً بعلوم اللغة المختلفة، وذكر منها النحو، والصرف، والاشتقاق، وعلوم البلاغة المختلفة.

أحايين كثيرة إلى معنى اللفظة ما تعلق بتصريفها، واشتقاقها؛ مسترشدا بأقوال كبار اللغة في بعض الأحيان، من ذلك تناوله لكلمة "أمني" الواردة في قوله تعالى:

﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة: 77]، بالشرح

المستفيض لمعناها، حيث أنه بيّنه بقوله: «أمني: جمع أمنية، وهي البغية، والاشتهاء، يعني أنهم يتمنون على الله ما ليس لهم فيه حظ من العلم، ولا نصيب من المعرفة، ويتفرع عن هذا المعنى أصالة عدة معان أخرى، منها: التقدير، ومنها الكذب»،⁽¹⁾ وله مواضع عديدة فصل فيها تصريف واشتقاق⁽²⁾ الكثير من الكلمات القرآنية، ثم ينتقل إلى بيان المعنى الإجمالي وفق ما تم بيانه من معاني مفردات الآيات، ففي قوله تعالى:

﴿ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِيَ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا بَوِّفَهَا بِأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِيَعْلَمُونَ

أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا بَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ [البقرة: 25]،

شرح في بيان المعنى الإجمالي بقوله: «إن الله تعالى لا يستكف أن يستعمل المثل الساري في وصف الأشياء، حقيرة كانت مثل البعوضة، أو جليلة كانت، فأما المصدقون بالله ورسله فهم على علم بأن المثل المستعمل في القرآن صدق»،⁽³⁾ فقد أبقى بناء الآية على ما هو عليه موظفا لمعاني ألفاظها، مبيّنا بذلك ما يدور عليه معنى الآية الإجمالي.

الفرع الثاني: موقفه من المستوى النحوي.

المفسر لم يتعرض للمسائل الإعرابية، ولم يولها العناية اللائقة بها، على الرغم من بيانه لأهميتها في تأصيله للعلوم التي يشترط توفّرها في المفسر، واكتفى بالتعريج عليها في ثنايا شرحه لبعض للمفردات كما هو واضح في مواضع من تفسيره التي سبق ذكرها، وصنّيعه هذا يؤكد عدم توظيفه لهذا المصدر في هذا المستوى بالكيفية التي تُوصّل إلى الكشف عن معاني آي الذكر، ولكون النحو مرتبط بالمعنى، ولا يمكن الاستغناء عنه، فإن المفسر قد

(1) ينظر الجزائري محمد عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص115-117.

(2) نفسه، ج1، ص140.

(3) نفسه، ج2، ص58.

يكون ممن يستحضر ذلك في معرض استنباطه للمعاني، ولم يرى ما يستدعي تدوين ذلك، ومزجه بما كتبه من معان اختصاراً، وتجنباً لما أكثر غيره منه من مسائل في تفاسيرهم،⁽¹⁾ هو في غنى عنها، ومن أمارات ذلك إشارات إلى إعراب بعض الكلمات، وتأثيره في المعنى في بعض المواضع التي تستدعي بسط ذلك وبيانه، من أمثلة ذلك قوله في شرحه لبعض مفردات قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسَارَى تَفَادَوْهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَجَهُمْ﴾ [البقرة: 84]، وإن يأتوكم أسارى تفادوهم، وهو محرم عليكم إخراجهم، «وهو»: ضمير الشأن كناية عن الإخراج، مبتدأ، خبره محرم عليكم، و"إخراجهم" بدل من هو.⁽²⁾

الفرع الثالث: تناوله للمستوى البياني.

أثناء استنباطه لما توجه إليه الآيات من معان، أشار في مواضع من تفسيره إلى العديد من الأوجه البلاغية؛ المجلية للحقائق بجمال التعبير، وحسن السبك، من ذلك قوله: «أن المراد بالأمثلة في القرآن، هو إبراز المعاني الخفية، ولإثبات الحقائق العقلية، وكشف الدقائق الحكيمة؛ في صورة محسوسة ملموسة؛ بعبارات مشهورة في الأعراف اللغوية، من أجل إزالة أوهام الواهمين، ودحض أوهام الواهمين، وقطع مزاعم المعاندين... وقديماً قد شاعت وذاعت الأمثال المضروبة في لغات البشر؛ على أسنة فصاحتهم وبلغائهم»⁽³⁾، ومما جاء في توظيفه لهذا المصدر في بيان ما في الآيات من أوجه البلاغة، قوله: «التوجيه الثاني: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: 66]، مقدم في المبنى، مؤخر في المعنى، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَتَلْتُمْ نَفْسًا بَادِرْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: 71]، مؤخر في المبنى، مقدم في المعنى؛ على جميع ما ابتدئ به في شأن البقرة، وعلى نمط هذا الأسلوب البليغ قد

(1) من جملة القواعد التي ذكرها في معرض بيانه للمنهج الواجب انتهاجه في التفسير بالرأي، قوله: «القاعدة التاسعة: اجتناب الحشو في التفسير من حيث ذكر ما لا صلة له به: كذكر دلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل أصول العقائد، والإكثار من الإعراب، وعلل النحو»، ينظر الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص354.

(2) نفسه، ج2، ص123.

(3) نفسه، ج2، ص61.

جاءت آيات كثيرة... فأخر المقدم، وقدم المؤخر؛ حسبما هو جار في أسلوب اللسان العربي»⁽¹⁾ ولعل استشهاده بالشعر، وإيراده للعديد من الأبيات الشعرية المدعمة لما ذهب إليه من المعنى؛ من أوضح الدلائل على اهتمامه بالتفسير اللغوي، والأمثلة الدالة على صنيعة التفسيري متوافرة منها، قوله في تفسير قول الله تعالى:

﴿ وَمَا هُوَ بِمُرْخِجِهِ مِّنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة:95]، ﴿بِمُرْخِجِهِ﴾: بمنجيه ومبعده،

فالزحزحة هي الإبعاد والتتحية، قال ذو الرمة:

يَا قَابِضَ الرُّوحِ عَنْ جِسْمِ عَصَى زَمَنًا وَعَافِرَ الذَّنْبِ زَحْزِحِي عَنِ النَّارِ.⁽²⁾

وبما سبق بيانه، وتأمله ندرك أن المفسر حرص على التقيد بقواعد التفسير اللغوي المعهودة لدى المفسرين، وخاصة ما تعلق بالتفسير المعجمي للألفاظ، واكتفى بإيراد ما يراه مناسباً لمنهجه التفسير بالنسبة للتفسير النحوي، وأما التفسير البياني فقد وظفه في التفسير بما يتلاءم وطريقته في التفسير، والمفسر لا يكتفي بما ظهر له من تفسير لغوي بل يعضد ما ذهب إليه من معنى لغوي بتوظيفه لباقي المصادر التفسيرية الأخرى، ويكثر من مراعاة ذلك تحريزاً مما في التفاسير اللغوية من الاطلاقات التي تؤدي إلى الخوض في ما نهى عنه من ذلك، وهذا العمل يجنب الوقوع في الزلل والغلط .

المطلب الثالث: موقفه من مصدر الاجتهاد بالرأي في التفسير.

المتأمل في طريقة تفسير الشيخ محمد بن عبد الكريم للقرآن الكريم يلاحظ اعتماده في عمله التفسيري على الاجتهاد، وإعمال العقل، وإن لم يذكر ذلك في مقدمته، وينص على ذلك كما هي عادة أغلب المفسرين، بل جعل هذا المصدر نصب عينيه أثناء أداء عمله التفسيري، ولم يحد عنه قيد أنملة في تفسيره لكل السور، وفي الفرعين التاليين بيان لطريقته التي اعتمدها عليها في ثنايا تفسيره :

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص109، 110.

(2) ذو الرمة غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995، قافية الراء، ص130.

الفرع الأول: اجتهاده في ضبط طريقة التفسير.

بنى المفسر طريقته في ممارسة التفسير على وزن ما قام به من تأصيل للمنهج الواجب انتهاجه في التفسير بالرأي، وإذا تأملنا في ثنايا تفسيره نلاحظ أن المفسر مارس عمله التفسيري، وفق ما أداه إليه اجتهاده في معرض دراسته لمصادر التفسير المختلفة، فبعد أن يقوم بتجزئة السور إلى مجموعة من الآيات ذات الموضوع الواحد، مراعيًا سباقها، ولحاقها، يشرح في الكلام عن كل مفردات الآيات التي اختارها، ويقوم بشرح الكلمات الغامضة بنظيرتها، ويبين في بعض الأحيان معانيها في سياقها الذي وردت فيه بما يشبه تفسيرها، ثم يؤيد ما اختاره من أقوال أو ما استنبطه من توجيهاتها؛ بما ورد من النصوص القرآنية، والروايات الحديثية المختلفة ذات الصلة بالآيات المفسرة، وما ذكر من أسباب نزولها، وطريقته هذه تضاهي ما عليه كبار المفسرين الذين أقاموا تفاسيرهم على إعمال الرأي المحمود في القرآن، ومن أشهر هؤلاء العلامة أبو حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط، إلا أن هذا الأخير يتوسع ويسهب في كل المراحل التي رتب عليها عمله التفسيري، حيث أنه أبان عنها في مقدمته التفسيرية موضحا لها بقوله: « وترتيب في هذا الكتاب: أني أبدأ أولا بالكلام على مفردات الآية التي أفسرها، لفظة لفظة، فيما يحتاج إليه من اللغة، والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب... ثم أشعر في تفسير الآية: ذاكرًا سبب نزولها - إذا كان لها سبب- ونسخها ومناسبتها وارتباطها بما قبلها، حاشدا فيها القراءات شاذها ومستعملها، ذاكرًا توجيه ذلك في العربية... ثم أختتم الكلام في جملة من الآيات التي فسرتها، أفرادًا، وتركيبًا بما ذكروا فيها من علم البيان، والبدیع ملخصًا، ثم أتبع آخر الآيات بكلام منشور أشرح به مضمون الآيات، على ما اختاره من تلك المعاني»،⁽¹⁾ فإذا أجريت مقارنة بين منهج الشيخ محمد بن عبد الكريم الذي رسمه عمليا في ممارسته للعمل التفسيري،

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، ج1،

ومنهج غيره من المفسرين بالرأي الذين ذاع صيتهم مثل العلامة أبو حيان، ونظرنا في ما تميزت تفاسيرهم به من الاعتماد على العقل، وإعمال الرأي المقيد بتوفر شروط وضوابط التفسير بالرأي المحمود، يمكن القول أن الشيخ ابن عبد الكريم اتبع سبيلهم، واسترشد بخطواتهم، إلا أنه أثر أن يكون في مستوى أهل زمانه بعيدا البحث في اختلاف القراءات وعن تعقيدات النحويين، وغوص البلاغيين في المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى مران على فهمها واستيعابها، ليكون قريب المنال، سهل الفهم، قائدا وموجها إلى العمل.

الفرع الثاني: موقفه من اختلاف المفسرين.

مظاهر إعمال المفسر للاجتهاد في التفسير واهتمامه به، اشتغاله بالمسائل التي تتطلب بذل الوسع، واستفراغ الجهد للوصول إلى تحقيق القول فيها، وأاستنباطها من مظانها، مثل الاختلاف في تأويل بعض الآيات، وما يورده المفسرون من آراء متعارضة.

وقد تجلّى تناول المفسر لهذه المسألة في بيانه ما اعترى تفسير بعض آيات الأحكام العملية من اختلاف، وناقش في سياق ذلك الكثير من المسائل، من ذلك ما أكده من عدم وجوب العمرة معرّضا بمن قال بوجوبها، ففي سياق تفسيره لقوله

تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة:195]، قال: «أن الأمر بإتمام الحج والعمرة- في

الآية الكريمة- لا يدل على وجوبها ابتداء، وإنما يدل على وجوب إكمالها بمناسكها وشروطها، عند الشروع فيهما من غير توان ولا نقصان، فهما كسائر العبادات، متى شرع فيها وجب إتمامها ولو كانت نفلا، وليس في القرآن آية صريحة في وجوب العمرة، أما الآية الصريحة في وجوب الحج فهي قوله

تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:97]، فعلى هذا

الأساس يمكن القول أن العمرة سنة مؤكدة، وليست فرضا مؤكدا⁽¹⁾، ومنها أي من الأقوال ما اختاره في حكم القصاص الوارد في قوله تعالى:

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص274.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمْ ءَلْفِصَاصٌ فِي ءَلْفَتَلَى﴾ [البقرة:177]، حيث قال: «أن عدل القصاص حكم عام في القتل عمدا؛ قد أجراه على النسل البشري لا فرق بين السيد والمسود، وبين الذكر والأنثى، وبين الغني والفقير، وبين المسلم والكافر؛ زمانا ومكانا، لأن تكريم بني آدم وحقق دمهم أمر عام، وشامل لجميع الأبرياء منهم، وهم سواء في القصاص والمجازات أمام الشرع الحكيم»،⁽¹⁾ ثم إن المفسر نقل المناظرة التي اعتبرها ردا حسنا على من أنكر المساواة في القصاص بين المسلم، والكافر التي حضرها ابن العربي ببيت المقدس، والتي جرت بين الفقيه الشافعي عطاء المقدسي، والفقيه الزوزاني، وكان هذا الأخير وفد زائرا للخليل، وشهدا علماء البلد، يقول ابن العربي: «فسئل على العادة عن قتل المسلم بالكافر، فقال: يقتل به قصاصا، فطولب بالدليل، فقال: قول الله تعالى:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمْ ءَلْفِصَاصٌ فِي ءَلْفَتَلَى﴾ [البقرة:177]، وهذا عام في كل قتيل، فانتدب معه للكلام فقيه للشافعية بها، وإمامهم عطاء المقدسي، وقال ما استدل به الشيخ الإمام لا حجة له فيه من ثلاثة أوجه»،⁽²⁾ وفي ختام ما أورده من كلام ابن العربي قال مرجحا لما ذهب إليه الفقيه الحنفي: «وكل من ينظر بعين العقل السليم والشرع يجد الزوزاني محقا في قوله، وهذا ما نفهمه من الآية التي نحن بصدد شرحها»،⁽³⁾ فهذه وما شابهها طريقته في تعاطيه مع اختلف فيه المفسرون من الأقوال ذات الصلة بالأحكام الفقهية.

وأما يتعلق بمسائل الاعتقاد، فإنه ناقش بعض الآراء التي اختلف فيها، وحاول التوفيق بين ما ظاهره التعارض منها، ومن أمثلة ما قام بتحرير القول فيه، بحثه للفرق بين المنافق والزنديق حيث بين الفرق بينهما بقوله: «أن الفرق بين المنافق، وبين الزنديق كون حال الثاني معلومة، وميسرة لدى بعض الناس، وحال الأول مخفية عنهم ومكبوتة في نفس صاحبها، ولم يستتب الرسول صلى الله عليه وسلم منافقا قط، لخفاء حاله في نفسه، بخلاف

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص242.

(2) ابن العربي، أحكام القرآن، مراجعة وتخريج: محمد عبد القادر عطا، ج1، ص61،62.

(3) الجزائري، مرجع سابق، ج2، ص243،244.

الزندق فإن استتابته واجبة لظهور حاله، فإن لم يتب قتل، كما يقتل المرتد عن دينه»،⁽¹⁾ ثم إن المفسر استحضر من الأقوال ما يعارض ما ذهب إلى ترجيحه منها، وعلل ذلك بقوله: «والأصل قبول توبة الزندق، وعدم قتل من تظاهر بالإسلام؛ هو قوله تعالى:

﴿بَتَّبَيْنَا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبَتَّخُونَ عَرَصَ الْحَيَاةِ

الذُّبِّيَا﴾ [النساء:93] فقد حكم الله بصحة إيمان من استسلم، وانقاد لأوامر الشريعة الإسلامية، بناء على ما بدا لنا من ظواهره، وإن كان في باطنه يخالف ذلك»،⁽²⁾ وفي ختام تحقيقه للكلام حول هذه المسألة؛ أجاب عما يراه إشكالا قد يعارض ما قيل في حكم الزندق، فقال: «فإن قيل: كيف التوفيق بين هذه الآية، وبين الآية السابقة الذكر التي جاء فيها: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:07]، قلنا: إن كلتا الآيتين يزيدنا اعتقاداً بأن نفي الإيمان عن الشخص أو إثباته له لا يعلم حقيقته سوى الله وحده، وقد أجرى الله أحكامه على ظواهر الأفعال، وقدر عقوبات الدنيا على مقتضى فائدة الإنسان في نفسه ومجتمعه، ولم يقدرها على مقادير الإجماع»،⁽³⁾ فهذه الأمثلة تبين طريقة المفسر في إعماله لهذا المصدر في سياق معالجته لما اختلف فيه المفسرون، وترجيحه لما يراه موافقا للأصول العامة للشريعة، وهما من أهم موضوعات علم أصول التفسير.

المطلب الرابع: موقفه من قواعد التفسير والترجيح.

المنتبج للنناج التفسيري للشيخ ابن عبد الكريم يلحظ أنه اعتمد على بعض القواعد المختلفة المعينة على استنباط معاني آي الذكر الحكيم، أو التي يرجح بها بين ما تباين أو تعارض من الأقوال التفسيرية، وفيما يلي إيراد لبعض الأمثلة، والشواهد التي تبين مدى اعتناؤه بإعمال قواعد التفسير والترجيح:

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص50.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

الفرع الأول: قواعد التفسير.

قواعد التفسير من موضوعات علم أصول التفسير الرئيسية التي تشتد الحاجة إليها في العمل التفسيري، وهي بمنزلة الرأس من الجسد، فلا يمكن الكشف والبيان عن معاني الآيات الكريمة بدونها، وقد قام العديد من الباحثين بجمعها، ودراستها وبيان أنواعها لجعلها في متناول المفسرين، والناظر في تفسير توجيهات القرآن العظيم يدرك أن المفسر وظف القاعدة التفسيرية المشهورة عند المفسرين وهي: (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) في معرض حديثه عن التوجيهات التي ختم بها تفسيره لبعض الآيات التي تحدثت عن بعض الأحكام التي تخص بني إسرائيل، ووردت في شرائعهم حيث أشار إلى هذه القاعدة: «أن كل ما أمر به بنو إسرائيل، ونهوا عنه في هذه الآيات أمر به ونهي عنه - أيضا - جميع البشر منذ وجودهم إلى فنائهم، لأن ذلك الأمر والنهي لم يقصد به سوى مصالحهم وفوائدهم، والعبرة بعموم اللفظ ما بخصوص السبب»⁽¹⁾ وهذه القاعدة التي ذكرها المفسر، تعتبر من القواعد الأصولية التي يكثر التعويل عليها في مجال التفسير، وقد اعتمدها المفسر على الرغم من استدلاله الكثير بأسباب النزول.

وقد قررها سائر العلماء في كتبهم، وأوردوها في معرض كلامهم على قواعد التفسير مبرزين أهمية مراعاتها، يقول الشيخ ناصر السعدي -رحمه الله تعالى-: «القاعدة الثانية: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهذه القاعدة نافعة جدا، بمراعاتها يحصل للعبد الخير الكثير... وهذا الأصل اتفق عليه المحققون من أهل الأصول وغيرهم»⁽²⁾.

ومن القواعد الأصولية التي قررها واعتمدها في بيان أي الذكر الحكيم: (شرع من قبلنا شرع لنا ما دام لم يثبت نسخه بشريعتنا)، فقد ذكر في التوجيه الخامس أثناء تفسيره للآيات الكريمة التي تتحدث عن قصة بقرة بني إسرائيل: أن شرع من قبلنا شرع لنا مادام لم يثبت

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص126.

(2) العثيمين محمد بن صالح، شرح القواعد الحسان في تفسير القرآن لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، دار ابن الجوزي القاهرة، ط1، 2006، ص17.

نسخه بشريعتنا وبه قال طائفة من المتكلمين وقوم من الفقهاء، واختاره الكرخي، ونص عليه ابن بكير القاضي من علمائنا، وقال القاضي عبد الوهاب: هو الذي تقتضيه أصول مالك ومنازعه في كتبه»⁽¹⁾.

ومما يؤيد اعتناؤه بهذا المصدر التفسيري، تعليقه لبعض القواعد المعتمدة لدى الفقهاء، بما يظهر له من معنى في الآية، من ذلك قوله في تفسير قول الله جل في علاه: ﴿إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا يَكُرُّ عَوَانُ بَيْتِ ذَٰلِكَ بِأَعْلُوٰ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة:67]، أن تفسير الأمر الوارد فيها: «يدل دلالة قاطعة على جواز الاجتهاد في الأحكام بالاعتماد على غالب الظن»⁽²⁾، وهي من القواعد الأصولية المعتمدة لدى الفقهاء والأصوليين.

الفرع الثاني: قواعد الترجيح.

قواعد الترجيح من جملة القواعد التي لا بد أن تتوفر الدواعي على جمعها واستيعابها، ثم إحصائها، لأهميتها في الترجيح بين ما يتعارض من أقوال في التفسير، وأغیره من العلوم، وقد تتبعها بعض الباحثين في مظانها، وجمعها في رسالته ليسهل على الدارسين الرجوع إليها، وإعمالها في حقول المعرفة المختلفة، وفي التفسير محل الدراسة، ناقش الشيخ ابن عبد الكريم بعض الأقوال التي يبدوا أنها متعارضة، وقام بترجيح ما يراه صوابا بناء على أمور متعلقة بما جاء في تفسير الآية أو الآيات عدها من قواعد الترجيح، ومن أمثلة ما ذكره في صدد تعرضه لما اختلف فيه المفسرون من أقوال، وترجيحه لما اختاره منها؛ قوله في معرض كلامه عن إبليس: «التوجيه السادس: أن إبليس أصل للجن وأبوهم، وأنه من نار، كما أن آدم أصل للبشر وأنه من تراب، قال الله تعالى:

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾

[الكهف:49]، وقال أيضا: ﴿وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِّنْ نَّارٍ﴾ [الرحمن: 13]، فعلى هذا

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج2، ص111.

(2) نفسه.

الأساس فإن استثناء إبليس - في جميع الآيات - هو استثناء منقطع، وليس هو استثناء متصل - كما زعم الجمهور- لأن الملائكة مخلوقون من نور [على هيئة خلقية] ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم:06]،⁽¹⁾ ففي هذا المثال تعرض لمسألة ذكر إبليس مع الملائكة، والاختلاف في أصله، ورد قول الجمهور، مرجحا كونه من الجن، مستشهدا بما يراه دليلا على ما ذهب إليه.

وقد ساق أقوالا لبعض المفسرين التي ظاهرها متعارض، وسلك فيها مسلك الترجيح، مبينا ما يوهم التعارض بينها أو يفترض ذلك، ومن شواهد ذلك قوله في تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ بِسُورٍ مَّرْبُوعٍ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:28]، «التوجيه الخامس: أن خلق الأرض سابق على خلق السماء، وهذا ما فهمناه من الآية التاسعة والعشرين المتقدم نصها مشروحا... فإن قال قائل: إن فهمكم لهذه الآية يخالف فهمنا للآية، لقوله تعالى:

﴿وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْفًا أَمْ لَأَلْسَمَاءٌ بَيْنَهُمَا ۖ رَفَعَ سَمَكَهَا بِسُورٍ مَّرْبُوعٍ وَأَعْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَيْهَا ۖ

وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحِيهَا ۖ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعِيهَا ۖ وَالْجِبَالَ أَرْسِيهَا ۖ مَتَّعًا لَكُمْ

وَلِنُعَلِّمِكُمْ﴾ [النازعات:27-33]، فقوله: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحِيهَا﴾ صريح في إيجاد الأرض بعد إيجاد السماء، قلنا: إن دحي الأرض- في الآية الكريمة - هو بسطها بإخراج مائها ومرعاها، وإرساء جبالها، كما هو مفسر ومبين في الآية بعد، وهذا لا ينافي أن خلق الأرض أولا، ثم الماء ثانيا، ثم عاد بعد ذلك إلى الأرض، فدحاها بإخراج ما كان مودعا فيها بالقوة إلى الفعل، فشق فيها الأنهار، وفجر الينابيع،⁽²⁾ فهذا المثال بيان لطريقة تعاطي المفسر مع ما اختلف فيه المفسرون، فإنه لم يذكر أقوالهم في التفسير، ويقوم بردها وفق ما يرجع إليه من وسائل الترجيح، واكتفى بافتراض ذلك، وإخراجه في صورة استفهام، ثم شرع

(1) الجزائري محمد بن عبد الكريم، توجيهات القرآن العظيم، ج1، ص72.

(2) نفسه، ج2، ص64.

في رد الأقوال المخالفة لما ذهب إليه، وعمله هذا لا يوقفنا على الأسباب التي بنى عليها أوجه الترجيح بين ما يراه متعارضاً من الأقوال التفسيرية.

وفي التفسير بعض الأمثلة التي سلك فيها الشيخ مسلك التعريض بأقوال من يرى خلاف ما ذهبوا إليه، ويستشهد بما يحضره من الأدلة ولا يذكر أقوالهم.

وفي صنيعه هذا ما يشير إلى اعتماده على طريقة الإشارة والتلميح في التعامل مع ما يخالف فيه المفسرون بعضهم البعض، بحيث يتحاشى إيراد الأقوال المتعارضة، وربما ردها أو عضد بعضها ضمناً، دون ذكر ذلك أو الإشارة إليه، وقد يصرح بالمخالفة، وغيرها من القواعد التي اعتنى بها تطبيقاً، وبنى عليها تفسيره دون أن يذكرها أو يشير إليها.

وخلاصة ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الفصل يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تبيّن أن تفسير "توجيهات القرآن الكريم" اشتمل على الكثير من موضوعات علم أصول التفسير، إلا أنها مبثوثة في ثنايا مقدمته، ممتزجة بغيرها من علوم القرآن.
- ضرورة التمييز بين علوم القرآن المختلفة من حيث صلتها المباشرة بالتفسير، وبيان مختلف الضوابط المعينة على ذلك.
- أورد المفسر في مقدمته - في معرض تأصيله للعلوم المعينة على اكتساب الشخصية التفسيرية، وعلى تفسير واستنباط معاني القرآن الكريم - العديد من علوم القرآن، والتفسير دون تمييز بين بعضها البعض من حيث وظيفتها.
- اقتضى الأمر إحصاء هذه العلوم، والتمييز بينها من حيث صلتها بالتفسير، وأصوله من جهة أخرى.
- لبيان ما يحويه التفسير من موضوعات أصول التفسير تطلب الأمر التمييز بين علوم التفسير، وما يمكن اعتباره من موضوعات علم أصول التفسير.
- تبين باستقصاء ما أودع المفسر في مقدمته من علوم القرآن أنه حاول التنظير لعلم أصول التفسير، وذلك بدراسته للعديد من موضوعاته وبحثها من ناحية خدمتها للتفسير، وهو ما تصبو إليه الدراسات العديدة التي تعمل على تحرير موضوعاته المختلفة.

- اتضح بنتتبع طريقة تعاطيه للتفسير أنه أعمل الكثير من موضوعات علم أصول التفسير في معرض استنباطه وبيانه لمعاني القرآن الكريم، وخاصة المصادر الأساسية المتفق عليها.

- لم يكن توظيفه لبعض أصول التفسير منسجما مع ما أصّله منها في مقدمته، مما أدى إلى مخالفة ما تعارف عليه المفسرون، ودرجوا عليه حيث يبدوون ببيان القرآن بالقرآن ثم بالسنة النبوية....

- ضعف أثر العديد من مصادر التفسير في ما توصل إليه من أقوال تفسيرية؛ بسبب عدم إعمالها في موضعها بضوابطها، أو إهمالها لها بالكلية.

خاتمة

الحمد لله الذي غمرنا بالنعم، وهدانا إلى أقوم السبل؛ تفضلا منه وتكرما، والصلاة والسلام من بعثه الله بأكمل الشرائع، وأفضل الكتب، وبعد:

بعون الله وتوفيقه كملت هذه الدراسة المتواضعة، وتم انجاز هذا البحث على علاته، ورجائي أن يكون مفيدا ونافعا لي، ولكل من طالته يده في الدنيا والآخرة، وهذا أوان الشروع في عرض ما توصلت إليه من إجابات ونتائج عن الإشكالية، وما تفرع عنها من التساؤلات التي تم إيرادها في المقدمة، وذلك في النقاط التالية:

أولاً: لقد تبين من خلال هذا البحث مدى العناية التي أولاها أهل هذه المنطقة بالقرآن الكريم، فما أن استقرت أقدام الفاتحين فيها؛ إلا وسارع الكثير منهم إلى الاشتغال به، وتدارسه، واستمر ذلك طوال العصور الأولى، واتضح أن لبعثة عمر بن العزيز اليد الطولى في تطوير المد العلمي، وتثبيته في المنطقة.

ثانياً: بعد دراسة ما وقفت عليه من مصادر حول التفسير في العصور التي مرت بها الجزائر؛ تبين أن الاهتمام بتفسيره كان مواكبا للفتح الإسلامي، وكانت نتيجة ذلك البدء في التأليف في التفسير بعد اشتهار تدريسه في المساجد والكتاتيب، حيث ألف الشيخ يحيى بن سلام تفسيره، الذي انتشر في الآفاق، وكثر رؤاؤه.

ثالثاً: دفع انتشار الفكر الخارجي، والشيعي العلماء إلى مضاعفة جهودهم، وبذل الأسباب المعينة على الفهم الصحيح للقرآن الكريم، ونشره، من ذلك هجرة الكثير من أهل المغرب إلى المدينة النبوية لتلقي التصور الصحيح للإسلام، وطرق الفهم الراجح للقرآن الكريم، صيانة للمجتمع من الأفكار المنحرفة، وكان ثمرة هذا التدافع العلمي؛ ظهور تفاسير سنوية للقرآن الكريم، وأخرى ترجمت فيها آراء الفرق المنتشرة في المنطقة.

رابعاً: اعتنى العلماء بالقرآن الكريم في العصور التالية لزمن الفتح بصور متفاوتة، إلا أن كثرة الفتن، والقلقل، والتقلبات السياسية، حالت دون كثرة التأليف فيه، وقد لوحظ أن النتائج التفسيرية انعدم في بعض العصور، ولم يتعدى التفسير الواحد، أو الاثنين في أغلب العصور.

خامسا: في معرض تناول بعض المفسرين بالترجمة، ومحاولة استجلاء المنهج الذي اعتمدوا عليه في العمل التفسيري؛ اتضح أن كل مفسر اعتمد على ما وعاه من علوم مختلفة، وجعلها معينة له على فهم القرآن، واستجلاء معانيه، ووظفها بعضهم بما يخدم نحلته، كما هو واضح في تفسيري امحمد اطفيش، وبدرجة أقل عند كل من هود بن محكم، والوارجلاني. سادسا: أغلب التفاسير التي تمت دراسة مناهجها التفسيرية؛ غنية بالعديد من علوم القرآن وغيرها، التي تعتبر من أهم المصدر المعينة على استجلاء موضوعات علم أصول التفسير، وقد تبين أن من المفسرين من وظف معظم علوم التفسير في تفسيره، وخاصة المتقدمين منهم كما هو واضح في تفسير الجواهر الحسان، وتفسير كتاب الله العزيز، واقتصر بعض المتأخرين على ما يخدم اتجاهه التفسيري من العلوم مثل تفسير كل من البسيلي، واطفيش.

سادسا: اتضح من دراسة علم أصول التفسير من نواحيه الثلاث أنه:

- 1- من الضروري وضع تعريف جامع مانع لعلم أصول التفسير، وما يتعلق به من مصطلحات، كالتفسير، وقواعده، ومناهجه، وغيرها من المصطلحات ذات الصلة.
- 2- لا بد من تحديد مواضيع علم أصول التفسير، وتحريها ليتسنى للمفسرين العمل بها، والتقيّد بما توجهه من ضوابط وقواعد تفسيرية.
- 3- تبين أن تحديد مواضيع أصول التفسير، وتمييزها عن باقي علوم القرآن؛ مرتبط بتعريف التفسير اصطلاحا.
- 4- تميّز علم أصول التفسير بعدم ضبط مصطلحاته، والتباين في تعريفاته الاصطلاحية، وعدم إحصاء مواضيعه، وترتيبها، واتساقها.
- 5- اتضح أن الفصل بين أصول التفسير، وغيره من علوم القرآن المختلفة؛ من الأهمية بمكان لأن الخلط بينها يوجب صعوبة في توظيفها في استجلاء معاني أي الذكر، وغموض حدود أعمالها لدى متعاطي التفسير.

6- إنّ دراسة مصادر التفسير، وترتيب درجاتها، وربطها بقواعده من الأهمية بمكان؛ لكونها تضبط العمل التفسيري، وتقف حائلا دون تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين.

7- تبين أنّ موضوعات علم أصول التفسير؛ مرتبطة بالكثير من العلوم ذات الصلة؛ مما استوجب بيان هذا الارتباط؛ تمهيدا لضبطها وتحريها.

سابعا: كشفت الدراسة أن التفسير الجزائرية التي تم الاطلاع على مناهجها حوت الكثير مما اعتبرته الدراسات الحديثة من أساسيات أصول التفسير، فلا يخلو تفسير من الإشارة إلى بعضها في مقدمته، وذكر ما يرتكز عليه التفسير منها، وما ينبغي أن يكون عليه حال المفسر من حيث تحصيله العلمي، وتحليه بالشروط الضرورية لتعاطي التفسير.

وقد تبين أن أعمال المصادر التفسيرية المتفق عليها، وهي تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين، وتوظيف ذلك كان بصور متفاوتة تبعا لمنهج المفسر. ويمكن إجمال الأصول التفسيرية التي تم الوقوف عليها في معرض تناول بعض التفسير بالدراسة فيما يلي:

1- تعداد بعض الشروط الواجب توفرها في المفسر، وقد ورد ذلك عند كل من ابن سلام وهود بن محكم.

2- أعمال المصادر التفسيرية العقلية والعقلية كان حاضرا عند أغلب المفسرين، فلا يخلو تفسير من تفسير القرآن بالقرآن، وتفسيره بالسنة، وباللغة، وأعمال الرأي، والإشارة الصريحة أو الضمنية إلى ضرورة التقيد بقواعد التفسير، وإمام المفسر بالعلوم الضرورية المؤهلة لتعاطي التفسير، إلا أنّ توظيفهم لبعض المصادر لم يكن بالترتيب المعهود عند بعضهم.

3- جعل بعضهم اللغة هي المعتمد في بيان معاني أي الذكر، كما هو ملاحظ عند البسيلي واطفيش، وقد ضبط الأول توظيفها وأحكم ذلك، بخلاف اطفيش فإنه لم يكن كذلك.

وأما الشيخ محمد بن عبد الكريم الذي كان تفسيره أنموذجا يتبين من خلال دراسته ما تحويه التفسير الجزائرية من أصول تفسيرية، ومدى أعمالهم، لها في ممارستهم للتفسير،

لكونه من التفاسير المتأخرة، فإن معظم موضوعات علم أصول التفسير حاضرة في تفسيره باعتبار تناوله لها بالدراسة في مقدمته، أو توظيفه للكثير منها بصور متفاوتة في ثنايا تفسيره، وقد تم الإسهاب في الكشف عنها في ثنايا الرسالة، وإجمال ما ذكره في مقدمته منها، ووظفه في العمل التفسيري يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1- ميّز بين ما يتعلق بالقرآن من علوم، حيث قام بتقسيمها إلى علوم ذات صلة بالقرآن من حيثيات عديدة، وأفرد القسم الثاني لما اعتبره علوم خاصة بالتفسير.

2- اتضح بتتبع مقدمته التفسيرية أنه أورد فيها الكثير من المباحث التي تعتبر من أهم مواضيع علم أصول التفسير التي ركزت عليها الدراسات الحديثة، من ذلك:

- عنايته بتعريف التفسير والتأويل في الاصطلاح.
- قام بدراسة مصادر التفسير النقلية الأربعة، والعقلية بشكل مستفيض.
- فصّل القول في كل ما يلزم أن يتوفر في المفسر من شروط.
- لم يغفل ما يعتري العمل التفسيري من أخطاء واختلاف في الوسائل والغايات.
- تناول كل من أسباب النزول، والمكي، والمدني، والقراءات بالبحث والاستقصاء.
- تطرق إلى مقاصد التفسير مبينا المحاور الكبرى التي ينبغي أن تكون نصب عين المفسر.

3- في ثنايا تفسيره وظّف الكثير مما اعتبر في الدراسات الحديثة من مواضيع علم أصول التفسير، وكشفت الدراسة أنه أعمل منها ما يرشد إلى المعنى، حيث حصر عمله التفسيري في دائرة ما يدعو إليه المعنى الاصطلاحي للتفسير، ولم يتوسع في ذلك كما هو واضح عند غيره ممن جعل أي الذكر ميدانا للخوض في العلوم المختلفة.

4- قام بتوظيف المصادر التفسيرية المختلفة بدرجات متفاوتة؛ دون مراعاة لأهميتها من حيث قوة حجتها، ولم يغفل أعمال بعض القواعد التفسيرية، وأسفر عن موقفه من الاختلاف الوارد في التفسير، وبيّن أسبابه.

وبهذه الإشارات والإسهامات أرجو أن تكون الدراسة قد وضحت ما يزخر به العمل التفسيري في التفاسير الجزائية من أصول مختلفة بصورة عامة، وفي تفسير الشيخ محمد بن عبد الكريم بصفة خاصة.

ولا يخفى عن الباحثين أن العمل لا يزال في بداياته، وأنه في حاجة إلى دراسات تفصيلية تبرز الأصول التفسيرية المختلفة للدارسين، لغرض الاستفادة منها في نواحيها المختلفة.

التوصيات:

يمكن إجمال ما سنج به الخاطر من ذلك فيما يلي:

تبين من خلال مراحل البحث، ضرورة العمل على دراسة كتب التفسير المختلفة المشارب، لغرض جرد ما تحويه من مناهج، واستخلاص الأصول التفسيرية التي اعتمدها المفسرون، ومقارنة مدى استفادة المفسر منها في حقل التفسير تنظيراً، وتطبيقاً، وإفادة غيره.

كل ذلك لأجل جمع الجهود وتنقيتها، وتنقيحها، للخروج بنتائج تكون محل إجماع بين أهل الفن، وتكون بمثابة مرجع جامع لكل ما له علاقة بالتفسير، وأصوله، والتي من خلالها تصاغ المناهج التفسيرية، وعلى وفقها توزن أعمال المفسرين.

هذا آخر ما وفق الله إليه، وأعان عليه، فما كان فيه من صواب من الله وحده وله الحمد والمنة، وما كان على خلاف ذلك فمن نفسي، ومن الشيطان، وأسأل الله أن يجود بالقبول وصلاح النية بعد أن منّ بالتمام، والحمد لله أولاً وآخراً.

قائمة الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الأماكن والفرق.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.
- ملخص الرسالة.
- ترجمة الملخص.

فهرس الآيات الكريمة.

الفاآة			
الرقم	الآية أو شطرها	رقمها	الصفحة
1	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	1	320-318-114
2	﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾	4-3	320-294-103
3	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	4	319
4	﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾	6	334-103
5	﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾	7	-304-207-75 334-321
البقرة			
6	﴿ أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	1	102-77
7	﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُؤْفُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	-3-2 4	321-78-77
8	﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	7	448
9	﴿ وَمَا يُخْلِدُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾	8	329

329-320-43	9	﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾	10
320-44	13	﴿ وَإِذَا لَفُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا لَنَا ... ﴾	11
78-44	14	﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدَّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾	12
282	15	﴿ فَمَا رِيحَتِ تَجَرَّتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾	13
78	16	﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي إِسْتَوْفَدَ نَارًا ... اللَّهُ يَنُورُهُمْ ﴾	14
321	17	﴿ صُدُّوا بِكُمْ عَمَّا فَهَمُّوا لَا يَرْجِعُونَ ﴾	15
78	18	﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴿١٨﴾ وَرَعْدٌ ﴾	16
321	19	﴿ يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ ﴾	17
330	20	﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ ... لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾	18
326-270	21	﴿ أَلَيْسَ جَعَلْنَا لَكُمُ الْأَرْضَ بِرَشَاءً ﴾	19
334	23	﴿ بَاتِفُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾	20
319	24	﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ... أَلَا نَهَرُ ﴾	21
442-331-44	25	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا .. كَثِيرًا ﴾	22
451	28	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ﴾	23

		﴿ اِسْتَوَىٰ اِلَى السَّمَآءِ بِسُوَيْلِهٖٓ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ... ﴾	
336-335-326	29	﴿ وَاِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّىْ جَاعِلٌ فِى الْاَرْضِ حَلِیْقَةً ... ﴾ ﴿ اِنِّىْ اَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُوْنَ ﴾	24
	30	﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْاَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلٰٓئِكَةِ ﴾ ﴿ فَقَالَ اَنْبِئُوْنِىْ بِاَسْمَآءِ هٰٓؤُلَآءِ اِنْ كُنْتُمْ صٰدِقِیْنَ ﴾	25
299	33	﴿ وَاِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوْا لِاٰدَمَ فَسَجَدُوْا اِلَّاۤ اِبْلِیْسَ ﴾ ﴿ اَبٰى وَاَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِیْنَ ﴾	26
330-281	34	﴿ وَقُلْنَا یٰۤاٰدَمُ اسْكُنْ اَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ... وَلَا تَقْرَبَا ﴾	27
281-76	35	﴿ فَاَزَلَّهُمَا الشَّیْطٰنُ عَنْهَا ... مُسْتَفْرِّغٍ وَمَتَّعٌ لِیْ حٰیۤیْنَ ﴾	28
309-76	36	﴿ فَتَلَقٰۤی ءَادَمَ مِنْ رَبِّهِۦ كَلِمٰتٍ بَتَّابٍ عَلَیْهِ ... ﴾	29
328	40	﴿ وَءَامِنُوْا بِمَاۤ اَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ . نَمٰنَا فَلَیْلًا ﴾	30
327	44	﴿ وَاسْتَعِیْبُوْا بِالصَّبْرِ وَالصَّلٰوةِ ... ﴾	31
328	45	﴿ الَّذِیْنَ یُظُنُّوْنَ اَنْهُمْ مُّكَلَّفُوْا رَبِّهِمْ ﴾	32
327-69	47	﴿ وَاتَّقُوا یَوْمًا لَا یُجْزِیْ نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَیْئًا ﴾	33
330-104	53	﴿ یَقُوْمُ اِنْتُمْ ظٰلِمْتُمْۢ اَنْفُسَكُمْ بِاِیْخٰذِكُمْ الْعِجْلَ ... ﴾	34

78	61	﴿ وَالصَّالِينَ ﴾	35
443	66	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾	36
450	67	﴿ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ ﴾	37
103	69	﴿ إِنَّ الْبَقْرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا ﴾	38
443-345	71	﴿ وَإِذْ فَتَلْتُمُنَّ نَفْسًا فَاذْرَأْتُمْ فِيهَا ﴾	39
334	72	﴿ كَذَلِكَ يُخِي اللَّهُ الْمُؤْتَى ... ﴾	40
345	73	﴿ ثُمَّ فَسَّتْ فُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ بِهِيَ كَالْحِجَارَةِ ... ﴾	41
442	77	﴿ وَمِنْهُمْ أُمَّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ أَلْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾	42
434-305	80	﴿ بَلْبَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾ ﴿ بِأَوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾	43
258	83	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْهَوْنَ دِيَارَكُمْ ... ﴾	44
443-284	84	﴿ وَإِنْ يَأْتِوكُمْ اسْلُبِي تُبَدُّوهُمْ ... إخراجهم ﴾	45
435	86	﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَ ... بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾	46
275	89	﴿ بِسْمَا أَشْرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾	47
444	95	﴿ وَمَا هُوَ بِمُزْحَجِهِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾	48

269-63	101	﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانِ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ... ﴾	49
-267-265 306-277	105	﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ... ﴾	50
335	114	﴿ وَبِهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾	51
372	120	﴿ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلْوَاتِهِ ۗ أُوَلِّيكَ يَوْمَئِذٍ بِهِ ... ﴾	52
60	123	﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۗ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ... ﴾	53
201	126	﴿ وَإِذْ يَرْوِعُ الْبُرْهَانَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾	54
104	128	﴿ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ ... ﴾	55
	136	﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ ۗ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا ۗ إِنَّهُمْ كَافِرُونَ ... ﴾	56
277	141	﴿ سَيَقُولُ السُّبْحَانَ ۗ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتُمْ عَلَىٰ سُنُبِهِمْ عَنِ الْبَيْتِ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾	57
342-266	143	﴿ فَذَرْنِي يَنْقَلِبْ وُجْهِي إِلَى السَّمَاءِ ... ﴾	58
282	155	﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾	59
51	172	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ ۗ لَعْنَةُ اللَّهِ ... ۖ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	60

257-101 258	176	﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ فِيمَا لَمْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ وَالْمَغْرِبِ وَالْكَرْبِ الْبُرِّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾	61
447	177	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَتِبَ عَلَيْكُمُ الْفِصَاصُ ﴾	62
347-53	178	﴿ وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَاذَنُوا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْأَلْبَابِ ﴾	63
266-265 274- 400	179	﴿ كَتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾	64
266	180	﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ ﴾	65
298	181	﴿ جَنبًا أَوْ لِيثًا ﴾	66
305	182	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كَتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾	67
305	183	﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾	68
430	184	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾	69
302	185	﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ... ﴾	70
-282-188 400	186	﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْهَجْرِ ﴾	71

	187	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ... ﴾	72
431-347	189	﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ ... ﴾	73
324	190	﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوكُمْ فِيهِ ... ﴾	74
446	195	﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾	75
431	213	﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ فُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَإِنَّ لِلسَّبِيلِ ﴾	76
283	214	﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ... ﴾	77
324	222	﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّى يَطْهَرْنَ ... ﴾	78
421	226	﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَتَّبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ ذَلِكِ فَرَوْا ﴾	79
433	227	﴿ اذْطَأَقِ مَرَّتَيْنِ فِيمَا سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾	80
432	235	﴿ أَوْ يَعْبُوهَا أَلَدًا بِيَدِهِ عَفْدةً النِّكَاحِ ﴾	81
309	236	﴿ حَاطُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾	82
317	246	﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾	83
259	249	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ لِلنَّاسِ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ﴾	84

		﴿الْأَرْضِ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾	
336-183	252	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْتُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفِيعَةً﴾	85
327	254	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ ...﴾	86
262-261	260	﴿وَلِذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ بَلَىٰ وَلَئِن لِّيُطْمِئِنَّ قَلْبِي﴾	87
344	264	﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾	88
329-103	268	﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾	89
342-341	271	﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدْيُهُمْ وَلَا كِنَ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا يُنْفِكُمْ ...﴾	90
337- 77	270	﴿إِن تَبَدُّوا لَصَدَقْتِ بِنِعْمَا هِيَ﴾	91
25	273	﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾	92
319	275	﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ ... أَنِيم﴾	93
324	279	﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ...﴾	94
75	280	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾	95

362-325	281	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِ آلِي أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ... ﴾	96
323	283	﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِيهِ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْجِزُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾	97
311	284	﴿ -أَمَّا الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ -أَمَّا بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَقْرِفُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾	98
آل عمران			
332	1	﴿ أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾	99
69-68	6	﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ... ﴾	100
-167-80-70 433	7	﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ إِلَّا الْوَلُؤُا الْأَلْبَابِ ﴾	101
322-69	32	﴿ فَلِأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ الْكٰبِرِينَ ﴾	102
317	37	﴿ وَكَبَلَهَا زَكَرِيَّا ﴾	103
317	39	﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾	104

318	63	﴿ فُلْ يَتَأَهَّلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ﴾	105
47	78	﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ ... ﴾	106
47	79	﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَوْلِيَاءَ ... ﴾	107
446-184	97	﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾	108
76	112	﴿ وَبَاءَ وَبِعَظْمِ مِنَ اللَّهِ ﴾	109
277	159	﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾	110
	161	﴿ يُعَلِّدَ ﴾	111
261-260	180	﴿ وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ... ﴾ ﴿ سَيُطَوَّفُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾	112
النساء			
115-114	1	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ... وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾	113
432	4	﴿ وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ... فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾	114
431	7	﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ ... مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ﴾	115
431	11	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ... وَاللَّيْطُ لِلْكَوْنِ وَاللَّيْطُ لِلْكَوْنِ ... ﴾ ﴿ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾	116

432	20	﴿ وَاتَّأْتُوا زَوْجَكُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾	117
401	29	﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ ﴾	118
322	58	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾	119
415	82	﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْرِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعُوا بِهِ ... ﴾	120
448	93	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا ... عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾	121
260	109	﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾	122
398	122	﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾	123
274	139	﴿ وَفَدَّ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْبَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا ... يَخُوضُوا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ ﴾	124
323	141	﴿ وَيَمِخْضُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقُ الْكٰفِرِينَ ﴾	125
المائدة			
397	2	﴿ ائْتَلَتْ لَكُمْ بِهَيْمَةً الْاِنْعَامِ اِلَّا مَا يَنْبَلِي عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَاَنْتُمْ حُرْمٌ لَنْ اَللهِ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾	126
397	3	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ اَلْمَيْتَةُ وَاَلدَّمُ وَاَلْحُمُ اَلْخٰنِزِيرِ وَمَا اَهْلَلَّ لِغَيْرِ	127

		اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفِيَّةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ..... غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ ❀	
398-290-53	7	❀ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ... ❀ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا بِأَمْسَحُوا بوجوهكم وَأَيْدِيكُمْ ❀	128
347	47	❀ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأُذُنِ... ❀	129
162	48	❀ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ❀	130
76	62	❀ فُلْ هَلْ أَنْبَيْتُمْ بِشَرِّ مِمَّ ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ ... مِنْهُمْ الْفِرْدَاةَ وَالْحُنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ❀	131
270	66	❀ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا ❀	132
185	69	❀ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ❀	133
	79	❀ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ..... وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ❀	134
الأنعام			
327	10	❀ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَاً لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا..... مَا يَلْبَسُونَ ❀	135
87	28	❀ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُفِّقُوا عَلَى الْبَارِ بِقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ❀	136
260-190-168	83	❀ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ ... وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ❀	137

396	96	﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾	138
433	104	﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ ﴾	139
380	142	﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَعَآثُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ، وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾	140
299	154	﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ..... ﴾	141
الأعراف			
76	20	﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾	142
309-76	22	﴿ قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾	143
281	-23 24	﴿ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٣﴾ قَالَ وَيَهَا تَحْيُوتٌ وَيَهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾	144
413	31	﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ... ﴾	145
394	52	﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ، يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ، يَقُولُ... ﴾	146
304-219	53	﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾	147
302	54	﴿ أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾	148
302	55	﴿ وَادْعُوهُ حَؤُوبًا وَطَمَعًا ﴾	149

275	187	﴿ نَقُلْتُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَعْتَةٌ ... ﴾	150
الأنفال			
325	65	﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾	151
التوبة			
52	28	﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾	152
307-52	29	﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ... ﴾	153
307	36	﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ﴾	154
37	75	﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ... نَصِيرٍ ﴾	155
43	76	﴿ بِأَعْقَبِهِمْ نِقَابًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهِ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾	156
432	114	﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلِيَاءَ لِمَنْ هُمْ قُرْبَىٰ ﴾	157
يونس			

315	22	﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ... ﴾	158
	40	﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يُؤْمِنُ بِهِءِ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِءِ ﴾	159
123	57	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِبَاءٌ لِّمَآ فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾	160
293	84	﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَلْقَؤُمُ فِي كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُّسْلِمِينَ ﴾	161
36	99	﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ ءَلَامَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ﴾	162
هود			
300	69	﴿ قَالُوا لَا تَخَفِ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴾	163
يوسف			
336	55	﴿ إِنِّي حَبِيطٌ عَلِيمٌ ﴾	164
379	82	﴿ وَسئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾	165
الرعد			
197	4	﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ ءَلَايَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾	166
297	11	﴿ سَوَاءٌ مِّنكُمْ مَّنَ اسْرَرَ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِءِ وَمَن هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾	167

36	32	﴿ أَمْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾	168
306-61	40	﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّثُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾	169
إبراهيم			
62	12-11	﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ﴿١١﴾ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ﴾	170
63-62	12	﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ وَإِنَّا لَمِ شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾	171
63	14	﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ ... يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ ﴾	172
244	20	﴿ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴾	173
131	26	﴿ أَصْلَهَا ثَابِتٌ وَقَرَعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴾	174
الحجر			
294	2	﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	175
362	9	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَاطِطُونَ ﴾	176
النحل			
292	1	﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾	177

292	6	﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ ... وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾	178
38	8	﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	179
37-36	9	﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَضْدُ السَّبِيلِ أَجْمَعِينَ لَهْدِيكُمْ ﴾	180
38	11	﴿ يُنَبِّئُكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ ﴾	181
292	22	﴿ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾	182
202	26	﴿ فَآتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْفَوَاعِدِ ﴾	183
-384-190-184 414-399-386	44	﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ... ﴾	184
384	64	﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾	185
115	72	﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾	186
415	89	﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ... ﴾	187
255	103	﴿ وَلَقَدْ تَعَلَّمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ... ﴾	188
278	115	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالِدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا أَهْلَ لَعْنٍ لِّعَذِّبَ اللَّهُ بِهِ ... ﴾	189
258	120	﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا ﴾	190

268	125	﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمِ الْبَتَّةَ هِيَ أَحْسَنُ ﴾	191
268	127	﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾	192
الإسراء			
125	12	﴿ وَجَعَلْنَا أَلْيَلٍ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ فَمَحُونًا آيَةَ أَلْيَلٍ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾	193
79	16	﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا فَمُرَّاتٍ مُرْتَابًا لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَأَلَّا يَأْتِيَ الصَّالِحِينَ ﴾	194
124	19	﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ... مَشْكُورًا ﴾	195
125	22	﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعَدَ ... مَحْذُولًا ﴾	196
432	23	﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾	197
380	24	﴿ وَاخْضَعْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ ... وَفَلِ رَبِّ إِزْحَمَهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا ﴾	198
366	32	﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزُّبَىٰ إِنَّهُ كَانَ بَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾	199
414-123	36	﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ... ﴾	200
296	37	﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ... ﴾	201

114	44	﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِغْ بِحَمْدِهِ... ﴾	202
291	56	﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ رَعِمْتُمْ مِنْ دُونِهِ، فَلَا يَمْلِكُونَ ... ﴾	203
290-124	57	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ... ﴾	204
410	71	﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنثَىٰ بِإِمْهَمٍ ... ﴾	205
	82	﴿ وَنَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً هَوًّا شِفَاءً وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ... ﴾	206
122	83	﴿ وَإِذْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْغُرُوبَ وَأَنزَلْنَا لَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأِذَا سَمِعُوا بِآيَاتِنَا أَنفَرُوا بِالْهَيْكَلِ الْمُبِينِ وَإِذْ يُرَىٰ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَمَاءٌ مُنْمَقَةٌ وَمِنَ الْإِسْبَاطِ آيَاتُنَا مُبِينَةٌ وَإِذْ جَاءَ آلَ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الْبَنَاتِ وَأَيُّهَا لَكُنَّ عَجَبًا وَإِذْ يُرَىٰ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَمَاءٌ مُنْمَقَةٌ وَمِنَ الْإِسْبَاطِ آيَاتُنَا مُبِينَةٌ وَإِذْ جَاءَ آلَ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الْبَنَاتِ وَأَيُّهَا لَكُنَّ عَجَبًا ﴾	207
63-62	102	﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَآ أَنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ وَآيَةٍ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّآ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾	208
338	110	﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾	209
الكهف			
79	10	﴿ إِذْ أَوْىءَ الْفِئْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ ﴾	210
450	49	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ... ﴾	211
363	104	﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَبِهَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْبَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾	212

مريم			
297	4	﴿ وَكَانَتْ إِمْرَأَةً كَانَتْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾	213
297	7	﴿ وَقَدْ بَلَغَتْ مِنَ الْكِبَرِ عُتِيًّا ﴾	214
275	47	﴿ سَلَّمَ عَلَيْكَ ... إِنَّهُ كَانَ بِهِ حَقِيًّا ﴾	215
294	88	﴿ لَا يَمْلِكُونَ الشَّبْعَةَ إِلَّا ... إِنْ تَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾	216
طه			
260	80	﴿ وَإِنِّي لَعَبَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ... ﴾	217
الأنبياء			
76	86	﴿ أَرَأَى لَأِلهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ ... الظَّالِمِينَ ﴾	218
الحج			
265	50	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْفَى الشَّيْطَانَ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفِي ... ﴾	219
68	61	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَبُضِيعَ الْأَرْضِ مُخْضَرَّةً ﴾	220
331	71	﴿ وَإِنْ يَسْأَلْهُمْ الذُّبَابُ ... يَسْتَفِذُّوهُ مِنْهُ ﴾	221
النور			

367	2	﴿ الزَّيْنَةُ وَالزَّيْنُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ... ﴾	222
الفرقان			
300	1	﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾	223
300	20	﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ وِشْيَةً أَنصُرُوا ﴾	224
134	33	﴿ ... بِمَثَلِ الْأَجْنُوتِ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾	225
269-221	59	﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾	226
296	60	﴿ وَالذِّينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ﴾	227
295	63	﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾	228
290	72	﴿ وَالذِّينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ ... ﴾	229
289	75	﴿ أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْعُقُوبَةَ بِمَا صَبَرُوا ﴾	230
الشعراء			
436	-192 195	﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٥﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٦﴾ ﴿ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٦﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾	231
النمل			

	11	﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ.....﴾	232
340	18	﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمُ.....﴾	233
334-105	30	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	234
37	45	﴿فِيهَا آدْخُلِي الصَّرْحَ﴾	235
299	62	﴿أَلَا مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾	236
القصص			
76	15	﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾	237
92	19	﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَفْصَا الْمَدِينَةِ﴾	238
العنكبوت			
331	41	﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ إِتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾	239
	69	﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا مِنَّا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾	240
الروم			
279	26	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا سَوْفَ يُؤْتَوْنَ أَجْرًا مِّنْ عِندِ رَبِّهِمْ فِي الْحَمْدِ.....﴾	241
275	28	﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ﴾	242

431	37	﴿ بَقَاتِ ذَا الْفُرُبَيْ حَقَّهُ، وَالْمُسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ... ﴾	243
	54	﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾	244
نقمان			
260	12	﴿ يَبْتَنِي لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾	245
الأحزاب			
115	35	﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ... ﴾	246
سبأ			
102	24	﴿ وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُم لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾	247
الصفات			
86	01	﴿ وَالصَّابِتِ صَبًا ﴾	248
345	46-45	﴿ يَطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾	249
343-88	139	﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾	250
ص			
343-87	2-1	﴿ ص وَالْفُرْقَانِ ذِي الذِّكْرِ... ﴾	251
343-88	13	﴿ إِنَّ كُلًّا لِّإِلاَّ كَذَّبَ الرَّسُلَ بِحَقِّ عِقَابٍ ﴾	252

440	22	﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً وَإِِي نَعَجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾	253
440	23	﴿وَوَلَّى دَاوُدَ دَاوُدَ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْبَرَ رَبَّهُ، وَحَزَّ رَاكِعًا﴾	254
414	28	﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾	255
340-337-88	33	﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا سُلَيْمَانَ وَالْقَيْنَانَ عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا﴾	256
339	34	﴿رَبِّ إِعْمُرْ لِي وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يُتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾	257
86	35	﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ ...﴾	258
343-87	63	﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾	259
الزمر			
332	21	﴿أَقَمَّ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾	261
262	50	﴿فَلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَيَّ أَنفُسِهِمْ...﴾	262
339-86	65	﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ بَصَعِقَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ﴾	263
289	70	﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا﴾	264
غافر			
303-94	06	﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾	265

		﴿ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	
92	28	﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾	266
304	55	﴿ إِنِ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي ءَايَاتِ اللَّهِ ﴾	267
302	60	﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾	268
312-94	72	﴿ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾	269
فصلت			
184	6	﴿ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَاذِبُونَ ﴾	270
94	8	﴿ فَلْآ آيَاتِكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالذِّكْرِ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ... ﴾	271
308	9	﴿ وَفَدَّرَ فِيهَا أَفْوَتْهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾	272
123	43	﴿ فُلٌ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِبَآءٌ ... ﴾	273
الشورى			
379-220	9	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾	274
52	15	﴿ إِنَّا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ... وَبَيْنَكُمْ ﴾	275
93	21	﴿ فُلٌ لَّا أَمْسَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾	276

398	28	﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ... ﴾	277
298	30	﴿ وَمِنَ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾	278
368	48	﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا ... ﴾	279
الزخرف			
312-95	36-35	﴿ وَمَنْ يَّعْشُ عَنِ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا بِهِوَاهُ فَرِيًّا ﴿٣٥﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ ... ﴾	280
336	67	﴿ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾	281
الدخان			
430	2-1	﴿ جِمْ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبْرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾	282
الجاتية			
307-265-61	28	﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	283
محمد			
314	9-8	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾	284
415-291-197	25	﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانَ أَمْ عَلَىٰ فُلُوبِ أَفْبَاهِهَا ﴾	285

الفتح			
286	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾	10	69-220-219 - 323
الحجرات			
287	﴿ إِنْ جَاءَكُمْ بِاسِقُ بِنْتٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾	6	290
ق			
288	﴿ يَوْمَ يَقُولُ لِحَبَّتِهِمْ هَلِ إِمْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾	30	95-313
الذاريات			
289	﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾	17	342
290	﴿ فَبَيِّنُوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾	50	289
291	﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾	56	326
الطور			
292	﴿ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾	5	94-312
النجم			
293	﴿ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ﴾	49	87
الرحمن			
294	﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْعَبْجَارِ ﴿١٧﴾ وَخَلَقَ ﴾	13-12	450

		﴿ الْجَانِّ مِم مَّارِجٍ مِّن بَّارٍ ﴾	
الواقعة			
310	82	﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾	295
الحديد			
93	11	﴿ مَسَّ ذَا الذِّكْرِ يُفْرِضُ اللَّهُ فَرَضًا ﴾	296
78	13	﴿ فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ ﴾	297
المجادلة			
36	11	﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ ءَاتَوْا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	298
الحشر			
131	5	﴿ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا فَايْمَةً عَلَىٰ ءُصُولِهَا بِإِذْنِ اللَّهِ ... ﴾	299
266	7	﴿ وَمَا ءَاتَيْكُمُ الرَّسُولُ وَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾	300
المتحنة			
295	4	﴿ فَذَكَرْنَا لَكُمْ ءِسْوَةً حَسَنَةً مِنِّإِبْرَاهِيمَ الْمَصِيرِ ﴾	301
الطلاق			
302	11	﴿ فَذَ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُم ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَسُولًا ﴾	302

التحريم			
451	6	﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَتَّبِعُونَ مَا يُحِبُّونَ ﴾	303
المعارج			
51	25-24	﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾	304
298	37-36	﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴿٣٦﴾ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾	305
الجن			
314	13	﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ، فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهْفًا ﴾	306
المزمل			
310	1	﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ فَمِ الْبَيْتِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	307
314	13	﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ ﴾	308
271	18	﴿ فَأَفْرُؤُوا مَا تَيْسَّرَ مِنَ الْفُرُؤِ ﴾	309
القيامة			
370	18-16	﴿ لَا تَحْرِيكَ بِهِ، لِسَانِكَ لَتَعَجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ، وَفُرْؤَانَهُ، ﴿١٦﴾ فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ فُؤَادَهُ، ﴿١٧﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾	310
433-30	22-21	﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢١﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِقَةٌ ﴾	311

النبأ			
315	7-6	﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مَهْدًا ﴿٦﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴾	312
النازعات			
451	33-27	﴿ ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خُلْفًا أَمْ السَّمَاءُ بَنِيهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمَكَهَا بَسْوِيهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَيْهَا ﴿٢٩﴾ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحِيهَا ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعِيهَا ﴿٣١﴾ وَالْجِبَالَ أَرْسِيهَا ﴿٣٢﴾ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَمِكُمْ ﴾	313
التكوير			
37	24	﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾	314
المطففين			
310	6	﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	315
الأعلى			
379	5-4	﴿ وَاللَّذَاتِ أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴿٤﴾ بِجَعَلِهِ غَنَاءً أَخْوَى ﴾	316
الغاشية			
320	26-25	﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَتَهُمْ ﴿٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾	317
الشرح			
311-53	6-5	﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾	318

التين			
194	1	﴿ وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ ﴾	319
القدر			
430	1	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾	320
الزلزلة			
194	8	﴿ بِمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾	321
الفلق			
269	4	﴿ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾	322

فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

1: الأحاديث النبوية.

الرقم	طرف الحديث.	عزوه.	الصفحة.
1	{ أعمار أمتي من الستين إلى..... }	صحيح سنن الترمذي.	307-61
2	{ إذا أراد أحدكم أن يسأل الله عز وجل... }	السلسلة الصحيحة.	105
3	{ إذا أمّن الإمام... }	صحيح مسلم.	276-221
4	{ إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه... }	صحيح البخاري.	167
5	{ إذا همّ العبد بالسيئة... }	صحيح مسلم.	323
6	{ ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه. }	صحيح سنن أبي داود.	399
7	{ إن الله أعطى لكل ذي فلا... }	صحيح الجامع.	266
8	{ أنا أغنى الشركاء عن الشرك.. }	صحيح مسلم.	124
9	{ إن أول الناس يقضى عليه... }	صحيح مسلم.	124
10	{ إن عفريتاً تقلت علي... }	صحيح البخاري.	339
11	{ إن روح القدس نفث في... }	صحيح مسلم.	436
12	{ أنسيت أم قصرت الصلاة... }	صحيح البخاري.	319
13	{ إنما الأعمال بالنيات... }	صحيح مسلم.	271
14	{ إنما تركها من جراي... }	صحيح مسلم.	323
15	{ إنما أنا بشر..... }	صحيح مسلم.	278
16	{ إنه ليس الذي تعنون... } { أيّنا لم يظلم..... }	صحيح البخاري ومسلم.	168-260

324	صحيح مسلم.	{ إن هذا القرآن أنزل على سبعة... }.	17
438	صحيح مسلم.	{ إني خيرت فاخترت.... }.	18
400-188	صحيح البخاري.	{ إن وسادك لعريض طويل إنما هو الليل والنهار.. } { سواد الليل والنهار. }.	19
93	صحيح الجامع الصغير.	{ أهل الجنة عشرون ومائة... }.	20
77	صحيح سنن أبي داود.	{ تعس الشيطان، لا تقل ذلك..... }.	21
271	مسلم.	{ ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن.. }.	22
328	صحيح سنن النسائي.	{ جعلت قره عيني في الصلاة... }.	23
93	صحيح الترغيب والترهيب.	{ الدعاء هو العبادة... }.	24
323	صحيح مسلم.	{ سبقت رحمتي غضبي... }.	25
269	صحيح مسلم.	{ سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من بني زريق... }.	26
309	صحيح مسلم.	{ شغلونا عن صلاة الوسطى.... }.	27
399	صحيح البخاري.	{ صلوا كما رأيتموني... }.	28
401	صحيح البخاري.	{ فرض رسول الله زكاة الفطر..... }.	29
77	صحيح مسلم.	{ قسمت الصلاة بيني وبين عبدي. }.	30
328	صحيح سنن أبي داود.	{ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حزه أمر..... }.	31
369-368	صحيح مسلم.	{ كنت في المسجد فدخل رجل... }.	32
401- 39	صحيح مسلم.	{ كانوا يأكلون لحوم الخيل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم..... }.	33
114	صحيح مسلم.	{ لا أحصي ثناء عليك..... }.	34
283-282	صحيح البخاري.	{ لتتبعن سنن الذين من قبلكم..... }.	35

77	صحيح سنن أبي داود.	{ لا تقل ذلك فإنه يتعاضم.... }	36
290	صحيح مسلم.	{ لا ملجأ ولا منجا منك... }	37
400	صحيح مسلم.	{ لا نورث ما تركناه..... }	38
311-53	سلسلة الأحاديث الضعيفة.	{ لن يغلب عسر يسران... }	39
436	صحيح مسلم.	{ اللهم أيده بروح القدس.... }	40
328	إرواء الغليل.	{ لو كان موسى حيا ما وسعه.... }	41
103	سلسلة الأحاديث الضعيفة.	{ لو لم يستثنوا لما بينت... }	42
268	سيرة ابن هشام.	{ لولا أن يحزن أو تكون سنة..... }	43
366	صحيح البخاري.	{ لا يرى الرؤيا إلا... }	44
400	صحيح سنن النسائي.	{ لا وصية لوارث..... }	45
347-53	صحيح مسلم.	{ لا يحل دم امرئ مسلم..... }	46
401-400	صحيح الجامع.	{ لا يحل مال امرئ مسلم.... }	47
294	صحيح الجامع.	{ ليخرجن قوم من النار بشفاعتي... }	48
261	صحيح البخاري.	{ من أتاه الله ما لا فلم يؤدي.... }	49
339-86	صحيح مسلم.	{ ما بين النفختين أربعون..... }	50
298	صحيح مسلم.	{ مالي أراكم عزيزين..... }	51
261	الترغيب والترهيب.	{ ما من أحد لا يؤدي زكاة..... }	52
400	صحيح البخاري.	{ نحن معاشر الأنبياء.... }	53
401-38	صحيح مسلم.	{ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمير..... }، { نهى عن لحوم الحمير الأهلية..... }	54
113	صحيح سنن أبي داود.	{ هي أم الكتاب والسبع المثاني.... }	55
328	صحيح سنن النسائي.	{ وجعلت قرّة عيني في الصلاة.... }	56

124	صحيح الجامع.	{ وفي بضع أحدكم صدقة... }.	57
75 - 43	صحيح الجامع.	{ اليهود مغضوب عليهم..... }.	58

2: الآثار.

الآثار			
الرقم	طرف الأثر.	عزوه.	الصفحة.
1	{ اختلفوا في القراءة على عهد عثمان..... }.	الإتقان في علوم القرآن.	372-371
2	{ أقعد على باب المسجد..... }.	كتاب المصاحف.	371
3	{ أراد الملائكة تصف..... }.	جامع البيان.	339-86
4	{ ألقى الله عليهم الظلام..... }.	جامع البيان.	330
5	{ إن هذه الآية نزلت }.	الصحيح المسند من أسباب النزول.	331
6	{ تعلم البقرة في }.	الجامع لأحكام القرآن.	188
7	{ التفسير: أربعة أقسام..... }.	جامع البيان.	384-383-169
8	{ جعل الله صدقة السر..... }.	جامع البيان.	77
9	{ حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان بن عفان..... }.	جامع البيان.	188
10	{ رأيت مجاهدا يسأل ابن عباس... }.	جامع البيان.	191
11	{ القرآن أحوج إلى السنة من السنة..... }.	جامع بيان العلم وفضله.	186
12	{ لو تمالأ عليه أهل صنعاء..... }.	الموطأ.	348
13	{ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر إلا..... }.	جامع البيان.	329

262-261	جامع البيان.	{ما في القرآن آية أرجى...}.	14
291	صحيح البخاري.	{هي في نفر من الإنس....}.	15
408	صحيح البخاري.	{يا معشر المسلمين لا تسألوا.....}.	16
259	تفسير القرآن العظيم.	{يرحم الله معاذ.....}.	17
376-125	صحيح البخاري.	{والله الذي لا إله إلا هو...}.	18

- فهرس الأشعار.

الرقم	صدر البيت الشعري.	قائله.	الصفحة.
01	- إلى هند صبا قلبي....	زيد بن ضبة.	79
02	- إذا سكن الغدير على صفاء... يرى فيه السماء بلا امتراء... كذاك قلوب أرباب التجلي...	لم أقف على قائلها.	279
03	- ألم تر أن الله أعطاك سورة... ...	النابغة الذبياني.	364
04	- أفي الحق أن يعطى ثلاثون شاعرا... كما سامحوا عمرا بواو زيادة...	الرستمي.	256
05	- أبحرق الاستعمار كتبي مكيدة... وما دمت رهن العمر أكتب غيرها...	محمد بن عبد الكريم.	227
06	- رب أمر تنقيه... خفي المحبوب منه...	ابن المعتز.	284
07	- قلبت كفي ثم صانتت زفرتي... ووقفت محتارا أحوقل ساعة... لكن لطف الله أوحى بالرجا...	محمد بن عبد الكريم.	230
08	- لدى أسد شاكي السلاح مُقَدَّف... ...	زهير بن أبي سلمى.	322

364	الراعي النمري.	- هنّ الحرائر لا ربّات أحمرّة ...	10
444	ذو الرمة.	- يا قابض الروح عن جسم عصى زمنا	11
298	لم أفق على قائله.	- ودرها نوح وأيقن أنها....	12
123	جرير.	- وطال حذاري غربة البين والنوى....	13
346	الأعشى.	- وكأس شربتها على لذة....	14
259	أبو نواس.	- وليس على الله بمستكر....	15

فهرس الأعلام المترجم لهم (*)

الرقم	العَلَم.	سنة وفاته.	الصفحة.
1	سفيان بن وهب الخولاني رضي الله عنه.	82هـ	24
2	حنش بن عبد الله الصنعاني.	100هـ	25
3	موسى بن معاوية الصمادحي أبو جعفر الإفريقي.	184هـ	30
4	المسيب بن شريك أبو سعيد التميمي الشقري الكوفي.	186هـ	30
5	يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة البصري.	200هـ	34
6	أسد بن الفرات أبو عبد الله الحراني.	210هـ	29
7	سحنون بن سعيد أبو سعيد التتوخي.	240هـ	29
8	علي بن إسماعيل بن أبي بشر أبو الحسن الأشعري.	260هـ	153
9	سفيان بن حفص بن عصفور الفراء.	269هـ	30
10	هود بن محكم الهواري.	280هـ	40
11	سعيد بن الحداد أبو عثمان الغساني.	302هـ	47
12	محمد بن خلف بن المرزبان بن بسام الأجري.	309	153
13	محمد بن علي الأدفوي المصري.	388هـ	153

172	القرن مطلع الخامس	أحمد بن محمد الحدادي أبو نصر السمرقندي.	14
49	401هـ	أحمد بن علي أبو العباس الباغائي.	15
34	403هـ	عبد الله بن يوسف أبو الوليد بن الفرضي.	16
57	570هـ	يوسف بن إبراهيم أبو يعقوب الوارجلاني.	17
172	638هـ	علي بن أحمد أبو الحسن الحرالي المراكشي.	18
173	716هـ	سليمان بن عبد القوي البغدادي الطوفي.	19
157	741هـ	محمد بن أحمد ابن جزي الغرناطي.	20
71	760هـ	أحمد بن إدريس أبو العباس البجائي.	21
173	777هـ	محمد بن عبد الرحمن ابن الصائغ الحنفي.	22
71	786هـ	عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي البجائي.	23
66	792هـ	عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد الغبريني أبو مهدي.	24
66	793هـ	أحمد بن موسى البطرني.	25
174	794هـ	محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي.	26
66	803هـ	محمد بن محمد بن عرفة الورغمي.	27
66	808هـ	عبد الرحمن بن محمد بن خلدون أبو زيد.	28

72	810هـ	أحمد بن عبد الرحمن بن أبي زيد النقاوسي.	29
72	815هـ	علي بن عثمان أبو الحسن المنجلاتي.	30
72	816هـ	علي بن موسى التادلي البجائي،	31
158	816هـ	علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني.	32
73	820هـ	محمد بن علي بن جعفر البلالي القاهري.	33
73	828هـ	محمد بن خلف الأبي أبو عبد الله الوشتاني.	34
68	830هـ	أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي.	35
73	833هـ	يعقوب بن يوسف الزعبي أبو يوسف القيرواني.	36
73	836هـ	محمد بن عبد الله أبو عبد الله القلشاني.	37
72	841هـ	أبو القاسم أحمد بن محمد البلوي القيرواني البرزلي.	38
72	845هـ	سليمان بن الحسن أبو الربيع البوزيدي.	39
173	845هـ	أحمد بن محمد المغراوي ابن زاغو التلمساني الجزائري.	40
73	875هـ	عبد الرحمن بن مخلوف أبو زيد الثعالبي.	41
157	879هـ	محي الدين محمد بن سليمان أبو عبد الله الكافجي.	42

153	880هـ	عمر بن علي بن عادل أبو حفص.	43
74	895هـ	محمد بن يوسف أبو أيوب السنوسي.	44
73	901هـ	محمد بن محمد بن أحمد بن مرزوق العجيسي التلمساني.	45
74	908هـ	محمد بن عبد الكريم المغيلي.	46
174	911هـ	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.	47
82	936هـ	محمد بن علي أبو عبد الله الخروبي.	48
83	953هـ	عبد الرحمن بن محمد الصغير الأخضري.	49
90	1176هـ	محمد بن محمد المالكي الشهير بالبليدي	50
100	1238هـ	أحمد بن عبد القادر بن أحمد أبو راس الناصر المعسكري.	51
109	1332هـ	محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح اطفيش.	52
120	1359هـ	عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس.	53
233	1390هـ	محمد الفاضل بن عاشور.	54
223	1407هـ	علي بوبكر الزموري.	55
223	1411هـ	عمر أبو حفص الحسني الزموري.	56
233	1431هـ	مولاي بلحميسي.	57

219	1434هـ	محمد بن عبد الكريم الزموري الجزائري.	58
234-233	1434هـ	محمد إحسان النص.	59

(*) اعتمدت في ترتيب قائمة الأعلام على سنة وفاتهم لأهميتها من حيثيات عديدة.

فهرس الأماكن والفرق المعرف بها.

1- الأماكن.

الرقم	المكان	الصفحة
1	أربغ.	58
2	إفريقية.	23
3	باغاية.	48
4	برج زمورة.	217
5	البسيلة.	65
6	بني يزقن.	107
7	تبهرت.	33
8	الجزائر.	33
9	قرقارش.	82
10	المدرسة الجيلالية.	226
11	المدرسة الصادقية.	225
12	مسجد أبي حيدوس.	222
13	هواره.	39
14	وارجلان.	56

2- الفرق.

الصفحة	الفرق	الرقم
28	الإباضية.	1
169	الخوارج .	2
62	الروافض.	3
46-169.	الشيعة.	4
46	الشيعة الإسماعيلية.	5
28	الصفرية.	6
28	النجادات.	7
60	النُّكار.	8

فهرس المصادر والمراجع.

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أولاً: التفسير وعلوم القرآن.

- 1- أَطْفَيْشُ امحمد بن يوسف، تيسير التفسير، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي بمساعدة لجنة من الأساتذة، دار التوفيقية للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، طبعة خاصة، 2003.
- 2- أكرور مصطفى، لطائف القرآن في علوم القرآن، دار الخلدونية، الجزائر، ط2، 2013.
- ابن باديس عبد الحميد:
- 3- مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1402هـ-1982.
- 4- تفسير ابن باديس في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، جمع وترتيب توفيق محمد شاهين، محمد الصالح رمضان، تعليق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2003.
- 5- تفسير ابن باديس أو مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، اعتنى به وخرّج أحاديثه وآثاره: أبو عبد الرحمن محمود، دار الرشيد للكتاب والقرآن الكريم، الجزائر، ط1، 2009.
- 6- بدران عبد القادر بن أحمد، جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999.
- 7- البدر بدر بن ناصر، التأثر بالقرآن والعمل به، مدار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 2010.
- 8- البراك محمد بن صالح، التيسير في مصادر التفسير، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1، 2008.
- 9- البسيلي محمد بن محمد، التقويد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن مطلق الطوالة، ط1، 1992.
- 10- البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود، تفسير البغوي «معالم السنن»، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، (د. ط)، 1409.

- 11- **البيضاوي ناصر الدين أبي عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي**، أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، ومحمد أحمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق، ط1، 2000.
- **ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم:**
- 12- **مقدمة في أصول التفسير**، تحقيق: عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1392.
- 13- **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن القاسم بمساعدة ابنه محمد، أشرف على الطباعة: المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، الرباط، المغرب، (د.ط.)، (د.ت.).
- 14- **الثعالبي عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف**، مقدمة الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق محمد علي عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1418هـ.
- 15- **الجزائري محمد بن عبد الكريم**، توجيهات القرآن العظيم، مؤسسة المعالي للنشر والإعلام، (د.ط.)، 2013.
- 16- **ابن الجزري غاية النهاية في طبقات القراء**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 200 .
- 17- **ابن جزري أبو القاسم محمد بن أحمد الكلبي**، التسهيل لعلوم التفسير، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995.
- 18- **الحدادي أبو نصر السمرقندي**، المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، تحقيق: صفوت عدنان داودي، دار القلم، دمشق، ط1، 1988.
- 19- **الحربي حسين بن علي بن حسين**، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، راجعه وقدم له: مناع القطان، دار القاسم، الرياض، ط1، 1996.
- 20- **حمادة فاروق**، مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، ط1، 1399.

- 21- ابن حماد مولاي عمر، أصول التفسير محاولة في البناء، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010.
- 22- أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط: تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.
- 23- الخالدي صلاح عبد الفتاح، تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، دار القلم، دمشق، ط3، 2010.
- 24- خلف عبد الجواد، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط.)، 2003.
- 25- ابن أبي داود عبد الله بن سليمان بن الأشعث ، كتاب المصاحف، تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1995.
- 26- دراز محمد عبد الله، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن العظيم، دار القلم، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.).
- الذهبي محمد حسين:
- 27- التفسير والمفسرون بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره وألوانه ومذاهبه، مكتبة وهبة، القاهرة، ط7، 2000.
- 28- التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 2000.
- 29- رضا محمد رشيد ، تفسير القرآن الحكيم، دار المنار، القاهرة، ط2، 1947.
- 30- رفيدة إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط3، 1990 .
- 31- الركيطي مسعود، قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 2012.
- الرومي فهد بن عبد الرحمن:
- 32- بحوث في أصول التفسير ومناهجه، مكتبة التوبة، الرياض، ط4، 1419هـ.

- 33- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1997.
- 34- التفسير الفقهي في القيروان حتى القرن الخامس الهجري، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 1997.
- 35- الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق: فواز أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1995.
- 36- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1984.
- 37- الزمخشري جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، ط1، 1998.
- 38- ابن أبي زمنين أبي عبد الله بن عبد الله، تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 2002.
- 39- السبت خالد عثمان، قواعد التفسير جمعاً ودراسة، دار ابن عفان، مصر، ط1، 1421.
- 40- سيد بن مختار أبو عبد الله بن أبو شادي، إرشاد الطالبين إلى تاريخ المصحف وعلوم القرآن المبين، راجعه وقدم له: زكريا بن حسيني، ومصطفى بن محمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011.
- السيوطي جلال الدين:
- 41- الإتقان في علوم القرآن، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا، ط1، 2011.
- 42- طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ط خاصة، 2010.

- 43- الشدّي عادل بن علي، ضوابط وآثار استعانة المفسر بالقراءات، دار مدار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 2010.
- 44- شرشال أحمد بن أحمد، التفسير وأثره في بناء الشخصية واتزانها، دار ابن الحفصي الجزائر، ط1، 2011.
- 45- الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، (د.ط)، (د.ت).
- 46- شيخ إبراهيم حقي محمد صفاء، علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2004.
- 47- الصباغ محمد بن لطفي، بحوث في أصول التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت ط1، 1988م.
- 48- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2001.
- 49- طاهر محمود محمد يعقوب، أسباب الخطأ في التفسير دراسة تأصيلية، دار ابن الجوزي، ط1، 1425هـ.
- 50- ابن طرهوني محمد رزق، التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، دار ابن الجوزي، ط1، 1426.
- طه عابدين طه حمد:
- 51- التحرير في أصول التفسير، مكتبة المنتبي للنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، ط1، 2020.
- 52- طرق توظيف علوم القرآن الكريم في دراسة التفسير، الهيئة العامة للعاية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، ط1، 2015.

- 53- الطوفي نجم الدين سليمان بن عبد القوي، الإكسير في علم التفسير، تحقيق: عبد القادر حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1397.
- 54- الطوير حسن مسعود ، جهود علماء الغرب الإسلامي واتجاهاتهم في دراسة الإعجاز القرآني (من القرن الخامس حتى القرن الثامن الهجري) ، دار قنينة، دمشق، ط1، 2002.
- الطيار مساعد بن سليمان بن ناصر:
- 55- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط2، 1423هـ.
- 56- بحوث محكمة في علوم القرآن وأصول التفسير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط2، 2015.
- 57- التحرير في أصول التفسير، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية، ط2، 2017.
- 58- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، ط1، 1422هـ.
- 59- التعريف بكتب التفسير حتى نهاية القرن الخامس الهجري، محاضرات صوتية اعتنى بإخراجها: عبد الرحمن بن عادل عبد العال الشد، (د.ط)، (د.ت).
- 60- فصول في أصول التفسير، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1، 1999م.
- 61- فصول في أصول التفسير، دار النشر الدولي، الرياض، ط1، 1993.
- 62- مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط2، 2015.
- 63- ابن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، 1984.
- 64- ابن عاشور محمد الفاضل، التفسير ورجاله، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، (د.ط) 1970.

65- العثمان حمد بن إبراهيم، التحرير لقواعد التفسير، دار الإمام أحمد، القاهرة، ط1، 2011.

- العثيمين محمد بن صالح:

66- شرح أصول في التفسير، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2015.

67- شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2005.

68- ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، مراجعة وتخريج: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

69- عزوزي حسن، الشيخ أحمد بن عجيبة ومنهجه في التفسير، مطبعة فضالة، الرباط، (د. ط)، 2001.

70- العك خالد بن عبد الرحمن، أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، بيروت، ط2، 1986.

- العيد علي بن سليمان:

71- تفاسير آيات الأحكام ومناهجها، دار التدمرية، الرياض، ط1، 2010.

72- تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 2010.

73- الفارس طارق بن أحمد بن علي، علوم القرآن عند الإمام ابن جزي الكلبي وأثرها في تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، ط1، 1438هـ.

74- قاضي عبد الفتاح، تاريخ المصحف الشريف، مكتبة الجندي، مصر، (د. ط)، (د. ت).

75- القرطبي أبي عبد الله أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن، ومحمد عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006.

76- القسطلاني أحمد بن محمد بن أبو بكر، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، (د. ط)، 1434هـ.

- 77- القطان مناع، مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط7، (د.ت).
- 78- الكبيسي خليل، علم أصول التفسير وقواعده، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2007.
- 79- ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمود بن الجميل، مؤسسة زاد للنشر والتوزيع، المقطم، مصر، ط1، 2013.
- محمد صالح محمد سليمان وزملاؤه:
- 80- أصول التفسير في آراء المتخصصين دراسة استطلاعية، مركز تفسير للدراسات القرآنية، السعودية، الرياض، ط1، 2016.
- 81- أصول التفسير في المؤلفات دراسة موازنة وصفية بين المؤلفات المسماة بأصول التفسير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط1، 2015.
- 82- محسن عبد الحميد، دراسات في أصول تفسير القرآن، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1984.
- 83- مرعشلي يوسف، علوم القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2010.
- 84- مفتاح الجلاي، الحداثيون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة والقرآن الكريم، دراسة نقدية، دار النهضة، دمشق، سوريا، ط1، 2007.
- 85- المنيع ناصر بن محمد، معالم في أصول التفسير، دار الصميعة، الرياض، (د.ط) 2012.
- 86- الهواري هود بن محكم، تفسير كتاب الله العزيز تحقيق: بالحاج بن سعيد شريقي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1990.
- 87- الواحدي أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، التفسير البسيط، تحقيق: محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، (د.ت).

- 88- الوهبي فهد المبارك، المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول التفسير وأثرها في التفسير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط1، 2015.
- ثانياً: كتب الحديث وشروحه وعلومه.
- 89- الأصبحي الإمام مالك بن أنس، الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، حققه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1997.
- الألباني محمد ناصر الدين:
- 90- سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 2002.
- 91- صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1998.
- 92- صحيح سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 2000.
- 93- صحيح الجامع الصحيح وزيادته(الفتح الكبير)، الطبعة المجددة والمزيدة والمنقحة، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1977.
- 94- صحيح الجامع وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1988.
- 95- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1988.
- 96- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1979.
- 97- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، دار المعارف، الرياض، السعودية، ط1، 1992.
- 98- صحيح سنن النسائي، دار المعارف، الرياض، ط1، 1998.
- 99- صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 2000.
- 100- البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ضبط: الدكتور مصطفى ديب البغا، نشر مشترك موفم للنشر، ودار الهدى عين مليلة، الجزائر، (د.ط)، 1992.

- 101- الزموري عمر أبو حفص، أبواب الجنان وفيض الرحمن في فضل الصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، ت: بلقاسم أيت حمو، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).
- 102- شواط الحسين بن محمد، مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى القرن الخامس الهجري، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، الطبعة الأولى، 1411.
- العسقلاني ابن حجر أحمد بن علي:
- 103- تهذيب التهذيب، تحقيق: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1429.
- 104- النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط1، 1984.
- 105- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1998.
- 106- المنذري عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، حكم على أحاديثه وآثاره علق عليه: الألباني، اعتنى به: مشهور حسن، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1424.
- 107- النيسابوري مسلم بن الحجاج أبو الحسين، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1991.
- 108- ابن هشام أبي محمد عبد المالك المعافري، السيرة النبوية، تحقيق: وليد بن محمد بن سلامة، وخالد بن محمد بن عثمان، مكتبة الصفا، ط1، 2001.
- 109- الوادعي أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي، الصحيح المسند من أسباب النزول، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1994.
- 110- اليحصبي أبو الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض، الشفاء بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم، دار الفكر، بيروت، ط1، 2004.
- ثالثا: كتب العقائد.
- 111- الأشعري أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (د.ط)، 1999.

- 112- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن بن ناصر وآخرون، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1999.
- 113- ابن حزم أحمد بن محمد الأندلسي، الفصل في الملل والنحل، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط2، 1996.
- 114- الشثري عبد الرحمن بن سعد، عقائد الإثني عشرية عبد الرحمن بن سعد الشثري، سؤال وجواب، الرياض، (د.م)، ط1، 1432.
- 115- الشهرستاني أبو الفتح محمد عبد الكريم، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، القاهرة، (د.ط)، 1988.
- 116- طعيمة صابر، الإباضية عقيدة ومذهبا، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، 1986.
- 117- ابن العربي، قانون التأويل، تحقيق: محمد السليمان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط1، 1986.
- 118- العمري مرزوق، إشكالية تاريخية النص الديني، دار الأمان، الرباط، ط1، 2012.
- 119- ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أيوب، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة والآثار وأقوال العلماء، تحقيق: محمد اسكندر يلبدا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982.
- 120- المجذوب عبد العزيز، الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، دار سحنون تونس، ط1، 2007.
- 121- محمود إسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.
- 122- مصطفى محمد مصطفى، أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، جمع وترتيب: (د.م)، 2003.
- 123- الملي مبارك بن محمد، رسالة الشرك ومظاهره، شركة الشهاب، باتنة، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).

رابعاً: كتب الفقه وأصوله.

- 124- البهاري محب الله بن عبد الشكور، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ضبط وتصحيح: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002.
- 125- السمعاني أبو المظفر منصور بن محمد، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
- 126- الأشقر محمد سليمان عبد الله، الواضح في أصول الفقه للمبتدئين، دار النفائس، الأردن، ط4، 1997.
- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى:
- 127- الاعتصام، دار أشرفية، (د.ط)، (د.ت).
- 128- الموافقات، ضبط وتعليق: أبو عبدة مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ط1، 1997.
- 129- الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1940.
- 130- الشوكاني محمد علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ط)، 1998.
- 131- القرافي شهاب الدين أحمد بن أبي العلاء الصنهاجي، كتاب الفروق، دراسة وتحقيق: محمد أحمد سراج، وعلي جمعة محمد، دار السلام القاهرة، ط1، 2001.
- 132- ابن قيم الجوزية شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، اعتنى به: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1997.
- 133- معصر عبد الله، تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2017.
- 134- الوارجلاني أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم، الدليل والبرهان، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، مطبعة الألوان الحديث، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط2، 1997م.

خامسا: كتب التاريخ والتراجم.

- 135- الأنصاري أحمد النائب، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب، ليبيا، (د.ط)،(د.ت).
- 136- الباروني أبو الربيع سليمان ، مختصر تاريخ الإباضية، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، سلطنة عمان، ط5، 1995.
- 137- البرادي أبو القاسم بن إبراهيم، الجواهر المنتقاة، صححه: أحمد بن مسعود السيابي، دار الحكمة، لندن، ط1، 2014.
- 138- ابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الملك، الصلة ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1989.
- 139- بوزوينة رشيد، الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، (د.ط)، 1977.
- 140- تركي رابع، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 1981.
- 141- التنبكتي أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، اعتنى به: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000.
- 142- الجبرتي عبد الرحمن بن حسن، عجائب الآثار في التراجم و الأخبار، تحقيق: الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، عن طبعة بولاق، 1998.
- 143- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، 1965.
- 144- الحفناوي أبو القاسم محمد بن أبي القاسم، تعريف الخلف، دراسة وتحقيق: خير الدين شترة، دار كردادة، طبعة خاصة، 2015.

- 145- حفار إبراهيم بن بكير، السلاسل الذهبية بالشمال الطفيفية، مكتبة القطب، بني يزقن، الجزائر، ط2، 2013.
- 146- ابن خوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
- 147- الداودي أحمد بن نصر، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.
- 148- الدباغ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، أكمله التتوخي أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي، تحقيق: محمد ماضود، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ط)،(د.ت).
- 149- دبور محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2013.
- 150- الدرجيني أبو العباس أحمد بن سعيد، طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق: إبراهيم طلاي،(د.ط)،(د.ت).
- الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد:
- 151- سير أعلام النبلاء ، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1982.
- 152- تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991.
- 153- الرصاع أبي عبد الله محمد الأنصاري، فهرست الرصاع، تحقيق، محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس، (د.ط)،(د.ت).
- 154- الزركلي خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب و المستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002.

- 155- السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.).
- 156- السدوني قاسم بن قطلوبغا أبو الفداء، تاج التراجم، تحقيق: محمد خير الدين يوسف، دار القلم، ط1، 1992.
- 157- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- 158- السلاوي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، (د.ط.)، (د.ت.).
- 159- سلوادي حسن عبد الرحمن، عبد الحميد بن باديس مفسرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ط.)، 1988.
- 160- الشماخي أبو العباس أحمد بن سعيد بن عبد الواحد، السير، تحقيق: أحمد بن مسعود السيابي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط2، 1992.
- 161- الطمار محمد بن عمرو، تاريخ الأدب الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر (د.ط.)، (د.ت.).
- 162- ابن عاشور محمد الفاضل، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مكتبة النجاح، تونس، (د.ط.)، (د.ت.).
- 163- ابن عذارى أبو العباس محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار المغرب، مكتبة صادر، مطبعة المناهل، بيروت، (د.ط.)، 1950.
- 164- العسقلاني ابن حجر أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد، مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ط1، 1972.
- 165- ابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986.

- 166- ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمدى أبو أنور، دار التراث العربي للطبع والنشر، (د.ط)، (د.ت).
- 167- ابن الفرضي أبو الوليد محمد بن يوسف، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1989.
- 168- فضيل عبد القادر ورمضان محمد الصالح، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، دار الأمة العربية، الجزائر، ط1، 1998.
- 169- ابن قاسم مخلوف محمد بن محمد بن عمر، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د.ت).
- 170- المالكي أبو بكر عبد الله بن محمد، رياض النفوس في طبقات علماء إفريقية وزهادهم ونساکهم وسيرمن أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1994.
- 171- محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984.
- 172- المرادي أبو الفضل محمد خليل، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، دار البشائر الإسلامية، ط3، 1988.
- 173- المقبل عبد الله المستشار، من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة، دار البشير، القاهرة، ط7، 2008.
- المعسكري أبي راس محمد بن أحمد الناصر:
- 174- الإصابة فيمن غزا المغرب من الصحابة، تقديم وتحقيق: أحمد الطويلي، المطبعة العصرية، تونس، (د.ط)، 2010.

175- فتح الإله ومنتته في التحدث بفضل ربي ونعمته "حياة أبي راس الذاتية والعلمية"، تحقيق وضبط وتعليق: محمد بن عبد الكريم الزموري الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط.)، (د.ت).

176- معمر علي يحي، الإباضية في موكب التاريخ، الإباضية في الجزائر، الحلقة الرابعة، مراجعة: الحاج سليمان بن الحاج بن إبراهيم بابزير، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، السيب، سلطنة عمان، ط3، 2008.

177- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والنشر والترجمة، بيروت، ط2، 1980.

178- اليحصبي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاويت الطبخي، وزارة الأوقاف المغربية، ط2، 1983.

سادسا: كتب اللغة والأدب.

179- الأعشى محمد بن ميمون، ديوان الأعشى الكبير شرح وتعليق محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت).

180- الثعالبي عبد المالك بن إسماعيل، خاص الخاص، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

181- الجزائري محمد بن عبد الكريم، كشف الستار، المطبوعات الجميلة، (د.ط.)، (د.ت).

182- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د.ط.)، (د.ت).

183- الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت).

184- الراغب الأصبهاني أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د.ط.)، (د.ت).

- 185- الزوزني أبو الحسين بن أحمد، شرح المعلقات، تحقيق: محمد محي الدين، معلقة زهير بن أبي سلمى، البيت رقم 37، دار الطلائع، (د.ط)، 2005.
- 186- صليبيبا جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ط)، 1982.
- ابن فارس أبو الحسين أحمد:
- 187- الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومساائلها وسنن العرب فى كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1427.
- 188- مقاييس اللغة، راجعه: أنس محمد الشامى، الحديث، القاهرة، (د. ط)، 2008.
- 189- الفيروز آبادى مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995.
- 190- ابن محمد المعتز ديوان أشعار الأمير أبي العباس عبد الله بن محمد المعتز بالله الخليفة العباسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بدیع شريف، دار المعارف، مصر، (د.ت)، (د.ط).
- 191- ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- 192- النميري عبيد الله بن حصين، ديوان الراعي النميري، شرح: د واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.
- 193- أبو نواس الحسن بن هانئ، ديوان أبي نواس برواية الصولي، تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، الإمارات المتحدة، ط1، 2010.
- 194- اليربوعي جرير بن عطية الخُطفي، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1986.

سابعا: الأعمال الأكاديمية.

أ- الرسائل الجامعية:

- 195-** البقيلي دلال بنت كويران بن هوبمل ، التجديد في التفسير في العصر الحديث مفهومه وضوابطه واتجاهاته، رسالة دكتوراه، تخصص التفسير وعلوم القرآن، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، السعودية، 2014.
- 196-** بومدين عبد العزيز، الإبريز والإكسير في علم التفسير لأبي راس الناصري الجزائري، دراسة وتحقيق (الجزء الأول)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص: كتاب وسنة، كلية العلوم الإسلامية، قسم العقائد والأديان، جامعة الجزائر رقم 1، الجزائر، 1437/1436-2017/2016.
- 197-** دجال عمر بن سعيد، قواعد الترجيح في تيسير التفسير للشيخ امحمد بن يوسف اطفيش- دراسة تأصيلية تطبيقية- مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية: تخصص: الدراسات القرآنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 1437-1438/2016-2017.
- 198-** الخواجا درويش محمد مصطفى، منهج امحمد بن اطفيش في تفسيره تيسير التفسير، رسالة الماجستير في التفسير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 18-05-1994.
- 199-** زعرب بهاء حسن سليمان، أثر الفكر الصوفي في التفسير دراسة ونقد، رسالة ماجستير في التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012.
- 200-** زغيشي سعاد، منهج هود بن محكم في التفسير، أطروحة مقدمة لنيل درجة شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص التفسير وعلوم القرآن، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم أصول الدين، فرع الكتاب والسنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006-2007.

- 201- سامي محمود محمد أحمد، منهج هود بن محكم الهواري في تفسيره" تفسير كتاب الله العزيز" (دراسة ونقد)، رسالة ماجستير، قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2002.
- 202- عماد الدين محمد الرشيد، أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 15 من ذي الحجة 1419هـ.
- 203- عشي علي، المغرب الأوسط في عهد الموحدين دراسة تحليلية للأوضاع الثقافية والفكرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 1433-1434هـ / 2011-2012م.
- 204- عيساوي عبد الغني، جهود علماء الجزائر في علم التفسير في العهد العثماني، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص كتاب وسنة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، الجزائر، 1436/1437-2015/2016.
- ب: المقالات.
- 205- بوتردين يحي، الشيخ اطفيش القطب مفسرا، مجلة الواحات والدراسات ، قسم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي غرداية، العدد:14، 2011.
- 206- بويش نورية، كتاب فتح اللطيف في التصريف على البسيط والتعريف (المؤلف والمنهج)، جامعة وهران1، الجزائر، مجلة حوليات التراث، العدد 16، 2016.
- 207- جاد الرب محمد أحمد محمد، أصول التفسير ومناهجه، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة المجمع، رماح، السعودية، نوفمبر 2014.
- 208- حسين يوسف، الجهود الإصلاحية للإمام عبد الحميد بن باديس، مجلة الموافقات، المعهد العالي لأصول الدين، الجزائر، العدد السادس، 1997.
- 209- حلي عبد الرحمن، قواعد التفسير النشأة والتطور والصلة بالعلوم الأخرى، مجلة التفاهم، العدد: 45، 2014.

210- **خبزي** دليلة، أبويعقوب الوارجلاني مفسرا(500هـ-570هـ)، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مخبر الشريعة بجامعة بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، المجلد 8، العدد11.

- **بن سعدي** سمير:

211- الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري بأقلام العلماء والأساتذة والباحثين، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، المجلد: 04، العدد: 2، جوان 2020.

212- الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري وجهوده في البحث والكتابة والتحقيق والدعوة، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد: 09، سبتمبر 2018.

213- **القطان** مناع، مذكرة علوم القرآن لطلاب الدراسات العليا، قسم القرآن الكريم وعلومه، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض 1409-1410.

ج- **المؤتمرات:**

214- **أكمل الدين إحسان أوغلي**، ترجمة القرآن الكريم، كتاب الأصالة، ملتقى الفكر

الإسلامي، وزارة الشؤون الدينية، المؤتمر الخامس عشر، الجزائر، دار البعث، قسنطينة الجزائر، 1981.

215- **أوجانة عدنان**، النحو والبلاغة في أصول التفسير تأملات في مقتضيات النشأة

وآفاق الاستثمار، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، في موضوع بناء علم أصول التفسير: الواقع والآفاق، فاس، المغرب، 9-10-11 أبريل 2015.

216- **بوشيبة عبد القادر**، التفسير المعجمي للقرآن الكريم: مفهومه وضوابطه، المؤتمر

العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، في موضوع بناء علم أصول التفسير: الواقع والآفاق، فاس، المغرب، 9-10-11 أبريل 2015.

217- **زمرد فريدة**، علم أصول التفسير مصطلحا ومفهوما الواقع والمتوقع في موضوع بناء

علم أصول التفسير، الواقع والآفاق، المؤتمر الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، فاس، المغرب، 16 من أبريل، 2015.

218- **السليم فريد بن عبد العزيز** ، التفسير النحوي للقرآن الكريم تاريخه ومجالاته، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، فاس، المغرب، 14-15-16 أبريل، 2011.

219- **الطيار مساعد بن سليمان**، جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، فاس، المغرب، أبريل 2011.

220- **الفريح حامد بن يعقوب**، جهود الأمة في أصول التفسير، المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه ، فاس، المغرب، أبريل 2011.

221- **مغربي محمد**، علم أصول التفسير دراسة في المصطلح ومناهج البحث فيه، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، في موضوع بناء علم أصول التفسير الواقع والآفاق، فاس، المغرب، أبريل 2015.

222- **مومني هشام** ، مفهوم وقواعد التفسير وعلاقتها بعلوم القرآن، المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه، فاس، أبريل 2015.

223- **مطره جي ياسر محمد** ، "أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سورية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 1، 2007.

224- **النيفر الشاذلي**، من المساهمات الإفريقية في العلوم الإسلامية، كتاب الأصالة، ملتقى القرآن الكريم، ملتقى الفكر الإسلامي الخامس عشر، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، مطبعة البعث، قسنطينة، ج1، العدد:18، 1-7 سبتمبر 1981.

ثامنا - الجرائد.

- بويكر عبد الحليم:

225- صفحات من حياة العلامة الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري(1924-2012م)،(1)، جريدة البصائر، ع: 852، الجزائر، الإثنين 3-9 من أبريل 20.

226- صفحات من حياة العلامة الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري(1924-
2012م)،(2)، جريدة البصائر، ع:853، الجزائر، الإثنين 10-16 من أبريل 2017.

- بن داود عبد المجيد:

227- أضواء على مسيرة الأديب المشاكس الدكتور محمد بن عبد الكريم الزموري في
ذكرى وفاته(1)، جريدة صوت الأحرار، عدد:5816، الجزائر، الأحد 5 من مارس 2017.

228- أضواء على مسيرة الأديب المشاكس(2)، ع: 5817، الاثنين 6 من مارس 2017.

229- أضواء على مسير الأديب المشاكس(3)، جريدة صوت الأحرار، ع: 5818،
الثلاثاء 7-3-2017.

230- أضواء على مسيرة الأديب المشاكس (4)، جريدة صوت الأحرار، ع:5819،
الأربعاء 8 من مارس، 2017.

231- أضواء على مسيرة الأديب المشاكس، (الحلقة الأخيرة)، جريدة صوت الأحرار،
ع:5820، الخميس 9 من مارس، 2017.

تاسعا: المواقع الإلكترونية.

232- إيهاب محمد إسماعيل سليمان، ملخص رسالة ماجستير: حاشية البيضاوي على
تفسير البيضاوي من أول سورة الفرقان إلى آخر سورة العنكبوت، تحقيق ودراسة،
www.azhar.edu.eg -11-25-2020.

233- البوسيفي، الحاجة إلى علم أصول التفسير، جريدة المحجة،
bouyesfy.wordpress.com، 11-06-2017.

234- موقع جامعة المرقب ليبيا www.elmergib.edu/ly، 13-09-2019.

235- الحسني محمد الهادي، محمد بن محمد البليدي، بحث منشور على الإنترنت،
الشاملة، المكتبة الجزائرية، www.shamila.dz.net، 13-09-2020.

236- حلي عبد الرحمن، في نشأة أصول التفسير وصلته بالعلوم الأخرى، موقع رابطة
أدباء الشام، (www.odabasham.net)، 16-11-2021.

- 237- الحاج عبد الرحمن، تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأصولي، موقع ملتقى أهل التفسير، vb.tafsir.net/forum، 17-02-2017.
- 238- " زمرة بلد العلم والعلماء"، https://chama.yoo7.com/t8-topic، 17-09-2019.
- 239- شويقر أحمد جلال، موجز رسالة الماجستير بعنوان " حاشية البليدي على التفسير القاضي البيضاوي" المسمى (أنوار التنزيل) للعلامة محمد بن محمد الحسني المالكي الأشعري، المعروف بالبليدي ، https:// masralarabia.net، 25/11/2020.
- 240- صبري نبيل، كتاب(الإبريز والإكسير في علم التفسير)لأبي راس الناصر المعسكري (ت: 1238) عرض وتحليل، www.tafsi.net، 22/09/2021.
- 241- عبد الحميد.ع وآخرون، بلخوجة صاحب سبعة وستين مؤلفا..أحرقت فرنسا كتبه واحتضنه القذافي، www.echorouk.online.com 18/1/2021.
- 242- علوي عبد القادر سقاف، الدرر السنوية موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة www.dorar.net، 11-12-2020.
- 243- غربي شميسة، الراحل محمد بن عبد الكريم الجزائري: شذرات من ذاكرة الوجد... (نظما ونثرا)، المجلة الثقافية الجزائرية. <http://thakafamag.com>، 15-09-2019.
- 244- المعيار محمد عز الدين، التفسير والمفسرون في الغرب الإسلامي، مركز تفسير للدراسات القرآنية، vp.tafsir.net، 4-9-2019.
- 245- مكاي نور، أعلام المفسرين وأشهر كتب التفسير (تفسير رياض الأزهار وكنز الأسرار للخروبي) ، www.madinagate.org/index.php/ar، 21/08/2019.
- 246- النص إحسان مجمع اللغة العربية، www.arabacademy.gov.sy/ar/page، 25-4-2022، 16272.
- 247- الهيتي فراس عبد الجليل، الاشتقاق والتصريف وأثرهما في الترجيح بين المعاني في التفسير www.riadalelm.com، 26-11 2021.

248- وسيم فتح الله، الاختلاف في التفسير حقيقته وأسبابه، www.alroqey.com
2021/12/23.

249- وقفية الأمير غازي للفكر القرآني، هميان الزاد ، www.greattafsirs.com ،
23، 04، 2022.

عاشرا: الموسوعات.

250- محمد عبد الخالق محمد فضل، الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الخير
للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1999.

251- وليد بن أحمد الحسين الزبيري، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء
والنحو واللغة، مجلة الحكمة، بريطانيا، (د.ط)، 2003.

إحدى عشر: كتب متنوعة.

252- ابن باديس عبد الحميد ، أثار الإمام عبد الحميد بن باديس، مطبوعات وزارة
الشؤون الدينية، دار البعث، قسنطينة، ط1، 1991.

253- بوبكر عبد الحليم، وبوبكر عبد السميع، (منهج الشيخ المولود الحافظي في التربية
والتعليم من خلال مراسلاته لتلميذه الشيخ علي بوبكر الزموري)، دار الأمة للطباعة والنشر،
الجزائر، ط1، 2000.

254- حماني أحمد، صراع بين السنة والبدعة، اعتنى به: عادل سعيدة، عالم المعرفة،
الجزائر، ط2، 2015.

255- الزموري عمر أبو حفص، من رسائل العلامة أبو حفص الزموري، المجموعة
الثانية، منشورات حواركم، الجزائر، (د.ط)، 1994.

256- الشماس عيسى، مدخل إلى علم الإنسان، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق،
(د.ط)، 2004.

257- ابن عبد البر أبو عمر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار
ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط1، 1994.

- 258- الغزالي أبو حامد، إحياء علوم الدين، مؤسسة زاد، المقطم، القاهرة، ط1، 2013.
- 259- الطالب عمار، آثار ابن باديس، الشركة الجزائرية لصاحبها عبد القادر بوداود، الجزائر، ط3، 1997.
- 260- ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، جدة (د.ط)، (د.ت).
- 261- ياقوت الحموي شهاب الدين أبي عبد الله بن عبد الله الرومي البغدادي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1977.
- 262- اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب بن واضح، البلدان، المكتبة المرتضوية، (د.ط)، 1918.

فهرس المحتويات.

	شكر.
	إهداء.
أ	مقدمة.
	الفصل الأول: لمحة تاريخية عن أشهر المفسرين الجزائريين ومناهجهم في التفسير.
23	المبحث الأول: نشأة التفسير والعناية به بإفريقية وما جاورها. (27هـ-95هـ).
24	المطلب الأول: مظاهر العناية بالقرآن وتفسيره إبان الفتح الإسلامي. (27هـ-95هـ).
28	المطلب الثاني: تعاطي التفسير وتطوره في عصر الولاة. (96هـ-184هـ/715-800م).
32	المبحث الثاني: واقع التفسير في عهد الأغالبة والدويلات الإسلامية (184هـ-296هـ/800-909م).
34	المطلب الأول: النتاج التفسيري في عصر الأغالبة.
34	الفرع الأول: التعريف بيحيى بن سلام.
34	الفرع الثاني: التعريف بتفسير ابن سلام.
36	الفرع الثالث: منهج ابن سلام في التفسير.
39	المطلب الثاني: النتاج التفسيري زمن الدويلات الإسلامية.
40	الفرع الأول: التعريف بهود بن محكم الهواري (ت280هـ).
40	الفرع الثاني: التعريف بتفسير "كتاب الله العزيز الحكيم".
42	الفرع الثالث: منهج هود بن محكم في التفسير.
45	المبحث الثالث: نبذة عن أشهر المفسرين الجزائريين وتفاسيرهم عبر العصور المختلفة.
46	المطلب الأول: أشهر المفسرين الجزائريين وتفاسيرهم في عهد الدولة العبيدية (296هـ-362هـ/909-973م).
48	الفرع الأول: التعريف بالباغائي (ت:401).
50	الفرع الثاني: التعريف بتفسيره أحكام القرآن.

51	الفرع الثالث: منهج الباغائي في التفسير.
54	المطلب الثاني: التفسير زمن الحماديين (408هـ/1018م - 547هـ/1152م)، والموحدين (534هـ/1139 - 633هـ/1235م).
56	الفرع الأول: التعريف بأبي يعقوب الوارجلاني (ت: 570هـ).
58	الفرع الثاني: التعريف بتفسير الوارجلاني.
60	الفرع الثالث: منهجه في التفسير.
64	المطلب الثالث: التفسير زمن الزيانيين (463هـ/1235م - 962هـ/1554م).
65	الفرع الأول: العلامة أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي وتفسيره.
70	الفرع الثاني: الثعالبي عبد الرحمن بن مخلوف (ت: 875هـ)، وتفسيره الجواهر الحسان.
81	المطلب الرابع: التفسير في العهد العثماني. (925هـ/1519م - 1245هـ/1830م).
82	الفرع الأول: الخروبي الطرابلسي الجزائري، وتفسيره رياض الأزهار.
89	الفرع الثاني: محمد بن محمد الحسني المالكي الشهير بالبليدي وحاشيته على البيضاوي.
96	الفرع الثالث: أبو راس الناصر وتفسيره "الإبريز والإكسير في علم التفسير".
105	المطلب الخامس: التفسير في العصر الحديث.
106	الفرع الأول: امحمد بن يوسف اطفيش وتفسيره.
116	الفرع الثاني: عبد الحميد بن باديس وتفسيره مجالس التذكير.
الفصل الثاني: أصول التفسير دراسة مفاهيمية معرفية مضامينية.	
130	المبحث الأول: دراسة أصول التفسير مفاهيميا.
131	المطلب الأول: تعريف أصول التفسير في اللغة والاصطلاح.
131	الفرع الأول: تعريف الأصول لغة واصطلاحا.
133	الفرع الثاني: تعريف التفسير لغة واصطلاحا.
137	الفرع الثالث: تعريف أصول التفسير.
147	المطلب الثاني: أهمية أصول التفسير.
147	الفرع الأول: دور أصول التفسير في ترشيد الممارسة التفسيرية.
149	الفرع الثاني: دور أصول التفسير في الترجيح بين أقوال المفسرين.

151	الفرع الثالث: أصول التفسير والقراءات المعاصرة للقرآن.
153	المطلب الثالث: علاقة أصول التفسير بالعلوم ذات الصلة بالقرآن.
153	الفرع الأول: علاقة أصول التفسير بعلوم القرآن.
157	الفرع الثاني: علاقة أصول التفسير بعلم التفسير.
160	الفرع الثالث: علاقة أصول التفسير بقواعد التفسير.
162	الفرع الرابع: علاقة أصول التفسير بمناهج المفسرين.
166	المبحث الثاني: دراسة أصول التفسير معرفياً.
167	المطلب الأول: نشأة أصول التفسير.
167	الفرع الأول: أصول التفسير في عهد النبي - صلى الله عليه و سلم -.
168	الفرع الثاني: أصول التفسير في عهد الصحابة رضي الله عنهم.
169	الفرع الثالث: أصول التفسير في عهد التابعين و أتباعهم.
170	المطلب الثاني: مرحلة التطور.
171	الفرع الأول: تدوين مسائل العلم في مقدمات كتب التفسير.
172	الفرع الثاني: تدوين العلم في كتب علوم القرآن وغيرها.
174	الفرع الثالث: مرحلة التأصيل والتحرير.
176	المطلب الثالث: مصادر أصول التفسير.
176	الفرع الأول: كتب التفسير وعلوم القرآن.
178	الفرع الثاني: العلوم الشرعية المتنوعة.
180	المبحث الثالث: دراسة أصول التفسير مضامينياً.
182	المطلب الأول: مصادر التفسير النقلية واللغوية والعقلية.
182	الفرع الأول: المصدر النقلية.
193	الفرع الثاني: المصدر اللغوي.
197	الفرع الثالث: المصدر العقلي.
201	المطلب الثاني: قواعد التفسير.
202	الفرع الأول: تعريف القاعدة لغة واصطلاحاً.
203	الفرع الثاني: أنواع قواعد التفسير.

205	المطلب الثالث: اختلاف المفسرين.
206	الفرع الأول: مفهوم الاختلاف في التفسير.
206	الفرع الثاني: أقسام الاختلاف.
209	المطلب الرابع: شروط المفسر.
210	الفرع الأول: تعريف المفسر.
210	الفرع الثاني: الشروط المؤهلة لتعاطي التفسير.
الفصل الثالث: منهج ابن عبد الكريم في تفسيره وبيان أصول التفسير عند بعض المفسرين الجزائريين.	
216	المبحث الأول: التعريف بمحمد بن عبد الكريم الجزائري.
217	المطلب الأول: ترجمة الشيخ محمد بن عبد الكريم.
217	الفرع الأول: حياة الشيخ محمد بن عبد الكريم الشخصية.
220	الفرع الثاني: عقيدته ومذهبه الفقهي.
223	المطلب الثاني: حياة الشيخ محمد بن عبد الكريم العلمية والعملية.
223	الفرع الأول: حياته العلمية.
228	الفرع الثاني: حياته العملية.
232	الفرع الثالث: شيوخه وتلاميذه.
235	المطلب الثالث: آثار الشيخ محمد بن عبد الكريم العلمية.
237	الفرع الأول: شهاداته العلمية.
239	الفرع الثاني: آثاره العلمية.
243	المبحث الثاني: التعريف بكتاب "توجيهات القرآن العظيم".
244	المطلب الأول: مكانة التفسير بين التفاسير الجزائرية، ودوافع تأليفه.
244	الفرع الأول: مكانة التفسير وقيمه العلمية.
245	الفرع الثاني: دوافع ومقاصد تأليف كتاب توجيهات "القرآن العظيم".
246	المطلب الثاني: مصادر الشيخ ابن عبد الكريم في تفسيره.
247	الفرع الأول: مصادره في التفسير وعلوم القرآن.

250	الفرع الثاني: مصادره في الحديث والفقه وأصوله.
252	الفرع الثالث: مصادره في العقيدة والسيرة والتاريخ.
253	الفرع الرابع: مصادره في اللغة والنحو والمعاني.
254	المبحث الثالث: منهج الشيخ محمد بن عبد الكريم في تفسيره.
255	المطلب الأول: طريقته في عمله التفسيري، واستعانتة بعلوم القرآن المختلفة.
255	الفرع الأول: طريقته في العمل التفسيري.
260	الفرع الثاني: استعانتة بعلوم القرآن.
271	المطلب الثاني: موقفه من بعض القضايا الاعتقادية والفقهية واللغوية والسلوكية والأصولية.
271	الفرع الأول: موقفه من مسائل الاعتقاد.
273	الفرع الثاني: موقفه من القضايا الفقهية.
275	الفرع الثالث: موقفه من بعض القضايا اللغوية.
279	الفرع الرابع: موقفه من علم الأصول.
281	الفرع الخامس: موقفه من المسائل السلوكية.
282	الفرع السادس: موقفه من بعض القضايا العلمية والاجتماعية والسياسية.
287	المبحث الرابع: أصول التفسير عند المفسرين الجزائريين.
288	المطلب الأول: أصول التفسير في التفاسير الجزائرية ذات الاتجاه الأثري.
288	الفرع الأول: مصادر التفسير النقلية عند المفسرين الأثريين الجزائريين.
293	الفرع الثاني: مصادر التفسير العقلية عند المفسرين الأثريين.
299	الفرع الثالث: مصادر التفسير اللغوية عند المفسرين بالأثر.
303	المطلب الثاني: أصول التفسير في التفاسير الجزائرية الجامعة بين العقل والنقل.
304	الفرع الأول: مصادر التفسير العقلية في التفاسير ذات الاتجاه العقلي.
308	الفرع الثاني: مصادر التفسير النقلية في التفاسير ذات الاتجاه العقلي.
312	الفرع الثالث: مصادر التفسير اللغوية في التفاسير الجزائرية ذات الاتجاه العقلي.
318	المطلب الثالث: أصول التفسير في التفاسير الجزائرية الجامعة بين اللغة والنقل.
319	الفرع الأول: مصادر التفسير اللغوية في التفاسير الجامعة بين اللغة والنقل.
324	الفرع الثاني: مصادر التفسير النقلية في التفاسير الجامعة بين اللغة والنقل.

334	الفرع الثالث: مصادر التفسير العقلية في التفاسير الجامعة بين اللغة والنقل.
337	المطلب الرابع: أصول التفسير في التفاسير الجامعة بين النقل والإشارة.
337	الفرع الأول: مصادر التفسير النقلية في التفاسير الجامعة بين النقل والإشارة.
343	الفرع الثاني: مصادر التفسير بالرأي عند المفسرين الجامعين بين النقل والإشارة.
345	الفرع الثالث: مصادر التفسير اللغوية في التفاسير الجامعة بين النقل والإشارة.
348	المطلب الخامس: أصول التفسير في تفاسير الأحكام الجزائية.
348	الفرع الأول: مصادر التفسير بالرأي عند الباغائي.
349	الفرع الثاني: مصادر التفسير النقلية عند الإمام الباغائي.
350	الفرع الثالث: مصادر التفسير اللغوية عند الباغائي.
الفصل الرابع: أصول التفسير عند ابن عبد الكريم الجزائري، وأثرها في تفسيره	
356	المبحث الأول: صلة علوم القرآن بأصول التفسير، وضوابط توظيفها في التفسير.
356	المطلب الأول: صلة علوم القرآن بأصول التفسير.
357	الفرع الأول: أهمية التمييز بين علوم القرآن باعتبار وظيفتها.
358	الفرع الثاني: ضوابط التمييز بينها باعتبار إعانتها على التفسير.
360	المطلب الثاني: مراتب توظيف علوم القرآن في العمل التفسيري.
360	الفرع الأول: العلوم الملازمة للعمل التفسيري.
361	الفرع الثاني: علوم يلجأ إليها المفسر في بعض الأحيان.
362	الفرع الثالث: علوم لا يحتاجها المفسر أثناء ممارسة التفسير.
363	المبحث الثاني: إحصاء وتصنيف علوم القرآن الواردة في تفسير ابن عبد الكريم.
363	المطلب الأول: علوم القرآن في تفسير محمد بن عبد الكريم.
364	الفرع الأول: أسماء الوحي القرآني.
365	الفرع الثاني: السورة والآية.
367	الفرع الثالث: تاريخ نزول القرآن.
370	الفرع الرابع: الأحرف السبعة.

372	الفرع الخامس: حفظ القرآن وكتابته.
374	الفرع السادس: تجويد القرآن.
375	المطلب الثاني: تصنيف علوم القرآن باعتبار علاقتها بالتفسير.
376	الفرع الأول: أسباب النزول.
377	الفرع الثاني: المكي والمدني.
378	الفرع الثالث: القراءات القرآنية.
380	الفرع الرابع: منهج القرآن في التعبير.
383	الفرع الخامس: مجمل محتويات القرآن.
384	المبحث الثالث: علوم التفسير وأصوله في تفسير محمد بن عبد الكريم.
384	المطلب الأول: علوم التفسير الواردة في تفسير محمد بن عبد الكريم.
385	الفرع الأول: موضوع التفسير وحكمه وأقسامه.
387	الفرع الثاني: تاريخ التفسير وطبقات المفسرين.
391	الفرع الثالث: التأليف في تفسير القرآن وترجمته.
393	المطلب الثاني: موضوعات أصول التفسير الواردة في تفسير ابن عبد الكريم.
394	الفرع الأول: معنى التفسير والتأويل والعلاقة بينهما.
398	الفرع الثاني: مصادر التفسير النقلية.
410	الفرع الثالث: اللغة العربية.
414	الفرع الرابع: الاجتهاد بالرأي.
419	الفرع الخامس: الخطأ في التفسير.
420	الفرع السادس: اختلاف المفسرين.
424	المطلب الثالث: قواعد التفسير وشروط المفسر.
424	الفرع الأول: قواعد التفسير.
427	الفرع الثاني: شروط المفسر.
429	المبحث الرابع: أثر أصول التفسير في تفسير محمد بن عبد الكريم.
430	المطلب الأول: موقف المفسر من معنى التفسير والتأويل ومصادره النقلية.
430	الفرع الأول: موقفه من معنى التفسير والتأويل.

431	الفرع الثاني: اعتناؤه بمصادر التفسير النقلية.
443	المطلب الثاني: موقفه من المصدر اللغوي.
443	الفرع الأول: اهتمامه بالتفسير المعجمي.
444	الفرع الثاني: موقفه من المستوى النحوي.
445	الفرع الثالث: تناوله للمستوى البياني.
446	المطلب الثالث: موقفه من مصدر الاجتهاد بالرأي في التفسير.
447	الفرع الأول: اجتهاده في ضبط طريقة التفسير.
448	الفرع الثاني: موقفه من اختلاف المفسر.
450	المطلب الرابع: موقفه من قواعد التفسير والترجيح.
451	الفرع الأول: قواعد التفسير.
452	الفرع الثاني: قواعد الترجيح.
457	خاتمة.
462	الفهارس.
463	فهرس الآيات القرآنية.
494	فهرس الأحاديث والآثار.
499	فهرس الأشعار.
501	فهرس الأعلام.
506	فهرس الأماكن والفرق.
508	فهرس المصادر والمراجع.
534	فهرس المحتويات.
542	ملخص الرسالة.
544	ترجمة الملخص.

ملخص الرسالة

هذه الرسالة أبرزت فيها ما تحويه بعض التفاسير الجزائرية من أصول تفسيرية بصفة عامة، وتفسير توجيهات القرآن الكريم للدكتور محمد بن عبد الكريم بصفة خاصة، لكونه الأنموذج المختار للدراسة التي كان عنوانها: "أصول التفسير في الممارسة التفسيرية الجزائرية محمد بن عبد الكريم أنموذجاً"، وقد اقتضت طبيعة البحث البدء بتوضيح ما عليه التفسير في هذه المنطقة من حيثيات مختلفة، أهمها مدى اعتنائهم بالقرآن الكريم، وتعاطيهم للعمل التفسيري عبر العصور المختلفة، واتضح من خلال ما تم تناوله في مباحث الفصل الأول شدة تعلقهم بالقرآن الكريم، وحرصهم على فهمه من زمن الفتح إلى العصر الحديث، وكانت ثمرة ذلك الاهتمام ظهور العديد من المفسرين، إلا أن تعرض المنطقة للعديد من الفتن، وعدم استقرارها سياسياً، ونزوح البعض إلى التشبع بفكر الخوارج، والشيعية، والمنافحة عنه، وبذل الوسع في نشره بكل الأساليب، حال دون التفريغ للتأليف فيه، ولم يعثر إلا على القليل من التفاسير المؤلفة في كل العصور، التي جعلتها محل بيان لما تحويه من أصول تفسيرية بعد الكشف عن مناهج مؤلفيها.

وفي الفصل الثاني كان الجهد منصبا على دراسة مصطلح أصول التفسير من نواحيه الثلاثة، حيث تمت دراسته أولاً من جهة المفهوم، وذلك بتعريف مصطلح أصول التفسير، وكل ما يتعلق به من مصطلحات ذات الصلة، وخلص ذلك العمل إلى وضع تعريف لعلم أصول التفسير مقاربا، يمكن اعتباره من التعريفات الجامعة المانعة.

وفي المبحث الثاني تناولت المصطلح من الناحية المعرفية، حيث تطرقت إلى نشأته وتطوره ومصادر استمداده، وختمت هذا الفصل بالتعرض لبحثه، ودراسته من حيث المضمون، وتبين أنه يزخر بالعديد من المصادر المختلفة، بالإضافة إلى ما يتعلق بالموضوعات المكونة له، ومن أخصها قواعد التفسير، واختلاف المفسرين، والشروط المؤهلة للتفسير.

وأما الفصل الثالث، فهو تمهيد للولوج إلى الدراسة التطبيقية، فكان البدء بالتعريف بالمفسر الذي سيتم الكشف عما يحويه تفسيره من أصول تفسيرية، ثم ثنيت بالتعريف بتفسيره

توجيهات القرآن الكريم، وناسب ذلك التعرّيج على ما في التفاسير الجزائرية محل الذكر في الفصل الأول من أصول تفسيرية، لكون هذا البيان يمهد لإعطاء صورة متكاملة عن أصول التفسير لدى من يتعاطى التفسير في الجزائر.

وفي الفصل الرابع تعرضت أولاً إلى بيان صلة علوم القرآن المختلفة بعلم أصول التفسير، واقتضى ذلك بيان الآليات التي يمكن إعمالها للتمييز بين هذه العلوم، وبيان أهمية ذلك، وضوابطه، وقد خلصت الدراسة إلى التمييز بين ما يمكن اعتباره من علوم القرآن التي لا صلة لها مباشرة بالتفسير، وبين علوم التفسير التي تكون حاجة المفسر إليها في بعض الأحيان مثل أسباب النزول، والمكي والمدني؛ كل هذا التصنيف الغرض منه الوصول إلى تمييز ما له صلة مباشرة بالعمل التفسيري عن غيره، وهو ما يطلق عليه "علم أصول التفسير"، وقد تبين أن التفاسير الجزائرية محل الذكر عامة، وتفسير ابن عبد الكريم بصفة خاصة حوت معظم ما تطلق عليه الدراسات الحديث أصول التفسير أو مواضعه، مثل مصادر التفسير، وقواعده، وأسباب الاختلاف فيه، وسبل الترجيح بين الأقوال التفسيرية، وما تفرع عن هذه الأصول الأساسية وغيرها، وأن ذلك واضح في التنظير لهذه الصول في المقدمات، كصنيع ابن عبد الكريم، وتوظيفها في ثنايا التفسير، وخاصة عند من اكتملت أهليته من المفسرين، وسلك طريق من مضى من جهاذة المفسرين في عمله التفسيري.

Summary Translation:

This study highlighted what some Algerian Tafseer books contain of exegetical origins in general, and the Tafseer of the directives of the Holy Qur'an by Dr. Muhammad bin Abdul Karim in particular, as it is the chosen model for the study which was entitled: "The Origins of Tafseer in the Algerian Exegetical Practice, Muhammad bin Abdul Karim as a model."

The nature of the research necessitated starting to clarify what the Tafseer is in this region from different aspects, the most important of which is the extent to which they care about the Holy Qur'an and their use of the explanatory work across different ages till the modern era.

The result of that interest was the emergence of many commentators, but the region's exposure to many strife, its political instability, and the tendency of some of those who were saturated with the thought of the Kharijites and Shiites prevented them from devote themselves to writing in it, and only a few interpretations were found in all ages that will be the subject of a statement for their contents of origins. Explanatory after revealing the authors' approaches.

In the second chapter, the effort was focused on studying the term Usul al-Tafsir from its three aspects, where it was studied first in terms of the concept, by defining the term and all related terms related to it ,In the second topic, I dealt with the term from the cognitive availability, where it touched on its origin, development and sources of their derivation, and concluded this chapter by exposing its research in terms of content and it was found that it abounds with many different sources in addition to what is related to the rules of interpretation, the different interpreters and the conditions eligible for interpretation.

As for the third chapter, it is a prelude to accessing the applied study. It started with the interpreted definition, which will reveal what its interpretation contains of explanatory assets, then it was folded by the definition of its interpretation, the directives of the Holy Qur'an, and then that fits the zigzag on what is in the Algerian interpretations mentioned in the first chapter of the explanatory origins of the fact that This statement paves the way to give an integrated picture of the origins of interpretation for those who engage in interpretation in Algeria.

In the fourth chapter, I first explained the connection of the various sciences of the Qur'an with the science of the origins of interpretation, and this necessitated a clarification of the mechanisms that can be implemented to distinguish between these sciences, and a statement of the importance of

that, and its controls. With Tafseer, and between the sciences of interpretation that the interpreter needs in some cases, such as the reasons for the descent, Mecca and Medina, all this classification is intended to reach the distinction of what is directly related to the interpretive work from others, which is called the science of the origins of interpretation, and it has been shown that the Algerian interpretations are generally mentioned And the interpretation of Ibn Abd al-Karim in particular whale most of what modern studies call the origins of interpretation or its topics, and that this is put in theorizing for that in the introductions as Ibn Abd al-Karim did, and in the folds of interpretation, especially for those whose qualifications are complete and he was on the way of those who have gone from the exegetes of the exegetes.

تمت بحمد الله